

(٩٨٨)

حذف حرف الجر

دلالته وصوره

من مصنفات التفسير

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٤هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

"خلاف ما أبطنوه من الكفر، ليحقنوا دماءهم وأموالهم، ويظنون أنهم قد نجوا وخدعوا، قاله جماعة من المتأولين. وقال أهل اللغة: أصل المخدع في كلام العرب الفساد، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي. وأنشد:

أبيض اللون لذيذ طعمه ... طيب الريق إذا الريق خدع «١»

قلت: ف" يخادعون الله" على هذا، أي يفسدون إيمانهم وأعمالهم فيما بينهم وبين الله تعالى بالرياء. وكذا جاء مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما يأتي. وفي التنزيل:" يراؤن الناس

«٢» ". [النساء: ١٤٢] وقيل: أصله الإخفاء، ومنه مخدع البيت الذي يحرز فيه الشيء، حكاه ابن فارس وغيره. وتقول العرب: انخدع الضب في جحره. قوله تعالى: (وما يخدعون إلا أنفسهم) نفي وإيجاب، أي ما تحل عاقبة الخدع إلا بهم. ومن كلامهم: من خدع من لا يخدع فإنما يخدع نفسه. وهذا صحيح، لأن الخداع إنما يكون مع من لا يعرف البواطن، وأما من عرف البواطن فمن دخل معه في الخداع فإنما يخدع نفسه. ودل هذا على أن المنافقين لم يعرفوا الله إذ لو عرفوه لعرفوا أنه لا يخدع، وقد تقدم من قوله عليه السلام أنه قال: (لا تخادع الله فإنه من يخادع الله يخدعه الله ونفسه يخدع لو يشعر) قالوا: يا رسول الله، وكيف يخادع الله؟ قال: (تعمل بما أمرك الله به وتطلب به غيره). وسيأتي بيان الخدع من الله تعالى كيف هو عند قوله تعالى:" الله يستهزئ بهم" [البقرة: ١٥]. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو:" يخادعون" في الموضعين، ليتجانس اللفظان. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر:" يخدعون" الثاني. والمصدر خدع (بكسر الخاء) وخديعة، حكى ذلك أبو زيد. وقرأ مورق العجلي:" يخدعون الله" (بضم الياء وفتح الخاء وتشديد الدال) على التكثير. وقرأ أبو طالوت عبد السلام بن شداد والجارود بضم الياء وإسكان الخاء وفتح الدال، على معنى وما يخدعون إلا عن أنفسهم، **فحذف حرف الجر**، كما قال تعالى:" واختار موسى قومه" [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه.

---

(١). قاله سويد بن أبي كاهل. يصف ثغر امرأة.

(٢). راجع ج ٥ ص ٤٢٢." (١)

"الثانية عشرة- قوله تعالى: (إذ تلقونه بألسنتكم) قراءة محمد بن السميقع بضم التاء وسكون اللام وضم القاف، من الإلقاء، وهذه قراءة بينة. وقرأ أبي وابن مسعود:" إذ تتلقونه" من التلقي، بتاءين. وقرأ جمهور السبعة: بحرف التاء الواحدة وإظهار الذال دون إدغام، وهذا أيضا من التلقي. وقرأ أبو عمرو وحمزة

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ١٩٦/١

والكسائي: بإدغام الذال في التاء. وقرأ ابن كثير: بإظهار الذال وإدغام التاء في التاء، وهذه قراءة قلقة، لأنها تقتضي اجتماع ساكنين، وليست كالإدغام في قراءة من قرأ:" فلا تناجوا. ولا تنابزوا" لأن دونه الألف الساكنة، وكونها حرف لين حسنت هنالك ما لا تحسن مع سكون الذال. وقرأ ابن يعمر وعائشة رضي الله عنهما- وهم أعلم الناس بهذا الأمر-" إذ تلقونه" بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف، ومعنى هذه القراءة من قول العرب: ولق الرجل يلق ولقا إذا كذب واستمر عليه، فجاءوا بالمتعدي شاهدا على غير المتعدي. قال ابن عطية: وعندي أنه أراد إذ تلقون فيه، **فحذف حرف الجر** فاتصل الضمير. وقال الخليل وأبو عمرو: أصل الولق الإسراع، يقال: جاءت الإبل تلق، أي تسرع. قال:

لما رأوا جيشا عليهم قد طرق ... جاءوا بأسراب من الشأم ولق

إن الحصين زلق وزملق ... جاءت به عنس «١» من الشأم تلق

يقال: رجل زلق وزملق، مثال هدبد، وزمالق وزملق (بتشديد الميم) وهو الذي ينزل قبل أن يجامع، قال الراجز:

إن الحصين زلق وزملق

والولق أيضا أخف الطعن. وقد ولقه يلقه ولقا. يقال: ولقه بالسيف ولقات، أي ضربات، فهو مشترك. الثالثة عشرة- قوله تعالى: (وتقولون بأفواهكم) مبالغة وإلزام وتأكيد. الضمير في (تحسبونه) عائد على الحديث والخوض فيه والإذاعة له. و (هينا) أي سيئا يسيرا لا يلحقكم فيه إثم. (وهو عند الله) في الوزر (عظيم). وهذا مثل قوله عليه السلام في حديث القبرين: (إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير) أي بالنسبة إليكم.

---

(1). العنس: الناقة القوية.." (١)

"عليه السلام بإدراك كلام الله تعالى خرقا للعادة، ولو لم يقل ذلك لم يكن لموسى عليه السلام اختصاص بتكليم الله إياه. والرب تعالى أسمعه كلامه العزيز، وخلق له علما ضروريا، حتى علم أن ما سمعه كلام الله، وأن الذي كلمه وناداه هو الله رب العالمين. وقد ورد في الأقاصيص أن موسى عليه السلام قال: سمعت كلام ربي بجميع جوارحي، ولم أسمعه من جهة واحدة من جهاتي وقد مضى هذا المعنى في" البقرة" «١» مستوفى. (أن يا موسى) " أن" في موضع نصب **بحذف حرف الجر** أي ب" أن يا موسى ".

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ١٢/٢٠٤

(إني أنا الله رب العالمين) نفي لربوبية غيره سبحانه. وصار بهذا الكلام من أصفياء الله عز وجل لا من رسله، لأنه لا يصير رسولا إلا بعد أمره بالرسالة، والأمر بها إنما كان بعد هذا الكلام.

[سورة القصص (٢٨): آية ٣١]

وأن ألق عصاك فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين (٣١)

قوله تعالى: (وأن ألق عصاك) عطف على" أن يا موسى " وتقدم الكلام في هذا في" النمل" و" طه". و (مدبرا) نصب على الحال وكذلك موضع قوله: (ولم يعقب) نصب على الحال أيضا. (يا موسى أقبل ولا تخف) قال وهب: قيل له ارجع إلى حيث كنت. فرجع فلف دراعته «٢» على يده، فقال له الملك: أرأيت إن أراد الله أن يصيبك بما تحاذر أينفعك لفك يدك؟ قال: لا ولكني ضعيف خلقت من ضعف. وكشف يده فأدخلها في فم الحية فعادت عصا. (إنك من الآمنين) أي مما تحاذر.

[سورة القصص (٢٨): الآيات ٣٢ الى ٣٥]

اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء واضمم إليك جناحك من الرهب فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملائه إنهم كانوا قوما فاسقين (٣٢) قال رب إني قتلت منهم نفسا فأخاف أن يقتلون (٣٣) وأخي هارون هو أفصح مني لسانا فأرسله معي ردءا يصدقني إني أخاف أن يكذبون (٣٤) قال سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا فلا يصلون إليكما بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون (٣٥)

---

(١). راجع ج ١ ص ٣٠٤ طبعه ثانية أو ثالثة.

(٢). الدراعة: ضرب من الثياب التي تلبس. وقيل جبة مشقوقة المقدم.." (١)

"في" البقرة" «١» وكانوا يعترفون بأن الله هو الخالق. (واختلاف ألسنتكم وألوانكم) اللسان في الفم، وفيه اختلاف اللغات: من العربية والعجمية والتركية والرومية. واختلاف الألوان في الصور: من البياض والسواد والحمرة، فلا تكاد ترى أحدا إلا وأنت تفرق بينه وبين الآخر. وليس هذه الأشياء من فعل النطفة ولا من فعل الأبوين، فلا بد من فاعل، فعلم أن الفاعل هو الله تعالى، فهذا من أدل دليل على المدبر البارئ. (إن

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٢٨٣/١٣

في ذلك لآيات للعالمين) «٢» أي للبر والفاجر. وقرأ حفص:" للعالمين" بكسر اللام جمع عالم. (ومن آياته منامكم بالليل والنهار) قيل: في هذه الآية تقديم وتأخير، والمعنى: ومن ءاياته منامكم بالليل وابتغاؤكم من فضله بالنهار، **فحذف حرف الجر** لاتصاله بالليل وعطفه عليه، والواو تقوم مقام حرف الجر إذا اتصلت بالمعطوف عليه في الاسم الظاهر خاصة، فجعل النوم بالليل دليلا على الموت، والتصرف بالنهار دليلا على البعث. (إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون) يريد سماع تفهم وتدبر. وقيل: يسمعون الحق فيتبعونه. وقيل: يسمعون الوعظ فيخافونه. وقيل: يسمعون القرآن فيصدقونه، والمعنى متقارب. وقيل: كان منهم من إذا تلي القرآن وهو حاضر سد أذنيه حتى لا يسمع، فبين الله عز وجل هذه الدلائل عليه. (ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا) قيل: المعنى أن يريكم، فحذف" أن" لدلالة الكلام عليه، قال طرفة:

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وقيل: هو على التقديم والتأخير، أي ويريكم البرق من آياته. وقيل: أي ومن آياته آية يريكم بها البرق، كما قال الشاعر: «٣»

وما الدهر إلا تارتان فمنهما ... أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

وقيل: أي من آياته أنه يريكم البرق خوفا وطمعا من آياته، قاله الزجاج، فيكون عطف جملة على جملة." خوفا" أي للمسافر." وطمعا" للمقيم، قاله قتادة. الضحاك:

---

(1). راجع ج 1 ص ٢٥١.

(٢). بفتح اللام قراءة نافع، وبها كان يقرأ المؤلف.

(٣). هو ابن مقبل، كما في شواهد سيبويه والخزانة.." (١)

"الخفض. ولا اختلاف في الثاني في أنه منصوب ب" أقول" ونصب الأول على الإغراء أي فاتبعوا الحق واستمعوا الحق، والثاني بإيقاع القول عليه. وقيل: هو بمعنى أحق الحق أي أفعله. قال أبو علي: الحق الأول منصوب بفعل مضمر أي يحق الله الحق، أو على القسم **وحذف حرف الجر**، كما تقول: الله لأفعلن، ومجازه: قال فبالحق وهو الله تعالى أقسم بنفسه." والحق أقول" جملة اعترضت بين القسم والمقسم عليه، وهو توكيد القصة، وإذا جعل الحق منصوبا بإضمار فعل كان" لأملأن" على إرادة القسم. وقد أجاز الفراء وأبو عبيدة أن يكون الحق منصوبا بمعنى حقا" لأملأن جهنم" وذلك عند جماعة من النحويين خطأ،

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ١٨/١٤

لا يجوز زيدا لأضربن، لأن ما بعد اللام مقطوع مما قبلها فلا يعمل فيه. والتقدير على قولهما لأملأن جهنم حقا. ومن رفع" فالحق" رفعه بالابتداء، أي فأنا الحق أو الحق مني. رويا جميعا عن مجاهد. ويجوز أن يكون التقدير هذا الحق. وقول ثالث على مذهب سيبويه والفراء أن معنى فالحق لأملأن جهنم بمعنى فالحق أن أملأ جهنم. وفي الخفض قولان وهي قراءة ابن السميقع وطلحة بن مصرف: أحدهما أنه على حذف حرف القسم. هذا قول الفراء قال كما يقول: الله عز وجل لأفعلن. وقد أجاز مثل هذا سيبويه وغلطه فيه أبو العباس ولم يجز الخفض، لأن حروف الخفض لا تضمر، والقول الآخر أن تكون الفاء بدلا من واو القسم، كما أنشدوا «١»:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

" لأملأن جهنم منك" أي من نفسك وذريتك" وممن تبعك" من بني آدم" أجمعين". قوله تعالى:" قل ما أسئلكم عليه من أجر" أي من جعل على تبليغ الوحي وكنى به عن غير مذكور. وقيل هو راجع إلى قوله:" أأنزل عليه الذكر من بيننا" [ص: ٨]." وما أنا من المتكلفين" أي لا أتكلف ولا أتخرص ما لم أومر به. وروى مسروق عن عبد الله بن مسعود قال:

---

(١). البيت لامرى القيس من معلقته وتمامه:

فألهيتها عن ذى تمائم محول

[.....]." (١)

"بمحمد الموت يكفيكموه كما كفى شاعر بني فلان. قال الضحاك: هؤلاء بنو عبد الدار نسبوه إلى أنه شاعر، أي يهلك عن قريب كما هلك من قبل من الشعراء، وأن أباه مات شابا فربما يموت كما مات أبوه. وقال الأخفش: نتربص به إلى ريب المنون **فحذف حرف الجر**، كما تقول: قصدت زيدا وقصدت إلى زيد. والمنون: الموت في قول ابن عباس. قال أبو الغول الطهوي:

هم منعوا حمى الوقبى بضرب ... يؤلف بين أشتات المنون «١»

أي المنايا، يقول: إن الضرب يجمع بين قوم متفرقي الأمكنة لو أتتهم مناياهم في أماكنهم لا تتهم متفرقة،

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ١٥/٢٣٠

فاجتمعوا في موضع واحد فأتتهم المنايا مجتمعة. وقال السدي عن أبي مالك عن ابن عباس: (ريب) في القرآن شك إلا مكانا واحدا في الطور (ريب المنون) يعني حوادث الأمور، وقال الشاعر «٢»:

تربص بها ريب المنون لعلها ... تطلق يوما أو يموت حليلها

وقال مجاهد: (ريب المنون) حوادث الدهر، والمنون هو الدهر، قال أبو ذؤيب:

أمن المنون وريبه تتوجع ... والدهر ليس بمعتب من يجزع

وقال الأعشى:

أأن رأت رجلا أعشى أضربه ... ريب المنون ودهر متبل خبل «٣»

قال الأصمعي: المنون والليل والنهار، وسميا بذلك لأنهما ينقصان الأعمار ويقطعان الآجال. وعنه: أنه قيل للدهر منون، لأنه يذهب بمنة الحيوان أي قوته وكذلك المنية. أبو عبيدة: قيل للدهر منون، لأنه مضعف، من قولهم حبل منين أي ضعيف، والمنين الغبار الضعيف. قال الفراء: والمنون مؤنثة وتكون واحدا وجمعا. الأصمعي: المنون واحد لا جماعة له.

---

(١). هو من بنى نهشل واسمه علباء بن جوشن. والوقبى. كجمزى ماء لنبي مالك بن مازن مشهور بوقائع عديدة وهو على طريق المدينة من البصرة.

(٢). الذي في نسخ الأصل: قال ابن عباس وليس بشيء، وفى سائر كتب التفسير قال الشاعر كما أثبتناه.

(٣). يروى: ودهر مفند. وهى الرواية المشهورة. متبل مسقم أو يذهب بالأهل والولد. وخبل ككتف ملتو على أهله لا يرون فيه سررا.." (١)

"على تقدير **حذف حرف الجر** كأنه قال: لئلا تطغوا، كقوله تعالى: (يبين الله لكم أن تضلوا) «١». ويجوز ألا يكون ل (أن) موضع من الاعراب فتكون بمعنى أي و (تطغوا) على هذا التقدير مجزوما، كقوله تعالى: (وانطلق الملأ منهم أن «٢» امشوا) [أي امشوا «٣»]. والطغيان مجاوزة الحد. فمن قال: الميزان العدل قال طغيانه الجور. ومن قال: إنه الميزان الذي يوزن به قال طغيانه البخس. قال ابن عباس: أي لا تخونوا من وزنتم له. وعنه أنه قال: يا معشر الموالي! وليتم أمرين بهما هلك الناس: المكيال والميزان. ومن قال إنه الحكم قال: طغيانه التحريف. وقيل: فيه إضمار، أي وضع الميزان وأمركم ألا تطغوا فيه. (وأقيموا الوزن بالقسط) أي افعلوه مستقيما بالعدل. وقال أبو الدرداء رضي الله عنه: أقيموا لسان الميزان بالقسط

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٧٢/١٧

والعدل. وقال ابن «٤» عيينة: الإقامة باليد والقسط بالقلب. وقال مجاهد: القسط العدل بالرومية. وقيل: ہو كقولك أقام الصلاة أي أتى بها في وقتها، وأقام الناس أسواقهم أي أتوها لوقتها. أي لا تدعوا التعامل بالوزن بالعدل. (ولا تخسروا الميزان) ولا تنقصوا الميزان ولا تبخسوا الكيل والوزن، وهذا كقوله: (ولا تنقصوا المكيال والميزان) «٥». وقال قتادة في هذه الآية: اعدل يا بن آدم كما تحب أن يعدل لك، وأوف كما تحب أن يوفى لك، فإن العدل صلاح الناس. وقيل: المعنى ولا تخسروا ميزان حسناتكم يوم القيامة فيكون ذلك حسرة عليكم. وكرر الميزان لحال رءوس الآي. وقيل: التكرير للأمر بإيفاء الوزن ورعاية العدل فيه. وقراءة العامة (تخسروا) بضم التاء وكسر السين. وقرأ بلال بن أبي بردة وأبان عن عثمان (تخسروا) بفتح التاء والسين وهما لغتان، يقال: أخسرت الميزان وخسرته كأجبرته وجبرته. وقيل: (تخسروا) بفتح التاء والسين محمول على تقدير **حذف حرف الجر**، والمعنى ولا تخسروا في الميزان. (والأرض وضعها للأنام) الأنام الناس، عن ابن عباس. الحسن: الجن والإنس. الضحاك: كل ما دب على وجه الأرض، وهذا عام. (فيها فاكهة) أي كل

---

(١). راجع ج ٦ ص ٢٩.

(٢). راجع ج ١٥ ص ١٥١.

(٣). الزيادة من ب، ح، س، هـ.

(٤). في حاشية الجمل نقلا عن القرطبي (أبو عبيدة) بدل ابن عيينة.

(٥). راجع ج ٩ ص ٨٥. [.....]." (١)

"عليه: يداه بما بطش بهما، ورجلاه بما مشى عليهما، وعيناه بما أبصر بهما. والبصيرة: الشاهد. وأنشد الفراء:

كأن على ذي العقل عينا بصيرة ... بمقعده أو منظر هو ناظره

يحاذر حتى يحسب الناس كلهم ... من الخوف لا تخفى عليهم سرائره

ودليل هذا التأويل من التنزيل قوله تعالى: يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون «١» [النور: ٢٤]. وجاء تأنيث البصيرة لان المراد بالإنسان ها هنا الجوارح، لأنها شاهدة على نفس الإنسان، فكأنه قال: بل الجوارح على نفس الإنسان بصيرة، قال معناه القتبي وغيره. وناس يقولون: هذه الهاء في

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ١٧/١٥٥

قوله: بصيرة

هي التي يسميها أهل الإعراب هاء المبالغة، كالهاء في قولهم: داهية وعلامة وراوية. وهو قول أبي عبيد. وقيل المراد بالبصيرة الكاتبان اللذان يكتبان ما يكون منه من خير أو شر، يدل عليه قوله تعالى: ولو ألقى معاذيره

فيمن جعل المعاذير الستور. وهو قول السدي والضحاك. وقال بعض أهل التفسير: المعنى بل على الإنسان من نفسه بصيرة، أي شاهد **فحذف حرف الجر**. ويجوز أن يكون بصيرة نعتا لاسم مؤنث فيكون تقديره: بل الإنسان على نفسه عين بصيرة، وأنشد الفراء:

كأن على ذي العقل عينا بصيرة

وقال الحسن في قوله تعالى: بل الإنسان على نفسه بصيرة

يعني بصير بعيوب غيره، جاهل بعيوب نفسه. (ولو ألقى معاذيره)

أي ولو أرخى ستوره. والستر بلغة أهل اليمن: معذار، قاله الضحاك وقال الشاعر:

ولكنها ضنت بمنزل ساعة ... علينا وأطت فوقها بالمعاذر

قال الزجاج: المعاذر: الستور، والواحد معذار، أي وإن أرخى ستره، يريد أن يخفي عمله، فنفسه شاهدة عليه. وقيل: أي ولو اعتذر فقال لم أفعل شيئا، لكان عليه من نفسه من يشهد عليه من جوارحه، فهو وإن اعتذر وجادل عن نفسه، فعليه شاهد يكذب

---

(١). راجع ج ١٢ ص ٢١٠.." (١)

"قوله تعالى:" تلك أمة قد خلت"" تلك" مبتدأ، و" أمة" خبر،" قد خلت" نعت لأمة، وإن شئت كانت خبر المبتدأ، وتكون" أمة" بدلا من" تلك"." لها ما كسبت"" ما" في موضع رفع بالابتداء أو بالصفة على قول الكوفيين." ولكم ما كسبتم" مثله، يريد من خير وشر. وفي هذا دليل على أن العبد يضاف إليه أعمال وأكساب، وإن كان الله تعالى أقدره على ذلك، إن كان خيرا فبفضله وإن كان شرا فبعدله، وهذا مذهب أهل السنة، والآي في القرآن بهذا المعنى كثيرة. فالعبد مكتسب لأفعاله، على معنى أنه خلقت له قدرة مقارنة للفعل، يدرك بها الفرق بين حركة الاختيار وحركة الرعشة مثلا، وذلك التمكن هو مناط التكليف.

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ١٠٠/١٩

وقالت الجبرية بنفي اكتساب العبد، وإنه كالنبات الذي تصرفه الرياح. وقالت القدرية والمعتزلة خلاف هذين القولين، وإن العبد يخلق أفعاله. قوله تعالى:" ولا تسئلون عما كانوا يعملون" أي لا يؤاخذ أحد بذنب أحد، مثل قوله تءالى:" ولا تزر وازرة وزر أخرى " أي لا تحمل حاملة ثقل أخرى، وسيأتي «١».

[سورة البقرة (٢): آية ١٣٥]

وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين (١٣٥)

قوله تعالى:" وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا" دعت كل فرقة إلى ما هي عليه، فرد الله تعالى ذلك عليهم فقال:" بل ملة" أي قل يا محمد: بل نتبع ملة، فلهذا نصب الملة. وقيل: المعنى بل نهتدي بملة إبراهيم، فلما **حذف حرف الجر** صار منصوبا. وقرأ الأعرج وابن أبي عبلة:" بل ملة" بالرفع، والتقدير بل الهدى ملة، أو ملتنا دين إبراهيم. و" حنيفا" مائلا عن الأديان المكروهة إلى الحق دين إبراهيم، وهو في موضع نصب على الحال، قاله الزجاج. أي بل نتبع ملة إبراهيم في هذه الحالة. وقال علي بن سليمان: هو منصوب على أعني، والحال خطأ، لا يجوز جاءني غلام هند مسرعة. وسمي إبراهيم حنيفا لأنه

---

(١). راجع ج ٧ ص ١٥٧.." (١)

"وهذا إنما هو زيادة إيمان، فالقول فيه إن الإيمان يزيد قول مجازي، ولا يتصور فيه النقص على هذا الحد، وإنما يتصور بالإضافة إلى من علم. فاعلم. قوله تعالى: (وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) أي كافينا الله. وحسب مأخوذ من الإحساب، وهو الكفاية. قال الشاعر:

فتملأ بيتنا إقطا «١» وسمنا ... وحسبك من غنى شبع وري

روى البخاري عن ابن عباس قال في قوله تعالى:" الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم- إلى قوله:-" وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل" قالها إبراهيم الخليل عليه السلام حين ألقي في النار. وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم. والله أعلم.

[سورة آل عمران (٣): آية ١٧٤]

فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم (١٧٤)

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٢/١٣٩

قال علماؤنا: لما فوضوا أمورهم إليه، واعتمدوا بقلوبهم عليه، أعطاهم من الجزاء أربعة معان: النعمة، والفضل، وصرف السوء، واتباع الرضا. فرضاهم عنه، ورضي عنهم.

[سورة آل عمران (٣): آية ١٧٥]

إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين (١٧٥)

قال ابن عباس وغيره: المعنى يخوفكم أولياءه، أي بأوليائه، أو من أوليائه، **فحذف حرف الجر** ووصل الفعل إلى الاسم فنصب. كما قال تعالى:" لينذر بأسا شديدا" [الكهف: ٢] «٢» أي لينذركم ببأس شديد، أي يخوف المؤمن بالكافر. وقال الحسن والسدي: المعنى يخوف أولياءه المنافقين، ليقعدوا عن قتال المشركين. فأما أولياء الله فإنهم لا يخافونه إذا خوفهم. وقد

---

(١). الأقط: شي يتخذ من اللبن المخيض ويترك حتى يمصل.

(٢). راجع ج ١٠ ص ٢٤٦.." (١)

"فلا إثم عليه ولا كفارة عليه في قول مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي وكذلك قال أحمد وأبو عبيد، وقال الشافعي لا إثم عليه وعليه الكفارة. قال المروزي: وليس قول الشافعي في هذا بالقوي. قال: وإن كان الحالف على أنه لم يفعل هذا وكذا وقد فعل متعمدا للكذب فهو آثم ولا كفارة عليه في قول عامة العلماء، مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي وأحمد ابن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد. وكان الشافعي يقول يكفر، قال: وقد روي عن بعض التابعين مثل] قول [«١» الشافعي. قال المروزي: أميل إلى قول مالك وأحمد. قال: فأما يمين اللغو الذي اتفق عامة العلماء على أنها لغو فهو قول الرجل: لا والله، وبلى والله، في حديثه وكلامه غير منعقد لليمين ولا مريدها. قال الشافعي: وذلك عند اللجاج والغضب والعجلة. الرابعة- قوله تعالى: (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) مخفف القاف من العقد، والعقد على ضربين حسي كعقد الحبل، وحكمي كعقد البيع، قال الشاعر «٢»:

قوم إذا عقدوا عقدا لجارهم ... شدوا العناج وشدوا فوقه الكربا

فاليمين المنعقدة منفعلة من العقد، وهي عقد القلب في المستقبل ألا يفعل ففعل، أو ليفعلن فلا يفعل كما تقدم. فهذه التي يحلها الاستثناء والكفارة على ما يأتي. وقرى" عاقدتم" بألف بعد العين على وزن فاعل

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٤/٢٨٢

وذلك لا يكون إلا من اثنين في الأكثر، وقد يكون الثاني من حلف لأجله في كلام وقع معه، أو يكون المعنى بما عاقدتم عليه الأيمان، لأن عاقد قريب من معنى عاهد فعدي بحرف الجر، لما كان في معنى عاهد، وعاهد يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف جر، قال الله تعالى:" ومن أوفى بما عاهد عليه الله" «٣»] الفتح: ١٠] وهذا كما عديت" ناديتم إلى الصلاة" بإلى، وبابها أن تقول ناديت زيدا" وناديناه من جانب الطور الأيمن" «٤»] مريم: ٥٢] لكن لما كانت بمعنى دعوت عدي بإلى، قال الله تعالى:" ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله" «٥»] فصلت: ٣٣] ثم اتسع في قوله تعالى:" عاقدتم عليه الأيمان" «٦». فحذف حرف الجر، فوصل الفعل إلى المفعول فصار عاقدتموه،

(١). في ج، ك، ع.

(٢). البيت للحطيئة يمدح قوما عقدوا لجارهم عهدا فوفوا به ولم يخفروه. وقد تقدم شرحه بهامش ص ٣٢ من هذا الجزء.

(٣). راجع ج ١٦ ص ٢٧٧.

(٤). راجع ج ١١ ص ١١٣.

(٥). راجع ج ١٥ ص ٣٥٩.

(٦). كذا في الأصول إلا ز، ففيه: في قوله عاقدتم ... إلخ.." (١)

"في جعله الطريق ظرفا وقال: الطريق مكان مخصوص كالبيت والمسجد، فلا يجوز حذف حرف الجر منه إلا فيما ورد فيه الحذف سماعا، كما حكى سيبويه: دخلت الشام ودخلت البيت، وكما قيل:

كما عسل الطريق الثعلب «١»

الخامسة- قوله تعالى: (فإن تابوا) أي من الشرك. (وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) هذه الآية فيها تأمل، وذلك أن الله تعالى علق القتل على الشرك، ثم قال:" فإن تابوا". والأصل أن القتل متى كان الشرك يزول بزواله، وذلك يقتضي زوال القتل بمجرد التوبة، من غير اعتبار إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، ولذلك سقط القتل بمجرد التوبة قبل وقت الصلاة والزكاة. وهذا بين في هذا المعنى، غير أن الله تعالى ذكر التوبة وذكر معها شرطين آخرين، فلا سبيل إلى إلغائهما. نظيره قوله صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٦/٢٦٦

يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماء هم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (. وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال. وقال ابن عباس: رحم الله أبا بكر ما كان أفقهه. وقال ابن العربي: فانتظم القرآن والسنة واطردا. ولا خلاف بين المسلمين أن من ترك الصلاة وسائر الفرائض مستحلا كفر، ومن ترك السنن متهاونا فسق، ومن ترك النوافل لم يحرج، إلا أن يجحد فضلها فيكفر، لأنه يصير رادا على الرسول عليه السلام ما جاء به وأخبر عنه. واختلفوا فيمن ترك الصلاة من غير جحد لها ولا استحلال، فروى يونس ابن عبد الا على قال: سمعت ابن وهب يقول قال مالك: من آمن بالله وصدق المرسلين وأبى أن يصلي قتل، وبه قال أبو ثور وجميع أصحاب الشافعي. وهو قول حماد بن زيد ومكحول ووكيع. وقال أبو حنيفة: يسجن ويضرب ولا يقتل، وهو قول ابن شهاب وبه يقول داود ابن علي. ومن حجتهم قوله صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله

---

(١). القائل هو ساعدة بن جوية: وتمامه كما في اللسان وكتاب سيبويه:

لدن بهز الكف بعسل متنه ... فيه كما عسل ...." (١)

"أو نصبا جميعا" قالوا سلاما قال سلام" جاز في العربية. وقيل: انتصب على المصدر. وقيل:" قالوا سلاما" أي فاتحوه بصواب من القول، كما قال:" وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما «١» " أي صو أبا، فسلاما معنى قولهم لا لفظه، قال معناه ابن العربي واختاره. قال ألا ترى أن الله تعالى لما أراد ذكر اللفظ قاله بعينه فقال مخبرا عن الملائكة:" سلام عليكم بما صبرتم «٢» "" سلام عليكم طبتم «٣» ". وقيل دعوا له، والمعنى سلمت سلاما. (قال سلام) في رفعه وجهان: أحدهما- على إضمار مبتدأ أي هو سلام، وأمري سلام. والآخر بمعنى سلام عليكم إذا جعل بمعنى التحية، فأضمر الخبر. وجاز سلام على التنكير لكثرة استعماله، فحذف الألف والام كما حذفت من لا هم في قولك اللهم. وقرى" سلم" قال الفراء: السلم والسلام بمعنى، مثل الحل والحلال. قوله تعالى: (فما لبث أن جاء بعجل حنيذ) فيه أربع عشرة مسألة «٤»: الأولى- قوله تعالى: (فما لبث أن جاء) " أن" بمعنى حتى، قاله كبراء «٥» النحويين، حكاه ابن العربي. التقدير: فما لبث حتى جاء. وقيل:" أن" في موضع نصب بسقوط حرف الجر، التقدير: فما لبث عن أن جاء، أي ما أبطأ عن مجيئه بعجل، فلما **حذف حرف الجر** بقي" أن" في محل النصب. وفي"

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٧٤/٨

لبث" ضمير اسم إبراهيم. و" سلاما" نافية، قاله سيبويه. وقال الفراء: فما لبث مجيئه، أي ما أبطأ مجيئه، فأن في موضع رفع، ولا ضمير في" لبث" و" سلاما" نافية، ويصح أن تكون" سلاما" بمعنى الذي، وفي" لبث" ضمير إبراهيم و" أن جاء" خبر" سلاما" أي فالذي لبث إبراهيم هو مجيئه بعجل حنيذ. و (حنيذ) مشوي. وقيل هو المشوي بحر الحجارة من غير أن تمسه النار. يقال حنذت الشاة أحنذها حنذا أي اشويها، وجعلت فوقها حجارة محماة لتنضجها فهي حنيذ. وحنذت الفرس أحنذه حنذا، وهو أن تحضره شوطا أو شوطين ثم تظاهر عليه الجلال في الشمس ليعرق، فهو محنوذ وحنيذ. فإن لم يعرق قيل: كبا. وحنذ موضع قريب

---

(١). راجع ج ١٣ ص ٦٧. [.....]

(٢). راجع ص ٣١٢ من هذا الجزء.

(٣). راجع ج ١٥ ص ٢٨٤ فما بعد.

(٤). كذا في الأصل والمسائل المذكورة هي في آيه ٧٠ و٧١ أيضا لأفي هذه الآية فحسب.

(٥). في ع: أكثر.." (١)

"قوله تعالى: (وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم) تهديد ووعيد. (إنا عاملون. وانتظروا إنا منتظرون) تهديد آخر، وقد تقدم معناه. قوله تعالى: (ولله غيب السماوات والأرض) أي غيبهما وشهادتهما، فحذف لدلالة المعنى. وقال ابن عباس: خزائن السموات والأرض وقال الضحاك: جميع ما غاب عن العباد فيهما. وقال الباقون: غيب السموات والأرض نزول العذاب من السماء وطلوعه من الأرض. وقال أبو علي الفارسي:" ولله غيب السماوات والأرض" أي علم ما غاب فيهما، أضاف الغيب وهو مضاف إلى المفعول توسعا، لأنه **حذف حرف الجر**، تقول: غبت في الأرض وغبت ببلد كذا. (وإليه يرجع الأمر كله) أي يوم القيامة، إذ ليس لمخلوق أمر إلا بإذنه. وقرأ نافع وحفص" يرجع" بضم الياء وبفتح الجيم، أي يرد. (فاعبده وتوكل عليه) أي الجأ إليه وثق به. (وما ربك بغافل عما تعملون) أي يجازي كلا بعمله. وقرأ أهل المدينة والشام وحفص بالتاء عىل المخاطبة. الباقون بياء على الخبر. قال الأخفش سعيد:" يعملون" إذا لم يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم معهم، قال: بعضهم وقال:" تعملون" بالتاء لأنه خاطب النبي صلى الله عليه وسلم وقال: قل لهم" وما ربك بغافل عما تعملون". وقال كعب الأحبار: خاتمة التوراة خاتمة" هود"

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٦٣/٩

من قول:" ولله غيب السماوات والأرض" إلى آخر السورة. تمت سورة" هود" ويتلوها سورة" يوسف" عليه السلام.." (١)

"مجىء البينات فهلا عطفه بالواو؟

وأجيب بأن الفاء تقتضي السبب فقصد التنبيه على أنهم ضلوا بسبب هذه الآيات التي كانت سببا في هداية غيرهم. قال الله تعالى: ﴿يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا﴾ لا سيما مع مذهبنا أن ارتباط الدليل بالمدلول عادي، وعبر ب «إن» دون إذا (تنفيرا) عن الزلل حتى كأنه غير واقع.

قوله تعالى: ﴿فاعلموا أن الله عزيز حكيم﴾.

قيل لابن عرفة: هل يؤخذ منه إثبات هاتين الصفتين لله تعالى (بالسماع)؟

فقال: إنما المراد العلم بلازم ذلك وهو العقوبة والانتقام ممن زل.

قوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله ... ﴾.

قال أبو حيان: قيل بمعنى ينتظرون فيتعدى إلى واحد بنفسه ولو كانت من نظر العين لتعدت بإلى وأضيفت إلى الوجه مثل ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ ورده أبو حيان بجواز كونها منه وإلى محذوفة **وحذف حرف الجر** مع أنه كثير وهو قياس مطرد ولا يلزم إضافتها إلى الوجه بل قد يضاف إلى الذات قال الله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ ﴿قال رب أرني أنظر إليك﴾ وقدر ابن عرفة هذا التعقب بأنه (إن) أراد أن المنظور إليه لايكون إلا (بالوجه) فباطل بقوله ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل﴾ (وإن) أراد (أن) النظر (بالنسبة) لاعتبار الفاعل لا إلى الوجه فيقال: نظر وجهي إلى كذا، فباطل أيضا.

قال ابن عرفة: ويبطل أيضا من وجه آخر وهو المنظور إليه هنا هو الإتيان المفهوم من قوله ﴿إلا أن يأتيهم الله﴾. والإتيان معنى

من المعاني لأنه مصدر والمعاني لا ترى بوجه الا باعتبار الجواز العقلى لكونها موجدة والوجود مصحح للرؤية.

فإن قلتم: نرى إتيان الشخص؟ قلنا: إنما رأيت الشخص الآتي لا إتيانه.

فإن قلتم: إنه عرض؟ قلنا: العرض الذي هو اللون مرئي، وأما الرائحة والعلم والقدرة فليس بمرئي بوجه.

(والجواب) عن ذلك أن النظر هنا بمعنى الانتظار ومعناه أن (حالاتهم) تقتضي انتظارهم العقوبة لا أنهم يقصدون ذلك وفي هذا عقوبتان (حسية) ومعنوية لأن وجود السحاب مظنة الرحمة بالمطر قال الله تعالى:

---

(١) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي ٩/١١٧

﴿فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا بل هو ما استعجلتم به﴾ وقال الله جل ذكره ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمئان مآء حتى إذا جآءه لم." (١)

"أي الناجين، وإلا فقد عُلِم أنه من أهلك،، وكذلك هذا لما سمع البشارة بكلام ظاهره الاحتمال سأل عنه استغرابًا له، واستبعادًا كونه من صلبة، واحْتَمل عنده أن يكون من صلب غيره.

- (وقد بلغني الكبر). الذي يتوقع منه الطلب، والقصد هو " البالغ " تقول: " بلغت المدينة "، ولا يقول: " بلغني المدينة "، فالزمان طريق، والكِبر هو الطالب.

٤١ - (إلا رمزا. .) الرمز: الإِشارة، وجعل الزمخشري الاستثناء منقطعًا؛ لأنه قال: الرمز ليس من جنس الكلام. وهذ يدل على أن إطلاق الكلام عنده على الإِشارة ليس حقيقة، وهو ظاهر كلام ابن التلمساني، لأنه قال: لا خلاف أن إطلاقه على الكناية، والإِشارة، ودلالة الحال مجاز. وظاهر كلام ابن عصفور أنه حقيقة لغوية، وليس بمجاز؛ لأنه جعله لغة يطلق على الكناية، والإِشارة، وما يفهم من حال الشيء. وأعرب أبو حيان (رمزًا) مفعولا على **حذف حرف الجرّ** أي إلا برمز، وأبطل نصبه على الاستثناء فإن العامل المتقدم مفرغ للعمل فيما بعد (إلَّا). قال:؛ لأن." (٢)

"واردا إلا أن التخريج عليه ضعيف لضعف الجوار من حيث الجملة.

وأيضا فإن الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف، وقد ورد في التوكيد قليلا في ضرورة الشعر، وقيل إنها إنما جرت للتنبيه على عدم الإسراف في استعمال الماء فيها لأنها مظنة لصب الماء كبيرا فعطفت على الممسوح والمراد غسلها، وإليه ذهب الزمخشري.

وقيل إنها مجرورة بحرف جر، دل عليه المعنى ويتعلق هذا الحرف بفعل محذوف تقديره وافعلوا بأرجلكم غسلا، قال أبو البقاء **وحذف حرف الجر** وإبقاء الجر جائز، وقيل إنه معطوف على رؤوسكم لفظا ومعنى ثم نسخ ذلك وجوب الغسل وهو حكم باق، وبه قال جماعة أو يحمل مسح الأرجل على بعض الأحوال وهو لبس الخف، ويعزى للشافعي.

قال القرطبي: قد روي عن ابن عباس أنه. قال: الوضوء غسلتان ومسحتان، قال: وكان عكرمة يمسح رجليه وقال: ليس في الرجلين غسل إنما نزل فيهما المسح، وقال عامر الشعبي: نزل جبريل بالمسح، قال: وقال

---

(١) تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة، ابن عرفة ٢٥٣/١

(٢) التقييد الكبير للبسيلي، البسيلي ص/٥٣١

قتادة: افترض الله غسلتين ومسحتين، قال: وذهب ابن جرير الطبري والحسن البصري إلى أن فرضهما التخيير بين الغسل والمسح وجعل القراءتين كالروايتين، وقواه النحاس، وقال داود الظاهري يجب الجمع بينهما.

أقول الحق أن الدليل القرآني قد دل على جواز الغسل والمسح لثبوت قراءة النصب والجر ثبوتا لا ينكر، وقد تعسف القائلون بالغسل فحملوا الجر على الجوار وأنه ليس للعطف على مدخول الباء في مسح الرأس بل هو معطوف على الوجوه، فلما جاور المجرور إنجر، وتعسف القائلون بالمسح فحملوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والمجرور في قوله: (برؤوسكم) كما أن قراءة الجر عطف على لفظ المجرور.." (١)

"بالحبشية، وقيل بالسريانية، ومعناه الجبل الملتف بالأشجار، وقيل كل جبل فيه أشجار مثمرة يسمى سيناء وسينين.

وقيل هو من السنا وهو الارتفاع، وقيل هو المبارك. وذهب الجمهور إلى أنه اسم للجبل، كما تقول جبل أحد، وقيل هو جبل فلسطين، وقيل هو اسم المكان الذي فيه هذا الجبل. وقيل سيناء اسم حجر بعينه، أضيف الجبل إليه لوجوده عنده. وقيل هو كل جبل يحمل الثمار. وقرئ سيناء بفتح السين وبكسرها ولم يصرف لأنه جعل اسما للبقعة، وزعم الأخفش أنه أعجمي.

قال ابن عباس: هو الجبل الذي نودي منه موسى.

(تنبت بالدهن) قال ابن عباس: هو الزيت يؤكل منه ويدهن به، وقرئ بفتح التاء وضم الباء، وبضم التاء وكسر الباء من الثلاثي والرباعي، والمعنى على الأولى أنها تنبت في نفسها متلبسة بالدهن؛ وعلى الثانية الباء بمعنى مع فهي للمصاحبة قال أبو علي الفارسي: التقدير تنبت جناها، ومعه الدهن. وقيل الباء زائدة قاله أبو عبيدة.

وقال الفراء والزجاج: إن نبت وأنبت بمعنى؛ والأصمعي ينكر أنبت، وقرئ تنبت بضم التاء وفتح الباء. قال الزجاج؛ وابن جني: أي تنبت ومعها الدهن. وقرأ ابن مسعود: تخرج بالدهن، وقرئ تنبت الدهن **بحذف حرف الجر** وقرئ بالدهان، والدهن عصارة كل شيء ذي دسم: قاله السمين.

(وصبغ للآكلين) أي تنبت بالشيء الجامع بين كونه دهنا يدهن به وكونه صبغا يؤتدم به، وقرئ صباغ مثل لبس ولباس، وكل إدام يؤتدم به فهو صبغ وصباغ، وأصل الصبغ ما يلون به الثوب، وشبه الإدام به لأن الخبز

---

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان ٣/٣٦٣

يكون بالأدام كالمصبوغ به، جعل الله سبحانه في هذه الشجرة المباركة أدما وهو الزيتون ودهنا وهو الزيت.." (١)

"شاهدا على غير المتعدي.

قال ابن عطية: وعندي أراد يلقون فيه، **فحذف حرف الجر** فاتصل الضمير.

وقال الخليل وأبو عمر: وأصل الولق الإسراع يقال جاءت الإبل تلق أي تسرع، وعن ابن جرير مثله وزاد الولق هو الإسراع بالشيء بعد الشيء كعدد في إثر عدد وكلام في إثر كلام، وقرئ تألقونه من الألق وهو الكذب؛ وقرئ يلقونه وهو مضارع ولق بكسر اللام والتلقي والتلقف والتلقن معان متقاربة خلا أن في الأول معنى الاستقبال، وفي الثاني معنى الخطف، والأخذ بسرعة، وفي الثالث معنى الحذق والمهارة؛ وقال الراغب: في التلقن الحذق في التناول، وفي التلقف الاحتيال فيه.

(وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم) معناه أن قولهم هذا مختص بالأفواه من غير أن يكون واقعا في الخارج معتقدا في القلوب، وقيل إن ذكر الأفواه للتأكيد كما في قوله: يطير بجناحيه ونحوه.

(وتحسبونه) أي الحديث الذي وقع الخوض فيه والإذاعة له (هينا) أي شيئا يسيرا لا يلحقكم فيه إثم (هو عند الله عظيم) ذنبه وعقابه والجملة في محل الحال؛ قيل جزع بعضهم عند الموت فقيل له في ذلك فقال أخاف ذنبا لم يكن مني على بال وهو عند الله عظيم.

(ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا) هذا عتاب لجميع المؤمنين أي هلا إذ سمعتم حديث الإفك قلتم تكذيبا للخائضين فيه المفترين له بمجرد أول السماع: ما ينبغي لنا ولا يمكننا أن نتكلم بهذا الحديث، ولا يصدر ذلك منا بوجه من الوجوه (سبحانك هذا بهتان عظيم) التعجب من أولئك الذين جاؤا بالإفك وأصله التنزيه لله سبحانه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه، والبهتان هو أن يقال في الإنسان ما ليس فيه أي." (٢)

"فلا يقع، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: لا طلاق فيما لا تملك، ولا عتق فيما لا تملك، ولا بيع فيما لا تملك، أخرجه أبو داود والترمذي بمعناه. وعن ابن عباس قال: جعل الله الطلاق بعد النكاح أخرجه البخاري.

(فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) أي تحصونها بالاقراء والأشهر، أجمع العلماء على أنه إذا كان الطلاق

---

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان ١٠٩/٩

(٢) فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان ١٧٣/٩

قبل المسيس والخلوة فلا عدة، وذهب أحمد إلى أن الخلوة توجب العدة والصداق، وقد حكى ذلك الإجماع القرطبي وابن كثير، والمعنى: تستوفون عددها؛ من عددت الدراهم فأعتدها، وإسناد ذلك إلى الرجال للدلالة على أن العدة حق لهم كما يفيده قوله: (فما لكم) وقرىء: تعتدونها بتشديد الدال وبتخفيفها، وفي هذه وجهان أحدهما: أن يكون بمعنى الأولى مأخوذ من الاعتداد أي تستوفون عددها ولكنهم تركوا التضعيف لقصد التخفيف، قال الرازي: ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لضعف؛ لأن الاعتداء يتعدى بعلى، وقيل من الاعتداء **بحذف حرف الجر** أي تعتدون عليها أي على العدة مجازا.

والوجه الثاني: أن يكون المعنى تعتدون فيها والمراد بالاعتداء هذا هو ما في قوله: (ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا) فيكون معنى الآية على القراءة الأخرى: فما لكم عليهن من عدة تعتدون عليهن فيها بالمضارة وقد أنكر ابن عطية صحة هذه القراءة عن ابن كثير، وقال: إن البزي غلط عليه وهذه الآية مخصصة لعموم قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولقوله: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر).

(فمتعوهن) أي أعطوهن ما يستمتعن به، والمتعة المذكورة هنا قد تقدم الكلام عليها في البقرة. وقال سعيد بن جبير: هذه المتعة المذكورة هنا منسوخة بالآية التي في البقرة، وهي في قوله: (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم)، وقيل المتعة هنا: هي أعم من أن تكون نصف الصداق، أو المتعة خاصة إن لم يكن قد سمي لها فمع التسمية." (١)

"سيبويه: خوطب العباد بما جرى في كلامهم، قال النحاس: يريد سيبويه أن أم في كلام العرب للخروج من حديث إلى حديث، أي لا ينبغي منهم هذا القول ولا يليق، قال الكواشي: وإنما قدرت ببل لأن ما بعدها متيقن، وما بعد أم مشكوك فيه، مسؤول عنه، وذكرت أم هنا خمس عشرة مرة، وكلها إلزامات ليس للمخاطبين بها عنها جواب، لكن قال الثعلبي نقلا عن الخليل: إن كل ما في سورة الطور من أم فهو استفهام، وليس بعطف، وإنما استفهم تعالى مع علمه بهم تقبيحا عليهم، وتوبيخا لهم، كقول الشخص لغيره: أجاهل أنت؟ مع علمه بجهله.

(نتربص به) بإسناد الفعل إلى جماعة المتكلمين، وقرىء على البناء للمفعول نعت لشاعر، وقد كانت العرب تتحرز عن أذية الشاعر، فقالوا: لا نعارضه في الحال مخافة أن يغلبنا بقوة شعره، وإنما نتربص موته وهلاكه كما هلك من قبله من الشعراء (ريب المنون) أي صروف الدهر وحوادثه، والمعنى ننتظر به حوادث الأيام،

---

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان ١٠٩/١١

فيموت كما مات غيره، أو يهلك كما هلك من قبله، والمنون يكون بمعنى الدهر، ويكون بمعنى المنية لأنها تنقص العدد، وتقطع المدد، وسمي الدهر منونا لأنه يقطع الأجل، وإطلاق الريب على الحوادث استعارة تصريحية شبهت بالريب، أي الشك، لأنها لا تدوم ولا تبق على حال، كما أنه كذلك، قال الأخفش: المعنى نتربص إلى ريب المنون، **فحذف حرف الجر**، كما تقول: قصدت زيدا أي إلى زيد، قال الأصمعي: المنون واحد لا جمع له، قال الفراء: يكون واحدا وجمعا، وقال الأخفش: جمع لا واحد له.

قال ابن عباس: إن قريشا لما اجتمعوا إلى دار الندوة في أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال قائل: منهم: احبسوه في وثاق، وتربصوا به المنون حتى يهلك، كما هلك من قبله من الشعراء، زهير والنابغة، إنما هو كأحدهم، فأنزل الله في ذلك هذه الآية. وقال ابن عباس: ريب المنون الموت، ثم أمره الله سبحانه أن يجيب عنهم فقال:." (١)

"ليس في الجنة شيء إلا وقد أعطيتم في الدنيا شبهه إلا قوارير من فضة.

وجملة (قدروها تقديرا) صفة لقوارير، قرأ الجمهور قدروها بفتح القاف على البناء للفاعل أي قدرها السقاة من الخدم الذين يطوفون عليهم على قدر ما يحتاج إليه الشاربون من أهل الجنة من دون زيادة ولا نقصان، وذلك ألذ الشراب لكونه على مقدار الحاجة لا يفضل عنه ولا يعجز، قال مجاهد: وغيره أتوا بها على قدر ربهم أي شهوتهم بغير زيادة ولا نقصان إذ لا عطش في الجنة قال الكلبي: وذلك ألذ وأشهى.

وقيل قدرها الملائكة وقيل قدرها أهل الجنة الشاربون على مقدار شهوتهم وحاجتهم فجاءت كما يريدون في الشكل لا تزيد ولا تنقص.

وقرىء قدروها بضم القاف وكسر الدال مبنيا للمفعول أي جعلت لهم على قدر إرادتهم.

قال أبو علي الفارسي: هو من باب القلب قال لأن حقيقة المعنى أن يقال قدرت عليهم لا قدروها لأنه في معنى قدروا عليها.

وقال أبو حاتم التقدير قدرت الأواني على قدر ريهم، فمفعول ما لم يسم محذوف. قال أبو حيان والأقرب في تخريج هذه الآية الشاذة أن يقال قدر ريهم منها تقديرا، فحذف المضاف فصار قدروها.

قال المهدوي: هذه القراءة يرجع معناها إلى القراءة الأولى، وكان الأصل قدروا عليها **فحذف حرف الجر**،

---

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان ١٣/٢٣٠

وقال ابن عباس: قدرت للكف، وقال أيضا أتوا بها على قدر الفم لا يفضلون شيئا ولا يشتهون بعدها شيئا، وعنه قال: قدرتها السقاة.." (١)

"صدق الرسول وكان إعراضهم لمجرد المكابرة كما يدل عليه قوله قبله: ﴿فلما جاءهم ما عرفوا﴾ على أحد الاحتمالين المتقدمين، فالاشتراء بمعنى الاستبقاء الدنيوي أي بئس العوض بذلهم الكفر ورضاهم به لبقاء الرئاسة والسمعة وعدم الاعتراف برسالة الصادق فالآية على نحو قوله تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة﴾ [البقرة: ٨٦]

وقيل إن ﴿اشتروا﴾ بمعنى باعوا أي بذلوا أنفسهم والمراد بذلها للعذاب في مقابلة إرضاء مكابرتهم وحسدهم وهذا الوجه منظور فيه إلى قوله قبله: ﴿فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به﴾ [البقرة: ٨٩] وهو بعيد من اللفظ لأن استعمال الاشتراء بمعنى البيع مجاز بعيد إذ هو يفضي إلى إدخال الغلط على السامع وإفساد ما أحكمته اللغة من التفرقة وإنما دعا إليه قصد قائله إلى بيان حاصل المعنى. على أنك قد علمت إمكان الجمع بين مقتضى قوله: ﴿ما عرفوا﴾ وقوله هنا: ﴿اشتروا به أنفسهم﴾ فأنت في غنى عن التكلف. وعلى كلا التفسيرين يكون اشتروا مع ما تفرع عنه من قوله: ﴿فباءوا بغضب على غضب﴾ تمثيلا لحالهم بحال من حاول تجارة ليربح فأصابه خسران وهو تمثيل يقبل بعض أجزائه أن يكون استعارة وذلك من محاسن التمثيلية.

وجيء بصيغة المضارع في قوله: ﴿أن يكفروا﴾ ولم يؤت به على ما يناسب المبين وهو ﴿ما اشتروا﴾ المقتضي أن الاشتراء قد مضى للدلالة على أنهم صرحوا بالكفر بالقرآن من قبل نزول الآية فقد تبين أن اشتراء أنفسهم بالكفر عمل استقر ومضى، ثم لما أريد بيان ما اشتروا به أنفسهم نبه على أنهم لم يزالوا يكفرون ويعلم أنهم كفروا فيما مضى أيضا إذ كان المبين بأن يكفروا معبرا عنه بالماضي بقوله: ﴿ما اشتروا﴾ .

وقوله: ﴿بغيا﴾ مفعول لأجله علة لقوله: ﴿أن يكفروا﴾ لأنه الأقرب إليه، ويجوز كونه علة لاشتروا لأن الاشتراء هنا صادق على الكفر فإنه المخصوص بحكم الذم وهو عين المذموم، والبغي هنا مصدر بغي يبغي إذا ظلم وأراد به هنا ظلما خاصا وهو الحسد وإنما جعل الحسد ظلما لأن الظلم هو المعاملة بغير حق والحسد تمني زوال النعمة عن المحسود ولا حق للحاسد في ذلك لأنه لا يناله من زوالها نفع، ولا من بقائها ضر، ولقد أجاد أبو الطيب إذ أخذ هذا المعنى في قوله:

---

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان ١٤/٤٧٠

وأظلم خلق الله من بات حاسدا

لمن بات في نعمائه يتقلب

وقوله: ﴿أن ينزل الله﴾ متعلق بقوله: ﴿بغيا﴾ **بحذف حرف الجر** وهو حرف الاستعلاء لتأويل ﴿بغيا﴾ بمعنى حسدا.." (١)

"ومعنى ﴿يسارعون في الخيرات﴾ يسارعون إليها أي يرغبون في الاستكثار منها. والمسارعة مستعارة للاستكثار من الفعل، والمبادرة إليه، تشبيها للاستكثار والاعتناء بالسير السريع لبلوغ المطلوب. وفي للظرفيه المجازية، وهي تخييلية تؤذن بتشبيه الخيرات بطريق يسير فيه السائرون، ولهؤلاء مزية السرعة في قطعه. ولك أن تجعل مجموع المركب من قوله: ﴿ويسارعون في الخيرات﴾ تمثيلا لحال مبادرتهم وحرصهم على فعل الخيرات بحال السائر الراغب في البلوغ إلى قصده يسرع في سيره. وسيأتي نظيره عند قوله تعالى: ﴿لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر﴾ في سورة العقود [١٧٦].

والإشارة بأولئك إلى الأمة القائمة الموصوفة بتلك الأوصاف. وموقع أسم الإشارة التنبيه على أنهم استحقوا الوصف المذكور بعد أسم الإشارة بسبب ما سبق أسم الإشارة من الأوصاف.

﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله عليم بالمتقين﴾ [١١٥].

تذييل للجمل المفتتحة بقوله تعالى: ﴿من أهل الكتاب أمة قائمة﴾ [آل عمران: ١١٣] إلى قوله تعالى: ﴿من الصالحين﴾ [آل عمران: ١١٤]. وقرأ الجمهور: تفعلوا بالفوقيه فهو وعد للحاضرين، ويعلم منه ان الصالحين السابقين مثلهم، بقرينة مقام الامتنان، ووقوعه عقب ذكرهم، فكأنه قيل: وما تفعلوا من خير ويفعلوا. ويجوز أن يكون التفاتا لخطاب أهل الكتاب. وقرأه حمزة، والكسائي، وحفص، وخلف بياء الغيبه عائدا إلى أمة قائمة.

والكفر: ضد الشكر أي هو إنكار وصول النعمة الواصلة. قال عنترة:

نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ... والكفر مخبثة لنفس المنعم

وقال تعالى: ﴿واشكروا لي ولا تكفرون﴾ وأصل الشكر والكفر أن يتعديا إلى واحد، ويكون مفعولهما النعمة كما في البيت. وقد يجعل مفعولهما المنعم على التوسع في **حذف حرف الجر**، لأن الأصل شكرت له وكفرت له. قال النابغة:

شكرت لك النعمى

---

(١) التحرير والتنوير، ١/٥٨٧

وقد جمع بين الاستعمالين قوله تعالى: ﴿واشكروا لي ولا تكفرون﴾ [البقرة: ١٥٢] وقد عدي ﴿تكفروه﴾ إلى مفعولين: أحدهما نائب الفاعل، لأن الفاعل ضمن معنى الحرمان. والضمير المنصوب عائد إلى خير بتأويل خير بجزاء فعل الخير على طريقة الاستخدام. وأطلق الكفر هنا على ترك جزاء فعل الخير، تشبيها لفعل الخير بالنعمة. كأن." (١)

"ثم يجوز أن يكون نارا من قوله ﴿إنما يأكلون في بطونهم نارا﴾ مرادا بها نار جهنم، كما هو الغالب في القرآن، وعليه ففعل ﴿يأكلون﴾ ناصب نارا المذكور على تأويل يأكلون ما يفضي بهم إلى النار، فأطلق النار مجازا مرسلا بعلاقة الأول أو السببية أي ما يفضي بهم إلى عذاب جهنم، فالمعنى أنهم حين يأكلون أموال اليتامى قد أكلوا ما يفضي بهم إلى جهنم.

وعلى هذا فعطف جملة ﴿وسيصلون سعيرا﴾ عطف مرادف لمعنى جملة ﴿يأكلون في بطونهم نارا﴾ .

ويجوز أن يكون اسم النار مستعارا للألم بمعنى أسباب الألم فيكون تهديدا بعذاب دنيوي أو مستعارا للتلف لأن شأن النار أن تلتهم ما تصيبه، والمعنى إنما يأخذون أموالا هي سبب في مصائب تعريتهم في ذواتهم وأموالهم كالنار إذا تدنوا من أحد فتؤلمه وتتلف متاعه، فيكون هذا تهديدا بمصائب في الدنيا على نحو قوله تعالى ﴿يمحق الله الربا﴾ ويكون عطف جملة ﴿وسيصلون سعيرا﴾ جاريا على ظاهر العطف من اقتضاء المغايرة بين المتعاطفين، فالجملة الأولى تهديد بعذاب في الدنيا، والجملة الثانية وعيد بعذاب الآخرة.

وذكر ﴿في بطونهم﴾ على كلا المعنيين مجرد تخييل وترشيح لاستعارة ﴿يأكلون﴾ لمعنى يأخذون ويستحوذون.

والسين في ﴿سيصلون﴾ حرف تنفيس أي استقبال، أي تدخل على المضارع فتمحضه للاستقبال، سواء كان استقبالا قريبا أو بعيدا، وهي مرادفة سوف، وقيل: إن سوف أوسع زمانا. وتفيدان في مقام الوعد تحقيق الوعد وكذلك التوعد.

ويصلون مضارع صلي كرضي إذا قاسى حر النار بشدة، كما هنا، يقال: صلى بالنار، ويكثر **حذف حرف الجر** مع فعل صلي ونصب الاسم بعده على نزع الخافض، قال حميد بن ثور:

لا تصطلي النار إلا يجمرا أرجا

...

---

(١) التحرير والتنوير، ٣/١٩٦

قد كسرت من يلجوج له وقصا

وهو الوارد في استعمال القرآن باطراد.

وقرأ الجمهور: وسيصلون بفتح التحتية مضارع صلي، وقرأه ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم بضم التحتية مضارع أصلاه أحرقه ومبنيا للنائب.." (١)

"والفترة: انقطاع عمل ما.وحرف "من" في قوله: ﴿من الرسل﴾ للابتداء، أي فترة من الزمن ابتداؤها مدة وجود الرسل، أي أيام إرسال الرسل.

والمجيء مستعار لأمر الرسول بتبليغ الدين، فكما سمي الرسول رسولا سمي تبليغه مجيئا تشبيها بمجيء المرسل من أحد إلى آخر.

والمراد بالرسل رسل أهل الكتاب المتعاقبين من عهد موسى إلى المسيح، أو أريد المسيح خاصة.والفترة بين البعثة وبين رفع المسيح، كانت نحو خمسمائة وثمانين سنة.وأما غير أهل الكتاب فقد جاءتهم رسل مثل خالد بن سنان وحنظلة بن صفوان.

و ﴿أن تقولوا﴾ تعليل لقوله: ﴿قد جاءكم﴾ لبيان بعض الحكم من بعثة الرسول، وهي قطع معذرة أهل الكتاب عند مؤاخذتهم في الآخرة، أو تقريعهم في الدنيا على ما غيروا من شرائعهم، لئلا يكون من معاذيرهم أنهم اعتادوا تعاقب الرسل لإرشادهم وتجديد الديانة، فلعلهم أن يعتذروا بأنهم لما مضت عليهم فترة بدون إرسال رسول لم يتجه عليهم ملام فيما أهملوا من شرعهم وأنهم لو جاءهم رسول لاهتدوا.فالمعنى أن تقولوا:ما جاءنا رسول في الفترة بعد موسى أو بعد عيسى.وليس المراد أن يقولوا:ما جاءنا رسول إلينا أصلا، فإنهم لا يدعون ذلك، وكيف وقد جاءهم موسى وعيسى.فكان قوله: ﴿أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾ تعليلا لمجيء الرسول صلى الله عليه وسلم إليهم، ومتعلقا بفعل ﴿ما جاءنا﴾ ووجب تقدير لام التعليل قبل "أن" وهو تقدير يقتضيه المعنى.ومثل هذا التقدير كثير في **حذف حرف الجر** قبل "أن" حذفا مطردا، والمقام يعين الحرف المحذوف؛ فالمحذوف هنا حرف اللام.

ويشكل معنى الآية بأن علة إرسال إليهم هي انتفاء أن يقولوا: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾ لا إثباته كما هو واضح، فلماذا لم يقل:أن لا تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير، وقد جاء في القرآن نظائر لهذه الآية، وفي شعر العرب كقول عمرو بن كلثوم:

فعجلنا القرى أن تشتمونا

---

(١) التحرير والتنوير، ٤٣/٤

أراد أن لا تشتمونا.فاختلف النحويون في تقدير ما به يتقوم المعنى في الآيات وغيرها:فذهب البصريون إلى تقدير اسم يناسب أن يكون مفعولا لأجله لفعل ﴿جاءكم﴾، وقدروه: "كراهية أن تقولوا" ، وعليه درج صاحب الكشاف ومتابعوه من جمهور المفسرين؛ وذهب الكوفيون إلى تقدير حرف نفي محذوف بعد "أن" ، والتقدير:أن لا." (١)

"الوحي.

وقوله: ﴿عفا الله عنها﴾ يحتمل أنه تقرير لمضمون قوله: ﴿وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن﴾، أي أن الله نهاكم عن المسألة وعفا عنكم أن تسألوا حين ينزل القرآن.وهذا أظهر لعوذ الضمير إلى أقرب مذكور باعتبار تقييده ﴿حين ينزل القرآن﴾. ويحتمل أن يكون إخبارا عن عفوه عما سلف من إكثار المسائل وإحفاء الرسول صلى الله عليه وسلم فيها لأن ذلك لا يناسب ما يناسب ما يجب من توقيره.

وقوله: ﴿قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين﴾ استئناف بياني جواب سؤال يثيره النهي عن السؤال ثم الإذن فيه في حين ينزل القرآن، أن يقول سائل:إن كان السؤال في وقت نزول القرآن وأن بعض الأسئلة يسوء جوابه قوما، فهل الأولى ترك السؤال أو إلقاؤه.فأجيب بتفصيل أمرها بأن أمثالها قد كانت سببا في كفر قوم قبل المسلمين.

وضمير ﴿سألها﴾ جوز أن يكون عائدا إلى مصدر مأخوذ من الكلام غير مذكور دل عليه فعل ﴿تسألوا﴾، أي سأل المسألة، فيكون الضمير منصوبا على المفعولية المطلقة.وجرى جمهور المفسرين على تقدير مضاف، أي سأل أمثالها.والمماثلة في ضآلة الجدوى.والأحسن عندي أن يكون ضمير ﴿سألها﴾ عائدا إلى ﴿أشياء﴾، أي إلى لفظه دون مدلوله.فالتقدير:قد سأل أشياء قوم من قبلكم، وعدي فعل ﴿سأل﴾ إلى الضمير على **حذف حرف الجر**، وعلى هذا المعنى يكون الكلام على طريقة قريبة من طريقة الاستخدام بل هي أحق من الاستخدام، فإن أصل الضمير أن يعود إلى لفظ باعتبار مدلوله وقد يعود إلى لفظ دون مدلوله، نحو قولك:لك درهم ونصفه، أي نصف درهم لا الدرهم الذي أعطيته إياه.والاستخدام أشد من ذلك لأنه عود الضمير على اللفظ مع مدلول آخر.

و﴿ثم﴾في قوله: ﴿ثم أصبحوا بها كافرين﴾ للترتيب الرتبي كشأنها في عطف الجمل فإنها لا تفيد فيه تراخي الزمان وإنما تفيد تراخي مضمون الجملة المعطوفة في تصور المتكلم عن تصور مضمون الجملة المعطوف عليه، فتدل على أن الجملة المعطوفة لم يكن يترقب حصول مضمونها حتى فاجأ المتكلم.وقد مرت

---

(١) التحرير والتنوير، ٧٤/٥

الإشارة إلى ذلك عند قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾ في سورة البقرة[٨٥].

والباء في قوله: ﴿بها﴾ يجوز أن تكون للسببية، فتتعلق بـ ﴿أصبحوا﴾، أي كانت تلك المسائل سببا في كفرهم، أي باعتبار ما حصل من جوابها، ويحتمل أن تكون"للتعدية"." (١)

"يؤمنون إذ كانوا على تلك الصفة،على أن خطاب التكليف عام لا تعيين فيه لأناس ولا استثناء فيه لأناس.فالجعل بمعنى الخلق وليس للتحويل من حال إلى حال.وقد مات المسمون كلهم على الشرك عدا أبا سفيان فإنه شهد حينئذ بأن ما سمعه حق، فدلت شهادته على سلامة قلبه من الكنان.

والضمير المنصوب في ﴿أن يفقهوه﴾ عائد إلى القرآن المفهوم من قوله: ﴿يستمع إليك﴾ **وحذف حرف الجر**.والتقدير:من أن يفقهوه،ويتعلق بـ ﴿أكنة﴾ لما فيه من معنى المنع، أي أكنة تمنع من أن يفهموا القرآن.

والوقر بفتح الواو الصمم الشديد وفعله كوعد ووجد يستعمل قاصرا،يقال:وقرت أذنه،ومتعديا يقال:وقر الله أذنه فوقرت.والوقر مصدر غير قياسي لـ"وقرت"أذنه،لأن قياس مصدره تحريك القاف،وهو قياسي لـ"وقر"المتعدي،وهو مستعار لعدم فهم المسموعات.جعل عدم الفهم بمنزلة الصمم ولم يذكر للوقر متعلق يدل على الممنوع بوقر آذانهم لظهور أنه من أن يسمعوه.لأن الوقر مؤذن بذلك،ولأن المراد السمع المجازي وهو العلم بما تضمنه المسموع.

وقوله: ﴿على قلوبهم﴾ ،وقوله: ﴿في آذانهم﴾ يتعلقان بـ ﴿جعلنا﴾. وقدم كل منهما على مفعول ﴿جعلنا﴾ للتنبيه على تعلقه به من أول الأمر.

فإن قلت:هل تكون هاته الآية حجة للذين قالوا من علمائنا:"إن إعجاز القرآن بالصرفة"؟، أي أعجز الله المشركين عن معارضته بأن صرفهم عن محاولة المعارضة لتقوم الحجة عليهم،فتكون الصرفة من جملة الأكنة التي جعل الله على قلوبهم.

قلت:لم يحتج بهذه الآية أصحاب تلك المقالة لأنك قد علمت أن الأكنة تخييل وأن الوقر استعارة وأن قول النضر:"ما أدري ما أقول"،بهتان ومكابرة،ولذلك قال الله تعالى: ﴿وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها﴾ .

وكلمة ﴿كل﴾ هنا مستعملة في الكثرة مجازا لتعذر الحقيقة سواء كان التعذر عقلا كما في هذه الآية، وقوله تعالى: ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ [النساء:١٢٩]،وذلك أن الآيات تنحصر أفرادها لأنها أفراد مقدرة تظهر

---

(١) التحرير والتنوير، ٥/٢٣٤

عند تكوينها إذ هي من جنس عام.أم كان المتعذر عادة كقول النابغة:

بها كل ذيال وخنساء ترعوي ... إلى كل رجاف من الرمل فارد." (١)

"والإشارة بـ ﴿ذلكم﴾ لزيادة التمييز وللتعريض بغباوة المخاطبين المشركين لغفلتهم عن هذه الدلالة على أنه المنفرد بالإلهية، أي ذلكم الفاعل الأفعال العظيمة من الفلق وإخراج الحي من الميت والميت من الحي هو الذي يعرفه الخلق باسمه العظيم على أنه الإله الواحد، المقصور عليه وصف الإلهية فلا تعدلوا به في الإلهية غيره، ولذلك عقب بالتفريع بالفاء قوله: ﴿فأنى تؤفكون﴾ .

والأفك ـ بفتح الهمزة ـ مصدر أفكه يأفكه، من باب ضرب، إذا صرفه عن مكان أو عن عمل، أي فكيف تصرفون عن توحيده.

و"أنى"بمعنى من أين.وهو استفهام تعجيبي إنكاري، أي لا يوجد موجب يصرفكم عن توحيده.وبني فعل ﴿تؤفكون﴾ للمجهول لعدم تعين صارفهم عن توحيد الله، وهو مجموع أشياء: وسوسة الشيطان، وتضليل قادتهم وكبرائهم، وهوى أنفسهم.

وجملة "ذلكم الله"مستأنفة مقصود منها الاعتبار، فتكون جملة ﴿ذلكم الله فأنى تؤفكون﴾ اعتراضا.

و ﴿فالق الإصباح﴾ يجوز أن يكون خبرا رابعا عن اسم"إن"، ويجوز أن يكون صفة لاسم الجلالة المخبر به عن اسم الإشارة، فيكون قوله: ﴿فأنى تؤفكون﴾ اعتراضا.

والإصباح ـ بكسر الهمزة ـ في الأصل مصدر أصبح الأفق، إذا صار ذا صباح.وقد سمى به الصباح، وهو ضياء الفجر فيقابل الليل وهو المراد هنا.

وفلق الإصباح استعارة لظهور الضياء في ظلمة الليل، فشبه ذلك بفلق الظلمة عن الضياء، كما استعير لذلك أيضا السلخ في قوله تعالى: ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾ [يس: ٣٧].فإضافة ﴿فالق﴾ إلى ﴿الإصباح﴾ حقيقية وهي لأدنى ملابسة على سبيل المجاز.وسنبينه في الآية الآتية لأن اسم الفاعل له شائبة الاسمية فيضاف إضافة حقيقية، وله شائبة فعلية فيضاف إضافة لفظية.وهو هنا لما كان دالا على وصف في الماضي ضعف شبهه بالفعل لأنه إنما يشبه المضارع في الوزن وزمن الحال أو الاستقبال.وقد يعتبر فيه المفعولية على التوسع **فحذف حرف الجر**، أي فالق عن الإصباح فانتصب على نزع الخافض، ولذلك سموا الصبح فلقا ـ بفتحتين ـ بزنة ما بمعنى المفعول كما قالوا مسكن، أي مسكون إليه فتكون الإضافة على هذا لفظية بالتأويل وليست إضافته من إضافة الوصف إلى معموله إذ ليس الإصباح مفعول الفلق والمعنى فالق

---

(١) التحرير والتنوير، ٦/٥٧

عن الإصباح فيعلم أن المفلوق هو الليل ولذلك فسروه فالق ظلمة الإصباح أي الظلمة التي يعقبها الصبح وهي ظلمة." (١)

"الغبش، فإن فلق الليل عن الصبح أبدع في مظهر القدرة وأدخل في المنة بالنعمة، لأن الظلمة عدم والنور وجود.والإيجاد هو مظهر القدرة ولا يكون العدم ومظهرا للقدرة إلا إذا تسلط على موجود وهو الإعدام، وفلق الإصباح نعمة أيضا على الناس لينتفعوا بحياتهم واكتسابهم.

﴿وجاعل الليل سكنا﴾ عطف على ﴿فالق الإصباح﴾ .

وقرأه الجمهور بصيغة اسم الفاعل وجر ﴿الليل﴾ لمناسبة الوصفين في الاسمية والإضافة.وقرأه عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف. ﴿وجعل﴾ بصيغة فعل المضي وبنصب ﴿الليل﴾ .

وعبر في جانب الليل بمادة الجعل لأن الظلمة عدم فتعلق القدرة فيها هو تعلقها بإزالة ما يمنع تلك الظلمة من الأنوار العارضة للأفق.والمعنى أن الله فلق الإصباح بقدرته نعمة منه على الموجودات ولم يجعل النور مستمرا في الأفق فجعله عارضا مجزءا أوقاتا لتعود الظلمة إلى الأفق رحمة منه بالموجودات ليسكنوا بعد النصب والعمل فيستجموا راحتهم.

والسكن ـ بالتحريك ـ على زنة مرادف اسم المفعول مثل الفلق على اعتباره مفعولا بالتوسع **بحذف حرف الجر** وهو ما يسكن إليه، أي تسكن إليه النفس ويطمئن إليه القلب، والسكون فيه مجاز.وتسمى الزوجة سكنا والبيت سكنا قال تعالى: ﴿والله جعل لكم من بيوتكم سكنا﴾ [النحل: ٨٠]، فمعنى جعل الليل سكنا أنه جعل لتحصل فيه راحة النفس من تعب العمل.

وعطف ﴿الشمس والقمر﴾ على ﴿الليل﴾ بالنصب رعيا لمحل الليل لأنه في محل المفعول لـ ﴿جاعل﴾ بناء على الإضافة اللفظية.والعطف على المحل شائع في مواضع من كلام العرب مثل رفع المعطوف على اسم"إن"، ونصب المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء.

والحسبان في الأصل مصدر حسب ـ بفتح السين ـ كالغفران، والشكران، والكفران، أي جعلها حسابا، أي علامة حساب للناس يحسبون بحركاتها أوقات الليل والنهار، والشهور، والفصول، والأعوام.وهذه منة على الناس وتذكير بمظهر العلم والقدرة، ولذلك جعل للشمس حسبان كما جعل للقمر، لأن كثيرا من الأمم يحسبون شهورهم." (٢)

---

(١) التحرير والتنوير، ٢٣٢/٦

(٢) التحرير والتنوير، ٢٣٣/٦

"الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والأنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون﴾.

﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلما أخذتهم الرجفة قال رب لو شئت أهلكتهم من قبل وإياي أتهلكنا بما فعل السفهاء منا إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدنا إليك﴾

عطفت جملة ﴿واختار موسى﴾ على جملة ﴿واتخذ قوم موسى﴾ [الأعراف: ١٤٨] عطف القصة على القصة: لأن هذه القصة أيضا من مواقع الموعظة والعبرة بين العبر المأخوذ من قصة موسى مع بني إسرائيل، فإن في هذه عبرة بعظمة الله تعالى ورحمته، ودعاء موسى بما فيه جماع الخيرات والبشارة بمحمد صلى الله عليه وسلم وملاك شريعته.

والاختيار تمييز المرغوب من بين ما هو مخلوط من مرغوب وضده، وهو زنة افتعال من الخير صيغ الفعل من غير دلالة على مطاوعة لفعل خار.

وقوله: ﴿سبعين رجلا﴾ بدل من ﴿قومه﴾ بدل بعض من كل، وقيل إنما نصب قومه على **حذف حرف الجر**، والتقدير: اختار من قومه، قالوا وحذف الجار من المتعلق الذي هو في رتبة المفعول الثاني شائع في ثلاثة أفعال: اختار، واستغفر وأمر، ومنه أمرتك الخير وعلى هذا يكون قوله ﴿سبعين﴾ مفعولا أول.وأياما كان فبناء نظم الكلام على ذكر القوم ابتداء دون الاقتصار على سبعين رجلا اقتضاه حال الإيجاز في الحكاية، وهو من مقاصد القرآن.

وهذا الاختيار وقع عندما أمره الله بالمجيء للمناجاة التي تقدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾ [الأعراف: ١٤٢] الآية، فقد جاء في التوراة في الإصحاح الرابع والعشرين من سفر الخروج: أن الله أمر موسى أن يصعد طور سينا هو وهارون و ناداب و أبيهو و يشوع وسبعون من شيوخ بني إسرائيل ويكون شيوخ بني إسرائيل في مكان معين من الجبل ويتقد موسى حتى يدخل في السحاب ليسمع كلام الله وأن الله لما تجلى للجبل ارتجف الجبل ومكث موسى أربعين يوما.وجاء في الإصحاح." (١)

"المغفرة يتعدى لمفعول واحد، وأما المجرور بعده باللام فهو في معنى المفعول لأجله يقال غفر الله لك ذنبك، كما قال تعالى ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [الشرح:١] فلو بني شرح للمجهول لما صح أن يجعل

---

(١) التحرير والتنوير، ٣٠٥/٨

﴿لك﴾ نائبا عن الفاعل.

وجملة ﴿ويقولون سيغفر لنا﴾ معطوفة على جملة ﴿يأخذوه﴾ لأن كلا الخبرين يوجب الذم، واجتماعهما أشد في ذلك.

وجملة ﴿وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه﴾ معطوفة على التي قبلها، واستعير إتيان العرض لبذله لهم أن كان المراد بالعرض المال، وقد يراد به خطور شهوته في نفوسهم أن كان المراد بالعرض جميع الشهوات والملاذ المحرمة، واستعمال الإتيان في الذوات أنسب من استعماله في خطور الأعراض والأمور المعنوية، لقرب المشابهة في الأول دون الثاني.

والمعنى: أنهم يعصون، ويزعمون أن سيئاتهم مغفورة، ولا يقلعون عن المعاصي.

وجملة ﴿ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب﴾ جواب عن قولهم ﴿سيغفر لنا﴾ إبطالا لمضمونه، لان قولهم ﴿سيغفر لنا﴾ يتضمن أنهم يزعمون أن الله وعدهم بالمغفرة على ذلك.والجملة معترضة في أثناء الإخبار عن الصالحين وغيرهم.والمقصود من هذه الجملة إعلام النبي صلى الله عليه وسلم ليحجهم بها، فهم المقصود بالكلام، كما تشهد به قراءة ﴿أفلا تعقلون﴾ بتاء الخطاب.

والاستفهام للتقرير المقصود منه التوبيخ، وهذا التقرير لا يسعهم إلا الاعتراف به لأنه صريح كتابهم، في الإصحاح الرابع من السفر الخامس لا تزيدوا على الكلام الذي أوصيكم به ولا تنقصوا منه لكي تحفظوا وصايا الرب ولا يجدون في الكتاب أنهم يغفر لهم، وإنما يجدون فيه التوبة كما في الإصحاح من سفر التثنية، وكما في سفر الملوك الأول في دعوة سليمان حين بنى الهيكل في الإصحاح الثامن.فقولهم ﴿سيغفر لنا﴾ تقول على الله بما لم يقله.

والميثاق: العهد، وهو وصية موسى التي بلغها إليهم عن الله تعالى في مواضع كثيرة، وإضافة الميثاق إلى الكتاب على معنى "في" أو على معنى اللام أي الميثاق المعروف به، والكتاب توراة موسى، وان لا يقولوا هو مضمون ميثاق الكتاب فهو على **حذف حرف الجر** قبل "أن" الناصبة، والمعنى: بأن لا يقولوا، أي بانتفاء قولهم على الله." (١)

"والزهري، ورواه ابن وهب عن مالك، قال مالك: لا نشك أن يوم الحج الأكبر يوم النحر لأنه اليوم الذي ترمى فيه الجمرة، وينحر فيه الهدي، وينقضي فيه الحج، من أدرك ليلة النحر فوقف بعرفة قبل الفجر أدرك الحج.

---

(١) التحرير والتنوير، ٣٤١/٨

وأقول:إن يوم عرفة يوم شغل بعبادة من وقوف بالموقف ومن سماع الخطبة. فأما يوم منى فيوم عيدهم.

و ﴿الأكبر﴾ بالجر نعت للحج، باعتبار تجزئته إلى أعمال، فوصف الأعظم من تلك الأعمال بالأكبر ويظهر من اختلافهم في المراد من الحج الأكبر أن هذا اللفظ لم يكن معروفا قبل نزول هذه الآية فمن ثم اختلف السلف في المراد منه.

وهذا الكلام إنشاء لهذا الأذان، موقتا بيوم الحج الأكبر، فيؤول إلى معنى الأمر، إذ المعنى آذنوا الناس يوم الحج الأكبر بأن الله ورسوله بريئان من المشركين.

والمراد ب﴿الناس﴾ جميع الناس الذين ضمهم الموسم، ومن يبلغه ذلك منهم: مؤمنهم ومشركهم. لأن هذا الأذان مما يجب أن يعلمه المسلم والمشرك، إذ كان حكمه يلزم الفريقين.

وقوله: ﴿أن الله بريء من المشركين﴾ يتعلق ب ﴿وأذان﴾ **بحذف حرف الجر**- وهو باء التعدية- أي إعلام بهذه البراءة المتقدمة في قوله: ﴿براءة من الله﴾ [التوبة:١] فإعادتها هنا لأن هذا الإعلام للمشركين المعاهدين وغيرهم، تقريرا لعدم غدر المسلمين، والآية المتقدمة إعلام للمسلمين.

وجاء التصريح بفعل البراءة مرة ثانية دون إضمار ولا اختصار بأن يقال: وأذان إلى الناس بذلك، أو بها، أو بالبراءة: لأن المقام مقام بيان وإطناب لأجل اختلاف أفهام السامعين فيما يسمعونه، ففيهم الذكي والغبي، ففي الإطناب والإيضاح قطع لمعاذيرهم واستقصاء في الإبلاغ لهم.

وعطف ﴿ورسوله﴾ بالرفع، عند القراء كلهم: لأنه من عطف الجملة، لأن السامع يعلم من الرفع أن تقديره: ورسوله بريء من المشركين، ففي هذا الرفع معنى بليغ من الإيضاح للمعنى مع الإيجاز في اللفظ، وهذه نكتة قرآنية بليغة، وقد اهتدى بها ضابئ بن الحارث في قوله:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب." (١)

"الآية السالفة ﴿إنما يريد الله أن ليعذبهم﴾ [التوبة:٥٥] بذكر لام التعليل وحذف (أن) بعدها وقد اجتمع الاستعمالان في قوله تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم﴾ - إلى قوله - ﴿والله يريد أن يتوب عليكم﴾ في سورة النساء [٢٦،٢٧]. **وحذف حرف الجر** مع (أن) كثير. وهنالك قدرت أن بعد اللام وتقدير (أن) بعد اللام كثير. ومن محاسن التأكيد الاختلاف في اللفظ وهو تفنن على أن تلك اللام ونحوها قد اختلف فيها فقيل هي زائدة، وقيل: تفيد التعليل. وسماها بعض أهل اللغة ﴿لام أن﴾ ، وتقدم الكلام عليها عند قوله تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم﴾ في سورة النساء [٢٦].

---

(١) التحرير والتنوير، ١٠/١٧

رابعها: أنه جاء في هذه الآية ﴿أن يعذبهم بها في الدنيا﴾ وجاء في الآية السالفة ﴿في الحياة الدنيا﴾ [التوبة:٥٥] ونكتة ذلك أن الآية السالفة ذكرت حالة أموالهم في حياتهم فلم تكن حاجة إلى ذكر الحياة. وهنا ذكرت حالة أموالهم بعد مماتهم لقوله: ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا﴾ [التوبة:٨٤] فقد صاروا إلى حياة أخرى وانقطعت حياتهم الدنيا وأصبحت حديثا.

وبقية تفسير هذه الآية كتفسير سالفتها.

[٨٦] ﴿وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله استأذنك أولوا الطول منهم وقالوا ذرنا نكن مع القاعدين﴾ .

هذا عطف غرض على غرض قصد به الانتقال إلى تقسيم فرق المتخلفين عن الجهاد من المنافقين وغيرهم وأنواع معاذيرهم ومراتبها في القبول. دعا إليه الإغلاظ في تقريع المتخلفين عن الجهاد نفاقا وتخذيلا للمسلمين، ابتداء من قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض﴾ [التوبة:٣٨] ثم قوله: ﴿لو كان عرضا قريبا﴾ [التوبة:٤٢] وكل ذلك مقصود به المنافقون.

ولأجل كون هذه الآية غرضا جديدا ابتدئت بذكر نزول سورة داعية إلى الإيمان والجهاد. والمراد بها هذه السورة، أي سورة براءة، وإطلاق اسم السورة عليها في أثنائها قبل إكمالها مجاز متسع فيه كإطلاق الكتاب على القرآن في أثناء نزوله في نحو قوله: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ [البقرة:٢] وقوله: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾ [الأنعام:٩٢] فهذا الوصف وصف مقدر شبيه بالحال المقدرة.

وابتدئ بذكر المتخلفين من المنافقين بقوله: ﴿استأذنك أولوا الطول منهم﴾ .." (١)

"النبي صلى الله عليه وسلم وأخلاقه وآدابه وعن تلقي الهدى صباح مساء أجهل بأمور الديانة وما به تهذيب النفوس، وهم لتوارثهم أخلاق أسلافهم وبعدهم عن التطورات المدنية التي توثر سموا في النفوس البشرية، وإتقانا في وضع الأشياء في مواضعها، وحكمة تقليدية تتدرج بالأزمان، يكونون أقرب سيرة بالتوحش وأكثر غلظة في المعاملة وأوضع للتراث العلمي والخلقي؛ ولذلك قال عثمان لأبي ذر لما عزم على سكنى الربذة: تعهد المدينة كيلا ترتد أعرابيا.

فأما في الأخلاق التي تحمد فيها الخشونة والغلظة والاستخفاف بالعظائم مثل الشجاعة؛ والصراحة وإباء الضيم والكرم فإنها تكون أقوى في الأعراب بالجبلة، ولذلك يكونون أقرب إلى الخير إذا اعتقدوه وآمنوا به. ويجوز أن يكون ﴿أشد﴾ و ﴿أجدر﴾ مسلوبي المفاضلة مستعملين لقوة الوصفين في الموصوفين بهما

---

(١) التحرير والتنوير، ١٧٣/١٠

على طريقة قوله تعالى: ﴿قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾ [يوسف:٣٣]. فالمعنى أن كفرهم شديد التمكن من نفوسهم ونفاقهم كذلك، من غير إرادة أنهم أشد كفرا ونفاقا من كفار أهل المدينة ومنافقيها. وعلى كلا الوجهين فإن ﴿كفرا ونفاقا﴾ منصوبان على التمييز لبيان الإبهام الذي في وصف ﴿أشد﴾ . سلك مسلك الإجمال ثم التفصيل ليتمكن المعنى أكمل تمكن.

والأجدر: الأحق. والجدارة: الأولوية. وإنما كانوا أجدر بعدم العلم بالشريعة لأنهم يبعدون عن مجالس التذكير ومنازل الوحي، ولقلة مخالطتهم أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحذفت الباء التي يتعدى بها فعل الجدارة على طريقة **حذف حرف الجر** مع (أن) المصدرية.

والحدود: المقادير والفواصل بين الأشياء. والمعنى أنهم لا يعلمون فواصل الأحكام وضوابط تمييز متشابهها. وفي هذا الوصف يظهر تفاوت أهل العلم والمعرفة. وهو المعبر عنه في اصطلاح العلماء بالتحقيق أو بالحكمة المفسرة بمعرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه، فزيادة قيد (على ما هي عليه) للدلالة على التمييز بين المختلطات والمتشابهات والخفيات.

وجملة: ﴿والله عليم حكيم﴾ تذييل لهذا الإفصاح عن دخيلة الأعراب وخلقهم، أي عليم بهم وبغيرهم، وحكيم في تمييز مراتبهم.

[٩٨] ﴿ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرما ويتربص بكم الدوائر عليهم دائرة." (١)

"أن لهم قدم صدق﴾ ، وفعل التبشير يتعدى بالباء، فالتقدير: وبشر الذين آمنوا بأن لهم قدم صدق، **فحذف حرف الجر** مع (أن) جريا على الغالب.

والقدم: اسم لما تقدم وسلف، فيكون في الخير والفضل وفي ضده. قال ذو الرمة:

لكم قدم لا ينكر الناس إلها ... مع الحسب العادي طمت على البحر

وذكر المازري في المعلم عن ابن الإعرابي: أن القدم لا يعبر به إلا عن معنى المقدم لكن في الشرف والجلالة. وهو فعل بمعنى فاعل مثل سلف وثقل. قال ابن عطية: ومن هذه اللفظة قول النبيء صلى الله عليه وسلم في صفة جهنم: "حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول قط قط" - يشير إلى حديث أنس بن مالك قال نبي الله صلى الله عليه وسلم: "ما تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة" - وفي رواية- " الجبار فيها قدمه فتقول قط قط، وعزتك" . ويروى بعضها إلى بعض. وهذا أحد تأويلين لمعنى "قدمه" . وأصل ذلك في "المعلم على صحيح مسلم" للمازري وعزاه إلى النضر بن شميل.

---

(١) التحرير والتنوير، ١٠/١٨٧

والمراد ب ﴿قدم صدق﴾ في الآية قدم خير، وإضافة ﴿قدم﴾ إلى ﴿صدق﴾ من إضافة الموصوف إلى الصفة. وأصله قدم صدق، أي صادق وهو وصف بالمصدر: فعلى قول الجمهور يكون وصف ﴿صدق﴾ ل ﴿قدم﴾ وصفا مقيدا. وعلى قول ابن الإعرابي يكون وصفا كاشفا.

والصدق: موافقة الشيء لاعتقاد المعتقد، واشتهر في مطابقة الخبر. ويضاف شيء إلى (صدق) بمعنى مصادفته للمأمول منه المرضي وأنه لا يخيب ظن آمل كقوله: ﴿ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق﴾ [يونس: ٩٠] وقوله: ﴿في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾ [القمر: ٥٥].

وقوله: ﴿أن أنذر الناس﴾ تفسير لفعل ﴿أوحينا﴾ . وإنما اقتصر على ذكر هذا الموحى به لأن ذلك هو الذي حملهم على التكذيب إذ صادف صرفهم عن ضلاله دينهم وسمعوا منه تفضيل المؤمنين عليهم. وأيضا في ذكر المفسر إدماج لبشارة المؤمنين بهذه المزية.

﴿قال الكافرون إن هذا لساحر مبين﴾.

هذه الجملة بدل اشتمال من جملة: ﴿أكان للناس عجبا﴾ الخ. ووجه هذا الإبدال أن قولهم هذا ينبئ عن بلوغ التعجب من دعوى الوحي والرسالة من نفوسهم مزيد الإحالة والتكذيب حتى صاروا إلى القول: ﴿إن هذا لساحر مبين﴾ [يونس: ٧٦] أو: ﴿إن هذا لساحر." (١)

"﴿وأمرت﴾ عطف على جملة: ﴿فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله﴾ .

و ﴿أن أكون﴾ متعلق ب ﴿وأمرت﴾ **بحذف حرف الجر**. وهو الباء التي هي لتعدية فعل "أمرت"، و"أن" مصدرية لأن نصب الفعل المضارع بعدها يعين أنها مصدرية ويمنع احتمال أنها تفسيرية.

وأريد بالمؤمنين عقائب هذا اللقب الذين آمنوا بالله وبرسوله صلى الله عليه وسلم وبالقرآن والبعث فإذا أطلق لفظ المؤمنين انصرف إلى القوم الذين اتصفوا بالإسلام، ولذلك لا يقدر للمؤمنين متعلق. وفي جعل النبيء صلى الله عليه وسلم من جملة المؤمنين تشريف لهذا الجمع وتنويه به.

[١٠٥] ﴿وأن أقم وجهك للدين حنيفا ولا تكونن من المشركين﴾

﴿وأن أقم وجهك للدين حنيفا﴾

موقع هذه الجملة معضل لأن الواو عاطفة لا محالة، ووقعت بعدها "أن". فالأظهر أن تكون "أن" مصدرية، فوقوع فعل الطلب بعدها غير مألوف لأن حق صلة: ﴿أن﴾ أن تكون جملة خبرية. قال في "الكشاف": قد سوغ سيبويه أن توصل "أن" بالأمر والنهي، لأن الغرض وصل "أن" بما تكون معه في معنى المصدر،

---

(١) التحرير والتنوير، ١٢/١١

وفعلا الأمر والنهي دالان على المصدر لأنه غيرهما من الأفعال ا هـ. يشير إلى ما في كتاب سيبويه "باب تكون: "أن" فيه بمنزلة: "أي"". فالمعنى: وأمرت بإقامة وجهي للدين حنيفا، ويكون العطف عطف مفرد على مفرد.

وقيل الواو عطفت فعلا مقدرا يدل عليه فعل "أمرت". والتقدير: وأوحي إلي، وتكون "أن" مفسرة للفعل المقدر، لأنه فيه معنى القول دون حروفه.

وعندي: أن أسلوب نظم الآية على هذا الوجه لم يقع إلا لمقتضى بلاغي، فلا بد من أن يكون لصيغة ﴿أقم وجهك﴾ خصوصية في هذا المقام، فلنعرض عما وقع في "الكشاف" وعن جعل الآية مثالا لما سوغه سيبويه ولنجعل الواو متوسعا في استعمالها بأن استعملت نائبة مناب الفعل الذي عطفت عليه، أي فعل ﴿أمرت﴾ [يونس: ١٠٤] دون قصد تشريكها لمعطوفها مع المعطوف عليه بل استعملت لمجرد تكريره. والتقدير: أمرت أن أقم وجهك فتكون "أن" تفسيرا لما في الواو من تقدير لفظ فعل "أمرت" لقصد حكاية اللفظ الذي أمره به بلفظه، وليتأتى عطف: ﴿ولا تكونن من المشركين﴾ عليه. وهذا من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد سبق مثل هذا عند قوله تعالى: ﴿وأن احكم بينهم بما." (١)

"وثانيها: أن شريعة الإسلام امتازت بنهاية مبالغ الحق والصلاح، فجاءت بما لم تجئ به الشرائع السالفة لأن الله أراد بلوغ أتباعها أوج الكمال في المدارك ولم يكن السجود من قبل محظورا فقد سجد يعقوب وأبناؤه ليوسف – عليهم السلام – وكانوا أهل إيمان.

وثالثها: أن هذا إخبار عن أحوال العالم العلوي، ولا تقاس أحكامه على تكاليف عالم الدنيا.

وقوله: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ عنوان على طاعة الملائكة.

و ﴿كلهم أجمعون﴾ تأكيد على تأكيد، أي لم يتخلف عن السجود أحد منهم.

وقوله: ﴿إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين﴾ تقدم القول على نظيره في سورة البقرة وسورة الأعراف.

وقوله هنا ﴿أن يكون مع الساجدين﴾ بيان لقوله في سورة البقرة [٣٤] ﴿واستكبر﴾، لأنه أبى أن يسجد وأن يساوي الملائكة في الرضى بالسجود. فدل هذا على أنه عصى وأنه ترفع عن متابعة غيره.

وجملة ﴿ما لك ألا تكون مع الساجدين﴾ استفهام توبيخ. ومعناه أي شيء ثبت لك، أي متمكنا منك، لأن اللام تفيد الملك. و ﴿ألا تكون﴾ معمول لحرف جر محذوف تقديره "في". **وحذف حرف الجر** مطرد مع "أن". وحرف "أن" يفيد المصدرية. فالتقدير في انتفاء كونك من الساجدين.

---

(١) التحرير والتنوير، ١١/١٩٠

وقوله: ﴿لم أكن لأسجد﴾ جحود. وقد تقدم أنه أشد في النفي من "لا أسجد" في قوله تعالى: ﴿ما يكون لي أن أقول﴾ في آخر العقودالمائدة:١١٦].

وقوله: ﴿لبشر خلقته من صلصال من حمأ مسنون﴾ تأييد لإبايته من السجود بأن المخلوق من ذلك الطين حقير ذميم لا يستأهل السجود. وهذا ضلال نشأ عن تحكيم الأوهام بإعطاء الشيء حكم وقعه في الحاسة الوهمية دون وقعه في الحاسة العقلية، وإعطاء حكم ما منه التكوين للشيء الكائن. فشتان بين ذكر ذلك في قوله تعالى للملائكة: ﴿إني خالق بشرا من صلصال من حمأ مسنون﴾ وبين مقصد الشيطان من حكاية ذلك في تعليل امتناعه من السجود للمخلوق منه بإعادة الله الألفاظ التي وصف بها الملائكة. وزاد فقال ما حكي عنه في سورة ص [٧٦] إذ قال: ﴿أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من." (١)

"ووجه تشبيه الوحي بالروح أن الوحي إذا وعته العقول حلت بها الحياة المعنوية وهو العلم كما أن الروح إذا حل في الجسم حلت به الحياة الحسية، قال تعالى: ﴿وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا﴾ [سورة الشورى:٥٢].

ومعنى ﴿من أمره﴾ الجنس، أي من أموره، وهي شؤونه ومقدراته التي استأثر بها. وذلك إضافته إلى الله كما هنا وكما في قوله تعالى: ﴿وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا﴾، وقوله تعالى: ﴿يحفظونه من أمر الله﴾ [سورة الرعد:١١]، وقوله تعالى: ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ [سورة الاسراء:٨٥] لما تفيده الإضافة من التخصيص.

وقرأ الجمهور ﴿ينزل﴾ – بياء تحتية مضمومة وفتح النون وتشديد الزاي مكسورة – ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس عن يعقوب – بسكون النون وتخفيف الزاي مكسورة، و ﴿الملائكة﴾ منصوبا.

وقرأه روح عن يعقوب – بتاء فوقية مفتوحة وفتح النون وتشديد الزاي مفتوحة ورفع ﴿الملائكة﴾ على أن أصله تتنزل.

وقوله تعالى: ﴿على من يشاء من عباده﴾ رد على فنون من تكذيبهم. فقد قالوا: ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾ [سورة الزخرف:٣١] وقالوا: ﴿فلولا ألقي عليه أسورة من ذهب﴾ [سورة الزخرف:٥٣] أي كان ملكا، وقالوا: ﴿مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق﴾ [سورة الفرقان:٧]. ومشيئة الله جارية على وفق حكمته، قال تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالاته﴾ [سورة الأنعام:].

---

(١) التحرير والتنوير، ٣٧/١٣

و ﴿أنذروا﴾ تفسير لفعل ﴿ينزل﴾ لأنه في تقدير ينزل الملائكة بالوحي.

وقوله: ﴿بالروح من أمره على من يشاء من عباده﴾ اعتراض واستطراد بين فعل ﴿ينزل﴾ ومفسره.

و ﴿أنه لا إله إلا أنا﴾ متعلق بـ ﴿أنذروا﴾ على **حذف حرف الجر** حذفا مطردا مع "أن". والتقدير: أنذروا بأنه لا إله إلا أنا. والضمير المنصوب بـ "أن" ضمير الشأن. ولما كان هذا الخبر مسوقا للذين اتخذوا مع الله آلهة أخرى وكان ذلك ضلالا يستحقون عليه العقاب جعل إخبارهم بضد اعتقادهم مما هم فيه إنذارا. وفرع عليه ﴿فاتقون﴾ وهو أمر بالتقوى الشاملة لجميع الشريعة.." (١)

"مستعملا في حقيقته. وبهذا الوجه فسر جمهور المفسرين.

ويجوز أن يراد بالبأس الشديد ما يشمل بأس عذاب الآخرة وبأس عذاب الدنيا، وعلى هذا درج ابن عطية والقرطبي، ويكون استعمال من ﴿لدنه﴾ في معنييه الحقيقي والمجازي. أما في عذاب الآخرة فظاهر، وأما عذاب الدنيا فلأن بعضه بالقتل والأسر وهما من أفعال الناس ولكن الله أمر المسلمين بهما فهما من لدنه.

وحذف مفعول ﴿ينذر﴾ لدلالة السياق عليه لظهور أنه ينذر الذين لم يؤمنوا بهذا الكتاب ولا بالمنزل عليه، ولدلالة مقابلة عليه في قوله: ﴿ويبشر المؤمنين﴾ .

﴿ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ماكثين فيه أبدا﴾

عطف على قوله: ﴿لينذر بأسا﴾ ، فهو سبب آخر لإنزال الكتاب أثارته مناسبة ذكر الإنذار ليبقى الإنذار موجها غيرهم.

وقوله: ﴿أن لهم أجرا حسنا﴾ متعلق بـ ﴿يبشر﴾ **بحذف حرف الجر** مع أن أي بأن لهم أجرا حسنا. وذكر الإيمان والعمل الصالح للإشارة إلى أن استحقاق ذلك الأجر بحصول ذلك لأمرين. ولا يتعرض القرآن في الغالب لحالة حصول الإيمان مع شيء من الأعمال الصالحة كثير أو قليل، ولحكمه أدلة كثيرة.

والمكث: الاستقرار في المكان، شبه ما لهم من اللذات والملائمات بالظرف الذي يستقر فيه حاله للدلالة على أن الأجر الحسن كالمحيط بهم لا يفارقهم طرفة عين، فليس قوله: ﴿أبدا﴾ بتأكيد لمعنى ﴿ماكثين﴾ بل أفيد بمجموعها الإحاطة والدوام.

﴿وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدا ما لهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا﴾ .

تعليل آخر لإنزال الكتاب على عبده، جعل تاليا لقوله: ﴿لينذر بأسا شديدا من لدنه﴾ [الكهف: ٢] باعتبار

---

(١) التحرير والتنوير، ٧٩/١٣

أن المراد هنا إنذار مخصوص مقابل لما بشر به المؤمنين. وهذا إنذار بجزاء خالدين فيه وهو عذاب الآخرة، فإن جريت على تخصيص البأس في قوله: ﴿بأسا شديدا﴾ [الكهف: ٢] بعذاب الدنيا كما تقدم كان هذا الإنذار مغايرا لما." (١)

"وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس عن يعقوب همزة ﴿وإن﴾ مفتوحة فخرجة الزمخشري: أنه على تقدير لام التعليل، فإن كان من كلام عيسى فهو تعليل لقوله ﴿فاعبدوه﴾ على أنه مقدم من تأخير للاهتمام بالعلة لكونها مقرر للمعلول ومثبتة له على أسلوب قوله تعالى ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ ويكون قوله: ﴿فاعبدوه﴾ متفرعا على قوله ﴿قال إني عبد الله﴾ بعد أن أردف ما تعلقه من أحوال نفسه.

ولما اشتمل مدخول لام التعليل على اسم الجلالة أضمر له فيما عد. وتقدير النظم هكذا. فاعدوا الله لأنه ربي وربكم.

ويجوز أن يكون عطفا على قوله: ﴿بالصلاة والزكاة﴾ . أي وأوصاني بأن الله ربي وربكم، فيكون **بحذف حرف الجر** وهو مطرد مع ﴿إن﴾.

ويجوز أن يكون معطوفا على ﴿الحق﴾ من قوله ﴿قول الحق﴾ على وجه جعل ﴿قول﴾ بمعنى قائل، أي قائل الحق وقائل إن الله ربي وربكم، فإن همزة ﴿أن﴾ يجوز فتحها وكسره ا بع ماد' القول.

وإن كان مما خوطب النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقوله كان بتقدير قول محذوف، أو عطفا على ﴿مريم﴾ من قوله تعالى ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ أي اذكر يا محمد أن الله ربي فكذلك، ويكون تفريع ﴿فاعبدوه﴾ على قوله ﴿ما كان لله أن يتخذ من ولد﴾ إلى آخره.

وقرأه ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح عن يعقوب بكسر همزة ﴿إن﴾ ووجهها ظاهر على كلا الاحتمالين.

وجملة ﴿هذا صراط مستقيم﴾ تذييل وفذلكة لما سبقه على اختلاف الوجوه. والإشارة إلى مضمون ما تقدم على اختلاف الوجوه.

والمراد بالصراط المستقيم اعتقاد الحق، شبه بالصراط المستقيم على التشبيه البليغ، شبه الاعتقاد الحق في كونه موصولا إلى الهدى بالصراط المستقيم في إيصاله إلى المكان المقصود باطمئنان بال، وعلم أن غير

---

(١) التحرير والتنوير، ١٢/١٥

هذا كبنيات الطريق من سلكها ألقت به المخاوف والمتآلف كقوله: ﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن." (١)

"[١٦] ﴿وكذلك أنزلناه آيات بينات وأن الله يهدي من يريد﴾

لما تضمنت هذه الآيات تبيين أحوال الناس تجاه دعوة الإسلام بما لا يبقى بعده التباس عقبت بالتنويه بتبيينها؛ بأن شبه ذلك التبيين بنفسه كناية عن بلوغه الغاية في جنسه بحيث لا يلحق بأوضح منه، أي مثل هذا الإنزال أنزلنا القرآن آيات بينات.

فالجملة معطوفة على الجمل التي قبلها عطف غرض على غرض والمناسبة ظاهرة، فهي استئناف ابتدائي.

وعطف على التنويه تعليل إنزاله كذلك بان الله يهدي من يريد هديه أي بالقرآن. فلام التعليل محذوفة.

وحذف حرف الجر مع "ان" مطرد.

[١٧] ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد﴾

فذلكة لما تقدم. لأنه لما اشتملت الآيات السابقة على بيان أحوال المترددين في قبول الإسلام كان ذلك مشار لأن يتساءل عن أحوال الفرق بعضهم مع بعض في مختلف الأديان. وأن يسأل عن الدين الحق لأن كل أمة تدعى أنها على الحق وغيرها على الباطل وتجادل في ذلك.

فبينت هذه الآية أن الفصل بين أهل الأديان فيما اختصموا فيه يكون يوم القيامة. إذ لم تقدهم الحجج في الدنيا.

وهذا الكلام بما فيه من إجمال هو جار مجرى التفويض. ومثله يكون كناية عن تصويب المتكلم طريقته وتخطئته طريقة خصمه. لأن مثل ذلك التفويض لله لا يكون إلا من الواثق بأنه على الحق وهو كقوله تعالى: ﴿لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير﴾ وذلك من قبيل الكناية التعريضية.

وذكر المؤمنين واليهود والنصارى والصابئين تقدم في آية البقرة وآية العقود.

وزاد في هذه الآية ذكر المجوس والمشركين، لأن الآيتين المتقدمتين كانتا في مساق بيان فضل التوحيد والإيمان بالله واليوم الآخر في كل زمان وفي كل أمة. وزيد في هذه السورة ذكر المجوس والمشركين لأن

---

(١) التحرير والتنوير، ١٦/٣٨

هذه الآية مسوقة لبيان التفويض إلى الله في الحكم بين أهل الملل، فالمجوس والمشركون ليسوا من أهل الإيمان بالله واليوم الآخر.." (١)

"آيات، و ﴿إلى فرعون﴾ صفة لآيات، أي آيات مسوقة إلى فرعون. وفي هذا إيذان بكلام محذوف إيجازا وهو أمر الله موسى بأن يذهب إلى فرعون كما بين في سورة الشعراء.

والآيات هي: العصا، واليد، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، والقحط، وانفلاق البحر وهو أعظمها، وقد عد بعضها في سورة الأعراف. وجمعها الفيروز آبادي في بيت ذكره في مادة ﴿تسع﴾ من القاموس وهو:

عصا سنة جراد وقمل

يد ودم بعد الضفادع طوفان

[١٣، ١٤] ﴿فلما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين﴾ .

أوجز بقية القصص وانتقل إلى العبرة بتكذيب فرعون وقومه الآيات، ليعتبر بذلك حال الذين كذوبا بآيات محمد صلى الله عليه وسلم، وقصد من هذا الإيجاز طي بساط القصة لينتقل منها إلى قصة داود ثم قصة سليمان المسبوطة في هذه السورة. والمراد بمجيء الآيات حصولها واحدة بعد أخرى وهي الآيات الثمان التي قبل الغرق.

والمبصرة: الظاهرة. صيغ لها وزن اسم فاعل الإبصار على طريقة المجاز العقلي، وإنما المبصر الناظر إليها. وقد تقدم في قوله تعالى ﴿وآتينا ثمود الناقة مبصرة﴾ في [سورة الإسراء: ٥٩].

والجحود: الإنكار باللسان.

﴿واستيقنتها﴾ بمعنى أيقنت بها، **فحذف حرف الجر** وعدي الفعل إلى المجرور على التوسع أو على نزع الخافض، أي تحققتها عقولهم، والسين والتاء للمبالغة. والظلم في تكذيبهم الرسول لأنهم ألقصوا به ما ليس بحق فظلموه حقه.

والعلو: الكبر ويحسن أن تكون جملة ﴿واستيقنتها﴾ حالية، فقوله ﴿ظلما وعلوا﴾ نشر على ترتيب اللف. فالظلم في الجحد بها والعلو في كونهم موقنين بها.

وانتصب ﴿ظلما وعلوا﴾ على الحال من ضمير ﴿وجحدوا﴾ وجعل ما هو معلوم من حالهم فيما لحق بهم

---

(١) التحرير والتنوير، ١٦١/١٧

من العذاب بمنزلة الشيء المشاهد للسامعين فأمر بالنظر إليه بقوله ﴿فانظر كيف كان عاقبة المفسدين﴾ . والخطاب لغير معين. ويجوز أن يكون الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم تسلية له بما حل بالمكذبين بالرسل قبله لأن في ذلك تعريضا بتهديد المشركين." (١)

"ووصف الماء بذلك في سياق الثناء عليه مشير إلى أن ذلك الماء فيه شفاؤه إذا اغتسل به وشرب منه ليتناسب قول الله له مع ندائه ربه لظهور أن القول عقب النداء هو قول استجابة الدعاء من المدعو.

و ﴿مغتسل﴾ اسم مفعول من فعل اغتسل،أي مغتسل به فهو على **حذف حرف الجر** وإيصال المغتسل القاصر إلى المفعول مثل قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا

ووصفه بـ ﴿بارد﴾ إيماء إلى أن به زوال ما بأيوب من الحمى من القروح.قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الحمى من فيح جهنم فأطفئوها بالماء" ،أي نافع شاف،وبالتنوين استغني عن وصف ﴿شراب﴾ إذ من المعلوم أن الماء شراب فلولا إرادة التعظيم بالتنوين لكان الإخبار عن الماء بأنه شراب إخبارا بأمر معلوم،ومرجع تعظيم ﴿شراب﴾ إلى كونه عظيما لأيوب وهو شفاء ما به من مرض.

[٤٣] ﴿ووهبنا له أهله ومثلهم معهم رحمة منا وذكرى لأولي الألباب﴾

اقتصار أيوب في دعائه على التعريض بإزالة النصب والعذاب يشعر بأنه لم يصب بغير الضر في بدنه. ويحتمل أن يكون قد أصابه تلف المال وهلاك العيال كما جاء في كتاب أيوب من كتب اليهود فيكون اقتصاره على النصب والعذاب في دعائه لأن في هلاك الأهل والمال نصبا وعذابا للنفس.ولم يتقدم في هذه الآية ولا في آية سورة الأنبياء أن أيوب رزئ أهله فيجوز أن يكون معنى ﴿ووهبنا له أهله ومثلهم معهم﴾ أن الله أبقى له أهله فلم يصب فيهم بما يكره وزاده بنين وحفدة.

ويكون فعل ﴿وهبنا﴾ مستعملا في حقيقته ومجازه. ويؤيد هذا المحمل وقوع كلمة ﴿معهم﴾ عقب كلمة ﴿ومثلهم﴾ فإن "مع" تشعر بان الموهوب لاحق بأهله ومزيد فيهم فليس في الآية تقدير مضاف في قوله ﴿ووهبنا له أهله﴾ .

وليس في الأخبار الصحيحة ما يخالف هذا إلا أقوالا عن المفسرين ناشئة عن أفهام مختلفة.ويحتمل ن يكون مما أصابه أنه هلك وأولاده في مده في مدة ضره كما جاء في كتاب "أيوب" من كتب اليهود وأقوال بعض السلف من المفسرين فيتعين تقدير مضاف،أي وهبنا له عوض أهله.وألفاظ الآية تنبو عن هذا الوجه

---

(١) التحرير والتنوير، ٢٣١/١٩

الثاني.

ومعنى ﴿ومثلهم﴾ مماثلهم.والمراد:مماثل عددهم،أي ضعف عدد أهله من بنين وحفدة.." (١)

"[٦٤] ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾

هذا نتيجة المقدمات وهو المقصود بالإثبات،فالفاء في قوله: ﴿أفغير الله﴾ لتفريع الكلام المأمور الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يقوله على الكلام الموحى به إليه ليقرع به أسماعهم،فإن الحقائق المتقدمة موجهة إلى المشركين فبعد تقررها عندهم وإنذارهم على مخالفة حالهم لما تقتضيه تلك الحقائق أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بان يوجه إليهم هذا الاستفهام الإنكاري منوعا على ما قبله إذ كانت أنفسهم قد خسئت بما جبهها من الكلام السابق تأييسها لهم من محاولة صرف الرسول صلى الله عليه وسلم عن التوحيد إلى عبادة غير الله.

وتوسط فعل ﴿قل﴾ اعتراض بين التفريع والمفرع عنه لتصيير المقام لخطاب المشركين خاصة بعد أن كان مقام الكلام قبله مقام البيان لكل سامع من المؤمنين وغيرهم،فكان قوله: ﴿قل﴾ هو الواسطة في جعل التفريع خاصا بهم،وهذا من بديع النظم ووفرة المعاني وهو حقيق بأن نسميه "تلوين البساط".

و ﴿غير الله﴾ منصوب ب ﴿أعبد﴾ الذي هو متعلق ب ﴿تأمروني﴾ على **حذف حرف الجر** مع "أن" **وحذف حرف الجر** مع "أن"كثير فقوله: ﴿أعبد﴾ على تقدير:أن أعبد فلما حذف الجار المتعلق ب ﴿تأمروني﴾ حذفت "أن" التي كانت متصلة به،كما حذفت في قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وهذا استعمال جائز عند أبي الحسن الأخفش وابن مالك ونحاة الأندلس.

والجمهور يمنعونه ويجعلون قوله: ﴿أعبد﴾ هو المستفهم عنه،وفعل ﴿تأمروني﴾ اعتراضا أو حالا، والتقدير:أأعبد غير الله حال كونكم تأمرونني بذلك،ومنه قولهم في المثل:تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وفي الحديث:"وتعين الرجل على دابته فتحمله عليها أو تحمل عليها متاعه صدقة".

وقرأ نافع ﴿تأمروني﴾ بنون واحد خفيفة على حذف واحدة من النونين اللتين هما نون الرفع ونون الوقاية على الخلاف في المحذوفة وهو كثير في القرآن كقوله: ﴿فبم تبشرون﴾ [الحجر:٥٤]،وفتح نافع ياء المتكلم للتخفيف والتفادي من المد.وقرأ الجمهور ﴿تأمروني﴾ بتشديد النون إدغاما للنونين مع تسكين الياء

---

(١) التحرير والتنوير، ٢٣/١٦٥

للتخفيف.وقرأ ابن كثير بتشديد النون وفتح الياء.وقرأ ابن عامر ﴿تأمرونني﴾ بإظهار النونين وتسكين الياء.." (١)

"يتعدى به فعل ﴿تسترون﴾ إلى ﴿أن يشهد﴾ وهو محذوف على الطريقة المشهورة في **حذف حرف الجر** مع "أن". وتقديره: بحسب ما يدل عليه الكلام وهو هنا يقدر حرف من، أي ما كنتم تستترون من شهادة سمعكم وأبصاركم وجلودكم، أي ما كنتم تسترون من تلك الشهود، وما كنتك تتقون شهادتها، إذ لا تحسبون أن ما أنتم عليه ضائر إذ أنتم لا تؤمنون بوقوع يوم الحساب.

فأما ما ورد في سبب نزول الآية فهو حديث الصحيحين وجامع الترمذي بأسانيد يزيد بعضها على بعض إلى عبد الله بن مسعود قال كنت مستترا بأستار الكعبة فجاء ثلاثة نفر قرشيان وثقفي أو ثقفيان وقرشي١ قليل فقه قلوبهم كثير شحم بطونهم فتكلموا بكلام لم أفهمه، فقال أحدهم: أترون الله يسمع ما نقول، فقال الآخر: يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا، وقال الآخر: إن كان يسمع إذا جهرنا فهو يسمع إذا أخفينا، قال عبد الله: فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى ﴿وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم﴾ إلى قوله ﴿فأصبحتم من الخاسرين﴾ وهذا بظاهره يقتضي أن المخاطب به نفر معين في قضية خاصة مع الصلاحية لشمول من عسى أن يكون صدر منهم مثل هذا العمل للتساوي في التفكير. ويجعل موقعها بين الآيات التي قبلها وبعدها غريبا، فيجوز أن يكون نزولها صادف الوقت الموالي لنزول التي قبلها، ويجوز أن تكون نزلت في وقت آخر وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضعها في موضعها هذا لمناسبة ما في الآية التي قبلها من شهادة سمعهم وأبصارهم.

ومع هذا فهي آية مكية إذ لم يختلف المفسرون في أ، السورة كلها مكية. وقال ابن عطية: يشبه أن يكون هذا بعد فتح مكة فالآية مدنية، ويشبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ الآية متمثلا بها عند إخبار عبد الله إياه اه. وفي كلامه الأول مخالفة لما جزم به هو وغيره من المفسرين أن السورة كلها مكية، وكيف يصح كلامه ذلك وقد ذكر غيره أن النفر الثلاثة هم: عبدياليل الثقفي وصفوان وربيعة ابنا أمية بن خلف، فأما عبديليل فأسلم وله صحبة عند ابن إسحاق وجماعة، وكذلك صفوان بن أمية، وأما ربيعة بن أمية فلا يعرف له إسلام فلا يلاقي ذلك أن تكون الآية نزلت بعد فتح مكة. وأحسن ما في كلام ابن عطية

–

١ الشك من أبي معمر راوي هذا الحديث عن ابن مسعود وجزم وهب بن ربيعة راويه عن ابن مسعود بقوله:

---

(١) التحرير والتنوير، ٢٤/١٢٥

ثقفي وقرشيان، وعن الثعلبي: أن الثقفي عبد ياليل بن مسعود الثقفي والقرشيين ربيعة بن أمية وصفوان بن أمية. وهما ختنان لعبد ياليل.." (١)

"ومعنى ﴿يرى﴾ : يشاهد عند الحساب كما في قوله تعالى ﴿ووجدوا ما عملوا حاضرا﴾ [الكهف: ٤٩] فيجوز أن تجسم الأعمال فتصير مشاهدة وأمور الآخرة مخالفة لمعتاد أمور الدنيا. ويجوز أن تجعل علامات على الأعمال يعلن بها عنها كما في قوله تعالى ﴿نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم﴾ [التحريم: ٨] وما في الحديث "ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة فيقال: هذه غدرة فلان" فيقدر مضاف تقديره: وأن عنوان سعيه سوف يرى.

ويجوز أن يكون ذلك بإشهار العمل والسعي كما في قوله تعالى ﴿أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة ادخلوا الجنة﴾ [لأعراف: ٤٩] الآية، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم "من سمع بأخيه فيما يكره سمع الله به سامع خلقه يوم القيامة" ، فتكون الرؤية مستعارة للعلم لقصد تحقق العلم وإشهاره.

وحكمة ذلك تشريف المحسنين بحسن السمعة وانكسار المسيئين بسوء الأحدوثة.

وقوله ﴿ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾ وهو المقصود من الجملة.

و ﴿ثم﴾ للتراخي الرتبي لأن حصول الجزاء أهم من إظهاره أو إظهار المجزي عنه.

وضمير النصب في قوله ﴿يجزاه﴾ عائد إلى السعي، أي يجزى عليه، أو يجزى به **فحذف حرف الجر** ونصب على نزع الخافض فقد كثر أن يقال: جزاه عمله، وأصله: جزاه على عمله أو جزاه بعمله.

والأوفى: اسم تفضيل من الوفاء وهو التمام والكمال، والتفضيل مستعمل هنا في القوة، وليس المراد تفضيله على غيره. والمعنى: أن الجزاء على الفعل من حسن أو سيء موافق للمجزي عليه، قال تعالى ﴿فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله﴾ [النساء: ١٧٣] وقال ﴿وإنا لموفوهم نصيبهم غير منقوص﴾ [هود: ١٠٩] وقال ﴿ووجد الله عنده فوفاه حسابه﴾ [النور: ٣٩] وقال ﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا﴾ [الإسراء: ٦٣].

وانتصب ﴿الجزاء الأوفى﴾ على المفعول المطلق المبين للنوع.

وقد حكى الله عن إبراهيم ﴿ولا تخزني يوم يبعثون﴾ [الشعراء:٨٧].

[٤٢] ﴿وأن إلى ربك المنتهى﴾ .." (٢)

---

(١) التحرير والتنوير، ٤٠/٢٥

(٢) التحرير والتنوير، ١٤٠/٢٧

"لأجل ما فيهما من همزة تعدية أو تضعيف. وإن كان لم يسمع فعل مجرد لهما وهو مما أميت في كلامهم استغناء بفعل علم. والأكثر أن يتعديا إلى ما زاد على المفعول بحرف جر نحو: نبأت به. وقد **يحذف حرف الجر** فيعديان إلى مفعولين، كقوله هنا ﴿من أنبأك هذا﴾ أي بهذا، وقول الفرزدق:

نبئت عبد الله بالجو أصبحت ... كراما مواليها لآما ما صميمها

حمله سيبويه على حذف الحرف.

وقد يضمنان معنى: اعلم، فيعديان إلى ثلاثة مفاعيل كقول النابغة:

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ... يهدي إلي غرائب الأشعار

ولكثرة هذا الاستعمال ظن أنه معنى لهما وأغفل التضمين فنسب إلحاقهما ب﴿اعلم﴾ إلى سيبويه والفارسي والجرجاني وألحق الفراء خبر وأخبر، وألحق الكوفيون حدث.

قال زكريا الأنصاري: لم تسمع تعديتها إلى ثلاثة في كلام العرب إلا إذا كانت مبنية إلى المجهول.

وقرأ الجمهور ﴿عرف﴾ بالتشديد. وقرأه الكسائي ﴿عرف﴾ بتخفيف الراء، أي عـلم بعضه وذلك كناية عن المجازاة، أي جازى عن بعضه التي أفشته باللوم أو بالطلاق على رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يصح وقد يكنى عن التوعد بفعل العلم. ونحوه كقوله تعالى: ﴿أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم﴾ [النساء:٦٣]. وقول العرب للمسيء: لأعرفن لك هذا. وقولك: لقد عرفت ما صنعت.

[٤] ﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ .

التفات من ذكر القصتين إلى موعظة من تعلقت بهما فهو استئناف خطاب وجهة الله إلى حفصة وعائشة لأن إنباء النبي صلى الله عليه وسلم بعلمه بما أفشته القصد منه الموعظة والتحذير والإرشاد إلى رأب ما انثلم من واجبها نحو زوجها. وإذ قد كان ذلك إثما لأنه إضاعة لحقوق الزوج وخاصة بإفشاء سره ذكرها بواجب التوبة منه.

وخطاب التثنية عائد إلى المنبئة والمنأبة فأما المنبئة فـمعادها مذكور في الكلام بقوله: ﴿إلى بعض أزواجه﴾ [التحريم:٣].." (١)

"والكلام على السماء الدنيا ولماذا وصفت بالدنيا وعن الكواكب تقدم في أول سورة الصافات.

وسميت النجوم هنا مصابيح على التشبيه على حسن المنظر فهو تشبيه بليغ.

---

(١) التحرير والتنوير، ٣١٨/٢٨

وذكر التزيين إدماج للامتنان في أثناء الاستدلال، أي زيناها لكم مثل الامتنان في قوله: ﴿ولكم فيها جمال﴾ في سورة [النحل:٦].

والمقصد: التخلص إلى ذكر رجم الشياطين ليتخلص منه إلى وعيدهم ووعيد متبعيهم.

وعدل عن تعريف "مصابيح" باللام إلى تنكيره لما يفيده التنكير من التعظيم.

والرجوم: جمع رجم وهو اسم لما يرجم به، أي ما يرمي به الرامي من حجر ونحوه تسمية للمفعول بالمصدر مثل الخلق بمعنى المخلوق في قوله تعالى: ﴿هذا خلق الله﴾ [لقمان:١١].

والذي جعل رجوما للشياطين هو بعض النجوم التي تبدو مضيئة ثم تلوح منقظة، وتسمى الشهب ومضى القول عليها في سورة الصافات.

وضمير الغائبة في ﴿جعلناها﴾ المتبادر أنه عائد إلى المصابيح، أي أن المصابيح رجوم للشياطين.

ومعنى جعل المصابيح رجوما جار على طريقة إسناد عمل بعض الشيء إلى جميعه مثل إسناد الأعمال إلى القبائل لأن العاملين من أفراد القبيلة كقوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾ [البقرة:٨٥] وقول العرب: قتلت هذيل رضيع بني ليث تمام بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

وجعل بعض المفسرين الضمير المنصوب في ﴿جعلناها﴾ عائد إلى ﴿السماء الدنيا﴾ على تقدير: وجعلنا منها رجوما إما على **حذف حرف الجر**. وإما على تنزيل المكان الذي صدر منه الرجوم منزلة نفس الرجوم فهو مجاز عقلي ومنه قوله تعالى: ﴿فجعلناها نكالا لما بين يديها وما خلفها﴾ في سورة [البقرة:٦٦] ولكنها على جعل الضمير المنصوب راجعا إلى القرية وإن لم تذكر في تلك الآية ولكنها ذكرت في آية سورة الأعراف." (١)

"ووجه الشبه بالعهن تفرق الأجزاء كما جاءت في آية القارعة [٥] ﴿وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ فإيثار العهن بالذكر لإكمال المشابهة لأن الجبال ذات ألوان قال تعالى: ﴿ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانه﴾ [فاطر:٢٧]. وإنما تكون السماء والجبال بهاته الحالة حين ينحل تماسك أجزائهما عند انقراض هذا العالم والمصير إلى عالم الآخرة.

ومعنى ﴿ولا يسأل حميم حميما﴾ لشدة ما يعتري الناس من الهول فمن شدة ذلك أن يرى الحميم حميمه في كرب وعناء فلا يتفرغ لسؤاله عن حاله لأنه في شاغل عنه، فحذف متعلق ﴿يسأل﴾ لظهوره من المقام ومن قوله: ﴿يبصرونهم﴾ أي يبصر الأخلاء أحوال أخلائهم من الكرب فلا يسأل حميم حميما، قال كعب

---

(١) التحرير والتنوير، ٢٩/٢٠

بن زهير:

وقال كل خليل كنت آمله ... لا ألهينك إني عنك مشغول

والحميم: الخليل الصديق.

وقرأ الجمهور بفتح ياء ﴿يسأل﴾ على البناء للفاعل، وقرأه أبو جعفر والبزي عن ابن كثير بضم الياء على ال بناء للمجهول. فالمعنى: لا يسأل حميم عن حميم **بحذف حرف الجر**.

وموقع ﴿يبصرونهم﴾ الاستئناف البياني لدفع احتمال أن يقع في نفس السامع أن الأحماء لا يرى بعضهم بعضا لأن كل أحد في شاغل، فأجيب بأنهم يكشف لهم عنهم ليروا ما هم فيه من العذاب فيزدادوا عذابا فوق العذاب.

ويجوز أن تكون جملة ﴿يبصرونهم﴾ في موضع الحال، أي لا يسأل حميم حميما في حال أن كل حميم يبصر حميمه يقال له: انظر ماذا يقاسي فلان. و ﴿يبصرونهم﴾ مضارع بصره بالأمر إذا جعله مبصرا له، أي ناظرا فأصله: يبصرون بهم فوقع فيه حذف الجار وتعدية الفعل.

والضميران راجعان إلى ﴿حميم﴾ المرفوع وإلى ﴿حميما﴾ المنصوب، أي يبصر كل حميم حميمه فجمع الضميران نظرا إلى عموم ﴿حميم﴾ و ﴿حميما﴾ في سياق النفي.

ويود: يحب، أي يتمنى، وذلك إما بخاطر يخطر في نفسه عند رؤية العذاب. وإما بكلام يصدر منه نظير قوله: ﴿ويقول الكافر ياليتني كنت ترابا﴾ [النبأ: ٤٠]، وهذا هو الظاهر، أي يصرخ الكافر يومئذ فيقول: افتدي من العذاب ببني وصاحبتي وفصيلتي فيكون." (١)

" ١٨٤ المكيال والميزان بأن يزيد الإنسان على حقه أو ينقص من حق غيره وسبب نزول السورة أنه كان بالمدينة رجل يقال له أبو جهينة له مكيالان يأخذ بالأوفى ويعطي بالأنقص فالسورة على هذا مدنية وقيل مكية لذكر أساطير الأولين وقيل نزل بعضها بمكة ونزل أمر التطفيف بالمدينة إذ كانوا أشد الناس فسادا في هذا المعنى فأصلحهم الله بهذه السورة الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون معنى اكتالوا على الناس قبضوا منهم بالكيل فعلى بمعنى من وإنما أبدلت منها لما تضمن الكلام من معنى التحامل عليهم ويجوز أن يتعلق على الناس بيستوفون وقدم المفعول لإفادة التخصيص وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون معنى يخسرون ينقصون حقوق الناس وهو من الخسارة يقال خسر الرجل وأخسره غيره إذا جعله يخسر وكالوهم معناه كالوا لهم او وزنوهم معناه وزنوا لهم ثم **حذف حرف الجر** فانتصب المفعول لأن هذين الفعلين

---

(١) التحرير والتنوير، ٢٩/١٤٨

يتعدى كل واحد منهم، تارة بنفسه وتارة بحرف الجر يقال كلتك وكلت لك ووزنتك ووزنت لك بمعنى واحد وحذف المفعول الثاني وهو المكيل والموزون والواو التي هي ضمير الفاعل للمطففين والهاء الذي هي ضمير المفعول للناس فالمعنى إذا كالوا أو وزنوا لهم طعاما أو غيره مما يكال أو يوزن يخسرونهم حقوقهم وقيل إن هم في كالوهم أو وزنوهم تأكيد للضمير الفاعل وروى عن حمزة أنه كان يقف على كالوا ووزنوا ثم يبتدئ هم ليبين هذا المعنى وهو ضعيف من وجهين أحدهما أنه لم يثبت في المصحف ألف بعد الواو في كالوا ووزنوا فدل ذلك على أن هم ضمير المفعول والآخر أن المعنى على هذا أن المطففين إذا تولوا الكيل أو الوزن نقصوا وليس ذلك بمقصود لأن الكلام واقع في الفعل لا في المباشر ألا ترى أن اكتالوا على الناس معناه قبضوا منهم وكالوهم ووزنوهم معناه دفعوا لهم فقابل القبض بالدفع وأما على هذا الوجه الضعيف فهو خروج عن المقصود قال ابن عطية ظاهر الآية أن الكيل والوزن على البائعين وليس ذلك بالجلى." (١)

"وقال الزمخشري : " وهو عَطْف على أعدت ".

قيل : وهذا لا يتأتى على إعراب " أعدت " حالاً ؛ لأنها لا تصلح للحالية.

وقيل : عطفها على " أعدت " فاسد ؛ لأن " أعدت " صلة " التي " ، والمعطوف على الصلة صلة ، ولا يصلح أن يقال : " الباء " التي بشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنَّ لهم جنَّاتٍ ، إلاَّ أن يعتقد أن قوله : " أُعِدَّتْ " مستأنفٌ ، والظاهِرُ أنَّهُ من تمام الصلة ، وأنَّهُ حالٌ من الضمير في " وقودها " ، والمأمور بالبشارة يجوز أن يكون الرسولُ عليه السَّلامُ ، وأن يكون كُلُّ سَامِعٍ ، كما قال عليه السلام : " بَشِّر المَشَّائِينَ إلَى المَسَاجِدِ في الظُّلَمِ بِالنُّورِ التَّامِّ يوم القِيَامِةِ " ، لم يأمر بذلك أحداً بعينه ، وإنَّما كل أحدٍ مأمور به.

و " البِشارةُ " : أوّل خبرٍ من خيرٍ أو شَرٍّ ؛ قالوا : لأنَّ أثرها يظهرُ في البَشَرَةِ ، وهي ظاهرُ جِلْدِ الإنْسَانِ ؛ وأنْشَدُوا : [الوافر] ٣٠٨ - يُبَشِّرُنِي الغُرَابُ بِبَيْنِ أَهْلِي

فَقُلْتُ لَهُ : ثَكِلَتْكَ مِنْ بَشِيرِ

وقال آخر : [الطويل] ٣٠٩ - وَبَشَّرْتَنِي يَا سَعْدُ أَنَّ أَحِبَّتِي

جَفَوْنِي وأَنَّ الوُدَّ مَوْعِدُهُ الحَشْرُ

وهذا رأى سيبويه ، إلاّ أنَّ الأكثر استعمالُهَا في الخير ، وإن استُعْمِلَتْ في الشَّرِّ فَبِقَيْدٍ ؛ كقوله تعالى : ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ﴾ [آل عمران : ٢١] ، وإن أُطْلِقَتْ ، كان للخَيْرِ.

وقال البغويُّ : " البِشَارَةُ كل خبر صدقٍ ".

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢٩٣/٣

وقال ابن الخطيب : إنَّها الخبرُ الذي يُظْهِرُ السرور ، ولهذا قال الفقهاءُ : إذا قال لعبيده : أيُّكم يُبَشِّرُني بقدوم فلان فهو حرٌّ ، فَبَشَّروه فُرَادَى ، عَتَق أولهم ؛ لأنَّهُ هو الذي أفاد خبره السرور.

ولو قال مكان بَشَّرَني " : اَخْبَرَنِي عَتَقُوا جميعاً ؟ لأنَّهم جميعاً أخبروه ، ظاهِرُ كلام الزمخشري أنَّها تختص بالخير ؛ لأنَّهُ تَأَوَّلَ " فبشِّرهم بعذابٍ " على العكس في الكلام الذي يقصد به الزيادة في غيظ المُسْتَهْزَأ بَهِ وتَأَلُّمِهِ ، كما يقول الرَّجُلُ لِعَدوِّه : أَبْشِرْ بقتل ذريتك ونَهْبِ مالك.

والفِعْلُ منها بَشَرَ وبَشَّرَ مخففاً ومثقلاً ، فالتثقيل للتكثير بالنسبة إلى البشيرة.

وقد قُرِئ المضارع مخففاً ومشدَّداً.

وأمَّا الماضي فلم يقرأ به إلا مثقلاً نحو ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ [هود : ٧١] وفيه لغةٌ أخرى : أَبْشَرَ مِثل أَكْرَمَ.

وأنكر أبو حَاتِمٍ التخفيف ، وليس بصواب لمجيء مضارعه.

وبمعنى البشارة : البُشُور والتَّبْشِير والإِبْشَار ، وإن اختلفت أفعالُها ، والبِشَارةُ أيضاً : الجَمَالُ ، والبشيرُ : الجميلُ ، وتباشيرُ الفَجْرِ أَوائِلُهُ.

وكون صلة " الَّذين " فعلاً ماضياً دون كونه اسم فاعل ، دليلٌ على أنه يستحقُّ التبشير بفضل الله ممن وقع منه الإيمانُ ، وتحقَّقَ به وبالأعمال الصالحة.

و " الصَّالِحَاتُ " : جمع " صالحة " ، وهي من الصفات التي جَرَت مجرى الأسماءِ في إيلائِها العوامل ؛ قال : [البسيط] ٣١٠ - كَيْفَ الهِجَاءُ وَمَا تَنْفَكُّ صَالِحَةٌ

مِنْ آلِ لأْمٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ تَأْتِيني

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٤٥

وعلامةُ نصبه الكَسْرَةُ ؛ لأنَّهُ من باب جمع المؤنث السالم عن الفتحةِ ، التي هي أصلُ النَّصْبِ.

قال معاذ : " العملُ الصالحُ الذي فيه أربعة أشياء : العِلْمُ والنِّيَّةُ والصَّبْرُ والإِخْلاصُ ".

وقال عثمان بن عَفَّان : " أخلصوا الأعمال ".

فَصْلٌ قال ابن الخطيب : هذه الآية تدلّ على أن الأعمالَ غير داخلةٍ في الإيمان ؛ [لأنَّهُ لمَّا ذكر الإيمان] ، ثمَّ عطف عليه العمل الصالح ، فوجب التغير وإلا لزم التكرار ، وهو خلاف الأصل.

قوله : ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾.

٤٤٨

" جنَّاتٍ " : اسم : " أنَّ ".

و " لهم " خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

ولا يجوز تقديم خبر " أنَّ وأخواتها إلاَّ ظرفاً أو حرف جرٍّ ، و " أنَّ " وما في حيّزها في محل جرٍّ عند الخليل والكسائي ، ونصب عند سيبويه والفرَّاء ؛ لأنَّ الأصل : وبَشِّرِ الذين آمنوا بأنَّ لهم ، **فحذف حرف الجرِّ** مع " أنَّ " ، وهو حذفٌ مطَّرِدٌ معها ، ومع " أنَّ " الناصبة للمضارع ، بشرط أَمْنِ اللَّبْسِ ، بسبب طولهما بالصلةِ ، فلمَّا **حُذِفَ حرفُ الجرَ** ، جرى الخلافُ المذكورُ ، فالخليلُ والكسائيُّ يقولان : " كأنَّ الحرف موجود ، فالجرُّ بَاقٍ ".

واستدلَّ الأخفشُ لهما بقول الشاعر : [الطويل] ٣١١ - وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً

إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فَعَطْفُ " دَيْنٍ " بالجرِّ على محلِّ " أنْ تَكُونَ " يُبَيِّنُ كونَها مجرورةً.

قيل : " ويحتملُ أن يكون من باب عطفِ التَّوَهُّمِ ، فلا دليل فيه ".

والفرَّاءُ وسيبويه يقُولاَن : وجَدْنَاهُمْ إذا حذفوا حرفَ الجرِّ ، نَصَبُوا ؛ كقولِهِ : [الوافر] ٣١٢ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

كَلاَمُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

". (١)

"ما كان في السماء أحد من الجنّ ، ولا جائز أيضاً أن يكون مبعوثاً إلى أحد ، لأن المقصود من جعله رسولاً التبليغ ، فحيث لا مبلغ لم يكن في جعله رسولاً فائدة.

وثالثها : قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ﴾ [طه : ١٢٢] دليل على أنه إنما اجتباه ربه بعد الزّلة ، فوجب أن يكون قبل الزّلة غير مجتبي ، وإذا لم يكن ذلك الوقت مجتبي وجب ألا يكون رسولاً ؛ لأن الاجتباء والرسالة مُتَلاَزمان ، لأن الاجتباء لا مَعْنَى له إلاّ التخصيص بأنواع التشريفات ، وكل من جعله الله رسولاً ، فقد خصّه بذلك لقوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام : ١٢٤].

قوله : " ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المَلاَئِكَةِ ".

" ثم " : حرف للتَّرَاخي كما تقدّم ، والضّمير في " عَرَضَهُمْ " للمسميات المقدّرة ، أو لإطلاق الأسماء وإرادة المسميات ، كما تقدم.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٩٨

وقيل : يعود على الأسماء.

ونقل عن ابن عباس ، ويؤيده قراءة أُبيّ " عَرَضَهَا " ، وقراءة ابن مسعود : " عَرَضَهُنَّ " إلا أن في هذا القول جعل ضمير غير العقلاء كضمير العقلاء أو نقول : إنما قال ابن عباس ذلك بناء منه أنه أطلق الأسماء ، وأراد المسميات كما تقدم وهو واضح.

و " عَلَى المَلاَئِكَةِ " متعلّق بـ " عَرَضَهُمْ ".

قال ابن مسعود وغيره : عرض الأشخاص ، لقوله تعالى : " عَرَضَهُمْ " وقوله : " أَنْبِئُونِي لأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ ".

وفي الحديث : " إنَّه عَرَضَهُمْ أَمْثَالَ الذَّرِّ ".

وقال ابن عباس وغيره : عرض الأسماء.

فصل في بيان أول من تكلم بالعربية اختلف في أوَل من تكلم بالعربية.

روى كعب الأحبار : أن أول من وضع الكتاب العربي والسّرياني والكتب كلها ، وتكلم بالألسنة كلها آدم عليه الصلاة والسلام.

فإن قيل : روى ثور بن يزيد عن خَالِدِ بن مَعْدَان عن كعب قال : أوّل من تكلّم بالعربية جبريل - عليه الصلاة والسلام - وهو الذي أَلْقَاهَا على لسان نُوحٍ عليه الصلاة والسلام ، وألقاها نوح على لسان ابنه سَام.

وقال صلى الله عليه وسلم : " وَعَلمَّ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا حَتَّى القَصْعَة والقُصَيْعَة " وما ذكروه يحتمل أن يكون المراد به أول من تكلّم بالعربية من ولد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - إسماعيل عليه الصلاة والسَّلام ، وكذلك إن صَحّ ما سواه فإنه يكون محمولاً على أن المذكور أول من تكلّم من قبيلته بالعربية.

وكذلك جبريل أول من تكلم بها من الملائكة ، وألقاها على لسان بعد أن علمها الله آدم أو جبريل ، على ما تقدم.

قوله : " أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ ".

" الإِنْبَاء " الإخبار ، وأصل أنبأ أن يتعدّى لاثنين ثانيهما بحرف الجر كهذه الآية ، وقد **يحذف حرف الجر** ، قال تعالى : ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَـاذَا﴾ [التحريم : ٣] أي : بهذا ، وقد يتضمّن معنى أعلم اليقينية ، فيتعدّى تعديتها إلى ثلاثة مَفَاعيل ، ومثل أنبأ : نبّأ وأخبر ، وخبر وحدث.

و " هؤلاء " في محل خفض بالإضافة ، وهو اسم إشارة ، ورتبته دُنْيَا ، ويُمَدُّ وَيُقْصَرُ ؛ كقوله : [الخفيف]

٣٦٩ - هَؤُلَى ثُمَّ كُلاًّ اعْطَيْ

تَ نِعَالاً مَحْذُوَّةً بِمِثَالِ

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٦٣
والمشهورة بناؤه على الكَسْرِ ، وقد يضم ، وقد ينوّن مكسوراً ، وقد تبدل همزته هاء ، فيقال : هؤلاه ، وقد يقال : هَوْلاءِ ؛ كقوله : [الوافر] ٣٧٠ - تَجَلَّدْ لاَ يَقُلْ هَؤْلاَءِ : هَذَا
بَكَى لَمَّا بَكَى أَسَفاً عَلَيكَا
ولامه عند الفارسي همزة فتكون فاؤه ولامه من مادّة واحدة ، وعند المبرد أصلها ياء ، وإنما قلبت همزةً لتطرفها بعد الألف الزّائدة.
قوله : " إنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ " تقدّم نظيره وجوابه محذوف أي : إنْ كُنتم صادقين ، فأنبئوني.
والكوفيين والمبرد يرون أن الجواب هو المتقدم ، وهو مردود بقولهم : " أنت ظالم إن فعلت " لأنه لو كان جواباً لوجبت الفاء معه كما تجب معه متاخراً.
وقال ابن عطية : إن كون الجواب مَحْذوفاً هو رأي المبرد ، وكونه متقدماً هو رأي سيبويه ، وهو وهم ؛ لأن المنقول عن المبرد أن التقدير : إن كنتم صادقين أن بني آدم يفسدون في الأرض فأنبئوني.
وهذه الآية دالة على فضيلة العلم.
جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٦٣
" سبحان " : اسم مصدر ، وهو التسبيح ، وقيل : بل هو مصدر ؛ أنه سمع له فعلٌ ثلاثيٌّ ، وهو من الأسماء اللاَّزمة للإضافة ، وقد بفرد ، وإذا أفرد ، منع الصَّرف للتعريف ، وزيادة الألف والنون ؛ كقوله : [السريع] ٣٧١ - أَقُولُ أَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ
سُبحَانَ............................
وَقَدْ جَاءَ مُنَوَّناً كقوله : [البسيط] ٣٧٢ - سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِهِ
وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ
." (١)

"الأَرْضِ﴾ إلى قوله : ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَاراً﴾ [الأنعام : ٦].
وخامسها : قوله تعالى : ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُمْ مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام : ٦٣] إلى قوله : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام : ٦٤].
وسادسها : قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف :

---
(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/١٣٠

١٠] وقال في قصة " إبليس " : ﴿وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف : ١٧].
وسابعها : قوله : ﴿وَاذْكُرُوا اْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ﴾ [الأعراف : ٧٤] وقال : ﴿قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَاهاً وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف : ١٤٠].
وثامنها : قوله : ﴿ذالِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا ءَلَى قَوْمٍ﴾ [الأنفال : ٥٣].
وتاسعها : قوله : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَآءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذالِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [يونس : ٥].
وعاشرها : قوله : ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ﴾ [يونس : ٢٢] إلى قوله : ﴿يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ﴾ [يونس : ٢٣].
واعلم أن الخلاف في هذه المسألة لفظي ؛ لأنه لا نِزَاعَ في أن الحياة والعقل والسمع والبصر ، وأنواع الرزق ، والمنافع من الله ـ تعالى ـ إنما الخِلاَفُ في أن أمثال هذه المنافع إذا حصل عقيبها تلك المَضَارّ الأبدية ، هل يطلق عليها في العرف اسم النعمة أم لا ؟ ومعلوم أن ذلك نِزَاعٌ في مجرّد عبارة.
فَصْلٌ في النعم المخصوصة ببني إسرائي وهي كثيرة منها : استنقذهم من فرعون وقومه ، وخلّصهم من العبودية وأولادهم من القَتْلِ ونساءهم من الاستحياء ، وخلصهم من البلاء ، ومكنهم في الأرض ، وجعلهم ملوكاً ، وجعلهم الوَارِثين بعد أن كانوا عبيداً للقبط ، وأهلك أعداءهم وأورثهم أرضهم وديارهم ، وأموالهم ، وأنزل عليهم [الكتب العظيمة ، وجعل فيهم أنبياء ، وآتاهم ما لم يُؤْت أحداً من العَالَمينَ ، وظَلَّل عليهم الغمام ، وأنزل عليهم] المّنّ والسَّلْوَى ، وأعطاهم الحجر ليسقيهم ما شَاءُوا من الماء متى أرادوا ، فإذا استغنوا عن الماء رفعوها فاحتبس الماء عنهم ، وأعطاهم عموداً من النور يضيء لهم بالليل ، وكانت رؤوسهم لا تتشعّث وثيابهم لا تَبْلَى.
رواه " ابن عباس ".
فصل في سبب تذكيرهم بهذه النعم قال ابن الخطيب : إنما ذكرهم بهذه النعم لوجوه : أحدها : أن جملة النعم ما يشهد بصدق محمد صلى الله عليه وسلم وهي التوراة ، والإنجيل ، والزَّبُور.
وثانيها : أن كثرة النعم توجب عظم المعصية ، فذكرهم تلك النعم لكي يحذروا مُخَالفة ما دعوا إليها من الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم وبالقرآن.
وثالثها : أن تذكّر النعم الكثيرة يفيد الحَيَاءَ عن إظهار المخالفة.
ورابعها : أن تذكر النعم الكثيرة يفيد أن المُنْعِمَ خصّهم من بين سائر الناس بها ، ومن خص أحداً بنعم كثيرة

، فالظاهر أن تذكر تلك النعم يطمع في النِّعَمِ الآيتة ، وذلك الطمع مانعٌ من إظهار المخالفة والمخاصمة.
فإن قيل : إن هذه النِّعم إنما كانت على المُخَاطبين وأسْلافهم ، فكيف تكون نعمة عليهم ؟ فالجواب : لَوْلاَ هذه النعم على آبائهم لما بقوا ، فصارت النعم على الآباء نعمة على الأبناء ، وأيضاً فالانتساب إلى الآباء المخصوصين بنعم الدِّين والدنيا نعمة عظيمة في حق الأولاد ، وأيضاً فإنّ الأولاد متى سمعوا أن الله . تعالى . خصّ آباءهم بهذه النِّعَم لطاعتهم وإعراضهم عن الكفر رغب الولد في هذه الطريقة ؛ لأنَّ الولد مجبول على الاقتداء بالأب في أفعال الخير ، فيصير هذا التذكر داعياً إلى الاشْتِغَال بالخيرات.
قوله : ﴿الَّتِي أَنْعَمْتُ﴾.
" التي " صفة " النعمة " والعائد محذوف.
فإن قيل : من شرط [حذف] عائد الموصول إذا كان مجروراً أن يجرّ الموصول بمثل ذلك الحرف ، وأن يتّحد متعلقهما ، وهنا قد فقد الشَّرطان ، فإن الأصل : التي أنعمت بها.
فالجواب : إنما حذف بعد أن صار منصوباً **بحذف حرف الجرّ** اتساعاً فبقي " أنعمتها " وهو نظير : ﴿كَالَّذِي خَاضُوا اْ﴾ [التوبة : ٦٩] في أحد الأوجه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى.
و " عليكم " متعلّق به ، وأتى بـ " على " دلالة على شمول النعمة لهم.
قوله : ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِى أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾.
هذه جملة أمرية عطف على الأمكرية قبلها.
ويقال : " أَوْفَى " ، و " وَفَى " . مشدداً ومخففاً . ثلاث لغاتٍ بمعنى ؛ قال الشاعر : [البسط] ٤٢٩. أَمَّا ابـنُ [طُوْقٍ] فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ
كَمَا وَفَى بِقِلاَصِ النَّجْمِ حَادِيها
جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٦٣." (١)
"أي : يجتزىء به.
والجملة في محلّ نصب صفة لـ " يوماً " والعائد محذوف ، والتقدير : لا تَجْزِي فيه ، ثم حذف الجار والمجرور ، لأن الظروف يتّسع فيها ما لا يتّسع في غيرها ، وهذا مذهب " سيبويه ".
وقيل : بل حذف بعد **حذف حَرْفِ الجَرّ** ، ووصول الفعل إليه فصار : لا تجزية ؛ كقوله : [الطويل] ٤٦٣.
وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٦٥

قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهْ

ويُعْزَى للأخفش ، إلاّ أن " المهدوي " نقل أن الوجهين المتقدّمين جائزان عند الأخفش وسيبويه والزجاج ؛ ويدلّ على حذف عائد الموصوف إذا كان منصوباً قوله : [الوافر] ٤٦٤. فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمٍ قَنَاءٍ

وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ؟

أي : أصابوه ، ويجوز عند الكوفيين أن يكون التقدير : يوماً يوم لا تَجْزِي نفسٌ ، فيصير كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفطار : ١٩] ، ويكون " اليوم " الثاني بدلاً من يوماً الأول ، ثم حذف المُضَاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير عائدٍ ؛ لأن الظرف متى أضيف إلى الجملة بعده لم يؤت له فيها بضمير ، إلاّ في ضرورة شعر ؛ كقوله : [الوافر] ٤٦٥. مَضَتْ مائَةٌ لِعَامَ وُلِدْتُ فِيهِ

وَسَبْعٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٦٣

و " عن نفس " متعلّق بـ " تجزي " ، فهو في محلّ نصب به.

قال " أبو البَقَاء " : يجوز أن يكون نصباً على الحال.

و " الجزاء " : القضاء والمكافأة ؛ قال : [الرجز] ٤٦٦. يَجْزِيهِ رَبُّ العَرْشِ عَنِّي إِذْ جَزَى

جَنَّاتِ عَدْنٍ في العَلاَلِيِّ العُلا

و " الإجزاء " : الإغناء والكِفَايَة ، أجزأني كذا : كفاني ، قال : [الطويل] ٤٦٧. وأَجْزَأْتَ أَمْرَ العَالَمِينَ وَلَمْ يَكُنْ

لِيَجْزَأَ إلاَّ كَامِلٌ وَابْنُ كَامِلِ

وأجْزَأْتُ وجَزَأْتُ متقاربانِ.

وقيل : إن الإِجْزَاء والجَزَاء بمعنَى ، تقول فيه : جَزَيْتُهُ وأَجْزَيْتُهُ.

وقد قرىء : " تُجْزِىء " بضم حرف المُضَارعة من " أجزأ ".

قوله : ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ هذه الجملة عطف على ما قبلها ، فهو صفة أيضاً لـ " يوماً " والعائد منها " عليه محذوف كما تقدم ، ولا يقبل منها فيه شفاعة.

و " شفاعة " مفعول لم يُسَمّ فاعله ، فلذلك رُفِعَتْ.

وقرىء : " يُقْبَل " بالتذكير والتأنيث ، فالتأنيث للفظ ، والتذكير لأنه مؤنّث مجازي ، وحسنه الفصل.

وقرىء : " ولا يَقْبَلُ " مبنياً للفاعل وهو " الله " تعالى.

و " شَفَاعةٌ " نصبا مفعولاً به.

" وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ " صفة أيضاً ، والكلام فيه واضح.

و " منها " متعلّق بـ " يُقْبَل " و " يُؤْخَذ ".

وأجاز أبو البقاء : أن يكون نصباً على الحال ؛ لأنه في الأصل صف لـ " شف اعة " و " عَدْل " ، فلما قدم عليهما نصب على الحَالِ ، ويتعلّق حينئذ بمحذوف ، وهذا غير وَاضِحٍ ، فإنّ المعنى منصب على تعلقه بالفعل ، والضمير في " منها " يعود على " نفس " الثانية ؛ لأنها أقرب مذكور ، ويجوز أن يعود الضَّمير الأول على الأولى ، وهي النفس الجازية ، والثاني يعود على الثَّانية ، وهي المجزيّ عنها ، وهذا مُنَاسب.

و " الشَّفَاعة " مشتقة من الشَّفْع ، وهو الزوج ، ومنه " الشُّفْعَة " ؛ لأنها ضَمَ ملك إلى غيره ، والشافع والمشفوع له ؛ لأن كلاًّ منهما يزوج نفسه بالآخرن ونَاقَةٌ شَفُوعٌ يجمع بين مَحْلَبَيْنِ في حَلْبَةٍ واحدة ، وناقة شَافِعٌ : إذا اجتمع لها حَمْلٌ وَوَلَدٌ يَتْبَعُهَا.

وَالعَدْل ـ بالفتح ـ الفِدَاء ـ وبالكَسْرِ : المِثْل ، يقال : عَدْل وعَدِيل.

وقيل : عَدْل ـ بالفتح ـ المساوي للشيء قيمةً وقدراً ، وإن لم يكن من جنسه ، وبالكَسْرِ : المساوي له في جنسه وجِرْمِهِ.

وحكى الطبري : " أن من العرب من يكسر الذي بمعنى الفِدَاء ، وأما عِدْل ـ واحد الأعدال ـ فهو بالكسر لاغيره ".

وعَدْل ـ واحد الشهود ـ [فبالفتح لا غير ، وأما قوله عليه السلام : " لَمْ يَقْبَلِ الله مِنْهُ صَرْفاً وَعَدْلاً "] فهو بالفتح أيضاً.

وقيل : المراد بـ " الصَّرْف " : النَّافلة ، وبـ " العَدْل " : الفريضة.

وقيل : الصَّرف : التوبة ، والعَدْل : الفِدْيَة.

قوله : ﴿وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ جملة من مبتدا وخبر معطوفة على ما قلها ، وإنما أتى هنا بالجملة مصدّرة بالمبتدأ مخبراً عنه بالمُضَارع تنبيهاً على المُبَالغة والتأكيد في عدم النصرة.

والضمير في قوله " وَلاَهُمْ " يعود على " النَّفس " ؛ لأن المراد بها جنسُ الأنفس ، وإنما عاد الضمير مذكراً ، وإن كانت النفس مؤنثةً ؛ لأنّ المراد بها العباد والأَنَاسِيّ.

قال الزمخشري : "كما تقول : ثلاثة أنفس ".

يعني : إذا قصد به الذُّكُور ؛ كقوله : [الوافر] ٤٦٨. ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ

....

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٦٣

." (١)

"اعلم أنه سبحانه وتعالى : ما ذكر في القرآن آية وعيد إلا وذكر في جنبها آية وَعْد ، وذلك لفوائد : أحدها : أن يظهر سبحانه بذلك عدله ؛ لأنه لما حكم بالعذاب الدائم على المصّرين على الكفر ، وجب أن يحكمم بالنَّعيم الدائم على المصرين على الإيمان.

وثانيهما : أنّ المؤمن لا بد وأن يعتدل خوفه ورجاؤه على ما قال عليه الصلاة والسلام : " المؤمن لَوْ وَزِنَ خُوْفُهُ وَرَجَاؤهُ لاَعْتَدَلاَ " وذلك الاعتدال لا يحصل إلا بهذا الطريق.

وثالثها : أن يظهر بوعده كمال رحمته وبوعيده كما حِكْمته ، فيصير ذلك سبباً [للعرفان].

فإن قيل : دلّت الآية على أنْ العمل الصالح خارج عن الإيمان ؛ لأنه لو دلّ الإيمان على العمل الصالح لعد الإيمان تكريراً.

أجاب القاضي : بأن الإيمان وإن كان يدخل فيه جميع الأعمال الصالحة إلاّ أن قوله : " آمن " لا يفيد إلا أنه فعل فعلاً واحداً من أفعال الإيمان ، فلهذا حسن أن يقول : " وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ.

والجواب : أن فعل الماضي يدلّ على حصول المصدر في زمان معين والإيمان هو المصدر فلو دلّ ذلك على جميع الأعمال الصالحة لكان قوله : " آمَنَ " دليلاً على صدور تلك الأعمال منه.

فصل في مرتكب الكبيرة هذه الآية تدلّ على أن صاحب الكبيرة قد يدخل الجنة ؛ لأنه أتى بالإيمان والأعمال الصالحات ، ثم أتى بعد ذلك بالكبيرة ، ولم يَتُبْ عنها ، فهذا الشَّخص قبل إتيانه بالكبيرة كان قد صدق عليه أنه آمن ، وعلم الصالحات [في ذلك الوقت ، ومن صدق عليه ذلك قوله : " أُولَئِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ".

فإن قيل قوله تعالى : " وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ " لا يصدق عليه إلا إذا أتى بجميع [الأعمال] ، ومن جملة الصَّالحات التوبة ، فإذا لم يأت بها لم يكن آتياً بالصالحات ، فلا يندرج تحت [الآية].

قلنا : [لو سلمنا أنه قبل] الإتْيَان بالكبيرة [صدق] عليه أنه آمن وعمل الصالحات [لأنه متى صدق

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٨٢

المركب يجب صدق المفرد ، بل إنه إذا أتى بالكبيرة لم يصدق عليه أنه آمن وعمل الصالحات] في كل الأوقات ، لكن قولنا : آمن وعمل الصالحات أعم من قولنا : إنه كذلك في كل الأوقات ، أو في بعض الأوقات ، والمعتبر في الآية هو القَدْرُ المشترك ، فثبت أنه مندرج تحت حكم الوَعْدِ.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٦٣

" إذْ " معطوف على الظرف قبله ، وقد تقدم ما فيه من كونه متصرفاً أو لا.

و " أَخَذْنَا " في محلّ خفض ، أي : واذكر وَقْت أَخْذنا ميثاقهم ، أو نحو ذلك.

" لا تَعْبُدُونَ " قرأ ابن كثير وغيره والكِسائي بالياء ، والباقون بالتاء.

فمن قرأ فلأن الأسماء الظَّاهرة حكمها الغيبة ، ومن قرأ بالخطاب هو الْتِفَات ، وحكمته أنه أدعى لِقَبُول المخاطب الأمر والنهي الواردين عليه.

وجعل أبو البقاء قراءة الخِطَاب على إضمار القول.

قال : يقرأ بالتاء على تقدير : قلنا لهم : لا تعبدون إلا الله وكونه التفاتاً أحسن.

وفي هذه الجملة المنفيّة من الإعراب ثمانية أوجه : أظهرها : أنها مفسرة لأخذ الميثاق ، وذلك لأنه ـ تعالى ـ لما ذكر أنه أخذ ميثاق بني إسرائيل كان ذلك في إبْهَام للميثاق ما هو ؟ فأتى بهذه الجُمْلة مفسرة له ، ولا محلّ لها حينئذ من الإعراب.

الثاني : أنها في محلّ نصب على الحال من " بَنِي إِسْرَائِيْلَ " وفيها حينئذ وجهان : أحدهما : أنها حال مقدّرة بمعنى : أخذنا ميثاقهم مقدّرين التوحيد أبداً ما عاشوا.

والثَّاني : أنَّها حال مقارنة بمعنى : أخذنا مِيْثَاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد ، قاله أبو البقاء [وسبقه إلى ذلك قطرب والمبرد].

وفيه نظر من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح ، خلافاً لمن أجاز مجيئها من المُضَاف إليه مطلقاً ، لا يقال : المضاف إليه معمول له في المعنى لـ " ميثاق " ؛ لأن ميثاقاً إما مصدر أو في حكمه ، فيكون ما بعده إما فاعلاً أو مفعولاً ، وهو غير جائز " لأن من شرط عمل المصدر غير الواقع موقع الفعل أن ينحل إلى حرف مصدري ، وفعل هذا لا ينحل لهما ، لو قدرت : وإذ أخذنا أن نواثق بني إسرائيل ، أو أن يواثقنا بنو إسرائيل ، لم يصح ألا ترى أنك لو قلت : أخذت علم زيد لم يتقدر بقول : أخذت أن يعلم زيد ، ولذلك منع ابن الطَّراوة في ترجمة سيبويه : " هذا باب علم ما الكلم من العربية " أن يقدر المصدر بحرف مصدري والفعل ، ورده وأنكر على من أجازه.

الثالث : أن يكون جواباً لقسم محذوف دلّ عليه لفظ المِيْثَاق ، أي : استحلفناهم ، أو قلنا لهم : بالله لا تعبدون ، ونسب هذا الوجه لسيبويه ، ووافقه الكسائي والفَرّاء والمبرد.

الرابع : أن يكون على تقدير **حذف حرف الجر** ، وحذف " أن " ، والتقدير : أخذنا ميثاقهم على ألاّ تعبدوا ، **فَحُذِف حرف الجر** ؛ لأن حذفه مطرد مع " أنَّ وأنْ "كما تقدم ، ثم حذفت " أن " الناصبة ، فارتفع الفعل بعدها ؛ كقول طرفة : [الطويل] ٦١٣. ألاّ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

". (١)

"أي : الرجل البعيد ، وكان وجه الكلام أن يقول : " مقام الذّئب اللّعين كالرجل " والباء في " بكفرهم " للسبب ، وهي متعلّقة بـ " لَعَنَهُم ".

وقال الفارسي : النية به التقدم أي : وقالوا : قلوبنا غلف بسبب كفرهم ، فتكون الباء متعلقة بـ " قالوا " ، وتكون " بل لعنهم " جحملة معترضة ، وفيه بُعْد ، ويجوز أن تكون حالاً من المفعول في " لعنهم " أي : لعنهم كافرين ، أي : ملتبسين بالكُفْرِ كقوله ﴿وَقَدْ دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ﴾ [المائدة : ٦١].

قوله : " فَقَلِيلاً مَا يؤْمِنُونَ " في نصب " قليلاً " ستة أوجه : أحدها : أنه نَعْت لمصدر محذوف ، أي : فإيماناً قليلاً يؤمنون ؛ لأنهم كانوا يؤمنون بالله ، ويكفرون بالرسل.

الثاني : أنه حال من ضمير ذلك [المصدر] المحذوف ، أي : فيؤمنونه أي : الإيمان في حال قلّته ، وقد تقدم أنه مذهب سيبويه ، وتقدّم تقريره.

الثالث : أنه صفة لزمان محذوف ، أي : فزماناً قليلاً يؤمنون ، وهو كقوله : ﴿آمِنُواْ بِالَّذِى أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا اْ آخِرَهُ﴾ [آل عمران : ٧٢].

الرابع : أنه على إسقاط الخافض ، والأصل : فبقليل يؤمنون ، فلما **حذف حرف الجرّ** انتصب ، ويعزى لأبي عبيدة.

الخامس : أن يكون حالاً من فاعل " يؤمنون " أي : فَجَمْعاً قليلاً يؤمنون ، أي : المؤمن فيهم قليلٌ ، قال معناه ابن عباس وقتادة والأصم وأبو مسلم.

قال ابن الخطيب : " وهو الأولى ؛ لأن نظيره قوله : ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [النساء : ١٥٥] ، ولأن الجملة الأولى إذا كان المصرح فيها [ذكر] الكقوم فيجب أن يتناول الاستثناء

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٦٦

بعض هؤلاء القوم ".

وقال المهدوي : ذهب قتادة إلى أن المعنى : فقليل منهم يؤمن ، وأنكره النحويون ، وقالوا : لو كان كذلك للزم رفع " قليل ".

وأجيب : بأنه لا يلزم الرَّفْع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قَتَادَةٌ لما تقدم من أنَّ نصبه على الحال وافٍ بهذا المعنى.

و " ما " على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد.

السادس : أن تكون " ما " نافية ، أي فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، ومثله : ﴿قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف : ١٠] ﴿قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف : ٣] ، كما يقال : قليلاً ما يغفل أي : لا يعقل ألبتة.

قال الكِسَائي : " تقول العرب : مررنا بأرض قليلاً ما تنبت " ، يريدون : لا تنبت شيئاً ، وهذا قول الوَاقِدِيّ.

وهو قوي من جهة المعنى ، وإنما يضعف من جهة تقديم ما في حَيّزها عليها قاله أبو البقاء [وإليه ذهب ابن الأنباري] ، إلا أن تقديم ما في حيّزها عليها لم يُجِزْه البصريون ، وأجازه الكوفيون.

قال أبو البقاء : " ولا يجوز أن تكون " ما " مصدرية ؛ لأن " قليلاً " يبقى بلا ناصب " ، يعني : أنك إذا جعلتها مصدرية كان ما بعدها صلتها ، ويكون المصدر مرفوعاً بـ " قليلاً " على أنه فاعل به فأين الناصب له ؟ وهذا بخلاف قوله تعالى : ﴿كَانُواْ قَلِيلاً مِّن اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات : ١٧] فإن " ما " ـ هاهنا ـ يجوز أن تكون مصدرية ؛ لأن " قليلاً " منصوب بـ " كان " وقال الزمخشري : " يجوز أن تكون القلّة بمعنى العدم ".

وقال أبو حَيَّان : وما ذهب إليه من أن " قليلاً " يراد به النَّفي فصحيح ، لكن في غير هذا التركيب ، أعني قوله تعالى : " فَقَلِيلاً ما يُؤْمِنُونَ " لأن " قليلاً " انتصب بالفعل المثبت ، فصار نظير : " قمت قليلاً " أي : قمت قياماً قليلاً ، و لا يَذْهب ذاهب إلى أنك إذا أتيت بفعل مثبت ، وجعلت " قليلاً " منصوباً نعتاً لمصدر ذلك الفِعْل يكون المعنى في المثبت الواقع على صفة ، أو هيئة انتفاء ذلك المثبت رأساً وعدم وقوعه بالكلية ، وإنما الذي نقل النحويون : أنه قد يراد بالقلّة النفي المحض في قولهم : " أقل رجل يقول ذلك وقلّما يقوم زيد " ، وإذا تقرر هذا فحمل القلّة على النفي المحض ـ هنا ـ ليس بصحيح " انتهى.

وأجيب [بأن ما] قاله الزمخشري من أن معنى التقليل ـ هنا ـ النَّفي قد قال به الوَاقِدِيّ قبله ، كما تقدم فإنه

قال : " أي : لا قليلاً ولا كثيراً " ، كما تقول : قلّما يفعل كذا ، أي : ما يفعله أصلاً.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٦٣." (١)

"والسبُوب : الحِبَالُ ، والسِّبُّ : شُقّة كتان رقية والسُّبية مثله ، والجَمْعُ : السُّبُوب والسَّبَائب ، قال الجَوْهَرِيُّ ؛ فيكون المَعنَى : حَجَّ فلانٌ ، أي : حَلَّقَ.

قال القَفَّالُ - رحِمَهُ الله تعالى - : وهذا مُحْتَملٌ ؛ كقوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح : ٢٧] ، أي : حُجَّاجاً وعُمَّاراً ؛ فَعَبَّرَ عَنْ ذلك بالحَلْق ، فلا يَبْعُدُ أن يكون الحَجُّ مُسَمَّى بهذا الاسمِ لمعنى الحَلْقِ.

وثالثها : الحَجُّ : القَصْدُ.

ورابعها : الحَجُّ في اللغة : القَصْدُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.

قال الشاعر : [البسيط] ٨٥٧ - يَحُجَّ مَأْمُومَةً في قَعْرِهَا لَجَفٌ

....

اللَّجَفُ : الخَسْفُ أسْفَلَ البئرِ ، نقله القُرْطُبيُّ.

يُقَالُ : رَجُلٌ مَحْجُوجٌ ، أي : مَقْصُودٌ ، بمعنى : أنَّه يُخْتَلَفُ إِلَيْه مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.

قال الراغبُ : [الرجز] ٨٥٨ - لِرَاهِبٍ يَحُجُّ بَيْتَ المَقْدِسِ

في مِنْقَلٍ وَبُرْجُدٍ وَبُرْنُسِ

وكذلك مَحَجَّةُ الطَّرِيقِ : وهي التي كَثُر فيها السَّيْرُ ، وهذا شَبِيهٌ بالقَوْل الأوَّل.

قال القَفَّالُ : " والأول أشْبَهُ بالصَّوَاب ".

والاعْتِمَارُ : الزِّيَارَةُ.

وقِيلَ : مُطْلَقُ القَصْدِ ، ثم صارا عَلَمَين بالغَلَبَةِ في المعاني ؛ كالبَيت [والنَّجْم] في الأعيان.

وقال قُطْرُبٌ : العُمْرَةُ في لُغَةِ [عَبْد] القَيْسِ : المَسْجِدُ والبِيعَةَ والكَنِيسَةُ.

قال القَفَّالُ : والأشْبَهُ بالعُمَرَةِ إذا أُضِيفَتْ إلى البيت أن تَكُون بمعنى الزِّيَارةِ ؛ لأنَّ المُعْتَمِرَ يَطُوف بالبيت ، وبالصفا ، والمروة ، ثم ينصرف كالزَّائر.

٩٥

قوله تعالى : ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ الظاهرُ : أنَّ " عَلَيْه " خَبَرُ " لاَ " ن و " أن يَطَّوَّفَ " : أَصْلُهُ [" في أنْ

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٨٩

يَطَّوَّفَ "] ، **فحذف حَرْفَ الجَرّ** ، فيَجيءُ في محلِّها القولان النصبُ ، أو الجَرُّ ، والوقْفُ في هذا الوجه على قوله " بهما " ، وأجازوا بَعْدَ ذلك أوجُهاً ضَعِيفةً.

منها : انْ يَكُونُ الكلامُ قَدْ تَمَّ عند قوله : " فَلاَ جُنَاحَ " ؛ على أن يكون خبر " لا " محذوفاً ، وقَدَّرَهُ أبُو البَقاءِ " فلا جناح في الحج " ، ويُبْتَدأُ بقوله " عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوفَ " فيكون " عَلَيْهِ " خبراً مقدماً وان يطوف في تأويل مصْدرٍ مَرْفُوعٍ بالابْتِدَاء ؛ فإنَّ الطوافَ وَاجبٌ.

قَالَ أبُو البَقَاءِ – رحمه الله – : والجيدُ أَنْ يَكُونَ " عَلَيْهِ " في هذا الوجه خَبَراً ، و " أَنْ يَطَّوَّفَ " مُبْتَدأ.

وَمِنْهَا : " أَنْ يكُون " عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ " مِنْ بابِ الإِغْراء ؛ فيكونَ " أَنْ يَطَّوَّفَ " في محلْ النصْب ؛ كقولك : " عَلَيْكَ زَيْداً " أي : " الْزَمْهُ " ، إلاَّ أنَّ إغرار الغَائِب ضَعِيفٌ ، حكى سيبَوَيْهِ : " عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي " قال : وهو شاذٌ.

ومنها : أنَّ " أنْ يَطَّوَّفَ " في مَحَلّ رفع خبراً ثانياً لـ " لا " ، [والتقديرُ : فَلاَ جُنَاحَ عليه في الطَّوَاف بِهِمَا.

ومنها : " أنْ يَطَّوَّفَ " : في محلّ نصبٍ على الحال من الهَاءِ في " عَلَيْهِ " ، والعامل في الحالِ العَامِلُ في الخَبَرِ].

والتقديرُ : ﴿فلا جُناحَ عَلَيْهِ في حالِ طَوَافِهِ بهما﴾ وهذان القولان ساقِطان ذَكَرْتُهُما تنبيهاً على غلطهما.

وقراءةُ الجمهور : " أنَّ يَطَّوَّفَ " بغير " لا " وقرأ أنس ، وابن عباس – رضي الله عنهما – وابنُ سيرين ، وشهر بن حوشب : " أنْ لاَ يَطَّوَّفَ " ، قَالُوا : وكذلك في مُصْحَفَيْ أَبَيٍّ ، وعبد الله ، وفي هذه القراءة احتمالان : أحدهما : أنه، زائدةٌ ؛ كهي في قوله : ﴿أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ أعراف : ١٢] ، وقوله [الرجز] ٨٥٩ –

وَمَا أُلُومُ البِيضَ أَلاَّ تَسْخَرَا

لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٩٠

وحينئذٍ يتَّحِدُ معنى القراءتَينِ.

والثَّاني : أنَّها غيرُ زائدةٍ : بمعنى : أنَّ رفع الجُنَاح في فعل الشيء ، وهو رفعٌ في تركه ؛ إذ هو تمييزٌ بَيْنَ الفعلِ والتَّرْك ؛ نحو : " فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا " فتكون قراءة الجُمْهُور فيها رفعُ الجُنَاحِ في فِعْلِ الطَّوافِ نَصًّا ، وفي هذِهِ رَفْعُ الجُنَاح في التَّرك نصًّا ،

". (١)

"وقوله : ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾] المراد : إبراهيم وإسماعيل وأتباعهما.

قوله : ﴿وَاسْتَغْفِرُواْ اللَّهَ﴾ اسْتَغْفَرَ " يتعدَّى لاثنين ، ولهما بنفسه ، والثاني بـ " مِنْ " ؛ نحو : استغفرت الله من ذنبي ، وقد **يحذف حرف الجر** ؛ كقول القائل : [البسيط] ١٠٠٤ – أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ

رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٤٢٧

هذا مذهب سيبويه – رحمه الله – وجمهور النَّاس.

وقال ابن الطَّراوة : إنه يتعدَّى إليهما بنفسه أصالة ، وإنما يتعدَّى بـ " مِنْ " ؛ لتضمنه معنى ما يتعدَّى بها ، فعنده " اسْتَغْفَرْتُ اللَّهُ مِنْ كَذَا " بمعنى تبت إليه من كذا ، ولم يجىء : " اسْتَغْفَرَ " في القرآن الكريم متعدِّياً إلاَّ للأول فقط ، فأمَّا قوله تعالى : ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [غافر : ٥٥] ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [يوسف : ٢٩ [﴿فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران : ١٣٥] فالظاهر أنَّ هذه اللام لام العلَّة ، لا لام التعدية ، ومجرورها مفعول من أجله ، لا مفعول به.

وأمَّا " غَفَرَ " فذكر مفعوله في القرآن تارةً : ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ١٣٥] ، وحذف أخرى : ﴿وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [المائدة : ٤٠].

والسين في " اسْتَغْفَرَ " للطلب على بابها ، والمفعول الثاني هنا محذوف للعلم به ، أي : من ذنوبكم التي فرطت منكم.

فإن قيل : أمرٌ بالاستْغفارِ مطلقاً ، وربما كان فيهم من لم يُذِنبْ ، فحينئذٍ لا يحتاجُ إلى الاسْتِغْفار.

فالجواب : أنّه غن كان مُذْنِباً ، فالاستِغْفار واجِب ، وإم لم يُذْنِب ، فيجوز من نفْسِه صدور التَّقْصِير في أداء الواجِبات ، والحتِراز عن المَحْظُوراتِ ؛ فيجب عليه الاسْتِغْفار تَدَارُكاً لذلك لخَلَلِ المُجَوَّز ، وهذا كالمُمْتَنِع في حَقّ البَشَر.

فصل واختلف العلماء – رضي الله عنهُم – في هذه المَغْفرة الموعُودة.

فقال بعضهم : إنّها عند الدَّفع من عَرَفَاتٍ إلى جمع.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٦٣

وقال آخرون : إنها عند الدَّفْع من جَمْع إلى مِنىً ، وهذا مَبْنِيٌّ على الخِلاَف المُتَقَدِّم في قوله : " ثُمَّ أَفِيضُوا " على أيّ الأَمْرَين يحمل.

٤٣٠

قال القفّال – رحمه اللَّهُ – ويتأكَّد الثَّانِي بما رَوَى نَافِعٌ عن ابن عُمَر ؛ قال : " خَطَبنا رسُول الله – صلى الله عليه وسلم – عشِيَّة عَرَفَة ؛ فقال : " يا أيُّها النَّاسُ إن يَطَّلعُ الله عَلَيْكُم في مَقَامِكُم هذا ، فَقَبِل من مُحْسِنِكُم ، ووهب مُسِيئَكُم لمُحْسِنِكُم ، والتَّبِعَاتُ عوَّضهَا من عنده ، أفيضُوا على اسْم الله تعالى " قال أصحابُه : يا رسُول الله ، أَفَضْتَ بنا بالأَمْسِ كَئِيباً حزيناً ، وأَفضتَ بنا اليَوْمَ فَرِحاً مَسْرُوراً ، فقال عليه السَّلام – " إنّي سَأَلْت ربِّي – عزَّ وجل – بالأمْس شَيئاً لم يَجُدْ لي به : سأَلْتُه التَّبِعَات فَأَبَى عَلَيَّ ، فلمّا كَانَ اليَوْم أَتَى جِبْرِيلُ – عليه السّلام – فقال : إنَّ رَبَّكَ يُقْرِئُكَ السَّلام ويقول : التبِعَات ضَمِنْتُ عِوَضَهَا من عِنْدِي " والله أعلم.

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٤٢٧

اعلم أن " قَضَى " إذا عُلِّق بفعل النَّفْس ، فالمرادُ منه الإتْمَام والفَرَاغ ؛ كقوله تعالى : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت : ١٢] ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاَةُ﴾ [الجمعة : ١٠] ، وقوله – عليه السلام – : " وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا " ، ويقال للحَاكِم عند فصل الخُصُومَةِ ، قَضَى بينهما.

وإذا عُلِّق على فِعْل الغَيْر ، فالمراد به الإِلْزَام ، كقوله : ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ [الإسراء : ٢٣] وإذا اسْتُعْمِل في الإعلامِ ، فالمراد أيضاً كذلك ؛ كقوله : ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء : ٤] ، أي : أعْلَمْنَاهُم ، وهذه الآية الكريمة من القِسم الأوَّل.

وقال بعضهم : يحتمل أن يكون المُرَادُ : اذكُرُوا الله عِنْد المَنَاسِك ، ويكون المُرَادُ من هذا الذِّكرِ : ما أُمروا به من الدُّعَاءِ بعَرَفاتٍ والمشعر الحَرَام والطَّواف والسَّعي ؛ كقول القائل : إذا حَجَجْتَ فَطُف وقف بعرَفَة ، ولا يُريد الفراغ من الحَجِّ ، بل الدُّخُول فيه ، وحَمَلهُم التَّأْويل صيغة الأَمر.

٤٣١

." (١)

"والجمهور على ضمِّ حرف المضارعة وكسر الهاء ، مأخوذاً من " أَشْهَدَ " ونصب الجلالة مفعولاً به ، وقرأ أبو حيوة وابن محيصنٍ بفتحهما ورفع الجلالة فاعلاً.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٦٣٣

قال القرطبيُّ – رحمه الله تعالى – ويؤيّده قراءة ابن عباسٍ " واللَّهُ يَشْهَدُ عَلَى مَا في قَلْبِهِ ".
وقرأ أُبَيٌّ : " يَسْتَشْهِدُ اللَّهَ ".
فأمَّا قراءة الجمهور وتفسيرهم ، فإن المعنى : يحلف بالله ويشهده أنّه صادقٌ ، وقد جاءت الشهادة بمعنى القسم في آية اللِّعان ، وقيل : فيكون اسم الله منتصباً على **حذف حرف الجر** ، أي : يقسم بالله ، قال شهاب الدين : وهذا سهوٌ من قائله ؛ لأنَّ المستعمل بمعنى القسم " شَهِدَ " الثلاثيٌّ ، لا " أَشْهَدَ " الرباعيُّ ، لا تقول : أُشْهِدُ بالله ، بل : أَشْهَدُ بالله ، فمعنى قراءة الجمهور : يطَّلع الله على ما في قلبه ، ولا يعلم به أحدٌ ، لشدة تكتُّمه.
وأمَّا تفسير الجمهور : فيحتاج إلى حذف ما يصحُّ به المعنى ، تقديره : ويحلف بالله على خلاف ما في قلبه ؛ لأن الذي في قلبه هو الكفر ، وهو لا يحلف عليه ، إنما يحلف على ضدِّه ، وهو الذي يعجب سامعه ، ويقوّي هذا التأويل قراءة أبي حيوة ؛ إذ معناها : ويطَّلع الله على ما قلبه من الكفر.
وأمَّا قراءة أُبيٍّ : فيحتمل " استَفْعَلَ " وجهين : أحدهما : أن يكون بمعنى " أَفْعَلَ " ؛ فيوافق قراءة الجمهور.
والثاني : أنه بمعنى المجرَّد وهو " شَهِدَ " ، وتكون الجلالة منصوبةً على إسقاط الخافض.
قوله : ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ الكلام في هذه الجملة كالتي قبلها ، وهنا وجهٌ آخر ، وهو أن تكون حالاً من الضمير في " يُشْهِدُ " ، والألد : الشديد ؛ من اللَّدد ، وهو شدة الخصوة ؛ قال : [الخفيف] ١٠٠٩
– إنَّ تَحْتَ التُّرَابِ عَزْماً وحَزْماً
وَخَصِيماً أَلَدَّ ذَا مِغْلاَقِ
جزء : ٣ رقم الصفحة : ٤٤٤
ويقال : لَدِدت بكسر العين ألَدُّ بفتحها ، ولَدَدته بفتح العين ألُدُّه بضمها أي : غلبته في ذلك ، فيكون متعدياً ، قال الشاعر : [الرجز]
١٠١٠ – تَلُدُّ أَقْرَانَ الرِّجَالِ اللُّدِّ
٤٥٥
تلدُّ أقران الرِّجال ، معناه أنّه في أي وجه أخذ خصمه من اليمين أو الشمال في أبواب الخصومة غلبه.
ورجل ألدُّ وألندُّ ويلندُّ ، وامرأةٌ لدَّاء ، والجمع " لُدُّ " كـ " حُمْرٍ ".
وفي اشتقاقه أقوالٌ : قال الزجَّاج : من لُديدَي العنق ، وهما صفحتاه.

وقيل : من لديدي الوادي ، وهما جانباه ، سمِّيا بذلك ؛ لاعوجاجهما.
وقيل : هو من لدَّه إذا حبسه ، فكأنه يحبس خصمه عن مفاوضته.
و " الخِصَامِ " فيه قولان : أحدهما : قال الزجَّاج : وهو جمع خصمٍ بالفتح ؛ نحو : كعبٍ وكعابٍ ، وكلبٍ وكلابٍ ، وبحرٍ وبحارٍ ، وعلى هذا فلا تحتاج غلى تأويل.
والثاني : قال الخليل وأبو عبيد إنه مصدر ، يقال : خاصمَ خصاماً ، نحو قاتلَ قتالاً , وعلى هذا فلا بد من مصحِّح لوقوعه خبراً عن الجثَّة ، فقيل : في الكلام حذف من الأول ، أي وخصامه أشدُّ الخصام ، وجعل أبو البقاء " هو " ضمير المصدر الذي هو " قوله " فإنه قال : ويجوز أن يكون " هُوَ " ضمير المصدر الذي هو " قَوْلُهُ " وهو خصام ، والتقدير : خصامه ألدُّ الخصام.
وقيل : من الثاني : أي : وهو أشدُّ ذوي الخصام ، وقيل : أريد بالمصدر اسم الفاعل ؛ كما يوصف به في قولهم : رجل عدلٌ وخصمٌ ، وقيل : " أَفْعَلُ " هنا ليست للتفضيل ، بل هي بمعني لديد الخصام ، فهو من باب ضافة الصفة المشبهة ، وقال الزمخشريُّ : والخِصَامُ المُخَاصَمَةُ ، وإضافةُ الألدِّ بمعنى " في " ؛ كقولهم : " ثَبْتُ الغَدْرِ " يعني أن " أَفْعَلَ " ليس من باب ما أضيف إلى ما هو بعضه ، بل هي ضافة على معنى " في " ؛ قال أبو حيان : وهذا مخالفٌ لما يَزْعُمُهُ النحاة من أنَّ " أَفْعَلَ " لا تضاف إلا إلى م؛ هي بعضه ، وفيه إثبات الإضافة بمعنى " في " ، وهو قولٌ مرجوحٌ ، وقيل : " هُوَ " ليس ضمير " مَنْ " بل ضمير الخصومة يفسِّره سياق الكلام ، أي : وخصامه أشدُّ الخصام.
فصل في بيان عموم هذه الآية قال بعض المفسِّ ﷺين : هذه الآية الكريمة مختصَّة بأقوام معيَّنين ، وقال بعضهم : إنّها عامة في كلِّ من اتَّصف بهذه الصِّفة ، والأولون اختلفوا على وجوهٍ : أحدها : أنها نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة ، واسمه : أُبي ، وسمِّي الأخنس ؛ لأنه خنس يوم بدر بثلاثمائة من بني زهرة عن قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
٤٥٦
." (١)

"آتيناهم ، ثم قال : كثيراً من الآيات التي آتيناهم ، والاستفهامية لا تحتاج إلى ذلك.
و " مِنْ آيةٍ " فيه وجهان : أحدهما : أنها مفعول ثان على القول بأنَّ "كَمْ " منصوبةٌ على الاشتغال ؛ كما تقدَّم ، ويكون مميِّز "كَمْ " محذوفاً ، و " مِن " زائدةٌ في المفعول ؛ لأنَّ الكلام غير موجب ، إذ هو

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٦٤٦

استفهامٌ ، وهذا إذا قلنا إنَّ "كَمْ" استفهامية لا خبريةٌ ؛ إذ الكلام مع الخبرية إيجابٌ ، و "مِنْ" لا تزاد في الواجب إلاَّ على رأي الأخفش ، والكوفيّين ، بخلاف ما إذا كانت استفهامية.

قال أبو حيَّان : فيمكن أن يجوز ذلك فيه لانسحاب الاستفهام على ما بعده وفيه بعدٌ ، لأنَّ متعلَّق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني ، فلو قلت : "كَمْ مِنْ دِرْهمٍ أعطيته مِنْ رَجلٍ" على زيادة "مِنْ" في "رَجُلٍ" لكان فيه نظرٌ" انتهى.

والثاني : أنها تمييز ، ويجوز دخول "مِنْ" على مميِّز "كَمْ" استفهامية كانت أو خبرية مطلقاً ، أي : سواء وليها مميِّزها ، أم فصل بينهما بجملةٍ ، أو ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ ، على ما قرَّره النحاة ، و "كَمْ" وما في حيِّزها في محلِّ نصب أو خفض ، لأنها في محل المفعول الثاني للسؤال فإنَّه يتعدَّى لاثنين : إلى الأوَّل بنفسه وإلى الثَّاني بحرف جرٍّ : إمَا عن ، وإمَّا الباء ؛ نحو : سألته عن كذا وبكذا ؛ قال تعالى : ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان : ٥٩] ، وقد جمع بينهما في قوله : [الطويل] ١٠٣٢ -

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٤٨٨

....

وقد **يحذف حرف الجرّ** ، فمن ثمَّ جاز في محلِّ "كَمْ" النصب ، والخفض بحسب التقديرين ، و "كَمْ" هنامعلقة للسؤال ، والسؤال لا يعلَّق إلا بالاستفهام ؛ كهذه الآية ، وقوله تعالى : ﴿﴾ [القلم : ٤٠] ، وقوله : [الطويل] ١٠٣٣ - يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ

سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

وقال آخر : [السبيط]

٤٩٠

١٠٣٤ - ....

وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ مَا فَعَلا

وإنما علَّق السؤال ، وإن لم يكن من أفعال القلوب ؛ قالوا : لأنه سببٌ للعلم ، والعلم يعلَّق ، فكذلك سببه ، وإذا كانوا قد أجروا نقيضه في التعليق مجراه في قوله : [الطويل] ١٠٣٤ - وَمَنْ أَنْتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنَ أَنْتُمُ

وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الأَعَاصِرِ

فإجراؤهم سببه مجراه أولى.

واختلف النحاة في " كَمْ " : هل بسيطةٌ ، أو مركبة من كاف التَّشبيه وما الاستفهامية ، حذفت ألفها ؛ لانجرارها ، ثم سكنت ميمها ، كما سكّنت ميم " لِمْ " من " لِمْ فَعَلْتَ كَذَا " في بعض اللغات ، فركّبتا تركيباً لازماً ؟ والصحيح الأول.

وأكثر ما تجيء في القرآن خبريَّةً مراداً بها التكثير ، ولم يأت مم ِّزها في القرآن إلا مجروراً بمن.

قال أبو مسلمٍ : في الآية حذفٌ ، والتَّقدير : كم آتيناهم من آية بيّنةٍ ، وكفروا بها ، ويدلُّ على هذا الإضمار قوله : ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾.

فصل اعلم أنَّه ليس المقصود اسأل بني إسرائيل ليخبروك عن تلك الآيات لتعلمها ؛ لأنه – عليه السلام – كان علاماً بها بإعلام الله له ، وإنما المقصود المبالغة في الزَّجر عن الإعراض عن دلائل الله تعالى ، فهو سؤالٌ على جهة التَّقريع والتَّوبيخِ ؛ لأنه أمر بالإسلام ، ونهى عن الكفر بقوله : ﴿ يا أيها الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة : ٢٠٨] ثم قال : ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ﴾ [البقرة : ٢٠٩] أي : أعرضتم عن هذا التكليف صرتم مستحقين للتهديد ، بقوله : ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا اا أَن َّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٠٩] ، ثم هدَّدهم بقوله : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلا ائِكَةُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، ثم ثلَّث التهديد بقوله : ﴿سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ﴾ يعني هؤلاء الحاضرين كم آتينا أسلافهم آيات بيناتٍ فأنكروها ، فلا جرم استوجبوا العقاب ، وهذا تنبيه لهؤلاء الحاضرين على أنهم لو زلُّوا عن آيات الله ، لوقعوا في العذاب.

وفي المراد بـ " الآية البيّنة " قولان :

٤٩١

." (١)

"أحدهما : معجزات موسى – عليه السلام – كما تقدَّم نحو : فلق البحر ، وتظليل الغمام ، وإنزال المن والسلوى ، ونتق الجبل ، وتكليم الله تعالى موسى – عليه السلام – والعصا ، واليد البيضاء ، وإنزال التوراة ، وبيّن لهم الهدى من الكفر.

وقيل : المراد بالآية الحجَّة ، والدلالة التي آتاهم ، التوراة ، والإنجيل على نبوة محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وصدقه ، وصحَّة شريعته.

قوله : ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ " مَنْ " شرطية في محلٍ رفع بالابتداء ، وقد تقدَّم الخلاف في خبر اسم

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٦٦٧

الشرط ما هو ؟ ولا بدَّ للتبديل من مفعولين : مبدَّل وبدل ، ولم يذكر هنا إلاَّ أحدهما وهو المبدِّل ، وحذف البدل ، وهو المفعول الثاني ؛ لفهم المعنى ، وقد صرَّح به في قوله : ﴿بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْراً﴾ [إبراهيم : ٢٨] فكفراً هو المحذوف هنا.

وقد تقدَّم عند قوله تعالى : ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [البقرة : ٥٩] أن " بَدَّل " يتعدَّى لاثنين : أحدهما بنفسه ، وهو البدل ، وهو الذي يكون موجوداً ، وغلى الآخر بحرف الجر ، وهو المبدَّل ، وهو الذي يكون متروكا ، وقد **يحذف حرف الجرِّ** لفهم المعنى ، فالتقدير هنا : " وَمَنْ يُبَدِّلْ بنعمتِهِ كُفْراً " ، **فحذف حرف الجر** والبدل لفهم المعنى.

ولا جائز أن تقدِّر حرف الجر داخلاً على " كُفْراً " فيكون التقدير : " وَمَنْ يُبَدِّلْ بِالكُفْرِ نِعْمَةَ اللَّهِ " ؛ لأنه لا يترتَّب عليه الوعيد في قوله : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

وكذلك قوله تعالى : ﴿فَأُوْلَائِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان : ٧٠] تقديره : بسيئاتهم حسناتٍ ، ولا يجوز تقديره : " سَيِّئَاتِهِم بحسناتٍ " ؛ لأنه لا يترتَّب على قوله : " إلا مَنْ تَابَ ".

وقرئ : " يُبْدِلُ " مخففاً ، و " مِنْ " لابتداء الغاية و " مَا " مصدرية ، والعائد من جملة الجزاء على اسم الشرط محذوف ؛ لفهم المعنى ، أي : شديد العقاب له ، أو لأنَّ " أَلْ " نابت منابه عند الكوفيين.

قال القرطبيُّ : وهذا اللفظ عامٌّ لجميع المكلَّفين ، وإن كان المشار إليه بني إسرائيل لكونهم بدَّلوا ما في كتبهم ، وجحدوا أمر محمد - عليه السلام - ، فاللَّفظ مستحب على كلِّ مبدِّل نعمة الله تعالى.

فصل فالنِّعمة هاهنا إيتاء الآيات والدلائل ؛ لأنها أعظم نعم الله ، لإنها أسباب الهدى والنَّجاة من الضَّلالة ، وعلى هذا ففي تبديلهم إيَّاها وجهان : فمن قال : المراد بالآيات ما في التورة والإنجيل من دلائل معجزات موسى - عليه

٤٩٢

الصلاة والسلام - قال : تبديلها أنَّ الله تعالى لمَّا أظهرها لتكون أسباباً لضلالهم ، فجعلوها أسباباً لضلالهم ، كقوله : ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة : ١٢٥].

ومن قال : المراد بالآيات ما في التَّوراة والإنجيل من دلائل نبوَّة محمَّد - عليه السلام - قال : تبديلها تحريفها ، وإدخالها الشُّبهة فيها.

والقول الثاني : أنَّ النعمة هي ما أتاهم الله من الصِّحَّة ، والأمن ، والكفاية ، فتركوا القيام بما وجب عليهم من العلم بتلك الآيات.

وقوله : ﴿مِن بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ﴾ ، أي : من بعد التمكُّن من معرفتها ، أو من بعدما عرفها ؛ كقوله : ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ٧٥] إن فسرنا النعمة بالقول الأول ، وإن فسرنا النعمة بالصحة والأمن ، فلا شك أن عند حصولها يجب الشكر ، ويقبح الكفر ، فلهذا قال : ﴿﴾.

وقال الطَّبَريُّ : النعمة هنا الإسلام.

وقال الواحديُّ – رحمه الله – : وفيه إضمارٌ والمعنى شديد العقاب له.

قالعبد القاهر النَّحويُّ في كتاب " دَلاَئِلِ الإعْجَازِ " : إنّ ترك هذا الإضمار أولى ؛ لأنَّ المقصود من الآية التخويف بكونه في ذاته موصوفاً بأنه شديد العقاب لهذا أو لذاك ، ثم قال الواحديُّ : والعقاب عذابٌ يعقب الجرم.

قال القرطبيُّ : مأخوذٌ من العقب ، كأنَّ المعاقب يمشي بالمجازاة له في آثار عقبه ، ومنه عقبة الراكب [وعُقْبَة القِدْر].

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٤٨٨

قوله تعالى : " زُيِّنَ " : إنَّما لم تلحق الفعل علامة تأنيثٍ لوجوهٍ : أحدها : قال الفرَّاء : لأنَّ الحياة والإحياء واحدٌ ، فإن أُنِّثَ ، فعلى اللَّفظ ، وبها قرأ ابن أبي عبلة ، وإن ذُكِّر ، فعلى المعنى ؛ كقوله : ﴿مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ﴾ [البقرة : ٢٧٥] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ﴾ هود : ٦٧].

٤٩٣

." (١)

"تقدَّم عليه ، والتَّقدير : قل : قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيلِ اللهِ كبير وكُفرٌ به كبير ونظيره : زَيْدٌ منطلِقٌ وعمرو ، وتقديره : وعمرو منطلق.

وطعن البصريُّون في هذا فقالوا : أَمَّا قولكم تقدير الآية : يسألونك عن قتالٍ في الشَّهر الحرام وفي المسجد الحرام ؛ فهو ضعيف ؛ لأَنَّ السُّؤال كان واقعاً عن القتال في الشَّهر الحرام ، لا عن القِتَال في المسجدِ الحرامِ ، وطعنوا في الوجه الأَوَّل بأنَّه يقتضي أَنْ يكون القتال في الشَّهر الحرام كفراً بالله ، وهو خطأٌ بالإجماع.

الثاني : بأنَّه قال بعد ذلك ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ﴾ أي : أكبر مِنْ كُلِّ ما تقدَّم ، فيلزم أَنْ يكون إخراجُ أهل المسجد الحرام أكبر عند اللهِ من الكُفر ، وهو خطأٌ بالإجماع.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٦٦٨

قال ابن الخطيب : وللفرَّاءِ أن يجيب عن الأَوَّل بأنَّهُ : من الذي أخبركم بأنَّه ما وقع السُّؤالُ عن القتال في المسجد الحرام ، بل الظَّاهر أَنَّهُ وقع ؛ لأَنَّ القوم كانُوا مستعظمين للقتال في الشَّهر الحرام في البلد الحرام ، وكان أحدهما كالآخر في القبح عند القوم ، فالظَّاهر أَنَّهم جمعوهما في السُّؤال ، وقولهم : على الوجه الأَوَّل يلزم أَنْ يكون قتال في الشَّهر الحرام وكُفر ، فنحن نقول به لأَنَّ النَّكرة في سياق الإِثبات لا تفيد العموم.

وعندنا أَنَّ قتالاً واحداً في الشهر الحرام كُفرٌ.

وقولهم على الثَّاني : يلزم أَن يكون إخراجُ أهلِ المسجدِ منه أكبر من الكفر.

قلنا : المُراد أهل المسجد : وهم الرَّسُولُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وأصحابه ، وإخراج الرَّسُول من المسجد على سبيل الإذلال لا شكّ أنه كُفرٌ ، وهو مع كونه كُفراً فهو ظُلْمٌ لأَنَّهُ إيذاء للإنسان مِنْ غير جرمٍ سابقٍ ، ولا شكّ أن الشيء الَّذشي يكون ظُلماً وكُفراً أكبر ، وأقبح عند اللهِ ممَّا يكون كفراً ، وحده ، ولما ذكر أبو البقاء هذا القول – وهو أن يكون معطوفاً على الشَّهر الحرام – أي يسأَلُونك عن الشَّهرِ الحرامِ وعن المسجدِ الحرام.

قال أبو البقاء : وضعف هذا بأنَّ القومَ لم يسألوا عن المسجد الحرام إذ لم يشُكُّوا في تعظيمه ، وإنَّما سألوا عن القتال في الشَّهر الحرام.

والثاني : القتال في المسجد الحرام ؛ لأَنَّهُم لم يَسْأَلوا عن ذات الشَّهر ولا عن ذات المسجد ، إنما سألوا عن القتالِ فيهما ؛ فأُجيبوا بأنَّ القتال في الشَّهر الحرامِ كبيرٌ ، وصَدٌّ عن سبيلِ الله تعالى ، فيكون [قتال] أَخْبر عنه بأنه كبيرٌ ، وبأنه صَدٌّ عن سبيل الله ، وأُجيبوا بأنَّ القتال في المسجد الحرامِ وإخراجَ أهله أكبرُ من القتالِ فيه.

وفي الجملةِ ، فعطفُه على الشَّهر الحَرام متكلَّفٌ جدّاً يبعُدُ عنه نظمُ القُرآنِ ، والتركِيبُ الفصيحُ.

الرابع : أَنْ يتعلَّق بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه المصدرُ تقديره : ويصُدُّون عن المسجد ، كما قال تعالى : ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح : ٢٥] قاله أبو

١٦

البقاء ، وجعله جيّداً ، وهذا غيرُ جيّد ؛ لأنه يلزمُ منه **حذفُ حرفِ الجَرّ** وإبقاءُ عملِهِ ، ولا يجوزُ ذلك إلا في صورٍ ليس هذا منها ، على خلافٍ في بعضها ، ونصَّ النَّحويُّون على أنَّه ضرورةٌ ؛ كقوله : [الطويل :]

١٠٦٣ – إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ
جزء : ٤ رقم الصفحة : ٣
". (١)

"وهذا من بدل الاشتمال ؛ كقولك : " الزَّيْدَانِ أَعْجَبَانِي عِلْمُهُمَا " ، وكان الأصلُ : " إلا أن يخافَ الوُلاَةُ الزوجَيْنِ أَلاَّ يقيمَا حُدُودَ اللهِ " ، فَحُذِفَ الفاعلُ الذي هو " الوُلاَةُ " ؛ للدلالة عليه ، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ ، وبقيتْ " أَنْ " وما بعدها في محلِّ رفعٍ بَدَلاً ؛ كما تقدَّم تقديرُه.

وقد خرَّجه ابن عطيَّة على أنَّ " خَافَ " يتعدَّى إلى مفعولين كـ " اسْتَغْفَرَ " ، يعنيك إلى أحدِهما بنفسِه ، وإلى الآخرِ بحرفِ الجَرِّ ، وجَعَلَ الألِفَ هي المفعولَ الأولَ قامَتْ مقامَ الفاعلِ ، و " أَنْ " وما في حَيِّزها هي الثاني ، وجَعَل " أَنْ " في محلِّ جرٍّ عند سيبويه والكِسائيِّ ، وقد رَدَّ عليه أبو حيان هذا التخريجَ ؛ بأنَّ " خَافَ " لا يتعدَّى لاثنين ، ولم يَعُدَّهُ النحويون حين عَدُّوا ما يَتَعَدَّى لاثنين ؛ ولأنَّ المنصوبَ الثاني بعده في قولك : " خِفْتُ زَيْداً ضَرْبَهُ " ، إنما هو بدلٌ لا مفعولٌ به ، فليس هو كالثاني في " اسْتَغْفَرْتُ اللهَ ذَنْباً " ، وبأن نسبة كَوْنِ " أَنْ " في محلِّ جر عند سيبويه ليس بصحيحٍ ، بل مذهبُه أنها في محلِّ نصبٍ ، وتبعه الفراء ، ومذهبُ الخليل : أنها في محلِّ جَرٍّ ، وتبعه الكسائيُّ ، وهذا قد تقدَّم غيرَ مرةٍ.

وقال غيره كقوله ؛ إلاَّ أنَّه قدَّر حرفَ الجرِّ " عَلَى " ، والتقدير : إلاَّ أنْ يَخَافَ الوُلاَةُ الزَّوْجَيْنِ عَلَى أَلاَّ يُقِيمَا ، فَبُنِيَ للمفعولِ ، فقام ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ ، **وحُذِفَ حرفُ الجر** مِنْ " أَنْ " فجاء فيه الخلافُ المتقدِّمُ بين سيبويه والخليل.

وهذا الذي قاله ابنُ عطية سَبَقَه إليه أبو عليٍّ ، إلاَّ أنه لم يُنَظِّرْهُ بـ " اسْتَغْفَرَ ".

وقد استشكل هذه القراءةَ قومٌ وطعَنَ عليها آخَرُونَ ، لا عِلمَ لهم بذلك ، فقال النحَّاسُ : لا أعْلَمُ في اختيارِ حمزة أبعدَ من هذا الحَرْفِ ؛ لأنه لا يُوجِبُهُ الإعرابُ ، ولا اللفظُ ، ولا المعنى.

أمَّا الإعرابُ : فلأنَّ ابنَ مسعود قرأ " إِلاَّ أَنْ تَخَافُوا أَلاَّ يُقِيمُوا " ، فهذا إذا رُدَّ في العربيةِ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ، كان ينبغي أَنْ يُقال : " إِلاَّ أَنْ يُخَافَ ".

وأمَّا اللفظُ : فإِنْ كان على لفظِ " يُخَافَا " ، وَجَبَ أن يقال : فَإِن خِيفَ ، وإن كان على لفظ " خِفْتُمْ " ، وَجَب أن يقال : إِلاَّ أَنْ تَخَافُوا.

وأمَّا المعنى : فَأَسْتَبْعِدُ أن يُقَالَ : " وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَنْ يَخافَ غَيْرُكُمْ " ،

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٦٩٢

ولم يَقُلْ تعالى : " ولا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا لَهُ منْهَا فدْيَةً " ، فيكون الخُلْعُ إلى السلطان ، والفَرْضُ أَنَّ الخُلْعَ لا يحتاجُ إلى السلطانِ.

وقد رَدَّ الناسُ على النحَّاس :

١٣٧

أمَّا ما ذكره من حيث الإعرابُ : فلا يَلْزَمُ حمزةَ ما قرأ به عبدالله.

وأمَّا مِنْ حيثُ اللفظُ ، فإنه من باب الالتفاتِ ؛ كما قَدَّمْتُه أولاً ، ويَلْزَمُ النَّحَّاسَ أنه كان ينبغي على قراءةِ غيرِ حمزةَ أن يقرأَ : " فَإِنْ خَافَا " ، وإنَّما هو في القراءتَين من الالتفاتِ المستحْسَنِ في العربيةِ.

وأمَّا من حيثُ المعنى : فلأنَّ الولاةَ والحكامَ هُمُ الأصلُ في رَفْعِ التظالُمِ بين الناسوهم الآمرون بالأخْذِ والإيتاء.

و وجَّه الفراء قراءةَ حمزةَ ، بأنه اعتبرَ قراءةَ عبدِ الله " إلاَّ أَنْ تَخَافُوا ".

وخَطَّأَهُ الفارسيُّ وقال : " لَمْ يُصِبْ ؛ لأنَّ الخوفَ في قراءةِ عبدِ الله واقعٌ على " أَنْ " ، وفي قراءة حمزة واقعٌ على الرجُلِ والمَرْأَةِ ".

وهذا الذي خَطَّأَ به الفراء ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ معنى قراءةِ عبد الله : إلاَّ أَنْ تَخَافُوهُمَا ، أي : الأولياءُ ، الزوجين ألاَّ يُقيمَا ، فالخوفُ واقعٌ على " أَنْ " وكذلك هي في قراءةِ حمزة الخوفُ واقعٌ عليها أيضاً بأحدِ الطريقينِ المتقدّمين : إمَّا على كونها بدلاً من ضميرِ الزوجين ؛ كما تقدَّم تقريره ، وإمَّا على **حذف حرف الجرّ** ، وهو " على ".

والخوفُ هنا فيه ثلاثةُ أوجهٍ : أحدها : أنه على بابِه من الحَذَرِ والخَشْيَةِ ، فتكونُ " أَنْ " في قراءةِ " غير حمزةَ في محلِّ جَرٍّ ، أو نصبٍ ؛ على حَسَبِ الخلافِ فيها بعدَ **حذفِ حرفِ الجرّ** ؛ إذ الأصلُ : مِنْ ألاَّ يُقِيمَا ، أو في محلّ نصبٍ فقط ؛ على تعديةِ الفعلِ إليها بنفسِهِ ؛ كأنه قيل : إلاَّ أَنْ يَحْذَرَ عَدَمَ إِقَامَةِ حُدُودِ اللهِ.

والثاني : أنه بمعنى العِلْم ، وهو قَوْلُ أبي عُبَيْدَة.

وأنشد [الطويل] ١١٠٩ - فَقُلْتُ لَهُمْ خَافُوا بأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ

سَرَاتُهُمُ فِي الْفَارِسِيّ المُسَرَّدِ

جزء : ٤ رقم الصفحة : ١٢٨

ومنه أيضاً : [الطويل] ١١١٠ - وَلاَ تَدْفِنَنّي فِي الفَلاَةِ فَإِنَّنِي

أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لاَ أَذُوقُهَا

." (١)

"وفي هذا الكلام التفاتٌ وتلوينٌ ، أمَّا الالتفات : فإنه خروجٌ من ضمير الغيبة في قوله : " فَإِنْ أَرَادُوا " إلى الخطاب في قوله : " وَإِنْ أَرَدتُّمْ " ؛ إذ المخاطب الآباء والأمهات ، وأمَّا التلوين في الضمائر ، فإنَّ الأول ضمير تثنيةٍ ، وهذا ضمير جمعٍ ، والمراد بهما الآباء والأمهات أيضاً ؛ وكأنه رجع بهذا الضمير المجموع إلى الوالدات والمولُودِ له ، ولكنه غَلَّبَ المُذَكَّرَ ، وهو المولودُ له ، وإنْ كان مفرداً لفظاً ، و " فَلاَ جُنَاحَ " جوابُ الشرطِ.

قوله : ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ آتَيْتُم﴾ " إِذَا " شرطٌ حذف جوابه ؛ لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، قال أبو البقاء : وذلك المعنى هو العاملُ في " إذا " وهو متعلِّق بما تعلَّق به " عَلَيْكُم " ، وهذا خطأٌ في الظاهر ؛ لأنه جعل العامل فيها أولاً ذلك المعنى المدلول عليه بالشَّرط الأوَّل وجوابه ، فقوله ثانياً " وهو متءلِّق بما تعلَّق به عَلَيْكُم " تناقضٌ ، اللهم إلا أن يقال : قد يكون سقطت من الكاتب ألفٌ ، وكان الأصل " أَوْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ " فيصحُّ ، إلاَّ أنه إذا كان كذلك ، تمحَّضت " إِذَا " للظرفية ، ولم تكن للشرط ، وكلام هذا القائل يشعر بأنها شرطيةٌ في الوجهين على تقدير الاعتذار عنه.

وليس التَّسليم شرطاً للجواز والصحَّة ، وإنَّما هو ندب إلى الأولى ، والمقصود منه أن يسلِّم الأجرة إلى المرضعة يداً بيدٍ ، حتى تطيب نفسها ، ويصير ذلك سبباً لصلاح حال الطِّفل ، والاحتياط في مصالحه.

وقرأ الجمهور : " آتَيْتُمْ " بالمدِّ هنا وفي الرُّوم : ﴿وَمَآ آتَيْتُمْ مِّن رِّباً﴾ [الروم : ٣٩] وقصرهما ابن كثير.

وروى شيبان عن عاصم " أُوتِيتُمْ " مبنيّاً للمفعول ، أي : ما أقدركم الله عليه ، فأمَّا قراءة الجمهور ، فواضحةٌ ؛ لأنَّ " آتَى " بمعنى " أَعْطَى " ، فهي تتعدَّى لاثنين ، أحدهما ضميرٌ يعود على " مَا " الموصولة ، والآخر ضميرٌ يعود على المراضع ، والتقدير : ما آتيتموهنَّ إيَّاه ، ف " هُنَّ " هو المفعول الأوَّل ؛ لأنه الفاعل في المعنى ، والعائد هو الثاني ؛ لأنه هو المفعول في المعنى ، والكلام على حذف هذا الضمير ، وهو منفصلٌ قد تقدَّم ما عليه من الإشكال ، والجواب عند قوله : ﴿وممَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة : ٣].

وأمَّا قراءة القصر ، فمعناها جئتم وفعلتم يقال : أَتَيْتُ جميلاً ، إذا فعلته ؛ قال زهيرٌ : [الطويل] ١١٢٩ -

وَمَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا

تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٧٥١

جزء : ٤ رقم الصفحة : ١٦٨

١٨٦

أي : فعلوه ، والمعنى : إذا سلَّمتم ما جئتم وفعلتم.

فعلى هذه القراءة يكون التَّسليم بمعنى الطَّاعة ، والانقياد ، لا بمعنى تسليم الأجرة ، يعني : إذا سلَّمتم لأمره وانقدتم لحكمه.

وقال أبو عليٍّ : ما أتيتم نقده أو إعطاءه ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو عائد الموصول ، فصار : آتيتموه ، أي : جئتموه.

وأما قراءة عاصم ، فمعناها : ما آتاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة ، وهو في معنى قوله تعالى : ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد : ٧].

ثم حذف عائد الموصول ، وأجاز أبو البقاء أن يكون التقدير : ما جئتم به ، فحذف ، يعني : حذف على التَّدريج بأن **حذف حرف الجرِّ** أولاً ؛ فاتَّصل الضمير منصوباً بفعلٍ ، فحذف.

و " ما " فيها وجهان : أظهرهما : أنها بمعنى " الَّذِي " وأجاز أبو عليّ فيها أن تكون موصولةً حرفيَّةً ، ولكن ذكر ذلك مع قراءة القصر خاصَّةً ، والتقدير : إذا سلَّمتم الإتيان ، وحينئذٍ يستغنى عن ذلك الضَّمير المحذوف ، ولا يختصّ ذلك بقراءة القصر ، بل يجوز أن تكون مصدريَّةً مع المدِّ أيضاً ؛ على أن المصدر واقعٌ موقع المفعول ، تقديره : إذا سلَّمتم الإعطاء ، أي : المعطى.

والظاهر في " مَا " أن يكون المراد بها الأُجرة التي تتعاطاها المرضع ، والخطاب على هذا في قوله : " سَلَّمْتُمْ " و " آتَيْتُمْ " لآباء خاصَّة ، وأجازوا أن يكون المراد بها الأولاد ، قاله قتادة والزهري ، وفيه نظرٌ ؛ من حيث وقوعها على العقلاء ؛ وعلى هذا فالخطاب في " سَلَّمْتُمْ " للآباء والأمَّهات.

قوله تعالى : ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ فيه ثلاثة أوجهٍ : أحدها : أن يتعلَّق بـ " سَلَّمْتُمْ " أي : بالقول الجميل.

والثاني : أن يتعلَّق بـ " آتَيْتُمْ ".

والثالث : أن يكون حالاً من فاعل " سَلَّمْتُمْ " ، أو " آتَيتُمْ " ، فالعامل فيه حينئذٍ محذوفٌ ، أي : مُلْتَبِسِينَ بالمعروف.

فصل قد تقدَّم أنَّ الأمَّ أحقُّ بالرَّضاع ، فإن حصل ثمَّ مانعٌ عن ذلك ، جاز العدول عنها إلى غيرها ، مثل أن تتزوَّج بزوجٍ آخر ، فإنَّ قيامها بحقِّ ذلك الزوج يمنعها من الرَّضاع.

ومنها : إذا طلَّقها الزوج الأوَّل ، فقد تكره الرَّضاع ؛ حتى يتزوَّج بها زوجٌ آخر.

ومنها : أن تأبى المرأة إرضاع الولد ؛ إيذاءً للزَّوج المطلّق وإيحاشاً له.

١٨٧

(١) ".

"العدة للمرأة في نفسها ، وللأَبِ في ابنته البِكْر ، والسيّد في أمتِه.

قال ابن المواز : وأمّا الوليّ الذي لا يملكُ الجبر ، فأكرهُهُ.

وقال مالكٌ – رحمه اللهُ – فيمَنْ يواعد في العدَّة ، ثم يتزوج بعدها : فراقها أَحَبُّ إليّ ، دخل بها ، أو لم يدخل ، وتكون تطليقةً واحدةً هذه رواية ابن وهبٍ ، وروى أشهب عن مالكٍ ، أنّه يفرِّق بينهما إيجاباً ، وقاله ابنُ القاسِمِ ، وحكى ابن الحارِث مثلهُ عن ابن الماجشون ، ورأى ما يقتضي أَنَّ التحريم يتأبدُّ ، وقال الشافعيُّ إنْ صرَّح بالخطبة ، وصرَّحت له بالإجابة ، ولم ينعقد النكاح [حتى] تنقضي العِدَّة ، فالنكاح ثابت [والتصريح لهما مكروهٌ] قوله : ﴿إِلاَّ أَن تَقُولُواْ﴾ في هذا الاستثناءِ قولان : أحدهما : أنه استثناءٌ منقطع ؛ لأنه لا يندرج تحت " سِرّ " على أيّ تفسيرٍ فَسَّرْتَه به ، كأنه قال لكنْ قولُوا قولاً معروفاً.

والثاني : أنه متصلٌ ، وفيه تأويلان ذكرهما الزمخشري فإنه قال : فَإِنْ قلتَ : بِمَ يَتَعَلَّقُ حرفُ الاستثناء ؟ [قلتُ] : بـ ﴿لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ﴾ ، أي : لا تواعِدُوهُنَّ مواعدةً قطُّ إلا مواعدةً معروفةً غيرَ مُنْكَرَةٍ ، أو لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ إلا بأَنْ تقولوا ، أي : لا تواعِدُوهُنَّ إلاَّ بالتعريضِ ، ولا يكونُ استثناءً منقطعاً من " سِرّاً " ؛ لأدائِهِ إلى قولك : " لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ إلاَّ التعريضَ " انتهى ، فجعلَهُ استثناءً متصلاً مُفَرَّغاً على أحدِ تأويلين : الأول : أنه مستثنىً من المصدرِ ؛ ولذلك قدَّره : لا تواعِدُوهُنَّ مواعدةً إلاَّ مواعدةً معروفةً.

والثاني : أنه من مجرور محذوفٍ ؛ ولذلك قَدَّره بـ " إِلاَّ بِأَنْ تَقُولُوا " ؛ [لأنَّ التقدير عنده : لا تُوَاعِدُوهُنَّ بشيءٍ ، إلا بَأَنْ تقولُوا ، ثم أَوْضَحَ قوله بأنْ تَقُولُوا] بالتعريض ، فلمَّا حُذِفَت الباءُ من " أَنْ " ، وهي باءُ السببيةِ بقي في " أَن " الخلافُ المشهورُ بعد **حذفِ حرفِ الجرِّ** ، هل هي في محلِ نصبٍ أم جَرٍّ ؟ وقوله : " لأدائِهِ إلى قولك...

إلى آخره " يعني أنه لا يصِحُّ تسلُّط العامِل عليه ، فإنَّ القولَ المعروفَ عندَهُ المرادُ به التعريضُ ، وأنت لو قلْتَ : " لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ إِلاَّ التَّعْرِيض ليس مواعداً.

وردَّ عليه أبو حيان : بأنَّ الاستثناء المنقطع ليس مِنْ شرطِهِ صحَّةُ تسلُّطِ العامِل عليه ، بل هو على قسمين : قسم يَصِحُّ فيه ذلك ، وفيه لغتان : لغةُ الحجازِ وجوبُ النصب مطلقاً ، نحو : " مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ حِمَاراً

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٧٧٧

" ولغةُ تميم إجراؤه مجرى المتصل ، فيجرونَ فيه النصبَ والبدلية بشرطه.

وقِسْم لا يصحُّ فيه ذلك ، نحو : " مَا زَادَ إلاَّ مَا نَقَصَ " ، و " مَا نَفَعَ إلاَّ مَا ضَرَّ " ، وحكمُ هذا النّصبُ عند العرب قاطبةً ، فالقسمان يشتركان في التقديرِ بـ " لَكِنْ " عند البصريين ، إلاَّ أنَّ أحدهما يصحُّ تسلُّط العامِلِ عليه في قولك : " مَا جَاءَ أَحَدٌ

٢٠٤

(١) ".

"أبو حيان " إلاَّ أَنَّ مَنْ مَنَعَ أَنْ تَقعَ " أَنْ " وصلتُها حالاً ، كسيبويه ؛ فإنه يمنعُ ذلك ، ويكونُ حينئذٍ منقطعاً ".

وقرأ الحسن " يَعْفُونَهُ " بهاء مضمومةٍ وفيها وجهان : أحدهما : أنها ضميرٌ يعودُ على النِّصف ، والأصلُ : إلاّض أَنْ يَعْفُونَ عَنْهُ ، **فحُذِف حرفُ الجرِّ** ، فاتصل الضميرُ بالفعلِ.

والثاني : أنها هاءُ السكتِ والاستراحةِ ، وإنما ضَمَّها ؛ تشبيهاً بهاءِ الضميرِ ، كقول الآخر [الطويل]

١١٤٤ - هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ

....

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٢١٦

على أحدِ التأويلين في البَيت أيضاً.

وقرأ ابن أبي إسحاق : " تَعْفُونَ " بتاءِ الخطابِ ، ووجهها الالتفاتُ من ضميرِ الغَيبة إلى الخطابِ ، وفائدةُ هذا الالتفاتِ التحضيضُ على عَفْوِهنَّ ، وأنه مندوبٌ.

و " يَعْفُونَ " منصوبٌ بـ " أَنْ " تقديراً ؛ فإنَّه مبنيٌّ ؛ لاتصاله بنونِ الإناثِ ، هذا رأيُ الجمهور ، وأمَّا ابن درستويه ، والسُّهَيْليُّ : فإنه عندهما معربٌ ، وقد فَرَّق الزمخشريُّ وأبو البقاء بين قولك : " الرِّجَالُ يَعْفُونَ " و " النِّسَاءُ يَعْفُونَ " وإنْ كان [هذا] من الواضحاتِ بأنَّ قولك " الرِّجَالُ يَعْفُونَ " الواو فيه ضميرُ جماعة الذكور ، وحُذف قبلها واوٌ أخرى هي لام الكلمة ، فإن الأصل : " يَعْفُوونَ " ، فاسْتُثْقلت الضمةُ على الواوِ الأولى ، فحُذِفت ، فبقيت ساكنةً ، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنةٌ ، فحُذِفت الواو الأولى ؛ لئلاَّ يلتقي ساكنان ، فوزنهُ " يَعْفُونَ " ، والنونُ علامة الرفع ؛ فإنه من الأمثلةِ الخمسةِ - وأَنَّ قولك : " النِّسَاءُ يَعْفُونَ " ، الواوُ لامُ الفعل ، والنون ضميرُ جماعةِ الإناثِ ، والفعل معها مبنيٌّ ، لا يظهرُ للعامِلِ فيه أَثَرٌ قال شهاب

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٧٨٦

الدين : وقد ناقش الشيخ الزمخشريُّ بأنَّ هذا من الواضحات التي بأدنى قراءة في هذا العلم تُعْرَفُ ، وبأنه لم يبيِّنْ حذف الواو من قولك : " الرِّجَالُ يَعْفُونَ " ، وأنه لم يذكُرْ خلافاً في بناء المضارع المتَّصلِ بنون الإناث ، وكُلُّ هذا سهلٌ لا ينبغي أن يُناقَشَ بمثله.

وقوله تعالى : ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذِي﴾ " أَوْ " هنا فيها وجهان : أحدهما : هي للتنويع.

والثاني : أنها للتخيير ، والمشهورُ فتحُ الواو ؛ عطفاً على المنصوبِ قبله ، وقرأ

٢١٩

الحسن بسكونها واستثقل الفتحة على الواو ، فقدَّرها كما يقدِّرها في الألف ، وسائرُ العرب على استخفافها ، ولا يجوز تقديرها إلا في ضرورةٍ ؛ كقوله - هو عامر بن الطُّفَيل - [الطويل] ١١٤٥ - فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ

أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

ولمَّا سكَّن الواوَ ، حُذِفَت للساكن بعدها ، وهو اللامُ من " الَّذِي " ، وقال ابنُ عطية " والذي عندي أنه استثقل الفتحةَ على واو متطرِّفةٍ قبلها متحرِّكٌ ؛ لقلّةِ مجيئها في كلامهم " وقال الخليل : " لم يجئ في الكلام واوٌ مفتوحةٌ متطرفةٌ قبلها فتحةٌ إلا قولهم " عَفْوَة " جمع عَفْو " ، وهو ولدُ الحِمَارِ ، وكذلك الحركة - ما كانت - قبل الواو المفتوحةِ فإنَّها ثقيلةٌ " انتهى.

قال أبو حيَّان : فقوله : " لقلَّةِ مجيئها " ، يعني مفتوحةً ، مفتوحاً ما قبلَها ، وهذا الذي ذكره فيه تفصيلٌ ، وذلك أنَّ الحركةَ قبلها : إمَّا أَنْ تكونَ ضمةً ، أو كسرةً ، أو فتحةً ، فإنْ كانَتْ ضمَّةً : فإمَّا أَنْ يكونَ ذلك في اسم أو فعلٍ ، فإنْ كان في فعلٍ ، فهو كثيرٌ ، وذلك جميعُ أمثلةِ المضارع الداخلِ عليها حرف نصبٍ ؛ نحو : " لَنْ يَغْزُوَ " ، والذي لحِقَه نونُ التوكيد منها ؛ نحو " هلَ يَغْزُوَنَّ " ، وكذلك الأمر ؛ نحو : " اغْزُوَنَّ " ، وكذا الماضي على " فَعُلَ " في التعجب ؛ نحو : سَرُوَ الرَّجُل ؛ حتى إن ذوات الياء تُرَدُّ إلى الواو في التعجُّب ، فيقولون : " لَقَضُوَ الرَّجُلُ " ، على ما قُرِّرَ في بابِ التصريف ، وإنْ كان ذلك في اسم : فإمَّا أن يكونَ مبنيّاً على هاءِ التأنيث ، فيكثر أيضاً ؛ نحو : عَرْقُوة وتَرْقُوة وقمحدوة ، وإنْ كان قبلها فتحة ، فهو قليل ؛ كما ذكر الخليل ، وإن كان قبلها كسرةٌ ، قُلِبت الواوُ ياءً ؛ نحو : الغازي والغازية ، وشَذَّ من ذلك " أَفْرِوَة " جمع " فَرِوَة " ، وهي مَيْلَغَةُ الكَلْب ، و " سَوَاسِوَة " وهم : المستوون في الشَّرِّ ، و " مَقَاتِوَة " جمع مُقْتَو ، وهو السائسُ الخادِمُ ، وتَلَخَّصَ من هذا أنَّ المراد بالقليل واوٌ مفتوحةٌ متطرِّفة مفْتُوحٌ ما قبلها [في] اسمٍ غير ملتبسٍ بتاءِ التأنيثِ ، فليس قولُ ابن عطية " والَّذي عندي إلَى آخره " بظاهر.

والمرادُ بقوله : ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ قيل : الزوجُ ، وقيلَ : الوليُّ و " أل " في النكاح للعهدِ ، وقيل بدلٌ من الإضافةِ ، أي : نكاحُه ؛ كقوله : [الطويل] ١١٤٦ - لَهُمْ شِيمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللهُ غَيْرَهُمْ

مِنَ الجُودِ ، وَالأَحْلامُ غَيْرُ عَوَازِبِ

". (١)

"والأصل : وصية بمتاع ، ثم **حذف حرف الجرّ** ، اتساعاً ، فنصب ما بعده ، وهذا إذا لم تجعل " الوصيَّة " منصوبةً على المصدر ؛ لأن المصدر المؤكَّد لا يعمل ، وإنما يجيء

١٤٠

ذلك حال رفعها ، أو نصبها على المفعول ؛ كما تقدَّم تفصيله.

والثاني : أنه منصوبٌ بفعلٍ ، إمَّا من لفظه ، أي : متِّعوهنَّ متاعاً ، أي : تمتيعاً ، أو من غير لفظه ، أي : جعل الله لهنَّ متاعاً.

الثالث : أنه صفةٌ لوصية.

الرابع : أنه بدل منها.

الخامس : أنه منصوبٌ بما نصبها ، أي : يوصون متاعاً ، فهو مصدر أيضاً على غير الصدر ؛ كـ " قَعَدْتُ جُلُوساً " ، هذا فيمن نصب " وَصِيَّةٌ ".

السادس : أنه حالٌ من الموصين : أي ممتَّعين أو ذوي متاعٍ.

السابع : أنه حالٌ من أزواجهم ، [أي] : ممتَّعاتٍ أو ذوات متاعٍ ، وهي حالٌ مقدَّرة إن كانت الوصية من الأزواج.

وقرأ أُبيٌّ : " مَتَاعٌ لأَزْوَاجِهِمْ " بدل " وَصِيَّةٌ " ، وروي عنه " فَمَتَاعٌ " ، ودخول الفاء في خبر الموصول ؛ لشبهه بالشرط ، وينتصب " مَتَاعاً " في هاتين الروايتين على المصدر بهذا المصدر ، فإنه بمعنى التمتيع ؛ نحو : " يُعْجِبُنِي ضَرْبٌ لَكَ ضَرْباً شَدِيداً " ، ونظيره : ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً﴾ [الإسراء : ٦٣] ، و " إِلَى الحَوْلِ " متعلِّقٌ بـ " مَتَاع " أو بمحذوفٍ ؛ على أنه صفة له.

قوله تعالى : ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ في نصبه ستة أوجهٍ : أحدها : أنه نعتٌ لـ " مَتَاعاً ".

الثاني : أنه بدلٌ منه.

الثالث : أنه حالٌ من الزوجات ، أي : غير مخرجات.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٧٩٤

الرابع : أنه حالٌ من الموصين ، أي : غير مخرجين.

الخامس : أنه منصوب على المصدر ، تقديره : لا إخراجاً ، قاله الأخش.

السادس : أنه على **حذف حرف الجرّ** ، تقديره : من غير إخراجٍ ، قاله أبو البقاء ، قال شهاب الدين : وفيه نظر.

فصل في المراد بقوله " غير إخراج " معنى قوله : ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ أي : ليس لأولياء الميّت ووارثي المنزل ؛ إخراجها ، " فَإِنْ خَرَجْنَ " أي : باختيارهن قبل الحول " فلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُم " ، أي : لا حرج على وليّ أحدٍ وُلّيَ ، أو حاكم ، أو غيره ؛ لأنه لا يجب عليها المقام في بيت زوجها حولاً.

وقيل : لا جناح في قطع النّفقة عنهن ، أو لا جناح عليهنَّ في التشرُّف إلى الأزواج ،

٢٤١

إذ قد انقطعت عنهنَّ مراقبتكم أيُّها الورثة ، ثم عليها أنها لا تتزوج قبل انقضاء العدَّة بالحول أو لا جناح في تزويجهنَّ بعد انقضاء العدّة ، لأنه قال : " بالمَعْرُوفِ " ، وهو ما يوافق الشرع.

و ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ صفةٌ تقتضي الوعيد بالنسبة لمن خالف الحدَّ في هذه النازلة ، في إخراج المرأة ، وهي لا تريد الخروج ﴿حَكِيمٌ﴾ ، أي مُحْكِمٌ لما يريد من أمور عباده والله أعلم.

قوله : ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِى أَنْفُسِهِنَّ﴾ هذان الجارَّان يتعلَّقان بما تعلَّق به خبر " لا " وه " عَلَيْكُمْ " من الاستقرار ، والتقدير : لا جناح مستقرٌّ عليكم فيما فعلن في أنفسهنَّ ، و " مَا " موصولةٌ اسميةٌ ، والعائد محذوف ، تقديره : فعلنه ، و " مِنْ مَعْرُوفٍ " متعلّقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه حالٌ من ذلك العائد المحذوف ، وتقديره : فيما فعلنه كائناً من معروفٍ.

وجاء في هذه الآية ﴿مِن مَّعْرُوفٍ﴾ نكرةً مجرورةً بـ " مِنْ " ، وفي الآية قبلها " بِالمَعْرُوفِ " معرَّفاً مجروراً بالباء ؛ لأنَّ هذه لام العهد ؛ كقولك : " رَأَيْتُ رَجُلاً فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ " إلاَّ أنَّ هذه ، وإن كانت متأخِّرةً في اللفظ ، فهي متقدِّمة في التنزيل ، ولذلك جعلها العلماء منسوخةً بها ، إلا عند شذوذٍ ، وتقدَّم نظائر هذه الجمل ، فلا حاجة إلى إعادة الكلام فيها.

فصل في سبب النزول في هذه الآية ثلاثة أقوالٍ : الأول : وهو اختيار جمهور المفسرين أنها منسوخةٌ ، قالوا : نزلت الآية في رجل من أهل الطائف ، يقال له : حكيم بن الحرث ، هاجر إلى المدينة ، وله أولاد ، ومعه أبواه وامرأته ، فمات ، فأنزل الله هذه الآية ؛ فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم والديه ، وأولاده ميراثه ، ولم يعط امرأته شيئاً ، وأمرهم أن ينفقوا عليها من تركة زوجها حولاً كاملاً ، وكانت عدَّة الوفاة في

ابتداء الإسلام حولاً ، كاملاً ، وكانت عدَّة الوفاة في ابتداء الإسلام حولاً ، وكان يحرم على الوارث إخراجها من البيت قبل تمام الحول ، وكان نفقتها وسكناها واجبةً في مال زوجها تلك السَّنة ، ما لم يخرج ، ولم يكن لها الميراث ، فإن خرجت من بيت زوجها ، سقطت نفقتها ، وكان على الرجل أن يوصي بها ، فكان كذلك حتى نزلت آية الميراث ، فنسخ الله تعالى نفقة الحول بالرُّبع ، والثُّمن ، ونسخ عدَّة الحول بـ " أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ".

قال ابن الخطيب : دلَّت هذه الآية على وجوب أمرين : أحدهما : وجوب النفقة ، والسُّكنى من مال الزَّوج ، سواءٌ قراءة " وَصِيَّةٌ ووصِيَّةً " بالرفع ، أو بالنصب.

٢٤٢

." (١)

"اسمُ فاعلها ، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضاً عن ابن الأعرابي ، وقد نَصَّ النحاة على أن " عسى " لا تتصرَّف ".

واعلم أنَّ مدلولَ " عسى " إنشاءٌ لأنها للترجي أو للإشفاق ، فعلى هذا : فكيف دَخَلت عليها " هل " التي تقتضي الاستفهامَ ؟ فالجوابُ أن الكلامَ محمولٌ على المعنى ، قال الزمخشري : " والمعنى : هل قارَبْتم ألاَّ تقاتلوا ، يعني : هل الأمرُ كما أتوقَّعه أنكم لا تقاتلون ، أراد أن يقول : عَسَيْتُم ألا تقاتلوا ، بمعنى أتوقَّعُ جبنَكم عن القتالِ ، فأدخلَ " هل " مستفهِماً عما هو متوقعٌ عنده ومَظْنونٌ ، وأرادَ بالاستفهام التقريرَ ، وثَبَتَ أنَّ المتوقَّع كائنٌ وأنه صائبٌ في توقعه ؛ كقوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ﴾ [الإنسان : ١] معناه التقريرُ " وهذا من أَحسنِ الكلامِ ، وأحسنُ مِنْ قول مَنْ زعم أنها خبرٌ لا إنشاءٌ ؛ مُسْتَدِلاً بدخولِ الاستفهام عليها ؛ وبوقوعها خبراً لـ " إنَّ " في قوله : [الرجز]

١١٦٠ - لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

وهذا لا دليلَ فيه ؛ لأنه على إضمار القول ؛ كقوله : [البسيط] ١١٦١ - إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ

لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٢٦١

ولذلك لا توصلُ بها الموصولات ؛ خلافاً لهشامٍ.

قوله : ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نُقَاتِلَ﴾ هذه الواوُ رابطةٌ لهذا الكلام بما قبلَه ، ولو حُذِفَتْ لجازَ أن يكونَ منقطعاً

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٨٠٤

مِمَّا قبله.

و " ما " في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، ومعناها الاستفهامُ ، وهو استفهامُ إنكارٍ.

و " لنا " في محلِّ رفع خبر لـ " ما ".

و " أَلاَّ نُقَاتِلَ " فيه ثلاثةُ أوجهٍ.

أظهرها : أنَّها على **حذفِ حرفِ الجرِّ** وهو قول الكسائي والتقديرُ : وما لنا في ألاَّ نقاتل ، أي : في تركِ القتالِ ، ثم حُذِفَتْ " في " مع " أَنْ " فجرى فيها الخِلافُ المشهورُ بين الخليل وسيبويه : أهي في محلِّ جر أم نصبٍ ؟ وهذا الجارَّ يتعلَّقُ بنفسِ الجارِّ الذي هو " لنا " أو بما يتعلَّق هو به على حسبِ ما تقدَّم في " مِنْ بعد موسى ".

قال البغوي : فإن قيل : فما وجه دخول " أن " في هذا الموضع ، والعرب لا

٢٦٤

تقول ما لك ألاَّ تفعل ، وإنما يقال : ما لك لا تفعل ؟ قيل : دخول " أن " وحذفها لغتان صحيحتان ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿مَا لَكَ أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر : ٣٢] ، والحذف كقوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الحديد : ٨] وقال الفراء : الكلام ها هنا محمول على المعنى ؛ لأن قولك : ما لك لا تقاتل ؟ معناه : ما يمنعك أن تقاتل ، فلما كان معناه المنع حسن إدخال " أن " فيه كقوله ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص : ٧٥] وقوله : ﴿أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر : ٣٢] ورجح الفارسي قول الكسائي على قول الفراء.

قال : لأن على قول الفراء لا بد من إضمار حرف الجر تقديره ما يمنعنا من أن نقاتل فإذا كان لا بد من إضمار حرف الجر على القولين ، فعلى قول الكسائي يبقى الإضمار على ظاهره وعلى قول الفراء لا يبقى ، فكان قول الكسائي أولى.

الثاني : مذهب الأخفش أنَّ " أَنْ " زائدةٌ ، ولا يضرُّ عملها مع زيادتها ، كما لا يضرُّ ذلك في حروف الجر الزائدة ، وعلى هذا فالجملة المنفيَّة بعدها في محلِّ نصبٍ على الحال ، كأنه قيل : ما لنا غير مقاتلين ، كقوله : ﴿مَّا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً﴾ [نوح : ١٣] ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ﴾ [المائدة : ٨٤] وقول العرب : " ما لك قائماً " ، وقول الله تعالى : ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر : ٤٩] وهذا المذهب ضعيفٌ لأنَّ الأصل عدم الزيادة ، فلا يصار إليها دون ضرورةٍ.

الثالث : - وهو أضعفها - وهو مذهب الطبري أنَّ ثمَّ واواً محذوفةً قبل قوله : " أن لا نقاتلَ ".

قال : " تقديره : وما لنا ولأن لا نقاتل ، كقولك : إياك أن تتكلَّم ، أي : إياك وأن تتكلم ، فحذفت الواو " وهذا كما ترى ضعيفٌ جداً.

وأمَّا قوله : إنَّ قولهم إياك أن تتكلم على حذف الواو ؛ فليس كما زعم ، بل " إياك " ضمِّنت معنى الفعل المراد به التحذير ، و " أَنْ تتكلمَ " في محلِ نصبٍ به تقديره : احذر التكلم.

قوله : ﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا﴾ هذه الجملة في محلِ نصبٍ على الحال ، والعامل فيها : " نقاتلْ " ، أنكروا ترك القتال وقد التبسوا بهذه الحال.

وهذه قراءة الجمهور ، أعني بناء الفعل للمفعول.

وقرأ عمرو بن عبيد : " أَخْرَجَنا " على النباء للفاعل.

وفيه وجهان : أحدهما : أنه ضمير الله تعالى ، أي : وقد أخرجنا الله بذنوبنا.

والثاني : أنه ضمير العدوّ.

﴿وَأَبْنَآئِنَا﴾ عطفٌ على " ديارنا " أي : ومن أبنائنا ، فلا بدَّ من حذف مضافٍ تقديره : "

٢٦٥

." (١)

"أوتي نبي آية إلا أُوتي نبينا مثل تلك الآية ، وفضل على غيره بآيات مثل انشِقاق القمر بإشارته ، وحنين الجذع على مفارقته ، وتسليم الحجر والشّجر عليه ، وكلام البهائم ، والشَّهادة برسالته ، ونبع المَاءِ من بين أصابعه وغير ذلك من المُعجزات ، والآيات الَّتي لا تحصى وأظهرها القرآن الذي عجز أهل السَّماء والأَرض عن الإتيان بمثله.

قوله : ﴿مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ هذه الجملة تحتملُ وجهين : أحدهما : أَنْ تكونَ لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ لاستئنافها.

والثاني : أنها بدلٌ من جملةِ قوله " فَضَّلْنا ".

والجمهورُ على رفع الجلالة على أنه فاعلٌ ، والمفعولُ محذوفٌ وهو عائدُ الموصولِ أي : مَنْ كَلَّمه الله كقوله : ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الأَعْيُنُ﴾ [الزخرف : ٧١].

وقُرِئ بالنصبِ على أنَّ الفاعل ضميرٌ مُستترٌ وهو عائدُ الموصولِ أيضاً ، والجلالةُ نَصْبٌ على التَّعظيم.

وقرأ أبو المتوكل وابن السَّميفع : "كالَمَ اللهَ " على وزن فاعَلَ ، ونصبِ الجلالةِ ، و "كَليم " على هذا

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/٨١٦

معنى مُكَالِم نحو : جَلِيس بمعنى مُجالِس ، وخليط بمعنى مخالطٍ.
وفي هذا الكلامِ التفاتٌ ؛ لأنه خروجٌ من ضَمِيرِ المتكلّمِ المعظّمِ نفسَه في قوله : " فَضَّلْنا " إلى الاسمِ الظَّاهِرِ الَّذشي هو في حُكْمِ الغائِبِ.
فضل في كلام اللهِ المسموع اختلفوا في ذلك الكلامِ ، فقال الأشعري وأتباعه هو الكلامُ القديم الأزليُّ الذي ليس بحرف ، ولا صوت قالوا : كما أَنَّه لم يمتنع رُؤية ما ليس بمكيف ، فهكذا لا يستبعد سماع ما ليس بمكيف.
وقال الماتريديُّ : سماع ذلك الكلام محالٌ إِنَّما المَسْموع هو الحرف والصَّوت.
فصل في المراد بالمُكلَّم اختلفوا هل المُرادُ بقوله : ﴿مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ هل هو موسى وحده أم هو وغيره فقيل : موسى – صلى الله عليه وسلم – وحده ، وقيل : بل هو وغيره.
قالوا : وقد سمع من قوم موسى السّبعون المختارون ، وسمع محمد – صلى الله عليه وسلم – ليلة المِعراج بدليل قوله : ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَآ أَوْحَى ﴾ [النجم : ١٠] فإن قيل : قوله تعالى : ﴿مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ إِنَّما ذكره في بيان غاية المنقبة والشّرف لأولئك الأَنبياء الذين كلّمهم
٣٠٣
الله تعالى ، وقد جاء في القرآن ، مكالمة بين الله ، وبين إبليس ، حيث قال : ﴿فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ إلى آخر الآيات [الحجر : ٣٦ – ٣٨] وظاهرها يدلُّ على مكالمة كثيرة بين اللهِ ، وبين إبليس ، فإن كان ذلك يوجب غاية الشَّرف ، فكيف حصل لإبليس ؟ فإن لم يوجب شَرَفاً ، فكيف ذكره في معرض التَّشريف لموسى – صلى الله عليه وسلم – حيث قال : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء : ١٦٤].
فالجواب : من وجهين : أحدهما : أَنَّهُ ليس في قِصَّة إبليس ما يدلُّ على أَنَّ الله تعالى قال في تلك الأجوبة معه من غير واسطة ، فلعلَّ الواسطة كانت موجودة.
الثاني : هَبْ أَنَّهُ كان من غير واسطةٍ ، ولكن مكالمة بالطَّرد واللَّعن فإنَّ الله يكلِّم خاصَّتَهُ بما يحبُّونَ من التَّقرُّب والإكرام ، ويكلّم من يَهينُهُ بالطَّرْدِ واللَّعْنِ والكلام الموحش فإنه وإن كان منهما مكالمة لكن إحداهما توجب التَّقرُّبَ والتَّشريف والإكرام ، والأخرى تُوجِبُ البُعدَ ، والإهانة والطَّرد.
قوله : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾.
في نصبه ستَّةُ أوجهٍ : أحدها : أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال.

الثاني : أَنَّهُ حالٌ على حذفِ مُضَافٍ ، أي : ذوي درجاتٍ.

الثالث : أَنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ " رفع " على أَنَّهُ ضُمِّنَ معنى بلَّغ بعضهم درجات.

الرابع : أنه بدلُ اشتمالٍ ، أي : رفع درجاتٍ بعضهم ، والمعنى : على درجاتِ بعض.

الخامس : أنه مصدرٌ على معنى الفعل لا لفظه ؛ لأَنَّ الدّرجة بمعنى الرَّفعة ، فكأنه قيل : ورَفَع بعضهم رَفعاتٍ.

السادس : أنه على إِسْقاط الخافضِ ، وذلك الخافضُ يَحْتمل أن يَكُون " عَلَى " أو " فِي " ، أو " إلى " تقديره : على درجاتٍ أو في درجاتٍ أو إلى درجات ، فلمَّا **حُذِفَ حرفُ الجر** انتصَبَ ما بعده.

فصل في المراد بالدَّرجات في تلك الدَّرجات وجوهٌ : أحدها : أَنَّ المُراد منه بيان أَنَّ مراتِب الرُّسل ، ومناصبهم متفاوتة ؛ وذلك لأَنَّه تعالى اتَّخَذ إبراهيم خَلِيلاً ، ولم تكن هذه الفضيلة لغيره وجمع لِدَاوُد بين المُلْكِ ، والنُّبوَّةِ ، ولم يحصل هذا لغيره ، وسخَّر لِسُليمان الجِنّ والإنس ، والطير ، والريح ، ولم يحصل هذا

٣٠٤

(١) ".

"ابن مسعودٍ ، ومجاهدٌ ، والسدّي : الطيب هو الحلال ، وعلى هذا ، فالخبيث هو الحرام.

حجة الأول ما ذكرنا في سبب النزول ، ولأن المحرم لا يجوز أخذه ؛ لا بإغماضٍ ولا غيره ، والآية تدلُّ على جواز أخذه بالإغماض.

قال القفَّال - رحمه الله - : ويمكن أن يجاب عن هذا بأن الإغماض : المسامحة ، وترك الاستقصاء ، فيكون المعنى : ولستم بآخذيه ، وأنتم تعلمون أنه محرَّم ؛ إلاَّ أن ترخصوا لأنفسكم أخذ الحرام ، ولا تبالون من أيِّ وجهٍ أخذتم المال أمن حلالٍ ، أم حرام.

واحتجُّوا - أيضاً - بقوله تعالى : ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران : ٩٢] وذلك يؤكد أنَّ المراد بالطيب هو النَّفيس الذي يستطاب تملكه ، لا الخسيس الذي يرفضه كل أحد واحتجَّ القاضي للقول الثاني : بأنَّا أجمعنا على أن الطِّيب في هذه الآية ؛ إمَّا الجيد ؛ وإما الحلال ، فإذا بطل الأول , تعيَّن الثاني.

وإنما قلنا : بطل الأول ؛ لأن المراد لو كان هو الجيد ، لكان ذلك أمراً بإنفاق مطلق الجيّد سواءٌ كان

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٨٤٠

حلالاً أو حراماً ، وذلك غير جائزٍ ، والتزام التخصيص خلاف الأصل ؛ فتعين الحلال.
قال ابن الخطيب : ويمكن أن يذكر فيه قولٌ ثالثٌ ، وهو : أن المراد من " الطِّيِّب " – هاهنا – ما يكون طيّباً من كلِّ الوجوه ، فيكون طيّباً بمعنى : الحلال ، ويكون طيّباً بمعنى : الجودة ، وليس لقائلٍ أن يقول إنَّ حمل اللفظ المشترك على مفهوميه ، لا يجوز ؛ لأنا نقول : الحلال إنما يسمى طيِّباً ؛ لأنه يستطيبه العقل ، والدِّين ، والجيد : إنما يسمَّى طيباً ؛ لأنه يستطيبه الميل ، والشهوة.
فمعنى الاستطابة مفهومٌ واحدٌ مشترك بين القسمين ، فكان اللفظ محمولاً عليه.
إذا ثبت أنَّ المراد منه الجيد الحلال ؛ فنقول : الأموال الزكاتيَّة إما أن تكون كلُّها شريفةً ، أو كلها خسيسةٌ ، أو تكون متوسطة أو مختلطة ، فإن كان الكل شريفاً ، كان المأخوذ بحساب الزكاة كذلك ، وإن كان الكل خسيساً ، كانت الزكاة كذلك ، أيضاً ، ولا يكون ذلك خلافاً للآية ؛ لأن المأخوذ في هذه الحالة لا يكون خسيساً من ذلك المال بل إذا كان في المال جيد ورديء ، فحينئذٍ يقال للإنسان : لا تجعل الزكاة من رديء مالك ، وأمَّا إن كان المال مختلطاً ، فالواجب هو الوسط ، " قال – صلى الله عليه وسلم – لمعاذٍ حين بعثه إلى اليمن : " إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ " وأما إن قلنا : المراد صدقة التطوع أو كلاهما ،
٤١١
فنقول : إنَّ الله تعالى ندبهم إلى التقرُّب إليه بأفضل ما يملكونه ، كمن يتقرب إلى السُّلطان بتحفة ، وهدية ، فلا بدّ وأن تكون تلك التحفة أفضل ما في ملكه ، فكذا – هاهنا – .
قوله : ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ هذه الجملة فيها قولان : أحدهما : أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب ، وإليه ذهب أبو البقاء.
والثاني : أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ، ويظهر هذا ظهوراً قوياً عند من يرى أن الكلام قد تمَّ عند قوله : ﴿وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ﴾ وما بعده استئنافٌ ، كما تقدَّم.
والهاء في ﴿بِآخِذِيهِ﴾ تعود على " الخَبِيث " وفيها ، وفي نحوها من الضمائر المتصل باسم الفاعل ؛ قولان مشهوران : أحدهما : أنها في محلِّ جر ، وإن كان محلُّها منصوباً ؛ لأنها مفعولٌ في المعنى.
والثاني : – وهو رأي الأخفش – أنها في محلِّ نصبٍ ، وإنما حذف التنوين ، والنون في نحو : " ضَارِبُنْكَ " بثبوت التنوين ، وقد يستدلُّ لمذهبه بقوله : [الطويل] ١٢٢٧ – هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ

....

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٤٠٧

وقوله الآخر : [الطويل] ١٢٢٨ – وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ

....

فقد جمع بين النون النائبة عن التنوين ، وبين الضمير.

قوله : ﴿إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ﴾ الأصل : إلاَّ بأن ، **فحذف حرف الجرِّ** مع " أنْ " فيجيء فيها القولان : أهي في محلِّ جرٍّ ، أم نصب ؟ وهذه الباء تتعلّق بقوله : ﴿بِآخذيه﴾.

وأجاز أبو البقاء – رحمه الله – أن تكون " أنْ " وما في حيّزها في محلّ نصب على الحال ، والعامل فيها " آخِذيه ".

والمعنى : لَسْتُم بآخذِيه في حالٍ من الأحوال إلا في حال الإغماض ، وقد تقدَّم أنَّ سيبويه – رحمه الله – لا يجيز أن تقع " أَنْ " ، وما في حيّزها موقع الحال.

وقال

٤١٢

(١) ".

"فقال ابن عطيَّة : إنَّ محلَّها الرَّفْعُ صفةً " لامْرَأَتَيْن " ، وكان قد تقدَّم أنَّ قوله : " مِمَّنْ تَرْضَوْنَ " صفةٌ لقوله " فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَان " قال أبو حيان – رحمه الله – : " فَصَارَ نظيرَ جَاءَني رجُلٌ ، وامرأتان عُقَلاَءُ حُبْلَيَان " وفي جواز مثل هذا التّركيب نظرٌ ، بل الَّذي تقتضيه الأَقيسة تقديمُ " حُبْلَيَان " على " عُقَلاَء " ؛ وأمَّا إذا قيل بأنَّ " ممَّنْ تَرْضَوْن " بدلٌ من رِجَالِكُم ، أو مُتعلّقٌ باستشهِدُوا ، فيتعذَّر جعلُه صفةً لامرأتين للزومِ الفصل بين الصِّفة ، والموصوفِ بأجنبيّ.

قال شهاب الدين – رحمه الله – : وابن عطيَّة لم يَبْتَدِعْ هذا الإعراب ، بل سبقه إليه الواحديُّ فإنه قال : وموضعُ الشَّرط وجوابُه رفعٌ بكونهما ، وصفاً للمذكورين وهما " امْرَأَتَانِ " في قوله : " فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ " لأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ يُوصَفُ بهما ، كما يُوصَف بهما في قوله : ﴿الَّذِينَ إِنْ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُواْ الصَّلاَةَ﴾ [الحج : ٤١].

والظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ الشَّرطية مستأنفةٌ للإخبار بهذا الحُكْم ، وهي جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر ، كأَنَّ قائلاً قال : ما بالُ امرأتين جُعِلَتا بمنزلةِ رجل ؟ فأُجيب بهذه الجملة.

وأمَّا القراءةُ الثَّانية ؛ فـ " أَنْ " فيها مصدريَّة ناصبة للفعل بعدها ، والفتحةُ فيه حركةُ إعرابٍ ، بخلافها في

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٨٩٥

قراءةِ حمزة ، فإنها فتحةُ التقاءِ ساكنين ، إذ اللامُ الأولى ساكنةٌ للإدغام في الثَّانية ، مُسَكَّنةٌ للجزم ، ولا يُمكنُ إدغامٌ في ساكنٍ ، فحرَّكنا الثَّانية بالفتحة هرباً من التقائِهما ، وكانتِ الحركةُ فتحةٌ ؛ لأَنَّها أَخَفُّ الحركاتِ ، وأَنْ وما في حيِّزها في محلِّ نصبٍ ، أو جرٍّ بعد **حذفِ حرفِ الجَرّ** ، وهي لامُ العِلَّة ، والتَّقديرُ : لأن تَضِلَّ ، أو إرادة أَنْ تَضِلَّ.

وفي متعلَّقِ هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجه : أحدها : أَنَّهُ فِعلٌ مضمرٌ دلَّ عليه الكلامُ السَّابق ، إذا التَّقديرُ : فاسْتَشْهِدُوا رَجُلاً وامرأتين لئلا تَضِلَّ إحداهما ، ودلَّ على هذا الفعلِ قوله : ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ، قاله الواحديُّ ولا حاجة إليه ؛ لأَنَّ الرَّافع لرجُلٍ وامرأتين مُغنٍ عن تقدير شيءٍ آخر ، وكذلك الخبرُ المقدَّرُ لقولك : " فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ " إذ تقديرُ الأول : فَلْيَشهد رجلٌ ، وتقديرُ الثاني : فرجلٌ وامرأتان يشهدُون ؛ لأَنْ تَضِلَّ ، وهذان التَّقديران هما الوجهُ الثَّاني والثَّالث من الثَّلاثةِ المذكورة.

فإن قيل هل جُعِل ضلالُ إحداهما علَّةً لتطلُّب الإشهاد أو مراداً لله تعالى ، على حسبِ التقديرين المذكورين أولاً ؟ وقد أَجابَ سيبويه رحمه الله وغيرُه بأن الضلالَ لمَّا كان سبباً للإذكار ، والإذكارُ مُسبِّباً عنه ، وهم يُنَزِّلون كلَّ واحدٍ من السببِ والمُسَبَّب منزلةَ الآخرِ لالتباسهما ، واتِّصالهما كانت إرادةُ الضَّلال المُسَبَّب عنه الإذكارُ إرادةً للإذكار.

فكأنه قيل : إرادة أَنْ تُذَكِّر إحداهما الأخرى إنْ ضَلَّتْ ، ونظيرُه قولُهم : " أَعْدَدْتُ الخشبةَ أَنْ يميلَ الحائِطُ فأدعمَه ، وأعدْدتُ السَّلاح أن يجيء عدوٌّ

٤٩٠

فأدفعَه " فليس إعدادُك الخشبة ؛ لأنء يميلَ الحائطُ ، ولا إعدادُك السلاح لأن يجيء العدو وإنما للإدغام إذا مال ، وللدفع إذا جاء العدو ، وهذا مِمَّا يعودُ إليه المعنى ويُهجَرُ فيه جانبُ اللفظ.

وقد ذهب الجرجانيُّ في هذه الآيةِ الكريمة إلى أَنَّ التقدير : مخافةَ أَنْ تَضِلَّ ؛ وأنشد قول عمروٍ : [الوافر]

١٢٨٣ - ....

فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٤٧٥

". (١)

---

(١) تفسير اللب ا ب لابن عادل . ، ص/٩٣٥

"فصل في الآية وجوه : أحدها : أنَّ هذا نهيٌ للشَّاهد عن الامتناع عن أداء الشَّهادة عند احتياج صاحب الحقّ إليها.

الثاني : أراد إذا دُعُوا لتحمل الشَّهادة على الإطلاق ، وهو قول قتادة ، واختيار القفَّال ، قال كما أمر الكاتب ألاَّ يأب الكتابة ، كذلك أمر الشَّاهد ألاَّ يأب من تحمل الشَّهادة ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتعلَّق بالآخر وفي عدمها ضياع الحقوق ، وسمَّاهم شهداء على معنى أنهم يكونون شهداء ، وهو أمر إيجابٍ عند بعضهم.

الثالث : المراد تحمّل الشَّهادة إذا لم يوجد غيره ، فهو مخير ، وهو قول الحسن.

الرابع : قال الزَّجَّاج ، وهو مروي عن الحسن أيضاً ، وهو قول مجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، وسعيد بن جبيرٍ : المراد مجموع الأمرين التحمُّل أولاً ، والأداء ثانياً.

قال الشعبي : الشَّاهد بالخيار ما لم يشهد وقال قومٌ : هو أمر ندب ، وهو مخيّر في جميع الأحوال.

قال القرطبيُّ : قد يؤخذ من هذه الآية دليلٌ على أنَّه يجوز للإمام أن يقيم للنَّاس شهوداً ، ويجعل لهم من بيت المال كفايتهم ، فلا يكون لهم شغلٌ إلاَّ تحمل حفظ حقوق النَّاس ، وإن لم يكن ذلك ؛ ضاعت الحقوق وبطلت.

فصل قال القرطبيُّ : دلَّت هذه الآية على أنَّ الشَّاهد يمشي إلى الحكم ، وهذا أمر بُني الشَّرع عليه ، وعمل به في كلّ مكان وزمان ، وفهمته كلُّ أمَّةٍ.

وإذا ثبت هذا فالعبد خارجٌ عن جملة الشُّهداء ، فيخص عموم قوله : " مِنْ رِجَالِكُمْ " لأنَّه لا يمكنه أن يجيب ؛ لأنَّه لا استقلال له بنفسه ، فلا يصحُّ له أن يأتي فانحطّ عن منصب الشَّهادة ، كما انحطَّ عن منصب الولاية ، وكما انحطَّ عن فرض الجمعة وعن الجهاد والحجّ.

قوله : ﴿وَلاَ تَسْأَمُوا اْ﴾ والسَّأم والسآمة : الملل من الشَّيء والضَّجر منه.

قوله : ﴿أَن تَكْتُبُوهُ﴾ مفعولٌ به إن شئت جعلته مع الفعل مصدراً تقديره : " ولا تَسْأَمُوا كِتَابَتَه " ، وإن شئت بنزع الخافض والنَّاصب له " تَسْأَموا " ؛ لأنه يتعدَّى بنفسه قال : [الطويل]

٤٩٧

١٢٨٧ - سَئِمْتُ تَكَالِيف الحَيَاةِ ومَنْ يَعِشْ

ثَمَانِينَ حَوْلاً لاَ أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٤٧٥

وقيل : بل يتعدَّى بحرف الجرّ ، والأصل : من أن تكتبوه ، **فحذف حرف الجرِّ** للعلم به ، فيجري الخلاف المشهور في " أَنْ " بعد حذفه ، ويدلُّ على تعدِّيه بـ " مِنْ " قوله : [الكامل] ١٢٨٨ - وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا

وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

والهاء : في " تَكْتبوه " يجوز أن تكون للدَّين في أوَّل الآية ، وأن تكون للحقّ في قوله : ﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ ، وهو أقرب مذكورٍ ، والمراد به " الدَّيْن " وقيل : يعود على الكتاب المفهوم من " تَكْتبوه " قاله الزَّمخشريُّ.

و ﴿صَغِيراً أَو كَبِيرا﴾ حالٌ ، أي : على أيّ حالٍ كان الدَّين قليلاً أو كثيراً ، وعلى أيّ حالٍ كان الكتاب مختصراً ، أو مشبعاً ، وجوَّز السَّجاونديُّ انتصابه على خبر "كان " مضمرةٌ ، وهذا لا حاجة تدعو إليه ، وليس من مواضع إضمارها.

وقرأ السُّلميُّ : " وَلاَ يَسْأَمُوا أَنْ يَكْتُبُوهُ " بالياء من تحت فيهما.

والفاعل على هذه القراءة ضمير الشُّهداء ، ويجوز أن يكون من باب الالتفات ، فيعود : إمَّا على المتعاملين وإمَّا على الكتَّاب.

فصل والمقصود من الآية الكريمة الحثُّ على الكتابة قلَّ المال ، أو كثر ، فإنَّ النِّزاع في المال القليل ربَّما أدَّى إلى فسادٍ عظيم ، ولجاج شديد.

فإن قيل : هل تدخل الحبة والقيراط في هذا الأمر ؟ فالجواب : لا ، لعدم جريان العادة به.

قوله : ﴿إِلَى أَجَلِهِ﴾ فيه ثلاثة أوجهٍ : أظهرها : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، أي : أن تكتبوه مستقرّاً في الذِّمَّة إلى أجل حلوله.

والثاني : أنه متعلِّقٌ بتكتبوه ، قاله أبو البقاء.

وردَّه أبو حيان فقال : " متعلقٌ بمحذوفٍ لا بـ " تَكْتُبُوهُ " لعدم استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين ، إذ ينقضي في زمن يسير ، فليس نظير : سِرْتُ إلى الكُوفَةِ ".

٤٩٨

". (١)

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٩٣٩

"أي : إذا كان الأمر.

٥٠٢

والثاني : أن يكون أضمر التِّجارة ؛ كأنه قيل : إلاَّ أن تكون التِّجارة تجارةً ؛ ومثله ما أنشده الفرَّاء رحمه الله : [الطويل] ١٢٩١ – فدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي

إِذَا كَانَ يَوْماً ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبَا

وأنشد الزمخشريُّ : [الطويل] ١٢٩٢ – بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاَءَنَا

إِذَا كَانَ يَوْماً ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

أي : إذا كان اليوم يوماً ، و " بَيْنَكُم " ظرفٌ لتديرونها.

قوله : " فَلَيْسَ " قال أبو البقاء : " دَخَلَتِ الفَاءُ في " فَلَيْسَ " إيذاناً بتعلُّق ما بعدها بما قبلها " قال شهاب الدين رحمه الله تعالى : هي عاطفةٌ هذه الجملة على الجملة من قوله : ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ إلى آخرها ، والسَّببيَّة فيها واضحةٌ أي : بسببٍ عن ذلك رفع الجناح في عدم الكتابة.

وقوله : ﴿أَلاَّ تَكْتُبُوهَا﴾ أي : " في أن لا " ، **فحذف حرف الجر** فبقي في موضع " أَنْ " الوجهان.

فصل التِّجارة عبارةٌ عن التَّصرُّف في المال سواء كان حاضراً أو في الذِّمَّة لطلب الرِّبح ، يقال : تجر الرَّجل يتجر تجارةً ، فهو تاجرٌ.

قال النَّوويُّ في " التَّهْذِيبِ " : " ويقال : اتَّجر يتَّجر تجراً ، وتجارةً فهو تاجرٌ ، والجمع تجار كصاحب ، وصحاب ، ويقال أيضاً : تجَّار بتشديد الجيم كفاجرٍ ، وفجَّارٍ ".

وقال في " المُهَذَّبِ " في آخر " بَابِ زَكَاةِ الزَّرْعِ " يجب العشر والخراج ، ولا يمنع أحدهما الآخر كأجرة المتجر ، وزكاة التجارة ، فالمتجر بفتح الميم ، وإسكان التَّاء ، وفتح الجيم ، والمراد به المخزون وصرَّح به صاحب " المُهَذَّبِ " في كتابه " الخِلاَفُ " فقال : كأجرة المخزون ، وكذا ذكره غيره من أصحابنا.

فصل وسواء كانت المبايعة بدينٍ ، أو بعينٍ ، فالتِّجارة تجارةٌ حاضرةٌ فقوله : ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ

٥٠٣

تِجِ َارَةً حَاضِرَةً﴾ لا يمكن حمله على ظاهره ، بل المراد من التِّجارة ما يتجر فيه من الأبدال ، ومعنى إدارتها بينهم معاملتهم فيها يداً بيدٍ ، ومعنى نفي الجناح ، أي : لا مضرّة عليكم في ترك الكتابة ، ولم يرد نفي الإثم ، لأنَّه لو أراد الإثم ؛ لكانت الكتابة المذكورة واجبة عليهم ، ويأثم صاحب الحقّ بتركها ، وقد ثبت خلافه ، وبيان أنَّه لا مضرَّة عليهم في تركها ؛ لأنَّ التِّجارة الحاضرة تقع كثيراً ، فلو تكلَّفوا فيها الكتابة

، والإشهاد ؛ يشقُّ عليهم ، وأيضاً فإنَّ كلَّ واحدٍ من المتعاملين إذا أخذ حقَّه من صاحبه في المجلس ؛ لم يكن هناك خوف التَّجاحد ، فلا حاجة إلى الكتابة ، والإشهاد.

قوله : ﴿وَأَشْهِدُوا اْ﴾ : هذا أمر إرشاد إلى طريق الاحتياط.

قال أكثر المفسِّرين : إنَّ الكتابة ، وإن رفعت عنهم في التِّجارة الحاضرة ؛ فلا يرفع الإشهاد ؛ لأن الإشهاد بلا كتابة تخف مؤنته.

قوله : ﴿إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ يجوز أن تكون شرطيةً ، وجوابها : إمَّا متقدّم عند قومٍ ، وإمَّا محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه تقديره : إذا تبايعتم فأشهدوا ، ويجوز أن تكون ظرفاً محضاً ، أي : افعلوا الشَّهادة وقت التبايع.

قوله : ﴿وَلاَ يُضَآرَّ﴾ العامَّة على فتح الرَّاء جزماً ، ولا ناهيةٌ ، وفتح الفعل لما تقدَّم في قراءة حمزة : " إِن تَضِلَّ ".

ثمَّ هذا الفعل يحتمل أن يكون مبنيّاً للفاعل ، والأصل : " يُضَارِرْ " بكسر الرَّاء الأولى ، فيكون "كَاتِب " ، و " شَهِيد " فاعلين نهيا عن مضارَّة المكتوب له ، والمشهود له ، نهي الكاتب عن زيادة حرف يبطل به حقّاً أو نقصانه ، ونهي الشَّاهد عن كتم الشَّهادة ، واختاره الزجاج ، ورجَّحه بأنَّ الله تعالى قال : ﴿فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ ، ولا شكَّ أنَّ هذا من الكاتب والشَّاهد فسقٌ ، ولا يحسن أن يكون إبرام الكاتب والشهيد والإلحاح عليهما فسقاً.

لأنَّ اسم الفسق بمن يحرف الكتابة ، وبمن يمتنع عن الشَّهادة ؛ حتّى يبطل الحقّ بالكليّة أولى منه بمن أضرّ الكاتب والشَّهيد ؛ ولأنه تبارك وتعالى قال فيمن يمتنع عن أداء الشَّهادة " ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة : ٢٨٣] والإثم والفسق متقاربان وهذا في التَّفسير منقول عن ابن عبَّاس – رضي الله عنه – ومجاهد وطاوس ، والحسن وقتادة.

ونقل الدَّاني عن ابن عمر ، وابن عبَّاس ، ومجاهد ، وابن أبي إسحاق أنهم قرءوا الرَّاء الأولى بالكسر ، حين فكُّوا.

ويحتمل أن يكون الفعل فيها مبنيّاً للمفعول ، والمعنى : أنَّ أحداً لا يُضَارِرُ الكاتب ولا الشَّاهد ، ورجَّح هذا بأنه لو كان النَّهي متوجِّهاً للكاتب والشّهيد لقال : " وإِنْ تفعلا فإنه فسوقٌ بكما " ، ولأنَّ السياق من أول الآيات إنما هو للمكتوب له والمشهود له بأن يودّهما

٥٠٤
." (١)

"العامة على " شَهِدَ " فعلاً ماضياً ، مبنيًّا للفاعل ، ولفظ الجلالة رَفْع به.

وقرأ أبو الشعثاء : " شُهِدَ " مبنيًّا للمفعول ، ولفظ الجلالة قائِم مقام الفاعل ، وعلى هذه القراءة يكون " أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ " في محل رفع ؛ بدلاً من اسم " اللهُ " – بدل اشتمال ، تقديره : شُهِدَ وحدانيةُ الله – تعالى – وألوهيتهُ.

ولما كان المعنى على هذه القراءة كذلك أشكل عطف الملائكة ، وأولي العلم على لفظ الجلالة ، فخُرِّج ذلك على عدم العطف ، بل إما على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ لدلالة الكلام عليه ، تقديره : والملائكة ، وأولو العلم يشهدون بذلك ، يدل عليه قوله تعالى : ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ ، وإما على الفاعلية بإضمار محذوف ، تقديره : وشَهِدَ الملائكةُ ،

٩١

وأولو العلم بذلك ، وهو قريب من قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ [النور : ٣٦] ، في قراءة مَنْ بن١ه للمفعول.

وقوله : [الطويل] ١٣٦٧ – لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقرأ أبو المهلَّب : " شُهَدَاءَ اللهِ " جمعاً على فُعَلاَء – كظُرفاءَ – منصوباً ، ورُوِيَ عنه وعن أبي نُهَيْك كذلك إلا أنه مرفوع ، وفي كلتا القراءتين مضاف للفظ الجلالة ، فأما النصب فعلى الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر في " الْمُسْتَغْفِرِينَ ".

قال ابنُ جني ، وتبعه الزمخشريُّ ، وأبو البقاء : وأما الرفع فعلى إضمار مبتدأ ، أي : هم شهداءُ الله.

وشهداء : يُحْتَمل أن يكون جمع شاهد – كشاعر وشُعَراء – وأن يكون جمع شهيد كظريف وظُرفاء.

وقرأ أبو المهلب – أيضاً – : " شُهُداً الله " – بضم الشين والهاء والتنوين ونصب لفظ الجلالة وهو منصوب على الحال ؛ جمع شهيد – كنذير ونُذُر – واسم " الله " منصوب على التعظيم أي يشهدون الله ، أي : وحدانيته.

وروى النقاش أنه قرأ كذلك ، إلاّ أنه قال : برَفْع الدال ونصبها ، والإضافة للَفْظ الجلالة ، فالرفع والنصب

---

(١) تفسير اللباب لابن ع ادل . ، ص/٩٤٢

على ما تقدم في " شُهَدَاءَ " ، وأما الإضافة ، فيحتمل أن تكون محضة ، بمعنى أنك عرفتهم إضافتهم إليه من غير تعرض لحدوث فعل ، كقولك : عباد الله ، وأن يكون من نصب كالقراءة قبلها فتكون غير محضة.
٩٢
ونقل الزمخشريُّ أنه قُرِئ " شُهَدَاء لله " جمعاً على فُعَلاَء ، وزيادة لام جر داخلة على اسم الله ، وفي الهمزة النصب والرفع ، وخرجهما على ما تقدم من الحال والخبر ، وعلى هذه القراءات كلها ففي رفع " الْمَلاَئِكَةِ " وما بعدها ثلاثة أوجه : أحدها : الابتداء ، والخبر محذوف.
والثاني : أنه فاعل بفعل مقدر.
الثالث : - ذكره الزمخشريُّ - وهو النسق على الضمير المستكن في " شَهِدَ اللهُ " ، قال : " وجاز ذلك لوقوع الفاصلِ بينهما ".
قوله : " أنَّهُ " العامة على فَتح الهمزة ، وإنما فُتِحَت ؛ لأنها على **حذف حرف الجر** ، أي : شهد الله بأنه لا إله إلا هو ، فلما حذف الحرف جاز أن يكون محلها نصباً ، وأن يكون محلها جَرًّا.
وقرأ ابن عباس " إنَّهُ " - بكسر الهمزة - وفيها تخريجان : أحدهما : إجراء " شَهِدَ " مُجْرَى القولن لأنه بمعناه ، وكذا وقع في التفسير : شهد الله اي : قال الله ، ويؤيدَه ما نقله المؤرّجُ من أن " شَهِد " بمعنى " قال " لغة قيس بن عيلان.
الثاني : أنها جملة اعتراض - بين العامل - وهو شَهِد - وبين معموله - وهو قوله : إنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإسْلاَمُ " ، وجاز ذلك لِما في هذه الجملةِ من التأكيد ، وتقوية المعنى وهذا إنما يتجه على قراءة فتح " أنَّ " من " أنَّ الدِّينَ " ، وأما على قراءة الكسر فلا يجوز ، فتعيَّنَ الوجهُ الأول.
والضمير في " أنَّهُ " يحتمل العود على الباري ؛ لتقدم ذكره ، ويحتمل أن يكون ضميرَ الأمر ، ويؤيِّدُ ذلك قراءةُ عبد الله : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَاهَ إِلاَّ هُوَ﴾ ف " أنْ " مخفَّفة في هذه القراءة ، والمخففة لا تعمل إلا في ضمير الشأن - ويُحْذَف حينئذ - ولا تعمل في غيره إلا ضرورة [وأدغم أبو عمرو بخلاف عنه واو هُوَ في واو النسق بعدها ، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة عند قوله : " هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَه "].
فصل قال سعيدُ بنُ جُبَيْر : كان حَوْلَ البيت ثلاثمائةٍ وستون صَنَماً ، فلما نزلت هذه الآية خَرَرْنَ سُجَّداً.
٩٣
(١) ".

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٠٠٤

"المعنى ، فكان بياناً صريحاً ؛ لأن دينَ الإسلام هو التوحيد والعدل " فقال : فَهَذَا نَقْل كَلاَمِ أبي عَلِيّ دُونَ استيفاس.

الثالث – من الأوجل – : أن يكون " إنَّ الدِّينَ " معطوفاً على ﴿أَنَّهُ لاَ إِلَاهَ إِلاَّ هُوَ﴾ حذف منه حرف العطف ، قاله ابن جرير ، وضعفه ابن عطية ، ولم يُبَيِّن وَجْهَ ضَعْفه.

قال أبو حيان : " ووجه ضَعْفِه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف ، فيفصل بين المتعاطفَين المرفوعين بالمنصوب المفعول ، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع المشارك الفاعل في الفاعلية وبجملتي الاعتراض ، وصار في التركيب دون مراعاة الفصل ، نحو أكل زيدٌ خُبْزاً ، وعَمْرو سَمَكاً ، يعني فصلت بين زيد وعمرو بـ " خبزاً وسمكاً ".

الرابع : أن يكون معمولاً لقوله : ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ ، أي : شهد الله بأن الدين ، فلما **حذف حرف الجر** جاز أن يحكم على موضعه بالنصب ، أو الجر.

فإن قلت : إنما يتجه هذا التخريجُ على قراءة ابن عباس ، وهي كسر " أنّ " الأولى ، وتكون الجملة – حينئذ – اعتراضاً بين طشَهِدَ " وبين معموله كما تقدم ، وأما على قراءة فتح " أن " الأولى – وهي قراءة العامة – فلا يتجه ما ذكرتَ من التخريج ؛ لأن الأولى معمولة له ، استغنى بها.

فالجوابُ : أن ذلك مُتَّجِهٌ – أيضاً – مع فتح الأولى ، وهو أن يُجْعَل الأولى على حذف لام العلة تقديره : شهد الله أن الدين عند الله الإسلام ؛ لأنه لا إله إلا هو ، وهذا التخريج ذكره الواحديُّ ، وقال : " هذا معنى قول الفراء حيث يقول – في الاحتجاج للكسائي – : إن شئت جعلت " أنه " على الشرط ، وجعلنا الشهادة واقعة على قوله : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ﴾ ، ويكون " إنَّ " الأولى يصلح فيها الخفض ، كثولك : شهد الله لوحدانية أن الدين عند الله الإسلام ".

وهو كلام مُشْكِلٌ في نفسه ، ومعنى قوله على الشرط ، أي : العلة ، سمَّى العلةَ شرطاً ؛ لأن المشروطَ متوقفٌ عليه كتوقف المعلول على علتع ، فهو علة ، إلا أنه خلاف اصطلاح النحويين.

ثم اعترض الواحدي على هذا التخريج بأنه لو كان كذلك لم يَحْسُن إعادة اسم " الله " ، ولكان التركيب : إن الدين عنده الإسلام ؛ لأن الاسم قد سَبَق ، فالوجه الكناية.

ثم أجاب بأن العربَ رُبَّما أعادت الاسم موضعَ الكناية ، وأنشد : [الخفيف] ١٣٧٢ – لاَ أرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيءٌ

نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالفقيرَا

جزء : ٥ رقم الصفحة : ١٠١

١٠٣

يعني أنه من باب إيقاع الظاهر موقع المضمر ، ويزيده – هنا – حُسْناً أنه في موضع تعظيم وتفخيم.

الخامس : أن تكون على **حذف حرف الجر** معمولة للفظ " الْحَكِيم " ، كأنه قيل : الحكيم بأن ، أي : الحاكم بأن ف " حَكِيم " مثال مبالغة ، مُحَوَّل من فاعل ، فهو كالعليم والخبير والبصير ، أي : الم بالغ في هذه الأوصاف ، وإنما عَدَل عن لفظ " حاكم " إلى " حكيم " – مع زيادة المبالغة – ؛ لموافقة " الْعَزِيز " ، ومعنى المبالغة : تكرار حكمهِ – بالنسبة إلى الشرائع – أن الدينَ عند الله الإسلام ؛ إذْ حَكَم في كلّ شريعة بذلك ، قاله أبو حيّان ، ثم قال : فإن قلتَ : لم حَمَلْتَ " الْحَكِيم " على أنه مُحوَّل من " فاعل " إلى فعيل ؛ للمبالغة ، وهَلاَّ جعلته " فَعِيلا " ، بمعنى " مُفْعِل " فيكون معناه " الْمُحكِم " كما قالوا في " أليم " : إنه بمعنى " مُؤْلِم " وفي " سميع " من قول الشاعر : [الوافر] ١٣٧٣ – أمِنْ رَيْحَانَة الدَّاعي السَّمِيع

....

". (١)

"والعطف بالفاء – في قوله " فَنَادَتْهُ " – مُؤذِنٌ بأن الدعاء مُتَعقب بالتبشير.

والنداء : رفع الصوت ، يقال : نادَى نِدَاء – بضم النون وكسرها – والأكثر في الأصوات مجيئها على الضم ، نحو البُكَاء ، والصُّراخ ، والدُّعاء ، والرُّغاء.

وقيل : المكسور مصدر ، والمصموم اسم.

ولو عُكِسَ هذا لكان أبْيَنَ ؛ لموافقته نظائره من المصادر.

قال يعقوب بن السكيت : إن ضمّيت نونه قصرته ، وإن كسرتها مددته.

وأصل المادة يدل على الرفع ، ومنه المنْتَدَى والنادي ؛ لاجتماع القوم فيهما وارتفاع أصواتهم.

وقالت قريش : دار الندوة ، لارتفاع أصواتهم عند المشاورة والمحاورة فيها ، وفلان أنْدَى صَوْتاً من فلان – أي : أرفع – هذا أصله في اللغة ، وفي العرف : صار ذلك لأحسنها نَغَماً وصوتاً ، والنَّدَى : المَطَر ، ومنه : نَدِيَ ، يَنْدَى ، ويُعَبَّر به عن الجود ، كما يُعَبَّر بالمطر والغيث عنه استعارةً.

قوله : ﴿وَهُوَ قَائِمٌ﴾ جملة حالية من مفعول النداء ، و " يُصَلِّي " يحتمل أوجهاً : أحدها : أن يكون خبراً ثانياً – عند مَنْ يرى تَعَدُّدَه مطلقاً – نحو : زيدٌ شاعرٌ فقيهٌ.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٠١٠

الثاني : أنه حال من مفعول النداء ، وذلك – أيضاً – عند مَنْ يجوِّز تعدُّدَ الحال.

الثالث : أنه حال من الضمير المستتر في " قَآئِمٌ " فيكون حالاً من حال.

الرابع : أن يكون صفة لِ " قَآئِمٌ ".

قوله : ﴿فِي الْمِحْرَابِ﴾ متعلق بـ " يُصَلِّي ، ويجوز أن يتعلق بـ " قَآئِمٌ " إذا جعلنا يُصَلِّي حالاً من الضمير في " قَآئِمٌ " ؛ لأن العامل فيه – حينئذ – وفي الحال شيء واحد ، فلا يلزم فيه فَصْل ، أما إذا جعلناه خبراً ثانياً أو صفة لِ " قَآئِمٌ " أو حالاً من المفعول لزم الفصلُ بين العاملِ ومعمولهِ بأجنبيٍّ.

هذا معنى كلام أبي حيّان.

قال شِهَابُ الدِّيْنِ : والذي يظهر أنه يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع ؛ فإن كُلاًّ من " قَآئِمٌ " و " يصلّي " يصح أن يتسلَّط على " فِي الْمِحْرَابِ " وذلك على أي وجهٍ تقدم من وجوه الإعراب.

والمحراب – هنا – : المسجد.

قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ قرأ نافع وحمزة وابن عامر بكسر " إنَّ " والباقون بفتحها ، فالكسر عند الكوفيين ؛ لإجراء النداء مُجْرَى القولِ ، فيُكْسر معه ، وند البصريين ، على إضْمار القول – أي : فنادته ، فقالت.

والفتح والحذف – على **حذف حرف الجر** ، تقديره : فنادته

١٩٢

بأن الله ، فلما حُذِفَ الخافض جَرَى الوجهان المشهوران في مَحَلِّها.

وفي قراءة عبد الله : " فنادته الملائكة يا زكريا " فقوله : " يا زكريا " هو مفعول النداء ، وعلى هذه القراءة يتعين كسر " إن " ولا يجوز فتحُها ؛ لاستيفاء الفعلِ معموليه ، وهما الضمير وما نُودي به زكريا.

قوله : ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الخمسة في هذه السورة ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ – في موضعين – وفي سورة الإسراء : ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء : ٩] وفي سورة الكهف : ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ – بضم الياء ، وفتح الباء ، وكسر الشين مشددة – من بَشَّرَه ، يُبَشِّرُه.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم – ثلاثتهم – كذلك في سورة الشورى ، وهو قوله : ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ [الشورى : ٢٣].

وقرأ الجميع – دون حمزة – كذلك في سورة براءة : ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ [التوبة : ٢١] وفي الحجر – في قوله : ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر : ٥٣] – ولا خلاف في الثاني – وهو قوله : ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر : ٥٤] – أنه بالتثقيل.

وكذلك قرأ الجميع – دون حمزة – في سورة مريم – في موضعين ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ [مريم : ٧] وقوله : ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [مريم : ٩٧].

وكل من لم يذكر من قرأ بالتقييد المذكور فإنه يقرأ بفتح حرف المضارعة ، وسكون الياء وضم الشين.

وإذا أردت معرفة ضبط هذا الفَضل ، فاعلم أن المواضع التي وقع فيها الخلاف المذكور تسع كلماتٍ ، والقُرَّاء فيه على أربع مراتبٍ : فنافع وابن عامر وعاصم ثَقَّلُوا الجميعَ.

وحمزة خفّف الجميع إلا قوله : ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر : ٥٤].

وابن كثير وأبو عمرو ثقلا الجميعَ إلا التي في سورة الشورَى فإنهما وافقَا فيها حمزة.

والكسائي خفَّف خمساً منها ، وثقَّل أربعاً ، فخفَّفَ كلمتي هذه السورةِ ، وكلمات الإسراء والكهفِ والشورَى.

وقد تقدم أن في هذا الفعل ثلاث لغاتٍ : بشَّر – بالتشديد – وبَشَرَ – بالتخفيف – .

١٩٣

وعليه ما أنشده الفراء قوله : [الطويل] ١٤٣١ – بَشَرْتَ عِيَالِي إذْ رَأيْتَ صَحِيفَةً

أتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

جزء : ٥ رقم الصفحة : ١٨٧

الثالثة : أبْشَرَ – رباعياً – وعليه قراءة بعضهم " يُبَشِّرُكَ " – بضم الياء.

ومن التبشير قول الآخر : [الكامل] ١٤٣٢ – يَا بِشْرُ حُقَّ لِوَجْهِكَ التَّبْشِيرُ

هَلاَّ غَضِبْتَ لَنَا وَأنْتَ أمِيْرُ ؟

." (١)

"بعضه.

ولذلك أدخل عليه " مِنْ " التي تقتضي التبعيض ، فإذا صار المعنى : أني أخلق بعض الطين ، عاد الضَّمِيرُ عليه من غير إشكال ، ولكنَّ الواحدي جعل " مِنْ " في الطين لابتداء الغاية ، وهو الظَّاهِرُ.

قال أبو حيّان : " وقرأ بعض القُرَّاء " فأنْفَخَهَا ".

أعَاد الضمير على الهيئة المحذوفة ؛ إذ يكون التقدير : هيئة كهيئة الطير ، أو على الكاف – على المعنى – إذ هي بمعنى مماثلة هيئة الطير ، فيكون التأنيث هنا كما هو في آية المائدة : ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٠٥٦

طَيْراً﴾ [المائدة : ١١٠] ويكون في هذه القراءة قد **حذف حرف الجر** ، كما حذف في قوله : [البسيط]

١٤٧٦ – مَا شُقَّ جَيْبٌ وَلاَ قَمَتْكَ نَائِحَةٌ

وَلاَ بَكَتْكَ جِيَادٌ عِنْدَ أسْلاَبِ

جزء : ٥ رقم الصفحة : ٢١٣

وقول النابغة : [البسيط] ١٤٧٧ – ....

كَالْهِبْرَقِيِّ تَنَحَّى يَنْفُخُ الْفَحْما

يريد ولا قامت عليك ، وينفخ في الفَحْمِ.

وهي قراءة شائة ، نقلها الفرَّاء ".

قال شهابُ الدين : " وعجبت منه ، كيف لم يَعْزُها ، وقد عزاها صاحبُ الكشَّاف إلى عبد الله ، قال : وقرأ : " أعبدُ الله " فأنفخها ".

قوله : ﴿فَيَكُونُ﴾ في " يكون " وجهان : أحدهما : أنها تامة ، أي : فيوجد ، ويكون " طيراً " – على هذا – حالاً.

والثاني : أنها ناقصة ، و " طَيْراً " – على هذا – حالاً.

والثاني : أنها ناقصة ، و " طيراً " خبرها.

وهذا هو الذي ينبغي أن يكون ؛ لأن في وقوع اسم الجنس حالاً لا حاجة إلى تأويل ، وإنما يظهر ذلك على قراءة نَافعٍ " طَائِراً " ؛ لأنه – حينئذٍ – اسم مشتق.

وإذا قيل بنقصانها ، فيجوز أن تكون على بابها ، ويجوز أن تكون بمعنى " صار " الناقصة ، كقوله : [الطويل] ١٤٧٨ – بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأنَّهَا

قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

أي صارت.

٢٤٤

وقال أبو البقاء : " فيكون – أي فيصير – فيجوز أن يكون "كان " هنا – التامة ؛ لأن معناها " صار " بمعنى : انتقل ، ويجوز أن تكون الناقصة ، و " طَائِراً " – على الأول – حالٌ ، وعلى الثاني – خَبَرٌ ".

قال شِهَابُ الدِّينِ : " ولا حاجة إلى جعله إياها – في حال تمامها – بمعنى " صار " التامة التي معناها معنى " انتقل " بل النحويون إنما يقدرون التامة بمعنى حدث ، ووجد ، وحصل ، وشبهها وإذا جعلوها

بمعنى " صار " فإنما يعنون " صار " الناقصة ".

وقرأ نافع ويَعْقُوبُ فيكون طائِراً – هنا وفي المائدة – والباقون " طَيْراً " في الموضعين.

فأما قراءة نافع فوجَّهَهَا بعضُهم بأنَّ المعنى على التوحيد ، والتقدير : فيكون ما أنفخ فيه طائراً ولا يعترض عليه بأن الرسمَ الكريمَ إنما هو " طَيْراً " – دون ألف – لأن الرسم يُجوِّز حذف مثل هذه الألف تخفيفاً ويدل على ذلك أنه رسم قوله تعالى : ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام : ٣٨] ولا طير – دون ألف – ولم يقرأه أحد " طائر " – بالألف – فالرسم محمل ، لا مُنَافٍ.

قال بعضهم كالشارح لما تقدم – : ذهب نافع إلى نوع واحد من الطير ؛ لأنه لم يخلق غير الخفّاشِ ، وزعم آخرون أن معنى قراءته : يكون كل واحد مما أنفخ فيه طائراً ، قال : كقوله تعالى : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور : ٤] أي اجلدوا كل واحد منهم وهو كثير من كلامهم.

وأما قراءة الباقين فمعناها يحتمل أن يُرَاد به اسم الجنس – أي : جنس الطير – ويُحْتَمل أن يُرَاد به الواحد فما فوقه ، ويحتمل أن يراد به الجمع ، ولا سيما عند من يرى أن طيراً صيغة جمع نحو رَكْب وصَحْب وتَجْر ؛ جمع راكب وصاحب وتاجر – وهو الأخفشُ – وأما عند سيبويه فهي عنده أسماء جموع ، لا جموع صريحة وتقدم الكلام على ذلك في البقرة.

وحسن قراءة الجماعة لموافقتها لما قبلها – في قوله : ﴿مِّنَ الطَّيْرِ﴾ – ولموافقة الرسم لفظاً ومعنى.

قوله : ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يجوز أن يتعلق بـ " طَيْراً " – على قراءة نَافِعٍ ، وأما على قراءة غيره فلا يتعلق به ؛ لأن " طَيْراً " اسم جِنْسٍ ، فيتعلق بمحذوف على أن صفة لِ " طَيْراً " أي : طيراً ملتبساً بإذن الله – بتمكينه وإقداره.

قال أبو البقاء : متعلق بـ " يكون ".

وهذا إنما يظهر إذا جعل "كان " تامة ، وأما إذا جعلها ناقصة ففي تعلُّق الظرف بها الخلاف المشهور.

٢٤٥

." (١)

"ثم قال : ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾.

قال ابن عباسٍ : معناه : الدين دين الله ، ونظيره : ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ﴾ [الأنعام : ٧١] وبيان كيف صار هذا الكلامُ جواباً عما حكاه عنهم : أما على الوجه الأول – وهو قولهم : لا دينَ إلا ما هم

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٠٨٠

عليه – فهذا الكلام إنما صَحَّ جواباً عنهم من حيثُ إن الذي هم عليه ثبت ديناً من جهة الله – تعالى – لأنه أمر به ، وأرشد إليه ، فإذا وجب الانقياد لغيره كان ديناً يجب أن يُتَّبعَ – وإن كان مخالفاً لما تقدَّم – لأن الدينَ إنما صارَ ديناً بحكمه وهدايته ، فحيثما كان حُكْمُه وجب متابعته ، ونظيره قوله تعالى – جواباً لهم عن قوله : ﴿مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ [البقرة : ١٤٢] – قوله : ﴿قُل لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة : ١٤٢] يعني : الجهاتِ كلَّها لله ، فله أن يُحَوِّل القبلةَ إلى أيِّ جهةٍ شاء.

وعلى الوجه الثاني : المعنى : ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ قد جئتكم به ، فلن ينفعَكم في دفعه هذا الكيد الضعيفُ.

فصل قوله تعالى : ﴿وَلاَ تُؤْمِنُوا اْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ نقل ابنُ عطيّة الإجماع من أهل التأويل على أن هذا من مقول الطائفة ، وليس بسديد ، لما نقل من الخلاف ، وهل هي من مقول الطائفة أم من مقول الله تعالى – على معنى أن الله – تعالى – خاطب به المؤمنين ، تثبيتاً لقلوبهم ، وتسكيناً لجأشهم ؛ لئلا يشكُّوا عند تلبيس اليهودِ عليهم وتزويرهم ؟ [إذا كان من كلامِ طائفةِ اليهودِ ، فالظاهر أنه انقطع كلامُهم ؛ إذ لا خلاف ، ولا شك أن قولَه : ﴿وَلاَ تُؤْمِنُوا اْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ من كلام الله مخاطباً لنبيه صلى الله عليه وسلم].

قوله : ﴿أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ اعلم أن هذه الآية من المشكلات ، فنقول : اختلف الناس في هذه الآية على وجوه : الأول : أن قوله : ﴿أَن يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ متعلق بقوله : ﴿وَلاَ تُؤْمِنُوا اْ﴾ على **حذف حرف الجر** ، والأَّل : ولا تُؤْمِنُوا بأن يُؤتَى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم ، فلما **حُذِفَ حرف الجر** جرى الخلافُ المشهور بين الخليل وسيبويه في محل " أن " ، ويكون قولُه : ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ جملةً اعتراضيةً.

قال القفّالُ : يحتمل أن يكون قوله : ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ كلاماً أمر اللهُ نبيه أن يقولَه عند انتهاء الحكاية عن اليهود إلى هذا الموضع ؛ لأنه لما حكى عنهم في هذا الموضع قولاً باطلاً – لا جرم – أدب الله رسوله بأن يقابله بقول حَقّ ، ثم يعود إلى حكايةِ تمامِ كلامِهم – كما إذا حكى المسلم عن بعضِ الكُفَّار قَوْلاً فيه كُفْر ، فيقول – عند بلوغه

٣٢١

". (١)

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/١١٢٤

"جهة المعنى ؛ إذ لا يوحي اللهُ لرسولٍ إلا وهو يُحاجُّ مخالفيه.

وهذا قول ساقطٌ ؛ إذْ لم يثبت ذلك من لسان العربِ.

فصل " أحد " يجوز أن تكون – في الآية الكريمة – من الأسماء الملازمةِ للنفي ، وأن تكون بمعنى " واحد " والفرق بينهما أن الملازمة للنفي همزته أصلية ، والذي لا يلزم النفي همزته بدل من واو فعلى جعله ملازماً للنفي يظهر عود الضمير عليه جمعاً ؛ اعتباراً بمعناه ؛ إذ المراد به العموم ، وعليه قوله : ﴿فَمَا مِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة : ٤٧] – جمع الخبر لما كان " أَحَدٌ " في معنى الجميع – وعلى جعله غير اللازم للنفي يكون جمع الضمير في ﴿يُحَاجُّوكُمْ﴾ باعتبار الرسول صلى الله عليه وسلم وأتباعِه.

وبعض الأوجه المتقدمة يصح أن يجعل فيها " أحد " – المذكور – الملازم للنفي ، وذلك إذا كان الكلام على معنى الجَحْد ، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت – كما مَرَّ في بعض الوجوه فيمتنع جعلُه الملازم للنفي.

والأمر واضح مما تقدم.

فصل قرأ ابنُ كثير : أأن يؤتى – بهمزة استفهام – وهو على قاعدته من كونه يسهل الثانية بين بين من غير مدة بينهما ، وخُرِّجَتْ هذه القراءةُ على وجوهٍ : أحدها : أن يكون ﴿أَن يُؤْتَى﴾ على **حذف حرف الجر** – وهو لام العلة – والمُعَلَّل محذوف تقديره : ألأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبَّرتموه – وتقدم تحقيقه – وهذه اللفظة موضوعة للتوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ [القلم : ١٤ – ١٥] ، والمعنى : أمن أجل أن يُؤْتَى أحدٌ شرائعَ مثلَ ما أوتيتم من الشرائع تُنْكِرون اتباعه ؟ ثم حذف الجواب ، للاختصارِ ، تقديره : أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم يا معشرَ اليهودِ من الكتاب والحكمة تحسدونه ، ولا تؤمنون به ، قاله قتادةُ والربيعُ ، وهذا الحذفُ كثيرٌ ؛ يقول الرجل – بعد طول العتاب لصاحبه ، وتعديده عليه ذنوبه بعد قلة إحسانه إليه – : أمِنْ قلة إحساني إليك ؟ أمِنْ إساءتي إليك ؟ والمعنى : أمن هذا فعلتَ ما فعلتَ ؟ ونظيره : ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَآئِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر : ٩] ، وهذا الوجه يُروى عن مجاهد وعيسى بن عُمَرَ.

وحينئذ يسوغ في محل " أن " الوجهان – أعني النصب – مذهب سيبويه – والجر مذهب الخليلِ.

٣٢٥

وثانيها : أن ﴿أَن يُؤْتَى﴾ في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : أأن يُؤْتَى أحَدٌ – يا معشر اليهودِ – من الكتاب والعلم مثل ما أوتيتم تصدقون به ، أو تعترفون به ، أو تذكرونه لغيركم ، أو تُشيعونه في

الناس ، ونحو ذلك مما يَحْسُنُ تقديره ، وهذا على قول مَنْ يقول : أَزَيْدٌ ضربته ؟ وهو وجه مرجوحٌ ، كذا قدره الواحديُّ تبعاً للفارسيِّ وأحسن من هذا التقدير لأن الأصل أإتيان أحد مثل ما أوتيتم ممكن أو مصدق به.

الثالث : أن يكون منصوباً بفعل مقدَّرٍ يُفَسِّرُه هذا الفعل المُضْمَر ، وتكون المسألة من باب الاشتغال ، التقدير : أتذكرون أن يؤتى أحَدٌ تذكرونه ؟ فـ " تذكرونه " مُفَسِّرٌ لـ " تذكرون " الأولى ، على حد : أزيداً ضربتَه ؟ ثم حذف الفعل الأخير ؛ لدلالة الكلام عليه ، وكأنه منطوقٌ به ، ولكونه في قوةِ المنطوقِ به صَحَّ له أن يُفَسِّر مُضْمَراً وهذه المسألة منصوص عليها ، وهذا أرجح من الوجه قبله ، لأنه مثل : أزيداً ضربته وهو أرجح ، لأجل الطالب للفعل ، ومثل حذف هذا الفعل المقدَّر لدلالة ما قبل الاستفهام عليه حذف الفعل في قوله تعالى : ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس : ٩١] تقديره : آلآن آمنتَ ، ورجعتَ وثبت ، ونحو ذلك.

قال الواحديُّ : فإن قيل : كيف جاز دخول " أحَدٌ " في هذه القراءة ، وقد انقطع من النفي ، والاستفهام ، وإذا انقطع الكلام - إيجاباً وتقريراً - فلا يجوز دخول " أحَدٌ ".

قيل : يجوز أن يكون طأحَدٌ " - في هذا الموضع - أحداً الذي في نحو أحد وعشرين ، وهذا يقع في الإيجاب ، ألا ترى أنه بمعنى " واحد ".

قال أبو العباسِ : إن " أحَداً " و " وَحَداً " و " وَاحِداً " بمعنًى.

وقوله : ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ ، أو في هذه القراءة - بمعنى " حتى " ، ومعنى الكلام : أأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تذكرونه لغيركم حتى يُحَاجُّوكُمْ عند ربكم.

قال الفراء : " ومثله في لكلام : تَعَلَّق به أو يُعْطِيك حَقَّك.

ومثله قول امرئ القيس : [الطويل] ١٥١٤ - فَقُلْتُ لَهُ : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا

نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَمُوتَ فنُعْذَرَا

جزء : ٥ رقم الصفحة : ٣١٩

أي حتى ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران : ١٢٨] , ومعنى

٣٢٦
." (١)

"لا يريد – هنا – أنه قد يحل التلاع قليلاً ؛ لأن ذلك يدفعه آخر البيت الذي يدل على نَفْي البخل على كل حالٍ ، وأيضاً تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة.

الثاني : أنه للكثرة ، ولكنه لما كان مقابلاً بالعباد – وهم كثيرون – ناسب أن يقابلَ الكثيرَ بالكثيرِ.

الثالث : أنه إذا نفي الظلم الكثير انتفى الظلم القليلُ ضرورة ؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق مَنْ يجوز عليه النفع والضر – كان للظلم القليل المنفعة أترك.

الرابع : أن يكون على النسب ، أي : لا يُنسَب إليه ظُلم ، فيكون من باب بَزَّازٍ وعَطَّارٍ ، كأنه قيل : ليس بذي ظلم ألبتة.

ذكر هذه الأربعة أبو البقاء.

وقال القاضي أبو بكرٍ : العذاب الذي توعد أن يفعلَه بهم ، لو كان ظُلْماً لكان عظيماً ، فنفاه على حَدِّ عِظْمِه لو كان ثابتاً.

وقال الراغبُ : " العبيد – إذا أُضيف إلى الله تَعَالَى – أعم من العباد ، ولهذا قال :
٩١
﴿وَمَآ أَنَاْ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق : ٢٩] فنبَّه على أنه لا يظلم من تخصص بعبادته ، ومن انتسب إلى غيره من الذين يُسَمَّون بعبد الشمس وعبد اللات ونحو ذلك ".

وكأن الراغبَ قد قدّم الفرق بين " عبيد " و " عباد " فقال : وجمع العَبْد – الذي هو مسترق – عبيد وقيل : عِبِدَّى وجمع العبَدْ – الذي هو العابد – عباد ، وقد تقدم اشتقاقُ هذه اللَّفْظَةِ وجموعها وبقية الوجوه مذكورة في سورة " ق ".

فصل قالت المعتزلةُ : هذه الآية تدل على أنَّ أفعال العِبَادِ مخلوقة لَهُمْ ، وإلا لم تكن مما قدمت أيديهم ، وأجيبوا بمسألة العلمِ والداعي على ما تقدم.

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٨٧

يجوز في حل " الذِينَ " الألقاب الثلاثة ، فالجرّ من ثلاثة أوجهٍ : الأول : أنه صفة للفريق المخصوصين

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١١٢٧

بإضافة " قَوْلَ " إليه – في قوله : " قول الذين قالوا ".

الثاني : أنه بدل منه.

الثالث : أنه صفة لـ " الْعَبِيد " أي : ليس بظلاَّم للعبيد الذين قالوا كيتَ وكيتَ ، قاله الزَّجَّاجُ قال ابنُ عطيَّة : " وهذا مفسد للمعنى والوصف ".

والرفعُ على القطع – بإضمار مبتدأ – أي : هم الذين ، وكذلك النصب على القطع – أيضاً – بإضمار فعلٍ لائقٍ ، أي : أذم الذين.

قوله : " أن لا نؤمن " في " أنْ " وجهان : أحدهما : أنها عَلَى **حَذْف حرف الجرّ** ، والأصل : في أن لا نؤمنَ ، وحينئذ يجيء فيها المذهبانِ المشهورانِ أهي في محلِّ جَرٍّ ، أو نَصْبٍ.

الثاني : أنها مفعول بها ، على تَضْمين " عَهِدَ " معنى ألزم ، تقول : عهدت إليه كذا – أي : ألزمته إياه – فهي – على هذا – في محل نصب فقط.

و " أن " تُكْتَب متصلة ، ومنفصلة ، اعتباراً بالأصل ، أو بالإدغام.

ونقل أبو البقاء أن منهم من يَحذفُها في الخط ، اكتفاءً بالتشديد ، وحكى مكي – عن المبرد – أنَّها إن أدُغِمَتْ بغير غنة كتبت متصلة ، إلا فمنفصلة.

ونُقِل عن بعضهم أنها كانت مخففة كتبت منفصلة وإن كانت ناصبة كتبت متصلة.

٩٢

". (١)

"قوله : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ شرط ، وفي جوابه وجهان : أحدهما : أنه قوله : ﴿فَانكِحُواْ﴾ وذلك أنهم كانوا يتزوجون الثمانَ ، والعشر ، ولا يقومون بحقوقهن ، فلمَّا نزلت ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا اْ أَمْوَالَهُمْ﴾ أخذوا يَتحرّجونَ من ولاية اليتامى ، فقيل لهم : إن خفتم من الجورِ في حقوق اليتامى فخافوا أيضاً من الجور في حقوق النساء ، فانكحوا ما طاب لكم من [النساء مثنى وثلاث ورباع من] الأجنبيات أي : اللاتي لسن تحت ولايتكم ، فعلى هذا يحتاج إلى تقدير مضاف ، أي : في نكاح يتامى النساء.

فإن قيل : " فواحدة " جواب لقوله : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً﴾ فكيف يكون جواباً للأول ؛ فالجواب : أنَّهُ أَعَادَ الشرط الثاني لأنه كالأول في المعنى ، لما طالَ الفصل بين الأول وجوابه وفيه نظر لا يخفى.

والخوف هنا على بابه فالمراد به الحذر.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٣٣٠

وقال أبو عبيدة إنه بمعنى اليقين وأنشد الشاعر : [الطويل] ١٧٣٧ - فَقُلْتُ لهُمْ خَافُوا بأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ
سَرَاتُهُمُ في الفَارِسِي الْمُسَرَّدِ
١٥٦
أي : أيقِنُوا ، وقد تَقَدَّمَ تَحْقِيْقُ ذلك والردُّ عليه عند قوله تعالى : ﴿إِلاَّ أَن يَخَافَآ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٢٢٩].

قوله : ﴿أَلاَّ تُقْسِطُواْ﴾ إنْ قَدَّرَتْ أنها على **حذف حرف الجر** ، أي : " مِنْ أن لا " ففيها الخلاف المشهور أي : في محل نصب [أو جر ، وإنْ لم تقدّر ذلك بل وصل الفعل إليها بنفسه ، كأنك قلت : " فَإنْ حَذَرْتم " فهي في محل نصب] فقط كما تَقَدَّمَ في البقرة.

وقرا الجمهور : " تقسطوا " بضم التاء ، من أقْسَط : إذا عدل ، فتكون لا على هذه القراءة نافيةُ ، والتقديرُ : وإنْ خِفْتُمْ عدم الإقساط أي : العدل.

وقرأ إبراهيم النخعي : ويحيى بن وثَّاب بفتحها من " قسط " وفيها تأويلان : أحدهما : أن " قَسَطَ " بمعنى " جار " ، وهذا هو المشهور في اللغة ، أعني أن الرباعي بمعنى عَدَلَ ، والثلاثي بمعنى جار ، وكأنَّ الهمزة فيه للسَّلْبِ بمعنى " أقسط " أي : أزال القسط وهو الجور ، و " لا " على هذا القول زائدة ليس إلا ، وإلا يفسد المعنى كهي في قوله : ﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد : ٢٩].

والثاني : حكي الزجاج أن " قسط " الثلاثي يستعمل استعمال " أقسط " الرباعي ، فعلى هذا تكون " لا " غير زائدة ، كهي في القراءة الشهيرة ؛ إلاَّ أنَّ التَّفْرِقَةَ هي المعروفةُ لغة.

قالوا : قاسطته إذَا غَلَبْتَهُ على قِسْطِهِ ، فبنوا " قسط " على بناء ظلم وجار وغلب.

وقال الراغب : " القِسْط " أن يأخذ قِسْطَ غيره ، وذلك جَوْرٌ ، وأَقْسَطَ غيره ، والإقسَاطِ أن يُعْطِيَ قِسْطَ غَيْرِه ، وذلك إنصاف ، ولذلك يقال : قَسَطَ الرَّجُلُ إذَا جَار ، وأَقْسَطَ إذَا عدَلَ ، قال تعالى : ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾ [الجن : ١٥].

[وقال تعالى : ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات : ٩].

وَحُكِيَ أنَّ الحَجَّاجَ لما أحضر سعيد بن جبير ، قال له : ما تقول فيَّ ؟ قال : " قَاسِطٌ عادِلٌ " فأعجب الحاضرون ، فقال لهم الحجاج : ويلكم لم تفهموا عنه إنّه جعلني جائراً كافراً ، ألم تسمعوا قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾ [الجن : ١٥].

المادة من قوله : ﴿قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران : ١٨].

قوله : ﴿مَا طَابَ﴾ في " ما " هذه أوجه : أحدها : أنها بمعنى الذي وذلك عند من يرى أن " ما " تكون للعاقل ، وهي مسألة

١٥٧

مشهورة ، وذلك أن " ما " و " من " وهما يتعاقبان ، قال تعالى : ﴿وَالسَّمَآءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس : ٥] وقال : ﴿وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون : ٣] وقال ﴿فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور : ٤٥].

وحكى أبو عمرو بن العلاء : سبحان من سبح الرعد بحمده.

وقال بعضهم : نَزَّلَ الإناث منزلة غير العقلاء كقوله : ﴿إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون : ٦].

قال بعضهم : وَحَسن وقوعها هنا أنها واقعة على النساء ، وهن ناقصات العقول.

وبعضهم يقول : هي لصفات من يعقل.

وبعضهم يقول : لنوع من يعقل كأنه قيل : النوع الطيب من النساء ، وهي عبارات متقاربة.

فلذلك لم نعدّها أوجهاً.

الثاني : أنها نَكِرَةٌ موصوفة ، أي : انكحوا جنساً طيباً أو عدداً طيّباً.

الثالث : أنها مصدرية ، وذلك المصدر واقع موقع اسم الفاعل ، تقديره : فانحكوا [الطَّيِّبَ.

وقال أبو حيان : والمصدر مقدر هنا باسم الفاعل ، والمعنى فانكحوا] النكاح الذي طاب لكم.

والأول أظهر.

الرابع : أنها ظرفية تستلزم المصدريَّة ، والتقدير : فانحكوا ما طاب مدة يطيب فيها النكاح لكم.

إذا تقرر هذا ، فإن قلنا : إنها موصولة اسمية أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، والمصدرُ واقع اسم الفاعل كانت " ما " مفعولاً بـ " انكحوا " ويكون " من النساء " فيه وجهان : أحدهما : أنها لبيان الجنس المبهم في " ما " عند مَنْ يثبت لها ذلك.

١٥٨

." (١)

"وأجيب عن الأول بأن الإجماع يكشف عن حصول الناسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الثاني أن هذا المخالف من أهل البدعة ، فلا عبرة بمخالفته.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٣٦١

فإن قيل : إذا كان المر على ما قلتم فكان الأولى أن يقال : " مثنى او ثلاث أو رباع " فلم جاء بواو العطف [دون " أو "].

فالجواب : أنه لو جاء بالعطف بـ " أو " لكان يقتضي أنه يجوز ذلك إلا أحد هذه الأقسام ، وألاَّ يجوز لهم أن يجمعوا بين هذه الأقسام ، بمعنى أن بعضهم يأتي بالتثنية ، وبعضهم بالتثليث ، والفريق الثالث بالتربيع ، فلما ذكره بحرف الواو أفاد ذلك أنه يجوز لكل طائفة أن يختاروا قسماً من هذه الأقسام ، ونظيره أن يقال للجماعة : اقتسموا هذا المال وهو ألف ، درهمين درهمين ، وثلاثة ثلاثة ، ولطائفة ثالثة أن يأخذوا أربعة أربعة ، فكذا ها هنا في ترك " أو " وذكر الواو.

فصل قال مالك والشافعيُّ : - رحمهما الله تعالى - " إذا تزوج خامسة وعنده أربع عليه الحد إن كان عالماً ".

وقال الزُّهْرِيُّ : " يرجم إذا كان عالماً ، وإذا كان جاهلاً عليه أدنى الحدين ، الذي هو الجلد وهو مهرها ، ويفرّق بينهما ولا يجتمعان أبداً ".

وقال النُّعْمَانُ : " لا حدّ عيه في شيء من ذلك ".

وقالت طائفة : " يحدُّ في ذات المحرم ، ولا يحدّ في غير ذلك من النكاح ، مثل أن يتزوج مجوسية ، أو خمساً في عقد ، أو تزوّج معتدة ، أو بغير شهود ، أو [تزوج] أمة بغير إذن مولاها ".

قوله : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ شرط ، إذا أنتج من الآيتين هذه وقوله : ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا اْ﴾ [النساء : ١٢٩] ما أنتج [من] الدلالة اقتضى أنه لا يجوز أن يتزوّج غير واحدة ، أو يتسرَّى بما ملكت يمينه ، ويبقى الفصل بجملة الاعتراض لا فائدة له ، بَلْ يكون لغواً على زعمه.

والجمهور على نصب " فواحدة " بإضمار فعل أي : فانكحوا واحدة وطؤوا ما ملكت

١٦٦

أيمانكم ، وإنما قدّرنا ناصباً آخر لملك اليمين ؛ لأن النكاح لا يقع في ملك اليمين ، إلا أن يريد به الوطء في هذا ، والتزويج في الأول ، فيلزم استعمال المشترك في معنيين أو الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وكلاهما مقول به ، وهذا قريب من قوله : [الرجز] ١٧٤٢ - عَلَفْتُهَا تِبْنَاً وَمَاءً بَارِدَاً

....

جزء : ٦ رقم الصفحة : ١٥٦

وبابه.

وقرأ الحسن وأبو جعفر : " فواحدةٌ " بالرفع ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها : الرفع بالابتداء ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على فاء الجزاء ، والخبر محذوف أي : فواحدة كافية.

الثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف أي فالمقنع واحدة.

الثالث : أنه فاعل بفعل مقدّر أي : يكفي واحدة.

و " أو " على بابها من كونها للإباحة أو التخيير.

و " ما ملكت " كهي [في قوله] : " مَا طَابَ " [فإن قيل : المالك هو نفسه لا يمينه ، فلِمَ] أضاف المِلْك لليمين [فالجواب] لأنها محل المحاسن ، وبها تُتَلَقَّى رايات المجد.

وروي عن أبي عمرو : " فما ملكت أيمانكم " ، والمعنى : إن لم يعدل في عِشْرَةِ واحدة فما ملكت يمينه.

وقرأ ابن أبي عبلة " أو من ملكت أيمانكم ".

ومعنى الآية : إن خفتم ألا تعدلوا بين هذه الأعداد كما خفتم ترك العدل فيما فوقها فاكتفوا بزوجة واحدة ، أو بالمملوكة.

قوله : " ذلك أدنى " مبتدأ وخبر ، و " ذلك " إشارة إلى اختيار الواحدة أو التسرِّي.

و " أدنى " أفعل تفضيل من دنا يدنو أي : قرُب إلى عدم العول.

قال أبو العباس المقرئ : " ورد لفظ أدنى في القرآن على وجهين : الأول : بمعنى أحرى قال تعالى : ﴿ذالِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ﴾.

والثاني : بمعنى " دون " قال تعالى : ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة : ٦١] يعني الرديء بالجيد ".

١٦٧

قوله تعالى : ﴿أَلاَّ تَعُولُواْ﴾ في محل نصب أو جرٍّ على الخلاف المشهور في " أن " بعد **حذف حرف الجر** ، وفي ذلك الحرف المحذوف ثلاثة أوجه : أحدها : " إلى " أي : أدنى إلى ألا تعولوا.

والثاني : " اللام " والتقدير : أدنى لئلا تعولوا.

والثالث : وقدّره الزمخشريُّ من ألا تميلوا ؛ لأن أفعل التفضيل يجري مجرى فعله ، فما تعدى به فعله [تعدى] هو به ، وأدنى من " دنا " و " دنا " يتعدى بـ " إلى " و " اللام " ، و " من " تقول : دنوت إليه ، وله ، ومنه.

وقرأ الجمهور : " تعولوا " من عال يعول إذا مال وجار ، والمصدر العول والعيالة ، وعال الحاكم أي :

جار.

حكي أن أعرابياً حكم عليه حاكم فقال له : أتعول عليَّ.

وقال أبو طالب في النبي عليه السلام [الطويل] ١٧٤٣ - ....

لَهُ حَاكِمٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ عَائِلِ

وروي عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : ﴿ذالِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ﴾ [النساء : ٣] قال : " لاَ تَجُورُوا ".

وفي رواية أخرى " ألا تميلوا ".

قال الواحدي رحمه الله : "كلا اللفظين مرويّ ؛ وعال الرجل عيالَهُ يَعُولهم إذا مانَهُمْ من المؤونة ومنه أبْدَأ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بمَنْ تَعُول ".

١٦٨

." (١)

"بحرّة لم يجز له أن يَتَزَوَّج أمَةً ، وتحريم الخامسة ، وتحريم الملاعنة لقوله عليه الصلاة والسلام : " المُتَلاَعِنَانِ لا يَجْتَمِعَان أبَداً ".

قوله ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ في محلّه ثلاثة أوْجِهٍ : الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، والجَرُّ فالرَّفْعُ على أنَّهُ بدل من ﴿مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ على قراءة أحِلَّ مبْنِيَّاً للمفعول [لأنّ " ما " حينئذٍ قائِمَة مقامَ الفَاعِلِ ؛ وهذا بدل منها بدل اشتمال ، وَأمَّا النَّصْبُ فالأجود أن يكون على أنَّه بدل من " مَا " المتقدّمة على قراءة " أَحَلَّ " مبنيّاً للفاعل] كأنه قال : وأحل لكم ابتغاء أموالكم من تزويج أو ملك يمين ، وأجاز الزَّمَخْشَرِيُّ أن يكونَ نصبه على المفعول من أجلِهِ ، قال : بمعنى بَيَّنَ لكم [ما يَحِلُّ مما] يحرم إرادة أنْ يَكُونَ ابتغاؤكم بأموالكم الَّتي جعل اللهُ لَكُمْ قِيَاماً في حال كونكم مُحْصِنِينَ ، وأنحى عليه أبُو حَيَّانَ وجعله إنَّمَا قَصَدَ بِذَلِكَ دسيسة الاعتزال ثم قال : فَظَاهِرُ الآية غير ما فَهِمَهُ إذ الظَّاهِرُ أنَّهُ تعالى أحَلَّ لنا ابتغاء ما سوى المُحَرَّماتِ السَّابق ذكرها بأمْوَالِنَا حَالَةَ الإحْصَانِ ؛ لا حالةَ السِّفَاح ، وعلى هذا الظَّاهِرِ لا يجوز أن يعرب ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ مفعولاً له ، لأنَّه فات شرط من شُرُوطِ المفعول له ، وهو اتِّحاد الفاعِلِ في العامل والمفعول له ؛ لأنَّ الفاعِلَ بـ " أحل " هو اللهُ - تعالى - ، والفاعل في ﴿تَبْتَغُواْ﴾ ضمير المخاطبين ، فقد اخْتَلَفَا ولما أحسّ الزمخشريُّ إن كان أحس جعل " أن تبتغوا " على حذف إرادة حتّى يتحد الفاعل في قوله ﴿وَأُحِلَّ﴾ في المفعول له ، ولم يجعل

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٣٦٥

﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ مفعولاً له إلاّ على حذف مضاف ، وَإقامتهِ مُقَامهُ ، وهذا كُلُّهُ خروجٌ عن الظَّاهِر انتهى.

قال شهابُ الدِّينِ : ولا أدْرِي ما هَذَا التَّحمل ، ولا كيف يخفى عَلَى أبي القاسم شرط اتحاد الفاعلِ في المفعولِ لَهُ حتّى يقول : إنْ كان أحسن ، وأجاز أبُو البقاءِ فيه النَّصْبَ على **حذف حَرْفِ الْجَرّ.**

قال أبُو البَقَاءِ : في " ما " من قوله ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ وجهان : أحدُهمَا : هي بمعنى " مِنْ " فعلى هذا يكون قوله ﴿أَن تَبْتَغُواْ [بِأَمْوَالِكُمْ مُّحْصِنِينَ﴾] في موضع جرٍّ أو نصبٍ على تقديرِ بأن تبتغوا ؛ أو لأنْ تبتغوا ، أي أبيح لكم غير ما ذكرنا من النِّساء بالمُهُورِ.

والثَّاني : أنَّ " ما " بمعنى الذي ، والذي كناية عن الفعلِ ، أي : وأحلّ لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرم ، و ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ بدلٌ منه ، ويجوزُ أن يكون " أن تبتغوا " في هذا الوَجْهِ مثله في الوجه الأوَّلِ ، يعني : فيكونُ أصله بأن تَبْتَغُوا ، أو لأن تبتغوا ، وفيما قاله

٣٠٥

". (١)

"قوله تعالى : قوله تعالى ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ الآية " من " شرطية وهو الظَّاهِرُ ، ويجوز أن تكون موصولة ، وقوله ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾ إما جواب الشَّرط ، وإمَّا خبر الموصول ، وشروط دخول الفاء في الخبر موجودة و ﴿مِنكُمْ﴾ في محلِّ نصب على الحال من فاعل ﴿يَسْتَطِعْ﴾ وفي نصب ﴿طَوْلاً﴾ ثلاثة أوْجُهٍ : أظهرُهَا : أنَّه مفعول بـ " يستطيع " وفي قوله " أنْ ينكح " على هذا ثلاثة أوجه : أحدها : أنَّه في محلّ نصبٍ بـ " طولاً " على أنَّهُ مفعول بالمصدر المنون ؛ لأنَّه مصدر ؛ وطلت الشيء أي : نلتُهُ ، والتَّقدير : ومن لم يستطع أنْ ينال نكاح المحصنات [المؤمنات] ، ومثله قول الفَرَزْدَقِ : [الكامل] ١٧٨٤ - إنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ مَلْمُومَةٌ

طَالَتْ فَلَيْسَ يَنَالُهَا الأوْعَالاَ

أي : طالت الأوْعَالَ فلم تَنْلها ، وإعمالُ التصدر المنوّن كثير قال الشَّاعِرُ : [الوافر] ١٧٨٥ - بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

أزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

وقول الله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] وهذا الوجه ذهب إليه الفارسي.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/١٤٣٤

الثاني : ﴿أَن يَنكِحَ﴾ بدل من ﴿طَوْلاً﴾ بدل الشَّيْءِ من الشَّيْءِ ؛ لأنَّ الطول هو القدرة ، أو الفضل ، والنِّكَاحُ قدرة وفضل.

الثَّالثُ : أنَّهُ على **حذف حرف الجَرِّ** ، ثم اختلف هؤلاء ، فمنهم مَنْ قَدَّرَهُ بـ " إلى " أي : طولاً إلى أن ينكح المُحْصَنَاتِ ، ومنهم من قَدَّرَهُ باللامِ أي : لأن ينكح ، وعلى هذين التَّقديرين ، فالجارّ في محلِّ الصِّفَةِ لطولاً ، فيتعلَّق بمحذوف ، ثُمَّ لما **حُذِفَ حرف الجرِّ** فالخلاف المشهُورُ في محل " أن " أنصبٌ هو أم جرٌّ ؟ .

٣١٧

وقيل : اللامُ المقدّرة مع " أنْ " هي لام المفعول من أجله ، أي : لأجل نِكاحِهنَّ.

الوجه الثَّاني من نصب ﴿طَوْلاً﴾ : أن يكون مفعولاً له على حذف [مضاف] أي : ومن لم يستطع منكم لعدم طول نكاح المحصنات ، وعلى هذا فـ " ان ينكح " مفعول " يستطع " أي : ومن لم يستطع نكاح المُحْصَنَات لعدم الطُّوْلِ.

الوجه الثالثُ : أن يكون مَنْصُوباً على المصدر.

قال ابْنُ عَطيَّة : ويصحُّ أن يكون طَوْلاً نصباً على المَصْدَرِ ، والعامِلُ فيه الاستطاعة [لأنَّهما بمعنى و ﴿أَن يَنكِحَ﴾ ، على هذا مفعول بالاستطاعة ، أو] بالمصدر يعني أنَّ الطولَ هو الطاعة في المعنى ، فَكَأنَّهُ قيل : ومن لم يستطع منكم استطاعة ، والطَّوْلُ : [الفضل ومنه] التطول وهو التَّفضل قال تعالى ﴿ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر : ٣] ويقال : تطاولَ لهذا الشَّيءِ أي تناوله كما يقالُ : يد فلان مبسوطة ، وأصل هذه الكلمة من الطُّولِ الّذي هو ضدّ القصر ؛ لأنَّهُ ذَا كان طويلاً ففيه كمال وزيادة [كما أنه إذا كان قصيراً ففيه قصور ونقصان ، فسمى الغنى طولاً لأنه ينال به المراد ما لا ينال عند الفقر] كما أنَّ بالطول ينال ما لا ينال بالقصر.

قال ابنُ عبّاس ومُجاهدٌ وسعيدُ بنُ جبيرٍ والسُّديُّ وابنُ زيدٍ ، ومالكٌ : " الطَّول هو السَّعة ، والغنى " قيل : والطَّوْلُ : الحرة ، ومعناه : أنَّ من عنده حرَّة لا يجوز له نكاح [أمة] ، وإن عَدِمَ السَّعَةَ ، وخاف العَنَتَ ؛ لأنَّه طالب شهوة وعنده امرأة ، وهو قول أبِي حنيفَةَ [وبه قال الطَّبرِيُّ].

وقال أبو يُوسفَ : الطَّوْلُ هو وجود الحرَّة تحته ، وقيل : الطَّوْلُ هو التَّجلد والصبر كمن احبَّ أمةً ، وهويها حتَّى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج [عليها] غيرها ، فإنَّ له أن يتزوّج الأمَةَ إذا لم يملك مهرها ، وخاف أن يبغي بها ، وإن كان يجد سَعَةً في المال لِنِكَاحِ حرَّةٍ.

وهذا قول قَتَادَةَ والنَ◌خَعِيّ وعطاءٍ ، وسفيان والثَّوْرِي نقله القُرْطُبِيُّ.

٣١٨

". (١)

"الخلقة إذا كان ضعيف الدواعي إلى الطاعة صار في حكم الضعيف ، فالتأثير في هذا الباب لضعف الداعية وقوتها لا لضعف البدن.

قال طاوس والكلبي وغيرهما : في أمر النساء لا يصبر عنهن.

وقال ابن كيسان : خلق الله الإنسان ضعيفاً أي بأن تستميله شهوته.

وقال الحسن : المراد ضعيف الخلقة وهو أنه [خلقه] من ماء مهين.

وقال تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم : ٥٤].

فصل وفي نصب ضعيفاً أربعة أوجه : أظهرها : أنه حال من الإنسان وهي حال مؤكدة.

والثاني : - كأنه تمييز قالوا : لأنه يصلح لدخول " مِنْ " وهذا غلط.

الثالث : أنه على **حذف حرف الجرِ** ، والأصل : خلق من شيء ضعيف ، أي : من ماء مهين ، أو من نطفة ، فلما حُذِفَ الموصوف وحرف الجر وَصَلَ الفعل إليه بنفسه فنصبه.

الرابع : - وإليه أشار ابن عطية ، أنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ بـ " خلق " قالوا : ويصح أن يكون خلق بمعنى " جُعِلَ " فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى المفعولين فيكون قوله " ضعيفاً " مفعولاً ثانياً ، وهذا الذي ذكره غريب لم نرهم نَصُّوا على أن خلق يكون كـ " جعل " فيتعدى لاثنين مع حصرهم الأفعال المتعدية للاثنين ، ورأيناها يقولون : إن " جَعَلَ " إذا كان بمعنى " خَلَقَ " تعدت لواحد.

فصل روي عن ابن عباس أنه قال : ثماني آيات في سورة النساء خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت قوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء : ٢٦] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ و ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء :

٣٣٥

٣١] ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء : ٤٨] ﴿إِنَّ [اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ] مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ النساء : ٤٠] ، ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُواءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾ [النساء : ١٠١] و ﴿مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ [النساء : ١٤٧].

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٣٣٤

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٤٤١

في كيفية النظم وجهان : أحدهما : أنه تعالى لما ذكر كيفية التصرف في النفوس بسبب النكاح ذكر كيفية التصرف في الأموال.

الثاني : لما ذكر ابتغاء النكاح بالأموال وأمر بإبقاء المهور بيَّن بعد ذلك كيفية التصرف في الأموال ، وخص الأكل بالذكر دون غيره من التصرفات لأنه المقصود الأعظم من الأموال ؛ لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً﴾ [النساء : ١٠] ، واختلفوا في تفسير الباطل فقيل هو الربا والغضب والقمار والسرقة والخيانة وشهادة الزور وأخذ المال باليمين الكاذبة ، وعلى هذا تكون الآية مجملة لأنه يصير التقدير : لا تأكلوا أموالكم التي حصلتموها بطريق غير مشروع ، ولم يذكر ههنا الطريقة المشروعة على التفصيل فصارت الآية مجملة.

وروي عن ابن عباس والحسن أن الباطل هو ما يؤخذ من الإنسان بغير عوض وعلى هذا لا تكون الآية مجملة لكن قال بعضهم : إنها منسوخة : قال لما نزلت هذه الآية تحرّج الناس من أن يأكلوا عند أحد شيئاً وشق ذلك على الخلق.

فنسخ الله تعالى ذلك بقوله في سورة النور ﴿لَّيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ وَلاَ عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلاَ عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلاَ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النور : ٦١] وأيضاً إنما هو تخصيص ولهذا روى الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : هذه الآية محكمة ما نسخت ولا تنسخ إلى يوم القيامة.

٣٣٦

وقيل : المراد بالباطل [هو] العقود الفاسدة ، وقوله ﴿لاَ تَأْكُلُوا اْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [يدخل فيه أكل مال الغير بالباطل] وأكل مال نفسه بالباطل فيدخل فيه القسمان معاً كقوله : ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا اْ أَنْفُسَكُمْ﴾ يدل على النهي عن قتل غيره وقتل نفسه أما أكل مال نفسه بالباطل فهو إنفاقه في معاصي الله تعالى ، وأما أكل مال غيره بالباطل فقد عددناه.

قوله : ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ في هذا الاستثناء قولان : أصحهما : أنه استثناء منقطع لوجهين : أحدهما : أن التجارة لم تندرج في الأموال المأكولة بالباطل حتى يستثنى عنها سواء فسرنا الباطل بغير عوض ، أو بغير طريق شرعيّ.

والثاني : أن المستثنى كون ، والكون ليس مالاً من الأموال.

الثالث : أنه متصل قيل : لأن المعنى لا تأكلوها بسبب إلا أن تكون تجارة.

قال أبو البقاء : وهو ضعيف ؛ لأنه قال : بالباطل ، والتجارة ليست من جنس الباطل ، وفي الكلام حذف مضاف تقديره ؛ إلا في حال كونها تجارة ، أو في وقت كونها تجارة انتهى.

ف " أن " تكون في محل نصب على الاستثناء وقد تقدم تحقيقه.

وقرا الكوفيون تجارة نصباً على أن كان ناقصة ، واسمها مستتر فيها يعود على الأموال ، ولا بد من حذف مضاف من " تجارة " تقديره : إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ، ويجوز أن يفسر الضمير بالتجارة بعدها أي : إلا أن تكون التجارةُ تجارةً كقوله : [الطويل] ١٧٩٠ - ....

." (١)

"ففيها] خلافٌ : هل يَحْتاج إلى اقْتِرانه بـ " قَدْ " والراجِحُ عدمُ الاحْتِياج ؛ لكثرة ما جاء منه ، فَعَلى هذا لا تُضْمَرُ " قد " قَبْلَ " حصرت " ، ومَنِ اشْتَرَط ذلك ، قَدَّرها هنا.

والثالث : أنَّ " حصرت " صفةٌ لحَالٍ محذوفةٍ ، تقديرُه : أو جاءُوكم قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُم رجالاً حصرت صُدُورهم ، فنصب لأنَّه صفة مَوْصُوف مَنْصُوب على الحال ، إلاَّ أنه حذف المَوْصُوف المنْتَصب على الحَالِ ، وأقيمت صِفته مَقَامَه وسَمَّاها أبو البقاء حالاً مُوَطِّئَة ، وهَذَا الوجُه يُعْزَى للمُبرِّد أيضاً.

الرابع : أن يَكُون في مَحَلّ جَرِّ صفةً لِقَوْم بعد صِفَة ، و " أو جاءوكم " مُعْتَرِضٌ.

قال أبُو البَقَاءِ : يَدُلُّ عليه قِرَاءةُ مَنْ أسْقَط " أو " وهو أبَيٌّ ، كذا نَقَلَهُ عنه أبو حيَّان والذي في إعْرَابِه إسقاطُ " أو جاءُوكم " جميعه ، وهذا نَصُّه قال : " أحَدُهُم١ : هو جَرٌّ صِفَةً لقومٍ ، وما بَيْنَهُمَا صفة أيضاً ، و " جاءوكم " هذا نَصُّه ، وهو أوفق لهذا الوَجْهِ.

الخامس : أن يكون بدلاً من " جاءوكم " بدلَ اشْتِمَال ؛ لأن المَجِيء مشتمِلٌ على الحَصْر وغيره ، نَقَلَه أبو حيان عن أبي البقاء أيضاً.

السادس : أنه حبرٌ بعد خَبَر ، وهذه عِبَارة الزَّجَّاج ، يعني : أنها جملة مُسْتَأنفَة ، أخْبر بها عن ضِيق صُدُورِ هَؤلاَء عن القِتَال بعد الإخْبَار عَنْهُم بما تَقَدَّم.

قال انب عطية بعد حِكَاية قولِ الزَّجَّاج : " يُفَرَّق بين الحَالِ وبين خَبَرٍ مستأنفٍ في قولك : " جاء زَيْد رَكِبَ الفَرَسَ " أنك إذا أرَدْتَ الحَالَ بقولك : " ركب الفَرَس " قدَّرْتَ " قد " ، وإن أرَدْت خَبَراً بعد خَبَر ، لم تَحْتَجْ إلى تقدِيرها ".

السَّابع : أنه جَوَاب شَرْطٍ مُقَدَّر ، تقديره : إن جاءُوكُن حصرت [صدورهم] ، وهو رأي الجُرجَانِيّ ، وفيه

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٤٥٠

ضَعْفٌ ؛ لعدم لدَّلاَلة على ذَلِك.

وقرأ الجُمْهُور : " حصرت " فعلاً ماضياً ، وقرأ الحَسَن ، وقتادة ، ويعقوب : " حصرة " نَصْباً على الحَالِ بوزن " نبقة " ، وهي تؤيِّد كونَ " حصرت " حالاً ، ونقلها المَهْدَوِي عن

٥٥٣

عَاصِمٍ في رواية حَفْص ، ورُوي عن الحَسَن أيضاً : " حصرات " و " حاصرات ".

وهاتان القراءتان تَحْتَمِلان أن تكُونَ " حصرات " و " حاصرات " نَصْباً على الحال ، أو جَرّاً على الصِّفَة لـ " قوم " ؛ لأنَّ جَمْع المُؤنَّث السَّالِم يستوي جَرُّه ونَصْبُه ، إلا أنَّ فيهما ضَعْفاً ؛ من حيث إنَّ الوَصْفَ الرَّافع لظاهرٍ الفَصيحُ فيه أن يُوَحد كالفِعْلِ ، أو يُجمَعَ جَمْعَ تَكْسِير ويَقِلُّ جمعُه تَصْحِيحاً ، تقول : مررت بِقومٍ ذاهب جَوَاريهم ، أو قيام جواريهم ، ويَقِلُّ : " قائِمَاتٍ جَوَاريهم ".

وقرئ : " حصرةٌ " بالرفع على أنه خَبَر مُقَدَّم ، و " صدورهم " مبتدأ ، والجُمءلَة حال أيضاً.

وقال أبو البقاء : " وإن كان قد قُرِئ : " حصرة " بالرَّفْع ، فعلى أنَّه خَبَر ، و " صدورهم " ، مُبْتَدأ ، والجُمْلَةُ حال ".

قوله : " أن يقاتلوكم " أصلُه : عن أنْ : فلمَّا **حُذِف حَرْف الجَرِّ** ، جرى الخِلاف المَشْهُور ، أهي في مَحَلِّ جَرٍّ أو نَصْب ؟ والحَصْرُ : الضِّيق ، وأصلُه في المكان ، ثم تُوُسِّع فيه [فأطْلِق على حَصْر القَوْل : وهو الضيق في الكلام على المُتَكلِّم والحصر : المكتوم] قال : [الكامل] ١٨٦١ - وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي الْوُشَاةُ فَصَادَفُوا

حَصِراً بِسِرَكِ يَا أمَيْمُ ضَنينا

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٥٤٤

فصل اخْتَلَفُوا في الَّذِين اسْتَثْنَاهُم الله - تعالى - : فقال الجُمْهُور [هم] من الكُفَّار والمَعْنَى : أنه - تعالى - أوجَبَ قتل الكَافِرِ ، إلاَّ إذا كان مُعَاهِداً أوْ تَارِكاً للقِتَال ، فإنَّه لا يَجُوز قَتْلهم ، وعلى هذا التَّقْدِير فالقول بالنَّسْخ لازم ؛ لأنَّ الكافر وإن تَرَكَ القِتَال ؛ فإنه يَجُوز قَتْله.

وقال أبُو مُسْلم الأصْفَهَاني : هم قوم من المُؤمِنين ، وذكر ما تقدَّم عنه في كَوْن الاستِثْنَاءِ مُنْقَطِعاً.

٥٥٤

". (١)

(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/١٥٦٢

"جِنْسِه ، نحو : " خاتمُ حَدِيدٍ " ويجوزُ الفَصْل : إمَّا بإتباع ، نحو : " خاتمٌ حديدٌ " ، أو تنصبَه تَمْييزاً ، نحو : " خاتمٌ حديداً " ، أو بجره بـ " مِنْ " نَحْو : خاتم من حَديدٍ " ، قال : " والظَّاهِر أن إضافة " سُحْقِ عِمَامةٍ " و " يَتامَى النِّساء " بمعنى : اللام ، ومعنى اللام : الاخْتِصَاص ".

وهذا الردُّ لَيْس بشيء ، فإنهم ذَكَروا [في] ضَابِط الإضَافة التي بِمَعْنى " مِنْ " أن تكونَ إضَافَة جُزْءٍ إلى كُلٍّ ، بشرطِ صِدْقِ اسمِ الكُلِّ على البعْضِ ، ولا شك أن " يَتَامَى " بَعْض من النِّسَاء ، والنِّسَاء يَصْدُق عَلَيْهِنَّ ، وتحرَّزْنَا بقولنا : " بشرط صِدْقِ الكُلِّ على البَعْض " من نحو : " يَدُ زَيْد " فإنَّ زيداً لا يَصْدُقُ على اليَدِ وحْدَها.

وقال أبو البقاء : ﴿في يتامى النِّساء﴾ [أي :] في اليَتَامَى مِنْهُنَّ " وهذا تَفْسِيرُ معنى لا إعْرَابٍ.

والجُمْهُور على " يَتَامَى " جمع : يَتيمَة.

وقرأ أبو عَبْد الله المَدَنِي : " ييامى " بياءيْن مِنْ تَحْتُ ، وخرَّجه ابن جِنّي : على أن الأصْل " أيامَى " فأبْدَلَ من الهَمْزَة ياءً ، كما قَالُوا : " فلانٌ ابنُ أعْصُر ويَعْصُر " ، والهَمْزَةُ أصلٌ ، سُمِّي بذلك لقوله :

[الكامل] ١٨٨٦ - أبُنَيَّ إنَّ أبَاكَ غَيَّرَ لَوْنَهُ

كَرُّ اللَّيَالِي واخْتِلاَفُ الأعْصُرِ

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٤٢

وهم يُبْدِلُون الهَمْزة من اليَاء ، كقولهم : " قَطَع الله أدَهُ " يريدون : يدَهُ ، فلذلك يُبْدِلون منها اليَاءَ ، و " أيامى " : جَمْع " أيِّم " بوزن : فَيْعِل ، ثم كُسِّر على أيَايِم ، كسيِّد وسَيَايِد ، ثم قُلِبَتِ اللاَّم إلى مَوْضِع العَيْنِ ، والعَيْن إلى مَوْضِعِ اللاَّم ، فصار اللَّفْظ " أيامى " ثم قُلِبت الكَسْرَةُ فتحةً ؛ لِخفَّتِها ، فتحركت الياءُ وانفتح ما قَبْلَها , فقلبت ألفاً ؛ فصار : " أيامى " فوزنه فَيَالِع.

وقال أبو الفَتْحِ أيضاً : ولو قيل إنه كُسِّر أيِّمٌ على فَعْلَى ، كسَكْرَى ، ثم كُسِّر ثانياً على " أيامى " لكان وجهاً حسناً ، وسيأتي تَحْقيق هذه اللَّفْظَةِ [إن شاءالله تعالى] عند قوله : ﴿وَأَنْكِحُواْ الأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور : ٣٢].

وقرئ : " ما كَتَبَ اللَّهُ لَهُنَّ " بتسمية الفَاعِلِ.

فصل في سبب نزول الآية ذَكَرُوا في سَبَبِ نُزُول الآية قَوْلَيْن :

٤٧

الأوَّل : أن العَرَب كانت لا تُورثُ النِّساء والصِّبْيَان شيئاً من الميراثِ ؛ كما ذكرنا في أوَّلِ السُّورَةِ ، فنزلت

هذه الآية في تَوْريثهم ، قال ابن عبَّاسٍ : يريد ما فَرَضَ لَهُنَّ من المِيرَاثِ.

الثاني : أن الآية نزلت في تَوْفِية الصَّداق لَهُنَّ ، وكانت اليتيمَةُ تكون عند الرَّجُلِ ، فإن كانت جَمِيلةً ومَالَ إلَيْهَا ، تزوَّجَ بها وأكَلَ مالها ، وإن كانت ذَمِيمَةً ، منعها الأزْوَاجَ حتى تَمُوتَ ، فأنزل اللَّه هذه الآية.

قوله : " وتَرْغبون " فيه أوْجُه : أحدُها : - وهو الظاهر - أنه مَعْطُوفٌ على الصِّلةِ ، عطف جملةٍ مُثْبَتةٍ على جُمْلةٍ منفية ، أي : اللاَّتي لا تُؤتُونَهُنَّ ، واللاَّتي ترغبُون أن تَنْكحوهُنَّ ؛ كقولك : " جاء الَّذِي لا يَبْخَلُ ، ويُكْرِمُ الضِّيفَان ".

والثاني : أنه مَعْطُوفٌ على الفَعْلِ المَنْفِيِّ بـ " لا " أي : لا تؤتُونَهُن ولا تَرْغَبُون.

والثالث : أنه حَالٌ من فاعِلِ " تؤتونهن " أي : لا تؤتُونَهُنَّ ، وأنتم رَاغِبُون فِي نِكَاحِهِنَّ ، ذكر هذين الوجْهَيْن أبو البقاء ، وفيهما نَظَرٌ : أمّا الأولُ : فلخلافِ الظَّاهِرِ ، وأما الثَّانِي : فلأنه مُضَارِع فلا تَدْخُل عليه الواوُ إلا بِتَأويلٍ لا حَاجَة لنا بِهِ هَهُنَا.

و " أن تَنْكِحُوهُنَّ " على **حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ** ، ففيه الخلاف المَشْهُور : أهي في محل نَصْب أم جر ؟ واختُلِفَ في تَقْدير حرف الجَرِّ.

فقيل : هو " في " أي : تَرْغبُون في نِكَاحِهِنَّ ؛ لقُبْحهن وفَقْرهنَّ ، وكان الأوْلِيَاء كذلك : إن رَأوها جَمِيلَةً مُوسِرَةً ، تزوجها وَليُّها ، وإلاَّ رغبَ عَنْها ، والقَوْل الأوَّل مَرْوِيٌّ عن عَائِشَة وطَائِفَة كَبيرةٍ.

قال أبو عُبَيْدَة : هذه الآية [تَحْتَمِل] الرَّغْبَة والنَّفْرَة.

فإن حَمَلْته على الرَّغبة ، كان المعنى : وتَرْغَبُون أن تَنْكِحُوهُنَّ.

وإن حملته على النَّفْرة ، كان المَعْنَى : وترغبون عن أن تنكحوهن ؛ لدمامتهن.

فإن قيل : إن النحاة ذكروا أن حَرْف الجَرِّ يجوز حذفُه باطِّرادَ مع " أنْ " و " أنَّ " بِشَرْط أمْنِ اللَّبْس ، يعني : أن يكون الحَرْفُ متعيّناً ، نحو : " عَجبْت أن تَقُوم " أي : من أن تَقُوم ، بخلاف " مِلْتُ إلى أنْ تَقُوم " أو " عَنْ أنْ تَقُوم " والآيةُ من هذا القَبِيل.

٤٨

". (١)

"على جنسَي الغني والفَقِير المدلُولِ عليهما بالمَذْكُورَيْن ، تقديرُه : وإنْ يكنِ المشهُودُ عليه غَنِيًّا أو فقيراً ، فليشْهَد عليه ، فاللَّهُ أوْلى بجنْسَي الغنيِّ والفقيرِ ؛ ويَدُلُّ على هذا قِراءة أبَيِّ : " فاللَّه أوْلَى بِهِمْ " أي

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٦٢٠

: بالأغنياء والفقراءِ مراعاةً للجِنْسِ على ما قَرَّرته لَك ، ويكون قوله : " فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا " ليس جواباً للشرط ، بل جَوابُه مَحْذُوفٌ كما قَدْ عَرَفْتَه ، وهذا دالٌّ عليه.

الثاني : أنَّ " أو " بمعنى : الواو ؛ ويُعْزى هذا للأخْفش ، وكنت قدَّمْتُ أوّلَ البقرة : أنه قولُ الكوفيين ، وأنه ضعيفٌ.

الثالث : أن " أو " : للتَّفْضِيل أي : لتفصيلِ ما أبْهِم ، وقد أوضح ذلك أبُو البقاء ، فقال : " وذلك أنَّ كلَّ واحدٍ من المَشْهُود عليه والمشهود له ، قد يكُون غنيًّا ، وقد يكُون فقيراً ، وقد يكونان غَنِيَّيْنِ ، وقد يكونان فَقِيرَيْن ، وقد يكون أحَدُهُمَا غنيّاً والآخر فَقِيراً ؛ فلما كَانتِ الأقسام عند التَّفْصِيل على ذلك ، أُتِي بـ " أو " ، لتَدُلَّ على التَّفْصِيل ؛ فعلى هذا يكون الضَّمِير في " بهِما " عائداً على المَشْهُود له والمشهود عليه ، على أيِّ وصفٍ كانا عليه " انتهى ؛ إلا أنَّ قوله : " وقد يكون أحَدهُمَا غنيّاً والآخر فَقِيراً " مكرَّرٌ ؛ لأنه يُغْني عنه قوله : " وذَلِك أنَّ كلَّ وَاحِد " إلى آخره.

الرابع : أنَّ الضَّمِير يعود على الخَصْمَيْن ، تقديره : إن يكُن الخصمان غنيّاً أو فقيراً ، فالله أوْلى بِذَينك الخصمين.

الخامس : أن الضَّمير يعود على الغَني والفَقير المدْلُول عليهما بلَفْظ الغنّي والفقير ، والتقديرُ : فاللَّهُ أولى بغنى الغني وفقر الفقير ، وقد أساء ابن عصْفُور العِبَارة هنا بما يُوقفُ عليه في كلامه ، وعلى أربعة الأوجهِ الأخيرة يكونُ جوابُ الشَّرط ملفوظاً بـه ، وهو قوله : ﴿فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ بخلاف الأوَّل ؛ فإنه مَحْذُوفٌ.

وقرأ عبد الله بن مسعود : " إن يَكُنْ غنيٌّ أو فقيرٌ " برفعهما ، والظَّاهرُ أنَّ "كان " في قراءته تامةٌ ، أي : وإنْ وجِد غِنِيٌّ أو فقير ، نحو : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة : ٢٨٠].

قوله : ﴿فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى ﴾ أي : اتركُوا متابعة الهَوَى ؛ حتى توصَفُوا بالعَدْل ؛ لأنَّ العدل عِبارة عن تَرْك مَتَابعة الهَوَى ، ومن تَرَك أحَد النَّقِيضَيْن ، فقد حَصَل له الآخَر.

قوله : " أنْ تَعْدِلُوا " فيه ثلاثةُ أوجهٍ : أحدُها : أنه مَفْعُولٌ مِنْ أجله على حَذْفِ مضافٍ ، تقديره : فلا تتَّبِعُوا الهوى محبةَ أنْ

٦٨

تَعْدِلوا ، أو إرادةَ أنْ تَعْدِلوا ، أي : تَعْدِلوا عن الحَقّ وتجُوروا.

وقال أبو البقاء في المضافِ المحذوف : " تقديره : مخافة أن تَعْدلوا عن الحَقّ ".

وقال ابن عَطِيّة : " يُحْتمل أن يكُونَ مَعْناه : مخافة أن تَعْدِلوا ، ويكُون العَدْلُ هنا بِمَعْنى : العُدول

عن الحَقّ ، ويُحْتمل أن يكُونَ معناه : مَحَبة أنْ تُقْسِطُوا ، فإنْ جعلْتَ العَامِل " تَتَّبِعُوا " فيحتمل أن يكونَ المَعْنَى : محبةَ أنْ تجُوروا " انتهى ؛ فتحصَّل لنا في العَامِلِ وجهان : الظاهرُ منهما أنه نَفْسُ " تتبعوا ".

والثاني : أنه مُضْمَر ، وهو فعلٌ من مَعْنَى النهي ؛ كما قدَّره ابنُ عطيَّة ، كأنه يزْعمُ أنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله : ﴿فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى ﴾ ثم أضْمَرَ عَامِلاً ، وهذا ما لا حَاجَة إليه.

الثاني : أنه على إسْقَاطِ حرْفِ الجَرّ ، وحذْفِ " لا " النَّافِية ، والأصْل : فلا تتَّبعوا الهَوَى في ألاَّ تَعْدِلوا ، أي : في تَرْكِ العَدْل ، فحذف " لا " لدلالة المَعْنَى عَلَيْهَا ، ولمَّا **حَذَف حَرْفَ الجر** من " أنْ " جرى القَوْلان الشَّهِيرَان.

الثَّالث : أنه عَلَى حَذْفِ لام العِلَّة ، تقديرُه : فلا تتبعوا الهوى ؛ لأن تَعْدِلوا.

قال صَاحِب هذا القول : " والمعنى : لا تتبعُوا الهوى ؛ لتكونوا في اتِّباعِكُمُوه عدُولاً ، تنبيهاً على أن اتباعَ الهوى وتَحَرّي العدالةِ مُتَنَافيان لا يجتمعان " وهو ضَعِيفٌ في المَعْنَى.

قوله : " وَإِن تَلْوُوا " قرأ ابن عامرٍ ، وحمزة : " تَلُوا " بلامٍ مَضْمُومةٍ وواوٍ ساكنة ، والبَاقُون : بلامٍ ساكنةٍ وواوَيْن بعدهَا ، أولاهُمَا مَضْمُومة.

فأمَّا قراءةُ الوَاوَيْن ، فظاهرةٌ ؛ لأنه من لَوَى يَلْوي ، والمعْنَى : وإنْ تَلْووا ألسِنَتِكُم عن شهادةِ الحَقّ أو حكومَةِ العَدْل ، والأصْلُ : تَلْوِيُون كتَضْرِبون ، فاستُثْقِلَت الضَّمَّةُ على اليَاءِ فحُذفت ، فالتقى سَاكِنَان : الياء وَوَاو الضَّمِير ، فحُذِف أوّلُهما – وهو الياء – وضُمَّت الواوُ المكْسُورةُ التي هِيَ عَيْن لأجْل واوِ الضميرِ ، فصار : تَلْوُون ، وتصريفُه كتصريف " تَرْمُونَ ".

فإن كان عَنِ الشَّهادة ، فالمَعْنَى : يحرِّفُوا الشَّهادة ؛ ليُبْطِلُوا الحقَّ ، من قولهم : لوى الشيء ، إذا فتله ، ومنه يُقَال : التَوَى هذا الأمْر ، إذا تَعَقَّد وتعسَّر ، تشبيهاً بالشَّيْءِ

٦٩

"(١).

"قال أبُو عُبَيْدَة : حدثنا حَجَّاجٌ عَنْ هَارُونَ ، قَالَ : قَرَأ ابْنُ مَسْعُودٍ فذكرها قال : وهذا لا يَكُونُ إلاَّ عَلَى اسْتِئْنَافِ الصَّدّ ، يعني إنْ وقع صَدّ آخر ، مِثْلُ ما تَقَدَّم في عام " الحُدَيْبِيَة ".

ونَظْمُ هذه الآياتِ على ما هِيَ عَلَيْهِ مِنْ أبْلَغِ مَا يَكُونُ وأفْصَحه ، وليس فيها تقديمٌ ولا تأخيرٌ كما زعم بعضُهم ، فقال : أصلُ تركيب الآية الأولى ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة : ١] فإذا حَلَلْتُم

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٦٣٢

فاصْطَادُوا.

وأصلُ تركيب الثَّانِيَة : ﴿وَلا اا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً﴾ ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾.

ونَظَّرَه بآيةِ البقرةِ يَعْنِي : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة : ٦٧] ، وهذا لا حاجة إليه مع أنَّ التقديمَ والتَّأخيرَ عند الجمهورِ مِنْ ضَرَائِرِ الشِّعْرِ , فَيَجِبُ تَنْزِيهُ القرآنِ عَنْه ، ولَيْست الجملةُ - أيضاً - مِنْ قوله : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ﴾ مُعْتَرِضَةً بَيْن قوله : ﴿وَلا اا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ وبَيْنَ قوله : ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ ، بَلْ هي مؤسِّسةٌ ومُنْشِئَةٌ حُكْماً ، وهو حِلُّ الاصْطيادِ عند التَّحَلُّلِ مِنَ الإحْرَامِ ، والجملة المُعْتَرِضَةُ إنَّما تُفِيدُ تَوْكيداً وتَسْديداً ، وهذه مفيدةٌ حُكْماً جَدِيداً كما تقدم.

وقوله : " أنْ تَعْتَدُوا " قَدْ تقدم أنَّه مِنْ مُتعلقاتِ ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ على أنَّه مَفْعُولٌ ثانٍ ، أوْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الجر ، فمَنْ كسَرَ ﴿إنْ صَدُّوكُمْ﴾ يكُون الشرطُ وجوابُه المقدَّرُ في مَحَلّ جرٍ صِفَةً لـ " قَوْم " ، أيْ : شَنَآنُ قَوْمٍ هذه صِفَتُهُم ومَنْ فتحها فمحلُّها الجرُّ والنَّصْبُ ، لأنَّها على حَذْفِ لامِ الْعِلَّةِ كما تقدم.

قال الزَّمخْشَرِيُّ : والمعنى : ولا يَكْسِبَنَّكُمْ بُغضُ قَوْمٍ ؛ لأنَّ صدوكم الاعتداء ولا يحملنكم عليه.

قال أبو حيّان : وهذا تفسيرُ مَعْنًى لا تفسير إعْراب ؛ لأنّه يمتنعُ أنْ يكون مدلولُ " جرم " حمل وكسب في استعمالٍ واحدٍ لاختلاف مُقتضاهما ، فَيَمْتَنِعُ أنْ يكُون [أنْ تَعْتَدوُا] في مَحَلّ مفعول به ، ومحلُّ مفعولٍ على إسْقاطِ حَرْف الجر.

قال شهابُ الدِّين : هذا الذي قاله لا يتصَوَّرُ أنْ يتوهمه من له أدْنَى بَصَرٍ بالصِّنَاعةِ حتى ينبِّهَ عليه.

وقد تقدم قراءةُ البَزِّي في نحو : " ولا تَعاوَنُوا " وأنَّ الأصلَ : [" تتعاونوا "

١٨٦

فأدغم] وحذف الباقون إحْدَى التاءيْنَ عند قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ﴾ [البقرة : ٢٦٧].

قوله عز وجل : ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ أيْ : ليعن بعضُكم بَعْضاً على البر والتقوى.

قِيلَ : البِرُّ : متابعةُ الأمْرِ ، والتَّقْوَى مُجانَبَةُ النَّهْيِ.

وقيل : البرُّ : الإسلامُ ، والتقوى : السُّنةُ.

﴿وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

قيل الإثُم : الكفرُ ، والعُدْوانُ : الظلمُ.

وقيل : الإثمُ : المعصيةُ والعُدوان : البِدْعَةُ.

وقال النَّواسُ بْنُ سَمْعان الأنْصَارِيّ : " سُئِلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن البر والإثْمِ ، فقال : " البرُّ

حُسْنُ الخلقِ ، والإثمُ ما حَاكَ في [صَدْرِك] ، وكَرِهْتَ أنْ يَطَّلِعَ عليه الناسُ " ، ثم قال تعالى : ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ ، والمرادُ منه التهديدُ والوعيدُ.

جزء : ٧ رقم الصفحة : ١٧٥

وقوله عز وجلا : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ الآية.

وهذا هو المُسْتَثْنَى مِنَ الإبَاحَةِ في قوله : ﴿إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة : ١] وهو أحَدَ عَشَرَ نَوْعاً ، وقد تقدم إعرابُ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ وأصْلُهَا.

واعلمْ أنَّ تحريمَ الميتةِ موافقٌ للمعقولِ ؛ لأنَّ الدمَ جوهرٌ لَطِيفٌ جِداً فإذا ماتَ الحيوانُ حَتْفَ أنْفِهِ احْتَبَسَ الدمُ في عُرُوقِهِ وتعفَّن وفَسَدَ ؛ وحصل من أكْلِهِ مَضَرَةٌ.

وأمَّا الدمُ فقال الزَّمَخْشَرِيُّ : كانوا يَمْلَؤُونَ المِعَى مِنَ الدَّمِ وَيَشْوونَهُ ويُطْعِمُونَه للضيفِ ، فحرّم الله ذلك عليهم.

١٨٧

." (١)

"[هود : ٨٤] ، واليوم ليس بمحيطٍ ، وإنَّما المحيط هو العذابُ.

ومثله قوله تعالى : ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم : ١٨] ، وعاصف ليس من صفة اليوم بل من صفة الريح.

ومنها قلب بعض الحُرُوفِ إلى بعض كقوله عليه السلام : " ارْجعْنَ مأزُورَاتٍ غَيْرَ مأجُورَاتٍ " ، والأصل : مَوْزُورات ، ولكن أريد التَّوَاخي.

وكذلك قولهم : [إنَّهُ] ليأتينا بالغدايا والعَشَايا ، يعني أن الأصل بالغَدَاوى ؛ لأنَّها من الغُدْوَة ، ولكن لأجل ياء العشايا جاءت بالياء دون الواو.

ومنها تأنِيثُ المذكَّرِ كقوله تعالى : ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، فحذف التاء من " عشر " ، وهي مضافة إلى " الأمْثَالِ " ، وهي مذكرة ، ولكن لما جاورت الأمثال ضمير المؤنَّثِ أجري عليها حكمه ، وكذلك قوله : [الكامل] ١٩٤٠ - لمَّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تواضَعت

سُورُ المدينَةِ والْجِبَالُ الْخُشَّعُ

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٢١٦

وقولهم : ذهبت بَعْضُ أصابعه يعني أن " سور " مذكرة ، " وبعض " - أيضاً - كذلك ، ولكن لما جَاوَرَوا

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٦٩٤

المؤنث أعْطِيَا حكمه.

ومنها : قامت هندُ لما لم يفصلوا ، أتَوْا بالتَّاءِ ، ولمَّا فصلوا لم يأتوا بها ، ولا فَرْقَ إلا المجاورة وعدمها.

[ومنها :] استحسانهم النَّصْبَ في الاشتغال بعد جملة فعليَّةٍ ، في قولهم : قام زيد وعمراً كلمته لمجاورة الفعل.

ومنها : قلبهم الواو المجاورة للظّرف همزة نحو : أوائل بخلاف طواويس لبعدها من مجاورة الظرف.

قال : وهذا مَوضِعٌ يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد ، قد بوّب له النحويون له [باباً] ورتَّبُوا عليه مسائل ، وأصَّلُوه بقولهم : هذا جُحْر ضبٍّ خَرِبٍ.

[حتى] اختلفوا في جواز جرِّ التثنية والجمع ، فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياساً على المُفْرد المَسْمُوعِ ، ولو كان لا وجه له بحال لاقتصروا فيه على

٦22

الـمسموع فقطْ ، ويتأيَّدُ ما ذكرناه أن الجرَّ في الآية قد أجيز غيره وهو الرّفع والنّصب ، والرّفع والنّصب غير قاطعين ولا ظاهرين ، على أن حكم الرِّجْلين المسح ، فكذلك الجرّ يجب أن يكون كالنَّصْبِ والرفع في الحكم دون الإعراب.

انتهى.

قال شهاب الدين : أمَّا قوله : إنّ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة : ٢٢] من هذا الباب فليس بشيء ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يُقَدَّرَ عطفهما على ما [تقدَّم بتأويل] ذكره الناس كما سيأتي ، أو بغير تأويل.

وإما ألاَّ يعطفهما ، [فإن عطفهما على ما تقدم ، وجب الجر ، وإن لم يعطفهما لم يجب الجر ، وأمّا جرهما على ما ذكره الناس فقيل : لعطفهما] على المجرور بالياء قبلهما على تضمين الفعل المتقدم " يتلذّذون وينعمون بأكواب وكذا وكذا ".

أو لا يُضَمَّن الفعل شيئاً ، ويكون لطواف الولدان بالحور العين على أهل الجنَّةِ لَذَاذَةٌ لهم بذلك ، والجوَارُ إنَّمَا يكون حيث يستحقُّ الاسم غير الجر ، فيجر لمجاورة ما قبله ، وهذا كما ترى قد صَرَّح هو أنَّهُ معطوف على " بأكواب ".

غاية ما في الباب أنَّه جعله مختلف المعنى ، يعني أن عنده لا يجوز عطفهما على " بأكْوَابٍ " إلا بمعنى آخر ، وهو تضمين الفعل ، وهذا لا يقدحُ في العطفية.

وأمَّا البيتُ فجَرُّ " موثّق " ليس لجواره لـ " منفلت " وإنَّما هو مراعاة للمجرور بـ " غير " ؛ لأنَّهم نصوا على

أنَّك إذا جئت بعد " غير " ومخفوضها يتابع جاز أن يتبع لفظ " غير " ، وأن يتبع المضاف إليه ، وأنشدوا البيت ، ويروى : [البسيط] ١٩٤١ - لَمْ يَبْقَ [فيها طَرِيدٌ] غَيْرُ مُنْفَلِتٍ

أوْ موثقٍ في حِبَالِ الْقَوْمِ مَجْنُوبِ

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٢١٦

وأما باقي الأمثلة التي أوردها فليس من المجاورة التي تؤثر في التغيير ، أي تغيير الإعراب ، وقد تقدَّم أنَّ النَّحويين خصَّصوا ذلك بالنَّعت ، وأنَّهُ قد جاء في الrتوكيد ضرورة.

والتَّخْرِيج الثاني : أنَّهُ معطوف على " بِرءُوسِكُم " لفظاً ومعنى ، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل ، وهو حكم باقٍ ، وبه قال جماعة ، أو يحمل مسح الأرْجُلِ على بعض الأحوال ، وهو لُبْسُ الخُفِّ ، ويُعْزَى للشافعيّ.

التخريج الثالث : أنَّها جُرَّتْ مَنْبَهَةً على عدم الإسراف باستعمال الماء ؛ لأنَّها مظنَّةٌ لصبِّ الماء [كثيراً] ، فعطفت على الممسوح ، والمرادُ غسلها كما تقدّم.

٢٢٧

وإليه ذهب الزمخشريُّ ، قال : " وقيل : إلَى الْكَعْبَينِ " فجيء بالغاية إمَاطَةً لظن ظَانٍّ يحسبهما مَمْسُوحَةً ؛ لأنَّ المسح لم تُضْرَبْ له غاية في الشريعة.

وكأنَّهُ لم يَرْتَض هذا القول الدافع لهذا الوَهْمِ ، وهو كما قال.

التخريج الرابع : أنها مجرورة بحرف جر مقدر ، دَلَّ عليه المعنى ، ويتعلّق هذا الحرف بفعل محذوفٍ أيضاً يليق بالمحلّ ، فيُدَّعى حذف جملةٍ فعليةٍ وحَذْفُ حرف جر ، قالوا : وتقديره : " وافعلوا بأرْجُلِكُم غَسْلاً ".

قال أبُو البَقَاء : وحَذْفُ حرف الجَرِّ ، وإبقاء الجرّ جائزٌ ؛ كقوله : [الطويل] ١٩٤٢ - مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشِيرَةً

". (١)

"اليهود عليهم الإيمان بجميع الرسل ، وهو مما لا يُنْقَمُ ذَكَرَ في مُقَابلته فسقَهُمْ ، وهو مما يُنْقَم ، ومثل ذلك حَسَنٌ في الازدواج ، يقول القائل : " هل تنقم مني إلا أن عفوت عنك ، وأنَّكَ فاجر " فيحسن ذلك لإتمام المعنى بالمقابلة.

وقال أبُو البقاء : والمعنى على هذا : إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم ، أي كرهتم مخالفتنا إياكم وهذا كقولك

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٧١٢

للرجل : " ما كرهت مني إلا أني مُحَبَّبٌ للناس ، وأنك مبغض " ، وإن كان لا يعترف بأنه مبغض.

وقال ابن عطية : ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ هو عند أكثر المتأوِّلين معطوف على قوله : " أنْ آمنَّا " ، فيدخل كونهم فاسقين فيما نَقَمُوهُ وهذا لا يتجه معناه.

ثم قال بعد كلام : " وإنَّمَا يَتَّجِهُ على أن يكون معنى المحاورة : هل تنقمون منا إلا مجموع هذه الحال من أنا مؤمنون وأنتم فاسقون ، ويكون ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ مما قرره المخاطب لهم ، وهذا [كما] يقول لمن يخاصم : " هل تنقم عليَّ إلا أن صدقت أنا ، وكذبت أنت " ، وهو لا يُقِرُّ بأنه كاذب ، ولا ينقم ذلك ، لكن معنى كلامك : هل تنقم إلا مجموع هذه الحال " وهذا هو مجموع ما أجاب به الزَّمَخْشَرِيُّ والواحِديُّ.

الوجه الثاني من أوجه النصب : أن يكون معطوفاً على " أنْ آمنَّا " أيضاً ، ولكن في الكلام مضاف محذوف لصحة المعنى ، تقديره : " واعتقاد أنَّ أكثركم فاسقون " وهو معنى واضح ، فإنَّ الكفار ينقمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون.

الثالث : أنه منصوب بفعل مقدر ، تقديره : هل تنقمون منا إلا إيماننا ، ولا تنقمون فسق أكثركم.

الرابع : أنه منصوب على المعيَّة ، وتكون " الواو " بمعنى " مع " تقديره : " وما تنقمون منا إلا الإيمان مع أن أكثركم فاسقون ".

ذكر جميع هذه الأوجه أبُو القَاسِمِ الزَّمَخْشَرِيُّ - رحمه الله - .

الخامس : أنه منصوب عَطْفاً عى " أنْ آمنَّا " ، و " أن آمنَّا " مفعول من أجله فهو منصوب ، فعطف هذا عليه ، والأصل : " هل تنقمون إلا لأجل إيماننا ، ولأجل أن أكثركم فاسقون " ، فلمَّا **حذف حرف الجر** من " أنْ آمنَّا " بقي منصوباً على أحد الوجهين المشهورين ، إلا أنه يقال هنا : النصب هنا ممتنع من حيث إنَّهُ فُقِد شرطٌ من المفعول له ، وهو اتحاد الفاعل ، والفاعل هنا مختلف ، فإن فاعل الانتقام غير فاعل الإيمان ، فينبغي أن يُقَدَّر هنا محلُّ " أنْ آمنَّا " جراً ليس إلاَّ ، بعد **حذف حرف الجر** ، ولا يجري فيه الخلاف المشهور بين الخَلِيلِ وسيبَويْهِ في محل " أنْ " إذَا حذف منها حرف الجر ، لعدم اتحاد الفاعل.

٤٠٦

وأجِيبَ عن ذلك بأنَّا وإنْ اشترطنا اتحاد الفاعل فإنَّا نجوِّزُ اعتقادَ النصب في " أنْ " و " أنَّ " إذا وقعا مفعولاً من أجله بعد **حذف حرف الجر** لا لكونهما مفعولاً من أجله ، بل من حيث اختصاصهما من حيث

ما بجواز **حذف حرف الجر** لطولهما بالصلة وفي هذه المسألة بخصوصها خلاف مذكور في بابه ، ويدُلُّ على ذلك ما نقله الواحدي عن صاحب " النَّظْم " ، فإنَّ صاحب " النظم " ذكر عن الزجاج معنًى ، وهو : هل تكرهون إلا إيماننا على دينكم ، وهذا معنى قول الحسنِ : نقمتم علينا.

قال صاحب " النَّظْمِ " : فعلى هذا يجب أن يكون موضع " أن " في قوله : ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ نَصْباً بإضمار " اللام " على تأويل " ولأنَّ أكْثَرَكُمْ " ، والواو زائدة ، فقد صرح صاحب النظم بما ذكرناه.

الوجه السادس : [أنه] في محل نَصْب على أنه مفعول من أجله لـ " تنقمون " والواو زائدةٌ كما تقدَّم تقريره عن الزمخشري.

[وهذا الوجه الخامس يحتاج إلى تقرير] ليفهم معناه ، قال أبُو حيَّان بعد نقله الأوجه المتقدمة : " ويظهر وجه آخر [لعلَّه] يكون الأرجح ، وذلك أن " نَقَمَ " أصله أنْ يتعدى بـ " على " تقول : " نَقَمْتُ عَلَيْه " ، ثم تبني منه [افتعل إذ ذاك] بـ " من " ويضمَّن معنى الإصابة بالمكروه ، قال تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة : ٩٥] ، ومناسبة التضمين فيها أنَّ مَنْ عاب على شخص فعله ، فهو كاره له ، ومصيبه عليه بالمكروه ، فجاءت هنا " فَعَل " بمعنى " افْتَعَل " كـ " قدر " و " اقتدر " ، ولذلك عُدِّيت بـ " من " دون " على " التي أصلها أن تتعدى بها ، فصار المعنى : وما تنالون منا ، وما تصيبوننا بما نكره ، إلا أنْ آمَنَّا ، [أي : إلاَّ لأنْ آمنا ،] فيكون " أن آمنَّا " مفعولاً من أجله ، ويكون ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ معطوفاً على هذه العلة ، وهذا - والله أعلم - سبب تعديته بـ " من " دون " على " انتهى ما قاله ، ولم يصرح بكون حينئذٍ في محلِّ نصب أو جرٍّ ، إلاَّ أن ظاهر حاله أن يُعتقَدَ كونه في محل جرٍّ ، فإنه إنَّمَا ذكر في أوجه الجر.

وأمَّا الجَرُّ فمن ثلاثة أوجه : أحدها : أنه عطف على المؤمن به.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ : " أي : وما تنقمون منَّا إلا الإيمان بالله ، وما أنزل ، وبأن أكْثَرَكُمْ فِاسِقُونَ " وهذا معنى واضح ، قال ابن عطية : " وهذا مستقيمُ المعنى ؛ لأن إيمان

٤٠٧

(١) ".

"اليمينَ ، وعقدُّهَا " ، وهذا غيرُ لازم لأبي عليٍّ ؛ لأنّ مرادَه أنه مثلُه من حَيْثُ إنَّ " المُفَاعَلَة " بمعنى أن المشاركة من اثنين منتفيةٌ عنه ؛ كانتفائها من عاقَبْتُ وطارَقْتُ ، أمَّا كونُه يقالُ فيه أيضاً كذا ، فلا يضُرُّه

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٨١٣

ذلك في التشبيه ، وقال أيضاً : " تقديرُه **حذف حَرْفِ الجرّ** ، ثم الضمير على التدرُّج – بعيدٌ ، وليس بنظيرِ : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤] ؛ لأن " أمَرَ " بتعدَّى بنفسِه تارةً ، وبحرف الجرِّ أخرى ، وإن كان الأصلُ الحَرْفَ ، وأيضاً ف " مَا " في " فَاصْدَعْ بِمَا " لا يتعيَّن أن تكون بمعنى " الَّذي " بل الظاهر أنها مصدريَّةٌ ، [وكذلك ههنا الأحسنُ : أن تكون مصدريةً] لمقابلتها بالمصْدرِ ، وهو اللَّغْوُ ".

قال الوَاحِدِي : يُقَالُ : عَقَدَ فلانٌ اليمينَ والعهدَ والحبلَ عَقْداً ، إذَا وكَّده وأحْكَمَهُ ، ومثل ذلك أيضاً " عَقَّدَ " بالتَّشْديد إذا وكَّدَ ، ومثله : عَاقَد بالألفِ.

وقد تقدم الكلامُ في سورة النِّساء عند قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [الآية : ٣٣] و " عاقَدت " ، وذُكِرَ في هذه ثلاثُ قراءاتٍ في المشْهُور ، وفي تِيكَ قراءتانِ ، وقد تقدم في النساء أنه رُوِيَ عن حمزة : " عَقَّدَتْ " بالتشديد فيكون فيها أيضاً ثلاثُ قراءاتٍ ، وهو اتفاقٌ غريبٌ ، فإنَّ حمزة من أصحابِ التخفيفِ في هذه السورة ، وقد رُوِيَ عنه التثقيلُ في النساء.

والمرادُ بقوله : " عقَّدتم ، وعاقَدْتُم " أي : قَصَدْتُم وتَعمَّدْتُم ، وتقدَّم الكلامُ على ذلك في سُورةِ البَقَرةِ.

قوله تعالى : ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ﴾ مبتدأ وخبر ، والضميرُ في " فَكَفَّارتُهُ " فيه أربعةُ أوجه : أحدها : أنه يعودُ على الحِنْثِ الدَّالِّ عليه سياقُ الكلام ، وإنْ لم يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ ، أي : فكفَّارةُ الحِنْثِ.

الثاني : أنه يعود على " مَا " إنْ جَعَلْنَاهَا موصولةً اسميَّةً ، وهو على حذف مضافٍ ، أي : فكفارة نُكْثِهِ ، كذا قدَّره الزمخشريُّ.

والثالث : أنه يعودُ على العَقْدِ ؛ لتقدُّمِ الفعْلِ الدالِّ عليه.

الرابع : أنه يعود على اليمين ، وإن كانت مؤنثة ؛ لأنها بمعنى الحَلْفِ ، قالهما أبو البقاء ، وليسا بظاهَرْين.

و " إطْعَامُ " مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، وهو مقدَّرٌ بحرفٍ وفعلٍ مبنيّ للفاعل ، أي : فكفَّارته أن يُطْعِمَ الحَانِثُ عشرة ، وفاعلُ المصدرِ يُحْذَفُ كثيراً ، ولا ضرورة تدعو إلى تقديره بفعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ ، أي : أن يُطْعَمَ عشرةٌ ؛ لأنَّ في ذلك خلافاً تقدَّم التنبيه عليه ؛ فعلى

٤٩٥

". (١)

"والجمهورُ على " شهادةَ الله " بالإضافة ، وهي مفعولٌ بها ، وأضيفَتْ إليه تعالى ؛ لأنه هو الآمرُ بها وبحفظها ، وألاَّ تُكْتَمَ ، ولا تُضَيَّعَ ، وقرأ عَلِيٌّ رضي الله عنه ونعيمُ بْنُ مَيْسَرَة والشَّعْبِيُّ في رواية : "

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٨٧٦

شهادةً الله " بتنوين شهادة ، ونصبها ، ونصب الجلالة ، وهي واضحةٌ ، فـ " شَهَادَةً " مفعول ثان ، والجلالةُ نصبٌ على التعظيم وهي الأوَّل ، والأصلُ : ولا نَكْتُمُ اللَّهَ شهادةً ؛ وهو كقوله : ﴿وَلاَ يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً﴾ [النساء : ٤٢] وإنما قُدِّمَتْ هنا للاهتمامِ بها ؛ فإنها المحدَّثُ عنها ، وفيها وجهُ ثانٍ – نقله الزهراويُّ – وهو : أن تكون الجلالةُ نَصْباً على إسقاطِ حرفِ القسم ، والتقديرُ : ولا نَكْتُمُ شهادةً واللَّهِ ، فلمَّا **حُذِف حرفُ الجر** ، نُصِب المُقْسَمُ به ، ولا حاجةَ إليه ؛ لأنه يَسْتَدْعِي حذف المفعولِ الأوَّل للكتمان ، أي : ولا نَكْتُمُ أحداً شهادةً والله ، وفيه تكلُّفٌ وإليه ذهب أبو البقاء أيضاً قال : " على أنه منصوبٌ بفعْلِ القسم محذوفاً ".

ويُرْوَى عن أبِي جَعْفَر " شَهادةً " مُنَونةً " أَللَّهِ " بِقَطْعِ الألف وكسرْ الهَاءِ ، من غير اسْتِفْهَام على ابْتِدَاء اليَمِينِ ، أي : واللَّهِ ﴿إِنَّآ إِذاً لَّمِنَ الآَثِمِينَ﴾ ، أي : إنْ كَتَمْنَاها نَكُونُ من الآثمين.

وقرأ عليٌّ – رضي الله عنه – والسُّلمِيُّ والحسن البصريُّ : " شَهَادَةً " بالتنوين والنصب ، " آلله " بمدِّ الألفِ التي للاستفهام ، دَخَلَتْ للتقرير ، وتوقيف نفوسِ الخَلْق الحالفين ، وهي عوضٌ عن حَرْفِ القسمِ المقدَّرِ ثمّ.

وهل الجرُّ بها أم بالحَرْفِ المحذوفِ ؟ خلافٌ.

وقرأ الشعبيُّ في رواية وغيره : " شَهَادَهْ " بالهاء ويقف عليها ، ثم

٥٧٦

يَبْتدئ " آللَّهِ " بقطع همزة الوصل وبمدِّ الهمزة على أنها للاستفهام بالمعنى المتقدِّم ، وجَرِّ الجلالة ، وهمزةُ القطعِ تكون عوضاً من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة ، تقول : يا زَيْدُ ، أَللَّهِ ، لأفْعلَنَّ ، والذي يُعَوَّض من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصَّة ثلاثةٌ : ألفُ الاستفهام ، وقطعُ همزة الوصلِ ، وها التي للتنبيه ؛ نحو : " ها اللَّهِ " ، ويجوزُ مع " هَا " قطعُ همزةِ الجلالة ووصلُها ، وهل الجرُّ بالحرف المقدَّر ، أو بالعوض ؟ تقدَّم أنَّ فيه خلافاً ، ولو قال قائلٌ : إن قولهم " الله ، لأفْعَلَنَّ " بالجرِّ وقطع الهمزة ؛ بأنها همزة استفهام لم يُرَدَّ قوله ، فإن قيل : همزةُ الاستفهام ، إذا دخلَتْ على همزة الوصْلِ التي مع لام التعريف ، أو ايْمُن في القَسَم ، وجب ثبوتُ همزة الوصل ، وحينئذ إمَّا : أنْ تُسَهَّلَ ، وإمَّا أنْ تُبْدَلَ ألفاً ، وهذه لم تَثْبُتْ بعدها همزةُ وصل ، فتعيَّن أن تكونَ همزة وصْلٍ قُطِعَتْ عوضاً عن حرف القسم ، فالجواب : أنهم إنما أبْدلوا ألفَ الوصْلِ أو سَهَّلوها بعد همزةِ الاستفهام ؛ فرقاً بين الاستفهام والخبر ، وهنا اللَّبْسُ مأمونٌ فإنَّ الجرَّ في الجلالة يؤذِنُ بذلك ؛ فلا حاجة إلى بقاءِ همزةِ الوصلِ مُبْدلةً أو مُسَهَّلةً ، فعلى هذا

قراءة : ألله ، وآلله بالقصْر والمدِّ تحتمل الاستفهام ، وهو تخريجٌ حسن ، قال ابن جني في هذه القراءة : " الوقفُ على " شهَاده " بسكون الهاء ، واستئنافُ القسم – حسنٌ ؛ لأنَّ استئنافه في أولِ الكلامِ أوْجَهُ له وأشدُّ هيبةً مِنْ أنْ يدخُلَ في عرضِ القَوْل " ، ورُوِيَتْ هذه القراءةُ – أعني : " ألله " بقطع الألف من غير مدٍّ وجرِّ الجلالة – عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ وتقدَّم أيضاً أنها رويتْ عن أبي جعفرٍ ، وقرئ : " شَهَادَةً اللَّهِ " بنصب الشهادة منونة ، وجرِ الجلالة موصولة الهمزة ، على أن الجرَّ بحرفِ القسمِ المقدَّرِ من غير عوضٍ منه بـقَطْعِ ، ولا همزةِ استفهام ، وهو مختصٌّ بذلك.

وقوله تعالى : ﴿إِنَّآ إِذاً لَّمِنَ الآَثِمِينَ﴾ هذه الجملةُ لا محلَّ لها ؛ لأنها استئنافيةٌ ، أخبروا عن أنفسهم بأنهم من الآثمين ، إنْ كتموا الشهادة ؛ ولذلك أتوا بـ " إذَنِ " المُؤذِنَةِ بالجزاء والجواب ، وقرأ الجمهور : " لَمِنَ الآثمينَ " من غير نقل ، ولا إدغام ، وقرأ ابن مُحَيصنٍ والأعمش : " لَمِلاَّثمين " بإدغام نون " مِنْ " في لام التعريف ، بَعْد أن نقل إليها حركة الهمزة في " آثمينَ " ، فاعتدَّ بحركة النقل فأدغَمَ ، وهي نظيرُ قراءةِ مَنْ قرأ : ﴿عَاداً لُّولَى﴾ [النجم : ٥٠] بالإدغام ، على ما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

فصل في معنى الآية ومعنى الآية : إنكم إذا سَافَرْتُم في الأرْض ، فأصَابَتْكُم مُصِيبَةُ الموت ، فأوصَيْتم

٥٧٧

." (١)

"وعن ابن عبَّاسٍ – رضي الله عنهما – أنَّهُ بقيت تلك الوَاقِعَةُ مَخْفِيَّةً إلى أن أسْلَمَ تَمِيمٌ الدَّاري ، فلما أسْلَمَ أخْبَرَ بذلك ، فقال : حَلَفْتُ كاذباً أنا وصَاحِبِي ، بعْنَا الإنَاءَ بألفٍ وقَسَّمْنَا الثَّمنَ ، ثمَّ دَفَعَ خمسمائة دِرْهَم من نفسه ، ونزعَ من صاحبه خمسمائةً أخرى ، ودفع الألْفَ إلى مَوَالِي الميّت ، فكذلك قوله : ﴿ذالِكَ أَدْنَى أَن يَأْتُواْ بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَآ﴾ ، أي : ذلك الذي حَكَمْنَا به من رَدِّ اليَمينِ ، أجدر وأحْرَى أن يَأتِي الوَصِيَّان بالشَّهَادَة على وجهها ، وأدْنَى معناه : أقْرَبُ إلى الإتيان بالشَّهَادَة على ما كانت ﴿أَوْ يَخَافُوا اْ أَن تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ أي : أقْرَبُ إلى أن يَخَافُوا رَدَّ اليمينِ بعد يَمينهمْ على المُدَّعِي ، فيحلفوا على خِيَانَتِهِم وكذبهم ، فَيَفْتَضِحُوا ويغرمُوا ، فلا يَحْلِفُون كَاذِبين إذا خَافُوا هذا الحُكْمَ ، " واتَّقُوا اللَّهَ " : أنْ تَحْلِفُوا أيْماناً كَاذِبَةً ، أو تَخُونُوا أمَانَةً ، " واسْمَعُوا " : الموعظة ، ﴿وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ، وهذا تَهْدِيدٌ ووعيدٌ لِمنْ يُخَالِفُ حُكْم اللَّهِ وأوَامِرِه.

روى الواحدي – رحمه الله – في " البَسِيطِ " ، عن عُمَر بن الخطَّابِ – رضي الله عنه – أنَّهُ قال : هذه

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٩٣٨

الآية أعْضَلُ ما في هذه السُّورَةِ من الأحْكَامِ.

ولنَرْجِع إلى إعرابِ بقيَّة الآيَة.

قوله " ذلك أدْنَى " لا محلَّ لهذه الجملةِ ؛ لاستئنافِها ، والمشارُ إليه الحكمُ السابقُ بتفصيله ، أي : ما تقدَّم ذكرُه من الأحْكَامِ أقربُ إلى حصولِ إقامةِ الشَّهادة على ما ينبغي ، وقيل : المشارُ إليه الحَبْسُ بعد الصلاة ، وقيل : تحليفُ الشاهدين ، و " أنْ يَأتُوا " أصلُه : " إلى أنْ يأتُوا " ، وقدَّره أبو البقاء بـ " مِنْ " أيضاً ، أي : أدْنَى من أن يأتُوا ، وقدَّره مكيٌّ بالباء ، أي : بِأنْ يَأتُوا ، قال شهاب الدين : وليْسَا بواضحَيْنِ ، ثم **حذفَ حرفَ الجر** ، فَنَشَأ الخلافُ المشهور ، و " عَلَى وَجْهِهَا " متعلّقٌ بـ " يَأتُوا " ، وقيل : في محلِّ نَصْبٍ على الحال منها ، وقدَّره أبو البقاء بـ " محققة وصَحِيحَة " ، وهو تفسيرُ معنًى ؛ لما عرفْتَ غير مرة من أنَّ الأكوانَ المقيَّدة لا تُقَدَّر في مثله.

قوله : " أوْ يَخَافُوا " في نصبه وجهان : أحدهما : أنه منصوب ؛ عطفاً على " يَأتُوا " ، وفي " أوْ " على هذا تأويلان : أحدهما : أنها على بابها من كونها لأحدِ الشيئين ، والمعنى : ذلك الحكمُ أقربُ إلى حصول الشهادة على ما ينبغي ، أو خوفِ رَدِّ الأيمانِ إلى غيرهم ، فتسقطُ أيمانهم ، والتأويلُ الآخر : [أن] تكون بمعنى الواو ، أي : ذلك الحُكْمُ كله أقربُ إلى أنْ يَأتُوا ، وأقربُ إلى أن يَخَافُوا ، وهذا مفهومٌ من قول ابن عبَّاسٍ.

٥٨٧

". (١)

"" أي : لا يهدِيهِمْ في ذلك اليَوْمِ إلى حُجَّةٍ ، أو إلى طريقِ الجنَّة ".

السابع : أنه مفعولٌ به ، وناصبُه " اسْمَعُوا " ، ولا بد من حذف مضاف حينئذٍ ، لأنَّ الزمان لا يُسْمَعُ ، فقدَّره أبو البقاء : " واسمعوا خَبَرَ يَوْمِ يُجْمَعُ " ، ولم يذكر أبو البقاء غير هذين الوجهَيْن ، وبدأ بأولهما ، وفي نصبه بـ " لا يَهْدِي " نظرٌ ؛ من حيث إنه لا يهديهم مطلقاً ، لا في ذلك اليوم ولا في الدنيا ، أعني المحْكُوم عليهم بالفسْقِ ، وفي تقدير الزمخشريّ " لا يَهْدِيهِمْ إلى طريقِ الجنَّة " نُحُوٌّ إلى مذهبه من أنَّ نَفْي الهداية المطلقة لا يجوزُ على الله تعالى ؛ ولذلك خَصَّصَ المُهْدَى إليه ، ولم يذكر غيره ، والذي سَهَّلَ ذلك عنده أيضاً كونُه في يومٍ لا تَكْلِيفَ فيه ، وأما في دار التكليفِ فلا يُجيزُ المعتزليُّ أن يُنْسَبَ إلى الله تعالى نَفْيُ الهدايةِ مطلقاً ألبتة.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٩٤٦

الثامن : أنه منصوبٌ بـ " اسْمَعُوا " قاله الحُوفِيُّ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنهم ليسوا مكلَّفين بالسَّماعِ في ذلك اليومِ ؛ إذ المُرادُ بالسماعِ السماعُ التكليفيُّ.

التاسع : أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ متأخِّرٍ ، أي : يوم يَجْمَعُ اللَّهُ الرسلَ كان كيتَ وكَيْتَ ، قاله الزمخشريُّ.

العاشر : قال شهاب الدين : يجوز أن تكونَ المسألة من باب الإعْمَال ؛ فإنَّ كُلاًّ من هذه العوامِلِ الثلاثةِ المتقدِّمة يَصِحُّ تسلُّطُه عليه ؛ بدليل أنَّ العلماء جَوَّزوا فيه ذلك ، وتكون المسألةُ مِمَّا تنازع فيها ثلاثةُ عوامل ، وهي " اتَّقُوا " ، و " اسْمَعُوا " ، و " لا يَهْدِي " ، ويكونُ من إعمال الأخير ؛ لأنه قد حُذِفَ من الأوَّلِينَ ولا مانعَ يمنع من الصناعة ، وأمَّا المعنى فقد قَدَّمْتُ أنه لا يظهرُ نصْبُ " يَوْمَ " بشيء [من الثلاثة] ؛ لأنَّ المعنى يأباه ، وإنما أجَزْتُ ذلك ؛ جَرْياً على ما قالوه وجَوَّزوه ، وكذا الحُوفِيُّ جَوَّز أن ينتصب بـ " اتَّقُوا " وبـ " اسْمَعُوا " أو بـ " لاَ يَهْدِي " ، وكذا الحُوفِيُّ جَوَّز أن ينتصب بـ " اتَّقُوا " وبـ " اسْمَعُوا ".

الحادي عشر : أنه منصوبٌ بـ " قَالُوا : لا عِلْمَ لَنَا " أي : قال الرسُلُ يوم جمْعِهِمْ ، وقول الله لهم ماذ أجِبْتُمْ ، واختاره أبو حيان على جميع ما تقدَّم ، قال : وهو نظيرُ ما قلناه في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وهو وجه حسنٌ.

قوله : " مَاذَا أجِبْتُمْ " فيه أربعةُ أقوال : أحدها : أنَّ " مَاذَا " بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فغلب فيه جانبُ الاستفهام ، ومحلُّه النصبُ على المصدرِ بما بعده ، والتقديرُ : أيَّ إجابةٍ أجِبْتُم [قال الزمخشريُّ : " مَاذَا أجِبْتُمْ "

٥٩٠

منتصبٌ انتصابَ مصدره على معنى : أيَّ إجابةٍ أجِبْتُمْ] ، ولو أُريدَ الجوابُ ، لقيل : بمَاذا أُجِبْتُمْ " ، أي : لو أُريدَ الكلامُ المجابُ ، لقيل : بماذا ، ومِنْ مجيء " مَاذَا " كلِّه مصدراً قوله : [البسيط] ٢٠٧٥ -

مَاذَا يَغِيرُ ابنَتَيْ رَبْعٍ عَوِيلُهُمَا

لاتَرْقُدانِ وَلاَ بُؤسَى لِمَنْ رَقَدَا

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٥٨٨

الثاني : أن " مَا " استفهاميةٌ في محلِّ رفع بالابتداء ، و " ذَا " خبره ، وهي موصولةٌ بمعنى " الَّذي " ؛ لاستكمال الشرطَيْن المذكورَيْن ، و " أُجِبْتُمْ " صلتُها ، والعائدُ محذوفٌ ، أي : ما الَّذي أجِبْتُمْ به ، فحذفَ العائد ، قاله الحُوفِيُّ ، وهذا لا يجوزُ ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ العائدِ المجرورِ ، إلا إذا جُرَّ الموصولُ بحرف مثلِ ذلك الحرفِ الجارِّ للعائد ، وأنْ يَتَّحِدَ متعلَّقاهُمَا ؛ نحو : " مَرَرْتُ بالَّذي مَرَرْتَ " ، أي : به : وهذا الموصولُ غير مَجْرُورٍ ، لو قلتَ : " رَأيْتُ الذي مَرَرْتَ " ، أي : مررتَ به ، لم يجُزْ ، اللهم إلا أنْ يُدَّعى

حَذْفُهُ على التدريج أن **يُحْذَفَ حرفُ الجرّ** ، فيصلَ الفعلُ إلى الضمير ، فيحذفَ ؛ كقوله : ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا اْ﴾ [التوبة : ٦٩] ، أي : في أحدِ أوجهه ، وقوله : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤] في أحد وجهيه ، وعلى الجملةِ فهو ضعيف.

الثالث : أنَّ " مَا " مجرورةٌ بحرفِ جَرٍّ مقدَّرٍ ، لمَّا حُذِفَ بقيتْ في محلِّ نصبٍ ، ذكره أبو البقاء وضعَّف الوجه الذي قبله – أي كون ذا موصولةً – فإنه قال : " مَاذَا في موضع نصْبٍ بـ " أُجِبْتُمْ " ، وحرفُ الجرِّ محذوفٌ ، و " مَا " و " ذَا " هنا بمنزلةِ اسْمٍ واحدٍ ، ويَضْعُفُ أنْ تُجْعَلَ " مَا " بمعنى " الَّذِي " ؛ لأنه لا عائد هنا ، وحذفُ العائدِ مع حرفِ الجَرّ ضعيفٌ ".

قال شهاب الدين أمَّا جَعْلُه حذفَ العائدِ المجرورِ ضعيفاً ، فـصحيحٌ تقدَّم شرحُه والتنبيهُ عليه ، وأمَّا **حذفُ حرفِ الجر** وانتصابُ مجرورِه ، فهو ضعيفٌ أيضاً ، لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةٍ ؛ كقوله : [الطويل]

٢٠٧٦ – فَبِتُّ كَأنَّ العَائِدَاتِ فَرَشْنَنِي

....

وقوله : [الطويل] ٢٠٧٧ – ....

". (١)

"قوله : ﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾ معناه : يُكَلِّمُ النَّاس في المَهْدِ صَبيًّا ، وَكَهْلاً نبياً.

قال ابن عبَّاسٍ – رضي الله عنهما – : أرسلهُ اللَّهُ وهو ابنُ ثلاثينَ فَمَكَث في رسالته ثلاثين شَهْراً ، ثُمَّ إنَّ الله رَفَعَهُ إلَيْهِ.

قال المُفَسِّرُون : يُكَلِّمُ النَّاسَ في المَهْد وكَهْلاً ، في مَوْضِع الحال ، والمعنى : يُكلِّمُ النَّاسَ طِفْلاً وَكَهْلاً من غير أن يتفاوت كلامُهُ في هذين الوقْتَيْن ، وهذه خَاصَّةٌ شَرِيفَةٌ لم تَحْصُلْ لأحدٍ من الأنْبِيَاء ، وقد تقدَّم الكلام في [الآية ٤٦] آل عمران ، ما فائدة قوله : ﴿فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾.

قوله : ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ﴾ قيل : الكِتَابُ ، الشَّرِيعةُ ، وقيل : الخَطُّ ، وأمَّا الكَلِمَةُ فقيل : هي العِلْمُ والفَهْمُ ، وذكر التَّوْراة والإنجيلَ بعد الكِتَاب على سَبيلِ التَّشْرِيف ، كقوله – تبارك وتعالى – : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّيْنَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب : ٧] ، وقوله : ﴿وَمَلا ائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة : ٩٨] ، فإنَّما ذكر التَّوراة والإنجيلَ بعد ذِكْرِ الكتابِ ؛ لأنَّ الاطِّلا ع على أسْرَار الكُتُبِ الإلهِيَّة لا يحصلُ إلاَّ لمن كانَ ثَابِتاً في أصْنَافِ العُلُوم الشَّرْعِيَّةِ والفِعْلِيَّة.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٩٤٩

فقوله : " التَّوْراة والإنْجِيلَ " : إشارةٌ إلى الأسْرَار التي لا يطَّلِعُ عليْهَا أحدٌ إلاَّ الأكَابِرَ من الأنْبِيَاء.

قوله تعالى : ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي﴾.

قرأ ابن عبَّاس – رضي الله عنهما – : " فَتَنْفُخُهَا " **بحذف حرف الجر** اتساعاً وقرأ الجمهور : " فتكونُ " بالتاء منقوطةً فوقُ ، وأبو جعفر منقوطةً تحتُ ، أي : فيكونُ المنفوخُ فيه ، والضمير في " فِيهَا " قال ابن عطيَّة – رحمه الله – : " اضطربَتْ فيه أقوال المفسِّرين " ؛ قال مكيٌّ : " هو في آل عمران [الآية ٤٩] عائدٌ على الطَّيْر ، ولا على الطين ، ولا على الهيئة ؛ لأنَّ الطير أو الطائر الذي يَجِيء الطِّين على هيئته ، لا يُنْفَخُ فيه ألبتة ، وكذلك لا نفخَ في هيئته الخاصَّة به ، وكذلك الطينُ إنَّما هو الطينُ العامُّ ، ولا نفخَ في ذلك " ، وقال الزمخشريُّ رحمه الله : " ولا يرجِعُ الضميرُ إلى الهيئةِ المضافِ إليها ؛ لأنها ليست من خَلْقِه ، ولا مِنْ نفخه في شيء ، وكذلك الضميرُ في فَتَكُون " ، ثم قال ابنُ

٦٠٠

". (١)

"لِلْعَوْدِ من التَّرَحِ إلى الفَرَحِ ، وهو اسم لما اعتدته يَعُودُ إليك ، وقد تَقدَّم.

وقال السدي : مَعْنَاهُ يُتَّخَذُ اليومُ الذي أنْزِلَتْ فيه عِيداً لأوَّلنا لأهلِ زماننا ، وآخرنا لمن يجيء بَعْدَنا.

وقال ابنُ عباسٍ : يأكلُ منها آخِرُ النَّاسِ كما أكَلَ أوَّلُهُم.

قوله : " وآيةً مِنْكَ " دِلاَلَةً وحُجَّةً.

قيل : نَزَلَتْ يوم الأحد ، فاتَّخَذَهُ النَّصَارى عِيداً.

وقوله " وارْزُقْنَا " أي : طعاماً نَأكُلُه ﴿وَأَنتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾.

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٦٠٩

قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ : " مُنَزِّلُهَا " : بالتشديد ، فقيل : إنَّ أنْزَلَ ونَزَّلَ بمعنًى ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك ، وقيل : التشديدُ للتكثير ، فإنها نزلت مرَّاتٍ متعددة.

قوله : " بَعْدُ " : متعلِّق بـ " يَكْفُرْ " ، وبُنِي ؛ لقَطْعِه عن الإضافة ؛ إذ الأصل : بَعْدَ الإنْزَالِ ، و " مِنْكُمْ " متعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه حال من فاعل " يَكْفُرْ " ، وقوله : " عَذَاباً " فيه وجهان : أظهرهما : أنه اسمُ مصدرٍ بمعنى التعذيب ، أو مصدرٌ على حذفِ الزوائد ؛ نحو : " عَطَاء ونَبَات " لـ " أعْطَى " و " أنْبَتَ " ، وانتصابُهُ على المصدريَّة بالتقديرين المذكورين.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٩٥٥

والثاني – أجازه أبو البقاء – : أن يكون مفعولاً به على السَّعَة ، يعني : جَعَلَ الحَدَثَ مفعولاً به على السَّعة ؛ مبالغةً ، وحينئذٍ يكون نصبه على التشبيه بالمفعول به ، والمنصوبُ على التشبيه بالمفعول به عند النحاة ثلاثةُ أنواعٍ : معمولُ الصفةِ المشبهة ، والمصدرُ ، والظرفُ المتَّسَعُ فيهما : أمَّا المصدرُ ، فكما تقدَّم ، وأمَّا الظرفُ ، فنحو : " يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ " ، ومنه قوله في ذلك : [الطويل] ٢٠٩٩ – وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً

قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

٦١٣

قال الزمخشريُّ : " ولو أُريدَ بالعذاب ما يُعَذَّبُ به ، لكان لا بُدَّ من البَاءِ " قال شهاب الدين : إنما قال ذلك ؛ لأنَّ إطلاقَ العذاب على ما يُعَذَّبُ به كثيرٌ ، فخاف أن يُتوهَّمَ ذلك ، وليس لقائلٍ أن يقول : كان الأصلُ : بِعَذَابٍ ، ثم حذفَ الحرف ؛ فانتصب المجرورُ به ؛ لأنَّ ذلكَ لم يَطَّرِدْ إلاَّ مع " أنْ " و " أنَّ " بشرطِ أمْنِ اللَّبْسِ.

قوله : " لاَ أعَذِّبُهُ " الهاءُ فيها ثلاثة أوجه : أظهرها : أنها عائدة على " عَذَاب " الذي تقدَّم أنه بمعنى التعْذِيب ، والتقدير : فإنِّي أعَذِّبُهُ تَعْذِيباً لا أعَذِّبُ مِثْلَ ذَلِكَ التَّعْذيبِ أحَداً ، والجملة في محلِّ نَصْبٍ صفةً لـ " عَذَاباً " ، وهذا وجه سالمٌ من تَكَلُّفٍ ستَرَاهُ في غيره ، ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا لوجه – أعني عودَها على " عَذَاباً " المتقدِّم – قال : " وفيه على هذا وجهان : أحدهما : على حَذْفِ حرف الجر ، أي : لا أعَذِّبُ به أحداً ، والثاني : أنه مفعولٌ به على السَّعة ".

قال شهاب الدين : أمَّا قوله " حُذِفَ الحَرْف " ، فقد عرفْتَ أنه لا يجوز إلا فيما استثني.

الثاني – من أوجه الهاء – : أنها تعودُ على " من " المتقدِّمة في قوله : " فَمَنْ يَكْفُرْ " ، والمعنى : لا أعَذِّبُ مِثْلَ عَذَاب الكَافِرِ أحَداً ، ولا بُدَّ من تقدير هذين المضافَيْنِ ؛ لِيَصِحَّ المعنى ، قال أبو البقاء في هذا الوجهِ : " وفي الكلامِ حَذْفٌ أي : لا أعذِّبُ الكَافِرَ ، أي : مثل الكافرِ ، أي : مثل عذابِ الكَافر ".

الثالث : أنها ضميرُ المصدرِ المؤكِّد ؛ نحو : " ظَنَنْتُهُ زَيْداً قَائِماً " ، ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجه ، اعترضَ على نفسه ، فقال : " فإنْ قلْتَ : " لا أعَذِّبهُ " صفةٌ لـ " عَذَاب " ، وعلى هذا التقدير لا يعودُ من الصفة على الموصُوف شَيْءٌ ، قيل : إنَّ الثانيَ لما كان واقعاً موقعَ المصدر والمصدرُ جنْسٌ ، و " عَذَاباً " نكرةٌ ، كان الأوَّل داخِلاً في الثاني ، والثاني مشتملٌ على الأوَّل ، وهو مثل : زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ".

انتهى ، فجعل الرابطَ العمومَ ، وهذا الذي ذكرهُ من أنَّ الربْطَ بالعمومِ ، إنما ذكره النحويُّون في الجملةِ

الواقعةِ خبراً لمبتدأ ، ولذلك نظَّره أبو البقاء بـ " زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ " ، وهذا لا ينبغي أن يُقاسَ عليه ؛ لأن الربطَ يحصُلُ في الخبر بأشياءَ لا تجوز في الجملة الواقعةِ صفةً ، وهذا منها ، ثم هذا الاعتراضُ الذي ذكره واردٌ عليه في الوجه الثاني ؛ فإنَّ الجملة صفةٌ لـ " عَذَاباً " ، وليس فيها ضميرٌ ، فإن قيل : ليست هناك بصفة ، قيل : يَفْسُدُ المعنى بتقدير الاستئناف ، وعلى تقدير صحَّته ، فلتكنْ هنا أيضاً مستأنفةً ، و " أحَداً " منصوبٌ على المفعُول الصريحِ ، و " مِنَ العَالمِينَ " صفةٌ لـ " أحداً " فيتعلَّق بمحْذُوف.

٦١٤

" .(١)

"قوله : " أنَّهُ ، فأنَّهُ " قرأ ابن عامر ، وعاصمر بالفتح فيهما ، وابن كثير وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي بالكَسْرِ فيهما ، ونافعٌ بفتح الأولى ، وكسر الثانية ، وهذه القراءاتُ الثلاثُ في المُتَواتِرِ ، والأعرج بكسر الأولى وفتح الثانية عكس قراءة نافع ، هذه رواية الزّهرواوي عنه ، وكذا الدَّاني.

وأمَّا سيبويه فروى قراءته كقراءة نافعٍ ، فيحتمل أن يكون عنه رَوَيَتَانِ.

فأمَّا القرَاءةُ الأولَى فَفَتْحُ الأولَى فيها من أربعة أوجه : أحدها : أنها بدلٌ من " الرحمة " بدل شيء من شيء ، والتقدير : "كتب على نفسه أنه من عمل " إلى آخره ، فإنَّ نفس هذه الجمل المتضمنةِ للإخبار بذلك رَحْمَة.

والثاني : أنها في مَحَلِّ رَفْعٍ على أنها مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : " عليه أنه من عمل " إلى آخره.

والثالث : أنها [فتحت] على تقدير **حَذْفِ حرف الجرَّ** ، والتقدير : " لأنه من عمل " ، فلما حُذِفت " اللاَّمُ " جرى في مَحَلِّهَا الخلاف المشهور.

الرابع : أنها مَفْعُولٌ بـ "كتب " ، و " الرحمة " مفعول من أجلِهِ ، أي : أنه كتبَ أنَّهُ من عملَ لأجل رحمته إياكم.

قال أبو حيَّان : وينبغي ألاَّ يجوز ؛ لأنَّ فيه تَهْيِئَةَ العامل للعمل ، وقطعه عنه.

وأمَّا فَتْحُ الثانية فمن خمسة أوجه : أحدها : أنها في مَحَلِّ رفع على أنها مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : فَغُفْرَانُهُ ورَحْمَتُهُ حاصلان أو كائنان ، أو فعليه غفرانه ورحمته.

وقد أجمع القُرَّاءُ على فتح ما بعد " فاء " الجزاء في قوله : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا اْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة : ٦٣] ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [الحج : ٤] كما أجمعو على كسرها

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/١٩٦٥

في قوله : ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن : ٢٣].

١٧٦

الثاني : أنها في محلِّ رفعٍ على أنها خبر مبتدأ محذوف ، أي : فأمره أو شأنه أنه غفورٌ رحيم.

الثالث : أنها تكرير للأولى كُرِّرت لمَّا طال الكلامُ وعطفت عليها بالفاء ، وهذا مَنْقُولٌ على أبي جَعْفَرٍ النحاس ، وهذا وهمٌ فاحشٌ ؛ لأنه يَلْزَمُ منه أحدُ مَحْذُورَيْنَ : إمَّا بقاءُ مبتدأ بلا خبر ، أو شرطٍ بلا جواب.

وبيانُ ذلك أنَّ " مَنْ " في قوله : " أنه مَنْ عَمِلَ " لا تخلو : إمَّا أن تكون مَوْصُولَةً أو شرطية ، وعلى كلا التقديرين ، فهي في محلِّ رفع بالابتداء ، فلو جعلنا " أن " الثانية مَعْطُوفَةً على الأولى لَزِمَ عدمُ خبر المبتدأ ، وجواب الشرط ، وهو لا يجوز.

وقد ذكر هذا الاعتراض ، وأجاب عنه الشيخ شهابُ الدين أبو شامة فقال : " ومنهم مَنْ جعل الثانية تكريراً للأولى لأجل طولِ الكلام على حَدِّ قوله : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظاماً أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ودخلت " الفاء " في " فأنه غفور " على حدِّ دخولها في ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران : ١٨٨] على قول من جعلهُ تكريراً لقوله : ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران : ١٨٨] إلاَّ أنه هذا ليس مثل " أيَعدكُمْ " ؛ لأن هذه لا شرط فيها ، وهذه فيها شَرْطٌ ، فيبقى بغير جواب.

فقيل : الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره : غفر لهم " انتهى.

وفيه بُعْدٌ ، وسيأتي هذا الجواب أيضاً في القراءة الثانية منقولاً عن أبي البقاءِ ، وكان يبغي أن يجيب به هنا ، لكنه لم يفعل ولم يظهر فَرْقٌ في ذلك.

الرابع : أنها بدلٌ من الأولى ، وهو قول الفرَّاء والزَّجَّاج وهذا مَرْدُودٌ بشيئين : أحدهما : أنَّ البدل لا يدخل فيه حَرْفُ عطفٍ ، وهذا مقترن بحرف العطف ، فامتنع أن يكون بدلاً.

فإن قيل : نجعل " الفاء " زائدة ، فالجوابُ أن زيادتها غير زائدة ، وهو شيء قال به الأخفش.

وعلى تقدير التَّسْليم فلا يجُوزُ ذلك من وَجْهٍ آخر ، وهو خُلُوُّ المبتدأ ، أو الشرط عن خبرٍ أو جواب.

والثاني من الشيئين : خُلُوُّ المبتدأ ، أو الشرط عن الخبر ، أو الجواب كما تقدَّم تقريره ، فإن قيل : نجعل الجواب مَحْذُوفاً – كما تقدَّم نقلهُ عن أبي شامة – قيل : هذا بعيد عن الفَهْمِ.

١٧٧

". (١)

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٠٦٦

"ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ، ويظهر على هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله لولا ما يَأبَاهُ " تَضرُّعاً " من المعنى.

قوله : " لَئِنْ أنْجَيْتَنَا " الظاهر أن هذه الجلمة القسميَّةَ تفسير للدُّعاءِ قبلها ويجوز أن تكون مَنْصُوبَةً المَحلِّ على إضمار القول ، ويكون ذلك القول في محلِّ نصب على الحال من فاعل " تدعونه " أي : تدعونه قائلين ذلك ، وقد عرف مما تقدم غير مرَّةٍ كيفية اجتماع الشرط والقسم.

وقرأ الكوفيون " أنْجَانَا " بلفظ الغَيْبَةِ مُرَعَاةً لقوله " تَدْعُونَهُ " والباقون " أنجيْتَنَا " بالخطاب حكاية لخطابِهِمْ في حالة الدعاء ، وقد قرأ كُلٌّ بما رسم في مصحفه ، فإن في مصاحف " الكوفة " : أنْجَانَا " ، وفي غيرها : " أنْجَيْتَنَا ".

قوله : " مِنْ هَذِهِ " متعلِّقٌ بالفعل قَبْلَهُ ، و " مِنْ " لابتداء الغاية ، و " هذه " اشارةٌ إلى الظُّلماتِ ، لأنها تجري مجرى المؤنثة الواحدة ، وكذلك في " منها " تعود على الظلمات.

وقوله : " ومِنْ كُلِّ كَرْبٍ " عطف على الضمير المجرور بإعادةِ حرف الجر ، وهو واجب عند البصريين ، وقد تقدَّم.

و " الكَرْبُ " غاية الغَمِّ الذي يأخذ النَّفْسَ.

قوله : " ثُمَّ أنْتُمْ تُشْرِكُونَ " يريد أنهم يُقرُّونَ أن الذي يدعونه عند الشدة هو الذي يُنَجِّيهم ، ثم يشركون معه الأصنامَ التي علموا أنها لا تضر ولا تنفع.

جزء : ٨ رقم الصفحة : ١٩٩

وهذا نوع آخر من دلائلِ التوحيد مَمْزُوجٌ بالتخويف فبين كونه - تعالى - قادراً على إيصال العذاب إليهم من هذه الطُّرُقِ المختلفة تارة من فوقهم ، وتارةً من تحت أرجهلم ، فقيل : هذا حقيقة.

فأما العذابُ من فوقهم كالمطرِ النازل عليهم في قِصَّةِ نوح ، والصَّاعقةِ ، والرِّيحِ ، والصَّيْحةِ ، ورَمْي أصحاب الفيل.

٢٠١

وأما الذي من تحت أرجلهم : كالرَّجْفَةِ والخَسْفِ ، وقيل : حبس المطر والنبات.

وقيل : هذا مجاز.

قال مجاهد وابن عباس في رواية عكرمة : " مِنْ فَوْقِكُمْ " أي : من الأمراء ، أو من تحت أرجلكم من العبيد والسَّفلةِ.

قوله : " عَذَاباً مِنْ فَوقكُم " يجوز أن يكون الظَّرْفُ معلِّقاً بـ " نبعث " وأن يكون متعلّقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ " عذاباً " أي : كائناً من هاتين الجِهَتين.

قوله : " أوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً " عطف على " يبعث ".

والجمهور على فتح الياء من " يَلْبِسَكُمْ " وفيه وجهان : أحدهما : أنه بمعنى يخلطكم فِرقاً مختلفين على أهْوَاء شَتَّى كل فرقة مُشَايعة لإمام ، ومعنى خَلْطِهِم : إنْشابُ القتالِ بيهم ، فيختلطون في ملاحم القتال كقول الحماسي : [الكامل] ٢١٩٠ - وَكَتِيبَةٍ لَبَّسْتُهَا بِكَتِيبَةٍ

حَتَّى إذَا الْتَبَسَتْ نَفَضْتُ لَهَا يدِي

فَتَرَكْتُهُمْ تَقِصُ الرِّمَاحُ ظُهُورَهُم

ْ مَا بَيْنَ مُنْعَفِرٍ وَآخَرِ ْ مُسْنَدِ

وهذه عبارة الزمخشري : فجعله من اللَّبْسِ الذي هو الخَلْطُ ، وبهذا التفسر الحسن ظهر تعدِّي " يلبس " إلى المفعول ، و " شِيَعاً " نصب على الحال ، وهي جمع غير الصدر كقعدت جلوساً.

قال أبو حيَّان : " ويحتاج في جعله مصدراً إلى نقل من اللغة ".

ويجوز على هذا أيضاً أن يكون حالاً كـ " أتَيْتُهُ رَكْضاً " أي : راكضاً ، أو ذا ركض.

وقال أبو البقاء : والجمهور على فتح الياء ، أي : يَلْبِسُ عليكم أموركم ، **فحذف حرف الجر** والمفعول ، والأجود أن يكون التقدير : أو يَلْبِسُ أموركم ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه.

فصل في معنى الآية قال الُفَسِّرُونَ : معناه : أن يجعلكم فرقاً ، ويثبت فيكم الأهواء المختلفة.

وروى عمرو بن دينار عن جابرٍ ، قال : " لما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ

٢٠٢

(١) ".

"أحدها : أنها مَنْصُوبَةٌ على الظَّرْفِ ، و " مَنْ " مفعول " نرفع " ؛ أي : نرفع من نَشَاءُ مراتب ومنازل.

والثاني : أن يَنْتَصِبَ على انه مفعولٌ ثانِ قُدِّم على الأوَّلِ ، وذلك يحتاج إلى تَضْمين " نرفع " معنى فعل يتعدَّى لاثنين ، وهو " نُعطي " مثلاً ، أي : نعطي بالرفع من نشاءُ درجاتٍ ، أي : رُتَباً ، فالدَّرجاتُ هي المرفوعة لقوله : ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر : ١٥].

وفي الحديث : " اللَّهُمَّ ارفَعْ درَجَتَهُ في عِلِّيِّينَ " وإذا رُفَعت الدرجة فقد رُفِعَ صَاحِبُهَا.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٠٧٩

والثالث : يَنْتَصِبُ على **حَذْفِ حرف الجرّ** ؛ أي : إلى منازل ، أو إلى درجات.

الرابع : أن يَنْتَصِبَ على التَّمييزِ ، ويكن مُحَوَّلاً مِنَ المَفْعُوليَّةِ ، فتؤول إلى قراءة الجماعة ؛ إذ الأصل : " نرفع درجاتِ من نشاءُ " بالإضافة ، ثُمَّ حُوِّلَ كقوله : ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾ [القمر : ١٢] ، أي : عيون الأرض.

الخامس : أنها مُنْتَصِبَةٌ على الحالِ ، وذلك على حَذْفِ مُضَافٍ ، أي : ذوي درجات ، ويشهد لهذه القِراءةِ قوله تعالى : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الأنعام : ١٦٥] ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ﴾ [الزخرف : ٣٢] ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى﴾ [البقرة : ٢٥٣].

وأما قراءة الجماعة : فـ " درجات " مفعول " نرفع ".

فصل في معنى الدرجات قيل : الدَّرَجَاتُ درجاتٌ رفيعة ؛ لأنها تُوجِبُ الثَّوابَ العظيم.

وقيل : نرفع درجات من نَشَاءُ بالعلم والفَهْمِ والفضيلة والعقلن كما رفعنا درجات إبراهيم حتى اهْتَدَى.

والخِطَابُ في " إنَّ ربَّكَ " للرسُولِ محمد عليه الصلاة والسلام.

وقيل : للخليل إبراهيم ، فلعى هذا يَكُونُ فيه التِفَاتٌ من الغيبة إلى الخطاب مُنَبِّهاً بذلك على تَشْرِيفٍ له وقوله : " حَكِيمٌ عليمٌ " ؛ اي : إنما نرفع درجاتٍ من نشاء بمقتضى الحكمة والعلم ، لا بموجب الشَّهْوَةِ والمُجَازَفَةِ ، فإن أفعال الله - تعالى - مُنَزَّهَةٌ عن العَبَثِ.

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٢٦٠

في " وهبنا " وجهان : أصحهما : أنها مَعْطُوفةٌ على الجملة الاسمية من قوله : " وتِلْكَ حُجَّتُنَا " وعطف الاسْمِيَّة على الفعلية وعكسه جائز.

والثاني : أجازه ابن عطيَّة ، وهو أن يكون نَسَقاً علت " آتَيْنَاهَاط ورَدَّهُ أبُو حيَّان بأن " آتَيْنَاهَاط لها مَحَلٌّ من الإعراب ، إمَّا الحال ، وهذه لا مَحَلَّ لها ؛ لأنها لو كانت مَعْطُوفَةً على الخَبَرَ أو الحال لاشترط فيها رابط ، و "كُلاً " مَنْصُوبٌ بـ " هَدَيْنَا " بعده.

والتقدير : وكلّ واحدٍ من هؤلاء المذكورين.

فصل في المراد بالهداية اختلفوا في المُرادِ بهذه الهداية ، وكذا في قوله : ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ وقوله في آخر الآيات ﴿ذَلِكَ هُدَى اللّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءِ﴾ قال بعض المُحَقَّقين : المُرَادُ بهذه الهداية الثَّوابُ العظيم ، وهو الهداية إلى طريق الجنَّةِ ؛ لقوله بعده ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ وجزاء المحسنين هو الثواب ، وأمَّا الإرشاد إلى الدين ، فلا يكون جَزَاءً على عَمَلِهِ.

وقيل : لا يَبْعُدُ أن يكون المُرَادُ الهداية إلى الدِّينِ ، وإنما كان جَزاءً على الإحسان الصادر منهم ؛ لأنهم اجْتَهَدُوا في طَلَبِ الحقِّ ، فاللَّهُ – تعالى – جَازَاهُمْ على حُسْنِ طلبهم بإيصالهم إلى الحقِّ ، كقوله ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت : ٦٩].

وقيل : المُرَادُ بهذه الهداية الإرْشَادُ إلى النُّبُوَّةِ والرسالة ؛ لأن الهداية المَخْصُوصَةَ بالأنبياء ليست إلاَّ ذلك.

فإن قيل : لو كان كذلك لكان قوله : ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ يقتضي أن يكون الرِّسَالةُ جزاءً على عملٍ ، وذلك باطلٌ.

فالجوابُ أنَّ قوله : ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ يحمل على الجزاءِ الذي هو الثَّوابُ ، فيزول الإشْكَالُ.

واعلم أنَّهُ – تعالى – لمَّا حَكى عن إبراهيم أنه أظْهَرَ حُجَّةَ اللَّهِ في التوحيد ، وذَبَّ عنها عدَّدَ وجوه نعمِهِ وإحْسانِهِ إلَيْهِ.

٢٦٣

(١) ".

"وأما القرءاة بتاء الخطاب ففيها مناسبة لقوله : " وعلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أنْتُمْ " ورَجَّحَهَا مكي وجماعة كذلك قال مكي : " وذلك حَسَنٌ في المُشَاكَلَةِ والمُطابَقَةِ ، واتِّصالِ بعض الكلام ببعض ، وهو الاختيار لذلك ، ولأن أكثر القراء عليه ".

قال أبو حيَّان : " ومن قال : إن المكرين العرب ، أو كفار قريش لم يكن جَعْلُ الخطاب لهم ، بل يكون قد اعترض بني إسرائيل فقال خلال السُّؤال والجواب : تجعلونه قراطيس [يبدونها] ، ومثل هذا يَبْعُدُ وُقُوعُهُ ؛ لأن فيه تَفْكِيكاً للنَّظْمِ ، حيث جعل أول الكلام خِطَاباً لكفار قريش ، وآخره خطاباً لليهود ".

قال : " وقد أجيب بالجميع لما اشتركوا في إنكار نُبُوَّةِ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بَعْضُ الكلام خِطَاباً للعرب وبعضه خطاباً لبني إسرائيل ".

قوله : " تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ " : يجوز أن تكون " جعل " بمعنى " صَيَّرَ " وأن تكون بمعنى " ألقى " أي : يضعونه في كَاغدٍ.

وهذه الجلمة في محلِّ نصب على الحال ، إما من " الكتاب " وإما من " الهاء " في " به " كما تقدم في " نوراً ".

قوله : " قَرَاطِيس " فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه على **حذف حرف الجر** ، أي : في قراطيس وورق ، فهو

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢١١١

شبيه بالظرف المبهم ، فلذلك تعدى اليه الفعل بنفسه.
والثاني : أنه على حذف مضاف ، أي : يجعلونه ذَا قَرَاطِيسَ.
والثالث : أنهم نَزَّلوه مَنْزِلَةَ القراطيس ، وقد تقدم تفسير القراطيس.
والجملة من قوله : " تبدونها " في محل نصب صِفَةً لـ " قراطيس " وأما " تخفون " فقال أبو البقاء : إنها صفة أيضاً لها ، وقدر ضميراً محذوفاً ، أي : تخفون منها كثيراً.
وأما مكي فقال : " وتخفون " متبدأ لا مَوْضِعَ له من الإعراب.
انتهى.
كأنه لما رأى خُلُوَّ الجملة من ضمير يَعُودُ على " قراطيس " منع كونه صِفَةً ، وقد تقدم أنه مُقَدَّرٌ ، وهو أولى ، وقد جوَّز الواحدي في " تبدون " أن يكون حالاً من ضمير " الكتاب " من قوله : " تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيس " على أنه يجعل الكتاب القراطيس في معنى ؛ لأنه مُكْتَتَبٌ فيها.
انتهى.
قوله : " عَلَى أنْ تَجْعَلَ " اعْتِذَارٌ عن مجيء خبره مُؤنَّثاً ، وفي الجملة فهو بعيد أو ممتنع.
قوله : " وعُلِّمْتُمْ " يجوز أن يكون على قراءة الغيبة في " يَجْعَلُونه " ، وما عطف
٢٨٠
مُسْتَانفٌ ، وأن يكون حالاً ، وإنما أتى به مُخَاطباً لأجل الالْتفاتِ ، وأما على قراءة تاء الخطاب فهو حالٌ ، ومن اشترط " قد " في الماضي الواقع حالاً أضمرها هنا ، أي : وقد علمتم ما لم تعلموا.
والأكثرون على أن الخطابَ هذا لليهود ؛ يقول : علمتم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم [فضيعوه ولم ينتفعوا به.
وقال مجاهدك هذا خطاب للمسلمين يذكرهم النعمة فيما علّمهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم].
فإن قيل : إن كل كتاب لا بد وأن يوضع في القراطيس ، فإذا كان الأمر كذلك في كل الكتب ، فما السبب في أن الله - تبارك وتعالى - حكى هذا المعنى في معرض الذَّمِّ لهم ؟ فالجواب : أن الذَّمِّ لم يقع على هذا المعنى فقط ، بل المراد أنهم لما جعلوه قراطيس ، وفَرَّقُوهُ وبعَّضُوُ ، لا جَرَمَ قدروا على إبداء البَعْضِ وإخْفَاءٍ البعض ، وهو الذي فيه صِفَةُ محمد صلى الله عليه وسلم.
فإن قيل : كيف يقدرون على ذلك ، مع أن التوراة كتابٌ وصل إلى أهل المَشْرِقِ والمغرب ، وعرفه أكثر أهل العلم وحَفِظُوهُ ، ومثل هذا الكتاب لا يمكن إدخال الزيادة والنقصان فيه ، كما أن الرَّجُلَ في هذا الزمان

إذا أراد إدخال الزِّيَادَةِ والنقصان في القرآن لم يقدر على ذلك ، فكذا القول في التَّوْرَاةِ ؟ فالجواب أنا ذكرنا في سورة " البقرة " أن المراد من التَّحْرِيف تفسير آيات التوراة بالوُجُوهِ الفاسدة الباطلة ، كما يفعله المبطلون في زَمَانِنَا هذا بآيات القرآن.

فإن قيل : هَبْ أنه حصل في التوارة آياتٌ دالَّةٌ على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم إلاَّ أنها قَلِيلةٌ ولم يخفوا من التوارة إلاَّ تلك الآيات ، فكيف قال : " ويخفون كَثِيراً ".

فالجواب أن القوم [كانوا] يخفون الآيات الدَّالَّة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك يخفون الآيات المشتملة على [آيات الأحكام ألا ترى أنهم حاولوا] إخفاء الآية الدالة على رجم [الزاني] المُحْصَنِ.

قوله : " قل الله " لفظ الجلالة يجوز فيها وَجْهَان : أحدهما : أن يكون فاعلاً لفعل محذوف أيم : قل أنزلهن وهذا هو الصحيح للتصريح بالفعل في قوله : ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ﴾ [الزخرف : ٩] والثاني أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : والله أنزله ، ووجهه مناسبة مطابقة الجواب للسؤال ، وذلك أن جملة السؤال اسمية ، فلتكن جملة الجواب كذلك.

٢٨١

." (١)

"في هذه الفَاءِ وجهان : أحدهما : أنَّها جواب شَرْط مُقدَّر.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ بعد كلام : فقيل للمُسْلِمِين : إن كُنْتم مُتَحَقِّقِين بالإيمان ، فكُلُوا [وذلك أنَّهم كانوا يَقُلون للمُسْلِمين : إنَّكم تَزْعُمون أنَّكم تَعْبُدُون اللَّه ، فما قتله الله أحَقُّ أن تَأكُلُوا ممَّا قَتَلْتُمُوه أنْتُم ، وقال الله – تعالى – للمسلمين : ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

والثاني : أنها عَاطِفَة على مَحْذُوف.

قال الواحدي : " ودخَلَت الفاءُ للعطْف على ما دلَّ عليه أوَّل الكلام ، كأنه قِيل : كونوا على الهُدَى ، فكُلُوا ".

والظَّاهر : أنَّها عَاطِفة على ما تقدَّم من مَضْمُون الجُمَل المُتقدّمَة كأنه قيل : " اتَّبِعُوا ما أمركُم اللَّه تعالى من أكْلِ المُذَكَّى دون الميتة ، فكُلُوا ".

فإن قيل : إنهم كَانُوا يُبِيحُون أكْل ما ذُبِح على اسْمِ اللَّه – تعالى – ، ولا يُنَازعون فيه ، وإنما النِّزاع في أنَّهم أيْضاً كَانُوا يُبِيحُون أكْل الميتة ، والمُسْلِمُون كَانُوا يَحْرِّمُونها ، وإذا كان كذلك ، كان وُرُود الأمْر بإبَاحة

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢١٢٢

ما ذُكِر اسم الله عليه عِبْئاً ، لأنَّه يقتضي إثْبَات الحُكْم في المتَّفْقِ عليه ، وترك الحُكْم في المُخْتَلِف فيه.
فالجواب : لعلَّ القوم يحرِّمُون أكْل المُذَكَّاة ، ويُبِيحُون أكْل المَيْتَة ، فاللَّه – تبارك وتعالى – ردَّ عليهم في الأمْرَيْن ، فحكم بحلِّل المُذَكَّاة بقوله : ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وبتحريم المَيْتَة بقوله : ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام : ٢١] أو يُحْمل قوله : ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ على أن المُرَاد : اجْعَلوا أكْلَكُم مقصوراً على ما ذكر اسْمُ الله عليه ، فيكون المَعْنَى على هذا الوجه ، تَحْرِيم أكْل المَيْتَة فقط.
قوله : " ومَا لَكُمْ " مُبْتَدأ وخبر ، وقوله : " ألاَّ تَأْكُلوا " فيه قولان : أحدهما : هو **حَذْف حَرْف الجرّ** ، أيك أيُّ اسْتَقَرَّ في مَنْع الأكْل ممَّا ذكر اسْم اللَّه عليه ؛ وهو قول أبي إسْحَاق الزَّجَّاج فلما حُذِفَتْ " في جَرَى القولان

٤٠٠

(١) ".

"ألْزَمُوا نفي الإشْراك وعدمه ، وإكان ذَكَرَه جماعةٌ كما نقله انب الأنْبَاريّ – ضَعِيفٌ ؛ لتفك التركيب عن ظَاهِرِه ؛ ولأنه يَتَبَادَر إلى الذِّهْنِ.
الخامس : أنها وما فِي حيِّزها نَصْب أو جرّ على حَذْف لام العِلَّة ، والتقدير : أتْلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم لِئَلا تُشْرِكُوا ، و[هذا] مَنْقُول عن أبِي إسْحَاق ، إلا أن بَعْضَهم استَبْعَدَه من حَيْث إن ما بَعْدَه أمرٌ مَعْطُوف بالواو ، ومناهٍ معطوفة بالواوِ أيضاً ، فلا يُنَاسِب أن يكون تبييناً لما حرَّم ، أمَّا الأمْرفمن حيثُ المعنى ، وأمّا المناهِي فمن حيثُ العَطْف.
السادس : أن يكون هِي وما بَعْدَها في محلِّ نصب بإضمار فِعْل ، تقديره : أُوصِيكم ألاَّ تُشْرِكُواح لأن قوله ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ محمولٌ على أوصِيكُم بالوَالدَيْن إحْسَاناً ، وها مذهب أبي إسْحَاق ايضاً.
السابع : أن يكون " أنْ " وما في ح يِّزها في مَوْضع رَفْع على أنها خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف ، أي : المُحَرَمُ ألاَّ تُشْرِكُوا ، أو المَتْلُوُّ ألا تشركوا ، إلا أن التَّقْدِير بنحو المَتْلُو أحْسَن ؛ لأنه لا يُحْوِج إلى زِيَادة " لا " ، والتقدير بالمحَرَّم ألاَّ تشركوا ، يُحْوِج إلى زِيَادتِها لئلا يَفْسُد المَعْنَى.
الثامن : أنها في مَحَلِّ رفْع أيضاً على الابْتِدَاء ، والخبر الجَارُّ قبله ، والتقدير : علَيْكُم عَدَمُ الإشراكش ، ويكون الوَقْفُ على قوله : " رَبكم "كما تقدَّم في وجْه الإغْراءِ ، هذا مذهب لأبي بَكْر بن الأنْبَاري ؛ فإنه

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢١٩٤

قال : " ويجُوز ان يكُون في مَوْضِع [رفع] بـ " على] كما تقول : "كُتِبَ عليكم الصيَام والحَجُّ ".

التاسع : أن يكون في مَوْضِع رفع بالفَاعِلِيَّة بالجَارِّ قبلها ، وهو ظَاهِر قول ابن الأنْبارِيِّ المتقدِّم ، والتقدير : استَقَرَّ عليكم عَدَم الإشْراك.

وقد تحصَّلت في محلِّ " ألاَّ تُشْرِكُوا " على ثلاثة أوْجُه : الرَّفْع ، والنَّصْب ، والجرِّ : فالجَرُّ من وجْه واحدٍ ، وهو أن يكُون على **حَذْفِ حَرْف الجرّ** على مَذْهب الخَلِيل والكسَائيّ ، والرفع من ثلاثة أوْجُه ، والنَّصْبُ من سِتَّة أوْجُه ، فمجموع عَشَرة أوْجُه تقدم تَحْرِيرُها.

و " شيئاً " فيه وجهان : أحدهما : أنه مَفْعُول به.

والثاني : أنه مصدر ، أي : إشْرَاكاً ، أي : شَيْئاً من الإشْرَاكِ.

وقوله : ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ تقدم تَحْرِيره في البقرة [الآية ٨٣].

قوله – تعالى – ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ الإحْسَانُ إلى الوالِدَيْن : بِرُّهُما وحِفْظُهما ،

٥٠٨

وإمْتِثَال أمرهما ، وإزالة الرِّقِّ عَنْهُما ، و " إحْسَانًا " نصْب على المصْدر ، وناصِبُه فعل مُضْمَر من لَفْظِه ، تقديره : وأحْسِنُوا بالوالدَيْن إحْسَاناً.

قوله : " مِنْ إمْلاقٍ " " مِنْ " سَبَبيَّة متعلِّقة بالفِعْل المَنْهِيِّ عنه ، أي : " لا تَقْتُلوا أوْلادَكُم لأجْل الإمْلاقِ ".

والإملاق : الفَقْر في قول ابن عبَّاس.

وقيل : الجوع بلغة " لخم " ، نقله مؤرج.

وقيل : الإسْرَاف ، أمْلق أي : أسْرف نَفَقَتِه ، قال محمد بن نعيم اليزيدي.

وقيل : الإنْفَاق ، أملق ماله أي : أنفقه ، قال المُنْذِر بن سَعِيد ، والإملاق : الإفْسَاد أيضاً ، قاله [شمر] قال : " وأمْلَقَ يكون قاصِراً ومتعدِّياً ، أملق الرَّجُل : إذا افْتَقَر هذها قَاصِرن وأمْلَق ماعِنْدَه الدَّهْر ، أي : أفْسَدَه " وأنشد النَّضْر بن شيمل على ذلك قَوْل أوْسِ بن حَجَر : [الطويل] ٢٣٨١ – ولمَّا رَأيْتُ العُدْمَ فَيَّدَ نَائِلِي

وَأمْلَقَ مَا عِنْدِي خُطُوبٌ تَنَبَّلُ

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٥٠٣

(١) ".

"أحدها : أنَّهُ منصوبٌ على المصدر بفعل من لَفْظِهِ تَقْديرُهُ : وتذكر ذكرى أي تَذْكِيراً.

الثاني : [أنها] في محلِّ نَصْبٍ نَسَقاً على مَوْضِع " لِتُنْذِرَ " فإن موضعه نصب ، فيكونُ إذْ ذاكَ معطُوفاً على المَعْنَى ، وهذا كما تعطفُ الحال الصريحة على الحالِ المؤوَّلة كقوله تعالى : ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَآئِماً﴾ [يونس : ١٢] ، ويكونُ حينئذٍ مفعولاً من أجْلِهِ كما نقُولُ : " جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي وإحْسَاناً إليَّ ".

الثالث : قال أبُو البقاء : - وبه بَدَأ - : " إنَّها حال من الضمير في " أنزل " وما بينهما مُعْتَرِضٌ ".

وهذا سَهْوٌ فإنَّ " الواو " مانعة من ذلك ، وكيف تَدْخُلُ الواوُ على حالٍ صريحةٍ ؟ والجرُّ من وجهين أيضاً.

أحدهما : العطفُ على المَصْدَرِ [المُنْسَبِك من " أنْ " المقدَّرة بعد لام كي ، والفعل ، والتَّقديرُ : للإنْذَارِ والتَّذْكِيرِ.

والثاني : العطفُ] على الضَّميرِ في " بِهِ " ، وهذا قول الكُوفيّين ، والذي حسَّنَهُ كون " ذِكْرَى " في تقدير حرفٍ مصدريّ - وهو " أنْ " - والفعل لو صرح بـ " أنْ " لحسُنَ معها **حذفُ حرفِ الجرِّ** ، فهو أحْسَنُ من " مررتُ بِكَ وَزَيْدٍ " إذ التَّقْديرُ : لأن تنذر به وبأن تُذَكِّر.

وقوله : " لِلمُؤمِنِيْنَ " يجوز أن تكون " اللاَّمُ " مزيدةً في المفعولِ به تقويةً له ؛ لأنَّ العاملَ فَرْعٌ ، والتقديرُ : وتذكِّرَ المُؤمنينَ.

ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بمحذُوفٍ ؛ لأنَّهُ صِفَةٌ لـ " ذِكْرَى ".

فصل في معنى الآية قال ابْنُ عبَّاسٍ - رضي الله عنهما - يريدُ مَوْعِظَةً للمصدِّقين.

فإن قيل : لم قيَّد هذه الذِّكْرى بالمؤمنين ؟ فالجوابُ : هو نَظِيرُ قوله : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة : ٢].

قال ابْنُ الخَطيب : والبَحْثُ العقلِيُّ فيه أنَّ النُّفُوس البشريَّةَ على قِسْمَيْنِ : بَلِيدةٌ جَاهِلَةٌ بعِيدَةٌ عن عَالمِ الغَيْبِ غَرِيقَةٌ في طلب اللَّذَّاتِ الجُسْمَانيَّةِ ، ونفوسٌ شريفةٌ مشرقةٌ بأنوار الإلهيَّةِ ، فبعثه الأنبياء في حق القسم الأول للإنْذَارِ والتَّخْوِيفِ فإنَّهُم لمَّا غرقوا في نومِ الغَفْلَةِ ورَقْدَةِ الجَهالةِ احْتَاجُوا إلى مُوقظٍ يُقِظُهُمْ.

وأمَّا في حقِّ القسم الثَّاني فتذكير وتنبيه ؛ لأنه ربما غَشِيَهَا من غَوَاشِي عالم الجِسْمِ فيعرضُ لها نوعُ ذُهُولٍ وغَفْلَةٍ ، فإذا سَمِعَتْ دعوةَ الأنبياء واتَّصل لها أنوارُ أرواحِ رُسُلَ

٩

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٢٦٠

اللَّهِ ؛ تَذكَّرَتْ مركزَهَا ؛ فثبت أنَّهُ تعالى إنَّمَا أنزلَ هذا الكتاب على رَسُولِه ؛ ليكونَ إنذاراً في حقِّ طائفةٍ ، وذكرى في حقِ طائفة أخْرَى.

جزء : ٩ رقم الصفحة : ٦

لمَّا أُمر الرَّسولُ بالتَّبليغ ، والإنذارِ ؛ أمر الأمة بمتابعة الرسول.

قوله : " مِنْ ربِّكُمْ " يجوزُ فيه وجهان : أحدهما : أنه يتعلَّقُ بـ " أنزل " وتكون " مِنْ " لابتداء الغايةِ المجازية.

الثاني : أنْ يتعلَّقُ بـ " أنزل " وتكون " مِنْ " لابتداء الغايةِ المجازية.

الثاني : أنْ يتعلَّق بمحذوف على أنَّهُ حالٌ : إمّا من الموصول ، وإمَّا من عائده القائم مقام الفاعل.

فصل في دحض شبهة لنفاة القياس اتدلَّ نُفَاةُ القياسِ بقوله : ﴿اتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ والمرادُ به ، القرآنُ والسَّنُة ، واستدلُّوا أيضاً بها على أن تخصيصَ عموم القرآن القياسِ لا يُجوزُ ، لأنَّ عُمُوم القُرْآنِ

١٠

منزَّلٌ من عند الله ، والله - تعالى - أوجبَ متابعتَهُ فوجب العمل بِعُمُومِ القرآن ، ولمَّا وجب العمل به ؛ امتنع العملُ بالقِيَاسِ ، وإلاَّ لَزِمَ التَّنَاقَضُ.

وأجيبوا بأن قوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُواْ﴾ [الحشر : ٢] يدلُّ على وجوب العمل بالقياس ، فكان العمل بالقياس عملاً بإنزال.

فإن قيل : لو كان العمل بالقِيَاس عملاً بما أنزله اللَّهُ لكان تارك العمل بلا قياس كافراً ؛ لقوله : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَائِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة : ٤٤] وحيث اجتمعت الأمَّةُ على عدمِ التَّكْفير ؛ علمنا أنَّ العمل بالقياس ليس عملاً بما أنْزَلَ اللَّهُ.

وأجيبوا بأنَّ كون القياس حجَّةً ثبت بإجماع الصَّحابة والإجماع دليل قَاطِعٌ ، وما ذكرتمُوهُ تمسُّكٌ بالعُمُومِ ، وهو دليل مَظْنُونٌ والقَاطِعُ أولى من المَظْنُونِ.

وأجَابَ نفاةُ القياسِ بأن كون الإجماع حجَّةً قاطِعَةً إنَّما ثبت بِعُمُومَاتِ القُرْآنِ والسُّنَّةِ ، والفرع لا يكون أقْوَى من الأصْلِ ، وأجِيبُوا بأنَّ الآيَاتِ والأحاديث لما تعاضدت قويت.

قوله : ﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَآءَ﴾ أي : لا تَتَّخِذُوا غيره أوْلِيَاءَ تطيعونَهُم في مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

قوله : " مِنْ دُونِهِ " يجُوزُ أن يتعلق بالفعل قَبْلَهُ ، والمعنى : لا تَعْدِلُوا عَنْهُ إلى غيره من الشَّيَاطِينِ والكُهَّانِ.

والثاني : أن يتعلق بِمَحْذُوفٍ ؛ لنه كان في الأصْلِ صفة لـ " أولياء " فلمَّا تقدَّم نُصِبَ

١١

". (١)

"البدن والمال] بعد البأساء والضَّرَّاءِ يدعو إلى الانْقِيَادِ ، والاشتغال بالشُّكْرِ.

وفي " مكان " وجهان : أظهرهما : أنَّهُ مفعول به لا ظَرْف ، والمعنى : بَدَّلْنَا مكان الحال السَّيِّئَةِ [الحال الحسنة] ، فالحسنةُ هي المأخوذة الحاصلةُ ومكان السيّئةِ هو المتروك الذَّاهِبُ ، وهو الذي تصحبه " الباء " في مثل هذا التركيب لو قيل في نظيره : بدَّلْتُ زيداً بِعَمْرٍو ، فزيدٌ هو المأخوذ ، وعمرو المتروكُ ، وقد تقدَّمَ تحقيقُ هذا في البَقَرةِ في موضعين : أولهما : ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [البقرة : ٥٩].

والثاني : ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٢١١].

ف " مَكَانَ " و " الحَسنَة " مفعولان إلاَّ أن أحدهُما وصل إليه الفعل بِنَفْسِهِ [وهو " الحَسَنَةُ "] ، والآخر **بحذف حرف الجرِّ** وهو " مكان ".

والثاني : أنَّهُ مَنْصُوبٌ على الظَّرْفِ ، والتَّقديرُ : " ثمَّ بَدَّلْنَا [في] مكان السَّيِّئَةِ الحسنةِ " إلا أنَّ هذا ينبغي أن يُرَدَّ ؛ لأن " بدَّل " لا بُدَّ له من مفعولين أحَدُهَمَا على إسقاط الباءِ.

والمراد بالحَسَنَةِ والسيّئَةِ هاهنا : الشِّدَّةُ والرَّخَاءُ.

قال أهل اللُّغَةِ : " السَّيِّئَةُ : كلُّ ما يَسُوءُ صَاحِبَهُ ، والحسنَةُ : كل ما اسْتَحسَنَهُ الطَّبْعُ والعَقْلُ ".

قوله : " حَتَّى عَفَوا " " حتَّى " هنا غائيةٌ ، وتقدير مَنْ قدّرها ب " إلَى " فإنَّمَا يريدُ تَفْسِيرَ المعنى لا الإعرابَ ؛ لأن حتَّى الجارَّة لا تُبَاشِرُ إلاَّ المضارع المنصوب بإضمار " أنْ " ؛ لأنها في التَّقْديرِ داخلة على المصدر المُنْسَبِك منها ، ومن الفعل ، [وأمّا الماضي] فلا يطَّرِدُ حذف " أنْ " معه ، فلا يقدّر معه أنَّها حرف جرٍّ داخلة على أن المصدريَّة ، أي : حتَّى أن عفوا ، وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه قول أبي البقاء : " حتَّى عَفَوْا أي : إلى أن عفوا ".

ومعنى " عَفَوا " هنا كَثُروا من عَفَا الشعْر إذا كَثُر ، ومنه : " وأعْفُوا اللِّحَى " يُقَالُ : عَفَاه ، وأعْفَاه ثلاثياً ورباعيّاً ؛ قال زهيرٌ : [الوافر] ٢٥٣٠ - أذَلِكَ أمْ أقَبُّ البَطْنِ جَأبٌ

عَلَيْهِ مِنْ عَقِيقَتِهِ عَفِاءُ

جزء : ٩ رقم الصفحة : ٢٣٢

وفي الحديث : " إذَا عَفَا الوَبَرُ وبَرَأَ الدُّبُرُ فَقَدْ حَلَّت العُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ ؛ وأنشد الزَّمَخْشريُّ على ذلك

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٢٨٠

قولَ الحُطَيْئَةِ : [الطويل]

٢٣٣

٢٥٣١ – بِمُسْتأسِدِ القُرْبَانِ عَافٍ نَبَاتُهُ

....

وقول لَبِيد : [الوافر] ٢٥٣٢ – ولَكِنَّا نُعِضُّ السَّيْفَ مِنْهَا

بأسْوُقِ عَافِيَاتِ الشَّحْمِ كُومِ

وتقدَّم تحقيقُ هذه المادّة في البقرة.

فصل في المراد من الآية ومعنى الآية أنَّ الله – تعالى – أبدلهم مكان الباساء والضرَّاء الحسنة ، وهي النِّءمَةُ والسَّعَةُ والخَصْبُ والصِّحَّةُ.

" حتى عفوا " كثروا وكثرت أموالهم وأولادهم ، وقالوا من غرتهم وغفلتهم : ﴿قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّآءُ وَالسَّرَّآءُ﴾ ، أي : هكذا كانت عادة الدَّهر قديماً لنا ولآبائنا ، ولم يكن ذلك عقوبةً من اللَّهِ ، فكُونُوا على ما أنتم عليه كما كان آباؤُكم ، فإنَّهُم لم يتركوا دِينَهُم لما أصابهم من الضَّرَّاءِ.

قوله : " فَأَخَذْنَاهُمْ ".

قال أبُو البقاءِ : " هو عطفٌ على " عَفَوْا ".

يريدُ : وما عطف عليه أيضاً ، أعني أنَّ الأخذ ليس متسبباً عن الفَاءِ فقط ، بل عليه وعلى قولهم تلك المَقَالةِ الجاهليَّةِ ؛ لأنَّ المعنى ليس أنَّهُ لمُجرَّدِ كثْرَتِهِمْ ، ونموِّ أموالِهِمْ أخذهم بغتة بل بمجموع الأمْرَيْنِ ، بل الظَّاهِرُ أنَّهُ بقولهم ذلك فقط.

و " بَغْتَةً " إمَّا حالاً أو مَصْدراً ، والبَغْتَةُ الفُجاءَة ، ﴿وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾ حال أيضاً وهي في قوَّةِ المُؤَكِّدَةِ ؛ لأنَّ " بَغْتَةً " تفيدُ إفادتها ، سواء أعْرَبْنَا " بغتة " حالاً أم مَصْدراً.

واعلم أنَّ الحكمة في حكاية هذا المعنى ليعتبر من سمع هذه القصَّة.

جزء : ٩ رقم الصفحة : ٢٣٢

لمّا بيَّن أنَّ الذين عَصَوا وتَمَرَّدُوا ؛ أخذهم بَغْتَةً بيَّن في هذه الآية انَّهُم لو أطَاعُوا فتح عليهم أبْوابَ الخيرات ، وقد تقدَّمَ أنَّ ابن عامر يَقْرَأُ : " لَفَتَّحنْا " بالتَّشديد ووافقه هنا عيسى بْنُ عُمَرَ الثَّقَفِيُّ ، وأبو عبد الرَّحْمنِ السُّلمِيُّ.

". (١)

"قوله : " أنّي " العامةُ على فتح الهمزةِ بتقدير **حذف حرف الجرّ** ، أي : فاستجاب بأني.

وقرأ عيسى بن عمر ، وتروى عن أبي عمرو أيضاً " إنّي " بكسرها ، وفيها مذهبان ، مذهب البصريين : أنَّهُ على إضمار القول ، أي : فقال : إني ممدُّكم.

ومذهب الكوفيين : أنَّها مَحكيَّةٌ بـ " اسْتَجَابَ " إجراءً له مُجْرَى القولِ ؛ لأنَّه بمعناه.

قوله : " بألفٍ " العامَّةُ على التَّوحيدِ ، وقرأ الجحدريُّ " بآلفٍ " بزنة " أفْلُسٍ " وعنه أيضاً ، وعن السدي " بآلاف " بزنة : أحْمَال " ، وفي الجمع بين القراءتين ، وقراءة الجمهور أن تحمل قراءةُ الجمهورِ على أنَّ المرادَ بـ " بالألْفِ هم الوجوه ، وباقيهم كالأتباع لهم ، فلذلك لم يَنُصَّ عليهم في قراءة الجمهور ، ونصَّ عليهم في هاتين القراءتينِ ، أو تحمل الألف على من قاتل من الملائكة دون من لم يقاتل ، فلا تَنَافِي حينئذٍ بين القراءاتِ.

قوله : " مُردفينَ " قرأ نافع ، ويروى عن قنبل أيضاً : " مُردَفينَ " بفتح الدَّال ، والباقون بكسرها ، وهما واضحتان ؛ لأنه يُروى أنه كان وراء كلّ ملكٍ رديفٌ له ، فقراءة الفتحِ تُشعر بأنَّ غيرهم أردفهم ، لركوبهم خلفهم ، وقراءة الكسر تشعر بأنَّ الراكب خلف صاحبه قد أردفه فصحَّ التَّعبيرُ باسم الفاعل تارةً وباسم المفعول أخرى ، وجعل أبو البقاءِ مفعول " مُردفين " يعني بالكسر محذَوفاً أي : مُردفين أمثالهم ، وجوَّز أن يكون معنى الإرداف : المجيء بعد الأوائل ، أي : جعلوا ردفاً للأوائل.

ويطلب جواب عن كيفيَّةِ الجمع بين هذه الآية ، وآية آل عمران حيث قال هناك " بخَمْسَةَ " وقال هنا : " بألفٍ " والقصّة واحدة ؟ والجوابُ : أنَّ هذه الألف مردفةٌ لتلك الخمسة ؛ فيكون المجموعُ ستة آلاف ، ويظهر هذا ، ويقوى في قراءة : " مُرِدفِينَ " بكسر الدَّالِ.

وقد أنكر أبو عبيدٍ : أنْ تكون الملائكةُ أردفت بعضها أي : رَكِّبَتْ خلفها غيرها من الملائكةِ.

وقال الفارسيُّ : من كسر الدَّال احتمل وجهين : أحدهما : أن يكونوا مردفين مثلهم كما تقول : أردفتُ زيداً دابتي ، فيكون المفعولُ الثَّاني محذوفاً ، وحذفُ المفعولِ كثيرُ ، والوجه الآخرُ : أن يكونوا جَاءُوا بعد المسلمين.

وقال الأخفشُ " بنو فلان يَردفوننا ، أي : يَجيئُون بعدنا ".

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٣٩٤

وقال أبُو عبيدة " مُردفينَ " جاءوا بعدُ ، وردفني ، وأردفني واحد.

٤٦١

قال الفارسي : هذا الوجه كأنه أبْيَنُ لقوله تعالى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ فقوله : " مُردفينَ " أي : جائين بعد ، لاستغاثتكم ، ومن فتح الدَّال فهم مُردفُون على أرْدِفُوا الناسَ ، أي : أنْزِلُوا بعدهم.

وقرأ بعض المكيين فيما حكاه الخليلُ : " مُرِدِّفينَ " بفتح الرَّاء وكسر الدَّالِ مشدَّدة ، والأصلُ : " مُرتدفينَ " فأدغم.

وقال أبو البقاءِ : إنَّ هذه القراءة مأخوذةٌ من " رَدَّفَ " بتشديد الدَّال على التكثير وإنَّ التضعيف بدلٌ من الهمزة ك : " أفْرحتَهُ وفرَّحْته ".

وجوَّز الخليلُ بنُ أحمد : ضمَّ الراءِ إتباعاً لضم الميم ، كقولهم : " مُخُضِم " بضم الخاءِ ، وقد قراء بها شذوذاً.

وقرىء " مُرِدِّفين " بكسر الرَّاءِ وتشديد الدَّالِ مكسورة ، وكسر الراء يحتمل وجهين : إمَّا لالتقاءِ الساكنين ، وإمَّا للإتباع.

قال ابنُ عطيَّة : " ويجوزُ على هذه القراءةِ كسرُ الميم إتباعاً للرَّاءِ ، ولا أحفظه قراءة ".

قال شهابُ الدِّين : وكذلك الفتحة في " مُرِدِّفينَ " في القراءة التي حكاها الخليلُ تحتمل وجهين : أظهرهما : أنَّها حركةُ نقلٍ من التَّاء - حين قصد إدغامها - إلى الرَّاءِ.

والثاني : أنَّها فُتِحَتْ تخفيفاً وإن كان الأصلُ الكسر على أصل التقاء السَّاكين ، كما قد قُرىء به ، وقرىء " مِرِدِّفين " بكسر الميم ، إتباعاً لكسرةِ الرَّاءِ.

و " الإرداف " الإتباع ، والإركاب ، ووراءك.

وقال الزَّجَّاجُ : " أردفْتُ الرَّجُلَ إذا جئت بعده ".

ومنه : ﴿تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ [النازعات : ٧] ويقال : رَدِف ، وأرْدَفَ.

واختلف اللغويون : فقيل هما بمعنى واحد ، وهو قول ابن الأعرابي نقله عنه ثعلب.

وقولُ أبي زيْد نقله عنه أبو عبيدٍ ، قال : يقال : ردفْتُ الرَّجُلَ وأردفتُهُ ، إذا ركِبْتُ خَلْفَهُ ؛ وأنشد : [الوافر]

٢٦٧٥ - إذَا الجَوْزَاءُ أرْدَفَتِ الثُّرَيَّا

ظَنَنْتُ بآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا

جزء : ٩ رقم الصفحة : ٤٥٩

". (١)

"وقال السديُّ : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ أي : لو استغفروا ، ولكنهم لم يكونوا مستغفرين ولو أقرُّوا بالذَّنب واستغفروا لكانوا مؤمنين.

وقال عكرمةُ : " وهُمْ يَستَغْفِرُونَ " يسلمون ، يقول : لو أسلموا لما عذبوا ، وروى الوالبي عن ابن عبَّاسٍ : أي : وفيهم من سبق له من الله أنه يؤمن ويستغفر كأبي سفيان ، ومصعب بن أمية ، وعكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وحكيم بن حزام ، وغيرهم.

وروى عبد الوهاب عن مجاهدٍ : " وهُمْ يستغْفِرُونَ " أي : وفي أصلابهم من يستغفر.

قوله تعالى : ﴿وَمَا لَهُمْ أَلاَّ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية.

في " أن " وجهان : أظهرهما : أنَّها مصدريَّةٌ ، وموضعها إما نصبٌ ، أو جرٌّ ؛ لأنَّها على حذف حرف الجر ، إذ التقدير : في ألاَّ يُعذِّبهم ، وهذا الجارُّ متعلقٌ بما تعلَّق به : " لَهُمْ " من الاستقرار ، والتقديرُ : أيَّ شيءٍ استقر لهم في عدم تعذيبِ اللَّهِ ياهم ؟ بمعنى : لا حظ لهم في انتفاء العذاب.

والثاني : أنَّها زائدةٌ وهو قول الأخفش.

قال النَّحَّاسُ " : لو كانت كما قال لرفع " يُعذِّبهم ".

يعني النَّحاس : فكان ينبغي أن يرتفع الفعلُ على أنه واقعٌ موضع الحال ، كقوله : ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة : ٨٤] ولكن لا يلزمُ من الزيادةِ عدمُ العمل ، ألا ترى : " أنَّ " مِنْ " و " الباء " يعملان وهما مزيدتان.

وقال أبُو البقاءِ : " وقيل هو حال ، وهو بعيدٌ ، لأنَّ " أنْ " تُخلِّص الفعل للاستقبال " والظَّاهرُ أنَّ " ما " في قول " وَمَا لهُمْ " استفهامية ، وهو استفهامٌ معناه التقرير ، أي : كيف لا يُعذَّبُونَ وهم مُتَّصفون بهذه الحال ؟ .

وقيل : " ما " نافية ، فهي إخبارٌ بذلك ، أي : ليس عدمُ التَّعذيب ، أي : لا ينتفي عنهم التعذيب مع تلبسهم بهذه الحال.

فصل معنى الآية : وما يمنعهم من أن يعذبوا ، أي : بعد خروجك من بينهم : ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أي : يمنعون المؤمنينَ من الطَّواف ، وقيل : أراد بالعذاب بالأوَّلِ عذاب الدُّنيا ، وبهذا عذاب

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٥١٤

الآخرة.

٥٠٨

وقال الحسن : قوله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال : ٣٣] منسوخة بقوله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلاَّ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال : ٣٤].

قوله ﴿وَمَا كَانُوا اا أَوْلِيَآءَهُ﴾ في هذه الجملة وجهان : أحدهما : أنَّها استئنافيةٌ ، والهاء تعود على المسجد أي : وما كانُوا أولياءَ المسجد.

والثاني : أنَّها نسقٌ على الجملة الحاليَّة قبلها وهي : " وهُم يَصُدُّونَ " والمعنى : كيف لا يُعذِّبهُم اللَّه ، وهم مُتَّصفون بهذين الوَصْفيْنِ : صدِّهِم عن المسجد الحرام ، وانتفاءِ كونهم أولياءه ؟ ويجوزُ أن يعود الضَّميرُ ءلى الله تعالى ، أي : لم يكونوا أولياءَ الله.

فصل قال الحسن : كان المشركون يقولون : نحن أولياء المسجد الحرام ، فردَّ الله عليهم بقوله : ﴿وَمَا كَانُوا اا أَوْلِيَآءَهُ﴾ أي : أولياء البيت : " إنْ أوْلياؤُهُ " أي : ليس أولياء البيت " إلاَّ المُتَّقُون " يعني المؤمنين الذين يتَّقُون الشرك ، ويحترزون عن المنكرات ، كالذي كانوا يفعلونه عند البيتن فلهذا قال بعده : ﴿وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال : ٥] ولكن أكثرهم لا يعلمون.

جزء : ٩ رقم الصفحة : ٥٠٣

لمَّا ذكر أنَّهم ليسُوا أولياء البيتِ الحرام بيَّن ههنا ما به خرجوا من أن يكونوا أولياء البيت ، وهو أنَّ صلاتهم عند البيت إنَّما كان بالمكاء والتَّصديةِ.

أي : ما كان شيءٌ ممَّا يعُدُّونه صلاةً وعبادةً إلا هذين الفعلينِ ، وهما المكاء والتصدية أي : إن كان لهم صلاةٌ فلا تكن إلاَّ هذين ، كقول الشَّاعر : [الطويل] ٢٧٠٠ - ومَا كُنْتُ أخْشَى أن يكثونَ عَطَاؤُهُ
أدَاهِمَ سُوداً أو مُحَدْرَجَةً سُمْرَا

فأقام القيود ، والسِّياط مقام العطاء ، والمُكَاء : مصدر مَكَا يَمْكُوا ، أي : صفر بين أصابعه أو بين كفَّيه.

قال الأصمعي : قلت لمنتجع بن نبهان : ما تَمْكُوا فريصتُه ؟ .

فشبَّك بين أصابعه ، وجعلها على فِيهِ ، ونفخ فيها.

يريد قول عنترة : [الكامل] ٢٧٠١ - وحَلِيْلِ غَانِيَةٍ تَرَكْتُ مُجَدَّلاً
تَمْكُو فَرِيصَتُهُ كَشِدْقِ الأعْلمِ

يقال : مكت الفريصة ، أي : صَوَّتت بالدَّمِ ، ومكت استُ الدَّابة ، أي : نفخت بالرِّيحِ.

٥٠٩

وقال مجاهدٌ : المُكاءُ : صفيرٌ على لحنِ طائرٍ أبيض يكون بالحجاز ؛ قال الشاعر : [الطويل] ٢٧٠٢ -

إذَا غرَّدَ المُكَّاءُ في غَيْرِ روْضَةٍ

فَوَيلٌ لأهْلِ الشَّاءِ والحُمُراتِ

." (١)

"فقال رسُول الله " لا نُصِرتُ إنْ لَمْ أنصرْكم " ، ثمَّ تجهَّز إلى مكة ، ففتح مكَّة سنة ثمان من الهجرة ، فلمَّا كانت سنة تسع أراد رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يحُجَّ ، ثم قال : إنَّه يحضر المشركون ، فيطوفون عراةً.

فبعث أبا بكر تلك السنة أميراً على الموسم ، ليقيم للنَّاس الحجَّ ، وبعث معه بأربعين آية من صدر سورة " براءة " ليقرأها على أهل الموسم ، ثم بعث عليّاً على ناقته العضباء ليقرأ على النَّاس " براءة " وأمره أن يؤذن بمكَّة ، ومنى ، وعرفة أن قد برئت ذمة الله ، وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلِّ مشرك ، وألا يطوف بالبيت عريان ، فرجع أبو بكر فقال : يا رسول الله بأبي أنت وأمي ، أنزل في شأني شيء ؟ قال : لا ، ولكن لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلاَّ رجل من أهلي ، أما ترضى يا أبا بكر أنَّك كنت معي في الغار ، وأنَّك صاحبي على الحوضِ ؟ قال : بَلَى يا رسول الله ، فسار أبو بكر أميراً على الحجِّ ، وعليّ ليُؤذن بـ " براءة " فلمَّا كان قبل التَّرْوية بيوم خطب أبو بكر النَّاس ، وحدَّثهم عن مناسكهم ، وأقام للنَّاس الحجَّ ، والعرب في تلك السنةِ على منازلهم التي كانُوا عليها في الجاهلية من الحجِّ ، حتَّى إذا كان يوم النَّحر ، قام عليُّ بنُ أبي طالب فأذَّن في النَّاسِ بالذي أمر به ، وقرأ عليهم سورة " براءة ".

قال زيدُ بن يثيع : سألنا عليّاً بأي شيء بعثت في الحجِّ ؟ قال " بعثتُ بأربع : ألاَّ يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النَّبي صلى الله عليه وسلم عهد فهو إلى مدته ، ومن لم يكن له عهد فأجله أربعة أشهر ، ولا يدخلُ الجنَّة إلاَّ نفسٌ مؤمنةٌ ، ولا يجتمعُ المشركون والمسلمون بعد عامهم هذا ".

ثمَّ حجَّ النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر حجة الوداع.

وكان السَّبب في بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليّاً ، أنَّ العرب تعارفوا فيما بينهم في العهود ونقضها ألاَّ يتولَّى ذلك إلا سيدهم ، أو رجل من رهطه ، فبعث عليّاً إزاحة للعلَّة ، لئلاَّ يقولوا هذا خلاف ما نعرفه في نقض العهود.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٥٣٦

١٠

والدليل على أنَّ أبا بكر كان هو الأمير ، أنَّ علياً لمَّا لحقهُ قال : أمير أو مأمور ؟ فقال : مأمور ، ثم ساروا وقال أبو هريرة " بعثني أبو بكر في تلك الحجَّة في مؤذنين يوم النَّحْر ، يؤذِّن بمنى ألاَّ يحجَّ بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ".

قوله وأذانٌ.

رفع بالابتداء ، أي : أذان صادر ، أو إعلام واصل ، ومِنَ اللهِ إمَّا صفةً ، أو متعلقٌ به ، وإلى النَّاسِ الخبر ، ويجوزُ أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ أي : وهذا إعلامٌ ، والجارَّان متعلقان به ، كما تقدَّم في براءة.

قال أبو حيَّان : " ولا وجه لقولِ من قال : إنه معطوف على " بَرَاءَةٌ " ، كما لا يقال " عمرو " معطوف على " زيد " في : زيد قائم وعمرو قاعد ".

وقرأ الضحاك وعكرمة وأبو المتوكل " وإذْن " بكسر الهمزة وسكون الذَّال ، وقرأ العامَّةُ " أنَّ الله " بفتح الهمزة على أحد وجهين ، إمَّا كونه خبراً لـ " أذانٌ " ، أي : الإعلامُ من اللهِ براءة من المشركين.

وضعَّف أبو حيان هذا الوجه ، ولم يذكر تضعيفه.

وإمَّا على **حذف حرفِ الجرِّ** ، أي : بأنَّ الله ، ويتعلَّقُ هذا الجارَّ إمَّا بنفس المصدر ، وإمَّا بمحذُوفٍ على أنه صفة ويَوْمَ منصوبٌ بما تعلَّق به الجارُّ في قوله إلى النَّاسِ.

وزعم بعضهم أنَّه منصوبٌ بـ " أذَانٌ " وهو فاسدٌ من وجهين : أحدهما : وصفُ المصدر قبل عمله.

الثاني : الفَصْلُ بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو الخبرُ ، وقرأ الحسنُ والأعرج بكسر الهمزة وفيه المذهبان المشهوران ، مذهبُ البصريين إضمارُ القول ، ومذهبُ الكوفيين إجراءُ الأذانِ مُجْرَى القول.

فصل والأذانُ : الإعلامُ ، قال الأزهري : " آذنْتُه إيذاناً.

فالأذانُ يقوم مقام الإيذان ، وهو المصدر الحقيقي " ومنه : أذان الصَّلاة ، ومنه قوله عليه الصَّلاة والسَّلام للاّتي غسَّلن ابنته زينب : " فإذا فَرغتن فآذنَّني " أي : أعلمنني ، فلمَّا فرغنا آذنَّاهُ ، أي : أعلمناه ، والأذانُ معروفٌ.

١١

". (١)

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٥٧٦

"وكلُّ من يسكن جزيرة العرب وينطقُ بلسانهم ؛ فهو منهم ؛ لأنَّهم إنَّما تولَّدُوا من ولد إسماعيل ، وقيل : سمُّوا عرباً ؛ لأنَّ ألسنتهم معربة عما في ضمائرهم ، وهذه الأقوال ليست بشيء من الأول ، فلأن إسماعيل حين ولدته هاجر نزلت عندهم " جُرهم " فربي بينهم ، وكانوا عرباً قبل إسماعيل ، ولأن " يعرب " من ولد إسماعيل ، وكان حميلاً عربياً.

وأمَّا الثاني لأن إسماعيل تعلَّم العربيَّة في " جُرهم " حين نزلوا عند هاجر بمكَّة.

والصحيحُ أنَّ العرب العاربة قبل إسماعيل منهم : عادٌ وثمود ، وطسْم ، وجديس ، وجرهم ، والعماليق ، وآدم يقال : إنَّه كان ملكاً ، وأنه أول من سقف البيوت بالخشب المنشور ، وكانت الفرس تسميه آدم الأصغر ، وبنوه قبيلة يقال لها " وبار " هلكوا بالرما.

انثال عليهم ؛ فأهلكهم وطمَّ منازلهم ، وفي ذلك يقول بعض الشعراء : [الرجز] ٢٨٣٥ - وَكَرَّ دَهْرٌ على وَبَار

فـ◌هَل◌كَتْ جَهْرَةً وبَارُ

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ١٧٧

وأمَّا الثالثُ ، فكلُّ لسان معرب عمَّا في ضمير صاحبه ، وإنَّما يظهر ما قاله النسابُون ، أنَّ سام بن نوح أبو العرب ، وفارس ، والروم ، فدل على أنَّ العرب موجودون من زمن سام بن نوح.

قال بعضهم : والصحيحُ إن شاء الله تعالى - أن آدم نطق بالعربيَّة ، وغيرها من الألسنةِ ، لقوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة : ٣١].

ولا شكَّ أنَّ اللِّسان العربيّ مختصّ بأنواع الفصاحةِ والجزالة ، لا توجدُ في سائرِ الألسنةِ.

قال بعضُ الحكماءِ : حكمة الرُّوم في أدمغتهم ؛ لأنَّهم يقدرون على التركيبات العجيبة ، وحكمةُ الهندِ في أوهامهم ، وحكمةُ اليونانِ في أفئدتهم لكثرةِ ما لهم من المباحث العقليَّةِ ، وحكمة العرب في ألسنتهم بحلاوةِ ألفاظهم ، وعذوبة عباراتهم.

فصل اعلم أن الله تعالى حكم على الأعراب بحكمين : الأول : أن◌َ◌ّهُم أشدّ كفراً ونفاقاً ، والسبب فيه وجوه : أحدها : أنَّ أهل البدو يشبهون الوحوش.

وثانيها : استيلاءُ الهواء الحار اليابس عليهم ، وذلك يزيدُ في التيه ، والتَّكبر ، والفخر ، والطيش عليهم.

١٨٠

وثالثها : أنَّهُم ما كانوا تحت سياسة سائس ، ولا تأديب مؤدب ؛ فنشأوا كما شاءوا ، ومن كان كذلك ؛

خرج على أشدِّ الجهات فساداً.

ورابعها : أنَّ من أصبح وأمسى مشاهداً لوعظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبياناته الشافية ، كيف يكون مُساوياً لمن لم يؤثر هذا الخير ، ولم يسمع خبره ؟ وخامسها : قابل الفواكه الجبلية بالفواكه البستانية ، لتعرف الفرق بين أهل الحضرِ والباديةِ.

و " أشَدّ " أصله : أشدد ، وقد تقدم.

وقوله "كُفْراً " نصب على الحال ، و " نِفَاقاً " عطف عليه ، و " أجْدَرُ " عطف على " أشَدّ ".

الحكم الثاني : قوله : ﴿وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُواْ..

﴾ " أجْدَر " أي : أحَقُ وأولى ؛ يقال : هو جديرٌ وأجدرُ ، وحقيقٌ وأحقُّ ، وخليقٌ وأخلقُ ، وقمنٌ بكذا ، كلُّه بمعنى واحد ، قال الليثُ : جَدَر يَجْدرُ جدارَةً ، فهو جَديرٌ ، ويُثَنَّى ويُجمع ؛ قال الشاعر : [الطويل]

٢٨٣٦ - بخيْلٍ عليْهَا جِنَّةٌ عبْقريَّةٌ

جَديرُونَ يَوْماً أنْ ينَالُوا فَيسْتَعْلُوا

وقد نبَّه الرَّاغبُ على أصل اشتقاقِ هذه المادة ، وأنَّها من الجدار ، أي : الحائط ، فقال : " والجديرُ : المُنتهى ، لانتهاء الأمر إليه ، انتهاءَ الشَّيء إلى الجدارِ ".

والذي يظهر أنَّ اشتقاقه من : " الجَدْر ، وهو أصل الشجرة ؛ فكأنَّه ثابتٌ كثبوتِ الجدر في قولك : جدير بكذا.

وقوله : ﴿أَلاَّ يَعْلَمُواْ﴾ أي : بألاَّ يعلمُوا ، **فحذف حرف الجر** ؛ فجرى الخلافُ المشهور بين الخليل والكسائي ، مع سيبويه والفراء.

والمراد بالحدُودِ : ما أنزل الله على رسوله ، وذلك لبعدهم عن سماع القرآن ومعرفة السُّننِ.

{وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بما في قلوب خلقه : " حَكِيمٌ " فيما ف رض عليهم من فرائضه.

قوله تعالى : ﴿وَمِنَ الأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَماً﴾.

نزلت في أعراب أسد وغطفان وتميم.

" مَنْ " بمتدأ ، وهي إما موصولةٌ ، وإمَّا موصوفةٌ.

و " مَغْرَماً " مفعول ثانٍ ؛ لأنَّ " اتَّخَذَ " هنا بمعنى " صيَّر ".

والمَغْرَمُ : الخسران ، مشتق من الغرام ، وهو الهلاك ؛ لأنَّه سببه ، ومنه : ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَاماً﴾ [الفرقان : ٦٥].

وقيل أصله الملازمةُ ، ومنه الغريمُ : للزومه من يطالبه ، والمغرم : مصدر كالغرامةِ ، والمغرم التزام ما لا يلزمُ.
قال عطاءٌ : لا يرجُون على إعطائه ثواباً ؛ ولا يخافون على إمساكه عقاباً ، وإنَّما ينفقُ مغرماً ورياءً.
و " يتربَّصُ " عطفٌ على " يتَّخِذ " ، فهو إمَّا صلة ، وإما صفة.
والتَّربُّصُ : الانتظارُ.
وقوله : ﴿بِكُمُ الدَّوَائِر﴾ فيه وجهان :
١٨١
" (١).

"والثاني : أن تقديره : تعجيلاً مثل استعجالهم ، ثم فعل به ما تقدَّم قبله ، وهذا تقديرُ أبي البقاء ، فقدَّر المحذوف مطابقاً للفعل الذي قبلهُ ؛ فإنَّ " تَعْجِيلاً " مصدر لـ " عَجّلَ " ، وما ذكره مكِّي موافقٌ للمصدر الذي بعده.
والذي يظهر ؛ ما قدَّره أبو البقاء ؛ لأنَّ موافقة الفعل أولى ، ويكون قد شبَّه تعجيله تعالى باستعجالهم ، بخلاف ما قدَّره ملكِّ] ، فإنَّه لا يظهر ؛ إذ ليس " اسْتِعْجَال " مصدراً لـ " عَجَّل " ، وقال الزمخشري : " أصله : ولو يعجِّل الله للنَّاس الشرَّ تعجيله لهم الخير ، فوضع " اسْتِعْجَالهُم بالخَيْرِ " موضع تعجيله لهم الخيرَ ؛ إشعاراً بسُرعةِ إجابته لهُمْ وإسعافه بطلبهم ، كأنَّ استعجالهُم بالخير تعجيلٌ لهُم " ، قال أبو حيَّان : " ومدلُولُ " عَجَّل " غير مدلول " اسْتَعْجَل " ؛ لأنَّ " عَجَّل " يدلُّ على الوقوع ، و " اسْتَعْجَل " يدلُّ على طلب التَّعجيل ، وذلك واقعٌ من الله - تعالى - ، وهذا مضافٌ إليهم ، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري ، فيحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون التقدير : تَعْجِيلاً مثل استعجالهم بالخير ، فشبَّه التَّعجيل بالاستعجالِ ؛ لأنَّ طلبهم للخَيْر ، ووقوع تعجيله مقدَّمٌ عندهم على كلِّ شيء.
والثاني : أن يكون ثمَّ محذوفٌ يدلُّ عليه المصدر تقديره : ولو يُعَجِّل اللهُ للنَّاسِ الشرَّ ، إذا استعجلوا به اسْتعْجَالهُم بالخير ؛ لأنَّهم كانوا يَسْتَعْجِلُون بالشرِّ ووقوعه على سبيل التَّهكم ، كما كانُوا يَسْتعجلُون بالخير ".

الثالث : أنَّه منصوبٌ على إسقاط الخافض ، وهو كاف التَّشبيه ، والتقدير : كاستعجالهم.
قال أبُو البقاء : " وهو بعيدٌ ؛ إذ لو جاز ذلك ، لجاز " زيدٌ غلام عمرو " أي : كغلام عمرو ".
وبهذا ضعَّفهُ جماعةٌ ، وليس بتضعيفٍ صحيحٍ ؛ إذ ليس في المثال الذي ذكر فعلٌ يتعدَّى بنفسه عند

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٦٦٨

حذف الجارِّ ، وفي الآية فعلٌ يَصِحُّ فيه ذلك ، وهو قوله : " يُعَجل " ، وقال مكّي : " ويَلزَمُ مَنْ يجُوِّز **حذفَ حرفِ الجر** منه ، أن يُجيز " زيدٌ الأسدُ " ، أي : كالأسد ".

قال شهابُ الدِّين : " قوله : ويَلْزَمُ..

إلى آخره " ، لا رَدَّ فيه على هذا القائل ، إذ يلتزمه ، وهو التزامٌ صحيحٌ سائغٌ ؛ إذ لا يُنكِرُ أحَدٌ " زيدٌ الأسد " ، على معنى : كالأسَد ، وعلى تقدير التَّسليم ، فالفرقُ ما ذكره أبو البقاء ، أي : إنَّ الفعل يطلب مصدراً مُشَبَّهاً ، فصار مدلُولاً عليه.

وقال بعضهم : تقديره : في استعجالهم ؛ نقله مكّي ، فلمَّا حذفت " في " انتصبَ ، وهذا لا معنى له ، وقال البغوي : المعنى " ولو يُعَجِّل الله إجابة دعائهم في الشرِّ والمكروه استعجالهم بالخير ، أي : كما يحبُّون استعجالهم بالخير ".

٢٧٤

". (١)

"بعض ، منفعة الحياة الدنيا ، ولا بقاء لها ، والبغي من منكرات المعاصي ، قال : صلوات الله وسلامه عليه - : " أسْرَعُ الخَيْرِ ثواباً صلةُ الرَّحم ، وأعجلُ الشَّرِّ عقاباً البغي ، واليمين الفاجرة " ، وروي : " ثنتان يعجلهما الله - تعالى - في الدنيا : البَغْي ، وعقُوقُ الوالدين " وعن ابن عبَّاسٍ - رضي الله عنهما - : " لو بغى جَبَلٌ على جبلٍ ، لاندَكَّ الباغِي ".

وقال محمد بن كعب - رضي الله عنه - ثلاثٌ من كنَّ فيه كنَّ عليه : البغيُ ، والنَّكْثُ ، والمَكْرُ ، قال - تعالى - : ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُمْ﴾ ، ﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلاَّ بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام : ١٢٣] ، ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [الفتح : ١٠].

قوله : ﴿مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ قرأ حفص : " مَتَاعَ " بالنصب ، ونصبُه على خمسة أوجه : أحدها : أنَّهُ منصوب على الظرف الزمانيُّ ، نحو : " مَقْدمَ الحجَّاج " ، اي : زمن متاع الحياة.

والثاني : أنَّه منصوبٌ على المصدرِ الواقع موقع الحالِ ، أي : مَتمتِّعينَ ، والعاملُ فِي هذا الظرف ، وهذه الحال : الاستقرارُ الذي في الخبر ، وهو " عليكم " ، ولا يجوزُ أن يكونا منصوبين بالمصدر ؛ لأنَّه يلزمُ منه الفصلُ بين المصدر ، ومعموله بالخبر ، وقد تقدَّم أنَّه لا يخبرُ عن الموصول إلاَّ بعد تمام صلته.

والثالث : نصبه على المصدر المؤكَّد بفعلٍ مقدرٍ ، أي : يتمتَّعُون متاع الحياة الدُّنْيا.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل. ، ص/٤٢٧

الرابع : أنه منصوبٌ على المفعول به ، بفعلٍ مقدر يدلُّ عليه المصدر ، أي : يَبْغُون متاع الحياةِ الدُّنيا ، ولا جائزٌ أن ينتصب بالمصدر ؛ لما تقدَّم.

الخامس : أن ينتصب على المفعول من أجله ، أي : لأجل متاع ، والعامل فيه : إمَّا الاستقرارُ المقدَّرُ في " عَلَيْكُم " ، وإمَّا فعلٌ مقدَّرٌ ، ويجوز أن يكون النَّاصبُ له ، حال جعله ظرفاً ، أو حالاً ، أو مفعولاً من أجله : نفس البغي ، لا على جعل " عَلَى أنْفُسِكُم " خبراً ، بل على جعله متعلِّقاً بنفس البغي ، والخبرُ محذوفٌ ؛ لطول الكلام ، والتقدير : إنَّما بغيكم على أنفسكم ، متاع الحياة مذمومٌ ، أو مكروهٌ ، أو مَنْهيٌّ عنه.

وقرأ باقي السبعة " مَتَاعُ " بالرفع - وفيه أوجه : أظهرها : أنَّه خبرُ " بَغْيُكُمْ " ، و " عَلَى أنفُسِكُمْ " : متعلقٌ بالبغي.

ويجُوزُ أن يكون " عليكم " خبراً ، و " مَتَاعُ " خبراً ثانياً.

ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ ، أي : هو متاع كقوله : ﴿لَمْ يَلْبَثُوا اْ إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاَغٌ﴾ [الأحقاف : ٣٥].

أي : هذا بلاغٌ.

٢٩٧

وقرأ ابن أبي إسحاق ، " مَتَاعاً الحياةَ " بنصب " مَتَاعاً " و " الحَيَاة " ، ف " مَتَاعاً " : على ما تقدَّم ، وأمَّا " الحَيَاة " : فيجُوزُ أن تكون مفعولاً بها ، والنَّاصِبُ لها المصدر ، ولا يجوزُ والحالةُ هذه ، أن يكون " مَتَاعاً " مصدراً مؤكداً ؛ لأنّض المؤكِّد لا يعمل.

ويجُوزُ أن تنتصب " الحَيَاة " على البدل من " مَتَاعاً " لأنها مشتملةٌ عليه ، وقرىء أيضاً : " مَتاعِ الحياة " ، بجرِّ " متاع " ، وخُرِّجت على النَّعت لأنفسكم ، ولا بُدَّ من حذف مضافٍ حينئذٍ ، تقديره : على أنفسكم ذوات متاع الحياة ، كذا خرَّجهُ بعضهم ، ويجُوزُ أن يكون ممَّا حذف منه حرفُ الجَرّ ، وبقي عمله ، أي : إنَّما بَغْيُكم على أنفسكم ؛ لأجل متاع ، ويدلُّ على ذلك ؛ قراءةُ النَّصْب في وجه من يجعله مفعولاً من أجله ، **وحذفُ حرف الجرّ** ، وإبقاءُ عمله قليلٌ ، وهذه القراءةُ لا تتباعَدُ عنه.

وقال أبُو البقاء : " ويجوزُ أن يكون المصدر ، بمعنى اسم الفاعل ، أي : مُتَمتِّعات " ، يعني : أنَّهُ يجعلُ المصدر نعتاً لـ " أنْفُسِكُم " ، من غير حذف مضافٍ ، بل على المبالغة ، أو على جعل المصدر بمعنى : اسم الفاعل ، ثم قال : " ويضعُف أن يكون بدلاً إذا أمكن أن يجعل صفة ".

قال شهابُ الدِّين : " وإذا جعل بدلاً على ضعفه ، فمنْ أيِّ قبيل البدلِ يجعل ؟ والظاهر : أنَّه من بدلِ الاشتمال ، ولا بُدَّ من ضميرٍ محذوفٍ حينئذٍ ، أي : متاع الحياة الدُّنيا لها ".

ثم قال : " ثُمَّ إِلَينَا مَرْجِعُكُمْ " أي : ما وعدنا من المُجازاة على أعمالكم ﴿فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ والإنبَاءُ : الإخبار ، وهو هُنَا وعيدٌ بالعذابِ ، كقول الرَّجُل لغيره : سأخْبِرُكَ بما فعلتَ.

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٢٩٠

قوله – تعالى – ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية.

لمَّا قال – تعالى – : ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُمْ مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس : ٢٣] ضرب هذا المثل لمن اغترَّ بالحياةِ الدُّنيا ، واشتد تمسُّكه بها ، وأعرض عن التأهُّبِ للآخرة ، فقال : ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وهذه الجملةُ سيقتْ ؛ لتشبيه الدُّنْيَا بنباتِ الأرض ، وقد شرح الله وجه الشَّبه بما ذكر.

قال الزمخشري : " هذا من التَّشبيه المُركَّب ، شُبِّهتْ حال الدُّنيا ، في سرعةِ تقضِّيهَا ،

٢٩٨

." (١)

"قوله تعالى : ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ الآية.

لمَّا بالغ في تقرير الدَّلائل ، والجواب عن الشُّبه ، شرع في بيان قصص الأنبياء ؛ لوجوه :

٣٧٤

الأول : أنَّ الكلام إذا طال في تقرير نوع من أنواع العُلُوم ؛ فربَّما حصل نوع من الملالة ، فإذا انتقل الإنسان من ذلك الفنِّ إلى فنٍّ آخر ، انشرح ، ووجد في نفسه رغبةً شديدةً.

الثاني : ليتأسَّى الرسول وأصحابه بمن سلف من الأنبياء ؛ فإنَّ الرسول إذا سمع أن معاملة هؤلاء الكُفَّار مع الرسل ما كانت إلا على هذا الوجه ، خفَّ ذلك على قلبه ، كما يقال : إن المصيبة إذا عمَّتْ خفَّتْ.

الثالث : أنَّ الكُفَّار إذا سمعُوا هذه القصص ، وعلموا أنَّ الجُهَّال وإن بالغُوا في إيذاء الأنبياء المتقدِّمين ، إلاَّ أنَّ الله – تعالى – أعانهم بالآخرة ، ونصرهم ، وأيَّدهُم ، وقهر أعداءهم ، كان سماع هؤلاء الكُفَّار لهذه القصص ، سبباً لانكسار قلوبهم ، ووقوعِ الخوف في صدورهم ؛ فحينئذٍ يُقَلِّلُون من الأذى والسَّفاهة.

الرابع : أنَّ محمَّداً – عليه الصلاة والسلام – لمَّا لمْ يتعلَّم علماً ، ولم يطالع كتاباً ، ثم ذكر هذه القصص من غير تفاوُتٍ ، ومن غير زيادة ولا نقصان ، دلَّ ذلك على أنَّه – عليه الصلاة والسلام – إنَّما عرفها

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٧٤٠

بالوحْي والتنزيل ، وحذفت الواو من " اتْلُ " لأنه أمر.
قوله : " إذْ قال " يجوز أن تكون " إذْ " معمولةً لـ " نَبأ " ويجوز أن تكون بدلاً من " نَبأ " بدل اشتمال ، وجوَّز أبو البقاء : أن تكون حالاً من " نَبأ " وليس بظاهر ، ولا يجوزُ أن يكون منصوباً بـ " اتلُ " لفساده ؛ إذ " اتْلُ " مستقبلٌ ، و " إذ " ماضٍ ، و " لِقوْمِهِ " اللام : إمَّا للتبليغ ، وهو الظاهرُ ، وإمَّا للعِلَّة ، وليس بظاهرٍ.
قال المفسرون : " قون نُوح هم : ولد قابيل ".
قوله : ﴿كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَّقَامِي﴾ من باب ؛الإسناد المجازيّ ؛ كقولهم : " ثَقُلَ عليَّ ظلُّه ".
وقرأ أبو رجاء ، وأبو مجلز ، وأبو الجوزاء : " مُقَامِي " بضمِّ الميم ، و " المقام " بالفتح : مكان القيام ، وبالضم : مكان الإقامة ، أو الإقامة نفسها.
وقال ابن عطيَّة : " ولم يُقْرَأ هنا بضمِّ الميم ".
كأنَّه لم يطَّلع على قراءة هؤلاء.
قال الواحدي : يقال : كَبُرَ يَكبُرُ كِبراً في السِّنِ ، وكَبُرَ الأمرُ والشيء ، إذا عظم ، يَكْبُرُ كِبَراً وكُبَّارة ، قال ابن عبَّاس : " ثقُل عليكم ، وشقَّ عليكم " وأراد بالمقام ههنا : مُكْثَهُ.
وسبب هذا الثِّقل أمران : الأول : أنَّه - عليه الصلاة والسلام - مكث فيهم ألف سنةٍ إلاَّ خمسين عاماً.
والثاني : أنَّ أولئك الكُفَّار كانوا قد ألفوا تلك المذاهب الفاسدة ، ومن ألف طريقة
٣٧٥
في الدِّين ؛ فإنه يثقل عليه أن يدعي إلى خلافها ؛ فإن اقترن بذلك طول مُدَّة الدُّعاءِ ، كان أثقل ، وأشدّ كراهية ، وقوله ﴿وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ : بحُجَجِه وبيناته.
قوله : ﴿فَعَلَى اللَّهِ﴾ جواب الشَّرط ، وقوله ﴿فَأَجْمِعُوا اْ﴾ عطف على الجواب ، ولم يذكر أبُو البقاء غيره ، واستُشْكِل عليه أنَّه متوكلٌ على الله دائماً ، كبُر عليهم مقامُه أوْ لمْ يَكْبُرْ.
وقيل : جوابُ الشَّرط قوله : " فأجْمِعُوا " وقوله : ﴿فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ : جملةٌ اعتراضية بين الشَّرطِ وجوابه ؛ وهو كقول الشاعر : [الكامل] ٢٩١٢ - إمَّا تَرَيْنِي قَد نَحَلِْتُ ومَنْ يكُنْ
غَرضاً لأطْرَافِ الأسنَّةِ يَنْحَلِ
جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٣٧٤
فلرُبَّ أبْلَجَ مثلِ ثِقْلِكِ بَادِنٍ

ضَخْمٍ على ظَهْرِ الجَوَادِ مُهَيَّلِ

وقيل : الجوابُ محذوفٌ ، أي : فافْعَلُوا ما شِئْتُم.

وقرأ العامَّة " " فأجْمِعُوا " أمْراً من " أجْمَع " بهزة القطع ، يقال : أجمع في المعاني ، وجمع في الأعيان ، فيقال : أجْمَعْتُ أمري ، وجمعتُ الجيشَ ، هذا هو الأكثر.

قال الحارثُ بن حلِّزة : [الخفيف] ٢٩١٣ - أجْمَعُوا أمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فلمَّا

أصْبَحُوا أصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ

وقال آخر : [الرجز] ٢٩١٤ - يَا لَيْتَ شِعْرِي والمُنَى لا تَنْفَعُ

هَلْ أغْدُوَنْ يَوْماً وأمْرِي مُجْمَعُ ؟

وهل أجمع متعدِّ بنفسه ، أو بحرف جر ثم حذف اتساعاً ؟ فقال أبو البقاء : من قولك أجمعتُ على الأمْرِ : إذا عزمتَ عليه ؛ إلاَّ أنَّه **حُذفَ حرفُ الجر** فوصل الفعل إليه ، وقيل : هو متعدٍّ بنفسه ، وأنشد قول الحارث.

وقال أبو فيد السَّدُوسي : أجمعت الأمر ، أفصحُ من أجمعت عليه.

وقال أبو الهيثم : أجمع أمرهُ جعلهُ مجموعاً بعد ما كان متفرقاً ، قال : وتفرقته أن يقول مرَّة افعل كذا ، ومرَّة افعل كذا ، وإذا عزم على أمرٍ واحدٍ ، فقد جمعه أي : جعله جميعاً ، فهذا هو الأصلُ في الإجماع ، ثم صار بمعنى : العزم ، حتى وصل بـ " عَلَى " فقيل : أجمعتُ على الأمر ؛ أي : عَزَمْتُ عليه ، والأصلُ : أجمعتُ الأمرَ.

٣٧٦

". (١)

"وقرأ العامَّةُ : " وشُرَكَاءَكُم " نصباً وفيه أوجه : أحدها : أنَّه معطوفٌ على " أمركُم " بتقدير حذف مضافٍ ، أي : وأمر شركائكم ؛ كقوله : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، ودلَّ على ذلك ما تقدَّم من أنَّ " أجمع " للمعاني.

الثاني : أنَّه عطفٌ عليه من غير تقدير حذف مضافٍ ، قيل : لأنَّه يقال أيضاً : أجمعت شركائي.

الثالث : أنَّه منصوبٌ بإضمار فعلٍ لائق ، واجمعُوا شركاءكم بوصل الهمزة ، وقيل : تقديره : وادعوا ، وكذلك هي في مصحف أبيِّ " وادعوا " فأضمر فعلاً لائقاً ؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٧٨٩

وَالإِيمَانَ﴾ [الحشر : ٩] ، أي : واعتقدوا الإيمان.
ومثله قول الآخر : [الرجز] ٢٩١٥ - عَلفتُهَا تِبْناً ومَاءً بَارِداً
حتَّى شَتَتْ همَّالةً عَيْنَاهَا
أي : وسقيتها ماءً ؛ وكقوله : [مجزوء الكامل] ٢٩١٦ - يا لَيْتَ زَوْجَكش قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّداً س ِيْفاً ورُمْحَا
جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٣٧٤
وقول الآخر : [الوافر] ٢٩١٧ - إذَا مَا الغَانِيَاتُ يَرَزْنَ يَوْماً
وزجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا
يريد : ومُعْتَقِلاً رمحاً ، وكحَّلنَ العُيُونا ، وقد تقدَّم أنَّ في هذه الأماكن غير هذا التخريج.
الرابع : أنه مفعولٌ معه ، أي : " مع شُركائكم ".
قال الفارسيُّ : وقد يُنْصَب الشُّرَكاء بواو " مع " ، كما قالوا : جاء البرد والطَّيالسة ، ولم يذكر الزَّمخشريُّ غير قول أبي علي.
قال الزَّجَّاج : " معناه : فأجمعُوا أمركم مع شُركائِكُم ، فلما ترك انتصب ".
قال أبو حيَّان : " وينبغي أن يكون هذا التخريجُ على أنَّه مفعولٌ معه من الفاعل ، وهو الضمير في " فأجْمِعُوا " لا من المفعول الذي هو " أمْرَكُمْ " وذلك 'لى أشهر الاستعمالين ؛ لأنَّه يقال : " أجمع الشركاءُ أمرهم " ولا يقال : " جمع الشركاء أمرهم " إلا قليلاً ".
قال شهاب الدين : يعني : أنَّهُ إذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل ، كان جائزاً بلا خلافٍ ، وذلك لأنَّ من النَّحويين من اشترط في صحَّة نصب المفعول معه : أن يصلح عطفُه على ما قبله ، فإنْ لَمْ يصلح عطفه ، لم يصحَّ نصبُه مفعولاً معه ، فلو جعلناه من
٣٧٧
المفعول لم يجز على المشهور ، إذ لا يصلح عطفه على ما قبله ؛ إذ لا يقال : أجمعت شركائي ، بل جمعت.
وقرأ الزهري ، والأعمش ، والأعرج ، والجحدري ، وأبو رجاء ، ويعقوب ، والأصمعي عن نافع : " فاجْمَعُوا " بوصل الألف ، وفتح الميم من جمع يجْمَعُ ، و " شُرَكاءَكُمْ " على هذه القراءةِ يتضح نصبه نسقاً على ما قبله ، ويجوز فيه ما تقدَّم في القراءة الأولى من الأوجه.

قال صاحبُ اللوامح : أجمعت الأمر : أي : جعلته جميعاً ، وجمعتُ الأموال جمعاً ، فكان الإجماع في الأحداث ، والجمعُ في الأعيان ، وقد يستعمل كلُّ واحدٍ مكان الآخر ، وفي التنزيل : ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [طه : ٦٠] وقد اختلف القراء في قوله : ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ﴾ [طه : ٦٤].

فقرأ السِّتَّة : بقطع الهمزة ، جعلوه من " أجْمع " وهو موافق لما قيل : إنَّ " أجْمَع " في المعاني.

وقرأ أبو عمرو وحدهُ " فاجْمَعُوا " بوصل الألف ، وقد اتفقوا على قوله ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى ﴾ [طه : ٦٠] ، فإنَّه من الثلاثي ، مع أنَّه متسلِّطٌ على معنًى ، لا عينٍ.

ومنهم من جعل للثلاثي معنى غير معنى الرُّباعي ؛ فقال في قراءة أبي عمرو : من جمع يَجْمع ضد فرَّق يفرق ، وجعل قراءة الباقين من : أجمع أمرهُ إذا أحكمه وعزم عليه ، ومنه قول الشاعر : [الرجز] ٢٩١٨ -

يَا ليتَتْ شِعْرِي والمُنَى لا تَنْفَعُ

هَلْ أغْدُونْ يوماً وأمْرِي مُجْمَع ؟

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٣٧٤

وقيل : المعنى : فاجمعوا على كيدكم ؛ فحذف حرف الجرِّ.

وقرأ الحسن ، والسلمي ، وعيسى بن عمر ، وابن أبي إسحاق ، وسلام ، ويعقوب : " وشُرَكاؤُكُمْ " رفعاً ، وفيه تخريجان : أحدهما : أنَّه نسقٌ على الضَّمير المرفوع بـ " أجْمِعُوا " قبله ، وجاز ذلك ؛ إذ الفصل بالمفعول سوَّغ العطف.

والثاني : أنه مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : وشُركاؤكُم فليُجْمِعُوا أمرهم ، وشذَّتْ

٣٧٨

فرقةٌ فقرأت : " وشُرَكائِكُمْ " بالخفضِ ، ووُجِّهَتْ على حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه مجرُوراً على حاله ؛ كقول الشاعر : ٢٩١٩ - أكُلَّ امرِىءٍ تَحْسِبينَ امْرَءًا

ونَارٍ توقَّدُ باللَّيْل نَارَا

أي : وكُلَّ نار ، فتقدير الآية : وأمر شركائكم ؛ فحذف الأمر ، وأبقى ما بعده على حاله ، ومن رأى برأي الكوفيين جوَّزَ عطفه على الضَّمير في " أمركم " من غير تأويل ، وقد تقدَّم ما فيه من المذاهب ، أعني : العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارِّ في سُورة البقرة.

قوله : " غُمَّةً " يقال : غمٌّ وغُمَّةٌ ، نحو كَرْبٌ وكُربةٌ.

قال أبو الهيثم : هو من قولهم : غمَّ علينا الهلالُ ، فهو مغمومٌ إذا التمسَ ، فلم يُرَ ؛ قال طرفةُ بن العبد :

[الطويل] ٢٩٢٠ - لعَمْرُكَ ما أمْرِي عليَّ بغُمَّةٍ
نَهَاري ولا لَيْلِي عليَّ بِسرمَدِ
." (١)

"كأنزل ونزَّل ، وجمهور القرَّاءِ لم ينقلوا الخلاف إلاَّ في هذا دون قوله : ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس : ٩٢] ودون قوله ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [يونس : ١٠٣].

وقد نقل أبو علي الأزهري الخلافَ فيهما أيضاً ، ورسِمَ في المصاحف بجيم دون ياء.

فصل قال القاضي : قوله " حقًّا علَيْنَا " المرادث به الوجوب ؛ لأنَّ تخليصَ الرَّسُول - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه - والمؤمنين من العذاب إلى الثَّواب واجبٌ ، ولولاهُ ما حسن من الله تعالى أن يلزمهم الأفعال الشَّاقَّة ، وهذا يجري مجرى قضاء الدَّين.

والجوابُ ، بأن نقُول : إنَّه حقٌّ بحسب الوعْدِ والحُكْمِ ، ولا نقُولُ إنَّهُ حقٌّ بحسب الاستحقاق لما ثبت أنَّ العبد لا يستحقُّ على خالقه شيئاً.

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٤١٧

قوله تعالى : ﴿قُلْ يا أيها النَّاسُ إن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾ الآية.

لمَّا بالغ فـي ذكر الدليل أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بإظهار دينه ، وإظهار المباينة عن المشركين ، لكي تزول الشكوك والشبهات في أمره.

فإن قيل : كيف قال " في شكٍّ " وهم كافرون يعتقدون بطلان ما جاء به ؟ .

قيل : كان فيهم شاكون ، فهم المرادُ بالآية ، أو أنَّهم لمَّا رَأوا الآياتِ اضطربوا ، وشكُّوا في أمرهم وأمر النبي - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه - .

قوله : " فَلاَ أَعْبُدُ " جواب الشَّرط ، والفعلُ خبر ابتداء مضمر تقديره : فأنَا لا أعبدُ ، ولو وقع المضارعُ منفياً بـ " لا " دون فاء لجزمَ ، ولكنَّه مع الفاءِ يرفع كما تقدَّم ذكره ، وكذا لوْ لمْ يُنْفَ بـ " لا " كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة : ٩٥] ، أي : فهو ينتقُم.

٤٢٠

ثم قال : ﴿وَلَاكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ﴾ يميتكم ، ويقبض أرواحكم.

فإن قيل : ما الحكمةُ في وصف الـمعبود ههنا بقوله : ﴿الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ﴾ ؟ .

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٧٩٠

فالجواب : من وجوه : الأول : أنَّ المعنى أني أعبدُ الله الذي خلقكم أولاً ، ثم يتوفَّاكم ثانياً ثم يعيدكم ثالثاً ، فاكتفى بذكر التوفي لكونه مُنبّهاً على البواقي.

الثاني : أنَّ الموت أشدُّ الأشياءِ مهابة ، فخص هذا الوصف بالذكر ههنا ، ليكون أقوى في الزَّجر والرَّدع.

الثالث : أنَّهم لمَّا استعجلوا نزول العذاب قال تعالى : ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلاَّ مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَانْتَظِرُوا اْ إِنِّي مَعَكُمْ مِّنَ الْمُنْتَظِرِينَ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾ [يونس : ١٠٢ - ١٠٣] وهذا يدلُّ على أنَّهُ تعالى يهلك أولئك الكفار ، ويبقي المؤمنين ويقوي دولتهم ، فلمَّا كان قريب العهد بذكر هذا الكلام لا جرم قال ههنا : ﴿وَلَـاكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ﴾ وهو إشارةٌ إلى ما قرَّره وبيَّنهُ في تلك الآية كأنه يقول : أعبد الله الذي وعدني بإهلاككم ، وإبقائي بعدكم.

قوله : ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس : ٧٢] ، قال الزمخشري : أصله بأن أكون ، فحذف الجارُّ ، وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطرد الذي هو حذفُ الحروفِ الجارَّة مع أن وأنَّ ، وأنْ يكون من الحذف غير المطَّرد ؛ وهو كقوله : [البسيط] ٢٩٣٩ - أَمَرْتُكَ الخَيْرَ............

....

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٤٢٠

﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤] يعني : بغيرِ المُطَّرد أنَّ حذف حرف الجر مسموعٌ في أفعالٍ لا يجوزُ القياسُ عليها ، وهي : أمَرَ ، واسْتَغْفَرَ ، كما تقدم [الأعراف١٥٥] ، وأشار بقوله : " أمَرْتُكَ " إلى البيت المشهور : [البسيط] ٢٩٤٠ - أمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أمِرْتَ بِهِ

....

وقد قاس ذلك بعضُ النَّحويّين ، ولكن يُشترط أن يتعيَّن ذلك الحرف ، ويتعيَّن موضعه أيضاً ، وهو رأي علي بن علي بن سليمان فيُجيز " بريتُ القلمَ السكين " بخلاف " صَكَكْتُ الحَجَرَ بالخشبةِ ".

قوله : " وأنْ أقِمْ " يجوز أن يكون على إضمار فعلٍ أي : وأوحي إليَّ أن أقم ، ثم لك في " أنْ " وجهان أحدهما : أن تكون تفسيريةً لتلك الجملةِ المقدَّرة ، كذا قاله أبو حيان ، وفيه نظرٌ ، إذا المفسَّرُ لا يجوز حذفه ، وقد ردَّ هو بذلك في موضع غير هذا ، والثاني : أن تكون المصدرية ، فتكون هي وما في خبرها في محلِّ رفع بذلك الفعل المقدر ، ويحتمل أن تكون " أنْ " مصدرية فقط ، وهي على هذا معمولةٌ لقوله : أمِرْتُ مراعى فيها معنى

." (١)

"والمعنى : إذا أذقناه نعمة بعد بلاء أصابه : ﴿لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي ﴾ زالت الشَّدائدُ عنِّي ، إنَّهُ لفرحٌ فخورٌ أشر بطر ، والفرح : لذَّة في القلب بنيل المشتهى.

والفخرُ : هو التطاول على الناس بتعديد المناقب ، وذلك منهيٌّ عنه.

فصل اعلم أنَّ أحوال الدنيا أبداً في التَّغير والزَّوال ، والتحوُّل والانتقال ، فإمَّا أن يتحوَّل الإنسانُ من النِّعمة إلى المِحْنةِ أو العكس.

فأمَّا الأوَّلُ : فهو المراد بقوله عز وجل : ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ﴾ [هود : ٩] أي أنه حال زوال تلك النعمة يصير يَئُوساً ؛ لأنَّ الكافر يعتقدُ أنَّ السبب في حصول تلك النِّعمة سببٌ اتفاقي ، ثُمَّ إنه يستبعد حدوث ذلك الاتفاق مرة أخرى ، فلا جرم يسبعد تلك النعمة فيقع في اليأسِ.

وأمَّا المسلمُ ، فيعتقد أنَّ تلك النِّعمة إنَّما حصلت من فضل الله وإحسانه ، فلا ييأس ، بل يقول لعلَّه يؤخِّرها إلى ما هو أحسن ، وأكمل ممَّا كانت ، وأمَّا الإنسان يكونُ كفوراً حال تلك النعمة ، فإنَّ الكافر لمَّا اعتقد أنَّ حصولها كان على سبيل الاتفاق ، أو أنَّهُ حصلها بجدِّه واجتهاده ، فحينئذٍ لا يشتغل بشكرِ الله على تلك النِّعمة والمسلم يشكر الله تعالى.

والحاصلُ أنَّ الكافر يكون عند زوال النِّعمة يئوساً وعند حصولها كفوراً.

وأمَّا انتقال الإنسان من المحنة إلى النِّعمة ، فالكافرُ يكون فرحاً فخوراً ؛ لأنَّ منتهى طبع الكافر هو الفوزُ بهذه السَّعادات الدُّنيوية ، وهو منكرٌ للسعادات الأخرويَّة.

قوله : " لفرحٌ " قرأ الجمهو بكسر الرَّاءِ ، وهو قياسُ اسم الفاعل من " فَعِلَ " اللاَّزم بكسر العين نحو : أشِرَ فهو أشِرٌ ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ ، وقرئ شاذاً " لَفَرُحٌ " بضمِّ الرَّاء نحو : يَقِظٌ ويَقُظٌ ، وندِس وندُس.

قوله : ﴿إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنَّهُ منصوبٌ على الاستثناء المتَّصل ، إذا المرادُ به جنس الإنسان لا واحدٌ بعينه.

والثاني : أنَّهُ منقطعٌ ، إذ المراد بالإنسان شخصٌ معينٌ ، وهو على هذين الوجهين منصوبُ المحلِّ.

والثالث : أنه مبتدأ ، والخبر الجملة من قوله : ﴿أُوْلَـٰئِكَ لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ﴾ وهو منقطعٌ أيضاً.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٨١٧

والمعنى : أنَّ هؤلاء لا يكُونُون عند البلاء من الصَّابرين وعند الرَّاحةِ والخير من الشَّاكرين.

قال الفراء : هو استثناءٌ منقطع معناه : لكن الذين صبروا وعملوا الصَّالحات ؛ فإنَّهم إن يأتهم شدة صبروا ، وإن نالوا نعمة شكروا.

٤٤٥

ثم قال : ﴿أُوْلَـائِكَ لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ﴾ يجوزُ أن يكون " مَغْفِرةٌ " مبتدأ ، و " لهُم " الخبرُ ، والجملة خبر " أولئكَ " ، ويجوز أن يكون " لَهُم " خبر " أولئكَ " و " مَغْفِرَةٌ " فاعلٌ بالاستقرار.

فجمع لهم بين شيئين : أحدهما : زوال العقاب بقوله : " لَهُم مَغْفرةٌ " والثاني : الفوز بالثَّواب بقوله " وأجْرٌ كبيرٌ ".

قوله : " فَلَعَلَّكَ " الأحسنُ أن تكون على بابها من التَّرجِّي بالنسبة إلى المخاطب.

وقيل : هي للاستفهام كقوله - صلوات الله وسلامه عليه - " لعلَّنا أعْجلنَاكَ ".

فإن قيل : " فَلعَلَّك " كلمة شك فما فائدتها ؟ .

فالجوابُ : أنَّ المراد منها الزَّجرُ ، والعرب تقول للرجلُ إذا أرادوا إبعاده عن أمر : لعلك تقدر أن تفعل كذا مع أنَّهُ لا شك فيه ، ويقول لولده : لعلك تقصر فيما أمرتك ، ويريد توكيد الأمر فمعناه لا تترك.

وقوله : " وضَائِقٌ " نسقٌ على " تَارِكٌ " ، وعدل عن " ضيِّق " وإن كان أكثر من " ضائق ".

قال الزمخشريُّ : ليدُلَّ على أنَّهُ ضيِّق عارضٌ غيرُ ثابتٍ ، ومثله سيدٌ وجواد - تريد السِّيادة والجود الثَّابتين المستقرين - فإذا أردت الحدوث قلت : سائِدٌ وجائدٌ.

قال أبُو حيَّان : وليس هذا الحكمُ مختصّاص بهذه الألفاظ ؛ بل كلُّ ما بني من الثلاثي للثبوتِ والاستقرارِ على غير فاعل رُدَّ إليه إذا أريد به معنى الحدوث تقول : حَاسِن وثَاقِل وسامِن في : " حَسُن وثقُلَ وسمُن " ؛ وأنشد قول الشاعر : [الطويل] ٢٩٤٦ - بمَنْزِلَةٍ أمَّا اللَّئِيمُ فسَامِنٌ

بهَا وكرامُ النَّاسِ بادٍ شُحُوبُهَا

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٤٤٤

وقيل : إنَّما عدل عن " ضيِّق " إلى " ضَائِقٌ " ليناسب وزن " تَارِكٌ ".

والهاءُ في " به " تعود على " بعض ".

وقيل : على " ما ".

وقيل : على التَّكذيب و " صَدْرُكَ " مبتدأ مؤخَّرٌ ، والجملةُ خبرٌ عن الكاف في " لعَلَّكَ " ؛ فيكون قد

أخبر بخبرين : أحدهما : مفرد ، والثاني : جملة عطفت على مفردٍ ، إذ هي بمعناه ، فهو نظير : " إنَّ زيداً قائمٌ ، وأبوه منطلقٌ ".

قوله : " أن يقُولُوا " في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلاف المشهور في " أنَّ " بعد **حذف حرف الجرِّ** أو المضاف ، تقديره : كراهة أو مخافة أن يقولوا ، أو لئلاَّ يقولوا ، أو بأن يقولوا.

٤٤٧

(١) ".

"الشُّبهِ وتعويج الدَّلائلِ المستقيمة ؛ لأنه لا يقال في العاصي : يبغي عوجاً ، وإنما يقالُ ذلك في العالم بكيفيه الاستقامة وكيفية العوج بسبب إلقاء الشُّبهاتِ.

ثم قال : ﴿وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾.

قال الزَّجَّاجُ : "كرر كلمة " هُمْ " توكيداً لشأنهم في الكُفْرِ ".

﴿أُولَـائِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ﴾.

قال الواحديُّ : " معنى الإعجاز المنع من تحصيل المراد ، يقال : أعجزني فلانٌ : أي : منعني من مرادي ، ومعنى ﴿مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ﴾ أي : لا يمكنهم أن يهربُوا من عذابنا ، فإنَّ هربَ العبدِ من عذابِ الله – تعالى – محالٌ ؛ لأنَّه – تعالى – قادرٌ على جميع الممكنات ".

وقال ابنُ عبَّاس – رضي الله عنهما – " سَابقين ".

وقال مقاتلٌ : " فائتين ".

﴿فِي الأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ يعني أنْصَاراً يحفظونهم من عذابنا.

﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ أي : يُزادُ في عذابهم.

وقيل : تضعيف العذاب عليهم لإضلالهم الغير.

وقيل سبب تضعيف عذابهم أنَّهُم كفروا بالبَعْثِ والنشور.

قوله : ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ يجوز في " ما " هذه ثلاثة أوجهٍ : أحدها : أن تكون نافيةً ، نفى عنهم ذلك لمَّا لمْ يَنْتَفعُوا به ، وإن كانُوا ذوي أسماع وأبصار ، أو يكون متعلَّقُ السَّمْعِ والبصر شيئاً خاصاً.

والثاني : أن تكون مصدرية ، وفيها حينئذٍ تأويلان : أحدهما : أنَّها قائمةٌ مقام الظرف ، أي : مُدة استطاعتهم ، وتكونُ " مَا " منصوبة بـ " يُضاعَفُ " ، أي : لا يضاعفُ لهم العذابُ مُدة استطاعتهم السَّمْعَ

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٨٣٠

والأبصار.

والثاني : أنَّها منصوبة المحلِّ على إسقاطِ حرف الجر كما يحذف من " أنْ " و " أنّ " اختيها ، وإليه ذهب الفرَّاءُ ، وذلك الجَارُّ متعلقٌ أيضاً بـ " يُضَاعَفُ " أي : يضاعفُ لهم بكونهم كانوا يسمعون ، ويبصرون ، ولا ينتفعون.

والثالث : أن تكون " ما " بمعنى " الَّذي " ، وتكون على **حذف حرف الجر** أيضاً ، أي : بالذي كانوا ، وفيه بعدٌ لأنَّ حذف الحرفِ لا يطَّرد.

والجملة من قوله : " يُضاعَفُ " مستأنفة.

وقيل : إنَّ الضمير في قوله " مَا كَانُوا " يعودُ على " أوْلِيَاء " وهم آلهتهم ، أي : فما كان لهم في الحقيقةِ من أولياء ، وإن كانُوا يعتقدون أنَّهم أولياء ، فعلى هذا يكون ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ معترضاً.

٤٦٠

فصل احتجُّوا بهذه الآية على أنه سبحانه وتعالى قد يخلقُ في المكلف ما يمنعه من الإيمان.

روي عن ابن عبَّاس - رضي الله عنهما - أنَّهُ قال : إنَّه تعالى منع الكافرين من الإيمان في الدنيا وفي الآخرة.

أمَّا في الدنيا ففي قوله ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾.

وأمَّا في الآخرة ففي قوله - عز وجل - ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم : ٤٢].

ثم قال تعالى : ﴿أُوْلَائِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا اْ أَنْفُسَهُمْ﴾ أي : أنهم اشتروا عبادة الآلهة بعبادة الله ، فكان هذا الخسران أعظم وجوه الخسران.

﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ يزعمون من شفاعة الملائكة والأصنام.

قوله : " لا جَرَمَ " في هذه اللفظةِ خلافٌ بين النحويين ، ويتلخصُ ذلك في خمسة أوجهٍ : أحدها - وهو مذهبُ الخليل وسيبويه وجماهير النَّاس - أنَهُما رُكِّبتا من " لا " النَّافية و " جَرَم " وبُنيتَا على تركيبها تركيب خمسة عشر ، وصار معناهما معنى فعل وهو " حقَّ " فعلى هذا يرتفعُ ما بعدهما بالفاعليَّة ، فقوله - تعالى - : ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل : ٦٢] أي : حق وثبت كون النَّار لهم ، أو استقرارها لهم.

الوجه الثاني : أنَّ " لا جَرَمَ " بمنزلة " لا رجُل " في كون " لا " نافية للجنس ، و " جَرَمَ " اسمها مبنيٌّ معها على الفتح ، وهي واسمها في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، وما بعدها خبر " لا " النافية ، وصار معناها : لا محالة ولا بُدَّ ، قاله الفرَّاءُ.

الثالث : –كالذي قبله – إلاَّ أنَّ " أنَّ " وما بعدها في محلِ نصبٍ ، أو جرٍّ بعد حذف الجار ، إذ التقدير : لا محالةَ أنَّهُم في الآخرة ، أي : في خسرانهم.

الرابع : أنَّ " لا " نافيةٌ لكلام متقدم تكلَّم به الكفرةُ ، فردَّ الله ذلك عليهم بقوله : " لا " كما تُرَدُّ " لا " هذه قبل القسم في قوله – عزَّ وجلَّ – ﴿لاَ أُقْسِمُ بِهَاذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد : ١] وقوله تعالى : ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء : ٦٥] وقد تقدَّم تحقيقه ، ثم أتى بعدها بجملة فعلية ، وهي " جرم أنَّ لهُم كَذَا " ، و " جرم " فعل ماضٍ معناه " كسب " ، وفاعله مستتر يعودُ على فعلهم المدلول عليه بسياق الكلام ، و " أنَّ " وما في حيِّزها في موضع المفعول به ، لأنَّ " جَرَمَ " يتعدَّى إذْ هو بمعنى " كَسَبَ " ؛ قال الشاعر : [الوافر]

٤٦١

٢٩٥٤ – نَصَبْنَا رَأْسَهُ فِي جِذْعِ نَخْلٍ

بِمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ ومَا اعْتَدَيْنَا

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٤٥٦

". (١)

"أي : بما كسبتْ يداهُ ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في المائدة [٦] وجريمةُ القوم كاسبهم ؛ قال : [الوافر] ٢٩٥٥ – جَرِيمةُ نَاهِضٍ فِي رَأسِ نيقٍ

تَرَى لِعظَامِ ما جَمَعَتْ صَلِيبا

فتقدير الآية : كَسَبَهُم – فعلهم أو قولهم – خسرانهم ، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج ، وعلى هذا فالوقفُ على قوله " لا " ثم يبتدأ بـ " جَرَمَ " بخلاف ما تقدَّم.

الوجه الخامس : أن معناها لا صدَّ ولا منع ، وتكون " جَرَمَ " بمعنى " القطع " تقول : جرمتُ أي : قطعت ، فيكون " جَرَمَ " اسمَ " لا " مبنياً معها على الفتح ؛ كما تقدَّم ، وخبرها " أنَّ وما في حيِّزها ، أو على **حذف حرف الجر** ، أي : لا منع من خسرانهم ؛ فيعودُ الخلافُ المشهور وفي هذه اللفظةِ لغاتٌ : فيقال : لا جِرمَ بكسر الجمي ، ولا جُرم بضمها ، ولا جَرَ بحذف الميم ، ولا ذا جرم ، ولا إنَّ ذا جرم ، ولا عن ذا جرم ، ولا أنْ جرم ، ولا ذُو جرم ، ول ا ذا جر والله لا أفعل ذلك.

وعن أبي عمروٍ : ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل : ٦٢] على وزن لا كرم ، يعني بضمِّ الراءِ ، ولا جر ،

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٨٣٨

قال : " حذفُوه لكثرةِ الاستعمالِ كما قالوا : " سَو ترى " أي : سوف ترى ".
وقوله : ﴿هُمُ الأَخْسَرُونَ﴾ يجوز أن يكون " هُمُ " فصلاً ، وأن يكون توكيداً ، وأن يكون مبتدأ وما بعده خبره ، والجملةُ خبر " أنَّ ".
قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا اْ إِلَى رَبِّهِمْ﴾ لمَّا ذكر عقوبة الكافرين وخسرانهم ، أتبعهُ بذكر أحوالِ المؤمنين ، والموصولُ اسم " إنَّ " ، والجملةُ من قوله ﴿أُوْلَـائِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ﴾ خبرها.
والإِخْبَاتُ : الاطمئنان والتذلُّل ، والتَّواضع ، والخضوع ، وأصله من الخَبْتِ وهو المكانُ المطمئنُّ ، أي المنخفضُ من الأرض ، وأخْبَتَ الرَّجلُ : دخل في مكانٍ خبت ، كأنْجَدَ وأتهم إذا دخل في أحد هذين المكانين ، ثُمَّ تُوُسِّعَ فيه فقيل : خَبَتَ ذكرهُ ، أي : خَمَدَ ، ويقال للشَّيءِ الدَّنيء الخبيث ؛ قال الشاعر : [الخفيف] ٢٩٥٦ - يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القليلُ مِنَ الرِّزْ
قِ ولا ينفعُ الكثيرُ الخَبِيتُ
٤٦٢
هكذا ينشدون هذا البيت في هذه المادة ، الزمخشري وغيره.
والظَّاهرُ أن يكون بالثَّاءِ المثلثة ولا سيما لمقابلته بالطَّيِّب ، ولكن الظَّاهر من عباراتهم أنَّه بالتاء المثناة لأنَّهُم يسوقونهُ في هذه المادةِ ، ويدل على أنَّ معنى البيت إنما هو على الثَّاء المثلثة قول الزمخشري : " وقيل : التَّاءُ فيه بدل من الثَّاءِ ".
ومن مجيء " الخَبْت " بمعنى المكان المطمئن قوله : [الوافر] ٢٩٥٧ - أَفَاطِمُ لَو شَهِدْتِ ببطْنِ خَبْتٍ
وقَدْ قَتَلَ الهِزَبْرُ أخَاكِ بِشْرَا
جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٤٥٦
وفي تركيب البيت قلقٌ ، وحلُّهُ : لو شهدتِ أخاك بشراً وقد قتل الهِزَبْرَ ، ففاعل " قتل " ضمير يعودُ على " أخاك ".
و " أخْبَت " يتعدَّى بـ " إلى " كهذه الآية ، وباللاَّم كقوله تعالى : ﴿فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج : ٥٤] ومعنى الآية : قال ابنُ عباسٍ - رضي الله عنهما - خافُوا.
وقال قتادةُ : تابُوا وقال مجاهدٌ : اطمأنُّوا.
وقيل : خشعُوا إلى ربِّهم.

﴿أُوْلَـائِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.
جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٤٥٦
لمَّا ذكر الفريقين ذكر لهما مثالاً مطابقاً.
﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ﴾ مبتدأ ، و ﴿كَالأَعْمَى ﴾ خبره ، ثُمَّ هذه الكاف يحتمل أن تكون هي نفس الخبر ، فتقدَّر بـ " مثل " ، تقديره : مثلُ الفريقين مثل الأعمى.
ويجوزُ أن تكون " مَثَلُ " بمعنى " صفة " ، ومعنى الكافِ معنى " مِثْل " ، فيقدَّر مضافٌ محذوفٌ ، أي : كمثل الأعمى.
وقوله : ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَى ﴾ يجوزُ أن يكون من باب تشبيه شيئين بشيئين ، فقابل العمى بالبصَرِ ، والصَّمَم بالسَّمْع ، وهو من الطِّباق ، وأن يكون من تشبيه شيءٍ واحد
٤٦٣
بوصفيه بشيءٍ واحدٍ بوصفيه ، وحينئذٍ يكون قوله : ﴿كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ﴾ وقوله : ﴿وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ﴾ من بابِ عطف الصفات ؛ كقوله : [المتقارب] ٢٩٥٨ - إلى المَلكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ
وليْثِ الكتيبَةِ في المُزْدَحَمْ
وقد أحسن الزمخشريُّ في التَّعبير عن ذلك فقال : شبَّه فريق الكافرين بالأعمى والأصم وفريق المؤمنين بالبصيرِ والسَّميعِ ، وهو من اللفِّ والطِّباق ، وفيه معنيان : أن يُشَبِّه الفريقين تشبيهين اثنين ، كما شبَّه امرؤُ القيس قلوبَ الطَّير بالحشفِ والعُنَّاب ، وأن يُشَبِّه بالذي جمع بين العمى والصَّمم ، والذي جمع بين البصرِ والسَّمعِ ، على أن تكون الواو في " والأصَمِّ " وفي " والسَّمِيع " لعطف الصِّفةِ على الصفة كقوله : [السريع]
٢٩٥٩ - ....
الصَّ
صَابحِ فالغَانِمِ فالآيِبِ
." (١)

"قوله تعالى : ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ﴾ الآية.
قوله : " فَقَالَ " عطفٌ على " نَادَى ".
قال الزمخشريُّ : فإن قلت : وإن كان النداءُ هو قوله " رَبِّ " فكيف عطف " فقال رَبِّ " على " نَادَى "

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٨٣٩

بالفاء ؟ قلت : أريد بالنداء إرادةُ النداء ، ولو أريد النداء نفسه لجاء - كما جاء في قوله ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَآءً خَفِيّاً﴾ [مريم : ٣] - ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [مريم : ٤] بغير فاء.

فصل تقدَّم الكلامُ في أنَّهُ هل كان ابناً له أم لا ؟ فقوله : ﴿رَبِّ إِنَّ ابُنِي مِنْ أَهْلِي﴾ وقد وعدتني أن تنجيني وأهلي ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾ لا خلف فيه ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ حكمت على قوم بالنَّجاةِ وعلى قوم بالكُفْر والهلاك ؛ قال الله : ﴿يا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ واعلم أنَّه لمَّا ثبت بالدليل ، أنه كان ابناً له ، وجب أن يكون المراد : ليس من أهل دينك.

وقيل : ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم معك.

قوله : ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ : قرأ الكسائيُّ " عَمِلَط فعلاً ماضياً ، و " غيرَ " نَصْباً.

٥٠٠

والباقون : " عَمَلٌ " بفتح الميمِ وتنوينه على أنه اسمٌ ، و " غَيْرُ " بالرَّفع.

فقراءةُ الكسائي : الضميرُ فيها يتعيَّنُ عودةُ على ابنِ نوحٍ ، وفاعل " عَمِلَ " ضميرٌ يعودُ عليه أيضاً ، و " غَيْرَ " مفعولٌ به.

ويجوزُ أن يكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، تقديره : عمل عملاً غير صالح كقوله ﴿وَاعْمَلُواْ صَالِحاً﴾ [المؤمنون : ٥١].

وقيل : إنه ذو عمل باطل فحذف المضاف لدلالة الكلام عليه.

وأمَّا قراءةُ الباقين ، ففي الضَّمير أربعة أوجهٍ : أظهرها : أنَّه عائدٌ على ابن نوح ، ويكونُ في الإخبار عنه بالمصدر المذاهب الثلاثة في " رجل عدل " ، و " زيْدٌ كرمٌ وجُودٌ ".

والثاني : أنه يعودُ على النداء المفهوم منق وله : " ونَادَى " أي : نداؤك وسؤالك.

و إلى هذا ذهب أبو البقاء ومكيٌّ والزمخشريُّ.

وهذا فيه خطرٌ عظيمٌ ، كيف يقال ذلك في حقِّ نبي من الأنبياءِ ، فضلاً عن أول رسول أرسل إلى أهل الأرض بعد آدم - عليهما الصلاة والسلام - ؟ ولمَّا حكاه الزمخشريُّ قال : " ليسَ بذاك " ولقد أصاب.

واستدلَّ من قال بذلك أنَّ في حرف عبد الله بن مسعود إنَّه عملٌ غيرُ صالحٍ أن تسألني ما لَيْسَ لك به علمٌ وهذا مخالفٌ للسَّواد.

الثالث : أنَّهُ يعودُ على ركوب ابن نوح المدلول عليه بقوله : " اركب مَعَنَا ".

الرابع : أنَّهُ يعودُ على تركه الرُّكُب ، وكونه مع المؤمنين ، أي : إنَّ تركه الركوبَ مع المؤمنين وكونه مع

الكافرين عملٌ غير صالح ، وعلى الأوجه لا يحتاج في الإخبار بالمصدر إلى تأويلٍ ؛ لأنَّ كليهما معنى من المعاني ، وعلى الوجه الرابع يكون من كلام نوح – عليه الصلاة والسلام – ، أي : إنَّ نوحاً قال : إنَّ كونك مع الكافرين وتركك الركوبَ معنا عمل غيرُ صالح ، بخلاف ما تقدَّم فإنَّه من قول الله تعالى فقط ، هكذا قال مكيٌّ وفيه نظرٌ ، بل الظَّاهرُ أنَّ الكلَّ من كلام الله تعالى.

وقال الزمخشريُّ : فإن قلت : هلاَّ قيل : إنَّه عملٌ فاسدٌ.

قلت : لما نفاه عن أهله نفى عنه صفتهم بلفظ النفي التي يستبقى معها لفظ المنفي ، وآذن بذلك أنَّه إنَّما أنْجَى من أنْجَى لصلاحهم لا لأنَّهم أهلك.

قوله : ﴿فَلاَ تَسْأَلْنِي﴾ قرأ نافع وابن عامرٍ " فلا تَسْألنِّ " بتشديدِ النون مكسورة من غير ياء.

وابن كثير بتشديدها مع الفتح ، وأبو عمرو والكوفيون بنونٍ مكسورةٍ خفيفة ، وياءٍ وصلاً لأبي عمرو ، ودون ياء في الحالين للكوفيين.

وفي الكهف ﴿فَلاَ تَسْأَلْني عَن شَيءٍ﴾

٥٠١

[الكهف : ٧٠] قرأه أبو عمرو والكوفيون كقراءتهم هنا ، وافقهم ابنُ كثير في الكهف ، وأما نافعٌ وابنُ عامر فكقراءتهما هنا ولابن ذكوان خلافٌ في ثبوتِ الياءِ وحذفها ، وإنَّما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دون التي في الكهفِ ؛ لأنَّ الياء في هود ساقطة في الرسم ؛ فكانت قراءته بفتح النون محتملةً بخلاف الكهف فإنَّ الياء ثابتةٌ في الرَّسْمِ ، فلا يوافق فيها فتحها.

وقد تقدَّم خلافُ ابن ذكوان في ثبوت الياء في الكهفِ.

فمن خفَّف النون ، فهي نونُ الوقاية وحدها ، ومن شدَّدها فهي نون التوكيد.

وابنُ كثير لم يجعل في هود الفعل متصلاً بياء المُتكلم ، والباقون جعلوه.

فلزمهم الكسرُ.

وقد تقدَّم أنَّ " سَأَلَ " يتعدَّى لاثنين أوَّلهما ياء المتكلم ، والثاني ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾.

قوله : " أن تكون " على **حذف حرف الجر** ، أي : مِنْ أن تكون أو لأجْلِ أن ، وقوله : ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ يجوزُ في " بِهِ " أن يتعلَّق بـ " عِلْم ".

قال الفارسيُّ : ويكون مثل قوله : [الرجز]

٢٩٧٨ - كَانَ جَزائِي بالعَصَا أنْ أجْلَدَا

. "(١)

"ل " تَزِيدُونَنِي " ، أي : فمَا تَزِيدُونَنِي إلاَّ تَخْسِيراً.

ويجوز أن تكون " غير " صفةً لمفعولٍ محذوفٍ ، أي شيئاً غير تخسير ، وهو جيد في المعنى.

ومعنى التَّفْعِيل هنا النسبةُ ، والمعنى : غير أن أخسركُم ، أي : أنسبكم إلى التَّخْسير ، قال الزمخشريُّ.

قال الحسنُ بن الفضلِ : لم يكنْ صالح في خسارةٍ حتى قال : ﴿فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ وإنَّما المعنى : فما تَزِيدُونَنِي بما تقُولُون إلا نسبتي إيَّاكم إلى الخسارةِ.

والتفسيقُ والتَّفْجِيرُ في اللغة : النسبة إلى الفِسْقِ والفُجُور ، فكذلك التَّخْسيرُ هو النسبة إلى الخُسرانِ.

وقيل : هو على حذف مضافٍ ، أي : غير بضارِّهِ تخسيركم ، قالهُ ابن عبَّاسٍ.

قوله تعالى : ﴿ ويا قوم هَاذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ الآية.

" لَكُمْ " في محلِّ نصبٍ على الحالِ من " آيةً " ؛ لأنَّهُ لو تأخَّرَ لكان نَعْتاً لها ، فلمَّا قُدِّم انتصب حالاً.

قال الزَّمخشريُّ : فإن قلت : بِمَ تتعلَّقُ " لَكُمْ " ؟ قلتُ : بـ " آيَةٌ " حالاً منها متقدمة ، لأنَّها لو تأخَّرت لكانت صفة لها ، فلما تقدَّمت انتصبت على الحالِ.

قال أبُو حيَّان : وهذا متناقضٌ لأنَّهُ من حيثُ تعلق " لكُم " بـ " آية "كان معمولاً لـ " آية " وإذاكان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها ، لأنَّ الحال تتعلَّقُ بمحذوفٍ.

قال شهابُ الدِّين - رحمه الله - : ومثلُ هذاكيف يعترض به على مثلِ الزمخشري بعد إيضاحه المعنى المقصود بأنه التعلُّقُ المعنويُّ ؟ .

و " آيةً " نصب على الحالِ بمعنى علامة ، والنَّاصبُ لها : إمَّا " ها " التَّنبيه ، او اسمُ الإشارة ، لما تضمَّناهُ من معنى الفعل ، أو فعلٍ محذوف.

فصل اعلم أنَّ العادة فيمن يدَّعي النبوة عند قوم يعبدون الأصنام لا بُدَّ وأن يطلبوا منه معجزة ، فطلبوا منه أن يخرج ناقة عشراء من صخرةٍ معينةٍ ، فدعا صالحٌ ؛ فخرجت ناقة عشراء ، وولدت في الحال ولداً مثلها.

وهذه معجزة عظيمة من وجوه : الأول : خلقُهَا من الصَّخْرة.

وثانيها : خَلْقُها في جوف الجبل ثم شق عنها الجبل.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٨٦٢

وثالثها : خلقها على تلك الصُّورة دفعة واحدة من غير ولادة.

ورابعها : أنَّهُ كان لها شرب يوم.

وخامسها : أنه كان يحصلُ منها لبنٌ كثير يكفي الخلق العظيم.

ثم قال : ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِى أَرْضِ اللَّهِ﴾ من العشب ، والنبات ، فليس عليكم مؤنتها.

وقرىء " تأكلُ " بالرفع : إمَّا على الاستئناف ، وإمَّا على الحالِ.

﴿وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُواءٍ﴾ ، ولا تصيبوها بعقر " فيَأخُذَكُمْ " إن قتلتموها " عذابٌ قريبٌ " يريد اليوم الثالث.

﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ﴾ لهُم صالح : ﴿تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ﴾ أي : في دياركم ، فالمراد بالدَّار : البلد ، وتُسَمَّى البلاد بالدِّيار ، لأنَّه يدار فيها ، أي : يتصرف ، يقال : ديار بكر أي : بلادهم.

وقيل : المراد بالدّيار : دار الدُّنيا ، وقيل : هو جمع " دارة "كساحة وساحٍ وسُوحٍ ، وأنشد ابنُ أبي الصَّلْت : [الوافر] ٢٩٨٠ - لَهُ دَاعٍ بِمَكَّة مُشْمَعِلٌّ

وآخَرُ فوْقَ دَارَتِهِ يُنَادِي

جزء : ١٠ رقم الصفحة : ٥١١

فصل قال القرطبيُّ : " استدلَّ العلماءُ بتأخير الله العذاب عن قوم صالح ثلاثة أيام على أنَّ المسافر إذا لمْ يُجمع على إقامة أربع ليالٍ قصر ؛ لأنَّ الثلاثة أيام خارجة عن حكم الإقامة ".

والتَّمتع : التَّلذُّذ بالمنافع والملاذ.

﴿ذالِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ ، [أي : غير كذب].

قوله : " مَكْذُوب " يجُوزُ أن يكون مصدراص على زنة مفعولٍ ، وقد جاء منه أليفاظ نحو : المَجْلود والمعقُول والمَيْسُور والمَفْتُون ، ويجوزُ أن يكون اسم مفعولٍ على بابه ، وفيه حينئذٍ تأويلان : أحدهما : غير مكذوبٍ فيه ، ثم حذف حرف الجر فاتَّصل الضَّمير مرفُوعاً مستتراً في الصِّفة ومثله " يَوْمٌ مَشْهُودٌ " وقول الشاعر : [الطويل] ٢٩٨١ - ويَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً

قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نوافِلُه

والثاني : أنه جُعِل هو نفسُه غير مكذوب ؛ لأنَّه قد وُفي به ، فقد صُدِّق.

٥١٥

". (١)

"ومن سكَّن الباء جعلهُ مَجزُوماً ، ومن رفعها ، جعله مرفوعاً على الاستئناف ، أي : وهو يلعبُ ، ومن غاير بين الفعلين ، فقرأ بالباء من تحت في " يَلْعَب " دون " نَرْتَع " ؛ فلأن رَعْياً ، إذا أكلته فالارتعاء للمواشِي ، وأضافوه إلى أنفسهم ؛ لأنه السَّبب ، والمعنى : نرتع إبلنا ، فنسبُوا الارتعاء والقيام بحفظ المال إلى أنفسهم ؛ لأنهم بالغون.

ومن قرأ : " نُرْتع " رُباعياً ، جعل مفعُوله محذوفاً ، أي : يَرْعى مَواشينا ، ومن بناها للمفعول ، فالوجه : أنه أضمر المفعُول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وهو ضمير الغدِ ، والأصل : نُرْتَع فيه ، ونُلعَبُ فيه ، ثم اتسع فيه ؛ فحذف حرف الجرِّ ، فتعدى إليه الفعل بنفسه ، فصار

٣٢

نُرْتعه ونَلْعَبُه ، فلما بناهُ للمفعول ، قام الضمير المنصُوب مقام فاعله ، فانقلب مرفوعاً فاستتر في رافعه ، فهو في الاتِّساع كقوله : [الطويل] ٣٠٥٩. ويَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سَلِمياً وعَامِراً

....

ومن رفع الفعلين ، جعلهما حالين ، وتكون مقدَّرة ، وأمَّا إثبات الياء في " نَرْتَعي " مع جزم " يَلْعَب " وهي قراءة قنبل ، فقد تجرَّأ بعضُ النَّاس وردَّها.

وقال ابن عطيَّة : هي قراءة ضعيفةٌ لا تجوز إلا في الشِّعْر ، وقيل : هي لغة من يجز بالحركة المقدَّرة ، وأنشد : ٣٠٦٠. ألَمْ يَأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي

....

وقد تقدَّمت هذه المسألة.

و " نَرْتَع " يحتمل أن يكون وزنه : " نَفْتَعِل من الرَّعْي وهي أكلُ المرعى ؛ كما تقدَّم ، ويكون على حذف مضاف ، أي : نرتع مواشينا ، أو من المراعاة للشيء ؛ قال : [الخفيف] ٣٠٦١. تَرْتعِي السَّفحَ فالكَثِيبَ فَذا قَارِ

فَروضَ القَطَا فَذاتَ الرِّئالِ

ويحتمل أن يكون وزنه " نَفْعَل " من رَتَعَ يَرْتَع : إذا أقام في خصب وسعة ، ومنهُ قول الغضبان بن القبعثرى

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٢٨٧١

: " القَيْدُ والرَّتعة وقِلَّة المَنعَة " ؛ وقال الشاعر : [الوافر] ٣٠٦٢. أكُفْراً بَعْدَ ردِّ المَوْتِ عَنِّي

وبَعدَ عَطائِكَ المِائة الرِّتاعَا

قوله : ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ جلمة حالية ، والعاملُ فيها أحد شيئين : إمَّا الأمر ، وإمَّا جوابه.

فإن قيل : هل يجوز أن تكون المسألة من الإعمال ؛ لأن كلاًّ من العاملين يصح تسلُّطه على الحال ؟ .

فالجواب : لا يجُوز ذلك ؛ لأنَّ الإمال يستلزم الإضمار ، والحالُ لا تضمر ؛ لأنَّها لا تكون إلا نكرةً ، أو مؤولةً بها.

قوله : ﴿أَن تَذْهَبُواْ بِهِ﴾ فاعل : " يَحْزُنُنِي " ، أي : يَحْزُنِنِي ذهابُكم ، وفي هذه الآية دلالة على أنَّ المضارع المقترن بلام الابتداء لا يكون حالاً ، والنُّحاة جعلوها من القرائن المخصصة للحال ، ووجه الدلالة : أنَّ " أن تذْهَبُوا " مستقبل ؛ لاقترانه بحرف الاستقبال ، وهي وما في حيِّزها فاعل ، فلو جعلنا " ليَحْزُنُنِي " حالاً ، لزم سبق الفعل لفاعله ، وهو

٣٣

مُحل وأجيبَ عن ذلك بإنَّ الفاعل في الحَقيقَة مقدَّر ، حذف هو وقام المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ليَحْزُونني توقع ذهابكم ، وقرأ زيد بن علي وابن هرمز ، وابن محيصن : " لَيَحْزُنِّي " بالإدغام.

وقرأ زيد بن علي : " تُذْهِبُوا بِهِ " بضم التَّاء من " أذْهَبَ " وهو كقوله : ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون : ٢٠] في قراءة من ضمَّ التَّاء ، فتكون التاء زائدة أو حالية.

والذئبُ يُهْمز ولا يُهْمزُ ، وبعدم الهمز قرأ السُّوسيُّ ، والكسائيُّ ، وورش ، وفي الوقف لا يهمزه حمزة ، قالوا وهو مشتقٌّ من : تَذاءَبتِ الرِّيحُ إذَا هَبَّت من كُلِّ جهةٍ ؛ لأنه يأتي كذلك ، ويجمع على ذائب ، وذُؤبان ، وأذْؤبح قال : [الطويل] ٣٠٦٣. وأزْوَرَ يَمْشِي في بلادٍ بَعيدَةٍ

تَعَاوَى بِهِ ذُؤبَانُهُ وثَعالِبُهْ

جزء : ١١ رقم الصفحة : ٢٠

." (١)

"كلمة ، و " تَخرُج " الجملة صفة لـ "كَلمةٌ " ويؤذنُ باستعظامها لأنَّ بعض ما يهجس في الخاطر لا يجسر الإنسان على إظهاره باللفظ.

والثاني : أن الفاعل مضمر مفسر بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز ، ومعناها الذمُّ ؛ كـ " بِئْسَ رجلاً "

---

(١) تفسير اللباب لابن عاد ل . ، ص/٢٩٣٧

فعلى هذا : المخصوصُ بالذمِّ محذوف ، تقديره : كبرت هي الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاءُ.

وقرأ العامة " كلمة " بالنصب ، وفيها وجهان : النصبُ على التمييز تقديره كبرت الكلمة.

قال الواحديُّ : ومعنى التمييز : أنَّك إذا قلت : كبرت المقالة أو الكلمة ، جاز أن يتوهم أنَّها كبرت كذباً ، أو جهلاً ، أو افتراء ، فلما قلت : " كَلِمَة " فقد ميَّزتها من محتملاتها ، فانتصبت على التَّمييز ، والتقدير : كبرت الكلمة كلمة ، فحصل فيه الإضمار.

وأمَّا من رفع " كلمةٌ " فلا يضمر شيئاً.

قال النحويُّون : النصب أقوى وأبلغ.

وقد تقدَّم تحقيقه في الوجهين السابقين.

والثاني : النصب على الحال ، وليس بظاهر وقيل : نصباً على **حذف حرف الجرّ** ، والتقدير : " مِنْ كَلمَةٍ " فحذف " مِنْ " فانتصب.

قوله : " تَخرجُ " في الجملة وجهان : أحدهما : هي صفة لكلمة.

والثاني : أنها صفة للمخصوص بالذَّم المقدر ، تقديره : كبرت كلمةٌ خارجةٌ كلمةً.

وقرأ الحسن ، وابن محيصنٍ ، وابن يعمر ، وابن كثير - في رواية القوَّاس عنه - " كَلمَةٌ " بالرفع على الفاعلية ، و " تَخْرجُ " صفة لها أيضاً ، وقرئ " كَبْرَتْ " بسكون الباء ، وهي لغة تميم.

قوله : " كَذِباً " فيه وجهان : أحدهما : هو مفعولٌ به ؛ لأنه يتضمَّن معنى جملة.

والثاني : هو نعت مصدر محذوف ، أي : قولاً كذباً.

فصل في المراد من الكلمة المراد من هذه الكلمة هو قولهم : ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ فصارت مضمرة في " كَبُرتْ " ، وسمِّيت : " كلمة " كما يسمُّون القصيدة كلمة.

٤٢٣

وقوله : ﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ أي : هذا الذي يقولونه ، لا يحكم به عقلهم وفكرهم البتَّة ؛ لكنه في غاية الفساد والبطلان ، فكأنَّه يجري على لسانهم على سبيل التقليد ﴿إِن يَقُولُونَ﴾ ، أي : ما يقولون إلاَّ كذباً.

واختلف النَّاس في حقيقة الكذب ، فقيل : هو الخبر الذي لا يطابقُ المخبر عنه.

وقيل : قال بعضهم : يشترط علم قائله بأنَّه غير مطابقٍ.

قال ابن الخطيب : وهذا القيد عندنا باطلٌ ؛ لأنَّه تعالى وصف قولهم بإثبات الولد لله بكونه كذباً مع أن

الكثير منهم يقول ذلك ، ولا يعلم كونه كذباً باطلاً ، فعلمنا أن كلَّ خبر لا يطابقُ المخبر عنه ، فهو كذبٌ ، سواءٌ علم القائل بكونه كذباً ، أو لم يعلم.

ويمكن أن يجاب بأنَّ الله تعالى ، إنما وصف علماءهم المحرّفين للكلم عن مواضعه ، ودخل المقلِّدون على سبيل التَّبع عليه.

فصل في الرد على النّظام احتجَّ النظَّام على أنَّ الكلام جسمٌ بهذه الآية ، قال : لأنَّه تعالى وصف الكلمة بأنَّها تخرجُ من أفواههم ، والخروجُ عبارة عن الحركةِ ، والحركةُ لا تصحُّ إلاَّ على الأجسام ، وأجيب : بأنَّ الحروف والأصوات إنَّما تحدث بسبب خروجِ النفس من الحلق ، فلما كان خروج النَّفسِ سبباً لحدوثِ الكلمةِ ، أطلق لفظ الخروج على الكلمة.

جزء : ١٢ رقم الصفحة : ٤٢١

والمقصود منه أنَّه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يعظم حزنك وأسفك ؛ بسبب كفرهم ، فإنَّا بعثناك منذراً ومبشّراً ، فأما تحصيلُ الإيمان في قلوبهم ، فلا قدرة لك عليه ، والغرض منه تسلية الرَّسُول صلى الله عليه وسلم.

ومعنى : " بَاخعٌ نَفْسكَ " أي : قاتلٌ نفسك.

قال الليثُ : بخع الرَّجلُ نفيه إذا قتلها غيظاً من شدَّة وجده ، والفاء في قوله : (فَلعلَّكَ) قيل : جواب الشرط ، وهو قوله : ﴿إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ﴾ قدم عليه ، ومعناه التأخير.

وقال الجمهور : جواب الشرط محذوف لدلالة قوله : " فَلعلَّكَ ".

و " لَعلَّكَ " قيل : للإشفاق على بابها.

وقيل : للاستفهام ، وهو رأيُ الكوفيِّين.

وقيل : للنَّهي ، أي : لا تَبْخَعْ.

٤٢٤

والبَخْعُ : الإهلاك ، يقال : بَخَع الرجل نفسه يَبخَعُهَا بَخْعاً وبُخُوعاً ، أهلكها وجداً.

قال ذو الرمة : [الطويل] ٣٤٨٣ - ألا أيُّهذا البَاخِعُ الوجْدُ نفسهُ

لِشيءٍ نَحَتْهُ عَن يَديْهِ المَقادِرُ

." (١)

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٣٩٥

"فيه الوجهان : من كونه متعلَّقاً بالنداء ، أو بمحذوفٍ على انه حالٌ ، والثاني أوضحُ.

والقراءة الثانية : تكونُ فيها " مَنْ " موصولةً ، والظرفُ صلتها ، والمرادُ بالموصول : إمَّا جبريلُ ، وإمَّا عيسى.

وقرأ زِرٌّ ، وعلقمةُ : " فَخَاطَبَهَا " مكان " فَنَادَاها ".

فصل في اختلافهم في المنادي قال الحسنُ وسعيدُ بن جبيرٍ : إنَّ المنادي هو عيسى - صلوات الله عليه - وقال ابنُ عبَّاسٍ والسديُّ ، وقتادةُ ، والضحاكُ ، وجماعةٌ : إنَّه جبريل - صلوات الله عليه - وكانت مريمُ على أكمة [وجبريل] وراء الأكمةِ تحتها.

وقال ابن عيينة ، وعاصمٌ : المنادي على القراءة بالفتح وهو عيسى ، وعلى القراءة بالكسر هو الملكُ ، والأوَّل أقربُ لوجوهٍ : الأول : أن قوله : ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ بفتح الميم إنَ ِ ّما يستعملُ إذا كان قد عُلِم قبل ذلك أنَّ تحتها أحداً ، والذي عُلِمَ كونه تحتها هو عيسى - صلوات الله عليه - فوجب حملُ اللفظ عليه ، وأما قراءة كسر الميم ، فلا تقتضي كون المنادي " جبريل " صلواتُ الله عليه.

الثاني : أنَّ ذلك الموضع موضعُ اللَّوْث والنَّظر إلى العورة ، وذلك لا يليقُ بالملائكةِ.

الثالث : ان قوله " فَنَدَاهَا " فعلٌ ، ولا بُدَّ أن يكون فاعله قد تقدَّم ذكره ، والذي تقدَّم ذكره هو جبرائيل ، وعيسى - صلوات الله عليهما - ، إلا أنَّ ذكر عيسى أقربُ ؛ لقوله عزَّ وجلَّ : ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ﴾ والضمير عائدٌ إلى المسيح ، فكان حمله عيله أولى.

الرابع : أنَّ عيسى - صلوات الله عليه - لو لم يكُن كلَّمها ، لما علمتْ أنه ينطقُ ، ولما كانت تُشيرُ إلى عيسى بالكلام.

فصل في معنى الآية على القولين من قال : المُنادِي : هو عيسى ، فالمعنى : أنَّ الله تعالى أنطقه لها حين وضعتهُ تطبيباً لقلبها ، وإزالةً للوحشة عنها ؛ حتى تشاهد في أوَّل الأمْر ما بشَّرها به جبريل - صلوات الله عليه - من عُلُوِّ شأن ذلك الولد.

٤٣

ومن قال : المنادي هو جبريلُ - صلوات الله عليه - قال : إنه أرسل إليها ؛ ليناديها بهذه الكلمات ؛ كما أرسل إليها في أوَّل الأمْر ؛ تذكيراً للبشارات المتقدمة.

قوله : " ألاَّ تَحْزَنِي " يجوز في " أنْ " أن تكون مفسرةً ؛ لتقدُّمها ما هو بمعنى القول ، و " لا " على هذا : ناهيةٌ ، حذف النون للجزم ؛ وأن تكون الناصبة ، و " لا " حينئذٍ نافيةٌ ، وحذفُ النُّون للنَّصْب ، ومحلُّ

" أنْ " إمَّا نصب ، أو جرٌّ ؛ لأنها على **حذفِ حرفِ الجرِّ** ، أي : فَنَادَاهَا بكذا ، والضميرُ في " تحتها " : إمَّا لمريم – صلوات الله عليها – وإمَّا للنَّخلة ، والأول أولى ؛ لتوافق الضميرين.

قوله تعالى : [" سَرِيًّا "] يجوز أن يكون مفعولاً أوَّل ، و " تَحْتك " مفعولٌ ثان ؛ لأنها بمعنى صيَّر " ويجوز أن تكون بمعنى " خلق " فتكون " تَحْتَكِ " لغواً.

والسَّرِيُّ : فيه قولان : أحدهما : إنه الرَّجُلُ المرتفع القدر ، من " سَرُوَ يَسْرُو "كـ " شَرُفَ ، يَشْرَفُ " فهو سريٌّ ، وأصله سَرِيوٌ ؛ فأعلَّ سيِّدٍ ، فلامهُ واوٌ ، والمراد به في الآية عيسى ابنُ مريم – صلوات الله عيله – ، ويجمعُ " سريٌّ " على " سراة " بفتح السين ، وسُرَواء ؛ كظرفاء ، وهما جمعان شاذَّان ، بل قياسُ جمعه " أسْرِيَاء "كغَنِيّ ، وأغنياء ، وقيل : السَّرِيُّ : من " سَرَوْتُ الثَّوبَ " أي : نزعتهُ ، وسروتُ الجُلَّ عن الفرس ، أي : نزعتهُ ؛ كأنَّ السريَّ سرى ثوبه ؛ بخلاف المُدَّثِّر ، والمُتزمِّل ، قاله الراغب.

والثاني : أنه النَّهْر الصغير ، ويناسبه " فكُلِي واشْرَبِي " واستقاقه من " سَرَى ، يَسْرِي " لأن الماء يَسْري فيه ، فلامه عهلسهذا ياء ؛ وأنشدوا للبيدٍ : [الرجز] ٣٥٨٨ – فَتَوسَّطَا عُرْضَ السَّرِيّ فصَدَّعا مَسْجُورةً مُتَجَاوِزاً قُلاَّمُهَا

جزء : ١٣ رقم الصفحة : ٣٠

فصل قال الحسن ، وابن زيدٍ : السَّريُّ هو عيسى ، والسَّريُّ : هو النَّبيلُ الجليلُ.

يقال : فلانٌ من سرواتِ قومه ، أي : من أشرافهم ، وروي أن الحسن رجع عنه.

وروي عن قتادة وغيره : أن الحسن تلا هذه الآية وإلى جنبه حُمَيْد بن عبد الرَّحمن الحَميريُّ – رضي الله عنه – : ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيّاً﴾.

فقال : إن كان لسريًّا ، وإن كان لكريماً ، فقال له حميدٌ : يا أبا سعيد ، إنما هو

٤٤

". (١)

"والمعنى : أن ثبوت الولد له محالٌ ، فقوله : ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ كقولنا : ما كان للهِ أن يكون له ثانٍ وشريكٌ ، أي : لا يصحُّ ذلك ، ولا ينبغي ، بل يستحيلُ ؛ فلا يكونُ نفياً على الحقيقةِ ، وإن كان بصُورة النَّفْي.

وقيل : اللاَّم منقولةٌ ، أي : ما كان من ولدٍ ، والمرادُ : ما كان الله أن يقُول لأحدٍ ، إنَّه ولدي ؛ لأنَّ مثل

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٤٩٣

[هذا] الخبر كذبٌ ، والكذبُ لا يليقُ بحكمةِ الله تعالى وكماله ، فقوله : ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ كقولنا : ما كان لله أن يظلم ، أي : لا يلِيقُ بحكمته ، وكمالِ إلهِيَّتِهِ.

قوله تعالى : ﴿إِذَا قَضَى أَمْراً﴾ إذا أراد أن يحدث أمْراً ، ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ ، وهذا كالحُجَّة على تَنْزيهه عن الولدِ ، وبيانهُ : أن الَّذي يجعلُ للهِ ولداً ، إما أن يكون الولدُ قديماً أزليًّا ، فهو محالٌ ؛ ل أنَّه [لو كان واجباً لذاته ، لكان واجبُ الوجودِ أكثر من واحدٍ ،] ولو كان [مُمْكِناً] لذاته ، لافتقر في وجوده إلى الواجب لذاته ؛ لأنَّ الواجب لذاته غنيٌّ لذاته ، فلو كان مفتقراً في وجودِهِ إلى الواجِبِ لذاتِه ، كان ممكناً لذاته ، والممكنُ لذاته محتاجٌ لذاته ، فيكُون عبداً له ؛ لأنَّهُ لا معنى للعبُوديَّة إلاَّ ذلك.

وإن كان الولدُ مُحْدَثاً ، فيكون وجوده بعد عدمه بخلق ذلك القديم ، وإيجاده ، وهو المرادُ من قوله تعالى : ﴿إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.

فيكونُ عَبْداً ، لا ولداً ؛ فثبت أنه يستحيلُ أن يكون لله ولدٌ.

فصل في قدم كلام الله تعالى دلَّت هذه الآية على قدم كلام الله تعالى ؛ لأنَّه إذا أراد إحداث شيءٍ ، قال له : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ فلو كان بقوله : " كُنْ " مُحْدَثاً ، لافتقر حدوثُه إلى قولٍ آخر ، ولزمَ التَّسَلْسُل ؛ وهو محال ؛ فثبت أنَّ قول الله تعالى ، قديمٌ ، لا مُحْدَث.

واحتج المعتزلةُ بالآية على حُدُوثِ كلامِ الله تعالى من وجوه : أحدها : أنه تعالى أدخل كلمة " إِذَا " وهي دالَّة على الاستقبال ؛ فوجب ألاَّ يحصُلَ ذلك القولُ إلاَّ في الاستقبال.

ثانيها : أنَّ " الفاء " للتعقيب ، و " الفاءُ " في قوله : " فإِنَّمَا يَقُولُ " يدلُّ على تأخير ذلك القول عن ذلك القضاء والمتأخِّر عن غيره مُحدثٌ.

وثالثها : " الفاءُ " في قوله " فَيَكُونُ " يدلُّ على حصول ذلك الشيء عقيب ذلك القول من غير فصلٍ ، فيكون قولُ اللهِ تعالى متقدِّمًّا على حُدُوث الحادث تقديماً بلا فَصْلٍ ،

٦٤

والمتقدم على المحدثِ تقديماً بلا فصل يكونُ مُحْدَثاً ، فقولُ الله محدثٌ.

قال ابنُ الخطيبِ – رحمه الله – واستدلالُ الفريقين ضعيفٌ.

أمَّا الأوَّل ؛ فلأنَّه يقتضي أن يكون قوله "كُنْ " قديماً ، وذلك باطلٌ بالاتِّفاق.

وأمَّا الاستدلالُ المعتزلة ؛ فلأنَّه يقتضي أن يكون قولُ الله تعالى الذي هو مركَّبٌ من الحروف ، والأصوات مُحْدَثاً ؛ وذلك لا نزاع فيه ، [لأن] المدَّعى قدمُه شيءٌ آخرُ.

فصل في أقوال الناس في قوله "كُنْ " من النَّاس من أجْرَى الآيةَ على ظاهرها ، وزعم أنَّه تعالى ، إذا أحدث شيئاً ، قال له : كُنْ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّه إما أن يقُول له : كُنْ قبل حدوثه ، أو حلب حُدُثه ، فإن كان الأوَّل ، كان خطاباً مع المعدُوم ، وهو عبثٌ ، وإن كان حال حدوثه ، فقد وُجِدَ بالقُدْرَة ، والإرادة ، لا بقوله "كُنْ " ومن النَّاس من زعم أنَّ المراد من قوله : "كُنْ " هو التخليقُ والتكوينُ ؛ لأنَّ القُدْرَة على الشَّيء غير ، وتكوين الشيء غيرٌ فإنَّ الله تعالى قادرٌ في الأزل ، وغير مُكَوِّن في الأول ؛ ولأنَّه الآن قادرٌ على عالم سوى هذا العالم ، وغير مكوِّن له ، فالقادريَّة غير المكنونيَّة ، و التكوينُ ليس هو نفس المكوَّن ؛ لأنَّ المكوَّن إنما حدث ؛ لأنَّ الله تعالى كونه ، وأوجده ، فلو كان التَّكوين نفس المكوَّن ؛ لكان قولنا : " المُكَوَّن إنَّما وجد بتكوين الله " بمنزلةِ قولنا : " المُكَوَّنُ إنَّما وجد بنَفْسِه " وذلك محالٌ ؛ فثبت أنَّ التكوين غير المُكَوَّن ، فقوله "كُنْ " إشارةٌ إلى الصفة [المسمَّاة] بالتكوين.

وقال آخرون : قوله سبحانه وتعالى : "كُنْ " عبارةٌ عن نفاذ قُدرة الله تعالى ومشيئته في المُمْكِنَات ؛ فإنَّ وقوعها بتلك القُدْرة والإرادة من غير امتناع واندفاع يجري مُجْرَى العَبْد المُطِيع المُنْقَاد لأوامر الله تعالى ، فعبر الله تعالى عن ذلك المعنى بهذه العبرةِ على سبيلِ الاستعارة.

قوله : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾ : قرأ ابن عامرٍ ، والكوفيُّون " وإنَّ " بكسر " الهمزة " على الاستئناف ، ويؤيِّدها قراءةُ أبيِّ " إن الله " بالكسر ، دون واو ، وقر ا الباقون بفتحها ، وفيها أوجهٌ : أحدها : أنها على **حذف حرف الجرِّ** متعلقاً بما بعده ، والتقدير : وأنَّ الله ربِّي وربُّكم فاعبُدُوه ؛ كقوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلاَ تَدْعُواْ مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن : ١٨] والمعنى : لوحدانيَّته أطيعوه ، وإليه ذهب الزمخشريُّ تابعاً للخيل وسيبويه – رحمة الله عليهم – .

٦٥

". (١)

"يضاف إليه فيقال : هذا صنيعُ فلانٍ وجريحُ فلانٍ.

وقوله : " لِنَفْسِي " أي : لأصرفك في أوامري لئلا تشتغل إلا بما أمرتك به ، وهو إقامة حجتي وتبليغ رسالتي ، وأن تكون في حركاتك وسكناتك لي لا لنفسك ولا لغيرك.

وقال الزجاج : اخترُكَ لأمري ، وجعلتك القائم بحجتي ، والمخاطب بيني وبين خلقي : كأني الذي أقمت عليهم الحجة وخاطبتهم.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٥٠٦

قوله : ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلاَ تَنِيَا﴾ لما قال : ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ عقبه بذكر ما له اصطنعته ، وهو الإبلاغ والأداء ، و " الياء " في " بِآيَاتِي " بمعنى (مع) ، لأنهما لو ذهبا إليه بدون آيةٍ معهما لم يلزمه الإيمان ، وذلك من أقوى الدلائل على فساد التقليد.

قال ابن عباس : يعني الآيات التسع التي بعث الله بها موسى.

وقيل : إنها العصا واليد ، لأنهما اللذان جرى دكرهما في هذا الموضع ، ولم يذكر أنه - عليه السلام - أوتي قبل مجيئه إلى فرعون ، لا بعد مجيئه حتى لقي فرعون فالتمس منه آية غير هاتين الآيتين ، قال تعالى حكاية عن فرعون ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ [الأعراف : ١٠٦ - ١٠٨] ، وقال : ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [القصص : ٣٢].

فإن قيل : كيف يطلق لفظ الجمع على الاثنين ؟ فالجواب من وجوه : أحدها : أن العصا كانت آيات ، انقلابُها حيواناً ، ثم إنها كانت في أول الأمر صغيرة ، لقوله تعالى : ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل : ١٠ ، القصص : ٣١] ثم كانت تعظم وهذه آية أخرى ، ثم

٢٤٧

إنه كان عليه السلام يدخل في يده في فمها قلم تضره وهذه آية أخرى ، ثم كانت تنقلب عصا وهذه آية أخرى ، وكذلك اليد فإن بياضها آية ، وشُعَاعَها آية أخرى ، ثم زوالهما بعد ذلك آية أخرى ، فدل ذلك على أنهما كانتا آيات كثيرة.

وثانيها : هَبْ أن العصا أمرٌ واحدٌ ولكن فيها آيات ، لأن انقلابها حيةً يدل على وجود إله قادر على الكل عالم بالكل حكيم ، ويدل على نبوة موسى ، ويدل على جواز الحشر حيث انقلب الجماد حيواناً ، فهذه آيات كثيرة ، ولذلك قال : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران : ٩٦]...

إلى قوله...

﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾ [آل عمران : ٩٧] فهاهنا أولى.

وثالثها : قال بعضهم : أقل الجمع اثنان.

وقيل : معنى قوله : " بِآيَاتِي " أمُدكُّما بآياتي ، وأظهر على أيديكما من الآيات ما تزاح به العلل من فرعون وقومه ، والمعنى : فإن آياتي معكما كما يقال : اذهب فإن جندي معك أي : إنّي أمدك بهم من احتجت.

وقيل : الآيات : العصا ، واليد ، وحل العقدة من لسانه ، وذلك أيضاً معجزة.

قوله : " وَلاَ تَنِيَا " يقال : " وَنَى يَنِيَ وَنْيَاً كَوَعَد يَعِدُ وَعْداً ، إذا فَتَرَ.

والوَنْيُ الفُتُور ، ومنه : امرَأةٌ أَنَاةٌ ، وصفوها بفتور القيام كناية عن ضخامتها.

قال زهير : ٣٦٥٧ - مَنَّا الأَنَاةُ وَبَعْضُ القَوْمِ يَحْسَبُنَا

أَنَّا بِطَاءٌ وفي إبْطَائِنَا سِرْعُ

جزء : ١٣ رقم الصفحة : ٢٨٦

٢٤٨

بكسر السين وفتح الراء مصدر (سَرُع) بفتح السين وضم الراء.

تقول : سَرُعَ سِرَعاً كصَغُرَ صِغَراً.

والأصل : ونَاةٌ ، فأبدلوا الهمزة من الواو كأحَد وليس بالقياس ، وفي الحديث : " إنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ الحِلْمُ والأَنَاةُ ".

والوَانِي : المقصِّر في أمره ، قال الشاعر :

٣٦٥٨ - فَمَا أنَا بالوَانِي وَلاَ الضَّرْع الغُمْرِ

ووَنَى فعلٌ لازم يتَعَدى وزعم بعضهم أنه يكون من أخوات (زال

٢٤٩

وانفك) فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل (كان) ، فيقال : " مَا وَنِيَ زيدٌ قائماً ، وأنشد ابن مالك شاهداً على ذلك قوله : ٣٦٥٩ - لاَ يَنِي الحُبُّ شِيمَةَ الحُبِّ مَا دَا

مَ فَلاَ يَحْسَبَنَّهُ ذَا ارْعِوَاءِ

أي : لا يزال الحُبُّ بضم الحاء شيمةَ الحِبِّ أي : بكسرها وهو المحب.

ومن منع ذلك يتأول البيت على **حذف حرف الجر** ، لأنَّ هذا الفعل يتعدى تارة بـ (عَنْ) وتارة بـ (في) يقال : ما ونَيْتُ عن حاجتك ، أو : في حاجتك فالتقدير : لا يفتر الحب في شيمة المحب ، وفيه مجاز بليغ وقد عدي في الآية الكريمة بـ (في).

قرأ يحيى بن وثَّاب " وَلاَ تِنِيَا " بكسر التاء إتباعاً لحركة النون ، وسكن الياء في " ذِكْرِي ".

وقرأ أهل الحجاز وأبو عمرو " لِنَفْسِيَ اذْهَبْ " ذِكْرِيَ اذْهَبَا " و ﴿إِنَّ قَوْمِيَ اتَّخَذُواْ﴾ و ﴿مِن بَعْدِيَ اسْمُهُ﴾ بفتح الياء فيهن وافقهم أبو بكر في ﴿مِن بَعْدِيَ اسْمُهُ﴾.

٢٥٠

." (١)

"الوجوه على إثبات الصانع ووحدانيته ظاهرة لأن أحداً لا يقدر على مثل ذلك.

قوله : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ يجوز في " جَعَلَ " هذه أن يكون بمعنى " خَلَقَ " فيتعدى لواحد ، وهو ﴿كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ و " من الماء " متعلق بالفعل قبله ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه من " كُلَّ شَيْءٍ " لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له فلما قدم عليه نصب على الحال.

ومعنى خلقه من الماء : أحد شيئين : إما شدة احتياج كل حيوان للماء فلا يعيش بدونه ، وإما لأنه مخلوق من النطفة التي تسمى ماء.

ويجوز أن يكون (جَعَلَ) بمعنى (صَيَّرَ) فيتعدى رثنين ثانيهما الجار بمعنى أنا صيرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا بد له منه.

والعامة على خفض " حَيٍّ " صفة لشيء.

وقرأ حميد بنصبه على أنه مفعول ثان لـ " جعلنا " والظرف لغو ، ويبعد على هذه القراءة أن يكون " جَعَلَ " بمعنى (خلق) ، وأن ينتصب " حياً " على الحال.

قال الزمخشري : و " مِنْ " في هذا نحو " مِنْ " في قوله عليه السلام " ما أنا مِنْ دَدٍ وَلاَ الدَّدُ مِنِّي " فإن قيل : كيف قال : خلقنا من الماء كل حيوان ، وقد قال : ﴿وَالْجَآنَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ﴾ [الحجر : ٢٧] ، وقال عليه السلام : " إن الله تعالى خلق الملائكة من النور " ، وقال في عيسى : ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِىءُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوتَى بِإِذْنِي﴾ [المائدة : ١١٠] ، وقال في حق آدم : ﴿خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران : ٥٩] فالجواب : اللفظ وإن كان عاماً

٤٨٧

إلا أن القرينة المخصصة قائمة ، فإن الجليل لا بد وأن يكون مشاهداً محسوساً ليكون أقرب إلى المقصود ، وبهذا الطريق تخرج عنه الملائكة والجن وآدم وقصة عيسى لأن الكفار لم يروا شيئاً من ذلك.

فصل قال بعض المفسرين : المراد بقوله : ﴿كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ الحيوان فقط.

وقال آخرون : بل يدخل فيه النبات ، لأنه من الماء صار نامياً ، وصار فيه الرطوبة والخضرة والنور والثمر.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٥٦٢

وهذا القول أليق بالمقصود ، لأن المعنى كأنه قال : ففتقنا السماء لإنزال المطر وجعلنا منه كل شيء في الأرض من النبات وغيره حياً.

فإن قيل : النبات لا يسمى حياً.

فالجواب : لا نسلم ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿كَيْفَ يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم : ٥٠].

ثم قال ﴿أَفَلاَ يُؤْمِنُونَ﴾ والمعنى أفلا يؤمنون بأن يتدبروا هذه الأدلة فيعملوا بها ويتركوا طريقة الشرك.

قوله : ﴿وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ الرواسي الجبال ، والراسي : هو الداخل في الأرض.

قوله : " أَنْ تَمِيدَ " مفعول من أجله ، أي : أن لا تميد ، فحذفت " لا " لفهم المعنى كما زيدت في ﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد : ٢٩] ، أو كراهة أن تميد وقدره أبو البقاء فقال : مخافة أن تميد وفيه نظر ، لأنا إن جعلنا المخافة مسندة إلى المخاطبين اختل شرط من شروط النصب في المفعول وهو اتحاد الفاعل.

وإن جعلناها مسندة لفاعل الجعل استحال ذلك ، لأنه تعالى لا يسند إليه الخوف.

وقد يقال يختار أن يسند المخافة إلى المخاطبين ، وقولكم يختل شرط من شروط النصب جوابه : أنه ليس بمنصوب بل مجرور بحرف الجر المقدر ، **وحذف حرف الجر** مطرد مع أنَّ وأَنْ بشرطه.

٤٨٨

فصل قال ابن عباس : إن الأرض بسطت على الماء فكانت تكفأ بأهلها السفينة فأرساها الله بالجبال الثقال.

قوله : ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجاً سُبُلاً﴾ وجهان : أحدهما : أنه (مفعول به) و " سُبُلاً " بدل منه.

والثاني : أنه منصوب على الحال من " سُبُلاً " ، لأنه في الأصل صفة له فلما قدم انتصب كقوله : ١١٣٧ - لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

جزء : ١٣ رقم الصفحة : ٤٨١

ويدل على ذلك مجيئه صفة في قوله تعالى ﴿لِّتَسْلُكُواْ مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً﴾ [نوح : ٢٠].

وقال الزمخشري : فإن قلت : في الفجاج معنى الوصف فما لها قدمت على السبل ولم تؤخر كقوله تعالى : ﴿لِّتَسْلُكُواْ مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً﴾ [نوح : ٢٠] ، قلت : لم تقدم وهي صفة ، ولكن جعلت حالاً كقوله :

٣٧١٢ - لعزَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ قَدِيمُ

٤٨٩
." (١)

"فالجواب : أن من كان يظن في المعنى مغيظ لا غائظ.

وهذا بحث حسن.

فصل المعنى : من كان يظن أن لن ينصر الله نبيه – صلى الله عليه وسلم – في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى السماء ، والسبب الحبل ، والسماء سقف البيت هذا قول الأكثرين ، أي : ليشدد حبلاً في سقف بيته فليختنق به حتى يموت ، ثم ليقطع الحبل بعد الاختناق.

وقيل : سمي الاختناق قطعاً.

وقيل : ليقطع ، أي : ليمد الحبل حتى ينقطع فيموت مختنقاً ﴿فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ صنيعه وحيلته ، أي : هل يذهبن كيده وحيلته غيظه.

والمعنى : فليختنق غيظاً حتى يموت ، وليس هذا على سبيل الحتم أن يفعل لأنه لا يمكنه القطع والنظر بعد الاختناق والموت ، ولكنه كما يقال للحاسد إذا لم ترض بهذا فاختنق ومت غيظاً.

وقا ابن زيد : المراد من السماء : السماء المعروفة.

ومعنى الآية : من كان يظن أن لا ينصر الله نبيه ، ويكيد في أمره ليقطعه عنه ، فليقطعه من أصله ، فإن أصله من السماء ، فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع عن النبي – صلى الله عليه وسلم – الوحي الذي يأتيه فلينظر هل يقدر على إذهاب غيظه بهذا الفعل.

فصل روي أن هذه الآية نزلت في قوم من أسد وغطفان دعاهم النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى الإسلام ، وكان بينهم وبين اليهود حلف ، وقالوا : لا يمكننا أن نسلم لأنا نخاف أن لا يُنصر محمد ولا يظهر أمره فينقطع الحلف بيننا وبين اليهود فلا يميروننا ولا يؤووننا فنزلت هذه الآية وقال مجاهد : النصر يعني الرزق ، والهاء راجعة إلى " مَنْ " ومعناه من كان يظن أن لن يرزقه الله في الدنيا والآخرة : نزلت فيمن أساء الظن بالله – عز وجل – وخاف أن لا يرزقه ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَآءِ﴾ أي : سماء البيت ، ﴿فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ﴾ فعله ذلك ما يغيظ وهو خِيفَة أن لا يُرزق.

وقد يأتي النصر بمعنى الرزق تقول العرب : من ينصرني نصره الله ، أي من يعطيني أعطاه الله.

قال أبو عبيدة : تقول العرب : أرض منصورة ، أي ممطورة وعلى كل الوجوه فإنه زجر للكفار عن الغيظ

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٦٣٧

فيما لا فائدة فيه.

٣٩

قوله : ﴿وَكَذالِكَ أَنزَلْنَاهُ﴾ الكاف إما حال من ضمير المصدر المقدر ، وإما نعت لمصدر محذوف على حسب ما تقدم من الخلاف ، أي : ومثل ذلك الإنزال أنزلنا القرآن كله " آيَاتٍ بَيِّنَات " ف " آيات " حال.

قوله : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي﴾ يجوز في " أن " ثلاثة أوجه : أحدها : أنها منصوبة المحل ، عطفاً على مفعول " أنزلناه " ، أي : وأنزلنا أن الله يهدي من يريد ، أي : أنزلنا هداية الله لمن يريد هدايته.

الثاني : أنها على **حذف حرف الجر** ، وذلك الحرف متعلق بمحذوف والتقدير : ولأن الله يهدي من يريد أنزلناه ، فيجيئ في موضعها القولان المشهوران أفي محل نصب هي أم جر ؟ وإلى هذا ذهب الزمخشري ، وقال في تقديره : ولأن الله يهدي به الذين يعلم أنهم يؤمنون أنزله كذلك مبيناً.

الثالث : أنها في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمر تقديره : والأمر أن الله يهدي من يريد.

فصل قال أهل السنة : المراد من الهداية إما وضع الأدلة أو خلق المعرفة ، أما الأول فغير جائز ؛ لأنه تعالى فعل ذلك في حق كل المكلفين ، ولأن قوله : ﴿يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾ دليل على أن الهداية غير واجبة عليه بل هي متعلقة بمشيئته سبحانه ، ووضع الأدلة عند الخصم واجب ، فيبقى أن المراد منه خلق المعرفة.

قال القاضي عبد الجبار في الاعتذار : هذا يحتمل وجوهاً : أحدها : يكلف من يريد لأن من كلف أحداً شيئاً فقد وصفه له وبينه.

وثانيها : أن يكون المراد يهدي إلى الجنة والإنابة من يريد ممن آمن وعمل صالحاً.

وثالثها : أن يكون المراد أن الله يلطف بمن يريد ممن علم أنه إذا هدي ثبت على إيمانه كقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد : ١٧].

وهذا الوجه هو الذي أشار الحسن إليه بقوله : إن الله يهدي من قَبِلَ لا من لم يقبل ، والوجهان الأولان ذكرهما أبو علي.

وأجيب عن الأول بأن الله تعالى ذكر ذلك بعد بيان الأدلة ، وعن الثاني ، من الشبهات فلا يجوز حمله على محض التكليف ، وأما الوجهان الأخيران فمدفوعان

٤٠

لأنهما عند الخَصْم واجبان على الله ، وقوله : ﴿يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾ يقتضي عدم الوجوب.

جزء : ١٤ رقم الصفحة : ٣٧

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ الآية.

لما قال : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾ [الحج : ١٦] أتبعه ببيان من يهديه ومن لا يهديه.

واعلم أن (إن) الثانية واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لـ " أن " الأولى قال الزمخشري : وأدخلت " إنَّ " على كل واحد من جزأي الجملة لزيادة التأكيد ونحوه قول جرير : ٣٧٥١ - إنَّ الخَلِيفَةَ إنَّ اللَّهَ سَرْبَلَهُ سِرْبَالَ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الخَوَاتِيم

" (١).

"عطفاً على محل اسم " إن " عند من يجيز ذلك نحو إن زيداً وعمرو قائمان ، وعلى هذا فـ " تجري " حال أيضاً والباء في " بأمره " للسببية.

فصل وكيفية تسخيره الفلك هو من حيث سخر الماء والرياحُ تجريها ، فلولا صفتها على ما هما عليه لما جرت بل كانت تغوص أو تقف فنبه تعالى على نعمته بذلك ، وبأن خلق ما تُعْمَل منه السفن ، وبأن بين كيف تعمل ، وقال : " بأَمْرِهِ " لما كان تعالى هو المجري لها بالرياح نسب ذلك إلى أمره توسعاً ، لأن ذلك يفيد (تعظيمه بأكثر مما يفيد) لو أضافه إلى فعله على عادة الملوك في مثل هذه اللفظة.

قوله : ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾ (في " أَنْ تَقَعَ ") ثلاثة أوجه : أحدها : أنها في محل نصب أو جر لأنها على حذف حرف الجر تقديره من أن تقع.

الثاني : أنها في محل نصب فقط لأنها بدل من " السماء " بدل اشتمال أي ويمسك وقوعها بمنعه.

الثالث : أنها في محل نصب على المفعول من أجله ، فالبصريون يقدرون كراهة أن تقع ، والكوفيون لئلا تقع.

قوله : " إلاَّ بإِذْنِه " في هذا الجار وجهان : أحدهما : أنه متعلق بـ " تَقَع " أي : إلا بإذنه فتقع.

والثاني : أنه متعلق بـ " يمسك ".

قال ابن عطية : ويحتمل أن يعود قوله : " إلا بإذنه " على الإمساك ، لأن الكلام يقتضي بغير عمد ونحوه ، كأنه أراد إلا بإذنه فيه نمسكها.

قال أبو حيان : ولو كان

١٤١

على ما قال لكان التركيب بإذنه دون أداة الاستثناء ويكون التقدير : ويمسك السماء بإذنه.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٧٠٢

قال شهاب الدين : فهذا الاستثناء مفرغ ، ولا يقع في موجب ، لكنه لما كان الكلام قبله في قوة النفي ساغ ذلك إذ التقدير : لا يتركها تقع إلا بإذنه ، والذي يظهر أن هذه الباء حالية ، أي : إلا ملتبسة بأمره.

ثم قال : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ أي أن المنعم بهذه النعم الجامعة لمنافع الدنيا والدين قد بلغ الغاية في الإحسان والإنعام ، فهو إذاً رؤوف رحيم قوله : ﴿وَهُوَ الَّذِى أَحْيَاكُمْ﴾ أنشأكم ولم تكونوا شيئاً " ثُمَّ يُمِيتُكُمْ " عند انقضاء آجالكم " ثُمَّ يُحْيِيْكُمْ " يوم القيامة للثواب والعقاب ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَكَفُورٌ﴾ لنعم الله عزَّ وجلَّ ، وهذا كما يعدد المرء نعمه على ولده ثم يقول : إن الولد لكفور لنعم الوالد زجراً له عن الكفران ، وبعثاً له على الشكر ، فلذلك أورد تعالى ذلك في الكفار ، فبين أنهم دفعوا هذه النعم وكفروا بها وجهلوا خالقها مع وضوح أمرها ونظيره قوله : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ : ١٣].

قال ابن عباس : الإنسان هنا هو الكافر ، وقال في رواية : هو الأسود بن عبد الأسد وأبو جهل والعاص وأبي بن خلف.

والأولى أنه في كل المنكرين.

جزء : ١٤ رقم الصفحة : ١٣٥

قوله تعالى : ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكاً هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ لما عدد نعمه وأنه لرؤوف رحيم بعباده ، وإن كان منهم من يكفر ولا يشكر ، أتبعه بذكر نعمه بما كلَّف ، فقال : ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكاً﴾.

وحذف الواو من قوله : " لِكُلِّ أُمَّةٍ " لأنه لا تعلق لهذا الكلام بما قبله فحذف العاطف.

قال الزمخشري : لأن تلك وقعت مع ما يدانيها ويناسبها من الآي الواردة في

١٤٢

أمر النسائك فعطفت على أخواتها ، وأما هذه فواقعة مع أباعد عن معناها فلم تجد معطفاً.

قوله : " هم ناسكوه " هذه الجملة صفة لـ " مَنْسَكاً ".

وقد تقدم أنه يقرأ بالفتح والكسر ، وتقدم الخلاف فيه هل هو مصدر أو مكان.

وقال ابن عطية : " نَاسِكُوه " يعطي أن المنسك المصدر ، ولو كان مكاناً لقال : ناسكون فيه.

يعني أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير الظرف إلا بواسطة (في).

وما قاله غير لازم ، لأنه قد يتسع في الظرف فيجري مجرى المفعول فيصل الفعل إلى ضميره بنفسه ، وكذا ما عمل عمل الفعل.

ومن الاتساع في ظرف الزمان قوله : ٣٧٧٧ - وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً

قَلِيْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه

ومن الاتساع في ظرف المكان قوله : ٣٧٧٨ - وَمَشْرَبٍ شْرَبُه وشيلٍ

لاَ آجِنُ المَاءِ وَلاَ وَبِيْلُ

يريد أشرب فيْه.

فصل روي عن ابن عباس : المَنْسَك شريعة عاملون بها ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة : ٤٨].

وروي عنه أنه قال : عيداً يذبحون فيه.

وقال مجاهد وقتادة : قربان يذبحون.

وقيل : موضع عبادة.

وقيل : مألفاً يألفونه والأول أولى لأن المنسك

١٤٣

". (١)

"يعني بالظرف الجار والمجرور كأنه كان الأصل : حق جهاد فيه.

فحذف حرف الجر وأضيف المصدر للضمير ، وهو من باب هو حقّ عالم وجد ، أي : عالم حقاً وعالم جداً.

فصل المعنى : جاهدوا في سبيل الله " أعداء اللَّه حَقَّ جِهَادِهِ " هو استفراغ الطاقة فيه.

قاله ابن عباس ، وعنه قال : لا تخافون لومة لائم.

وقال الضحاك ومقاتل : اعملوا لله حق عمله واعبدوه حق عبادته.

وقال مقاتل بن سليمان : نسخها قوله : ﴿فَاتَّقُواْ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن : ١٦] وهذا بعيد لأن التكليف شرطه القدرة لقوله تعالى : ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً

١٥٦

إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [البقرة : ٧٨] و ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة : ١٨٥].

فكيف يقول : ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ﴾ على وجه لا يقدرون عليه ؟ وقال أكثر المفسرين : حق الجهاد أن

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٧٤٠

يكون بنية صادقة.

وقيل : يفعله عبادة لا رغبة في الدنيا من حيث الاسم والغنيمة.

وقيل : يجاهدوا آخراً كما جاهدوا أولاً ، فقد كان جهادهم في الأول أقوى ، وكانوا فيه أثبت نحو صنعهم يوم بدر ، روي عن عمر أنه قال لعبد الرحمن بن عوف : أما علمت أنا كنا نقرأ " وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ في آخر الزمان كما جاهدتم في أوله " ؟ قال عبد الرحمن : ومتى ذلك يا أمير المؤمنين ؟ قال : إذا كانت بنو أمية الأمراء ، وبنو المغيرة الوزراء.

واعلم أنه يبعد أن تكون هذه الزيادة من القرآن ، وإلا لنقل كنقل نظائره ، ولعله إن صح ذلك عن الرسول فإنما قاله كالتفسير للآية.

وروي عن ابن عباس أنه قرأ : " وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ كما جاهدتم أول مرة " فقال عمر – رضي الله عنه – : من الذي أمرنا بجهاده ؟ فقال : قبيلتان من قريش مخزوم وعبد شمس , فقال : صدقت.

وقيل : معنى الآية : استفرغوا وسعكم في إحياء دين الله ، وإقامة حقوقه بالحرب واليد واللسان ، وجميع ما يمكن ، وردوا أنفسكم عن الهوى والميل وقال ابن المبارك : هو مجاهدة النفس والهوى ، وهو الجهاد الأكبر [وهو حق الجهاد وقد روي أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لما رجع من غزوة تبوك قال : " رجعنا من الجهاد والأصغر إلى الجهاد الأكبر "] وأراد بالجهاد الأصغر الجهاد مع الكفار ، وبالجهاد الأكبر الجهاد مع النفس.

وأما بيان ما يوجب قبول هذه الأوامر ، فهو ثلاثة : الأول : قوله : " هُوَ اجْتَبَاكُمْ " اختاركم لدينه ، وهذه من أعظم التشريفات ، فأي رتبة أعلى من هذه ، وأي سعادة فوق هذا.

ثم قال : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ وهو كالجواب عن سؤال ، وهو أن التكليف وإن كان تشريفاً لكنه شاق على النفس ؟ أجاب بعضهم بقوله : ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ، [روي أن أبا هريرة – رضي

١٥٧

الله عنه قال : كيف قال الله ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾] مع أنه منعنا عن الزنا ؟ فقال ابن عباس : بلى ، ولكن الإصر الذي كان على بني إسرائيل وضع عنّا.

وهذا قول الكلبي ، قال المفسرون : معناه لا يبتلى بشيء من الذنوب إلا جعل الله له منها مخرجاً بعضها بالتوبة ، وبعضها برد المظالم والقصاص ، وبعضها بالكفارات وليس في دين الله ذنب إلا يجد العبد سبيلاً

إلى الخلاص من العذاب منه.

وقال ابن عباس ومقاتل : هو الإتيان بالرخص ، فمن لم يستطع أن يصلي قائماً فليصل جالساً ، ومن لم يستطع ذلك فَلْيُوم ، وإباحة الفطر في السفر للصائم ، والقصر فيه والتيمم وأكل الميتة عند الضرورة.

فصل استدلت المعتزلة بهذه الآية على المنع من تكليف ما لا يطاق ، وقالوا : لما خلق الله الكفر والمعصية في الكافر والعاصي ، ثم نهاه عنه كان ذلك من أعظم الحرج ، وذلك منفي بصريح هذا النص.

والجواب أنه لما أمره بترك الكفر ، وترك الكفر يقتضي انقلاب علمه جهلاً ، فقد أمر المكلف بقلب علم الله جهلاً ، وذلك من أعظم الحرج ، ولما استوعى العدمان زال السؤال.

الموجب الثاني : قوله : " مِلَّةَ أَبِيكُمْ " فيه أوجه : أحدها : أنها منصوبة باتبعوا مضمراً.

قاله الحوفي وتبعه أبو البقاء.

الثاني : أنها منصوبة على الاختصاص ، أي : أعني بالدين ملة أبيكم.

الثالث : أنها منصوبة بمضمون ما تقدمها ، كأنه قال : وسع دينكم توسعة ملة أبيكم ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

قاله الزمخشري.

وهذا أظهرها.

الرابع : أنها منصوبة بجعلها مقدراً.

قاله ابن عطية.

١٥٨

." (١)

"وقال الراغب : هو من مَعَن الماء جرى ، وسُمي مَجَارِي الماء مُعْنان ، وأمْعَن الفرس تباعد في عَدْوه ، وأمْعَن بِحَقِّي : ذهب به ، وفلانٌ معن في حاجته يعني : سريعاً فكلّه راجع إلى معنى الجري والسرعة.

٢٢٤

وفي المعين قولان : أحدهما : أنّه مفعول ، لأنه لظهوره مدرك بالعين من عانه : إذا أدركه بعينه.

وقال الفراء والزجاج : إن شِئْتَ جعلته (فَعِيلاً) من المَاعون ، ويكون أصله من المَعْن والمَاعون فاعُول منه.

قال أبو علي : والمعين : السهل الذي ينقاد ولا يتعاصى ، والماعون ما سهل على معطيه.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/٣٧٤٦

قالوا : وسبب الإيواء أنها فرّت بابنها عيسى إلى الربوة وبقيت بها اثنتي عشرة سنة ، وإنما ذهب بها ابن عمها يوسف ، ثم رجعت إلى أهلها بعدما مات ملكهم.

جزء : ١٤ رقم الصفحة : ٢٢٣

قوله تعالى : ﴿ يا أيها الرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ الآية.

اعلم أنَّ هذا خطاب مع كل الرسل ، وذلك غير ممكن ، لأنّ الرّسل إنّما أرسلوا متفرقين في أزمنة مختلفة ، فلهذا تأوّلوه على وجوه : فقيل : معناه الإعلام بأن كلّ رسول نُودي في زمانه بهذا المعنى ، ووصي به ، ليعتقد السامع أن أمراً نودي له جميع الرسل ، ووصوا به ، حقيق أن يؤخذ ويعمل عليه.

وقال الحسن ومجاهد وقتادة والسدي والكلبي وجماعة : أراد به محمداً - عليه السلام - وحّده على مذهب العرب في مخاطبة الواحد بلفظ الجماعة كقولك للواحد : أيُّها القوم كُفُّوا عنّا أذاكم ولأنه ذكر ذلك بعد انقضاء أخبار الرسل.

وقال ابن جرير : المراد عيسى - عليه السلام - لأنه إنما ذكر بعد ذكره مكانه الجامع للطعام والشراب ، ولأنه روي " أنّ عيسى عليه الصلاة والسلام كان يأكل من غزل أمه ".

٢٢٥

والأول أقرب ، لأنه أوفق للفظ ، ولأنه " روي عن أم عبد الله أخت شدّاد بن أوس أنها بعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدح لبن في شدّة الحر عند فطره وهو صائم فردّه الرسول إليها وقال : " من أين لَكِ هذا ؟ " ، فقالت : من شاةٍ لي ، فقال : " من أين هذه الشاة ؟ " ، فقالت : اشتريتُها بِمَالي ، فأخذه ، ثم إنها جاءته فقالت : يا رسول الله لِمَ رَدَدته ؟ فقال - عليه السلام - : " بذلك أمرت الرسل أن لا تأكل إلاّ طيباً ولا تعمل إلاّ صالحاً ".

واختلفوا في الطيّب ، فقيل : هو الحلال.

وقيل : هو المستطاب المستلذ من المأكل.

قوله : ﴿وَاعْمَلُواْ صَالِحاً﴾ يجوز أن يكون " صالحاً " نعتاً لمصدر محذوف أي : واعملوا عملاً صالحاً من غير نظر إلى ما يعملونه ، كقولهم : يُعطي ويمنع.

ويجوز أن يكون مفعولاً به ، وهو واقع على نفس المعمول.

﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ وهذا تحذير من مخالفة ما أمرهم به ، وإذا كان تحذيراً للرسل مع علو شأنهم ، فبأن يكون تحذيراً لغيرهم أولى.

قوله : ﴿وَإِنَّ هَاذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ قرأ ابن عامر وحده " وأن هذه " بفتح الهمزة وتخفيف النون.

والكوفيون بكسرها والتثقيل.

والباقون بفتحها والتثقيل.

فأمّا قراءة ابن عامر فهي المخففة من الثقيلة ، وسيأتي توجيه الفتح في الثقيلة ، فيتضح معنى قراءته.

وأمّا قراءة الكوفيين فعلى الاستئناف.

وأمّا قراءة الباقين ففيها ثلاثة أوجه : أحدها : أنّها على حذف اللام أي : ولأنّ هذه ، فلمّا **حذف حرف الجَرّ** جَرَى الخلاف المشهور ، وهذه اللام تتعلق بـ " اتّقون ".

والكلام في الفاء كالكلام في قوله : " وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ".

٢٢٦

". (١)

"قوله : " لَيْسَ عَلَيْكُمْ " هذه الجملة يجوز أن يكون لها محل من الإعراب ، وهو الرفع نعتاً لـ " ثَلاَثُ عَوْرَات " في قراءة من رفعها ، كأنه قيل : هُنَّ ثَلاَثُ عَوْراتٍ مخصوصةٌ بالاستئذان ، وأَلاَّ يكون لها محل ، بل هي كلام مقرر للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة ، وذلك في قراءة من نصب " ثَلاَثَ عَوْرَاتٍ ".

قوله : " بعدهن ".

قال أبو البقاء : التقدير : بعد استئذانهم فيهن ، ثم **حذف حرف الجر** والفاعل فبقي " بعد استئذانهم " ثم حذف المصدر.

يعني بالفاعل : الضمير المضاف إليه الاستئذان ، فإنه فاعل معنوي بالمصدر ، وهذا غير ظاهر ، بل الذي يظهر أن المعنى : ليس عليكم جناح ولا عليهم أي : العبيدُ والإماءُ والصبيانُ " جُنَاحٌ " في عدم الاستئذان بعد هذه الأوقات المذكورة ، ولا حاجة إلى التقدير الذي ذكره.

قوله : " طَوَّافُونَ " خبر مبتدأ مضمر تقديره : " هُمْ طَوَّافُونَ " ، و " عَلَيْكُم " متعلق به.

قوله : ﴿بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

في " بَعْضُكُم " ثلاثة أوجه : أحدها : أنه مبتدأ ، و " عَلَى بَعْضٍ " الخبر ، فقدره أبو البقاء : " يَطُوفُ على بعض " وتكون هذه الجملة بدلاً مما قبلها ، ويجوز أن تكون مؤكدة مبينة ، يعني : أنها أفادت إفادة

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٧٧٢

الجملة التي قبلها ، فكانت بدلاً أو مؤكدة.

وردّ أبو حيان هذا بأنه كونٌ مخصوص ، فلا يجوز حذفه.

والجواب عنه : أن الممتنع الحذف إذا لم يدل عليه دليل ، وقُصِدَ إقامةُ الجار والمجرور مقامه.

وهنا عليه دليل ولم يُقْصَد إقامة الجار مقامه.

ولذلك قال الزمخشري : خبره " عَلَى بَعْضٍ " على معنى : طائف على بعض ، وحذف لدلالة " طوافون " عليه.

الثاني : أن يرتفع بدلاً من " طَوَّافُونَ " قاله ابن عطية قال أبو حيان : ولا يصحُّ إن قدَّر الضميرَ ضمير غيبةٍ لتقدير المبتدأ " هم " لأنه يصير التقدير : هُمْ يطوفُ بعضُكُم على بعضٍ وهو لا يصح ، فإن جعلت التقدير : أنتم يطوف بعضكم على بعض ، فَيَدْفَعهُ أنَّ قوله : " عَلَيْكُم " يدل على أنهم هم المطوفُ عليهم ، و " أنتُمْ طَوَّافُونَ " يدل على أنهم طائفون ، فتعارضا.

قال شهاب الدين : الذي نختار أن التقدير : أنتم ، ولا يلزمُ

٤٥٢

محذور ، وقوله : فيدفعه إلى آخره ، لا تعارض فيه ، لأن المعنى : كل منكم ومن عبيدكم طائف على صاحبه ، وإن كان طوافُ أحد النوعين غير طواف الآخر ، لأنَّ المراد الظهور على أحوال الشخص ، ويكون " بعضكم " بدلاً من " طَوَّافُونَ " و " على بعض " بدلاً من عليكم بإعادة العامل ، فأبدلت مرفوعاً من مرفوع ومجروراً من مجرور ، ونظيره قوله : ٣٨٥٧ - فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بَعْضَهُ

بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُه أَنْ تَكَسَّرَا

جزء : ١٤ رقم الصفحة : ٤٤٦

فـ " بعضه " بدل من " النَّبع " المنصوب ، و " ببعض " بدل من المجرور بالياء.

الثالث : أنه مرفوعٌ بفعل مقدر ، أي : يطوفُ بعضُكُم على بعض ، لدلالة " طَوَّافُونَ " عليه ، قاله الزمخشري.

وقرأ ابن أبي عبلة : " طَوَّافينَ " بالنصب على الحال من ضمير " عَلَيْهِمْ ".

فصل المعنى " ليس عَلَيْكُمْ وَلاَ عَلَيْهم " يعني : العبيد والإماء والصبيان " جُنَاحٌ " في الدخول عليكم بغير استئذان " بَعْدَهُنَّ " أي : بعد هذه الأوقات الثلاثة ، " طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ " أي : العبيد والخدم يطوفون عليكم : يترددون ويدخلون ويخرجون في أشغالهم بغير إذن ﴿بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

فإن قيل : هل يقتضي ذلك إباحة كشف العورة (لهم ؟ فالجواب ، لا ، وإنما أباح تعالى ذلك من حيث كانت العادة لا تكشف العورة) في غير تلك الأوقات ، فمتى كشفت المرأة عورتها مع ظن دخول الخدم فذلك يحرم عليها.

فإن كان الخادم مكلفاً حرم عليه الدخول إن ظن أن هناك كشف عورة.

فإن قيل : أليس في الناس من جوَّز للبالغ من المماليك أن ينظر إلى شعر مولاته ؟ فالجواب : من جوَّز ذلك فالشعر عنده ليس بعورة في حق المماليك كما هو في

٤٥٣

." (١)

"منها : أن الإضمار خلاف الاصل.

وفيه نظر ، لأنَّ هذا الإضمار في قوة المنطوق به ، فلا يقال : هو خلاف الأصل ، ألا ترى أن نحو : " قُمْ " و " ليقُمْ " فاعله مضمر ، ولا يقال في شيء منه هو خلاف الأصل ، وإنما الإضمار خلاف الأصل فيما كان حذفاً نحو : " وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ".

ومنها : أنَّ هذا الضمير لا مرجع له ، أي : ليس له شيء يعود عليه ، فبطل أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً.

وأجيب بأن الذي يعود عليه الضمير هو الموصولُ الأول ، أي : فَلْيَحْذَر المُتَسَلِّلُونَ المخالفين عن أمره ، فيكونون قد أمروا بالحذر منهم ، أي : أُمرُوا باجتنابهم ، كما يُؤْمَرُ باجتناب الفُسَّاقِ.

وردُّوا هذا بوجهين : أحدهما : أنَّ الضمير مفرد ، والذي يعود عليه جمع ، ففاتت المطابقةُ التي هي شرطٌ في تفسير الضمائر.

الثاني : أن المُتَسلِّلينَ هم المُخالِفُون ، فلو أمروا بالحذر عن الذين يخالفون لك١نوا قد أُمِرُوا بالحذر عن أنفسهم ، وهو لا يجوز ، لأنه لا يمكن أن يُؤْمَرُوا بالحذر عن أنفسهم.

ويمكن أن يُجاب عن الأول بأن الضمير وإن كان مفرداً فإنما عاد على جمع باعتبار أن المعنى : فليحذر هو ، أي من ذكر قبل ذلك ، وحكى سيبويه : " ضَرَبَني وضربت قومك " أي : ضَرَبَني من ثمَّ ومن ذكر ، وهي مسألة معروفة في النحو.

أو يكون التقدير : فَلْيَحْذَر كلُّ واحد من المتسللين.

وعن الثاني : بأنه يجوز أن يُؤْمَر الإنسانُ بالحذر عن نفسه مجازاً ، يعني : أنه لا يطاوعها على شهواتها

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٨٥٨

، وما تُسوِّلُه له من السوء ، وكأنه قيل : فليحذر المخالفون أنفسهم فلا يطيعوها فيما تأمرهم به ، ولهذا يقال : أمَرَ نفسهُ ونَهَاهَا ، وأَمرتهُ نفسهُ باعتبار المجاز.

٤٦٨

ومنها : أنه يصير قوله : ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مفلَّتاً ضائعاً ، لأنَّ " يحذر " يتعدى لواحد ، وقد أخذه على زعمكم ، وهو الذين يخالفون ولا يتعدى إلى اثنين حتى يقولوا : إن ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ في محل مفعوله الثاني ، فيبقى ضائعاً.

وفيه نظرٌ ، لأنَّا لا نُسلِّم ضياعهُ ، لأنه مفعول من أجله.

واعترض على هذا بأنه لا يستكمل شروط النصب لاختلاف الفاعل ، لأن فاعل الحذر غير فاعل الإصابة.

وهو ضعيف ، لأن **حذف حرف الجر** يطرد مع " أَنَّ " و " أَنْ " منقول مسلمٌ : شروط النصب غير موجودةٍ ، وهو مجرور باللام تقديراً ، وإنما حُذفت مع أَنْ لطولها بالصلة.

و " يُخَالِفُونَ " يتعدى بنفسه نحو : خَالَفْتُ أَمْر زيدٍ ، وبـ " إِلَى " نحو : خالفتُ إلى كذا ، فكيف تعدَّى هذا بحرفِ المجاورة ؟ وفيه أوجه : أحدها : أنه ضُمِّنَ معنى " صَدَّ " و " أَعْرَضَ " أي : صدَّ عن أمره ، وأَعْرَضَ عنه مُخَالِفاً له.

الثاني : قال ابن عطية : معناه : يقعُ خلافُهُمْ بعدَ أَمْرِهِ ، كما تقول : كان المطر عَنْ ريح كذا ، و " عن " لِمَا عدا الشي.

الثالث : أنها مزيدة ، أي : يخالفون أمره ، وإليه نحا الأخفش وأبو عبيدة.

والزيادة خلافُ الأصل.

وقُرِئَ : " يُخَلِّفُونَ " بالتشديد ، ومفعوله محذوف ، أي : يُخَلِّفُونَ أَنْفُسَهُمْ.

فصل المعنى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ أي : يعرضون " عَنْ أَمْرِهِ " ، أو يخالفون أمره وينصرفون عنه بغير إذنه ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ أي : لئلا تصيبهم فتنة.

قال مجاهد : بلاء في الدنيا.

﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وجيع في الآخرة.

والضمير في " أمره " يرجع إلى " الرسول ".

وقال أبو بكر الرازي : الأظهر أنه لله تعالى لأنه يليه.

٤٦٩

فصل الآية تدل على أن الأمر للوجوب ، لأن تارك المأمور مخالف للأمر ، ومخالف الأمر يستحق العقاب ، ولا معنى للوجوب إلا ذلك.

قوله تعالى : ﴿أَلا اا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ أي : ملكاً وعبيداً ، وهذا تنبيه على كمال قدرته تعالى عليهما ، وعلى ما بينهما وفيهما.

قوله : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾.

قال الزمخشري : أدخل " قد " ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ، ويرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد ، وذلك أن " قد " إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى " رُبَّما " فوافقت " ربما " في خروجها إلى معنى التكثير في نحو قوله : ٣٨٥٨ - فَإِنْ يُمْسي مَهْجُورَ الفَنَاءِ فَرُبَّمَا

أقام به بَعْدَ الوُفُودِ وُفُودُ

جزء : ١٤ رقم الصفحة : ٤٦٢

ونحو من ذلك قول زهير : ٣٨٥٩ - أَخِي ثِقَةٍ لاَ تُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ

وَلكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ المَالَ نَائِلُه

قال أبو حيان : وكونُ " قَدْ " إذا دخلت على المضارع أفادت التكثير قولٌ لبعض النحاة ، وليس بصحيح ، وإنما التكثير مفهوم من السياق.

والصحيح أن رُبَّ لتقليل

٤٧٠

." (١)

"قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا اا إِنْ هَذَا إِلاَّ إِفْكٌ افْتَرَاهُ﴾ الآية.

لما تكلم أولاً في التوحيد وثانياً في الرد على عبدة الأوثان ، تكلم ههنا في مسألة النبوة ، وحكى شبه الكفار في إنكار نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - .

فالشبهة الأولى : قوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا اا إِنْ هَذَا إِلاَّ إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾.

٤٧٧

قال الكلبي ومقاتل : نزلت في النضر بن الحارث هو الذي قال هذا القول ﴿وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ يعني : عامر مولى حويطب بن عبد العزى ، ويسار غلام عامر بن الحضرمي ، وجبير مولى عامر ، هؤلاء الثلاثة

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/٣٨٦٥

كانوا من أهل الكتاب ، وكانوا يقرؤون التوراة ، فلما أسلموا ، وكان النبي يتعهدهم ، فمن أجل ذلك قال النضر ما قال.

وقال الحسن : عبيد بن الحصر الحبشيّ الكاهر.

وقيل : جبر ويسار وعداء عبيد كا ا نوا بمكة من أهل الكتاب ، فزعم المشركون أن محمداً يأخذ منهم.

قوله : " افتراه " الهاء تعود على " إفك " وقال أبو البقاء : الهاء تعود على " عبده " في أول السورة.

قال شهاب الدين : ولا أظنه إلا غلطاً وكأنه أراد أن يقول الضمير المرفوع في " افتراه " فغلط.

قوله " ظلماً " فيه أوجه : أحدها : أنه مفعول به ، لأن جاء يتعدى بنفسه (وكذلك أتى).

والثاني : أنه على إسقاط الخافض ، أي : جاءوا بظلم.

قاله الزجاج.

الثالث : أنه في موضع الحال ، فيجيء فيه ما في قولك : جاء زيد عدلاً.

قال الزمخشري : ﴿فَقَدْ جَآءُوا ظُلْماً وَزُوراً﴾ أي : أتوا ظلماً وكذباً كقوله : ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً﴾ [مريم : ٨٩] فانتصب بوقوع المجيء.

أما كونه " ظلماً "

٤٧٨

فلأنهم نسبوا هذا الفعل القبيح إلى من كان مبرأ عنه ، فقد وضعوا الشيء في غير موضعه ، وذلك هو الظلم.

وأما كونه " زوراً " فلأنهم كذبو ا ، قال أبو مسلم : الظلم تكذيبهم الرسول.

الشبهة الثانية : قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا اا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ.

اكْتَتَبَهَا﴾ الآية.

يجوز في " اكْتَتَبَهَا " ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون حالاً من " أساطير " ، والعامل فيها معنى التنبيه أو الإشارة المقدرة ، فإن " أَسَاطِير " خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه أساطير الأولين مكتتبة.

الثاني : أن يكون في موضع خبر ثان لـ " هذه ".

الثالث : أن يكون " أساطير " مبتدأ و " اكْتَتَبَهَا " خبره.

و " اكْتَتَبَهَا " الافتعال هنا يجوز أن يكون بمعنى : أمر بكتابتها كافتصد واحتجم إذا أمر بذلك ويجوز أن يكون بمعنى كتبها ، وهو من جملة افترائهم عليه ، لأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ويكون كقولهم : (استكبه واصطبه ، أي : سكبه وصبه) ، والافتعال مشعر بالتكليف.

ويجوز أن يكون من كتب بمعنى جمع من الكتب ، وهو الجمع لا من الكتابة بالقلم.

وقرأ طلحة " اكتُتِبهَا " مبنياً للمفعول.

قال الزمخشري : والمعنى : اكتتبها له كاتب ، لأنه كان أمياً لا يكتب بيده ، ثم حذفت اللام فأفضى الفعل إلى الضمير ، فصار اكتُتِبها إياه كاتب ، كقوله : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، ثم بنى الفعل للضمير الذي هُوَ إيَّاه فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بارزاً ، وبقي ضمير الأساطير على حاله ، فصار " اكتُتِبَها " كما ترى.

قال أبو حيان : ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين ، لأن " اكتَتَبها " له

٤٧٩

كاتب ، وصل الفعل فيه المفعولين : أحدهما : مسرح ، وهو ضمير الأساطير والآخر مقيّد ، وهو ضميره عليه السلام - ثم اتسع في الفعل ، **فحذف حرف الجر** ، فصار " اكْتَتَبَها إياه كاتبٌ " ، فإذا بني هذا للمفعول إنما ينوب عن الفاعل المفعول المسرح لفظاً وتقديراً ، لا المسرح لفظاً المقيد تقديراً ، فعلى هذا كان يكون التركيب (اكتَتَبَه) لا (اكتَتَبها) ، وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع ، قال الفرزدق : ٣٨٦١ -

ومنَّا الَّذِي اختير الرجال سماحةً

وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزّعازعُ

جزء : ١٤ رقم الصفحة : ٤٧٧

ولو جاء على ما قدره الزمخشري لجاء التركيب : ومنَّا الذي اختيره الرجال.

لأن (اختير) تعدى إلى الرجال بإسقاط حرف الجر ؛ إذ تقديره : اختير من الرجال.

وهو اعتراض حسن بالنسبة إلى مذهب الجمهور ، ولكن الزمخشري قد لا يلتزمه ، ويوافق الأخفش والكوفيين ، وإذا كان الأخفش وهم يتركون المسرح لفظاً وتقديراً ، ويقيمون المجرور بالحرف مع وجوده ، فهذا أولى.

والظاهر أن الجملة من قوله ﴿اكتتبها فهي تملى﴾ من تتمة قول الكفار.

وعن الحسن أنها من كلام الباري تعالى ، وكان حق الكلام على هذا أن يقرأ " أَكْتَتَبَها " بهمزة مقطوعة مفتوحة للاستفهام كقوله : ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ : 8].

ويمكن أن يعتذر عنه أنه حذف الهمزة للعلم بها كقوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء : ٢٢].

وقول الآخر :

٤٨٠

٣٨٦٢ - أَفْرَحُ أَنْ أُرزأَ الكرام وأن

أُورَثَ ذَوْداً شَصَائِصاً نَبلاَ

." (١)

"فصل ظاهر قوله : " وَمَا يَعْبُدُونَ " أنها الأصنام ، لأن (ما) لما لا يعقل.

وظاهر قوله : ﴿فَيَقُولُ أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ أنه من عبد من الأحياء كالملائكة والمسيح وعزير وغيرهم ؛ لأن الإضلال وجد بهم فلهذا اختلفوا.

فقال مجاهد : أراد الملائكة والجن والمسيح وعزير.

وقال عكرمة والضحاك والكلبي : يعني الأصنام.

فقيل لهم : كيف يخاطب الله تعالى الجماد فأجابوا بوجهين : أحدهما : أنه تعالى يخلق الحياة فيها ويخاطبها.

والثاني : أن يكون ذلك بالكلام النفساني لا بالقول اللساني بل بلسان الحال كما ذكر بعضهم في تسبيح الموات ، وكلام الأيدي والأرجل ، وكما قيل سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ؟ فإن لم يحصل جواباً أجابتك اعتباراً.

وقال الأكثرون : المراد الملائكة وعيسى وعزير - عليهم السلام - قالوا : ويتأكد هذا القول بقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلاَئِكَةِ أَهَاؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ : ٤٠] فإن قيل : لفظة " ما " لا تستعمل في العقلاء.

فالجواب من وجهين : الأول : لا نسلم أن كلمة " ما " لا تستعمل لمن لا يعقل ؛ لأنهم قالوا : " مَنْ " لمن لا يعقل في قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور : ٤٥].

الثاني : أنه أريد به الوصف كأنه قيل : ومعبودهم.

وقال تعالى : ﴿وَالسَّمَآءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس : ٥] ، ﴿وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون : ٣] وهذا لا يستقيم إلا على أحد هذين الوجهين.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٨٦٩

فصل قالت المعتزلة : (وفيه كسر بيّن لقول من يقول إن) الله يضل عباده في الحقيقة لأنه لو كان الأمر كذلك لكان الجواب الصحيح أن يقول : إلهنا ههنا قسم ثالث

٤٩٥

غيرهما هو الحق ، وهو أنّك أضللتهم فلما لم يقولوا ذلك بل نسبوا ضلالهم إلى أنفسهم ، علمنا أنه تعالى لا يضل أحداً من عباده ، فإن قيل : لا نسلم أن المعبودين ما تعرضوا لهذا القسم بل ذكروه ، وقالوا : ﴿وَلَـٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَآبَآءَهُمْ حَتَّى نَسُواْ الذِّكْرَ﴾ ، وهذا تصريح بأن ضلالهم إنما حصل لأجل ما فعل الله بهم ، وهو أنه تعالى متّعهم وآباءهم بنعيم الدنيا.

قلنا : لو كان الأمر كذلك لكان يلزم أن يصير الله محجوجاً في يد أولئك المعبودين ، ومعلوم أنه ليس الغرض ذلك بل الغرض أن يصير الكافر محجوجاً مفحماً ملوماً.

وأجاب أهل السنة بأن القدرة على الضلالة إن لم تصلح للاهتداء فالإضلال من الله ، وإن صلحت له لم يترجح اقتدارها للضلال على اقتدارها على الاهتداء إلا لمرجح من الله تعالى ، وعند ذلك يزول السؤال.

وأما ظاهر الآية وإن كان لهم لكنه معارض بسائر الظوهر المطابقة لقولنا.

قوله : " هؤلاء " يجوز أن يكون نعتاً لـ " عِبَادي " أو بدلاً أو بياناً.

قوله : " ضلّوا السَّبِيلَ " على **حذف حرف الجر** وهو " عن " كما صرح به في قوله ﴿يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام : ١١٧] ثم اتُّسع فيه فحُذِف نحو هَدَى ، فإنَّه يتعدَّى بـ (إلى) وقد يُحْذَف اتساعاً.

و " ضلَّ " مطاوع (أَضَلَّ).

فإن قيل : إنَّهُ تعالى كان عالماً في الأزل بحال المسؤول عنه فما فائدة هذا السؤال ؟ فالجواب : هذا سؤال تقريع للمشركين كما قيل لعيسى ﴿أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة : ١١٦].

فإن قيل : فما فائدة " أَنْتُمْ " ، وهلاَّ قيل : أَأَضْلَلْتُمْ عبادي هؤلاء أم ضلوا السبيل ؟ فالجواب : هذا سؤال عن الفاعل فلا بدَّ من ذكره حتى يعلم أنه المسؤول عنه.

وقوله : " أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ...

أَمْ هُمْ ضَلُّوا " (إنما قدم الاسم على الفعل)

٤٩٦
." (١)

"فصل المعنى لتؤتاه وتلقنه من عند أي حكيم وأي عليم ، وهذا معنى مجيئهما منكرتين ، وهذه الآية تمهيد لما يريد أن يسوق بعدها من القصص كأنه قال على أثر ذلك : خذ من آثار حكمته وعلمه قصة موسى ، فإن قيل : الحكمة إما أن تكون نفس العلم ، وإما أن يكون العلم داخلاً فيها ، فبعد ذكر الحكمة لم ذكر العلم ؟ فالجواب : أن الحكمة هي العلم بالأمور العملية فقط ، والعلم أعم منه ؛ لأن العلم قد يكون عملياً وقد يكون نظرياً ، والعلوم النظرية أشرف من العلوم العملية ، فذكر الحكمة على العموم ثم ذكر العليم وهو البالغ في كمال العلم ، وكمال العلم من جهات ثلاثة : وحدتها ، وعمون تعلقها بكل المعلومات ، وبقاؤها مصونة عن كل التغيرات وما حصلت هذه الكمالات الثلاثة إلا في علمه (سبحانه).

قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لأَهْلِهِ...

﴾ الآيات ، يجوز أن يكون " إذْ " منصوباً بإضمار اذكر ، أو (يعلم) مقدر مدلولا عليه بـ " عليم " ، (أو بـ " عليم ") وفيه ضعف لتقيد الصفة بهذا الظرف.

فصل ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لأَهْلِهِ﴾ في مسيره من مدين إلى مصر ، قيل : إنه لم يكن مع موسى – عليه السلام – غير امرأته ابنة شعيب – عليه السلام – ، وقد كنى الله عنها بالأهل ، فتبع لك ورود الخطاب بلفظ الجمع ، وهو قوله : ﴿امْكُثُوا اْ إِنِّى آنَسْتُ نَاراً﴾ [طه : ١٠] : أبصرت ناراً ، وذلك أنهما كانا يسيران ليلاً وقد اشتبه الطريق عليهما ، والوقت وقت برد ، وفي مثل هذا الحال تقوى النفس بمشاهدة نار لما يرجى فيها من

١١٠

زوال الحيرة في أمر الطريق ، ومن الانتفاع بالنار للاصطلاء ، فلذلك بشرها فقال : ﴿إِنِّى آنَسْتُ نَاراً سَآتِيكُمْ مِّنْهَا بِخَبَرٍ﴾ والخبر : ما يخبر به عن حال الطريق ؛ لأنه كان قد ضله.

ثم في كلام حذف ، وهو أنه لما أبصر النار توجه إليها ، وقال : سآتيكم منها بخبر يعرف به الطريق.

قوله : ﴿أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ قرأ الكوفيون بتنوين " شِهَاب " ، على أن " قَبَس " بدل من " شِهَابٍ " أو صفة له ، لأنه بمعنى مقبوس ، كالقبض والنفض ، والباقون بالإضافة على البيان ، لأنَّ الشِّهاب يكون قبساً وغيره.

---

(١) تفسير اللب ا ب لابن عادل . ، ص/٣٨٧٥

والشِّهَابُ : الشُّعلة ، والقَبَسُ : القطعة منها يكون في عودٍ وغير عود.

و " أو " : على بابها من التنويع ، والطاء في " تَصْطَلُونَ " : يدل من تاء الافتعال ، لأنه من صَلِيَ بالنار.

فإن قيل : قال هاهنا : ﴿سَآتِيكُمْ مِّنْهَا بِخَبَرٍ﴾ ، وفي موضع آخر ، ﴿لَّعَلِّى آتِيكُمْ مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ﴾ [القصص : ٢٩] وهما كالمتدافعين ، لأن أحدهما تَرَجٍّ والآخر تيقن.

فالجواب : قد يقول الراجي إذا قوي رجاؤه : سأفعل كذا ، وسيكون كذا ،

١١١

مع تجويزه الخيبة.

فإن قيل : كيف جاء بسين التسويف ؟ فالجواب : عدة لأهله أنه يأتيهم به ، وإن أبطأ ، أو كانت المسافة بعيدة ، وأدخل " أو " بين الأمرين المقصودين ، يعني الرجاء على أنه إن لم يظفر بهذين المقصودين ، ظفر بأحدهما ، إما هداية الطريق ، وإما اقتباس النار ، ثقة منه بعادة الله تعالى لأنه لا يكاد يجمع بين حرمانين على عبده.

" لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ " تستدفئون من البرد.

قوله : " نُودِي " في القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه : أحدها : أنه ضمير موسى ، وهو الظاهر ، وفي " أن " حينئذ ثلاثة أوجه : أحدها : أنها المفسرة ، لتقدم ماهو بمعنى القول.

والثاني : أنها الناصبة للمضارع ، ولكن وصلت هنا بالماضي ، وتقدم تحقيق ذلك ، وذلك على إسقاط الخافض ، أي : نودي موسى بأن بورك.

الثالث : إنها المخففة ، واسمها ضمير الشأن ، و " بورك " خبرها ، ولم يحتج هنا إلى فاصل ، لأنه دعاء ، وقد تقدم نحوه في النور ، في قوله : ﴿أَنَّ غَضَبَ﴾ [النور : ٩] - في قراءته فعلاً ماضياً - قال الزمخشري : فإن قلت : هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة ، اولتقدير : بأنه بورك ، والشمير ضمير الشأن والقصة ؟ قلت : لا ؛ لأنَّه لا بدَّ من (قَدْ) ، فإن قلت : فعلى إضمارها ؟ قلت : لا يصحّن لأنها علامة ، والعلامة لا تحذف انتهى.

فمنع أن تكون مخففة لما ذكر ، وهذا بناء منه على أنَّ " بُورِكَ " خبر لا دعاء ، أما إذا قلنا إنه دعاءكما تقدم في النور فلا حاجة إلى (الفاصل كما تقدم ، وقد تقدم فيه استشكال ، وهو الطلب أن لا يقع خبراً في هذا الباب ، فكيف وقع هذا خبراً لـ(أن) المخففة ، وهو دعاء.

الثاني من الأوجة الأول : انَّ القائم مقام) الفاعل نفس " أَنْ بُورِكَ " على **حذف حرف الجرّ** ، أي : بأن

بورك ، فـ(أَنْ) حينئذ إمّا ناصبة في الأصل ، وإمّا مخففة.

١١٢

الثالث : أنه ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، أي : نودي النِّداء ، ثم فسِّر بما بعده ومثله ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف : ٣٥].

قوله : ﴿مَنْ فِي النَّارِ﴾ مَنْ قَائمٌ مقام الفاعل لـ " بُورِكَ " ، وبَارَكَ يتعدى بنفسه ، ولذلك بُنِيَ للمفعول ، يقال : بَارَكك اللَّهُ ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ ، وبَارَكَ فِيكَ ، وَبَارَكَ لَكَ ، وقال الشاعر : ٣٩٣٠ - فَبُورِكْتَ مَولُوداً وبُورِكْتَ نَاشِئاً

." (١)

"قوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ﴾ مبتدأ أو خبر أي وم جملة علامات توحيده وأنه يبعثكم خلقكم واختراعكم و " من " لابتداء الغاية ، وقوله : " من تراب " أي خلق أصلنا وهو آدم من تراب ، (أ) وأنه خلقنا من نطفة والنطفة من الغذاء والغذاء إنما يتولد من الماء والتراب على ما تقدم شرحه ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُمْ بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ في الأرض.

والترتيب والمهلة هنا ظاهران فإنهم يصيرون بشراً بعد أَطْوَارٍ كثيرة و " تَنْتَشِرُونَ " حال.

و " إِذَا " هي الفُجَائِيَّة ، إلا أنَّ الفجائية أكثر ما تقع بعد الفاء ؛ لأنها تقتضي التعقيب ووجه وقوعها (مع) " ثم " بالنسبة إلى ما يليق بالحالة الخاصة أي بعد تلك الأطوزار التي قَصَّها علينا في موضع آخر من كوننا نطفةً ثم علقةً ثم مُضْغَةً (ثُمَّ عظماً مجرداً) ثم عظماً مكسوّاً لحما (فَاجَأ) البشرية فالانتشار.

قوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾ " مِنْ أَنْفُسِكُمْ " يعني من بني آدم ، وقيل خلق " حَوَّى " من ضِلَع آدم " لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ".

والصحيح أن المراد من جنسكم كما قال : ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة : ١٢٨] ويدل عليه قوله : " لِتَسْكُنُوا إليها " يعني أن الجنسين المختلفين لا يسكن أحدهما إلى الآخر ، أي لا يثبت نفسه معه ، ولا يميل قلبه إليه ﴿وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ (وقيل : مودة) بالمجامعة : (ورحمة) للولد تَمَسُّكاً بقَوْلِهِ : ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم : ٢] ، وقيل : جعل بين الزوجين المودةَ (والرحمة) فهما يَتَوَادَّانِ ، وَيَتَرَاحَمَانِ وما من شيء أحبَّ إلى أحد من الآخر من غير رحم بينهما.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ يحتمل أن يكون المراد منه إن في خلق الأزواج " لآيات ".

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٣٩٥٠

ويحتمل أن يقال : " إنَّ في جعل المودة وا ارحمة بينهم آيات لقوم يتفكرون " في عظمة الله وقدرته.

قوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ ثم لما أشار إلى دلائل الأنفس والآفاق (ذكر) ما هو من صفات الأنفس وهو قوله : " واخْتِلاَفَ أَلْسِنَتِكُمْ " أي لغاتكم من عرب وعجم مع تنوع كل من (الجنسين) إلى أنواع شتى لا سيّما العجم ، فإن لغاتهم

٣٩٦

مختلفة ، وليس المراد بالألسنة الجوارح ، وقيل : المراد بالألسن اختلاف الأصوات ، وأما اختلاف الألوان فالمراد أبيضُ وأسودُ وأحمرُ وأنتم ولدُ رجلٍ واحد ، (وامرأةٍ واحدة).

وقيل : المراد باختلاف الألوان الذي بين ألوان الإنسان فإن واحداً منهم مع كَثْرة عددهم ، وصغر حجم قدودهم لا يشتبه بغيره ، والسموات مع غيرها وقلة عددها مشتبهات في الصورة ﴿إِنَّ فِي ذالِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ ، قرأ حفص بكسر اللام ، جعله جمع عَالِمٍ ضد الجاهل ونحوه : ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلاَّ الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت : ٤٣] والباقون بفتحها لأنها آيات لجميع الناس وإن كان بعضهم يَغْفُلُ عنها وقد تقدم أول الفاتحة الكلام في " العَالَمِينَ " (قيل) : هو جمع أو اسم جمع.

قوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ لما ذكر الأعراض اللازمة وهي الاختلاف ذكر الأعراض المفارقة ومن جملتها النوم بالليل والحركة بالنهار طلباً للرزق (و) قيل : في الآية تقديم وتأخير ليكون كل واحد مع ما يلائمه ، والتقدير ومن آياته منامكم بالليل وابتغاؤكم من فضله بالنهار ، **فحذف حرف الجر** لاتصاله بالليل ، وعطفه عليه لأن حرف العطف قد يقوم مَقَامَ الجَارِّ ، والأحسن أن يجعل على حاله.

والنوم بالنهار مما كانت العرب تَعُدُّه نعمةً من الله ، ولا سيما في أوقات القَيْلُولَةِ في البلاد الحارة ، وقوله : ﴿وَابْتِغَآؤُكُمْ مِّن فَضْلِهِ﴾ أي منهما فإن كثير ما يكتسب الإنسان بالليل ، ويدل على الأول قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَآ آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الإسراء : ١٢] وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً﴾ [النبأ : ١٠ - ١١] ، ثم قال : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماع تدبير واعتبار وقال ههنا : " لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ " ومن قبل : " لقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " وقال : " لِلْعَالَمِينَ " لأن المنام بالليل ، والابتغاء يظّن الجاهل أو الغافل أنهما مما يقتضيه طبع الحيوان فلا يظهر لكل أحد كونهما من نعم الله ، فلم يقل آياتٍ للعالمين ، ولأن الأمرين الأولين وهو اختلاف الألسن والأولون من اللوازم

٣٩٧

". (١)

"وهو إضمار القول ، وفي هذه الآية دليل على أن تعليق الطلاق قبل النكاح لا يصح ، لأن الله تعالى رتب الطلاق على النكاح بكلمة " ثم " وهي للتراخي حتى (و) لو قال لأجنبية : إِذَا نَكَحْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق فنكح ، لا يقع الطلاق ، وهو قول عَلِيٍّ ، وابنِ مسعود ، وجابر ، ومعاذٍ ، وعائشةَ.

وبه قال سعيد بن أبي المسيب ، وعُرْوَةُ ، وشُرَيْحٌ ، وسعيد بنُ جبير ، والقاسمُ ، وطاوسٌ والحسنُ ، وعكرمةُ ، وعطاءُ بن يَسَارٍ ، والشّعبيُّ ، وقتادةُ ، وأكثر أهل العلم.

وبه قال الشافعيُّ ، وأحمدُ.

وروى عن ابن مسعود أنه قال : يقع الطلاق وهو قول إبراهيم النَّخَعِيِّ وأصحابِ الرأي ، وقال ربيعةُ ومالكٌ والأوزاعِيُّ : إن عين امرأةً يقع ، وإن عم فلا يقع ، ورى عكرمة عن ابن عباس قال : كذبوا على ابن مسعود إن كان قالها فزلة من عالم في الرجل يقول : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، يقول الله تعالى : ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ ولم يقل : " إِذَا طَلَقْتُمُوهنَّ ثُمَّ نَكَحْتُمُوهُنَّ " وروى عطاء عن جابر قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " لاَ طَلاَقَ قَبْلَ النِّكَاحِ " قوله : ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ تجامعوهن ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ أي تحصونها وتستوفونها بالأقراء والأشهر ، " فتعتدونها " صفة لعدة " وتعتدونها تفتعلونها إما من العَدَد ، وإما من الاعْتِدَادِ أي تحتسبونها أو تستوفون عددها من قولك : عَدَّ الدَّرَاهِمَ فَاعْتَدَّهَا أي استوفى عددها ، نحو : كِلْتُهُ فَاكْتَالَهُ ، ووَزنتهُ فاتَّزَنَهُ ، وقرأ ابن

٥٦٥

كثير – في رواية – وأهل مكة بتخفيف الدال وفيها وجهان : أحدهما : أنها من الاعتداد وإنما كرهوا تضعيفه فخفَّفوه ؛ قاله الرازي ، قال : ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لضعف ، لأن الاعتداء يتعدى " بعلى ".

قيل : ويجوز أن يكون من الاعتداء **وحذف حرف الجر** أي تَعْتَدُونَ عَلَيْهَا أي على العدة مجازاً ، ثم تعتدونها كقوله : ٤٠٩٨ – تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ

وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٠٦٧

أي لقَضَى عَلَيَّ ، وقال الزمخشري : وقرىء تَعْتَدُونَهَا مخففاً أي تعتدون فيها كقوله : ٤٠٩٩ - وِيَوْم شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَى وَعَامراً

قَلِيل سِوَى الطَّعْنِ النَّهَال نَوَافِلُهْ

جزء : ١٥ رقم الصفحة : ٥٦٣

وقيل : معنى تعتدونها أي تعتدون عليهن فيها ، وقد أنكر ابن عطية القراءة عن ابن كثير وقال : غلط ابن أبي بزة عنه ، وليس كما قال.

والثاني : أنها من العدوان (والاعتداء) وقد تقدم شرحه ، واعتراض أبي الفضل عليه بأنه كان ينبغي أن يتعدى " بعلى " وتقدم جوابه ، وقرأ الحسن " تعْتدونها " - بسكون العين وتشديد الدال - وهو جمع بين ساكنين على (غير) حديهما.

٥٦٦

." (١)

"العامل ، وقوله : ﴿وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ لا يجوز فيه هذا لأنه لا ينسب إليهم ظلم إن لم يرد بهم الشياطين وإن أريد بهم ذلك جاز فيه الرفع أيضاً على ما تقدم.

قوله : ﴿إِنَّهُمْ مَّسْئُولُونَ﴾ العامة على الكسر على الاستئناف المفيد للعلة ، وقرئ بفتحها على حذف لام العلة أي قِفُوهُمْ لأجْل سُؤَال الله إيَّاهم.

فصل المراد بالأزواج أشباههم وأمثالهم وأتباعهم.

قال قتادة والكلبي : كل من نعمل مثل عملهم فأهل الخمر مع أهل الخمر وأهل الزنا مع أهل الزنا واليهوديّ مع اليهوديّ والنَّصْرَانيّ مع النصراني لقوله تعالى : ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاَثَةً﴾ [الواقعة : ٧] أي أشكالاً وأشباهاً ، وتقول " عندي من هذا أزواج " أي أمثال ، وتقول : زَوْجَان من الخُفِّ لأن كل واحد منهما نظير الآخر وكذلك الرجل والمرأة يُسَمَّيَانِ زَوْجَيْنِ متشابهين ، وكذلك العدد الزوج ، وقال الضحاك ومقاتل قرناؤهم من السوء الشياطين كل كافر مع شيطانه في سلسلة وقال الحسن : أزواجهم : المشركات ، وما كانوا يعبدون من دون الله في الدنيا يعني الأوثان والطواغيت.

وقال مقاتل : يعني إبليسَ وجنودَه لقوله : " ألاَّ تَعْبُجُوا الشَّيْطَانَ " " فاهْدُوهم إِلى صراط الجحيم " ، قال ابن عباس : دلوهم إلى طريق النَّارِ.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤١٣٨

وقال ابن كيسان والأَصَمّ قدموهم والعرب تسمي السابق هادياً.

وقال الواحدي : وهذا وهم لأنه يقال هَدَى إذا تقدم ومنه الهَادِيَةُ والهَوَادِي ، وهَادِيَاتُ الوحش ، ولا يقال هَدَى بمعنى قدم.

" وَقِفُوهُمْ " يقال وَقَفْتُ الدَّابَة أَقِفُها وَقْفاً فوَقَفَتْ هي وُقُوفاً قال المفسرون : لما سِيقُوا إلى النار حبسوا عند الصراط لأن السؤال عند الصراط فقال : ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَّسْئُولُونَ﴾ قال ابن عباس : عن أقوالهم وأفعالهم.

٢٩٣

وقيل : تسألهم الخزنة : " ألم يأتكم نذير رسل منكم " ، (رسل) بالبينات قولوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين.

ويجوز أن يكون هذا السؤال هو قوله بعد ذلك : ﴿مَا لَكُمْ لاَ تَنَاصَرُونَ﴾ (أي لا تسألون) (توبيخاً لهم فيقال) : ما لكمن لا يتناصرون قال ابن عباس : لا ينصر بعضُكم بعضاً كما كنتم في الدنيا وذلك أن أبا جهل قال يوم بدر : نحْن جميعٌ منتصر فقيل لهم يوم القيامة : ما لكم لا تَنَاصَرُون ، وقيل : يقال للكفار : ما لشركائكم لا يمنعونكم من العذاب.

قوله : ﴿مَا لَكُمْ﴾ يجوز أن يكون منقطعاً عما قبله والمسؤول عنه غير مذكور ولذلك قدره بعضهم عن أعمالهم ويجوز أن يكون هو المسؤول عنه في المعنى فيكون معلقاً للسؤال و " لاَ تَنَاصَرُونَ " جملة حالية العامل فيها الاستقرار في " لكم " وقيل : بل هي على **حذف حَرْفِ الجرّ** وأن الناصبة فلما حذفت " أن " ارتفع الفعل.

والأصل في أن لا وتقدمت قراءة البَزّي لا تناصرون بتشديد التاء وقرئ تَتَنَاصَرُونَ على الأصل.

قوله (تعالى) : ﴿بَلْ هُمُ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾ قال ابن عباس : خاضعون.

وقال الحسن منقادون ، يقال اسْتسْلَمَ للشيء إذا انقاد له وخضع والمعنى هم اليوم أذلاّء منقادون لا حِيلَة لهم في دفع تلك المضارّ.

جزء : ١٦ رقم الصفحة : ٢٩٠

". (١)

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٢٧١

"للمفعول ، ومطلعون على هذه القراءة يحتمل أن يكون قاصراً أي مقبلون من قولك : اطلع علينا فلان أي أقبل ، وأن يكون متعدياً ومفعوله محذوف أي أصْحَابَكُمْ وقرأ أبو البَرَهسم وحماد بن أبي عمار : مُطْلِعُونَ خفيفة الطاء مكسورة النون فأُطْلِعَ مبنياً للمفعول ، ورد أبو حاتم وغيرُه هذه القراءة من حيث الجمع بين النون وضمير المتكلم إذْ كَانَ قياسها مُطْلِعِيَّ ، والأصل مُطْلِعُوي فأبدل فأدغم نحو : جاء مُسْلِمِيَّ القَاطِنُونَ وقوله عليه - (الصلاة و) السلام - " أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ " وقد وجهها ابن جني على أنها أجري فيها اسم الفاعل مُجْرى المضارع يعني في إثبات النون مع الضمير وأنشد الطبري على ذلك : ٤٢٠٧ - وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي

كُلَّ ظَنِّي أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِ

جزء : ١٦ رقم الصفحة : ٣٠٥

وإليه نحا الزمخشري قال : أوشبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتآخِ بينهما (ك أنه) قال يُطْلِعُونَ وهو ضعيف لا يقع إلا في شعر وذكر فيه فيه تَوْجيهاً آخَر فقال : أراد مُطْلعُونِ إياي فوضع المتصل موضع المنفصل كقوله :

٣٠٧

٤٢٠٨ - هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ

....

ورده أبو حيان بأن هذا ليس من مواضع المنفصل حتى يدعي أن المتصل وقع موقعه لا يجوز : " هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبٌ إِيَّاهَا " ولا " زَيْدٌ ضَارِبٌ إِيَّايَ " قال شهاب الدين : وإنما لم يجز ما ذكر لأنه إذا قدر على المتصل لم يُعْدَل إلى المنفصل ولِقَائِلٍ أن يقول : لا أسلم أنه يقدر على المتصل حالة ثبوت النون أو التنوين قبل الضمير بل يصير الموضع موضع الضمير المنفصل فيَصحّ ما قال(ه) الزمخشري ، وللنحاة في اسم الفاعل المنوّن قبل ياء المتكلم نحو البيت المتقدم وقول الآخر : ٤٢٠٩ - فَهَلْ فَتًى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي

وَلَيْسَ حَامِلُنِي إلاَّ ابْنُ حَمّالِ

وقول الآخر : ٤٢١٠ - وَلَيْسَ بمُعْيِيني وَفِي النَّاسِ مُمْنِعٌ

صَدِيقٌ وَقَدْ أَعْيَى عَلَيَّ صَدِيقُ

قولان : أحدهما : أنه تنوين وأنشد شذ ثبوته مع الضمير.

وإن قلنا : إن الضمير بعده في محل نصب.

٣٠٨
والثاني : أنه ليس تنويناً وإنما هو نون وقاية.
واستدل ابن مالك على هذا بقوله : وليس بمعييني ، وبقوله أيضاً : ٤٢١١ – وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي (وَفِي النَّاسِ مُمْنِعٌ
صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صديق)
ووجه الدلالة من الأول أنه لو كان تنويناً لكان ينبغي أن يحذف الياء قله لأنه منقوص منون ، والمنقوص المنون تحذف ياءؤه رفعاً وجراً لالتقاء الساكنين ، ووجهها من الثاني أن الألف واللام لا تجماع التنوين.
والذي يرجح لاقول الأول ثبوت لانون في قوله : ﴿وَالآمِرُونَهُ﴾ وفي قول الآخر : ٤٢١٢ – وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ
جَمِيعاً وَأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَوَاه ِقُه
فإن النون قائمة مقام التنوين تثنية وجمعاً على حدها ، وقال أبو البقاء " وتقرأ بكسر النون " وهو بعيد جداً ؛ لأن النون إنْ كانت للوقاية فلا تحلق الأسماء وإن كانت نون الجمع لا تثبت في الإضافة وهذا الترديد صحيح لولا ما تقدم من الجواب عنه مع تكلف فيه وخروج عن القواعد.
(وقُرِئَ مُطّلعون بالتشديد كالعامة فأَطْلُعَ مضارعاً " منصوباً (بإضمار " أَنْ " على
٣٠٩
جواب الاستفهام).
وقرئ مُطْلِعُونَ بالتخفيف فأطْلِعَ فَأطْلِعَ مخففاً ماضياً ومخففاً مضارعاً على ما تقدم يُقالُ : طَلَع عَلَيْنَا فلانٌ وأَطْلَعَ كأَكْرَمَ واطَّلَعَ بالتشديد بمعنى واحد وأما قراءة من بني الفعل للمفعول ففي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه : أحدهما : أنه مصدر الفعل أي اطَّلَعَ الاطِّلاَع.
الثَّانِي : الجار المقدر.
الثَّالِثُ : – وهو الصحيح – أنه ضمير القائل لأصحابه ما قاله لأنه يقال : طَلَعَ زَيْدٌ وأَطْلَعَهُ غَيْرَهُ فالهمزة فيه للتعدية ، وأما الوجهان الأولان فذهب إليهما أبو الفضل الرازي في لَوَامِحِهِ فقال : طلع واطّلع إذا بدا وظهر واطّلع اطّلاعاً إذا جاء وأقبل.
ومعنى ذلك : هل أنت مقبلون فأُقْبِل ، وإنما أقيم المصدر فيه مُقَامَ الفاعل بتقدير فاطلع الاطلاع ، أو بتقدير حرف الجر المحذوف أي أُطْلِعَ بِهِ لأن أَطْلَ لازم كما أن أقبل كذلك ورد عليه أبو حيان هذين

الوجهين فقال قد ذكرنا أن " أَطْلَعَ " بالهمزة معدًّى بها من طلع اللازم.

وأما قوله أو حرف الجر المحذوف أي اطلع به فهذا لا يجوز لأن مفعول ما لم يسم فاعله لا يجوز حذفه لأنه نائب عنه فكما أن الفاعل لا يجوز حذفه دون عامله ، فكذلك هذا لو قلت : " زَيْدٌ مَمْرُورٌ أو مغْضُوبٌ " تريد " بِهِ " أو " عَلَيْهِ " لم يجز.

قال شهاب الدين : أبو الفضل لا يَدَّعي أن النائب عن الفاعل محذوف وإنما قال : بتقدير حرف الجر المحذوف.

(ومعنى ذلك) أنه لما **حذف حرف الجر** اتِّسَاعاً انقلب الضمير مرفوعاً فاستتر في الفعل كما يدعى ذلك في حذف عائد الموصول المجرور عند عدم شروط الحذف ويُسَمَّى الحذف على التدريج.

٣١٠

(١) ".

"وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ الْحَقَّ﴾ ليُبْتطِلُوا به الحق الذي جاءت به الرسلُ ، ﴿فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ اجتزاءٌ بالكسرة عن ياء المتكلم وصلاً ووقفاً ؛ لأنها رأ س فاصلة ، والمعنى فأنزلت بهم من الهلاك ما هموا بإنزاله بالرسل ، وأرادوا أن يأخذوهم فأخذتهم أنا فيكف كان عقابي إيَّاهُم ؟ أليس كان مستأصلاً ؟ فأنا أفعل بقومك ما فعلت بهؤلاء إن أصروا على الكفر والجدال في آيات الله.

قوله تعالى (تعالى) " وَكَذَلِكَ حَقَّتْ " يحتمل الكاف أن تكون مرفوعة المحل على خبر مبتدأ مضمر ، أي والأمر كذلك : ثم أخبر بأنه حقت كلمة الله عليهم بالعذاب ، وأن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي مثل ذلك الوجوب من عقابهم وجب على الكفرة ، والمعنى كما حقت كلمة العذاب على الأمم المكذبة حقت أيضاً على الذين كفروا من قومك.

قوله ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ يجوز أن يكون على **حذف حرف الجرّ** أي لأَنَّهُم (فحذف) فيجري في محلها القولان (قال الأخفش لأَنَّهُمْ أو بأَنَّهُمْ أَصْحَابُ النار) ، ويجوز أن يكون في محل رفع بدلاً من " كلمةٍ ".

وقد تقدم خلافهم في أفراد " كَلِمَة " وجمعها ، وأن نافعاً وابن عامر قرأ " كلمات " على الجمع والباقون بالإفراد.

جزء : ١٧ رقم الصفحة : ٣

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٢٧٦

قوله : " الَّذِينَ يَحْمِلُونَ " مبتدأ و " يُسَبحُونَ " خبره ، والعامة على فتح عين العَرش وابن عباس في آخرينَ بضَمَّها.

فقيل : يحتمل أن يكون جمعاً لعَرْش كسُقُفٍ في سَقْفٍ وقوله " مِنْ حَوْلِهِ " يحتمل أن يكون مرفوع المحل عطفاً على " الذين يحملون العرش " أخبر عن الفريقين بأنهم يسبحون ، وهذا هو الظاهر ، وأن يكون منصوب المحل عطفاً على " العَرْشِ " يعني أنهم يحملون أيضاً الملائكة الحافين بالعرش ، وليس بظاهر.

فصل لما بين أن الكفار يبالغون في إظهار العداوة مع المؤمنين بين أن أشرف طبقات المخلوقات هم الملائكة الذين هم حملة العرش والحافّون حول العرش يبالغون في إظهار المحبة والنصرة للمؤمنين ، فكأنه تعالى يقول : إن كان هؤلاء الأراذل يبالغون في العداوة فلا تلفت إليهم ولا تُقِمْ لهم وزناً فإن حملة العرش معك ، والحافّون من حول العرش ينصرونك وهم الكُرُبِيُّونَ ، قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : حملة العرش ما بين كعب أحدهم إلى أسفل قدميه مسيرة خمسمِائةِ عام ، وروى جعفرُ بْنُ محمد عن أبيه عن جده أنهن قال : بين القائمةِ من قوائم العرش والقائمة الثانية خَفَقان الطير المسرع ثلاثين ألف عامٍ.

وقال مجاهد : بينَ السماءِ الثانية وبين العرش سبعونُ ألف حجاب : حجاب من نور ، وحجاب من ظلمة ، وقال وهب بن منبه : إن حول العرشِ سبعونَ ألف صفٍّ من الملائكة ، صفّ خلف صفّ يطوفون بالعرش.

قوله ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ قال شهر بن حوشب : حملةُ العرش ثمانيةٌ ، فأربعةٌ منهم يَقُولُون : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَكَ الحَمْدُ عَلَى حِلْمك بعد عِلْمك ، وأربعةٌ منهم يقولون : سُبْحَانَك اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ لك الحمدُ على عَفْوِك بعْدَ قدْرَتِكَ ؛ قال : وكأنهم يرون ذنوب بني آدَمَ.

١٣

". (١)

"قوله تعالى : ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ فيه ثلاثة أوجه : أظهرها : أن من موصولة ، وهي مفعولة للسؤال ، كأنه قيل : و أسْأَل الذي أرسلناهُ من قبلك عَمَّا أُرْسِلُوابه ، فإنهم لم يرسلوا إلا بالتوحيد.

الثاني : أنه على **حذف حرف الجر** على أنه المسؤول عنه والمسؤول الذي هو المفعول الأول محذوف تقديره واسْأَلْنَا عَمَّنْ أَرْسَلْنَاهُ.

الثالث : أن من استفهامية ، مرفوعة بالابتداء ، و " أرسلنا " خبره والجملة معلقة للسؤال فيكون في محل

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ـ ، ص/٤٣٨٤

نصب على إسقاط الخافض.

وهذا ليس بظاهر بل الظاهر أن المعلق للسؤال إنما هو الجملة الاستفهامية من قوله : " أَجَعَلْنَا ".

فصل اختلف في هؤلاء المسؤولين ، فروى عطاء عن ابن عباس (رضي الله عنهم) قال : " لما أُسْرِيَ بالنَّبِي ـ صلى الله عليه وسلم إلى المسجد الأقصى بعث له آدم وولده من المرسلين فَأَذَّنَ جِبْرِيلُ ثم أقام وقال : يا محمد تقدم فصل بهم ، فلما فرغ من الصلاة قال له جبريل : سل يا محمد من أرسلنا من قبلك من رسلنا... الآية.

فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا أسأل قد اكتفيت ، وليست شَاكاً فيه " وهذا قول الزهري ، وسعيد بن جبير ، وابن زيد ؛ قالوا : جمع له الرسل ليلة أسري به وأمر أن يسألهم ، فلم يسأل ولم يشك.

٢٧٠

وقال أكثر المفسرين : سَلْ مُؤْمِني أَهْلِ الكتاب الذين أرسلت إليهم الأنبياء هل جاءتهم الرسل إلا بالتوحيد ، وهو قول ابن عباس في سائر الروايات ومجاهد وقتادة والضحاك والسدي والحسن ، ويدل عليه قراءة عبدالله وأبي : واسأل الذين أرسلنا إليهم قَبْلَك مِنْ رُسُلِنَا ومعنى الأمر بالسؤال التقرير لمشركي قريش أنه لم يأت رسوله بعبادة غير الله ـ عز وجل ـ.

وقال عطاء سؤال الأنبياء الذين كانوا قبله ممتنع ، فكأن المراد منه : انظر في هذه المسألة بعقلك وتدبرها بفهمك.

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى ﴾ لما طعن كفار قريش في نبوة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ بكونه فقيراً ، عديم المال والجاه بين الله تعالى أن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ بعد أن أورد المعجزاتِ القاهرة التي لا يشك في صحتها عاقل ، أورد عليه فرعونُ هذه الشبهة التي ذكرها كفار قريش فقال : إنه غَنِيٌّ كثيرُ المالِ والجاهِ ، ألا ترون أني حصل لي ملك مصر ، وهذه الأنهار تجري من تحتي ، وأما موسى فإنه فقير مهين ، وليس له بيانٌ ولسان ، والرجل الفقير كيف يكون رسولاً من عند الله الملك الكبير ؟ !.

فثبت أن هذه الشبهة التي ذكرها كفار قريش بمكة ، وهي قولهم : ﴿لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف : ٣١] قد أَوْرَدَهَا بعينها فرعون على موسى " ثم انتقمنا منهم فأغرقناهم " : فيكو الأمر ف يحق أعدائك هكذا.

فثبت أنَّه (ليس) المقصود من أعادة هذه القصة عينها ، بل المقصود تقرير الجواب عن الشبهة المذكورة.

قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِآيَاتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ قال الزمخشري : فَإِن قلت : كيف جاز أن

يجاب لَمَّا بإذا المفجأة ؟ !.

قلت : لأن فعل المفاجأة معها مقدر ، وهو عامل النصب في محلها ، كأنه قيل : فلما جاءهم بآياتنا فأجَأُوا وَقْتَ ضَحِكِهِمْ.

قال أبو حيان : ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه من أن " إذا " الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر ، تقديره : فاجأ ، بل المذاهب ثلاثة :

٢٧١

إما حرف فلا يحتاج إلى عامل ، أو ظرف مكان ، أو ظرف زمان.

فإن ذكر بعد الاسم الواقع بعدها خبر ، كانت منصوبة على الظرف والعامل فيها ذلك الخبر.

نحنو : خَرَجْتُ فَإذَا زَيْدٌ قَائِمٌ تقديره : خَرَجْتُ ففي المكان الذي خرجت فيه زيدٌ قائمٌ ، أو ففي الوقت الذي خَرَجْتُ فيه زيدٌ قائمٌ.

وإن لم يذكر بعد الاسم خبر ، أو ذكر اسم منصوب على الحال ، فإن كان الاسم جُثَّة ، وقلنا : إنها ظرف مكان ، كان الأمر واضحاً ، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ ، أي فَبالحَضرَةِ الأَسَدُ ، أوة فَإِذَا الأَسَدُ رابضاً.

وإن قلنا : إنها زمان كان على حذف مضاف ، لئلا يخبر بالزمان عن الجثة ، نحو : خَرَجْتُ فَإذَا الأَسَدُ ، أي ففي الزمان حُضُور الأَسَدِ ، وإنْ كَان الاسم حَدَثاً جاز أن يكون مكاناً أو زماناً.

ولا حاجة إلى تقدير مضاف نحو : خَرجْتُ فَإذَا القِتَالُ.

إن شئت قدرت : فبالحَضْرَة القتالُ ، أو ففي الزمانِ القتالُ.

قوله : ﴿إِلاَّ هِيَ أَكْبَرُ﴾ جملة واقعة صفة لقوله : " مِنْ آيَةٍ " فنحكم على موضعها بالجر اعتباراً باللفظ ، وبالنصب اعتباراً بالمحلّ.

وفي معنى قوله : " أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا " أوجه : أحدها : قال ابن عطية : هم أنهم يستعظمون الآية التي تأتي لجدَّة أمرها وحدوثه ، لأنهم أَنِسُوا بتلك الآية السابقة فيعظُم أمرُ الثانية ويكبرُ وهذا كقول الشاعر : ٤٤٠٩.

عَلَى أَنَّها تَعْفُو الكُلُومَ وَإنَّمَا

تُوَكَّلُ بالأَدْنَى وَإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

جزء : ١٧ رقم الصفحة : ٢٧٠

الثاني : قيل : إن المعنى إلا هي أكبر من أختها السابقة ، فحذف الصفة للعلم بها.
." (١)

"ويجوز أن يكون " أنى " منصوباً على الظرف بالاستقرار في لَهُم ، فإن " لهم " وقع خبراً لذكرى.
قوله : " وَقَدْ جَاءَهُمْ " حال من " لَهُمْ " والمعنى كيف يتعظون أي من أين لهم التذكرة والاتِّعاظُ وقد جاءهم ماهو أعظم وأدخل في وجوب الطاعة ، وهو " رسول مبين " ظاهر الصدق يعني محمداً . صلى الله عليه وسلم . وما ظهر عليه من المعجزات ، ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْاْ عَنْهُ﴾ أعرضوا عنه ، ولم يتلفتوات إليه ﴿وَقَالُواْ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ وذلك أن كفار مكة منهم من كان يقول : إن محمداً يتعلم هذه الكلمات من بعض الناس ، ولقولهم : ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل : ١٠٣] وقوله : ﴿وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان : ٤] ومنهم من كان يقول : إنه مجنون ، والجن يلقون عليه هذه الكلمات حال ما يعرض له الغُشْي.
وقرأ زيد بن علي معلم بكسر اللام قوله : " إنا كاشفوا العذاب قليلاً " أي عذاب الجوع : " قليلاً " نعت لزمان ، أو المصدر محذوف أي كشفوا قليلاً ، أو زماناً قليلاً ، يعني يسيراً " إنكم عائدون " أي كما نكشف العذاب عنكم تعودون في الحال إلى ما كنتم عليه من الشرك.
قوله : " يَوْمَ نَبْطِشُ " قيل : هو بدل من " يوم تأتي ".
وقيل : منصوب بإضمار اذكر.
وقيل : بـ " منتقمون ".
وقيل : بما دل عليه : " مُنْتَقِمُونَ " وهو ينتقم.
ورُدَّ هذَان بأن ما بعد " لا " لا يعمل فيما قبلها ، ولأنه لا يفسر إلا ما يصحّ أن يعمل.
وقرأ العامة بفتح نون " نَبْطِشُ " وكسر الطاء أي نبطش بهم.
وقرأ الحَسَنُ ، ابو جَعْفَر بضم الطاء وهي لغة في مضارع " بَطَشَ ".
والحسن أيضاً ، وأبو رجاء وطلحة بضم النون وكسر الطاء.
وهو منقول من " أبطش " أي نُبطْشُ بِهِمُ المَلاَئكِةِ والبطشة على هذا يجوز أن تكون منصوبة بنبطِشُ على حذف الزائد : نحو : ﴿أَنبَتَكُمْ مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [نوح : ١٧] وأن تنتصب
٣١٧
بفعل مقدر أي نبطِشُ بهم الملائكة ، فَيَبْطِشُونَ البَطْشَة.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٤٩٦

والبطش الأخذ بالشدة وأكثر ما يكون يوقع الضرب المتتابع ثم صار بحيث يشتمل في اتصال الآلام المُتَتَابِعَةِ.

(فصل في المراد بهذا اليوم قولا ن : الأول : أنه يوم بدر ، وهو قول ابن مسعود ، وابن عباس ، ومجاهد ، ومقاتل ، وأبي العالية (وذلك) أن كفار مكة لما أزال الله تعالى عنهم القحط والجوع عادوا إلى التكذيب ، فانتقم الله منهم يوم بدر.

الثاني : أنهن يوم القيامة.

قال ابن الخطيب : وهذا القول أصح ؛ لأن يوم بدر ، لا يبلغ هذا المبلغ الذي يوصف بهذا الوصف العظيم ، ولأن الانتقام التام إنما يحصل يوم القيامة ، لقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر : ١٧].

جزء : ١٧ رقم الصفحة : ٣١٤

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ...

﴾ لما بين أن كفار مكة يُصِرُّونَ على كفرهم بين أن كثيراً من المتقدمين أيضاً كانوا كذلك ، وبين حصول هذه الصفة في أكثر قوم فرعون.

قوله : " وَلَقَدْ فَتَنَّا " بالتشديد على المبالغة ، أو التكثير لكثرة متعلّقه.

" وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ " يحتمل الاستئناف والحال.

٣١٨

فصل قال ابن عباس ـ (رضي الله عنهما) ـ : ابتلينام.

وقال الزجاج : بلونا والمعنى : عاملناهم معاملة المختبر ببعث الرسول إليهم ﴿وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ﴾ أي موسى بن عمران.

قال الكلبي : كريم على ربه بمعنى أنه استحق على ربه أنواعاً كثيرة من الإكرام.

قوله تعالى : ﴿أَنْ أَدُّوا اْ إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ يجوز أن تكون المفسرة ، لتقدم ما هو بمعنى القول ، وأن تكون المخففة ، ومعناه : وجاءهم بأَنَّ الشأنَ والحَدِيثَ : أَدّوا إلي عِبَادَ اللهِ ، وأن تكون الناصبة للمضارع وهي توصل بالأمر وفي جعلها مخففة إشكال تقدم ، وهو أن الخبر في هذا الباب لا يقع طلباً وعلى جعلها مصدرية تكون على **حذف حرف الجر** ، أي جَاءَهُمْ بأَنْ أدّوا و " عِباد الله " يحتمل أن يكون مفعولاً به وبذلك أنه طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل ، بدليل قوله : ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِى إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف :

١٠٥] وأن يكون منادّى ، والمفعول محذوف أي أعطوني الطاعة يا عباد الله.
وعلل بأنه رسول أمين قد ائتمنه اله على وحيه ورسالته.
قوله : " وأَن لا تعلوا " عطلف على " أَنِ " الأولى ، والمعنى لا تتكبّروا على الله بإهانة وحيه ورسولِهِ ﴿إِنِّى آتِيكُمْ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ بحجة بينة يعرف بصحتها كُلُّ عاقل.
والعامة على كسر الهمزة من قوله " إِنِّي آتِيكُمْ " على الاستئناف.
وقرىء بالفتح على تقدير اللام أي وأَنْ لاَ تَعْلُوا لأنّي آتيكم.
قوله : ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ﴾ وقوله : " إِنِّي عُذْتُ " مستأنف.
وأدْغم الذال في التاء أبو عمرٍو والأَخَوَانِ.
وقد مضى توجيهه في " طه " عند قوله : فَنَبَذْتُهَا ".
فصل قيل : إنه لما قال : ﴿وَأَن لاَّ تَعْلُواْ عَلَى اللَّهِ﴾ توعدوه بالقتل ، فقال : وإني
٣١٩
." (١)

"وقوله : ﴿آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ يعني القرآن.
وقيل : المعجزات ، أي : لزمكم الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم لما معه من المعجزات والقرآن أكبرها وأعظمها.
﴿لِّيُخْرِجَكُمْ﴾ أي : بالقرآن.
وقيل : بالرسول.
وقيل : بالدعوة ، ﴿مِّنَ الظُّلُمَاتِ﴾ ، وهو الشرك والكفر.
﴿إِلَى النُّورِ﴾ وهو الإيمان ﴿وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.
فصل في إرادة الله للإيمان قال القاضي : هذه الآية تدل على إرادته للإيمان ، أكد ذلك بقوله : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.
فإن قيل : أليس يدل ظاهرها على أنه يخرج من الظلمات إلى النور ، فيجب أن يكون الإيمان من فعله ؟
.
قلنا : إذا كان الإيمان بخلقه لا يبقى لقوله : ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَكُمْ﴾ [الحديد

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٥١٥

: ٩] معنى ؛ لأن ما يخلقه لا يتغير ، بل المراد أنه يلطف بهم.

قال ابن الخطيب : وهذا على حسنه معارض بالعلم ؛ لأنه علم أن إيمانهم لا يوجد فقد كلفهم بما لا يوجد ، فكيف يعقل مع هذا أنه أراد منهم الخير والإحسان ، وحمل بعضهم قوله : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ على بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ولا وجه لهذا التخصيص.

قوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنفِقُواْ﴾.

الكلام فيه كالكلام في قوله : ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نُقَاتِلَ﴾ [البقرة : ٢٤٦] ، فالأصل : " في ألا تنفقُوا ".

فلما **حذف حرف الجر** جرى الخلاف المشهور ، وأبو الحسن يرى زيادتها كما تقدم تقريره في البقرة.

قوله : ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ﴾ جملة حالية من فاعل الاستقرار أو مفعوله ، أي : وأي شيء يمنعكم من الإنفاق في سبيل الله ، والحال أن ميراث السموات والأرض له ، فهذه حال منافية.

٤٦٠

فصل في الكلام على الإنفاق لما أمر أولاً بالإيمان وبالإنفاق ، ثم أكَّده في الآية المتقدمة بإيجاب الإيمان بالله أتبعه في هذه الآية بتأكيد إيجاد الإنفاق ، والمعنى : أنكم ستموتون فتورثون ، فهلا قدّمتموه في الإنفاق على طاعة الله ؟ .

وتحقيقه : أن المال لا بد وأن يخرج من اليد ، إما بالموت وإما بالإنفاق في سبيل الله ، فإن خرج بالموت كان أثره اللَّعنُ والمقتُ والطرد والعقاب ، وإن خرج بالإنفاق في سبيل الله كان أثره المدح والثواب وإذا كان لا بد من خروجه من اليد ، فكل عاقل يعلم أن خروجه عن اليد بحيث يستعقب المدح والثواب أولى منه مما يستعقب اللعن والعقاب ، ثم لما بين تعالى أن الإنفاق في سبيل الله فضيلة بيَّن أن المسابقة في الإنفاق تمام الفضيلة ، فقال : ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾.

قوله : ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ﴾.

في فاعل " يستوي " وجهان : أظهرهما : أنه " مَنْ أنفق " وعلى هذا فلا بد من حذف معطوف يتم به الكلام ، فقدره الزمخشري : لا يستوي منكم من أنفق قبل فتح " مكة " وقوة الإسلام ، ومن أنفق من بعد الفتح ، [فحذف لوضوح الدلالة].

[وقدره أبو البقاء : " ومن لم ينفق ".

قال : ودلّ على المحذوف قوله : ﴿مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ﴾].

والأول أحسن ؛ لأن السِّياق إنما جيء بالآية ليفرق بين النَّفقتين في زمانين.

والثاني : أن فاعله ضمير يعود على الإنفاق ، أي : لا يستوي جنس الإنفاق إذ منه ما وقع قبل الفتح ، ومنه ما وقع بعده.

فهذان النَّوعان متفاوتان ، وعلى هذا فيكون " من " مبتدأ ، و " أولئك " مبتدأ ثاني ، و " أعظم " خبره ، والجملة خبر " من ".

وهذا ينبغي ألاَّ يجوز ألبتة.

وكأن هذا المعرب غفل عن قوله : " منكم " ، فلو أعرب هذا القائل " منكم " خبراً مقدماً ، و " من " مبتدأ مؤخراً ، والتقدير : منكم من أنفق من قبل الفتح ، ومنكم من لم ينفق قبله ولم يقاتل ، وحذف هذا لدلالة الكلام عليه لكان سديداً ، ولكنه سَهَا عن لفظة " منكم ".

٤٦١

." (١)

"أي : أنه لو أنزل القرآن على الجبل لخشع لوعده ، وتصدع لوعيده ، وأنتم أيها المقهورون بإعجازه لا ترغبون في وعده ، ولا ترهبون من وعيده.

والغرض من هذا الكلام التنبيه على فساد قلوب هؤلاء الكفار وغلظ طباعهم ، ونظيره قوله : ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِّن بَعْدِ ذالِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة : ٧٤].

وقيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم أي : لو أنزلنا هذا القرآن يا محمد على جبل لما ثبت وتصدع من نزوله عليه ، وقد أنزلناه عليك وثبتناك له ، فيكون ذلك امتناناً عليه أن ثبته لما لم يثبت عليه الجبال.

وقيل : إنه خطاب للأمة ، وأن الله – تعالى – لو أنذر بهذا القرآن الجبال لتصدّعت من خشية الله ، والإنسان أقل قوة وأكثر ثباتاً ، فهو يقوم بحقه إن أطاع ، ويقدر على ردّه إن عصى ؛ لأنه موعود بالثواب ، ومزجُور بالعقاب.

قوله : " خاشعاً " حال ؛ لأن الرؤية بصرية.

وقرأ طلحة : " مصّدعاً " بإدغام التاء في الصاد.

قوله تعالى : ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَاهَ إِلاَّ هُوَ﴾.

لما وصف القرآن بالعظم ، ومعلوم أن عظم الصفة تابع لعظم الموصوف ، أتبع ذلك بشرح عظمة الله تعالى ، فقال : ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَاهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَانُ الرَّحِيمُ﴾.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٨١٩

قال ابن عباس رضي الله عنهما : معناه : عالم السر والعلانية.

وقيل : ما كان وما يكون.

وقال سهل : عالم بالآخرة والدنيا.

وقيل : " الغيب " ما لم يعلمه العباد ولا عاينوه ، و " الشَّهَادة " ما علموا وشهدوا.

وقوله : ﴿الرَّحْمَانُ الرَّحِيمُ﴾.

تقدم مثله.

قوله تعالى : ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَاهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾.

قرأ أبو دينار وأبو السمال : " القَدُّوس " بفتح القاف.

٦١٠

[قال الحسن : هو الذي كثرت بركاته].

والعامة : بضمها ، وهو المنزّه عن كل نقص ، والطَّاهر عن كل عيبٍ.

والقدَس - بالتحريك - السّطل بلغة أهل الحجاز ، لأنه يتطهر منه.

ومنه " القادوس " لواحد الأواني الذي يستخرج به الماء من البئر بالسانية.

وكان سيبويه يقول : " قَدُّوس ، وسبُّوح " بفتح أولهما.

وحكى أبو حاتم عن يعقوب أنه سمع عند الكسائي أعرابياً فصيحاً يكنى أبا الدينار يقرأ : " القَدُّوس " بفتح القاف.

قال ثعلب : كل اسم على " فَعُّول " فهو مفتوح الأول ، مثل : سَفُّود ، وكَلُّوب ، وتَنُّور ، وسَمُّور ، وشَبُّوط ، إلا السُّبُّوح والقُدُّوس ، فإنَّ الضم فيهما أكثر ، وقد يفتحان ، وكذلك : الذروح بالضم.

قوله : " السَّلامُ ".

أي : ذو السلامة من النقائص.

قال ابن العربي : اتفق العلماء على أنّ قوله : " السَّلامُ " النسبة ، تقديره : ذو السلامة ، ثم اختلفوا في ترجمة النسبة.

فقيل : معناه الذي سَلِمَ من كل عيب ، وبَرِئَ من كل نقص.

وقيل : المسلم على عباده في الجنّة ، كما قال : ﴿سَلاَمٌ قَوْلاً مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس : ٥٨].

وقيل : معناه الذي سلم الخلق من ظلمه.

وهذا قول الخطابي.
قال القرطبي : وعلى هذا والذي قبله يكون صفة فعل ، وعلى الأول يكون صفة ذات.
وقيل : معناه : المسلم لعباده.
قوله : " المُؤمِنُ ".
أي : الذي أمن أولياؤه عذابهُ ، يقال : أمنه يؤمنه فهو مؤمن.
وقيل : المصدق لرسله بإظهار معجزاته عليهم ، ومصدق المؤمنين ما وعدهم به من الثواب ، ومصدق الكافرين ما أوعدهم من العقاب.
وقال مجاهد : المؤمن الذي وحَّد نفسه بقوله : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَاهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [آل عمران : ١٨].
٦١١
وقرأ العامة : " المُؤمِن - بكسر الميم - اسم فاعل من آمن بمعنى أمن ".
وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ، وقيل ابن القعقاع : بفتحها.
فقال الزمخشري : بمعنى المؤمن به ، على **حذف حرف الجر** ، كقوله : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف : ١٥٥] المختارون.
وقال أبو حاتم : لا يجوز ذلك ، أي : هذه القراءة ؛ لأنه لو كان كذلك لكان المؤمن به ، وكان جائزاً ، لكن المؤمن المطلق بلا حرف جر يكون من كان خائفاً فأمن ، فقد ردّ ما قاله الزَّمخشري.
فصل قال ابن عباس : إذا كان يوم القيامة أخرج أهل التوحيد من النار ، وأول من يخرج من وافقه اسمه اسم نبي حتى إذا لم يبقَ فيها من يوافق اسمه اسم نبي ، قال الله تعالى لباقيهم : أنتم المسلمون وأنا السلام ، وأنتم المؤمنون وأنا المؤمن ، فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين.
قوله : ﴿الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ﴾.
قيل : معنى المهيمن " الشاهد " الذي لا يغيب عنه شيء.
وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي ومقاتل.
قال الخليل وأبو عبيدة : هَيْمَنَ يُهَيْمِنُ فهو مُهَيْمِنٌ ، وقد تقدم الكلام عليه عند قوله : ﴿وَمُه۫يْمِناً عَلَيْهِ﴾ [المائدة : ٤٨].
وقال ابن الأنباري : " المُهَيْمِنُ " : القائم على خَلْقِهِ بقدرته.
وأنشد : [الطويل] ٤٧٥٥ - ألاَ إنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ نَبِيِّهِ

مُهَيْمِنُهُ التَّاليهِ في العُرْفِ والنُّكْرِ

جزء : ١٨ رقم الصفحة : ٦٠٦

". (١)

"وسعيد بن جبير وعيسى بخلاف عنه : بفتحها.

فالأولى على التقاء الساكنين ، ولا يجوز أن يكون مجروراً على القسم حذف حرف الجر وبقي عمله ، كقولهم " اللَّهِ لأفعلَنَّ " ، لوجهين : أحدهما : أنه مختص بالجلالة المعظمة نادر فيما عداها.

والثاني : أنه كان ينبغي أن ينون ، ولا يحسن أن يقال : هو ممنوع الصرف اعتباراً بتأنيث السورة لأنه كان ينبغي ألاَّ يظهر فيه الجر بالكسر ألبتة.

وأما الفتح ، فيحتمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون بناء ، وأوثر على الأصل للخفة ك " أين وكيف ".

الثاني : أن يكون مجروراً بحرف القسم المقدر على لغة ضعيفة ، وقد تقدم ذلك في قراءة " فالحقّ والحقِ " [ص : ٨٤] ، بجرّ " الحقّ " ، ومنعت الصرف اعتباراً بالسورة.

والثالث : أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، أي : ، اقرأوا نوناً ثم ابتدأ قسماً بقوله : " والقَلمِ " أو يكون منصوباً بعد حذف حرف القسم ؛ كقوله : [الوافر] - ....

فَذَاكَ أمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ

جزء : ١٩ رقم الصفحة : ٢٦١

ومنع الصرف لما تقدم ، وهذا أحسن لعطف العلم على محله.

قوله : ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾.

" ما " موصولة ، اسمية أو حرفية ، أي : والذي يسطرونه من الكتب ، وهم الكتَّاب والحفظة من الملائكة وسطرهم.

والضمير عائد على من يسطر لدلالة السياق عليه ولذكر الآلة المكتتب بها.

وقال الزمخشري يجوز أن يراد بالقلم أصحابه فيكون لاضمير في " يَسْطُرُونَ " لهم.

يعني فيصير كقوله : ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيّ يَغْشَاهُ﴾ [النور : ٤٠] تقديره : أو كذي ظلمات فالضمير في " يغْشَاه " يعود على " ذي " المحذوف.

فصل في المراد بالقلم في " القلم " المقسم به قولان : أحدهما : أن المراد بهالجنس ، وهو واقع على كل

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ، ص/٤٨٨٣

قلم يكتب به في السماء والأرض ، قال تعالى : ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق : ٣ ، ٤ ، ٥] ،
٢٦٤
ولأنه ينتفع به كما ينتفع بالنطق كما قال تعالى : ﴿خَلَقَ الإِنسَانَ عَلَّمَهُ البَيَانَ﴾ [الرحمن : ٣ ، ٤] ، فالقلم يبين كما يبين اللسان في المخاطبة بالكتاب للغائب والحاضر.

والثاني : أنه القلم الذي جاء في الخبر ، عن ابن عباسٍ : أول ما خلق الله القلم ثم قال له : اكتب قال : ما أكتب ؟ قال : ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة من عملٍ ، أو أجلٍ ، أو رزقٍ ، أو أثرٍ ، فجرى القلمُ بما هو كائن إلى يوم القيامة ، قال : ثم ختم في القلم فلم ينطق ولا ينطق إلى يوم القيامة ، قال : وهو قلم من نور طوله كما بين السماء والأرض.

وروى مجاهد ، قال : اول ما خلق الله القلم ، فقال : اكتب القدر ، فكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة ، وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه.

قال القاضي : هذا الخبر يجب حمله على المجاز ؛ لأن القلم آلة مخصوصة للكتابة ، ولا يجوزأن يكون حياً عاقلاً فيؤمر وينهى ؛ فإن الجمع بين كونه حيواناً مكلفاً وبين كونه آلة للكتابة محال بل المراد منه أنه تعالى أجراه بكل ما يكون وهو كقوله تعالى ﴿إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران : ٤٧] فإنه ليس هناك أمر ، ولا تكليف ، وهو مجرد نفاذ القدرةِ في المقدور من غير منازعة ، ولا مدافعة.

وقيل : القلم المذكور هو العقل وأنه شيء هو كالأصل لجميع المخلوقات ، قالوا : والدليل عليه أنه قد روي في الأخبار : أن أول ما خلق الله القلم.

وفي خبر آخر : أول ما خلق الله العقل ، فقال الجبار : ما خلقت خلقاً أعجب غلي منك ، وعزتي وجلالي لأكلمنك فيمن أحببت ولأبغضنك فيمن أبغضت ، قال : ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكمل النَّاسِ عقلاً أطوْعهُمْ للَّهِ وأعْلمُهُمْ بطاعته.

وفي خبر آخر : أول ما خلق الله جوهرة ، فنظر إليها بعين الهيبة فذابت ، وسخنت ، فارتفع منها دخان وزيد ، فخلق من الدخان السموات ، ومن الزبد الأرض.

قالوا : فهذه الأخبار مجموعها تدل على أن القلم والعقل وتلك الجوهرة التي هي أصل المخلوقات شيء واحد ، وإلا حصل التناقض.

قوله : ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ، أي : وما يكتبون ، يريدك الملائكة يكتبون أعمال بني آدم.

قال ابن عباس.

وقيل : وما يكتبون الناس ويتفاهمون به.

وقال ابن عباس : معنى ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ وما يعملون.

٢٦٥

." (١)

"واتفقوا على الفتح في قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾.

وتلخيص هذه أن " أنَّ " المشددة في هذه السورة على ثلاثة أقسام : قسم : ليس معه واو العطف ، فهذا لا خلاف بين القراء في فتحه أو كسره على حسب ما جاءت به التلاوة واقتضته العربية ، كقوله ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ ، لا خلاف في فتحه لوقوعه موقع المصدر ، وكقوله ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً﴾ ، لا خلاف في كسره لأنه محكي بالقول.

القسم الثاني : أن يقترن بالواو ، وهوأربع عشرة كلمة ، إحداها : لا خلاف في فتحها وهو قوله : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ وهذا هو القسمُ الثاني.

والثالث : " وأنه لما قام " يكسرها ابن عامر وأبو بكر ، وفتحها الباقون.

كما تقدم تحرير ذلك كله.

والاثنتا عشرة : وهي قوله ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ﴾ [الجن : ٣] ، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾ [الجن : ٤] ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ [الجن : ٥] ، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾ [الجن : ٦] ، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ﴾ [الجن : ٧] ، ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا﴾ [الجن : ٨] ، ﴿وَأَنَّا كُنَّا﴾ [الجن : ٩] ، ﴿وَأَنَّا لاَ نَدْرِى ﴾ [الجن : ١٠] ، ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ﴾ [الجن : ١١] ، ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ [الجن : ١٢] ، ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا﴾ [الجن : ١٣] ، ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ﴾ [الجن : ١٤].

فهذا ضبطها من حيثُ القراءات ، وأما توجيه ذلك فاختلف الناسُ فيه.

فقال أبو حاتم في الفتح : هو معطوف على مرفوع " أوحِيَ " ، فتكون كلها في موضع رفع لما لم يسم فاعله.

ورد ذلك من حيث أنَّ أكثرها لا يصح دخولها تحت معمول " أوحِيَ " ، ألا ترى أنه لوقيل " وحي إلينا أنا لمسنا السماء ، وأنا كنا ، وأن لا ندري وأنا منا الصالحون ، وأنا لما سمعنا الهدى ، وأنا منا المسلمون

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٤٩٩٧

" لم يستقيم معناه.
وقال مكيٌّ : وعطف " أن " على " آمنَّا بِهِ " أتم في المعنى من العطف على " أَنَّهُ اسْتضمَعَ " لأنَّك لو عطفت " وأنا ظننا ، وأنا لما سمعنا ، وأنه كان رجال من الإنس ، وأنا لمسنا " وشبه ذلك على " أَنَّهُ اسْتمَعَ " لم يجز ؛ لأنه ليس مما أوحي إليه إنَّام هو مر أخبروا به عن أنفسهم ، والكسر في هذا أبينُ وعليه جماعة من القُرَّاءِ.
الثاين : أن الفتح في ذلك عطف على محل " بِهِ " من " آمنَّا بِهِ ".
قال الزمخشريُّ : " كأنه قال : صدقناه وصدقنا أنه تعالى جد ربنا ، وأنه يقول سفيهنا ، وكذلك البواقي ".
إلا أن مكياً ضعف هذا الوجه فقال : " والفتح في ذلك على الجمل على معنى :
٤١١
" آمنَّا بِهِ " ، فيه بعدٌ في المعنى ؛ لأنهم لم يخبروا أنهم آمنوا ، بأنهم لما سمعوا الهدى آمنوا به ، ولم يخبروا أنَّهم آمنوا أنه كان رجال ، إنما حكى الله عنهم أنهم قالوا ذلك مخبرين به عن أنفسهم لأصحابهم ، فالكسر أولى بذلك " وهذا الذي قاله غير لازم ، فإن المعنى على ذلك صحيح ، وقد سبق الزمخشري إلى هذا التخريج الفرَّاء والزجاج ، إلا أن الفراء استشعر إشكالاً وانفصل عنه ، فإنه قال : فتحت " أن " لوقوع الإيمان عليها ، وأنت تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح دون بعض فلا يمنع من إمَائهن على الفتح ، فإنه يحسن فيه ما يوجب فتح " أن " نحو : صدقنا ، وشهدنا ، كما قالت العرب : [الوافر]
٤٨٩٣ - وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا
فنصب " العيونَ " لإتباعها " الحواجب " ، وهي لا تزجج إنما تكحل ، فأضمر لها الكحل.
انتهى فأشار إلى شيء مما ذكره وأجاب عنه.
وقال الزجاج : " لكن وجهه أن يكون محمولاً على " آمنَّا بِهِ " وصدقناه وعلمناه ، فيكون المعنى : صدقنا أنه تعالى جد ربِّنا ما اتخذ صاحبة ".
الثالث : أنه معطوف على الهاء في " بِهِ " ، أي : آمنا به وبأنه تعالى جد ربنا ، وبأنه كان يقول - إلى آخره - وهو مذهب الكوفيين.
وهو ، وإن كان قوياً من حيثُ المعنى ، إلا أنه ممنوع من حيث الصناعة لأنه لا يعطف على الضمير المجرور ، إلا بإعادة الجار.
وتقدم تحرير هذين القولين في سورة " البقرة " عند قوله : ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة : ٢١٧]

على أن مكياً قد قوى هذا المدرك ، وهو حسن جداً ، فقال : هو يعني العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في " أن " أجود منه في غيرها لكثرة **حذف حرف الجر** " إلى " مع " أن ".

ووجه الكسر : العطف على " إن " في قوله : " إنَّا سَمِعْنَا " فيكون الجميع معمولاً للقول فقالوا : " إنَّا سَمِعْنَا " ، وقالوا : " إنَّه تعَالى جَدُّ رِبِّنَا " إلى آخرها.

وقال بعضهم : الجملتان من قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ﴾ ، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ﴾ معترضتان بين قول الجن ، وهما من كلام الباري تعالى.

والظاهر أنه من كلامهم قاله بعضهم لبعض.

٤١٢

(١) ".

"ووجه الكسرِ والفتح في قوله : ﴿وَأَنَّهُ لَّمَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ ما تقدم.

ووجه إجماعهم على فتح ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ وجهان : أحدهما : أنه معطوف على " أنَّه اسْتَمَعَ " فيكون موحى أيضاً.

والثاني : أنه على **حذف حرف الجر** ، وذلك الحرف متعلق بفعل النهي ، أي : فلا تدعوا مع الله احداً ، لأن المساجد لله.

ذكرهما أبو البقاء.

وقال الزمخشريُّ : " أنَّهُ اسْتَمَع " - بالفتح - لأنه فاعل " أوْحِيَ " ، و " إنَّا سَمِعْنَا " بالكسر لأنه مبتدأ ، محكي بعد القول ، ثُمَّ يحمل عليهما البواقي ، فما كان من الوحي فتح ، وما كان من قول الجنِّ كسر ، كلقهم من قولهم الثنتين الأخريين وهما : " وأن المساجد ، وأنه لما قام عبد الله يدعوه " ، ومن فتح كلهن ، فعطفاً على محلّ الجار والمجرور في " آمنَّا بِهِ " ، أي : صدقناه وصدقنا به.

والهاء في ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ ، وأنه تعالى وما بعد ذلك ضمير الأمر والشأن ، وما بعده خبر " أن ".

قوله : ﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾.

قرأ العامة : ﴿جَدّ رَبَّنَا﴾ بالفتح لـ " رَبَّنَا ".

والمراد به هنا العظمة.

وقيل : قدرته وأمره.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٥٠٦٠

وقيل : ذكره.

والجدُّ أيضاً : الحظُّ ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " وَلاَ ينفعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ " والجدُّ أيضاً : أبو الأب ، والجدُّ أيضاً - بالكسر - ضد التواني في الأمر.

وقرأ عكرمة : بضم ياء " ربُّنا " وتنوين " جدٌّ " على أن يكون " ربنا " بدلاً من " جد ".

والجد : العظيمُ.

كأنه قيل : وأنه تعالى عظم ربنا ، فأبدل المعرفة من النكرة.

وعنه أيضاً : " جداً " على التمييز و " ربنا " فاعل بـ " تعَالى " ، وهو منقول من الفاعلية ؛ إذ التقدير : " جد ربنا " ثم صار تعالى ربنا جداً أي عظمة نحو تصبب زيداً عرقاً أي عرق زيد ، وعنه أيضاً وعن قتادة كذلك إلا انه بكسر الجيم ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه نعت لمصدر محذوف ، وربنا فاعل بـ " تعالى " ، والتقدير : تعالى ربُّنا تعالياً جداً ، أي : حقاً لا باطلاً.

والجِدُّ - بكسر الجيم - ضد الهزل.

٤١٣

والثاني : أنه منصوب على الحال ، أي : تعالى ربنا حقيقة وتمكناً ، قاله ابن عطية.

وقرأ حميد بن قيس : " جُدُّ رِبِّنا " - بضم الجيم - مضافاً لـ " ربّشنا " ، وهو بمعنى العظيم حكاه سيبويه.

وهو في الأصل من إضافة الصفة لموصوفها ؛ إذ الأصل : ربنا العظيم ، نحو : " جرد قطيفة " الأصل : قطيفةُ جرد ، وهو مؤولٌ عن البصريين.

وقرأ ابنُ السميقع : " جدا ربنا " بألف بعد الدال مضافاً لـ " ربّنا ".

والجَدَا والجدوى : النفع والعطاء ، أي : تعالى عطاء ربِّنا ونفعه.

فصل في معنى " الجد " قال القرطبيُّ : الجد في اللغة : العظمةُ والجلالُ ، ومنه قول أنس - رضي الله عليه - : "كان الرجل إذا حفظ البقرة وآل عمران جد في عيوننا " أي : عظم وجل فمعنى " جَدُّ ربِّنَا " أي : عظمته وجلاله ، قاله عكرمة ومجاهد وقتادة ، وعن مجاهد أيضاً : ذكره.

وقال أنس بن مالك والحسن وعكرمةُ أيضاً : غناه.

ومنه قيل للحظ جد ورجل مجدود : أي : محظوظ ، وفي الحديث : " وَلا يَنْفَعُ ذَا الجدِّ منْكَ الجَدُّ " ، قال أبو عبيد والخليل ، أي ذا الغنى منك الغنى ، إنما تنفعه الطاعة.

وقال ابن عباس رضي الله عنه : قدرته وقال الضحاك : فعله.

وقال القرظي والضحاك : آلاؤهُ ونعماؤه على خلقه.

وقال أبو عبيد والأخفش : ملكه وسلطانه.

وقال السدي : أمره.

وقال سعيد بن جبير : ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾ ، أي : تعالى ربنا.

٤١٤

." (١)

"فاترك ، وكذلك روى مغيرة عن إبراهيم النخعي ، قال : الرجز : الإثم.

وقال قتادة : الرجز إساف ، ونائلة.

وأصل " الرُّجْز " : العذابُ ، قال تعالى : ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف : ١٣٤].

وقال تعالى : ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَآءِ﴾ [الأعراف : ١٦٣].

قوله : ﴿وَلاَ تَمْنُن﴾ ، العامة : على فك الإدغام والحسن وأبو السمال والأشهب العقيلي : بالإدغام.

وقد تقدم أن المجزوم ، والموقوف من هذا النوع يجوز فيهما الوجهان ، وتقدم تحقيقه في " المائدة " ، عند قوله تعالى : ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ [المائدة : ٥٤].

والمشهور أنه من المنّ ، وهو الاعتداد على المعطى بما أعطاه ، وقيل : معناه " ولا تضعف " من قولهم : حبل متين ، أي : ضعيف.

قوله : ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ ، العامة على رفعه ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه في موضع الحال ، أي : لا تمنن مستكثراً ما أعطيت.

وقيل : معناه لا تأخذ أكثر ممنا أعطيت.

الثاني : على حذف " أن " يعني أن الأصل ولا تمنن أن تستكثر ، فلما حذفت " أن " ارتفع الفعل ، كقوله : [الطويل] ٤٩٥٢ - ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِري أحْضُرُ الوغَى

....

جزء : ١٩ رقم الصفحة : ٤٩٠

في إحدى الروايتين.

قاله الزمخشريُّ.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٥٠٦١

ولم يبين ما محل " أن " وما في خبرها.

وفيه وجهان : أظهرهما – وهو الذي يريده – هو أنها إما في محل نصب ، أو جر على الخلاف فيها ؛ **حذف حرف الجر** وهو هنا لام العلة ، تقديره : ولا تمنن لأن تستكثر.

والثاني : أنها في محل نصب فقط مفعولاً بها ، أي : لا تضعف أن تستكثر من الخبر ، قاله مكي.

وقد تقدم أن " تَمْنُنْ " بمعنى تضعف ، وهو قول مجاهد.

إلا إنَّ أبا حيان قال – بعد كلام الزمخشريِّ – : " وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه لأنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر ، ولنا مندوحة عنه مع صحتة معنى ".

٤٩٩

والكوفيون يجيزون ذلك ، وأيضاً : فقد قرأ الحسن والأعمش : " تَسْتكثِرَ " أيضاً على إضمار " أن " ، كقولهم : " مُرْهُ يحفرها ".

وأبلغ من ذلك التصريح بأن في قراء عبد الله : ﴿ولا تمنن أن تستكثر﴾.

وقرأ الحسن – أيضاً – وابن أبي عبلة تستكثرْ جزماً ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون بدلاً من الفعل قبله.

كقوله : ﴿يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ﴾ [الفرقان : ٦٨ – ٦٩] ف " يُضَاعَفُ " بدلاً من " يَلْقَ " ؛ وكقوله : [الطويل] ٤٩٥٣ – مَتَى تَأتِنَا تُلْمِمْ بنَا في دِيَارِنَا

تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأجَّجَا

ويكون من المنِّ الذي في قوله تعالى : ﴿لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى ﴾ [البقرة : ٢٦٤].

الثاني : أن يشبه " ثرو " بعضد فيسكن تخفيفاً.

قاله الزمخشري.

يعني : أنه يأخذ من مجموع " تستكثر " [ومن الكلمة التي بعده وهو الواو ما يكون يه شبهاً بعضد ، ألا ترى أنه قال : أن يشبه ثرو ، فأخذ بعض " تستكثر "] وهو الثاء ، والراء وحرف العطف من قوله : ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ ؛ وهذا كما قالوا في قول امرىء القيس : [السريع] ٤٩٥٤ – فالْيَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتحقِبٍ

إثْماً من اللَّهِ ولا واغِلِ

بتسكين " أشْرَبْ " – أنه مأخذوا من الكلمتين رَبْغَ ك " عضد " ثم سكن.

وقد تقدم في سورة " يوسف " في قراءة قُنبل : " من يَتّقي " ، بثبوت الياء ، أن " مَنْ " موصولة ، فاعترض

بجزم " يَصْبِر " ؟ .
فأجيب بأنه شبه بـ " رف " ، أخذوا الباء والراء من " يَصْبِر " والفاء من " فإنَّه " ، وهذ نظيرتيك سواء.
الوجه الثالث : أن يعتبر حال الوقف ، ويجرى الوصل مجراه ، قاله الزمخشري ، أيضاً.
يعني أنه مرفوع ، وإنما سكن تخفيفاً ، أو أجري الوصل مُجْرَى الوقفِ.
قال أبو حيان : " وهذان لا يجوز أن يحمل عليهما مع وجود أرجح من ه‍ما ، وهو البدل معنى وصناعة ".
٥٠٠
." (١)

"وفي انتصاب " قوارير " وجهان : أظهرهما : أنه خبر "كان ".
والثاني : أنها حال و "كان " تامة ، أي كونت فكانت.
قال أبو البقاء : " وحسن التطرير لما اتصل به من بيان أصلها ، ولو كان التكرير لم يحسن أن يكون الأول رأس آية لشدة اتصال الصفة بالموصوف ".
وقرأ الأعمش : " قَوَارِيرُ " بالرفع ، على إضمار مبتدأ ، هي قوارير ، و " مَنْ فضَّةٍ " صفة لـ " قوارير " ، والمعنى : في صفاء القوارير ، وبياض الفضة ، فصفاؤها صفاء الزجاج وهي من فضة.
٣٤
فصل في وصف تربة الجنة رُوي أن أرض الجنة من فضة ، والأواني تتخذ من تربة الأرض التي منها ، ذكره ابن عباس رضي الله عنهما ، وقال : ليس في الجنة شيء إلا وقد أعطيتم في الدنيا شبهة إلا قوارير من فضة.
قال ابن الخطيب : ومعنى "كانت " هو من يكون ، من قوله : ﴿فَيَكُونُ﴾ [النحل : ٤٠] أي : فتكونت قوارير بتكوين الله – تعالى – تفخيماً لتلك الخلقةِ ،العظيمة العجيبة الشأن ، الجامعة بين صفتي الجوهرين المتباينين ، ثم قال : فإن قيل : كيف تكون هذه الأكوابُ من فضة ومن قوارير ؟ .
فالجواب من وجوه : أحدها : أن أصل القوارير في الدنيا الرَّمل ، وأصل قوارير الجنة هو فضة الجنة ، فكما أن الله – تعالى – قادر على أن يقلب الرمل الكثيف زجاجة صافية ، فكذلك قادر على أن يقلب فضة الجنة قارورة لطيفة ، فالغرض من ذكر هذه الآية التنبيه على أن نسبة قارورة الجنة إلى قارورة الدنيا كنسبة الفضة إلى الرمل فكما أنه لا نسبة بين هذين الأصلين فكذا بين القارورتين.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٥٠٩٩

وثانيها : ما تقدم من قول ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء ، أي : أنها جامعة بين صفاء الزجاج وشفافيته وبين نقاء الفضة وشرفها.

وثالثها : أنه ليس المراد بالقوارير الزجاج ، بل العرب تسمي ما استدار من الأواني التي تجعل فيها الأشربة مما رق وصفا قارورة ، فالمعنى : وأكواب من فضة مستديرة صافية.

قوله : ﴿تَقْدِيراً﴾ صفة لـ " قوارير " ، والواو في " قَدَّرُها " فيها وجهان : أحدهما : أنها عطف عليهم ، ومعنى تقديرهم إياها أنهم قدروها في أنفسهم أن تكون على مقادير وأشكال على حسب شهواتهم ، فجاءت كما قدروها.

والثاني : أن الواو للطائفين للدلالة عليهم في قوله تعالى : " ويُطَافُ " ، والمعنى : أنهم قدروا شرابها على قدر ريِّ الشارب ، وهذا ألذ الشراب لكونه على مقدار حاجته لا يفصل عنها ، ولا يعجز.

قاله الزمخشري.

جوز أبو البقاء : أن تكون الجملة مستأنفة.

٣٥

قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما : أتوا بها على قدر ريِّهم بغير زيادة لا نقصان ، قال الكلبي : وذلك ألذّ وأشهى ، والمعنى : قدرتها الملائكة التي تطوف عليهم ، وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – قدروها على ملء الكف لا يزيد ولا ينقص حتى لا تؤذيهم بثقل ، أو بإفراط صغر.

وقرأ علي ، وابن عباس ، والسلمي ، والشعبي ، وزيد بن علي ، وعبيد بن عمير ، وأبو عمرو في رواية الأصمعي : " قُدِّروها " بضم القاف وكسر الدال مبنياً للمفعول أي : جعلت لهم على قدر إرادتهم.

وجعله الفارسي من باب المقلوب ، قال : كان اللفظُ قدروها عليها ، وفي المعنى قلب ؛ لأن حقيقة المعنى أن يقال : قدرت عليهم ، فهي مثل قوله تعالى : ﴿لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُوْلِي الْقُوَّةِ﴾ [القصص : ٧٦] ، ومثل قول العرب : إذا طلعت الجوزاء ، ألقى العود على الحرباء.

قال الزمخشري : ووجهه أن يكون من قدر منقولاً ، تقول : قدرت الشيء وقَدّرَنِيهِ فلان : إذاث جعلك قادراً له ، ومعناه : لما حذف المضاف مما قبلها ، وصارت الواو مفعول ما لم يسم فاعله ، واتصل ضمير المفعول الثاني في تقدير النصب بالفعل بعد الواو التي تحولت من الهاء والميم حتى أقيمت مقام الفاعل.

وفي هذا التخريج تكلف مع عجرفة ألفاظه.

وقال أبو حيان : والأقرب في تخريج هذه القراءة الشاذة أن يكون الأصل : قدر ريهم منها تقديراً ، فحذف

المضاف وهو الري ، وأقيم الضمير بنفسه ، فصار قدروها ، فلم يكن فيه إلا حذف مضاف ، واتساع في الفعل.

وقال القرطبي : وقال المهدوي : من قرأها " قدروها " فهو راجع إلى معنى القراءة

٣٦

الأخرى ، وكأن الأصل : قدروا عليها ، **فحذف حرف الجر** ، والمعنى : قدرت عليهم ؛ وأنشد سيبويه البيت [البسيط] ٥٠٤٧ - آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ آكُلُهُ

والحَبُّ يأكُلهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ

جزء : ٢٠ رقم الصفحة : ١٣

(١) ".

"ذلك ؟ والتعجب أيضاً إنما يليق بالجاهل بسبب الشَّيء ، فالعالمُ به كيف يليق ذلك بِهِ ؟ .

فالجواب : أن ذلك ورد على أسلوب كلام العرب ، لبيان استحقاقهم لأعظم العقاب ، حيث أتوا بأعظم القبائحِ كقولهم إذا تعجَّبُوا من شيءٍ قاتلهُ اللهُ ما أخَسّه ، وأخزاه الله ما أظلمه ، والمعنى : اعجبوا من كفر الإنسان بجميع ما ذكرنا بعد هذا.

وقيل : ما أكفرهُ بالله ونعمه مع معرفته بكثرة إحسانه إليه ، والاستفهام بقوله : ﴿مِنْ أَيِّ شَيءٍ خَلَقَهُ﴾ قيل : استفهامُ توبيخٍ ، أي : أيُّ شيءٍ دعاهُ إلى الكفر.

وقيل : استفهام تحقير ، له ، فذكر أوَّل مراتبه ، وهو قوله تعالى : ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾ ، ولا شك أن النطفة شيءٌ حقيرٌ مهينٌ ، ومن كان أصله ذلك كيف يتكبر ، وقوله : " فقدَّره " اي : أطواراً.

وقيل : سوَّاه لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً﴾ [الكهف : ٣٧] ، وقدَّر كُلَّ عُضوٍ في الكيفيَّة والكميَّة بالقدر اللائق لمصلحته ، لقوله تعالى : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان : ٢] ، ثُمَّ لما ذكر المرتبة الوسطى قال تعالى : ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾.

قيل : المراد : تيسير خروجه من بطنِ أمِّه ، ولا شكَّ أن خروجه حيًّا من أضيقِ المسالك من أعجب العجائبِ ، يقالُ : إنه كان رأسه في بطن أنه من فوقٍ ، ورجلاهُ من تحتٍ ، فإذا جاء وقت الخروج انقلب ، فمن الذي أعطاه ذلك الإلهام ، المراد منه قوله تعالى : ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَينِ﴾ [البلد : ١٠] ، أي : التمييز بين الخير والشرِّ.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل ـ ، ص/٥١٥٠

وقيل : مخصوصٌ بالدين.

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾.

يجوز أن يكون الضمير للإنسان ، والسبيل ظرف ، أي : يسر للإنسان الطريق ، أي : طريق الخير ، والشر ، كقوله تعالى : ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَينِ﴾ [البلد : ١٠].

وقال أبو البقاء : ويجوز أن ينتصب بـأنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ " يسره " ، والهاء للإنسان ، أي : يسره السبيل ، أي : هداه له.

قال شهاب الدين : فلا بد من تضمينه معنى " أعْطَى " حتى ينتصب اثنين ، أو **حُذف حرف الجر** أي : يسَّره للسَّبيل ، ولذلك قدره بقوله : " هَدَاه له " ، ويجوز أن يكون " السَّبيل " منصوباص على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ ، والضمير له ، تقديره : ثم يسِّر السبيل يسَّره ، أي : سهلهُ للناس ، كقوله تعالى : ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ [طه : ٥٠] ، وتقدَّم مثله في قوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان : ٣].

١٦١

فصل في تفسير الآية روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ومجاهدٍ قالا : سبيل الشقاء والسعادة.

وقال ابن زيد : سبيل الإسلام ، وقال أبو بكر بن طاهر : يسّر على كلّ أحد ما خلقهُ لهُ وقدره عليه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " اعْمَلُوا فكُلٌّ مُيسَّرٌ لمَا خُلِقَ لَهُ ".

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ هذه المرتبة الثالثة ، أي : جعل له قبراً يواري فيه يقالك قبرهُ إذا دفنه ، وأقبرهُ ، أي : جعلهُ بحيث يقبر ، وجعل له قبراً إكراماً له ، ولم يجعله ممَّن يُلْقَى على وجه الأرض تأكله الطير.

قاله الفراء.

قال أبو عبيدة : " أقْبَرَهُ " جعل له قبراً ، وأمرَ أن يقبر ، والقَابِرُ : هو الدَّافن بيده ؛ قال : الأعشى :

[السريع] ٥١٠٨ - لَوْ أسْنَدَتْ مَيْتاً إلى نَحْرِهَا

عَاشَ ولَمْ يُنْقَلْ إلى قَابرِ

جزء : ٢٠ رقم الصفحة : ١٦٠

يقال : قبرت الميت " أي " دفنته ، وأقبره الله أي : صيَّره بحيثُ جعل لهُ قبراً.

وتقول العرب : بترت ذنب البعير وأبتره الله ، وعضبت قرن الثور ، وأعضبه الله وطردت فلاناً ، والله أطرده

، أي : صَيَّره طريداً.

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ﴾.

أي : أحياه بعد موته ، ومفعول شاء محذوف ، أي : شاء إنشاره ُ ، و " أنشره " جواب " إذا ".

وقرأ العامة : " أَنْشَرَ " ، بالألف.

وروى أبو حيوة عن نافع وشعيب عن ابن أبي حمزة : " نَشَرهُ " ثلاثياً بغير ألف.

ونقلها أبو الفضل أيضاً ، وقال : هما لغتان بمعنى الإحياء.

قال ابن الخطيب : وإنَّما قال : " إذا شَاءَ أنشرهُ " إشعاراً بأنَّ وقته غير معلوم ، فتقديمه وتأخيره موكولٌ إلى مشيئة الله تعالى.

١٦٢

." (١)

"و ﴿عَلَى الْغَيْبِ﴾ متعلق بـ " ظنين " ، أو " ضَنِيْنٍ ".

و " الغيب " : القرآن ، وخبر السماء هذا صفة محمد صلى الله عليه وسلم.

وقيل : صفة جبريل عليه السلام.

قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ﴾ ، أي : مَرْجُومٍ ، والضمير في " هو " للقرآن ، قالت قريش : إنَّ هذا القرآن يجيء به شيطان ، فيلقيه على لسانه ، فنفى الله ذلك ، يريدون بالشيطان : الأبيض الذي كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة جبريل يريد أن يفتنه.

فصل في الكلام على الآية قال ابنُ الخطيب : إن قيل : إنَّه حلف على أن القرآن قول جبريل – عليه السلام – فوجب علينا أن نصدقه ، فإن لم نقطع بوجوب حمل اللفظ على الظاهر ، فلا أقلَّ من الاحتمال ، وإن كان كذلك ثبت أن هذا القرآن يحتملُ أن يكون كلام جبريل لا كلام الله تعالى ، وبتقدير أن يكون كلام جبريل لا يكون معجزاً ، ولا يمكن أن يقال بأن جبريل معصوم ؛ لأنَّ عصمته متفرعة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم وصدق النبي صلى الله عليه وسلم على كون القرآن معجزاً ، وكون القرآن معجزاً متفرع على عصمة جبريل ، فيلزم دور.

فالجواب : أنَّ الإعجاز ليس في الفصاحة ، بل في سلب تلك الدواعي عن القلوب ، وذلك مما لا يقدر عليه أحد إلاَّ الله تعالى ، لأن سلب القدرة عما هو مقدور لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٥٢٠٧

ثم قال في قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ﴾ : فإن قيل : القول بصحة النبوة بالدليل السمعي.

جزء : ٢٠ رقم الصفحة : ١٨٥

قوله تعالى : ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ " أيْنَ " : منصوب بـ " تذهبون " ؛ لأنه ظرف مبهم.

وقال أبو البقاء : أي : إلى أين ؟ **فحذف حرف الجرِّ** ، كقولك : ذهبت " الشام " ، ويجوز أن يحمل على المعنى ، كأنه قال : أين تؤمنون ، يعني : أنه على الحذف ، أو على التضمين ، وإليه نحا مكيٌّ أيضاً.

١٩١

ولا حاجة إلى ذلك ألبتَّة لأنه ظرف مبهم لا مختص.

فصل في تفسير الآية قال قتادةُ : فإلى تعدلون عن هذا القول ، وعن طاعته.

وقال الزجاج : فأي طريق تسلكون أبين من هذه الطريقة التي بيَّنت لكم.

ويقال : أن تذهب وإلى أين تذهب.

وحكى الفراء عن العرب : ذهبت " الشام " ، وخرجت " العراق " ، وانطلقت السوق ، أي : إليها ؛ وأنشد لبعض بني عقيل : [الوافر] ٥١٢٤ - تَصِيحُ بِنَا حنيفةُ إذْ رَأتْنَا

وأيُّ الأرضِ تَذْهَبُ لِلصِّياحِ

يريد : إلى أيِّ أرض تذهب ، فحذف " إلى ".

قوله : ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ﴾ ، يعني : القرآن ذكر للعالمين ، أي : موعظة ، وزجر.

و " إن " بمعنى : " ما ".

وقيل : ما محمد إلا ذكر.

قوله : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ﴾ بدل من " للعالمين " بإعادة العامل ، وعلى هذا فقوله : ﴿أَن يَسْتَقِيمَ﴾ : مفعول " شاء " أي : لمن شاء الاسقامة ، ويجوز أن يكون " لمن شاء " خبراً مقدماً ، ومفعول شاء محذوف ، وأن يستقيم مبتدأ ، وتقدم نظيره والمعنى : لمن شاء منكم أن يستقيم.

قال أبو جهل : الأمر إلينا إن شئنا استقمنا ، وإن شئنا لم نستقم وهذا هو القدر ، وهو رأس القدرية ، فنزلت : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلاَّ أَن يَشَآءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ، فبين بهذا أنه لا يعمل العبد خيراً إلا بتوفيق الله تعالى ، ولا شرًّا إلا بخذلانه.

قوله : ﴿إِلاَّ أَن يَشَآءَ اللَّهُ﴾ ، أي : إلا وقت مشيئة الله تعالى.

وقال مكيٌّ : " أن " في موضع خفض بإضمار " الباء " ، أو في موضع بحذف الخافض.

يعني : أن الأصل " إلا بأن " ، وحينئذ تكون للمصاحبة.
فصل في تفسير الآية قال الحسن : والله ما شاءت العرب الإسلام حتى شاء الله تعالى لها.
١٩٢
وقال وهب بن منبه – رضي الله عنه – : قرأت في تسعة وثمانين كتاباً مما أنزل الله – تعالى – على الأنبياء : من جعل إلى نفسه شيئاً فقد كفر ، وفي التنزيل : ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ الْمَلا ائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوا اْ إِلاَّ أَن يَشَآءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام : ١١١].
وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [يونس : ١٠٠].
وقال تعالى : ﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَاكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص : ٥٦] ، والآيُ في هذا كثيرةن وكذلك الأخبار وأن الله – تعالى – هدى بالإسلام ، وأضلَّ بالكفر.
قال ابنُ الخطيب : وهذا عين مذهبنا ؛ لأن الأفعال موقوفة على مشيئتنا ، ومشيئتنا موقوفة على مشيئة الله ، والموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء ، فأفعال العباد ثبوتاً ونفياً موقوفة على مشيئة الله تعالى ، وحمل المعتزلة ذلك أنها مخصوصة بمشيئة الإلجاء والقهر ، وذلك ضعيف ؛ لأن المشيئة الاختيارية حادثة ، فلا بد من محذوف ، فيعود الكلام.
والله تعالى أعلم.
" روى الثعلبي عن أبيّ – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ قَرَأ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ، أعاذهُ الله أنْ يَفضحَهُ حِينَ تُنشرُ صَحِيفَتُهُ " والله أعلم بالصواب.
١٩٣

جزء : ٢٠ رقم الصفحة : ١٩١." (١)

" صفحة رقم ٥٢٣

أعجب ، ومعناه التنبيه ؛ ثم ابتدأ كأن) الله (اي الملك الأعلى الذي له الأمر كله) يبسط الرزق) أي الكامل) لمن يشاء (سواء كان عنده ما يحتال به علىالرزق أم لا .
ولما كانت القصة لقارون ، وكان له ن المكنة في الدنيا ما مضى ذكره ، وكانت العادة جارية بأن مثله يبطر وقد يؤدي إلى تألهه ، قال منبها بافيقاع به على الوجهالماضي أنه من جملة عبيده ، لا فرق بينه وبين

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل . ، ص/٥٢١٨

أضعفهم بالنسبة إلى قدرته : (من عباده (.

ولما دل على أن البسط إنما هو منه ، أتبعه قول دليلا آخر على ربوبيته : (ويقدر) أي يضيق على من يشاء سواء كان فظنا أم لا ، لا يبسطه لأحد لكرامته عليه ، ولا يضيق على أحد لهوانه عنده ، ولا يدل البسط والقبض على هوان ولا كرامة ، وهذا دليل على أنهم ظنوا صحة قول قارون أنه أوتيه على علم عنده ، وأنهم إنما تمنوا علمه الذي يلزم منه على اعتقادهم حصول المال على كل ح١ل .

ولما لاح من واقعته أن الرزق إنما هو بيد الله ، أتبعوه ما دل على أنهم اعتقدوا أيضا أن الله قادر على ما يريد من غير الرزق كما هو قادر على الرزق من قولهم : (لولا أن من الله) أي تفضل الملك الأعظم الذي استأثر بصفات الكمال) علينا (بجوده ، فلم يعطنا ما تمنيناه من الكون على مثل حاله) لخسف بنا (مثل ما خسف به) ويكأنه) أي عجبا أو ندما لأنه ، أو يشبه أنه ، أو ألم تر أنه ، قال الرضي في شرح الحاجبية : كأن المخاطب كان يدعى أنهم يفلحون فقال لهم : عجبا منك ، فسئل : لن تتعجب منه ؟ فقال : لأنه إلى آخره ، **فحذف حرف الجر** مع (أن) كما هو القياس .

) لا يفلح (اي يظفر بمراد) الكافرون) أي العريقون في الكفر لنعمة الله ، وقد عرف بهذا التنزيل المعنى على ما قالوه في المراد من ويكأنه ، سواء وقف على وي أو يك أو لا .

ذكر شرح هذه القصة

: قال البغوي : قال أهل العلم بالأخبار : كان قارون أعلم بني إسرائيل بعد موسى عليه الصلاة والسلام وأقرأهم للتوراة وأجملهم وأغناهم فبغى وطغى ، وكان أول طغيانه وعصيانه أن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه الصلاة والسلام أن يعلقوا في أرديتهم خيوطا أربعة ، في كل طرف منها خيطا أخضر بلون السماء يذكرونني به إذا نظروا إلى السماء ويعلمون أني منزل منها كلامي ، فقال موسى : يا رب ألا تأمرهم أن يجعلوا أرديتهم كلها خضرا ، فإن بني إسرائيل تحتقر هذه الخيوط ، فقال له ربهك يا موسى إن الصغير من أمري ليس بصغير ، فإذا هم لم يطيعوني في الأمر الصغير لم يطيعوني في الأمر الكبير ، فدعاهم موسى يعني فأعلمهم ففعلوا واستكبر." (١)

"وأن يسمى الفعل الثاني باسم الفعل الأول المسبب له ويجيء ذلك كما قال الشاعر عمرو بن كلثوم

(ألا لا يجهلن أحد علينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا) " الوافر "

---

(١) نظم الدرر . (– ت: عبدالرزاق غالب)، ٥/٥٢٣

فجعل انتصاره جهلا ويؤيد هذا المنزع في هذه الآية أن فاعل قد تجيء من واحد كعاقبت اللص وطارقت النعل

وتتجه أيضا هذه القراءة بأن ينزل ما يخطر ببالهم ويهجس في خواطرهم من الدخول في

٩١

الدين والنفاق فيه والكفر في الأمر وضده في هذا المعنى بمنزلة مجاورة أجنبيين فيكون الفعل كأنه من اثنين

وقد قال الشاعر الكميت

(تذكر من أنى ومن أين شربه

يؤامر نفسيه كذي الهجمة الأبل) " الطويل "

وأنشد ابن الأعرابي

(لم تدر ما لا ولست قائلها

عمرك ما عشت آخر الأبد)

(ولم تؤامر نفسيك ممتريا فيها

وفي أختها ولم تكد) " المنسرح "

وقال الآخر

(يؤامر نفسيه وفي العيش فسحة

أيستوتغ الذوبان أم لا يطورها)

وأنشد ثعلب عن ابن الأعرابي

(وكنت كذات الضنء لم تدر إذ بغت

تؤامر نفسيها أتسرق أم تزني) " الطويل "

ووجه قراءة عاصم ومن ذكر أن ذلك الفعل هو خدع لأنفسهم يمضي عليها تقول خادعت الرجل بمعنى أعملت التحيل عليه فخدعته بمعنى تمت عليه الحيلة ونفذ فيه المراد والمصدر خدع بكسر الخاء وخديعة حكى ذلك أبو زيد

فمعنى الآية وما ينفذون السوء إلا على أنفسهم وفيها

ووجه قراءة أبي طالوت أحد أمرين إما أن يقدر الكلام وما يخدعون إلا عن أنفسهم **فحذف حرف الجر** ووصل الفعل كما قال تعالى " واختار موسى قومه " الأعراف ١٥٥ أي من قومه وإما أن يكون يخدعون

أعمل عمل ينتقصون لما كان المعنى وما ينقصون ويستلبون إلا أنفسهم ونحوه قول الله تعالى " ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم " البقرة ١٨٧ ولا تقول رفثت إلى المرأة ولكن لما كان بمعنى الإفضاء ساغ ذلك ومنه وقوله تعالى " هل لك إلى أن تزكى " النازعات ١٨ وإنما يقال هل لك في كذا ولكن لما كان المعنى أجد بك إلى أن تزكى ساغ ذلك وحسن وهو باب سني من فصاحة الكلام ومنه قول الفرزدق

(كيف تراني قالبا مجني

قد قتل الله زيادا عني) " الرجز "

لما كانت قتل قد دخلها معنى صرف

ومنه قول الآخر نحيف العامري

(إذا رضيت علي بنو قشير

لعمر الله أعجبني رضاها) " الوافر "

لما كانت رضيت قد تضمنت معنى أقبلت علي

وأما الكسائي فقال في هذا البيت وصل رضي بوصل نقيضه

وهو سخط وقد تجرى أمور في اللسان مجرى نقائضها

ووجه قراءة قتادة المبالغة في الخدع إذ هو مصير إلى عذاب الله

قال الخليل يقال خادع من واحد لأن في المخادعة مهلة كما يقال عالجت المريض لمكان المهلة

٩٢

." (١)

"وحكى الطبري أن بعض المفسرين قال معنى " إن كنتم " إذ كنتم

قال الطبري وهذا خطأ

وإن قال قائل ما الحكمة في قول الله تعالى للملائكة " إني جاعل " الآية قيل هذا منه امتحان لهم واختبار ليقع منهم ما وقع ويؤدبهم تعالى من تعليم آدم وتكريمه بما أدب

و "

سبحانك " معناه تنزيها لك وتبرئة أن يعلم أحد من علمك إلا ما علمته و " سبحانك " نصب على المصدر وقال الكسائي نصبه على أنه منادى مضاف

---

(١) المحرر الوجيز . ، ٨٠/١

قال الزهراوي موضع " ما " من قولهم " ما علمتنا " نصب ب " علمتنا " وخبر التبرئة في " لنا " ويحتمل أن يكون موضع " ما " رفعا على أنه بدل من خبر التبرئة كما تقول لا إله إلا الله أي لا إله في

١٢٢

الوجود إلا الله و " أنت " في موضع نصب تأكيد للضمير في " إنك " أو في موضع رفع على الابتداء و " العليم " خبره والجملة خبر إن أو فاصلة لا موضع لها من الإعراب

و " العليم " معناه العالم ويزيد عليه معنى من المبارغة والتكثير من المعلومات في حق الله عز وجل

و " الحكيم " معناه الحاكم وبينهما مزية المبالغة وقيل معناه المحكم كما قال عمرو بن معد يكرب

(أمن ريحانة الداعي السميع

) " الوافر "

أي المسمع ويجيء " الحكيم " على هذا من صفات الفعل

وقال قوم " الحكيم " المانع من الفساد ومنه حكمة الفرس ما نعته ومنه قول جرير

(أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم

إني أخاف عليكم أن أغضبا) " الكامل "

سورة البقرة ٣٣ - ٣٤

" أنبئهم " معناه أخبرهم وهو فعل يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر وقد **يحذف حرف الجر** أحيانا تقول نبئت زيدا

قال سيبويه معناه نبئت عن زيد

والضمير في " أنبئهم " عائد على الملائكة بإجماع والضمير في أسمائهم مختلف فيه حسب الاختلاف في الأسماء التي علمها آدم

قال أبو علي كلهم قرأ أنبئهم بالهمز وضم الهاء إلا ما روي عن ابن عامر أنبئهم بالهمز وكسر الهاء وكذلك روى بعض المكيين عن ابن كثير وذلك على إتباع كسرة الهاء لكسرة الباء وإن حجز الساكن فحجزه لا يعتد به

قال أبو عمرو الداني وقرأ الحسن والأعرج أنبيهم بغير همز

قال ابن جني وقرأ الحسن أنبهم على وزن أعطهم وقد روي عنه انبيهم بغير همز

قال أبو عمرو وقد روي مثل ذلك عن ابن كثير من طريق القواس

قال أبو الفتح أما قراءة الحسن أنبهم كأعطهم فعلى إبدال الهمزة ياء على أنك تقول أنبيت كأعطيت وهذا ضعيف في اللغة لأنه بدل لا تخفيف والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة شعر

قال بعض العلماء إن في قوله تعالى " فلما أنبأهم " نبوة لآدم عليه السلام إذ أمره الله أن ينبىء الملائكة بما ليس عندهم من علم الله عز وجل

١٢٣

ويجوز فتح الياء من إني وتسكينها

قال الكسائي رأيت العرب إذا لقيت عندهم الياء همزة فتحوها

". (١)

"وقوله عز وجل " واتقوا يوما " نصب يوما ب " اتقوا " على السعة والتقدير عذاب يوم أو هول يوم ثم حذف ذلك وأقام اليوم مقامه ويصح أن يكون نصبه على الظرف لا للتقوى لأن يوم القيامة ليس بيوم عمل ولكن معناه جيئوا متقين يوما

و " لا تجزي " معناه لا تغني

وقال السدي معناه لا تقضي ويقويه قوله " شيئا " وقيل المعنى لا تكافىء ويقال جزى وأجزأ بمعنى واحد وقد فرق بينهما قوم فقالوا جزى بمعنى قضى وكافأ وأجزأ بمعنى أغنى وكفى

وقرأ أبو السمال تجزىء بضم التاء والهمز وفي الكلام حذف

وقال البصريون التقدير لا تجزي فيه ثم حذف فيه

وقال غيرهم حذف ضمير متصل ب " تجزي " تقديره لا تجزيه على أنه يقبح حذف هذا الضمير في الخبر وإنما يحسن في الصلة

وقال بعض البصريين التقدير لا تجزي فيه **فحذف حرف الجر** واتصل الضمير ثم حذف الضميربتدريج

وقوله تعالى " ولا تقبل منها شفاعة " قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتاء وقر ا الباقون بالياء من تحت على المعنى إذ تأنيث الشفاعة ليس بحقيقي والشفاعة مأخوذة من الشفع وهما الاثنان لأن الشافع والمشفوع له شفع وكذلك الشفيع فيما لم يقسم

وسبب هذه الآية أن بني إسرائيل قالوا نحن أبناء الله وأبناء أنبيائه وسيشفع لنا آباؤنا فأعلمهم الله تعالى عن يوم القيامة أنه لا تقبل فيه الشفاعة و " لا تجزي نفس عن نفس " وهذا إنما هو في الكافرين للإجماع

---

(١) المحرر الوجيز . ، ١/١٠٦

وتواتر الحديث بالشفاعة في المؤمنين

وقوله تعالى " ولا يؤخذ منها عدل " قال أبو العالية العدل الفدية

قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه وعدل الشيء هو الذي يساويه قيمة وقدرا وإن لم يكن من جنسه والعدل بكسر العين هو الذي يساوي الشيء من جنسه وفي جرمه

وحكى الطبري أن من العرب

من يكسر العين من معنى الفدية فأما واحد الأعدال فبالكسر لا غير والضمير في قوله " ولا هم " عائد على الكافرين الذين اقتضتهم الآية ويحتمل أن يعود على النفسين المتقدم ذكرهما لأن اثنين جمع أو لأن النفس للجنس وهو جمع وحصرت هذه الآية المعاني التي اعتادها بنو آدم في الدنيا فإن الواقع في شدة مع آدمي لا يتخلص إلا بأن يشفع له أو ينصر أو يفتدى

وقوله تعالى " وإذ نجيناكم من آل فرعون " أي خلصناكم و " آل " أصله أهل قلبت الهاء ألفا كما عمل في ماء ولذلك ردها التصغير إلى الأصل فقيل أهيل مويه وقد قيل في " آل " إنه اسم غير أهل أصله أول وتصغيره أويل وإنما نسب الفعل إلى " آل فرعون " وهم إنما كانوا يفعلونه بأمره وسلطانه لتوليهم ذلك بأنفسهم

١٤٠

وقال الطبري رحمه الله ويقتضي هذا أن من أمره ظالم بقتل أحد فقتله المأمور فهو المأخوذ به وآل الرجل قرابته وشيعته وأتباعه

ومنه قول أراكة الثقفي

(فلا تبك ميتا بعد ميت أجنه

." (١)

"وقوله تعالى " ربنا وابعث فيهم رسولا منهم " الآية هذا هو الذي أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أنا دعوة أبي إبراهيم وبشرى عيسى ومعنى " منهم " أن يعرفوه ويتحققوا فضله ويشفق عليهم ويحرص و " يتلو " في موضع نصب نعت لرسول أي تاليا عليهم ويصح أن يكون في موضع الحال والآيات آيات القرآن و " الكتاب " القرآن ونسب التعليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حيث هو يعطي الأمور التي ينظر فيها ويعلم طرق النظر بما يلقيه الله إليه ويوحيه وقال قتادة " الحكمة " السنة وبيان النبي صلى الله عليه

---

(١) المحرر الوجيز . ، ١٢١/١

وسلم الشرائع وروى ابن وهب عن مالك أن الحكمة الفقه في الدين والفهم الذي هو سجية ونور من الله تعالى و " يزكيهم " معناه يطهرهم وينميهم بالخير ومعنى الزكاة لا يخرج عن التطهير أو التنمية و " العزيز " الذي يغلب ويتم مراده ولا يرد و " الحكيم " المصيب مواقع الفعل المحكم لها

سورة البقرة ١٣٠ - ١٣٢

" من " استفهام في موضع رفع بالابتداء و " يرغب " خبره والمعنى يزهد فيها ويربأ بنفسه عنها والملة الشريعة والطريقة و " سفه " من السفه الذي معناه الرقة والخفة واختلف في نصب " نفسه " فقال الزجاج " سفه " بمعنى جهل وعداه بالمعنى وقال غيره " سفه " بمعنى أهلك وحكى ثعلب والمبرد أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدها وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة وقال الفراء نصبها على التمييز

قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه لأن السفه يتعلق بالنفس والرأي والخلق فكأنه ميزها بين هذه ورأوا أن هذا التعريف ليس بمحض لأن الضمير فيه الإبهام الذي في " من " فكأن الكلام إلا من سفه نفسا وقال البصريون لا يجوز التمييز مع هذا التعريف وإنما النصب على تقدير حذف في فلما **انحذف حرف الجر** قوي الفعل وهذا يجري على مذهب سيبويه فيما حكاه من قولهم ضرب فلان الظهر والبطن أي في الظهر والبطن وحكى مكي أن التقدير " إلا من سفه " قوله " نفسه " على أن نفسه تأكيد حذف المؤكد وأقيم التوكيد مقامه قياسا على النعت والمنعوت

قال القاضي أبو محمد وهذا قول متحامل واصطفى افتعل من الصفوة معناه تخير الأصفى وأبدلت التاء طاء لتناسبها مع الصاد في الإطباق ومعنى هذا الاصطفاء أنه نبأه واتخذه خليلا و " في الآخرة " متعلق باسم فاعل مقدر من الصلاح ولا يصلح تعلقه ب " الصالحين " لأن الصلة لا تتقدم الموصول هذا على أن تكون الألف واللام بمعنى الذي وقال بعضهم الألف واللام هنا للتعريف

٢١٣

ويستقيم الكلام وقيل المعنى أنه في عمل الآخرة " لمن الصالحين " فالكلام على حذف مضاف

وقوله تعالى " إذ قال له ربه أسلم " العامل في " إذ " " اصطفيناه " وكان هذا القول من الله حين ابتلاه بالكوكب والقمر والشمس

". (١)

---

(١) المحرر الوجيز ، ١/١٩٨

"فجمع بين اللغتين في بيت وقرأ اليماني فيسر بأهلك وهذا الأمر بالسرى هو عن الله تعالى أي يقال لك والقطع الجزء من الليل وقرأت فرقة بقطعبفتح الطاء حكاه منذر بن سعيد وقوله " واتبع أدبارهم " أي كن خلفهم وفي ساقتهم حتى لا يبقى منهم أحد ولا يتلوى و " حيث " في مشهورها ظرف مكان وقالت فرقة أمر لوط أن يسير إلى زغر وقيل إلى موضع نجاة غير معروف عندنا وقالت فرقة " حيث " قد تكون ظرف زمان وأنشد أبو علي في هذا بيت طرفة " للفتى عقل يعيش به

حيث تهدي ساقه قدمه " " المديد "

كأنه قال مدة مشيه وتنقله وهذه الآية من حيث أمر أن يسري " بقطع من الليل " ثم قيل له حيث تؤمر . ونحن لا نجد في الآية أمرا له لا في قوله " بقطع من الليل " أمكن أن تكون " حيث " ظرف زمان و " يلتفت " مأخوذ من الالتفات الذي هو نظر العين قال مجاهد المعنى لا ينظر أحد وراءه .

قال القاضي أبو محمد ونهوا عن النظر مخافة العقلة وتعلق النفس بمن خلف وقيل بل لئلا تتفطر قلوبهم من معاينة ما جرى على القرية في رفعها وطرحها .

وقيل " يلتفت " معناه يتلوى من قولك لفت الأمر إذا لويته ومنه قولهم للعصيدة لفيتة لأنها تلوى بعضها على بعض .

قوله عز وجل

سورة الحجر ٦٦ - ٧٧

المعنى " وقضينا ذلك الأمر " أي أمضينا وختمنا به ثم أدخل في الكلام " إليه " من حيث أوحى ذلك إليه وأعلمه الله به فجلب هذا المعنى بإيجاز وحذف ما يدل الظاهر عليه و " أن " في موضع نصب قال الأخفش هي بدل من " ذلك " وقال الفراء بل التقدير بأن دابر **فحذف حرف الجر** والأول أصوب والدابر الذي يأتي أخر القوم أي في أدبارهم وإذا قطع ذلك وأتى عليه فقد أتى العذاب من أولهم إلى آخرهم وهذه ألفاظ دالة على الاستئصال والهلاك التام يقال قطع الله دابره واستأصل شأفته وأسكت نأمته بمعنى .

و " مصبحين " معناه إذا أصبحوا ودخلوا في الصباح وقوله " وجاء أهل المدينة " يحتمل أن رجع الوصف أمر جرى قبل

إعلام لوط بهلاك أمته ويدل على هذا أن محاجة لوط لقومه تقتضي ضعف من لم يعلم إهلاكهم وأن الأضياف ملائكة ويحتمل قوله " وجاء أهل المدينة " أن يكون بعد علمه بهلاكهم وكان قوله ما يأتي من المحاورة على جهة التهكم عنهم والإملاء لهم والتربص بهم .

." (١)

"يكن المخبر ولا المخبر مصدقين ولكن نفس التعاطي والتلقي من لسان إلى لسان والإفاضة في الحديث هو الذي وقع العتاب فيه وقرأ محمد بن السميفع إذ تلقونه بضم التاء وسكون اللام وضم القاف من لإلقاء وهذه قراءة بينة وقرأ أبي بن كعب وابن مسعود إذ تتلقونه بضم التاء من التلقي بتاءين وقرأ جمهور السبعة إذ تلقونه بحذف التاء الواحدة وإظهار الذال دون إدغام وهو أيضا من التلقي وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي أتلقونه بإدغام الذال في التاء وقرأ ابن كثير إذ تلقونه بإظهار الذال وإدغام التاء في التاء وهذه قراءة قلقة لأنها تقتضي اجتماع ساكنين وليس كالإدغام في قراءة من قرأ فلا تناجوا ولا تنابزوا لأن لدونه الألف الساكنة وكونها حرف لين حسنت هنالك ما لا يحسن مع سكون الدال وقرأ ابن يعمر وعائشة رضي الله عنها وهي أعلم الناس بهذا الأمر إذ تلقونه بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف ومعنى هذه القراءة من قول العرب ولق الرجل ولقا إذا كذب قال ابن سيده في المحكم قرىء إذ تلقونه وحكى أهل اللغة أنها من ولق إذا كذب فجاؤوا بالمتعدي شاهدا على غير المتعدي وعندي أنه أراد إذ تلقون فيه **فحذف حرف الجر** ووصل بالضمير وحكى الطبري وغيره أن هذه اللفظة مأخوذة من الولق الذي هو إسراعك بالشيء بعد الشيء كعدو في إثر عدو وكلام في إثر كلام يقال ولق في سيره إذا أسرع ومنه قول الشاعر :

(جاءت به عنس من الشام تلق)

وقوله تعالى " وتقولون بأفواهكم " مبالغة وإلزام وتأكيد

والضمير في قوله " وتحسبونه " للحديث والخوض فيه والإذاعة له وقوله تعالى " ولولا إذ سمعتموه " إلى " حكيم " عتاب لجميع المؤمنين أي كان ينبغي عليكم أن تنكروه ولا يتعاطاه بعضكم من بعض على جهة الحكاية والنقل وأن تنزهوا الله تعالى عن أن يقع هذا من زوج نبيه عليه السلام وأن تحكموا على هذه المقالة بأنها " بهتان " وحقيقة البهتان أن يقال في الإنسان ما ليس فيه والغيبة أن يقال في الإنسان

ما فيه ثم وعظهم تعالى في العودة إلى مثل هذه الحالة و " أن " مفعول من أجله بتقدير كراهية أن ونحوه وقوله " إن كنتم مؤمنين " توقيف وتأكيد كما تقول ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا إن كنت رجلا وسائر الآية بين و " عليم حكيم " صفتان تقتضيهما الآية .

قوله عز وجل

---

(١) المحرر الوجيز . ، ٣/٣٦٥

سورة النور الآية ١٩٢٠

". (١)

"" سبح " في هذه الآية بمعنى نزه وقدس وقل سبحانه عن النقائص والغير جمعا وما يقول المشركون والاسم الذي هو ألف سين ميم ياتي في مواضع من الكلام الفصيح يراد به المسمى وياتي في مواضع يراد به التسمية نحو قوله عليه السلام (إن لله تسعة وتسعين اسما) وغير ذلك ومتى أريد به المسمى فإنما هو صلة كالزائد كانه قال في هذه الآية سبح ربك أي نزهة وإذا كان الاسم واحدا من الأسماء كزيد وعمرو فيجيء في الكلام على ما قلت تقول زيد قائد تريد المسمى وتقول زيد ثلاثة احرف تريد به التسمية وهذه الآية تحتمل هذا الوجه الأول وتحتمل ان يراد بالاسم التسمية نفسها على معنى نزه اسم ربك على ان يسمى به صنم او وثن فيقال له إله ورب ونحو ذلك و " الأعلى " يصح ان يكون صفة للاسم ويحتمل ان يكون صفة للرب وذكر الطبري أن ابن عمر وعليا قرا هذه السورة (سبحان ربي الأعلى) قال وهي في مصحف ابي بن كعب كذلك وهي قر اءة أبي موسى الأشعري وابن الزبير ومالك بن أبي دينار وروى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قرا هذه الآية قال (سبحان ربي الأعلى) وكان ابن مسعود وابن عامر وابن الزبير يفعلون ذلك ولما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم (اجعلوها في سجودكم) وقال قوم معنى " سبح اسم ربك " نزه اسم ربك تعالى عن ان تذكره الا وانت خاشع وقال ابن عباس معنى الآية صل باسم ربك الأعلى كما تقول ابدا باسم الله **وحذف حرف الجر** و (سوى) معناه عدل واتقن حتى صارت الأمور مستوية دالة على قدرته ووحدانيته وقرا جمهور القراء (قدر) بشد الدال فيحتمل ان يكون من القدر والقضاء ويحتمل ان يكون

٤٦٩

من التقدير والموازنة وقوله تعالى " فهدى " عام لوجوه الهدايات فقال الفراء معناه هدى وأضل واكتفى بالواحدة لدلالتها على الأخرى وقال مقاتل والكلبي هدى الحيوان الى وطء الذكور والاناث وقيل هدى المورود عند وضعه الى مص الثدي وقال مجاهد هدى الناس للخير والشر والبهائم للمراتع

قال القاضي ابو محمد وهذه الأقوال مثالات والعموم في الآية أصوب في كل تقدير وفي كل هداية و " المرعى " النبات وهو أصل في قيام المعاش إذ هو غذاء الأنعام ومنه ما ينتفع به الناس في ذواتهم و (الغثاء) ما يبس وجف وتحطم من النبات وهو الذي يحمله السيل وبه يشبه الناس الذين لا قدر لهم

---

(١) المحرر الوجيز . ، ٢٠٧/٤

و (الأحوى) قيل هو الأخضر الذي عليه سواد من شدة الخضرة والغضارة وقيل هو الأسود سوادا يضرب الى الخضرة ومنه قول ذي الرمة

(لمياء في شفتيها حوة لعس

وفي اللثاث وفي انيابها شنب) " البسيط "

". (١)

" صفحة رقم ١٩٣

أحدها : أن ذلك سفه نفسه ، أي فعل بها من السفه ما صار به سفيها ، وهذا قول الأخفش .

والثاني : أنها بمعنى سفه في نفسه ، **فحذف حرف الجر** كما حذف من قوله تعالى :) ولا تعزموا عقدة النكاح (أي على عقدة النكاح ، وهذا قول الزجاج .

والثالث : أنها بمعنى أهلك نفسه وأوبقها ، وهذا قول أبي عبيدة .

قال المبرد وثعلب : سفه بكسر الفاء يتعدى ، وسفه بضم الفاء لا يتعدى .

) ولقد اصطفيناه في الدنيا (أي اخترناه ، ولفظه مشتق من الصفوة ، فيكون المعنى : اخترناه في الدنيا للرسالة .

) وإنه في الآخرة لمن الصالحين (لنفسه في إنجائها من الهلكة .

قوله تعالى :) ووصى بها إبراهيم بنيه (الهاء كناية ترجع إلى الملة لتقدم قوله :) ومن يرغب عن ملة إبراهيم (ووصى أبلغ من أوصى ، لأن أوصى يجوز أن يكون قاله مرة واحدة ، ووصى لا يكون إلا مرارا .) ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين (والمعنى أن إبراهيم وصى ، ثم وصى بعده يعقوب بنيه ، فقالا جميعا :) يا بني إن الله اصطفى لكم الدين (يعني اختار لكم الدين ، أي الإسلام ،) فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون (فإن قيل : كيف ينهون عن الموت وليس من فعلهم ، وإنما يماتون ؟ قيل : هذا في سعة اللغة مفهوم المعنى ، لأن النهي توجه إلى مفارقة الإسلام ، لا إلى الموت ، ومعناه : الزموا الإسلام ولا تفارقوه إلى الموت .

(البقرة : (١٣٣ - ١٣٥) أم كنتم شهداء . . . . .

---

(١) المحرر الوجيز ، ٥/٤٤٠

" أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلها." (١)

" صفحة رقم ١٩٤

واحدا ونحن له مسلمون تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين " (قوله تعالى :) وقالوا : كونوا هودا أو نصارى تهتدوا (يعني أن اليهود قالوا : كونوا هودا تهتدوا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى تهتدوا ، فرد الله تعالى ذلك عليهم ، فقال :) قل : بل ملة إبراهيم حنيفا (وفي الكلام حذف ، يحتمل وجهين :

أحدهما : أن المحذوف بل نتبع ملة إبراهيم ، ولذلك جاء به منصوبا .

والثاني : أن المحذوف بل نهتدي بملة إبراهيم ، فلما **حذف حرف الجر** ، صار منصوبا ، والملة : الدين ، مأخوذ من الإملاء ، أي ما يملون من كتبهم .

وأما الحنيف ، ففيه أربعة تأويلات :

أحدها : أنه المخلص ، وهو قول السدي .

والثاني : أنه المتبع ، وهو قول مجاهد .

والثالث : الحاج ، وهو قول ابن عباس ، والحسن .

والرابع : المستقيم .

وفي أصل الحنيف في اللغة وجهان :

أحدهما : الميل ، والمعنى أن إبراهيم حنف إلى دين الله ، وهو الإسلام فسمي حنيفا ، وقيل للرجل أحنف لميل كل واحدة من قدميه إلى أختها .

والوجه الثاني : أن أصله الاستقامة ، فسمي دين إبراهيم (الحنيفية) لاستقامته وقيل للرجل أحنف ، تطيرا من الميل وتفاؤلا بالاستقامة ، كما قيل للديغ سليم ، وللمهلكة من الأرض مفازة .

(البقرة : (١٣٦ - ١٣٨) قولوا آمنا بالله . . . . .

" قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب." (٢)

---

(١) النكت والعيون . ، ١/١٩٣

(٢) النكت والعيون . ، ١/١٩٤

"لرغبة ، فيبعد أن يطلقها على الفور ، لأن الطلاق مشعر بعدم الرغبة ، فلا بد أن يتخلل بين العقد والطلاق مهلة يظهر فيها للزوج نأيه عن المرأة ، وأن المصلحة في ذلك له. والظاهر أن الطلاق لا يكون إلا بعد العقد ، ولا يصح طلاق من لم يعقد عليها عينها أو قبيلتها أو البلد ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين. وقالت طائفة كبيرة ، منهم مالك : يصح ذلك. والظاهر أن المسيس هنا كناية عن الجماع ، وأنه إذا خلا بها ثم طلقها ، لا يعقد. وعند أبي حنيفة وأصحابه : حكم الخلوة الصحيحة حكم المسيس. والظاهر أن المطلقة رجعية ، إذا راجعها زوجها قبل أن تنقضي عدتها ، ثم فارقها قبل أن يمسها ، لا تتم عدتها من الطلقة الأولى ، ولا تستقبل عدة ، لأنها مطلقة قبل الدخول ، وبه قال داود. وقال عطاء وجماعة : تمضي في عدتها عن طلاقها الأول ، وهو أحد قولي الشافعي. وقال مالك : لا تبنى على العدة من الطلاق ال أول ، وتستأنف العدة من يوم طلقها الطلاق الثاني ، وهو قول فقهاء جمهور الأمصار. والظاهر أيضا أنها لو كانت بائنا غير مبتوتة ، فتزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول ، كالرجعية في قول داود ، ليس عليها عدة ، لا بقية عدة الطلاق الأول ولا استئناف عدة الثاني ، ولها نصف المهر. وقال الحسن ، وعطاء ، وعكرمة ، وابن شهاب ، ومالك ، والشافعي ، وعثمان البتي ، وزفر : لها نصف الصداق ، وتتم بقية العدة الأولى. وقال الثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وأبو يونس : لها مهر كامل للنكاح الثاني ، وعدة مستقبلة ، جعلوها في حكم المدخول بها ، لاعتدادها من مائة.

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٢٠٦

وقرأ الجمهور : ﴿تعتدونها ﴾ ، بتشديد الدال : افتعل من العد ، أي تستوفون عددها ، من قولك : عد الدراهم فاعتدها ، أي استوفى عددها ؛ نحو قولك : كلته واكتاله ، وزنته فاتزنته. وعن ابن كثير وغيره من أهل مكة : بتخفيف الدال ، ونقلها عن ابن كثير ابن خالويه وأبو الفضل الرازي. وقال ابن عطية : وروي عن أبي برزة ، عن ابن كثير : بتخفيف الدال من العدوان ، كأنه قال : فما لكم عدة تلزمونها عدوانا وظلما لهن ، والقراءة الأولى أشهر عن ابن كثير ، وتخفيف الدال وهم من أبي برزة. انتهى. وليس بوهم ، إذ قد نقلها عن ابن كثير ابن خالويه وأبو الفضل الرازي في (كتاب اللوامح في شواذ القراءات) ، ونقلها الرازي المذكور عن أهل مكة وقال : هو من الإعتداد لا محالة ، لكنهم كرهوا التضعيف فخففوه. فإن جعلت من الاعتداء الذي هو الظلم ضعف ، لأن الاعتداء يتعدى بعلى. انتهى. وإذا كان يتعدى بعلى ، فيجوز أن لا يحذف على ، ويصل الفعل إلى الضمير ، نحو قوله :

تحن فتبدى ما بها من صبابةوأخفى الذي لولا الأسى لقضاني

أي : لقضى علي. وقال الزمخشري : وقريء : تعتدونها مخففا ، أي تعتدون فيها ، كقوله : ويوما شهدناه. والمراد بالاعتداء ما في قوله : ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا. انتهى. ويعني أنه اتصل بالفعل لما **حذف حرف الجر** وصل الفعل إلى ضمير العدة ، كقوله :

ويوما شهدناه سليما وعامرا

أي : شهدنا فيه. وأما على تقدير على ، فالمعنى : تعتدون عليهن فيها. وقرأ الحسن : بإسكان العين كغيره ، وتشديد الدال جمعا بين الساكنين. وقوله : ﴿فما لكم﴾ يدل على أن العدة حق الزوج فيها غالب ، وإن كانت لا تسقط بإسقاطه ، لما فيه من حق الله تعالى. والظاهر أن من طلقت قبل المسيس لها المتعة مطلقا ، سواء كانت ممدودة أم مفروضا لها. وقيل : يختص هذا الحكم بمن لا مسمى لها. والظاهر أن الأمر في ﴿فمتعوهن﴾ للوجوب ، وقيل : للندب ، وتقدم الكلام مشبعا في المتعة في البقرة. والسراج الجميل : هو كلمة طيبة دون أذى ولا منع واجب. وقيل : أن لا يطالبها بما آتاها. ولما بين تعالى بعض أحكام أنكحة المؤمنين ، أتبعه بذكر طرف من نساء النبي صلى الله عليه وسلم. والأجور : المهور ، لأنه أجر على

٢٤٠

الاستمتاع بالبضع وغيره مما يجوز به الاستمتاع. وفي وصفهن ب﴿يا أيها النبى إنآ﴾ ، تنبيه على أن الله اختار لنبيه الأفضل والأولى ، لأن إيتاء المهر أولى وأفضل من تأخيره ، ليتفصى الزوج عن عهدة الدين وشغل ذمته به ، ولأن تأخيره يقتضي أنه يستمتع بها مجانا دون عوض تسلمته ، والتعجيل كان سنة السلف ، لا يعرف منهم غيره. ألا ترى إلى قوله ، عليه السلام ، لبعض الصحابة حين شكا حالة التزوج : "فأين درعك الحطمية" ؟ وكذلك تخصيص ما ملكت يمينه بقوله : ﴿ممآ أفآء الله عليك﴾ ، لأنها إذا كانت مسبية ، فملكها مما غنمه الله من أهل دار الحرب كانت أحل وأطيب مما تشترى من الجلب. فما سبي من دار الحرب قيل فيه سبي طيبة ، وممن له عهد قيل فيه سبي خبيثة ، وفيء الله لا يطلق إلا على الطيب دون الخبيث.

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٢٠٦

". (١)

---

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، /

"وقد تأول الزمخشري وغيره من المعتزلة هذا الإسناد ، إذ مذهبهم أن الله تعالى لا يخلق الكفر ولا يمنع من قبول الحق والوصول إليه ، إذ ذاك قبيح والله تعالى يتعالى عن فعل القبيح ، وذكر أنواعا من التأويل عشرة ، ملخصها : الأول : أن الختم كنى به عن الوصف الذي صار كالخلقي وكأنهم جبلوا عليه وصار كان الله هو الذي فعل بهم. الثاني : أنه من باب التمثيل كقولهم : طارت به العنقاء ، إذا أطال الغيبة ، وكأنهم مثلت حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها. الثالث : أنه نسبه إلى السبب لما كان الله هو الذي أقدر الشيطان ومكنه أسند إليه الختم. الرابع : أنهم لما كانوا مقطوعا بهم أنهم لا يؤمنون طوعا ولم يبق طريق إيمانهم إلا بالجاء وقسر وترك القسر عبر عن تركه بالختم. الخامس : أن يكون حكاية لما يقوله الكفار تهكما كقولهم : ﴿قلوبنا فى أكنة﴾ . السادس : أن الختم منه على قلوبهم هو الشهادة منه بأنهم لا يؤمنون. السابع : أنها في قوم مخصوصين فعل ذلك بهم في الدنيا عقابا عاجلا ، كما عجل لكثير من الكفار عقوبات في الدنيا. الثامن : أن يكون ذلك فعله بهم من عير أن يحول بينهم وبين الإيمان لضيق صدورهم عقوبة غير مانعة من الإيمان. التاسع : أن يفعل بهم ذلك في الآخرة لقوله تعالى : ﴿ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عميا وبكما وصما ﴾ . العاشر : ما حكى عن الحسن البصري ، وهو اختيار أبي علي الجبائي ، والقاضي ، أن ذلك سمة وعلامة يجعلها الله تعالى في قلب الكافر وسمعه ، تستدل بذلك الملائكة على أنهم كفار وأنهم لا يؤمنون. انتهى ما قاله المعتزلة. والمسألة يبحث عنها في أصول الدين.
وقد وقع قوله : ﴿وعلى سمعهم﴾ بين شيئين : يمكن أن يكون السمع محكوما عليه مع كل واحد منهما ، إذ يحتمل أن يكون أشرك في الختم بينه وبين القلوب ، ويحتمل أن يكون أشرك في الغشاوة بينه وبين الأبصار. لكن حمله على الأول أولى للتصريح بذلك في قوله : ﴿وختم على سمعها وقلبها وجعل على بصرها غشاوة﴾ . وتكرير حرف الجر يدل على أن الختم ختمان ، أو على التوكيد ، إن كان الختم واحدا فيكون أدل على

٤٨

شدة الختم.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٤

وقرأ ابن أبي عبلة أسماعهم فطابق في الجمع بين القلوب والأسماع والأبصار. وأما الجمهور فقرؤوا على التوحيد ، إما لكونه مصدرا في الأصل فلمح فيه الأصل ، وإما اكتفاء بالمفرد عن الجمع لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه أريد به الجمع ، وإما لكونه مصدرا حقيقة وحذف ما أضيف إليه لدلالة المعنى أي

حواس سمعهم. وقد اختلف الناس في أي الحاستين السمع والبصر أفضل ، وهو اختلاف لا يجدي كبير شيء. والإمالة في أبصارهم جائزة ، وقد قرىء بها ، وقد غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء ، إذ لولاها لما جازت الإمالة ، وهذا بتمامه مذكور في النحو. وقرأ الجمهور : غشاوة بكسر الغين ورفع التاء ، وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين : إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية ، فيكون ذلك آكد لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث ، والإسمية تدل على الثبوت. وكان تقديم الفعلية أولى لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه ، وتقديم المجرور الذي هو على أبصارهم مصحح لجواز الابتداء بالنكرة ، مع أن فيه مطابقة بالجملة قبله لأنه تقدم فيها الجزء المحكوم به. وهذه كذلك الجملتان تؤول دلالتهما إلى معنى واحد ، وهو منعهم من الإيمان ، ونصب المفضل غشاوة يحتاج إلى إضمار ما أظهر في قوله : ﴿وجعل على بصرها غشاوة﴾ ، أي وجعل على أبصارهم غشاوة ، أو إلى عطف أبصارهم على ما قبله ونصبها على **حذف حرف الجر** ، أي بغشاوة ، وهو ضعيف. ويحتمل عندي أن تكون اسما وضع موضع مصدر من معنى ختم ، لأن معنى ختم غشي وستر ، كأنه قيل تغشيه على سبيل التأكيد ، وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوما عليها مغشاة. وقال أبو علي : وقراءة الرفع أولى لأن النصب إما أن يحمله على ختم الظاهر فيعرض في ذلك أنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به ، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر ، وما أن تحمله على فعل يدل عليه ختم تقديره وجعل على أبصارهم فيجيء الكلام من باب :

متقلدا سيفا ورمحا

وقول الآخر :

علفتها تبنا وماء باردا

". (١)

"وأما قول الفارسي : إنها مثل من ، ليس كذلك لأن الذي صيغة مفرد وثني وجمع بخلاف من ، فلفظ من مفرد مذكر أبدا وليس كذلك الذي ، وقد جعل الزمخشري ذلك مثل قوله تعالى : ﴿وخضتم كالذي خاضوا ﴾ ، وأعل لتسويغ ذلك بأمرين ، قال : أحدهما : أن الذي لكونه وصلة إلى وصف كل معرفة واستطالته بصلته حقيق بالتخفيف ، ولذلك نهكوه بالحذف ، فحذفوا ياءه ثم كسرته ثم اقتصروا على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين ، وهذا الذي ذكره من أنهم حذفوه حتى اقتصروا به على اللام ، وإن كان قد تقدمه إليه بعض النحويين ، خطأ ، لأنه لو كانت اللام بقية الذي لكان لها موضع من الإعراب ،

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٣٢/١

كما كان للذي ، ولما تحظى العامل إلى أن يؤثر في نفس الصلة فيرفعها وينصبها ويجرها ، ويجاز وصلها بالجمل كما يجوز وصل الذي إذا أقرت ياؤه أو حذفت ، قال : والثاني : إن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون ، إنما ذلك علامة لزيادة الدلالة ، ألا ترى أن سائر الموصولات لفظ الجمع والواحد فيهن سواء ؟ انتهى. وما ذكره من أن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون صحيح من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فليس كذلك ، بل هو مثله من حيث المعنى ، ألا ترى أنه لا يكون واقعا إلا على من اجتمعت فيه شروط ما يجمع بالواو والنون من الذكورية والعقل ؟ ولا فرق بين الذين يفعلون والفاعلين من جهة أنه لا يكون إلا جمعا لمذكر عاقل ، ولكنه لما كان مبنيا التزم فيه طريقة واحدة في اللفظ عند أكثر العرب ، وهذيل أتت بصيغة الجمع فيه بالواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ، وكل العرب التزمت جمع الضمير العائد عليه من صلته كما يعود على الجمع المذكر العاقل ، فدل هذا كله على أن ما ذكره ليس بمسوغ لأن يوضع الذي موضع الذين إلا على التأويل الذي ذكرناه من إرادة الجمع أو النوع ، وقد رجع إلى ذلك الزمخشري أخيرا.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٤٧

وقرأ ابن السميفع : كمثل الذين ، على الجمع ، وهي قراءة مشكلة ، لأنا قد ذكرنا أن الذي إذا كان أصله الذين فحذفت نونه تخفيفا لا يعود الضمير عليه إلا كما يعود على الجمع ، فكيف إذا صرح به ؟ وإذا صحت هذه القراءة فتخريجها عندي على وجوه : أحدها : أن يكون إفراد الضمير حملا على التوهم المعهود مثله في لسان العرب ، كأنه نطق بمن الذي هو لفظ ومعنى ، كما جزم بالذي من توهم أنه نطق بمن الشرطية ، وإذا كان التوهم قد وقع بين مختلفي الحد ، وهو إجراء الموصول في الجزم مجرى اسم الشرط ، فبالحري أن يقع بين متفقي الحد ، وهو الذين ، ومن الموصولان مثال الجزم بالذي ، قول الشاعر ، أنشده ابن الأعرابي :

كذاك الذي يبغي على الناس ظالماتصبه على رغم عواقب ما صنع

الثاني : أن يكون إفراد الضمير ، وإن كان عائدا على جمع اكتفاء بالإفراد عن الجمع كما تكتفي بالمفرد الظاهر عن الجمع ، وقد جاء مثل ذلك في لسان العرب ، أنشد أبو الحسن :

وبالبدو منا أسرة يحفظونناسراع إلى الداعي عظام كراكره

أي كراكرهم.

والثالث : أن يكون الفاعل الذي في استوقد ليس عائدا على الذين ، وإنما هو عائد على اسم الفاعل

المفهوم من استوقد ، التقدير استوقد هو ، أي المستوقد ، فيكون نحو قوله تعالى : ﴿ثم بدا لهم منا بعد ما رأوا الايات﴾ أي هو أي البداء المفهوم من بدا على أحد التأويلات في الفاعل في الآية ، وفي العائد على الذين وجهان على هذا التأويل. أحدهما : أن يكون حذف وأصله لهم ، أي كمثل الذي استوقد لهم المستوقد نارا وإن لم تكن فيه شروط الحذف المقيس ، فيكون مثل قول الشاعر :

٧٧

ولو أن ما عالجت لين فؤادهافقسا استلين به للان الجندل

يريد ما عالجت به ، **فحذف حرف الجر** والضمير ، وإن لم يكن فيه شروط الحذف المقيس ، وهي مذكورة في مبسوطات كتب النحو ، وضابطها أن يكون الضمير مجرورا بحرف جر ليس في موضع رفع ، وأن يكون الموصول ، أو الموصوف به الموصول ، أو المضاف للموصول قد جر بحرف مثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ، وأن يكون الفعل الذي تعلق به الحرف الذي جر الضمير ، مثل ذلك الفعل الذي تعلق به الحرف السابق. والوجه الثاني : أن تكون الجملة الأولى الواقعة صلة لا عائد فيها ، لكن عطف عليها جملة بالفاء ، وهي جملة لما وجوابها ، وفي ذلك عائد على الذي ، فحصل الربط بذلك العائد المتأخر ، فيكون شبيها بما أجازوه من الربط في باب الابتداء من قولهم : زيد جاءت هند فضربتها ، ويكون العائد على الذين الضمير الذي في جواب لما ، وهو قوله تعالى : ﴿ذهب الله بنورهم﴾ ، ولم يذكر أحد ممن وقفنا على كلامه تخريج قراءة ابن السميمع.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٧٤

". (١)

"والتضعيف في بشر من التضعيف الدال على لتكثير فيما قال بعضهم ، ولا يتأتى التكثير في بشر إلا بالنسبة إلى المفاعيل ، لأن البشارة أول خبر يسر أو يحزن على المختار ، ولا يتأتى التكثير فيه بالنسبة إلى المفعول الواحد ، فبالنسبة إليه يكون فعل فيه مغنيا عن فعل ، لأن الذي ينطق به مشددا غير العرب الذين ينطقون به مخففا ، كما بينا قبل. وكون مفعول بشر موصولا بجملة فعلية ماضية ولم يكن اسم فاعل ، دلالة على أن مستحق التبشير بفضل الله من وقع منه الإيمان وتحقق به وبالأعمال الصالحة. والصالحات : جمع صالحة ، وهي صفة جرت مجرى الأسماء في إيلائها العوامل ، قال الحطيئة :

كيف الهجاء وما ينفك صالحةمن آل لام بظهر الغيب تأتيني

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ١/٥٩

فعلى هذا انتصابها على أنها مفعول بها ، والألف واللام في الصالحات للجنس لا للعموم ، لأنه لا يكاد يمكن أن يعمل المؤمن جميع الصالحات ، لكن يعمل جملة من الأعمال الصحيےة المستقيمة في الدين على حسب حال المؤمن في مواجب التكليف. والفرق بين لام الجنس إذا دخلت على المفرد ، وبينها إذا دخلت على الجمع ، أنها في المفرد يحتمل أن يراد بها واحد من الجنس ، وفي الجمع لا يحتمله. قال عثمان بن عفان : الصالح ما أخلص لله تعالى ، وقال معاذ بن جبل : ما احتوى على أربعة : العلم والنية والصبر والإخلاص ، وقال سهل بن عبد الله : ما وافق الكتاب والسنة ، وقال علي بن أبي طالب : الصلوات في أوقاتها وتعديل أركانها وهيئاتها ، وقيل : الأمانة ، وقيل : التوبة والاختيار ، قول الجمهور : وهو كل عمل صالح أريد به الله. قال ابن عطية : وفي قوله تعالى : ﴿وعملوا الصالحات﴾ رد على من يقول : إن لفظة الإيمان

١١١

بمجردها تقتضي الطاعات ، لأنه لو كان ذلك ما أعادها ، انتهى كلامه. وفي ذلك أيضا دليل على أن الذين أمر الله بأن يبشروا هم من جمعوا بين الإيمان والأعمال الصالحات ، وأن من اقتصر على الإيمان فقط دون الأعمال الصالحات لا يكون مبشرا.

من هذه الآية : وبشر يتعدى لمفعولين : أحدهما بنفسه ، والآخر بإسقاط حرف الجر. فقوله : ﴿أن لهم جنات﴾ هو في موضع هذا المفعول ، وجاز **حذف حرف الجر** مع أن قياسا مطردا ، واختلفوا بعد حذف الحرف ، هل موضع أن ومعموليها جر أم نصب ؟ فمذهب الخليل والكسائي : أن موضعه جر ، ومذهب سيبويه والفراء : أن موضعه نصب ، والاستدلال في كتب النحو. وجنات : جمع جنة ، جمع قلة ، فروي عن ابن عباس أنها سبع جنات. وقال قوم : هي ثمان جنات. وزعم بعض المفسرين أن في تضاعيف الكتاب والسنة ما يدل على أنها أكثر من العدد الذي أشار إليه ابن عباس وغيره ، قال : فإنه قال : ﴿إن المتقين فى جنات ونهر﴾ ، ﴿ولمن خاف مقام ربها جنتان﴾ ، ﴿ومن دونهما جنتان﴾ ، ﴿عندها جنة المأوى ﴾ ، ﴿جنات عدن﴾ . وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آنيتهما ، وما فيهما وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن" وهذا الذي أورده هذا المفسر لا يدل على أنها أكثر مما روي عن ابن عباس.

جزء : ١ رقم الصفحة : ١٠٩

وقال الزمخشري : الجنة اسم لدار الثواب كلها ، وهي مشتملة على جنان كثيرة مرتبة مراتب على حسب

استحقاق العاملين ، لكل طبقة منهم جنة من تلك الجنان ، انتهى كلامه. وقد دس فيه مذهبه الاعتزالي بقوله : على حسب استحقاق العاملين. وقد جاء في القرآن ذكر الجنة مفردة ومجموعة ، فإذا كانت مفردة فالمراد الجنس ، واللام في لهم للاختصاص ، وتقديم الخبر هنا آكد من تقديم المخبر عنه لقرب عود المضير على الذين آمنوا ، فهو أسر للسامع ، والشائع أنه إذا كان الاسم نكرة تعين تقديمه ﴿إن لنا لاجرا﴾ ، ولم يذكر في الآية الموافاة على الإيمان فإن الردة تحبطه ، وذلك مفهوم من غير هذه الآية. وأما الزمخشري فجرى على مذهبه الاعتزالي من أنه يشترط في استحقاق الثواب بالإيمان والعمل ، أن لا يحبطهما المكلف بالكفر والإقدام على الكبائر ، وأن لا يندم على ما أوجده من فعل الطاعة وترك المعصية ، وزعم أن اشتراط ذلك كالداخل تحت الذكر.
." (١)

"وقرأ الجمهور : يستحيي بياءين ، والماضي : استحيا ، وهي لغة أهل الحجاز ، واستفعل هنا جاء للإغناء عن الثلاثي المجرد : كاستنكف ، واستأثر ، واستبد ، واستعبر ، وهو من المعاني التي جاء لها استفعل. وقد تقدم ذكرها عند قوله : ﴿وإياك نستعين﴾ ، وهذا هنا من الحياء. وفي كلام الزمخشري ما يدل على أن استحيا ليس مغنيا عن المجرد بل هو موافق للمجرد ، وهو أحد المعاني أيضا الذي جاء لها استفعل. قال الزمخشري : يقال حيي
١٢٠
الرجل كما يقال : نسي وخشي وشظي الفرس ، إذا اعتلت هذه الأعضاء جعل الحيي لما يعبر به عن الانكسار ، والتغير منكسر القوة منتقض الحياة ، كما قالوا : فلان هلك حياء من كذا ، ومات حياء ، ورأيت الهلال في وجهه من شدة الحياء ، وذاب حياء ، وجمد في مكانه خجلا ، انتهى كلامه. فظاهره أنه يقال : من الحياء حيي الرجل ، فيكون استحيا على ذلك موافقا للمجرد ، وعلى ما نقلناه قبل يكون مغنيا عن المجرد. وقرأ ابن كثير في رواية شبل ، وابن محيصن ، ويعقوب : يستحي بياء واحدة ، وهي لغة بني تميم ، يجرونها مجرى يستبي. قال الشاعر :

ألا تستحي منا ملوك وتتقيمحارمنا لا يبوء الدم بالدم

والماضي : استحى ، قال الشاعر :

إذا ما استحين الماء يعرض نفسهكرعن بسيت في إناء من الورد

---

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، ٩٠/١

واختلف النحاة في المحذوفة ، فقيل لام الكلمة ، فالوزن يستفع ، فنقلت حركة العين إلى الفاء وسكنت العين فصارت يستفع. وقيل المحذوف العين ، فالوزن يستيفل ثم نقلت حركة اللام إلى الفاء وسكنت اللام فصارت يستفل. وأكثر نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين.

وقد تكلمنا على هذه المسألة في (كتاب التكميل لشرح التسهيل) من تأليفنا ، وليس هذا الحذف مختصا بالماضي والمضارع ، بل يكون أيضا في سائر التصرفات ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وغير ذلك. وهذا الفعل مما نقلوا أنه يكون متعديا بنفسه ، ويكون متعديا بحرف جر ، يقال : استحييته واستحييت منه. فعلى هذا يحتمل ﴿أن يضرب﴾ أن يكون مفعولا به على أن يكون الفعل تعدى إليه بنفسه ، أو تعدى إليه على إسقاط حرف الجر. وفي ذلك الخلاف الذي ذكرناه في قوله تعالى : ﴿أن لهم جنات﴾ ، أذلك في موضع نصب بعد **حذف حرف الجر** أم في موضع جر ؟.

جزء : ١ رقم الصفحة : ١١٨

واختلف المفسرون في معنى الاستحياء المنسوب إلى الله تعالى نفيه ، فقيل : المعنى لا يترك ، فعبر بالحياء عن الترك ، قاله الزمخشري وغيره ، لأن الترك من ثمرات الحياء ، لأن الإنسان إذا استحيا من فعل شيء تركه ، فيكون من باب تسمية المسبب باسم السبب. وقيل : المعنى لا يخشى ، وسميت الخشية حياء لأنها من ثمراته ، ورجحه الطبري. وقد قيل في قوله تعالى : ﴿وتخشى الناس﴾ ، أن معناه تستحي من الناس. وقيل : المعنى لا يمتنع. وكل هذه الأقوال متقاربة من حيث المعنى ، يجوز أن يوصف الله تعالى بها ، وهذه التأويلات هي على مذهب من يرى التأويل في الأشياء التي موضوعها في اللغة لا ينبغي أن يوصف الله تعالى به ، وقيل : ينبغي أن تمر على ما جاءت ، ونؤمن بها ولا نتأولها ونكل علمها إليه تعالى ، لأن صفاته تعالى لا يطلع على ماهيتها الخلق. والذي عليه أكثر أهل العلم أن الله تعالى خاطبنا بلسان العرب ، وفيه الحقيقة والمجاز ، فما صح في العقل نسبته إليه نسبناه إليه ، وما استحال أولناه بما يليق به تعالى ، كما نؤول فيما ينسب إلى غيره مما لا يصح نسبته إليه ، والحياء بموضوع اللغة لا يصح نسبته إلى الله تعالى ، فلذلك أوله أهل العلم ، وقد جاء منسوبا إلى الله مثبتا فيما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن الله حيي كريم يستحي إذا رفع إليه العبد يديه أن يردهما صفرا حتى يضع فيهما خيرا" ، وأول بأن هذا جار على سبيل التمثيل مثل تركه تخييب العبد من عطائه لكرمه بترك من ترك رد المحتاج إليه حياء منه ، وقد يجوز أيضا في الاستحياء ، فنسب إلى ما لا يصح منه بحال ، كالبيت الذي أنشدناه قبل وهو :

إذا ما استحين الماء يعرض نفسه

قال أبو التمام :

هو الليث ليث الغاب بأسا ونجدةوإن كان أحيا منه وجها وأكرما

جزء : ١ رقم الصفحة : ١١٨

ويجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿لا يستحى﴾ على سبيل المقابلة ، لأنه روي أن الكفار قالوا : ما يستحي رب

١٢١

." (١)

"الرابع : أن المعنى تحول أمره إلى السماء واستقر فيها ، والاستواء هو الاستقرار ، فيكون ذلك على حذف مضاف ، أي ثم استوى أمره إلى السماء ، أي استقر لأن أوامره وقضاياه تنزل إلى الأرض من السماء ، قاله الحسن البصري. والخامس : أن المعنى استوى بخلقه واختراعه إلى السماء ، قاله ابن كيسان ،

١٣٤

ويؤول المعنى إلى القول الأول. السادس : أن المعنى كمل صنعه فيها ، كما تقول : استوى الأمر ، وهذا ينبو اللفظ عن الدلالة عليه. السابع : أن الضمير في استوى عائد على الدخان ، وهذا بعيد جدا يبعده قوله تعالى : ﴿ثم استوى إلى السمآء وهى دخان﴾ ، واختلاف الضمائر وعوده على غير مذكور ، ولا يفسره سياق الكلام.

وهذه التأويلات كلها فرار عما تقرر في العقول من أن الله تعالى يستحيل أن يتصف بالانتقال المعهود في غيره تعالى ، وأن يحل فيه حادث أو يحل هو في حادث ، وسيأتي الكلام على الاستواء بالنسبة إلى العرش ، إن شاء الله تعالى. ومعنى التسوية : تعديل خلقهن وتقويمه وإخلاؤه من العوج والفطور ، أو إتمام خلقهن وتكميله من قولهم : درهم سواء ، أي وازن كامل تام ، أو جعلهن سواء من قوله : ﴿إذ نسويكم برب العالمين﴾ أو تسوية سطوحها بالإملاس. والضمير في فسواهن عائد على السماء على أنها جمع سماوة ، أو على أنه اسم جنس فيصدق إطلاقه على الفرد والجمع ، ويكون مرادا به هنا الجمع. قال الزمخشري ، والضمير في فسواهن ضمير مبهم. و﴿سبع سماوات﴾ تفسيره كقولهم : ربه رجلا ، انتهى كلامه. ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده ، وهو مفسر به ، فهو عائد على غير متقدم الذكر. وهذا الذي يفسره ما

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٩٨/١

بعده : منه ما يفسر بجملة ، وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشرطها عند البصريين أن يصرح بجزأيها ، ومنه ما يفسر بمفرد ، أي غير جملة ، وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما. والضمير المجرور برب ، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين ، والضمير المجعول خبره مفسرا له ، والضمير الذي أبدل منه مفسره في إثبات هذا القسم الأخير خلاف ، وذلك نحو : ضربتهم قومك ، وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه الضمائر التي سردناها ، إلا أن تخيل فيه أن يكون سبع سموات بدلا منه ومفسرا له ، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلا ، وأنه ضمير مبهم ليس عائدا على شيء قبله ، لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا ، إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى على السماء ، وأنه سوى سبع سموات عقيب استوائه السماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين : أحدهما استواؤه إلى السماء والآخر : تسويته سبع سموات.

جزء : ١ رقم الصفحة : ١١٨

وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المستوي سبع سموات. وقد أعرب بعضهم سبع سموات بدلا من الضمير على أن الضمير عائد على ما قبله ، وهو إعراب صحيح ، نحو : أخوك مررت به زيد ، وأجازوا في سبع سموات أن يكون منصوبا على المفعول به ، والتقدير : فسوى منهن سبع سموات ، وهذا ليس بجيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فإن سوى ليس من باب اختار ، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام ، وأما من حيث المعنى فلأنه يدل على أن الموات كثيرة ، فسوى منهن سبعا ، والأمر ليس كذلك ، إذ المعلوم أن السموات سبع. وأجازوا أيضا أن يكون مفعولا ثانيا لسوى ، ويكون معنى سوى : صير ، وهذا ليس بجيد ، لأن تعدى سوى لواحد هو المعلوم في اللغة ، ﴿فسواك فعدلك﴾ ، ﴿قادرين على أن نسوى بنانه﴾ . وأما جعلها بمعنى صير ، فغير معروف في اللغة. وأجازوا أيضا النصب على الحال ، فتلخص في نصب سموات أوجه البدل باعتبارين ، والمفعول به ، ومفعول ثان ، وحال ، والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ، ويترجح البدل بعدم الاشتقاق.

وقد اختلف أهل العلم في أيهما خلق قبل ، فمنهم من قال : السماء خلقت قبل الأرض ، ومنهم من قال : الأرض خلقت قبل السماء ، وكل تعلق في الاستدلال بظواهر آيات يأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى. والذي تدل عليه هذه الآية أن خلق ما في الأرض لنا متقدم على تسوية السماء سبعا لا غير ، والمختار أن جرم الأرض خلق قبل السماء ، وخلقت السماء بعدها ،

١٣٥

". (١)

"دعلج : هنا اسم فرس ، ولبانه : صدره ، ولأبي الفتح بن جني كلام في ذلك يكشف من سر الصناعة له. ﴿على العالمين﴾ : أي عالمي زمانهم ، قاله الحسن ومجاهد وقتادة وابن جريج وابن زيد وغيرهم ، أو على كل العالمين ، بما جعل فيهم من الأنبياء ، وجعلهم ملوكا وآتاهم ما لم يؤت أحدا من العالمين ، وذلك خاصة لهم دون غيرهم. فيكون عاما والنعمة مخصوصة. قالوا : ويدفع هذا القول : ﴿كنتم خير أمة﴾ ، أو على الجم الغفير من الناس ، يقال : رأيت عالما من الناس ، يراد به الكثرة. وعلى كل قول من هذه الأقوال الثلاثة لا يلزم منه التفضيل على هذه الأمة ، لأن من قال بالعموم خص النعمة ، ولا يلزم التفضيل على كل عالم بشيء خاص التفضيل من جميع الوجوه ، ومن قال بالخصوص فوجه عدم التفضيل مطلقا ظاهر. وقال القشيري : أشهد بني إسرائيل فضل أنفسهم فقال : ﴿وأني فضلتكم على العالمين﴾ ، وأشهد المسلمين فضل نفسه فقال : ﴿قل بفضل الله وبرحمتها فبذالك فليفرحوا ﴾ ، فشتان بين من مشهوده فضل ربه ، ومن مشهوده فضل نفسه. فالأول يقتضي الثناء ، والثاني يقتضي الإعجاب ، انتهى. وآخره ملخص من كلامه..

﴿واتقوا يوما﴾ أمر بالاتقاء ، وكأنهم لما أمروا بذكر النعم وتفضيلهم ناسب أن من أنعم عليه وفضل يكون محصلا للتقوى. فأمروا بالإدامة على التقوى ، أو بتحصيل التقوى ، إن عرض لهم خلل وانتصاب يوما ، أما على الظرف والمتقى محذوف تقديره : اتقوا العذاب يوما ، وإما على المفعول به اتساعا أو على حذف مضاف ، أي عذاب يوم ، أو هول يوم. وقيل معناه : جيئوا متقين ، وكأنه على هذا التقدير لم يلحظ متعلق الاتقاء ، فإذ ذاك ينتصب يوما على الظرف. قال القشيري : العوام خوفهم بعذابه ، فقال : ﴿واتقوا يوما﴾ ، ﴿واتقوا النار﴾ . والخواص خوفهم بصفاته ، فقال : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله﴾ ، وما تكون في شأن الآية. وخواص الخواص خوفهم بنفسه ، فقال : ﴿ويحذركم الله نفسها﴾ . وقرأ ابن السماك العدوي لا تجزي من أجزأ ، أي أغني ، وقيل جزا ، واجزا ، بمعنى واحد ، وهذه الجملة صفة لليوم ، والرابط محذوف ، فيجوز أن يكون التقدير : لا تجزي فيه ، **فحذف حرف الجر** ، فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف الضمير ، فيكون الحذف بتدريج أو عداه إلى الضمير أولا اتساعا. وهذا اختيار أبي علي ، وإياه نختار. قال المهدوي :

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ١/١١١

والوجهان ، يعني تقديره : لا تجزي فيه ولا تجزيه جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج. وقال الكسائي : لا يكون المحذوف إلا لها ، قال : لا يجوز أن تقول : هذا رجل قصدت ، ولا رأيت رجلا أرغب ، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه ، انتهى. وحذف الضمير من الجملة الواقعة صفة جائز ، ومنه قوله :
جزء : ١ رقم الصفحة : ١٨٧
فما أدري أغيرهم تناءوطول العهد أم مال أصابوا
يريد : أصابوه ، وما ذهبوا إليه من تعيين الربط أنه فيه . أو الضمير هو الظاهر ، وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثم رابط ، ولا تكون الجملة صفة ، بل مضاف إليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه ، التقدير : واتقوا يوما يوم لا تجزي ، فحذف يوم لدلالة يوما عليه ، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى : ﴿هاذا يوم لا ينطقون﴾ ، ونظير يوم لا تملك ، لا تحتاج الجملة إلى ضمير ، ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلا ، وهو بدل كل من كل ، ومنه قول الشاعر :
رحم الله أعظما دفنوهابسجستان طلحة الطلحات
في رواية من خفض التقدير أعظم طلحة. وقد قالت العرب : يعجبني الإكرام عندك سعد ، بنية : يعجبني الإكرام إكرام سعد. وحكى الكسائي عن العرب : أطعمونا لحما سمينا شاة ذبحوها ، أي لحم شاة. وحكى الفراء عن العرب : أما والله لو تعلمون العلم الكبيرة سنة ، الدقيق عظمه ، على تقديره : لو تعلمون علم الكبيرة سنة ، فحذف الثاني اعتمادا على الأول ، ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في : يعجبني القيام زيد ، ولا يبعد ترجيح حذف يوم لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حكاه الكسائي والفراء عن العرب. ويحسن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة ، فلا يظهر فيها إعراب ، فيتنافر مع إعراب ما قبله ، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر ، فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى. ولم أر أحدا من المعربين والمفسرين خرجوا هذه الجملة هذا التخريج ، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة ليوم ، ويلزم من ذلك حذف الرابط أيضا من الجمل المعطوفة على ﴿لا تجزى﴾ ، أي ولا يقبل منها شفاعة فيه ، ولا يؤخذ منها عدل فيه ، ولا هم ينصرون فيه ، وعلى ذلك التخريج لا يحتاج إلى إضمار هذه الروابط.
." (١)

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ١/١٥٩

"الدخول : معروف ، وفعلة : دخل يدخل ، وهو مما جاء على يفعل بضم العين. وكان القياس فيه أن يفتح ، لأن وسطه حرف حلق ، كما جاء الكسر في ينزع وقياسه أيضا الفتح. القرية : المدينة ، من قريت : أي جمعت. سميت بذلك لأنها مجتمع الناس على طريق المساكنة. وقيل : إن قلواقيل لها قرية ، وإن كثروا قيل لها مدينة. وقيل : أقل العدد الذي تسمى به قرية ثلاثة فما فوقها ، ومنه ، قريت الماء في الحوض ، والمقراة : الحوض ، ومنه القرى : وهو الضيافة ، والقرى : المجرى ، والقرى : الظهر. ولغة أهل اليمن : القرية ، بكسر القاف ، ويجمعونها على قرى بكسر القاف نحو : رشوة ورشا. وأما قرية بالفتح فجمت على قرى بضم القاف ، وهو جمع على غير قياس. قيل : ولم يسمع من فعله المعتل اللام إلا قرية وقرى ، وتروة وترى ، وشهوة وشهى. الباب : معروف ، وهو المكان الذي يدخل منه ، وجمعه أبواب ، وهو قياس مطرد ، وجاء جمعه علىى أبوبة في قوله :

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢١٦

هتاك أخبية ولاج أبوبة

لتشاكل أخبية ، كما قالوا : لا دريت ولا تليت ، وأصله تلوت ، فقلبت الواو ياء لتشاكل دريت. سجدا : جمع ساجد ، وهو قياس مطرد في فاعل وفاعلة الوصفين الصحيحي اللام. وقولوا : كل أمر من ثلاثي اعتلت عينه فانقلبت ألفا في الماضي ، تسقط تلك العين منه إذا أسند لمفرد مذكر نحو : قل وبع ، أو لضمير مؤنث نحو : قلن وبعن ، فإن اتصل به ضمير الواحدة نحو : قولي ، أو ضمير الاثنين نحو : قولا ، أو ضمير الذكور نحو : قولوا ، ثبتت تلك العين ، وعلة الحذف والإثبات مذكورة في النحو. وقد جاء حذفها في الشعر ، فجاء قوله : قلى وعشا. حطة : على وزن فعلة من الحط ، وهو مصدر كالحط ، وقيل : هو هيئة وحال : كالجلسة والقعدة ، والحط : الإزالة ، حططت عنه الخراج : أزلته عنه. والنزول : حططت. وحكى : بفناء زيد نزلت به ، والنقل من علو إلى أسفل ، ومنه انحطاط القدر. وقال أحمد بن يحيى ، وأبان بن تغلب ، الحطة : التوبة. وأنشدوا :

فاز بالحطة التي جعل اللهبها ذنب عبده مغفورا

أي فاز بالتوبة ، وتفسيرهما الحطة بالتوبة إنما هو تفسير باللازم لا بالمرادف ، لأن من حط عنه الذنب فقد تيب عليه. الغفر والغفران : الستر ، وفعله غفر يغفر ، بفتح الغين في الماضي وكسرها في المضارع. والغفيرة : المغفرة ، والغفارة : السحاب وما يلبس به سية القوس ، وخرقة تلبس تحت الخمار ، ومثله المغفر والجماء ، الغفير : أي جماعة يستر بعضهم بعضا من الكثرة. وقوله عمر لمن قال له : لم حصبت المسجد

؟ هو أغفر للنخامة ، كل هذا راجع لمعنى الستر والتغطية. الخطيئة : فعيلة من الخطا ، والخطأ : العدول عن القصد ، يقال خطىء الشيء : أصابه بغير قصد ، وأخطأ : إذا تعمد ، وأما خطايا : فجمع خطية مشددة عند الفراء ، كهدية وهدايا ، وجمع خطيئة المهموز عند سيبويه والخليل. فعند سيبويه : أصله خطائي ، مثل : صحائف ، وزنة ، فعائل ، ثم أعلت الهمزة الثانية بقلبها ياء ، ثم فتحت الأولى التي كان أصلها ياء المد في خطيئة فصار : خطأي ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فصار : خطآء ، فوقعت همزة بين ألفين ، والهمزة شبيهة بالألف فصار : كأنه اجتمع ثلاثة أمثال ، فأبدلوا منها ياء فصار خطايا ، كهدايا ومطايا. وعند الخليل أصله : خطابي ، ثم

٢١٧

قلب فصار خطائي على وزن فعالي ، المقلوب من فعائل ، ثم عمل فيه العمل السابق في قوله سيبويه.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢١٦

وملخص ذلك : أن الياء في خطايا منقلبة عن الهمزة المبدلة من الياء بعد ألف الجمع التي كانت مدة زائدة في خطيئة ، على رأي سيبويه ، والألف بعدها منقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة التي هي لام الكلمة ، ومنقلبة عن الهمزة التي هي لام الكلمة في الجمع والمفرد ، والألف بعدها هي الياء التي كانت ياء بعد ألف الجمـ ع التي كانت مدة في المفرد ، على رأي الخليل. وقد أمعنا الكلام في هذه المسألة في (كتاب التكميل لشرح التسهيل) من تأليفنا. الإحسان والإنعام والإفضال : نظائر ، أحسن الرجل : أتى بالحسن ، وأحسن الشيء : أتى به حسنا : وأحسن إلى عمر وأسدي إليه خيرا. التبديل : تغيير الشيء بآخر. تقول : هذا بدل هذا : أي عوضه ، ويتعدى لاثنين ، الثاني أصله حرف جر : بدلت دينارا بدرهم : أي جعلت دينارا عوض الدرهم ، وقد يتعدى لثلاثة فتقول : بدلت زيدا دينارا بدرهم : أي حصلت له دينارا عوضا من درهم ، وقد يجوز **حذف حرف الجر** لفهم المعنى ، قال تعالى : ﴿فأوائك يبدل الله سيااتهم﴾ ، أي يجعل لهم حسنات عوض السيئات ، وقد وهم كثير من الناس فجعلوا ما دخلت عليه الباء هو الحاصل ، والمنصوب هو الذاهب ، حتى قالوا : ولو أبدل ضادا بظاء لم تصح صلاته ، وصوابه : لو أبدل ظاء بضاد. الرجز : العذاب ، وتكسر راؤه وتضم ، والضم لغة بني الصعدات ، وقد قرىء بهما في بعض المواضع ، قال رؤبة :

كم رامنا من ذي عديد مبزيحتى وقينا كيده بالرجز

والرجز ، بالضم : اسم صنم مشهور ، والرجزاء : ناقة أصاب عجزها داء ، فإذا نهضت ارتعشت أفخاذها ،

قال الشاعر :

". (١)

"والثاني : كونه مع إن ، وهو يجوز معها **حذف حرف الجر** إذا لم يلبس. ودلالة الكلام على أن المأمور به أن تذبحوا بقرة ، فأي بقرة كانت لو ذبحوها لكان يقع الامتثال. وقد روى الحسن مرفوعا ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "والذي نفس محمد بيده لو اعترضوا بقرة فذبحوها لأجزأت عنهم ، ولكن شددوا فشدد الله عليهم". وإنما اختص البقر من سائر الحيوانات لأنهم كانوا يعظمون البقر ويعبدونها من دون الله ، فاختبروا بذلك ، إذ هذا من الابتلاء العظيم ، وهو أن يؤمر الإنسان بقتل من يحبه ويعظمه ، أو لأنه أراد تعالى أن يصل الخير للغلام الذي كان بارا بأمه. وقال طلحة بن مصرف : لم تكن من بقر الدنيا ، بل نزلت من السماء. وقال بعض أهل العلم : البقر سيد الحيوانات الأنسية.

وقرأ : ؟ الجمهور : بالتاء ، على أن الضمير هو لموسى. وقرأ عاصم الجحدري وابن محيصن بالياء ، على أن الضمير لله تعالى ، وهو استفهام على سبيل الإنكار. ﴿أنذروا هزوا﴾ ، قرأ حمزة ، وإسماعيل ، وخلف في اختياره ، والقزاز ، عن عبد الوارث والمفضل ، بإسكان الزاي. وقرأ حفص : بضم الزاي والواو بدل الهمز. وقرأ الباقون : بضم الزاي والهمزة ، وفيه ثلاث لغات التي قرىء بها ، وانتصابه على أنه مفعول ثان لقوله : ﴿أتتخذنا هزوا ﴾ ، فإما أن يريد به اسم المفعول ، أي مهزواً ، كقوله : درهم ضرب الأمير ، وهذا خلق الله ، أو يكون أخبروا به على سبيل المبالغة ، أي أتتخذنا نفس الهزو ، وذلك لكثرة الاستهزاء ممن يكون جاهلا ، أو على حذف مضاف ، أي مكان هزء ، أو ذوي هزء ، وإجابتهم نبيهم حين أخبرهم عن أمر الله بأن يذبحوا بقرة ، بقولهم : ﴿أتتخذنا هزوا ﴾ دليل على سوء عقيدتهم في نبيهم وتكذيبهم له ، إذ لو علموا أن ذلك إخبار صحيح عن الله تعالى ، لما كان جوابهم إلا امتثال الأمر ، وجوابهم هذا كفر بموسى. وقال بعض الناس : كانوا مؤمنين مصدقين ، ولكن جرى هذا على نحو ما هم عليه من غلظ الطبع والجفاء والمعصية. والعذر لهم أنهم لما طلبوا من موسى تعيين القاتل فقال لهم : ﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا ﴾ ، رأوا تباين ما بين السؤال والجواب وبعده ، فتوهموا أن موسى داعبهم ، وقد لا يكون أخبرهم في ذلك الوقت بأن القتيل يضرب ببعض البقرة المذبوحة فيحيا ويخبر بمن قتله ، أو يكون أخبرهم بذلك ، فتعجبوا من إحياء ميت ببعض ميت ، فظنوا أن ذلك يجري مجرى الاستهزاء. وقيل : في الكلام محذوف تقديره : آلله أمرك أن تتخذنا هزوا ؟ وقيل : هو استفهام حقيقة ليس فيه إنكار ، وهو استفهام استرشاد لا استفهام

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ١/١٨٣

إنكار وعناد.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٤٧

﴿قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين﴾ ، لما فهم موسى عليه السلام عنهم أن تلك المقالة التي صدرت عنهم إنما هي لاعتقادهم فيها أنه أخبر عن الله بما لم يأمر به ، استعاذ بالله وهو الذي أخبر عنه ، أن يكون من الجاهلين بالله ، فيخبر عنه بأمر لم يأمر به تعالى ، إذ الإخبار عن الله تعالى بما لم يخبر به الله إنما يكون ذلك من الجهل بالله تعالى. وقوله : من الجاهلين ، فيه تصريح أن ثم جاهلين ، واستعاذ بالله أن يكون منهم ، وفيه تعريض أنهم جاهلون ، وكأنه قال : أن أكون منكم ، لأنهم جوزوا على من هو معصوم من الكذب ، وخصوصا في التبليغ ، عن الله أن يخبر عن الله بالكذب. قالوا : والجهل بسيط ، ومركب البسيط : عام وخاص. العام : عدم العلم بشيء من المعلومات ، والخاص : عدم العلم ببعض المعلومات ، والمركب : أن يجهل ، ويجهل أنه يجهل. فالعام والمركب لا يوصف بهما من له بعض علم ، فضلا عن نبي شرف بالرسالة والتكليم ، وذلك مستحيل عليه ، فيستحيل أن يستعيذ منه إلا على سبيل الأدب. فالذي استعاذ منه موسى هو خاص ، وهو المفضي إلى أن يخبر عن الله تعالى مستهزئا ، أو المقابل لجهلهم. فقالوا : أتتخذنا هزوا لمن يخبرهم عن الله ، أو معناه الاستهزاء بالمؤمنين. فإن ذلك جهل ، أو من الجاهلين

٢٥٠

بالجواب ، لا على وفق السؤال ، إذ ذاك جهل ، والأمر من تلقاء نفسي ، وأنسبه إلى الله ، والخروج عن جواب السائل المسترشد إلى الهزء ، فإن ذلك جهل. وهذه الوجوه الستة مستحيلة على موسى. قيل : وإنما استعاذ منها بطريق الأدب ، كما استعاذ نوح عليه السلام ﴿أعوذ بك أن أسألك ما ليس لى بها علم﴾ ، وكما في : ﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين﴾ ، وإنما قالوا ذلك بطريق الأدب مع الله والتواضع له.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٤٧

." (١)

"ويقال : امرأة مطماع ، أي تطمع ولا تمكن ، وقد توسع في الطمع فسمى به رزق الجند ، يقال : أمر لهم الأمير بإطماعهم ، أي أرزاقهم ، وهو من وضع المصدر موضع المفعول. الكلام : هو القول الدال

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٢١٢/١

على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها ، ويطلق أيضا على الكلمة ، ويعبر به أيضا عن الخط والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء. وهل يطلق على المعاني القائمة بالذهن التي يعبر عنها بالكلام ؟ في ذلك خلاف ، وتقاليبه الست موضوعة ، وترجع إلى معنى القوة والشدة ، وهي : كلم ، كمل ، لكم ، لمك ، ملك ، مكل. التحريف : إمالة الشيء من حال إلى حال ، والحرف : الحد المائل. التحديث : الإخبار عن حادث ، ويقال منه يحدث ، وأصله من الحدوث ، وأصل فعله أن يتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى آخر بعن ، وإلى ثالث بالباء ، فيقال : حدثت زيدا عن بكر بكذا ، ثم إنه قد يضمن معنى أعلم المنقولة من علم المتعدية إلى اثنين ، فيتعدى إلى ثلاثة ، وهي من إلحاق غير سيبويه بأعلم ، ولم يذكر سيبويه مما يتعدى إلى ثلاثة غير : أعلم ، وأرى ونبأ ، وأما حدث فقد أنشدوا بيت الحارث بن حلزة :

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٦٨

أو منعتم ما تسألون فمنحدثتموه له علينا العلاء

وجعلوا حدث فيه متعدية إلى ثلاثة ، ويحتمل أن يكون التقدير : حدثتموا عنه. والجملة بعده حال. كما خرج سيبويه قوله : ونبئت عبد الله ، أي عن عبد الله ، مع احتمال أن يكون ضمن نبئت معنى : أعلمت ، لكن رجح عنده **حذف حرف الجر** على التضمين. وإذا احتمل أن يخرج بيت الحارث على أن يكون مما حذف منه الحرف ، لم يكن فيه دليل على إثبات تعدى حدث إلى ثلاثة بنفسه ، فينبغي أن لا يذهب إلى ذلك ، إلا أن يثبت من لسان العرب. الفتح : القضاء بلغة اليمن ، ﴿وهو الفتاح العليم﴾ . والأذكار : فتح على الإمام ، والظفر : ﴿فقد جآءكم الفتح﴾ . قال الكلبي : وبمعنى القصص. قال الكسائي : وبمعنى التبيين. قال الأخفش : وبمعنى المن. وأصل الفتح : خرق الشيء ، والسد ضده. المحاجة : من الاحتجاج ، وهو القصد للغلبة ، حاجه : قصد أن يغلب. والحجة : الكلام المستقيم ، مأخوذ من محجة الطريق.

أسر الشيء : أخفاه ، وأعلنه : أظهره. الأمي : الذي لا يقرأ في كتاب ولا يكتب ، نسب إلى الأم لأنه ليس من شغل النساء أن يكتبن أو يقرأن في كتاب ، أو لأنه بحال ولدته أمه لم ينتقل عنها ، أو نسب إلى الأمة ، وهي القامة والخلقة ، أو إلى الأمة ، إذ هي ساذجة قبل أن تعرف المعارف. الأماني : جمع أمنية ، وهي أفعولة ، أصله : أمنوية ، اجتمت ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وهي من منى ، إذا قدر ، لأن المتمني يقدر في نفسه ويحزر ما يتمناه ، أو من تمنى : أي كذب. قال أعرابي لابن دأب

٢٦٩

في شيء حدث به : أهذا شيء رويته أم تمنيته. أي اختلقته. وقال عثمان : ما تمنيت ولا تـغنيت منذ أسلمت ، أو من تمني إذا تلا ، قال تعالى : ﴿إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته﴾ ، أي إذا تلا وقرأ ، وقال الشاعر :

تمنى كتاب الله أول ليلهوآخره لاقى حمام المقادر

والتلاوة والكذب راجعان لمعنى التقدير ، فالتقدير أصله ، قال الشاعر :

ولا تقولن لشيء سوف أفعلهحتى تبين ما يمنى لك الماني

أي يقدر ، وجمعها بتشديد الياء لأنه أفاعيل. وإذا جمع على أفاعل خففت الياء ، والأصل التشديد ، لأن الياء الأولى في الجمع هي الواو التي كانت في المفرد التي انقلبت فيه ياء ، ألا ترى أن جمع أملود أماليد ؟ ويل : الويل مصدر لا فعل له من لفظه ، وما ذكر من قولهم. وأل مصنوع ، ولم يجيء من هذه المادة التي فاؤها واو وعينها ياء إلا : ويل ، وويح ، وويس ، وويب ، ولا يثني ولا يجمع. ويقال : ويله ، ويجمع على ويلات. قال :

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٦٨

فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وإذا أضيف ويل ، فالأحسن فيه النصب ، قال تعالى : ﴿ويلكم لا تفتروا على الله كذبا﴾ . وزعم بعض أنه إذا أضيف لا يجوز فيه إلا النصب ، وإذا أفردته اختير الرفع ، قال : ﴿فويل للذين﴾ ، ويجوز النصب ، قال :

فويلا لتيم من سرابيلها الخضر

والويل : معناه الفضيحة والحسرة ، وقال الخليل : الويل : شدة الشر ، وقال المفضل وابن عرفة : الويل : الحزن ، يقال : تويل الرجل : دعا بالويل ، وإنما يقال ذلك عند الحزم والمكروه. وقال غيره : الويل : الهلكة ، وكل من وقع في هلكة دعا بالويل ، وقال الأصمعي : هي كلمة تفجع ، وقد يكون ترحما ، ومنه :

ويل أمه مسعر حرب

." (١)

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ١/٢٣٠

"أحدها : أنه جملة منفية في موضع نصب على الحال من بني إسرائيل ، أي غير عابدين إلا الله أي موحدين الله ومفرديه بالعبادة ، وهو حال من المضاف إليه ، وهو لا يجوز على الصحيح. لا يقال إن المضاف إليه يمكن أن يكون معمولا في المعنى لميثاق ، إذ يحتمل أن يكون مصدرا ، أو حكمه حكم المصدر. وإذا كان كذلك ، جاز أن يكون المجرور بعده فاعلا في المعنى ، أو مفعولا لأن الذي يقدر فيه العمل هو ما انحل إلى حرف مصدري والفعل ، وهنا ليس المعنى على أن ينحل ، لذلك فلا يجوز الحكم على موضعه برفع ولا نصب ، لأنك لو قدرت أخذنا أن نواثق بني إسرائيل ، أو أن يواثقنا بنو إسرائيل ، لم يصح ، بل لو فرضنا كونه مصدرا حقيقة : لم يجز فيه ذلك. ألا ترى أنك لو قلت : أخذت علم زيد ، لم ينحل لحرف مصدري والفعل : لا يقال : أخذت أن يعلم زيد. فإذا لم يتقدر المصدر بحرف مصدري والفعل ، ولا كان من ضربا زيدا ، لم يعمل على خلاف في هذا الأخير ، ولذلك منع ابن الطراوة في ترجمة سيبويه هذا. باب علم ما الكلم من العربية : أن يتقدر المصدر بحرف مصدري والفعل ، ورد ذلك على من أجازه. وممن أجازه أن تكون الجملة حالا بالمبرد وقطرب ، قالوا : ويجوز أن يكون حالا مقارنة ، وحالا مقدرة. الوجه الثاني : أن تكون الجملة جوابا لقسم محذوف دل عليه قوله : ﴿أخذنا ميثاق بنى إسرا ءيل﴾ ، أي استحلفناهم والله لا يعبدون ، ونسب هذا الوجه إلى سيبويه ، وأجازه الكسائي والفراء والمبرد. الوجه الثالث : أن تكون أن محذوفة ، وتكون أن وما بعدها محمولا على إضمار حرف جر ، التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله

٢٨٢

فحذف حرف الجر ، إذ حذفه مع أن ، وأن جائز مطرد ، إذ لم يلبس ، ثم حذف بعد ذلك ، أن ، فارتفع الفعل ، فصار لا تعبدون ، قاله الأخفش ، ونظيره من نثر العرب : مره بحفرها ، ومن نظمها قوله :

ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى

أصله : مره بأن يحفرها. وعن : أن أحضر الوغى ، فجرى فيه من العمل ما ذكرناه. وهذا النوع من إضمار أن في مثل هذا مختلف فيه ، فمن النحويين من منعه ، وعلى ذلك متأخرو أصحابنا. وذهب جماعة من النوحييو إلى أنه يجوز حذفها في مثل هذا الموضع. ثم اختلفوا فقيل : يجب رفع الفعل إذ ذاك ، وهذا مذهب أبي الحسن. ومنهم من قال بنفي العمل ، وهو مذهب المبرد والكوفيين. والصحيح : قصر ما ورد من ذلك على السماع ، وما كان هكذا فلا ينبغي أن تخرج الآية عليه ، لأن فيه حذف حرف مصدري ، وإبقاء صلته في غير المواضع المنقاس ذلك فيها. الوجه الرابع : أن يكون التقدير : أن لا تعبدوا ، فحذف

أن وارتفع الفعل ، ويكون ذلك في موضع نصب على البدل من قوله : ﴿ميثاق بنى إسرا ءيل﴾ . وفي هذا الوجه ما في الذي قبله من أن الصحيح عدم اقتياس ذلك ، أعني حذف أن ورفع الفعل ونصبه. الوجه الخامس : أن تكون محكية بحال محذوفة ، أي قائلين لا تعبدون إلا الله ، ويكون إذ ذاك لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهي ، أي قائلين لهم لا تعبدوا إلا الله ، قاله الفراء ، ويؤيده قراءة أبي وابن مسعود ، والعطف عليه قوله : ﴿وقولوا للناس حسنا﴾ .

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٨٠

الوجه السادس : أن يكون المحذوف القول ، أي وقلنا لهم : ﴿لا تعبدون إلا الله﴾ ، وهو نفي في معنى النهي أيضا. قال الزمخشري : كما يقول تذهب إلى فلان ، تقول له كذا ، تريد الأمر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والهي ، لأنه كان سورع إلى الامتثال والانتهاء ، فهو يخبر عنه. انتهى كلامه ، وهو حسن.

الوجه السابع : أن يكون التقدير أن لا تعبدون ، وتكون أن مفسرة لمضمون الجملة ، لأن في قوله : ﴿أخذنا ميثاق بنى إسرا ءيل﴾ معنى القول ، فحذف أن المفسرة وأبقى المفسر. وفي جواز حذف أن المفسرة نظر.

الوجه الثامن : أن تكون الجملة تفسيرية ، فلا موضع لها من الإعراب ، وذلك أنه لما ذكر أنه أخذ ميثاق بني إسرائيل ، كان في ذلك إيهام للميثاق ما هو ، فأتى بهذه الجملة مفسرة للميثاق ، فمن قرأ بالياء ، فلأن بني إسرائيل لفظ غيبة ، ومن قرأ بالتاء ، فهو التفات ، وحكمته الإقبال عليهم بالخطاب ، ليكون أدعى للقبول ، وأقرب للامتثال ، إذ فيه الإقبال من الله على المخاطب بالخطاب. ومع جعل الجملة مفسرة ، لا تخرج عن أن يكون نفي أريد به نهي ، إذ تبعد حقيقة الخبر فيه.

إلا الله : استثناء مفرغ ، لأن لا تعبدون لم يأخذ مفعوله ، وفيه التفات. إذ خرج من ضمير المتكلم إلى الاسم الغائب. ألا ترى أنه لو جرى على نسق واحد لكان نظم الكلام لا تعبدون إلا إيانا ؟ لكن في العدول إلى الاسم الظاهر من الفخامة ، والدلالة على سائر الصفات ، والتفرد بالتسمية به ، ما ليس في المضمر ، ولأن ما جاء بعده من الأسماء ، إنما هي أسماء ظاهرة ، فناسب مجاورة الظاهر الظاهر.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٨٠

". (١)

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٢٤٣/١

"﴿أن يكفروا ﴾ : تقدم أن موضعه رفع ، إما ، على أن يكون مخصوصا بالذم عند من جعل ما قبله من قوله : ﴿بئسما اشتروا بها﴾ غير تام ، وفيه الأعاريب التي في المخصوص بالذم ، إذا تأخر ، أهو مبتدأ ، والجملة التي قبله خبر مبتدأ محذوف على ما تقرر قبل ؟ وأجاز الفراء على هذا التقدير أن يكون بدلا من الضمير في به ، فيكون في موضع خبر. ﴿بمآ أنزل الله﴾ : هو الكتاب الذي تقدم ذكره ، وهو القرآن. وفي ذلك من التفخيم إن لم يحصل مضمر ، بل أظهر موصولا بالفعل الذي هو أنزل المشعر بأنه من العالم العلوي ، ونسب إسناده إلى الله ، ليحصل التوافق من حيث المعنى بين قوله : ﴿كتاب من عند الله﴾ وبين قوله : ﴿بمآ أنزل الله﴾ . ويحتمل أن يراد به التوراة والإنجيل ، إذ كفروا بعيسى وبمحمد صلوات الله وسلامه عليهما ، والكفر بهما كفر بالتوراة. ويحتمل أن يراد الجميع من قرآن وإنجيل وتوراة ، لأن الكفر ببعضها كفر بكلها. ﴿بغيا﴾ : أي حسدا ، إذ لم يكن من بني إسرائيل ، قاله قتادة وأبو العالية والسدي. وقيل : معناه ظلما ، وانتصابه على أنه مفعول من أجله وظاهره أن العامل فيه يكفروا ، أي كفرهم لأجل البغي. وقال الزمخشري : هو علة اشتروا ، فعلى قوله يكون العامل فيه اشتروا. وقيل : هو نصب على المصدر لا مفعول من أجله ، والتقدير : بغوا بغيا ، وحذف

٣٠٥

الفعل لدلالة الكلام عليه.

جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٩٦

﴿أن ينزل الله﴾ : أن : مع الفعل بتأويل المصدر ، وذلك المصدر المقدر منصوب على أنه مفعول من أجله ، أي بغو التنزيل الله. وقيل : التقدير بغيا على أن ينزل الله لأن معناه حسدا على أن ينزل الله ، أي على ما خص الله به نبيه من الوحي ، فحذفت على ، ويجيء الخلاف الذي في أن وأن ، إذا **حذف حرف الجر** منهما ، أهما في موضع نصب أم في موضع خفض ؟ وقيل : أن ينزل في موضع جر على أنه بدل اشتمال من ما في قوله : بـما أنزل الله ، أي بتنزيل الله ، فيكون مثل قول الشاعر :

أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوص

وقرأ أبو عمرو وابن كثير : جميع المضارع مخففا من أنزل ، إلا ما وقع الإجماع على تشديده ، وهو في الحجر ، ﴿وما ننزلها﴾ ، إلا أن أبا عمرو شدد على أن ننزل آية في الأنعام ، وابن كثير شدد ﴿وننزل من القرءان ما هو شفآء﴾ ، ﴿حتى تنزل علينا كتابا﴾ ، وشدد الباقون المضارع حيث وقع إلا حمزة والكسائي فخففا ، ﴿وينزل الغيث﴾ ، في آخر لقمان ، ﴿وهو الذى ينزل الغيث﴾ ، في الشورى. والهمزة والتشديد

كل منهما للتعدية. وقد ذكروا مناسبات لقرآت القراء واختياراتهم ولا تصح. ﴿من فضله﴾ : من لابتداء الغاية ، والفضل هنا الوحي والنبوة. وقد جوز بعضهم أن تكون من زائدة على مذهب الأخفش ، فيكون في موضع المفعول ، أي أن ينزل الله فضله. ﴿على﴾ من يشاء. على متعلقة بينزل ، والمراد بمن يشاء : محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنهم ح‍سدوه لما لم يكن منهم ، وكان من العرب ، وعز النبوة من يعقوب إلى عيسى عليهم الصلاة والسلام كان في إسحاق ، فختم في عيسى ، ولم يكن من ولد إسماعيل نبي غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فختمت النبوة على غيرهم ، وعدموا العز والفضل. و﴿من﴾ هنا موصولة ، وقيل نكرة موصوفة. و﴿يشآء﴾ على القول الأول : صلة ، فلا موضع لها من الإعراب ، وصفة على القول الثاني ، فهي في موضع خفض ، والضمير العائد على الموصول أو الموصوف محذوف تقديره يشاؤه. ﴿من عبادها﴾ : جار ومجرور في موضع الحال ، تقديره كائنا من عباده ، وأضاف العباد إليه تشريفا لهم ، كقوله تعالى : ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ ، ﴿وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا﴾ .
:
جزء : ١ رقم الصفحة : ٢٩٦
." (١)

"﴿فإن زللتم منا بعد ما جآءتكم البينات﴾ أي : عصيتم أو كفرتم ، أو أخطأتم ، أو ضللتم ، أقوال ثانيها عن ابن عباس وهو الظاهر لقوله : ادخلوا في السلم ، أي الإسلام ، فإن زللتم عن الدخول فيه ، وأصل الزلل للقدم ، يقال : زلت قدمه ، كما قال.
ولا شامت إن نعل عزة زلت
ثم يستعمل في الرأي والإعتقاد ، وهو الزلق ، وقد تقدم شيء من تفسير في قوله : ﴿فأزلهما الشيطان عنها﴾ .
وقرأ أبو السماك : فإن زللتم ، بكسر اللام ، وهما لغتان : كضللت وضللت.
والبينات : حجج الله ودلائله ، أو محمد صلى الله عليه وسلم ، كما قال : ﴿حتى تأتيهم البينة * رسول من الله﴾ وجمع تعظيما له ، لأن وإن كان واحدا بالشخص ، فهو كثير بالمعنى : أو القرآن قاله ابن جريج ، أو التوراة والإنجيل قال : ﴿ولقد جآءكم موسى بالبينات﴾ وقال ﴿ولقد ءاتينا موسى الكتاب وقفينا﴾ وهذا يتخرج على قول من قال : إن المخاطب أهل الكتاب ، أو ا لإسلام ، أو ما جاء به رسول الله صلى

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٢٦٢/١

الله عليه وسلم من المعجزات ، أقوال ستة.
وفي (المتخب) البينات : تتناول جميع الدلائل العقلية والسمعية من حيث إن عذر المكلف لا يزول إلا عند حصول البينات ، لا حصول التبيين من التكليف. انتهى كلامه.
والدلائل العقلية لا يخبر عنها بالمجيء لأنها مركوزة في العقول ، فلا ينسب إليها المجيء إلا مجازا ، وفيه بعد.
﴿فاعلموا أن الله عزيز حكيم﴾ أي : دوموا على العلم ، إن كان الخطاب للمؤمين ، وإن كان للكافرين أو المنافقين فهو أمر لهم بتحصيل العلم بالنظر الصحيح المؤدي إليه ، وفي وصفه هنا بالعزة التي هي تتضمن الغلبة والقدرة اللتين يحصل بهما الانتقام ، وعيد شديد لمن خالفه وزل عن منهج الحق ، وفي وصفه بالحكمة دلالة على إتقان أفعاله : وأن ما يرتبه من الزاوجر لمن خالف هو من مقتضى الحكمة ، وروي أن قارئا قرأ ، غفور رحيم ، فسمعه أعرابي فأنكره ، ولم يكن يقرأ القرآن ، وقال : إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا ، الحكيم ، لا يذكر الغفران عند الزلل ، لأنه إغراء عليه ، وقد روي عن كعب نحو هذا ، وأن الذي كان يتعلم منه أقرأه : فاعلموا أن الله غفور رحيم ، فأنكره حتى سمع : ﴿عزيز حكيم﴾ فقال : هكذا ينبغي.
١٢٣
﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملئاكة﴾ ؟ هل : هنا للنفي ، المعنى : ما ينظرون ، ولذلك دخلت إلا ، وكونها بمعنى النفي إذ جاء بعدها : إلا ، كثير الاستعمال في القرآن ، وفي كلام العرب ، قال تعالى : ﴿وهل نجازى إلا الكفور﴾ ﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ وقال الشاعر :
جزء : ٢ رقم الصفحة : ١٠٧
وهل أنا إلا من غزية إن غوتغويت ، وإن ترشد غزية أرشد
و : ينظرون ، هنا معناه : ينتظرون ، تقول العرب : نظرت فلانا انتظره ، وهو لا يتعدى لواحد بنفسه إلا بحرف جر. قال امرؤ القيس :
فانكما إن تنظراني ساعةمن الدهر تنفعي لدى أم جندب
ومفعول : ينظرون ، هو ما بعد إلا ، أي : ما ينتظرون إلا إتيان الله ، وهو استثناء مفرع ، قيل : وينظرون هنا ليست من النظر الذي هو تردد العين في المنظور إليه ، لأنه لو كان من النظر لعدى بإلى ، وكان مضافا إلى الوجه ، وإنما هو من الانتظار. انتهى.

وهذا التعليل ليس بشيء لأنه يقال : هو من النظر ، وهو تردد العين. وهو معدى بإلى ، لكنها محذوفة ، والتقدير : هل ينظرون إلا إلى أن يأتيهم الله ؟ **وحذف حرف الجر** مع أن إذا لم يلبس قياس مطرد ، ولا لبس هنا ، فحذفت إلى ، وقوله : وكان مضافا إلى الوجه يشير إلى قوله : ﴿وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ فكذلك ليس بلازم ، قد نسب النظر إلى الذوات كثيرا كقوله : ﴿أفلا ينظرون إلى الابل﴾ ﴿أرني أنظر إليك﴾ والضمير في : ينظرون ، عائد على الذالين ، وهو التفات من ضمير الخطاب إلى ضمير الغيبة.

والإتيان : حقيقة في الانتقال من حيز إلى حيز ، وذلك مستحيل بالنسبة إلى الله تعالى ، فروى أبو صالح عن ابن عباس : أن هذا من المكتوم الذي لا يفسر ، ولم يزل السلف في هذا وأمثاله يؤمنون ، ويكلون فهم معناه إلى علم المتكلم به ، وهو الله تعالى.

والمتأخرون تأولوا الإتيان وإسناده على وجوه :

أحدهما : أنه إتيان على ما يليق بالله تعالى من غير انتقال.

الثاني : أنه عبر به عن المجازات لهم ، والانتقام ، كما قال : ﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾ ﴿فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا ﴾ .

الثالث : أن يكون متعلق الإتيان محذوفا ، أي : أن يأتيهم الله بما وعدهم من الثواب ، والعقاب ، قاله الزجاج.

الرابع : أنه على حذف مضاف ، التقدير : أمر الله ، بمعنى : ما يفعله الله بهم ، لا الأمر الذي مقابله النهي ، ويبينه قوله ، بعد : ﴿وقضى الامر﴾ .

الخامس : قدرته ، ذكره القاضي أبو يعلى عن أحمد.

". (١)

"و : الآيات البينات ما تضمنته التوراة والإنجيل من صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، وتحقيق نبوته ، وتصديق ما جاء به ، أو معجزات موسى صلى الله على نبينا وعليه : كالعصا ، واليد البيضاء ، وفلق البحر ، أو : القرآن قص الله قصص الأمم الخالية حسبما وقعت على لسان من لم يدارس الكتب ولا العلماء ، ولا كتب ولا ارتجل ، أو معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم : كتسبيح الحصى ، وتفجير الماء من بين أصابعه ، وانشقاق القمر ، وتسليم الحجر ، أربعة أقوال ، وقدروا بعد قوله : من آية بينة ، محذوفا ، فقدره بعضهم : فكذبوا بها ، وبعضهم : فبدلوها.

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٨٠/٢

﴿ومن يبدل نعمة الله﴾ نعمة الله : الحجج الواضحة الدالة على أمره : صلى الله عليه وسلم يبدل بها التشبيه والتأويلات ، أو ما ورد في كتاب الله من نعته. صلى الله عليه وسلم ، يبدل به نعت الدجال ، أو الإعتراف بنبوته يبدل لها الحجد لها ، أو كتب الله المنزلة على موسى وعيسى على نبينا وعليهم السلام يبدل بها غير أحكامها كآية الرجم وشبهها ، أو الإسلام. قاله الطبري ؛ أو شكر النعمة يبدل بها الكفر أو آياته وهي أجل نعمة من الله ، لأنها أسباب الهدى والنجاة من الضلاله ، وتبديلهم إياها ، أن الله أظهرها لتكون أسباب هداهم ، فجعلوها أسباب ضلالتهم ، كقوله : ﴿فزادتهم رجسا إلى رجسهم﴾ قاله الزمخشري : سبعة أقوال.

جزء : ٢ رقم الصفحة : ١٠٧

ولفظ : من يبدل ، عام وهو شرط ، فيندرج فيه مع بني إسرائيل كل مبدل نعمه : ككفار قريش وغيرهم ، فإن بعثه محمد صلى الله عليه وسلم نعمة عليهم ، وقد بدلوا بالشكر عليها وقبولها الكفر.

﴿منا بعد ما جآءته﴾ أي : من بعدما أسديت إليه ، وتمكن من قبولها ، ومن بعدما عرفها كقوله : ﴿ثم يحرفونه منا بعد ما عقلوه﴾ وأتى بلفظ : من ، إشعارا بابتداء الغاية ، وأنه يعقب : ما جاءته ، يبدله. وفي قوله : ﴿منا بعد ما جآءته﴾ تأكيد ، لأن إمكانية التبديل منه متوقفة على الوصول إليه.

وقرىء : ومن. يبدل بالتخفيف ، و. يبدل ، يحتاج لمفعولين : مبدل ومبدل له ، فالمبدل هو الذي يتعدى إليه الفعل بحرف جر ، والبدل هو الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه ، ويجوز **حذف حرف الجر** لفهم المعنى ، وتقدم الكلام على هذا في قوله : ﴿فبدل الذين ظلموا ﴾ وإذا تقرر هذا ، فالمفعول الواحد هنا محذوف ، وهو البدل ، والأجود أن يقدر مثل ما لفظ به في قوله : ﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفرا﴾ : فكفرا هو البدل ، ونعمة الله ، هو المبدل ، وهو الذي أصله : أن يتعدى إليه الفعل بحرف الجر ، فالتقدير إذن : ومن يبدل نعمة الله كفرا ، وجاز حذف المفعول الواحد وحرف الجر لفهم المعنى ، ولترتيب جواب الشرط على ما قبله فإنه يدل على ذلك ، لأنه لا يترتب على تقدير : أن يكون النعمة هي البدل ، والكفر هو المبدل أن يجاب بقوله : ﴿فإن الله شديد العقاب﴾ خبر يتضمن الوعيد ، ومن **حذف حرف الجر** الدلالة المعنى قوله : ﴿فأوائك يبدل الله سيااتهم حسنات﴾ أي : بسيئاتهم ، ولا يصح أن يكون التقدير : سيئاتهم بحسنات ، فتكون السيئات هي البدل ، والحسنات هي المبدل ، لأن ذلك لا يترتب على قوله : ﴿إلا من تاب وءامن وعمل صالحا﴾ ﴿فإن الله شديد العقاب﴾ خبر يتضمن الوعيد بالعقاب على من بدل نعمة الله ، فإن كان جواب الشرط فلا بد من تقدير عائد في الجملة على اسم الشرط ، تقديره : فان

الله شديد العقاب له ، أو تكون الألف واللام معاقبة للضمير على مذهب الكوفيين ، فيغنى عن الربط لقيامها مقام الضمير ، وألاولى أن يكون الجواب محذوفا لدلالة ما بعده عليه ، التقدير : يعاقبه.
جزء : ٢ رقم الصفحة : ١٠٧
قال عبد القاهر في كتاب (دلائل الإعجار) : ترك هذا الإضمار أولى ، يعنى بالإضمار شديد العقاب له ، لأن المقصود من الآية التخويف لكونه في ذلك موصوفا بأنه شديد العقاب ، من غير التفات إلى كونه شديد العقاب. لهذا ، ولذلك سمى العذاب عقابا ، لأنه يعقب الجرم.
وذكر بعض من جمع في التفسير : أن هذه الآية : ﴿سل بنى إسرا ءيل﴾ مؤخرة في التلاوة ، مقدمة
١٢٨
في المعنى ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : والتقدير : فإن زللتم إلى آخر الآية : سل يا محمد بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة فما اعتبروا ولا أذعنوا إليها ، هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله ؟ أي : أنهم لا يؤمنون حتى يأتيهم الله. انتهى.
." (١)

"اجتمع مخاطب وغائب ، وأسند إليهما حكم كان التغليب للمخاطب ، فتقول : أنت وزيد تخرجان ، ولا يجوز يخرجان ، وكذلك مع التكلم نحو : أنا وزيد نخرج ، ولما كان الاستثناء بعد مضى الجملة للخطاب جاز الالتفات ، ولو جرى على النسق الأول لكان : إلا أن تخافوا أن لا تقيموا ، ويكون الضمير إذ ذاك عائدا على المخاطبين وعلى أزواجهم ، والمعنى : إلا أن يخافا أي : صنفا الزوجين ، ترك إقامة حدود الله فيما يلزمهما من حقوق الزوجية ، بما يحدث من بغض المرأة لزوجها حتى تكون شدة البغض سببا لمواقعة الكفر ، كما في قصة جميلة مع زوجها ثابت ، ﴿أن يخافآ﴾ قيل : في موضع نصب على الحال ، التقدير : إلا خائفين ، فيكون استثناء من الأحوال ، فكأنه قيل : فلا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئا في كل حال إلا في حال الخوف أن لا يقيما حدود الله ، وذلك أن : أن ، مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع اسم الفاعل فهو منصوب على الحال ، وهذا في إجازته نظر ، لأن وقوع المصدر حالا لا ينقاس ، فأحرى ما وقع موقعه ، وهو : أن الفعل ، ويكثر المجاز فإن الحال إذ ذاك يكون : أن والفعل ، الواقعان موقع المصدر الواقع موقع اسم الفاعل.
وقد منع سيبويه وقوع : أن والفعل ، حالا ، نص على ذلك في آخر : هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٨٤/٢

فيه الوجه في جميع اللغات ، والذي يظهر أنه استثناء من المفعول له ، كأنه قيل : ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله ، فذلك هو المبيح لكم الأخذ ، ويكون حرف العلة قد حذف مع : أن ، وهو جائز فصيحا كثيرا ، ولا يجيء هنا ، خلاف الخليل وسيبويه أنه إذا حذف حرف الجر من : أن ، هل ذلك في موضع نصب أو في موضع جر ؟ بل هذا في موضع نصب ، لأنه مقدر بالمصدر لو صرح به كان منصوبا ، واصلا إليه العامل بنفسه ، فكذلك هذا المقدر به ، وهذا الذي ذكرناه من أن : أن والفعل ، إذا كانا في موضع المفعول من أجله ، فالموضع نصب لا غير ، منصوص عليه من النحويين ، ووجهه ظاهر.

ومعنى الخوف هنا الإيقان ، قاله أبو عبيدة ، أو : العلم أي إلا أن يعلما ، قاله ابن سلمه ، وإياه أراد أبو محجن ، بقوله :

أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

ولذلك رفع الفعل بعد : أن ، أو : الظن ، قاله الفراء ، وكذلك قرأ أبي : إلا أن يظنا ، وأنشد :

جزء : ٢ رقم الصفحة : ١٧٤

أتاني كلام من نصيب بقولهوما خفت يا سلام أنك عايبي

والأولى بقاء الخوف على بابه ، وهو أن يراد به الحذر من الشيء ، فيكون المعنى : إلا أن يعلم. أو يظن أو يوقن أو يحذر ، كل واحد منهما بنفسه ، أن لا يقيم حقوق الزوجية لصاحبه حسبما يجب ، فيجوز الأخذ.

وقرأ عبد الله : إلا أن يخافوا أن لا يقيموا حقوق ، أي إلا أن يخاف الأزواج والزوجات ، وهو من باب الالتفات إذ لو جرى عليه النسق الأول لكان بالتاء ، وروي ع‍ن عبد الله أنه قرأ أيضا : إلا أن تخافوا بالتاء.

وقرأ حمزة ، ويعقوب ، ويزيد بن القوقاع ؛ إلا أن يخافوا ، بضم الياء ، مبنيا للمفعول ، والفاعل المحذوف : الولاة.

وأن لا يقيما ، في موضع رفع بدل من الضمير أي : إلا أن يخاف عدم إقامتهما حدود الله ، وهو بد اشتمال ، كما تقول : الزيد ان أعجباني حسنهما ، والأصل : إلا أن يخافوا ، أنها : الولاة ، عدم إقامتهما حدود الله.

وقال ابن عطية : في قراءة يخافا بالضم ، أنها تعدت خاف إلى مفعولين : أحدهما أسند الفعل إليه ، والآخر بتقدير حرف جر بمحذوف ، فموضع أن خفض الجار المقدر عند سيبويه ، والكسائي ، ونصب

عند غيرهما ، لأنه لما حذف الجار المقدر وصل الفعل إلى المفعول الثاني ، مثل : استغفر لله ذنبا ، وأمرتك الخير. إنتهى كلامه. وهو نص كلام أبي علي الفارسي نقله من كتابه ، إلا التنظير باستغفر ، وليس بصحيح تنظير ابن عطية خاف باستغفر ، لأن خاف لا يتعدى إلى اثنين ، كاستغفر الله ، ولم يذكر ذلك

١٩٧

النحويون حين عدوا ما يتعدى إلى اثنين ، وأصل أحدهما بحرف الجر ، بل إذا جاء : خفت زيدا ضربه عمرا ، كان ذلك بدلا ، إذ : من ضربه عمرا كان مفعولا من أجله ، ولا يفهم ذلك على أنه مفعول ثان ، وقد وهم ابن عطية في نسبة أن الموضع خفض في مذهب سيبويه ، والذي نقله أبو علي وغيره أن مذهب سيبويه أن الموضع بعد الحذف نصب ، وبه قال الفراء ، وأن مذهب الخليل أنه جر ، وبه قال الكسائي. وقدر غير ابن عطية ذلك الحرف المحذوف : على ، فقال : والتقدير إلا أن يخافا على أن يقيما ، فعلى هذا يمكن أن يصح قول علي وفيه بعد وقد طعن في هذه القراءات من لا يحسن توجيه كلام العرب ، وهي قراءة صحيحة مستقيمة في اللفظ وفي المعنى ، ويؤيدها قوله بعد : فإن خفتم ، فدل على أن الخوف المتوقع هو من غير الأزواج ، وقد اختار هذه القراءة أبو عبيد.

جزء : ٢ رقم الصفحة : ١٧٤

". (١)

"وانتصب متاعا إما على إضمار فعل من لفظه أي : متعوهن متاعا ، أو من غير لفظه أي : جعل الله لهن متاعا ، أو بقوله : وصية أهو مصدر منون يعمل ، كقوله :

فلولا رجاء النصر منك ورهبةعقابك قد كانوا لنا كالموارد

ويكون الأصل : بمتاع ، ثم **حذف حرف الجر** ؟ فإن نصبت : وصية فيجوز أن ينتصب متاعا بالفعل الناصب لقوله : وصية ، ويكون انتصابه على المصدر ، لأن معنى : يوصي به بمتع بكذا ، وأجازوا أن يكون متاعا صفة لوصية ، وبدلا وحالا من الموصين ، أي : ممتعين ، أو ذوى متاع ، ويجوز أن ينتصب حالا من أزواجهم ، أي : ممتعات أو ذوات متاع ، ويكون حالا مقدرة إن كانت الوصية من الأزواج.

وقرأ أبي : متاع لأزواجهم متاعا إلى الحول ، وروي عنه : فمتاع ، ودخول الفاء في خبر : والذين ، لأنه موصول ضمن

٢٤٥

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٢/١٤١

معنى الشرط ، فكأنه قيل : ومن يتوف ، وينتصب : متاعا إلى الحول ، بهذا المصدر ، إذ معناه التمتيع ، كقولك : أعجبني ضرب لك زيدا ضربا شديدا.
جزء : ٢ رقم الصفحة : ٢٤٤
وانتصب : غير إخراج ، صفة لمتاعا ، أو بدلا من متاع أو حالا من الأزواج أي : غير مخرجات ، أو : من الموصين أي : غير مخرجين ، أو مصدرا مؤكدا ، أي : لا إخراجا ، قاله الأخفش.
﴿فإن خرجن فلا جناح عليكم فى ما فعلن فيا أنفسهن من معروف﴾ منع من له الولاية عليهن من إخراجهن ، فإن خرجن مختارات للخروج ارتفع الحرج عن الناظر في أمرهن ، إذ خروجهن مختارات جائز لهن ، وموضح انقطاع تعلقهن بحال الميت ، فليس له منعهن مما يفعلن في أنفسهن من : تزويج ، وترك إحداد ، وتزين ، وخروج ، وتعرض للخطاب ، إذا كان ذلك بالمعروف شرعا.
ويتعلق : فيما فعلن ، بما يتعلق به ، عليكم أي : فلا جناح يستقر عليكم فيما فعلن.
وما ، موصولة ، والعائد محذوف ، أي : فعلنه ، و: من معروف ، في موضع الحال من الضمير المحذوف في : فعلن ، فيتعلق بمحذوف أي فعلنه كائنا من معروف.
وجاء هنا : من معروف ، نكرة مجرورة بمن ، وفي الآية الناسخة لها على قول الجمهور ، جاء : بالمعروف ، معرفا مجرورا بالباء.
والألف واللام فيه نظيرتها في قولك : لقيت رجلا ، ثم تقول : الرجل من وصفه كذا وكذا ، وكذلك : إن الآية السابقة متقدمة في التلاوة متأخرة في التنزيل ، وهذه بعكسها ، ونظير ذلك ﴿سيقول السفهآء من الناس ما ولاهم﴾ على ظاهر ما نقل مع قوله : ﴿قد نرى تقلب وجهك في السمآء﴾ .
﴿والله عزيز حكيم﴾ ختم الآية بهاتين الصفتين ، فقوله : عزيز ، إظهار للغلبة والقهر لمن منع من إنفاذ الوصية بالتمتيع المذكور ، أو أخرجهن وهن لا يخترن الخروج ، ومشعر بالوعيد على ذلك. وقوله : حكيم ، إظهار أن ما شرع من ذلك فهو جار على الحكمة والإتقان ، ووضع الأشياء مواضعها.
قال ابن عطية : وهذا كله قد زال حكمه بالنسخ المتفق عليه إلا ما قاله الطبري عن مجاهد وفي ذلك نظر على الطبري. إنتهى كلامه.
وقد تقدم أول الآي ما نقل عن مجاهد من أنها محكمة ، وهو قول ابن عطية في ذلك.
﴿وللمطلقات متاعا بالمعروف﴾ ظاهره العموم كما ذهب إليه أبو ثور ، وقد تقدم في قوله : ﴿ومتعوهن﴾ اختلاف العلماء فيما يخصص به العموم ، فأغنى عن إعادته ، وتعلق : بالمعروف ، بما تعلق به للمطلقات

، وقيل بقوله : متاع ، وقيل : المراد بالمتاع هنا نفقة العدة.
جزء : ٢ رقم الصفحة : ٢٤٤
﴿حقا على المتقين﴾ . قال ابن زيد : نزلت هذه الآية مؤكدة لأمر المتعة ، لأنه نزل قبل : ﴿حقا على المحسنين﴾ فقال رجل : فإن لم أرد أن أحسن لم أمتع ، فنزلت ﴿حقا على المتقين﴾ .
وإعراب : حقا ، هنا كإعراب : حقا على المحسنين ، وظاهر : المتقين : من يتصف بالتقوى التي هي أخص من اتقاء الشرك ، وخصوا بالذكر تشريفا لهم ، أو لأنهم أكثر الناس وقوفا ، والله أسرعهم لامتثال أمر الله ، وقيل : على المتقين أي : متقي الشرك.
﴿كذلك يبين الله لكم ءاياته﴾ أي مثل هذا التبيين الذي سبق من الأحكام ، يبين لكم في المستقبل ما بقي من الأحكام التي يكلفها العباد.
﴿لعلكم تعقلون﴾ ما يراد منكم من التزام الشرائع والوقوف عندها ، لأن التبيين للأشياء مما يتضح للعقل بأول إدراك ، بخلاف الأشياء المغيبات والمجملات ، فإن العقل يرتبك فيها ، ولا يكاد يحصل منها على طائل.
قيل : وفي هذه الآيات من بدائع البديع ، وصنوف الفصاحة : النقل من صيغة : إفعلوا ، إلى : فاعلوا ، للمبالغة وذلك في : حافظوا ، والاختصاص بالذكر في : والصلاة الوسطى ، والطباق المعنوي في : فإن خفتم.
." (١)

"وقد اختلف النحويون في بناء أفعل للتعجب على ثلاثة مذاهب : الجواز ، والمنع ، والتفصيل. بين أن يكون الهمزة للنقل فلا يبني منه أفعل للتعجب ، أو لا تكون للنقل ، فيبنى منه. وزعم أن هذا مذهب سيبويه ، وتؤول قوله : وأفعل على أنه أفعل الذي همزته لغير النقل ، ومن منع ذلك مطلقا ضبط قول سيبويه. وأفعل على أنه على صيغة الأمر ، ويعني أنه يكون فعل التعجب على أفعل ، وبناؤه من : فعل وفعل وفعل وعلى أفعل وحجج هذه المذاهب مستوفاة في كتب النحو.
والذي ينبغي أن يحمل عليه أقسط هو أن يكون
٣٥١
مبنيا من قسط الثلاثي بمعنى عدل قال ابن السيد في (الاقتضاب) ما نصبه : حكى ابن السكيت في كتاب

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ١٨٠/٢

الأضداد عن أبي عبيدة : قسط جار ، وقسط عدل ، وأقسط بالألف عدل لا غير. وقال ابن القطاع : قسط قسوطا وقسطا ، جار وعدل ضد ، فعلى هذا لا يكون شاذا.

ومعنى : أقسط عند الله. أعدل في حكم الله أن لا يقع التظالم.

﴿و أقوم للشهادة﴾ إن كان من أقام ففيه شذوذ على قول بعضهم ، ومن جعله مبنيا من قام بمعنى اعتدل فلا شذوذ فيه ، وتقدم قول الزمخشري إنه جائز على مذهب سيبويه أن يكون من أقام ، وقال أيضا : يجوز أن يكون على معنى النسب من قويم. انتهى.

وعد بعض النحويين في التعجب ما أقومه في الشذوذ ، وجعله مبنيا من استقام ، ويتعلق : للشهادة ، بأقوم ، وهو من حيث المعنى مفعول كما تقول : زيد أضرب لعمرو من خالد ، ولا يجوز حذف هذه اللام والنصب إلا في الشعر كما قال الشاعر.

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وقد تؤول على إضمار فعل أي : تضرب القوانس ومعنى : أقوم للشهادة ، أثبت وأصح.

﴿وأدنى ألا ترتابوا ﴾ أي أقرب لانتفاء الريبة وقرأ السلمي : أن لا يرتابوا بالياء ، والمفضل عليه محذوف ، وحسن حذفه كونه أفعل الذي للتفضيل وقع خبرا للمبتدأ ، وتقديره : الكتب أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتب ، وقدر : أدنى ، لأن : لا ترتابوا ، وإلى أن لا ترتابوا ، و: من أن لا ترتابوا. ثم **حذف حرف الجر** فبقي منصوبا أو مجرورا على الخلاف الذي سبق.

جزء : ٢ رقم الصفحة : ٣٤١

ونسق هذه الإخبار في غاية الحسن ، إذ بدىء أولا بالأشرف ، وهو قوله ﴿أقسط عند الله﴾ أي : في حكم الله ، فينبغي أن يتبع ما أمر به ، إذ اتباعه هو متعلق الدين الإسلامي ، وبنى لقوله : ﴿وأقوم للشهادة﴾ لأن ما بعد امتثال أمر الله هو الشهادة بعد الكتابة ، وجاء بالياء. و﴿أدنى أن يأتوا ﴾ لأن انتفاء الريبة مترتب على طاعة الله في الكتابة والإشهاد ، فعنهما تنشأ أقربية انتفاء الريبة ، إذ ذلك هو الغاية في أن لا يقع ريبة ، وذلك لا يتحصل إلا بالكتب والإشهاد غالبا ، فيثلج الصدر بما كتب ، وأشهد عليه.

و : ترتابوا ، بني افتعل من الريبة ، وتقدم تفسيرها في قوله ﴿القيامة لا ريب فيه﴾ قيل : والمعنى : أن لا ترتابوا بمن عليه الحق أن ينكر ، وقيل : أن لا ترتابوا بالشاهد أن يضل ، وقيل : في الشهادة ومبلغ الحق والأجل ، وقيل : المعنى أقرب لنفي الشك للشاهد والحاكم والمتعاملين ، وما ضبط بالكتابة والإشهاد لا يكاد يقع فيه شك ولا لبس ولا نزاع.

﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها ﴾ في التجارة الحاضرة قولان : أحدهما : ما يعجل ولا يدخله أجل من بيع وثمن ؛ والثاني : ما يجوزه المشتري من العروض

٣٥٢

." (١)

"﴿أنى أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله﴾ قرأ الجمهور : أني أخلق ، بفتح الهمزة على أن يكون بدلا من : آية ، فيكون في موضع جر ، أو بدلا من قوله : أني قد جئتكم ، فيكون في موضع نصب أو جر على الخلاف ، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي ، أي : الآية أني أخلق ، فيكون في موضع رفع. وقرأ نافع بالكسر على الاستئناف ، أو على إضمار القول ، أو على التفسير للآية. كما فسر المثل في قوله : ﴿كمثل ءادم﴾ بقوله : ﴿خلقه من تراب﴾ ومعنى : أخلق : أقدر وأهيء ، والخلق يكون بمعنى الإنشاء وإبراز العين من العدم الصرف إلى الوجود. وهذا لا يكون إلا لله تعالى. ويكون بمعنى : التقدير والتصوير ، ولذلك يسمون صانع الأديم ونحوه : الخالق ، لأنه يقدر ، وأصله في الإجرام ، وقد نقلوه إلى المعاني قال تعالى ﴿وتخلقون إفكا ﴾ ومما جاء الخلق فيه بمعنى التقدير قوله تعالى : ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ أي المقدرين. وقال الشاعر :

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

٤٦٥

واللام في : لكم ، معناها التعليل ، و: من الطين ، تقييد بأنه لا يوجد من العدم الصرف ، بل ذكر المادة التي يشكل منها صورة.

وقرأ الجمهور : كهيئة ، على وزن : جيئة ، وقرأ الزهري : كهية ، بكسر الهاء وياء مشددة مفتوحة بعدها تاء التأنيث ، و: الكاف ، من : كهيئة ، اسم على مذهب أبي الحسن ، فهي مفعولة : بأخلق ، وعلى قول الجمهور : يكون ، صفة لمفعول محذوف تقديره : هيئة مثل هيئة ، ويكون : هيئة ، مصدرا في معنى المفعول ، أي : مثالا مهيأ مثل.

وقرأ الجمهور : الطير ، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع : كهيئة الطائر ، والمراد به الجنس : فأنفخ فيه الضمير في : فيه ، يعود على : الكاف ، أو على موصوفها على القولين المذكورين. وقرأ بعض القراء : فأنفخها ، أعاد الضمير على الهيئة المحذوفة ، إذ يكون التقدير : هيئة كهيئة الطير ، أو : على الكاف على المعنى

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٢٦٧/٢

، إذ هي بمعنى : مماثلة هيئة الطير ، فيكون التأنيث هنا كما هو في المائدة في قوله : ﴿فتنفخ فيها﴾ ويكون في هذه القراءة قد حذف حرف الجر. كما قال :

ما شق جيب ولا قامتك نائحةولا بكتك جياد عند إسلاب

جزء : ٢ رقم الصفحة : ٤٥٤

يريد : ولا قامت عليك ، وهي قراءة شاذة نقلها الفراء. وقال النابغة :

كالهبرقي تنحى ينفخ الفحماء

فعدى : نفخ ، لمنصوب ، فيمكن أن يكون على إسقاط حرف الجر ، ويمكن أن يكون على التضمين ، أي : يضرم بالنفخ الفحم ، فيكون هنا ناقصة على بابها ، أو بمعنى : تصير.

وقرأ نافع ويعقوب هنا وفي المائدة : طائرا ، وقرأ الباقون : طيرا ، وانتصابه على أنه خبر : يكون ، ومن جعل : يكون ، هنا تامة ، و: طائرا ، حالا فقد أبعد. وتعلق بإذن الله ، قيل : بيكون. وقيل : بطائر ، ومعنى : بإذن الله ، أي بتمكينه وعلمه بأني أفعل ، وتع اطي عيسى التصوير بيده والنفخ في تلك الصورة تبيين لتلبسه بالمعجزة ، وتوضيح أنها من قبله ، وأما خلق الحياة في تلك الصورة الطينية فمن الله وحده.

وظاهر الآية يدل على أن خلقه لذلك لم يكن باقتراح منهم ، بل هذه الخوارق جاءت تفسيرا لقوله : ﴿أني قد جئتكم باية من ربكم﴾ وقيل : كان ذلك باقتراح منهم ، طلبوا منه أن يخلق لهم خفاشا على سبيل التعنت جريا على عاداتهم مع أنبيائهم ، وخصوا الخفاش لأنه عجيب الخلق ، وهو أكمل الطير خلقا ، له : ثدي ، وأسنان ، وآذان ، وضرع ، يخرج منه اللبن ، ولا يبصر في ضوء النهار ولا في ظلمة الليل ، إنما يرى في ساعتين : بعد غروب الشمس ساعة ، وبعد طلوع الفجر ساعة قبل أن يسفر جدا ، ويضحك كما يضحك الإنسان ، ويطير بغير ريش ، وتحيض أنثاه وتلد.

روي عن أبي سعيد الخدري : أنه قال لهم : ماذا تريدون ؟ قالوا : الخفاش. فسألوه أشد الطير خلقا لأنه يطير بغير ريش ، ويقال : ما صنع غير الخفاش ، ويقال : فعل ذلك أولا وهو مع معلمه في الكتاب ، وتواطأ النقل عن المفسرين أن الطائر الذي خلقه عيسى كان يطير ما دام الناس ينظرون إليه ، فإذا غاب عن أعينهم سقط ميتا ليتميز فعل المخلوق من فعل الخالق ، وكان بنو إسرائيل مع معاينتهم لذلك الطائر يطير يقولون في عيسى : هذا ساحر.

﴿وأبرى الاكمه والابرص﴾ تقدم تفسيرهما في المفردات. وقال مجاهد : الأكمه هو الأعشى. وقال عكرمة : هو الأعمش. وقال الزمخشري : هو الذي ولد أعمى. وقيل : هو الممسوح العين ، ولم يكن في هذه

الأمة أكمه غير قتادة بن دعامة السدوسي صاحب التفسير. وقال ابن عباس ، والحسن ، والسدي : هو الأعمى على الإطلاق. وحكى النقاش : أن الأكمه هو الأبكم الذي لا يفهم ولا يفهم ، الميت الفؤاد ، وقال ابن عباس أيضا ، وقتادة : هو الذي يولد أعمى مضموم العينين.

جزء : ٢ رقم الصفحة : ٤٥٤

قيل : وقد كان عيسى يبرىء بدعائه ، والمسح بيده ، كل علة. ولكن لا يقوم الحجة على بني إسرائيل في معنى النبوة إلا بالإبراء من

." (١)

"وقال ابن عباس : وسع الله على هذه الأمة بنكاح الأمة ، واليهودية ، والنصرانية. وقد اختلف السلف في ذلك اختلافا كثيرا : روي عن ابن عباس ، وجابر ، وابن جبير ، والشعبي ، ومكحول : لا يتزوج الأمة إلا من لا يجد طولا للحرة ، وهذا هو ظاهر القرآن. وروي عن مسروق ، والشعبي : أن نكاحها بمنزلة الميتة والدم ولحم الخنزير ، يعني : أنه يباح عند الضرورة. وروي عن علي ، وأبي جعفر ، ومجاهد ، وابن المسيب ، وابراهيم ، والحسن ، والزهري : أن له نكاحها ، وإن كان موسرا. وروي عن عطاء ، وجابر بن زيد : أنه يتزوجها إن خشي أن يزني بها ، ولو كان تحته حرة. فال عطاء : يتزوج الأمة على الحرة. وقال ابن مسعود : لا يتزوجها عليها إلا المملوك. وقال عمر ، وعلي ، وابن المسيب ، ومكحول في آخرين : لا يتزوجها عليها. وهذا الذي يقتضيه النظر ، لأن القرآن دل على أنه لا ينكح الأمة إلا من لا يجد طولا للحرة. فإذا كانت تحته حرة ، فبالأولى أن لا يجوز له نكاح الأمة ، لأن وجدان الطول للحرة إنما هو سبب لتحصيلها ، فإذا كانت حاصلة كان أولى بالمنع. وقال ابراهيم : يتزوج الأمة على الحرة إن كان له من الأمة ولد. وقال ابن المسيب : لا ينكحها عليها إلا أن تشاء الحرة ، ويقسم للحرة يومين ، وللأمة يوما وظاهر قوله : فمما ملكت أيمانكم ، جواز نكاح عادم طول الحرة المؤمنة أربعا من الإماء إن شاء. وروي عن ابن عباس : أنه لا يتزوج من الإماء أكثر من واحدة ، وإذا لم يكن شرطا في الأمة الإيمان فظاهر قوله : فمما ملكت أيمانكم من فتيانكم ، أنه لو كانت الكتابية مولاها كافر لم يجز نكاحها ، لأنه خاطب بقوله : فمما ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات ، فاختص بفتيات المؤمنين ، وروي عن أبي يوسف : جواز ذلك على كراهة. وإذا لم يكن الإيمان شرطا في نكاح الأمة ، فالظاهر جواز نكاح الأمة الكافرة مطلقا ، سواء كانت كتابية ، أو مجوسية ، أو وثنية ، أم غير ذلك من أنواع الكفار.

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٣٥٤/٢

وأجمعوا على تحريم نكاح الأمة الكافرة غير الكتابية : كالمجوسية ، والوثنية ، وغيرهما. وأما وطء المجوسية بملك اليمين فأجازه : طاوس ، وعطاء ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار. ودلت على هذا القول ظواهر القرآن في عموم : ما ملكت أيمانكم ، وعموم ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾ قالوا : وهذا قول شاذ مهجور ، لم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأمصار. وقالوا : لا يحل له أن يطأها حتى تسلم. وقالوا : إنما كان نكاح الأمة منحطا عن نكاح الحرة لما فيه من اتباع الولد لأمه في الرق ، ولثبوت حق سيدها فيها ، وفي استخدامها ، ولتبذلها بالولوج والخروج ، وفي ذلك نقصان نكاحها ومهانته إذ رضي بهذا كله ، والعزة من صفات المؤمنين.
ومن مبتدأ ، وظاهره أنه شرط. والفاء في : فمما ملكت فاء الجواب ، ومن تتعلق بمحذوف تقديره : فلينكح من ما ملكت. ويجوز أن يكون من موصولة ، ويكون العامل المحذوف الذي يتعلق به قوله : مما ملكت جملة في موضع الخبر. ومسوغات دخول الفاء في خبر المبتدأ موجودة هنا. والظاهر أن مفعول يستطع هو طولا ، وأن ينكح على هذا أجازوا ، فيه أن يكون أصله بحرف جر ، فمنهم من قدره بإلى ، ومنهم من قدره باللام أي : طولا إلى أن ينكح ، أو لأن ينكح ، ثم **حذف حرف الجر** ، فإذا قدر إلى ، كان المعنى : ومن لم يستطع منكم وصلة إلى أن ينكح. وإذا قدر باللام ، كان في موضع الصفة القدير : طولا أي : مهرا كائنا لنكاح المحصنات. وقيل : اللام المقدرة لام المفعول له أي : طولا لأجل نكاح المحصنات ، وأجازوا أن يكون : أن ينكح في موضع نصب على المفعول به ، وناصبة طول. إذ جعلوه مصدر طلت الشيء أي نلته ، قالوا : ومنه قول الفرزدق :
إن الفرزدق صخرة عاديةطالت فليس تنالها الأوعالا
٢٢٠
أي وطالت إلا وعال أي : ويكون التقدير ومن لم يستطع منكم أن ينال نكاح المحصنات. ويكون قد أعمل المصدر المنون في المفعول به كقوله :
يضرب بالسيوف رؤوس قومأزلناها مهن عن المقيل
وهذا على مذهب البصريين إذ أجازوا إعمال المصدر المنون. وإلى أن طولا مفعول لـ يستطيع ، وإن ينكح في موضع مفعول بقوله : طولا ، إذ هو مصدر. ذهب أبو علي في التذكرة ، وأجازوا أيضا أن يكون أن ينكح بدلا من طول ، قالوا : بدل الشيء من الشيء ، وهما لشيء واحد ، لأن الطول هو القدرة والنكاح

قدرة. وأجازوا أن يكون مفعول يستطع قوله : أن ينكح. وفي نصب قوله : طولا وجهان : أحدهما : أن يكون مفعولا من أجله على حذف مضاف ، أي : ومن لم يستطع منكم لعدم طول نكاح المحصنات. والثاني : قاله : ابن عطية. قال : ويصح أن يكون طولا نصب على المصدر ، والعامل فيه الاستطاعة ، لأنها بمعنى يتقارب. وأن ينكح على هذا مفعول بالاستطاعة ، أو بالمصدر انتهى كلامه. وكأنه يعني أن الطول هو استطاعة ، فيكون التقدير : ومن لم يستطع منكم استطاعة أن ينكح.
جزء : ٣ رقم الصفحة : ١٩٢
". (١)

"﴿ومن يقاتل فى سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما﴾ ثم وعد من قاتل في سبيل الله بالأجر العظيم ، سواء استشهد ، أو غلب. واكتفى في الحالتين بالغاية ، لأن غاية المغلوب في القتال أن يقتل ، وغاية الذي يقتل أن يغلب ويغنم ، فأشرف الحالتين ما بدء به من ذكر الاستشهاد في سبيل الله ، ويليها أن يقتل أعداء الله ، ودون ذلك الظفر بالغنيمة ، ودون ذلك أن يغزو فلا يصيب ولا يصاب. ولفظ الجهاد في سبيل الله يشمل هذه الأحوال ، والأجر العظيم فسر بالجنة. والذي يظهر أنه مزيد ثواب من الله تعالى مثل كونهم أحياء عند ربهم يرزقون ، لأن الجنة موعود دخولها بالإيمان. وكان الذي فسره بالجنة ينظر إلى قوله تعالى : ﴿إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة﴾ الآية. وقرأ الجمهور : فليقاتل بسكون لام الأمر. وقرأت فرقة : بكسرها على الأصل. وقرأ الجمهور : فيقتل مبنيا للمفعول. وقرأ محارب بن دثار : فيقتل على بناء الفعل للفاعل. وأدغم يغلب في الفاء أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاد بخلاف عنه ، وأظهرها باقي السبعة. وقرأ الجمهور : نؤتيه بالنون. وقرأ الأعمش وطلحة بن مصرف : يؤتيه بالياء.

﴿وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنسآء والولدان الذين يقولون ربنآ أخرجنا من هاذه القرية﴾ هذا الاستفهام فيه حث وتحريض على الجهاد في سبيل الله ، وعلى تخليص المستضعفين. والظاهر أن قوله : لا تقاتلون في موضع الحال ، وجوزوا أن يكون التقدير : وما لكم في أن لا تقاتلوا ، فلما **حذف حرف الجر** ، وحذف أن ، ارتفع الفعل ، والمستضعفين هو مطعوف على اسم الله أي : وفي سبيل المستضعفين. وقال المبرد والزجاج : هو معطوف على سبيل الله أي : في سبيل الله ، وفي خلاص المستضعفين. وقرأ ابن شهاب : في سبيل الله المستضعفين بغير واو عطف. فإما أن يخرج على إضمار

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ١٧٧/٣

حرف العطف ، وإما على البدل من سبيل الله أي : في سبيل الله سبيل المستضعفين لأنه سبيل الله تعالى. وأجاز الزمخشري أن يكون : والمستضعفين منصوبا على الاختصاص يعني : واختص من سبيل الله خلاص المستضعفين ، لأن سبيل الله عام في كل خير ، وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخير وأخصه انتهى كلامه. ولا حاجة إلى تكلف نصبه على الاختصاص ، إذ هو خلاف الظاهر.

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٢٩٤

ويعني بالمستضعفين من كان بمكة من المؤمنين تحت إذلال قريش وأذاهم ، إذ كانوا لا يستطيعون خروجا ، ولا تطيب لهم

٢٩٥

على اوذى إقامة. ومن المستضعفين : عبد الله بن عباس وأمه ، وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنجاة للمستضعفين من المؤمنين وسمى منهم : الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة. وقوله : من الرجال والنساء والولدان تبيين للمستضعفين.

والظاهر أن الولدان المراد به الصبيان ، وهو جمع وليد. قيل : وقد كون جمع ولد ، كورل وورلان. ونبه على الولدان تسجيلا بإفراط ظلم من ظلمهم ، وهم غير مكلفين ليتأذى بذلك آباؤهم ، ولأنهم كانوا يشركون آباءهم في الدعاء طلبا لرحمة الله تعالى ، وتخليصهم من أذى الكفار. وهم أقرب إلى الإجابة حيث لم تكن لهم ذنوب كما فعل قوم يونس ، وكما هي السنة في خروج الصبيان في العيد ، لأنه يطلق على العبد وليد ، وعلى الأمة وليدة وغلب المذكر على المؤنث إذ درج المؤنث في الجمع الاستسقاء. وقيل : المراد بقوله من الرجال والنساء الأحرار ، وبالولدان المذكرو ﴿والذين يقولون ربنا اصرف عنا﴾ ليس لهم من القوة والمنعة من الظلم إلا بالدعاء والاستنصار بالله تعالى ، والقرية هنا مكة بإجماع.

وتكلموا في جريان الظالم وهو مذكر على القرية وهو مؤنث ، وهذا من واضح النحو. وقال الزمخشري : لو أنث فقيل : الظالمة ، أو جمع فقيل : الظالمين ، وأجاب عن ذلك وهذا لم يقرأ به ، فيحتاج إلى الكلام فيه. ولو تعرضنا لما يجوز في العربية في تراكيب القرآن لطال ذلك وخرجنا به عن طريقة التفسير. ووصف أهلها بالظلم إما لإشراكهم ، وإما لما حصل منهم من شدة الوطأة على المؤمنين وإذلالهم.

قال ابن عطية : والآية تتناول المؤمنين والأسرى ، وحواضر الشرك إلى يوم القيامة انتهى. ولما دعوا ربهم أجاب كثيرا منهم في الخروج ، فهاجر بعضهم إلى المدينة ، وفر بعضهم إلى الحبشة ، وبقي بعضهم إلى الفتح. والجمهور على أن الله تعالى استجاب دعاءهم ، فجعل لهم من لدنه خير ولي وناصر وهو محمد

صلى الله عليه وسلم ، فتولاهم أحسن التولي ، ونصرهم أقوى النصر. ولما خرج من مكة ولى عليهم عتاب بن أسيد وعمره أحد وعشرون سنة ، فرأوا منه الولاية والنصر كما سألوا. قال ابن عباس : كان ينصف الضعيف من القوي ، حتى كانوا أعز بها من الظلمة.

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٢٩٤

." (١)

"وقد اختلف العلماء في قابيل ، أكان كافرا أم عاصيا ؟ وفي الحديث : "إن الله ضرب لكم ابني آدم مثلا فخذوا من خيرها ودعوا شرها" وحكى المفسرون عجائب مما جرى بقتل هابيل من رجفان الأرض سبعة أيام ، وشرب الأرض دمه ، وإيسال الشجر ، وتغير الأطعمة ، وحموضة الفواكه ، ومرارة الماء ، واغبرار الأرض ، وهرب قابيل بأخته إقليميا إلى عدن من أرض اليمن ، وعبادته النار ، وانهماك أولاده في اتخاذ آلات اللهو وشرب الخمر والزنا والفواحش حتى أغرقهم الله بالطوفان ، والله أعلم بصحة ذلك. قال الزمخشري. وروي أن آدم مكث بعد قتله مائة سنةلا يضحك ، وأنه رثاه بشعر. وهو كذب بحت ، وما الشعر إلا منحول ملحون. وقد صح أن الأنبياء معصومون من الشعر. وروى ميمون بن مهران عن ابن عباس أنه قال : من قال إن آدم قال شعرا فهو كذب ، ورمى ردم بما لا يليق بالنبوة ، لأن محمدا والأنبياء عليهم السلام ، كلهم في النفي عن الشعر سواء. قال الله تعالى : ﴿وما علمناه الشعر وما ينابغى لها ﴾ ولكنه كان ينوح عليه ، وهو أول شهيد كان على

٤٦٧

وجه الأرض ويصف حزنه عليه نثرا من الكلام شبه المرثية ، فتناسخته القرون وحفظوا كلامه ، فلما وصل إلى يعرب بن قحطان وهو أول من خط بالعربية فنظمه فقال :

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٤٥٩

تغيرت البلاد ومن عليهافوجه الأرض مغبر قبيح

وذكر بعد هذا البيت ستة أبيات ، وأن إبليس أجابه في الوزن والقافية بخمسة أبيات. وقول الزمخشري في الشعر : إنه ملحون ، يسير فيه إلى البيت وهو الثاني :

تغير كل ذي لون وطعموقل بشاشة الوجه المليح

يرويه بشاشة الوجه المليح على الاقواء ، ويروى بنصب بشاشة من غير تنوين ، ورفع الوجه المليح. وليس

---

(١) تفسير البحر ا لمحيط . (دار الفكر)، ٢٤٠/٣

بلحن ، قد خرجوه على حذف التنوين من بشاشة ، ونصبه على التمييز ، وحذف التنوين لالتقاء الألف واللام. قد جاء في كلامهم قرىء : ﴿أحد * الله الصمد﴾ وروي ولا ذاكر الله بحذف التنوين ﴿من أجل ذالك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الارض فكأنما قتل﴾ الجمهور على أن من أجل ذلك متعلق بقوله : كتبنا. وقال قوم بقوله : من النادمين ، أي ندم من أجل ما وقع. ويقال : أجل الأمر أجلا وآجلا إذا اجتناه وحده. قال زهير :

وأهل خباء صالح ذات بينهمقد احتربوا في عاجل أنا آجله

أي جانبه ، ونسب هذا البيت ابن عطية إلى جواب ، وهو في ديوان زهير. والمعنى : بسبب ذلك. وإذا قلت : فعلت ذلك من أجلك ، أردت أنك جنيت ذلك وأوجبته. ومعناه ومعنى من جراك واحد أي : من جريرتك. وذلك إشارة إلى القتل أي : من جني ذلك القتل كتبنا على بني إسرائيل. ومن لابتداء الغاية أي : ابتداء الكتب ، ونشأ من أجل القتل ، ويدخل على أجل اللام لدخول من ، ويجوز **حذف حرف الجر** واتصال الفعل إليه بشرطه في المفعول له. ويقال : فعلت ذلك من أجلك ولأجلك ، وتفتح الهمزة أو تكسر. وقرأ ابن القعقاع : بكسرها وحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، كما قرأ ورش بحذفها وفتحها ونقل الحركة إلى النون. ومعنى كتبنا أي : كتب بأمرنا في كتب منزلة عليهم تضمنت فرض ذلك ، وخص بنو إسرائيل بالذكر ، وإن كان قبلهم أمم حرم عليهم قتل النفس وكان القصاص فيهم ، لأنهم على ما روي أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل النفس ، وغلظ الأمر عليهم بحسب طغيانهم وسفكهم الدماء ، ولتظهر مذمتهم في أن كتب عليهم هذا ، وهم مع ذلك لا يرعوون ولا يفقهون ، بل هموا بقتل النبي صلى الله عليه وسلم ظلما. ومعنى بغير نفس : أي بغير قتل نفس فيستحق القتل. وقد حرم الله نفس المؤمن إلا بإحدى موجبات قتله. وقوله : أو فساد ، هو معطوف على نفس أي : وبغير فساد ، والفساد قيل : الشرك بالله. وقيل : قطع الطريق ، وقطع الأشجار ، وقتل الدواب إلا لضرورة ، وحرق الزرع وما يجري مجراه ، وهو الفساد المشار إليه بعد هذه الآية. وقال ابن عطية : لم يتخلص التشبيه إلى طرفي شيء من هذه الأقوال ، والذي أقول : إن التشبيه بين قاتل النفس وقاتل الكل لا يطرف من جميع الجهات ، لكن الشبه قد يحصل من ثلاث جهات. إحداها : القود فإنه واحد. والثانية : الوعيد ، فقد وعد الله قاتل النفس بالخلود في النار ، وتلك غاية العذاب. فإن ترقبناه يخرج من النار بعد ذلك بسبب التوحيد ، فكذلك قاتل الجميع أن لو اتفق ذلك. والثالثة : انتهاك الحرمة فإن نفسا واحدة في ذلك وجميع الأنفس سواء ، والمنتهك في واحدة ملحوظ بعين منتهك الجميع. ومثال ذلك رجلان حلفا على شجرتين أن لا يطعما من ثمرتيهما شيئا ،

فطعم أحدهما واحدة من ثمرة

٤٦٨

جزء : ٣ رقم الصفحة : ٤٥٩

" (١).

"قال أبو علي : والآخر أن يراد به فاعلت التي تقتضي فاعلين كأن المعنى بما عاقدتم عليه الأيمان عداه بعلى لما كان بمعنى عاهد ، قال : ﴿بما عاهد عليه الله﴾ كما عدى ﴿ناديتم إلى الصلواة﴾ ، وبابها أن تقول ناديت زيدا ﴿وناديناه من جانب الطور الايمن﴾ لما كانت بمعنى دعوت إلى كذا قال ﴿ممن دعآ إلى الله﴾ ثم اتسع فحذف الجار ونقل الفعل إلى المفعول ، ثم المضمر العائد من الصلة إلى الموصول ، إذ صار بما عاقدتموه الأيمان ، كما حذف من قوله ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ انتهى ، وجعل عاقد لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى بعيد إذ يصير المعنى أن اليمين عاقدته كما عاقدها إذ نسب ذلك إليه وهو عقدها هو على سبيل الحقيقة ، ونسبة ذلك إلى اليمين هو على سبيل المجاز لأنها لم تعقده بل هو الذي عقدها. وأما تقديره بما عاقدتم عليه **وحذف حرف الجر** ، ثم الضمير على التدريج الذي ذكره فهو أيضا بعيد ، وليس تنظيره ذلك بقوله ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ بسديد لأن أمر يتعدى بحرف الجر تارة وبنفسه تارة إلى المفعول الثاني وإن كان أصله الحذف تقول أمرت زيدا الخير ، وأمرته بالخير ، ولأنه لا يتعين في ﴿فاصدع بما تؤمر﴾

١٠

أن تكون ما موصولة بمعنى الذي ، بل يظهر أنها مصدرية فلا يحتاج إلى عائد ، وكذلك هنا الأولى أن تكون ما مصدرية ، ويقوي ذلك ويحسنه المقابلة بعقد اليمين للمصدر الذي هو ﴿باللغو فى أيمانكم﴾ ، لأن اللغو مصدر ، فالأولى مقابلته بالمصدر لا بالموصول.

وقال الزمخشري : والمعنى : ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حنثتم ، فحذف وقت المؤاخذة ، لأنه كان معلوما عندهم أو بنكث ما عقدتم ، فحذف المضاف انتهى ؛ واليمين المنعقدة بالله أو بأسمائه أو صفاته.

وقال الإمام أحمد : إذا حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انعقدت يمينه لأنه حلف بما لم يتم الإيمان إلا به ، وفي بعض الصفات تفصيل. وخلاف ذكر في الفقه.

﴿فكفارتها إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ الكفارة الفعلة التي من شأنها أن تكفر

---

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، ٣/٣٧٦

الخطيئة أي تسترها ، والضمير في "فكفارته" عائد على ما إن كانت موصولة اسمية ، وهو على حذف مضاف كما تقدم ، وإن كانت مصدرية عاد الضمير على ما يفهم من المعنى وهو إثم الحنث وإن لم يجر له ذكر صريح لكن يقتضيه المعنى ، ومساكين أعم من أن يكونوا ذكورا أو إناثا أو من الصنفين ، والظاهر تعداد الأشخاص ، فلو أطعم مسكينا واحدا لكفارة عشرة أيام لم يجزه ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة يجزىء ، وتعرضت الآية لجنس ما يطعم منه وهو من أوسط ما تطعمون ولم تتعرض لمقدار ما يطعم كل واحد هذا الظاهر ، وقد رأى مالك وجماعة أن هذا التوسط هو في القدر ، وبه قال عمر وعلي وابن عباس ومجاهد ، ورأى جماعة أنه في الصنف ، وبه قال ابن عمر والأسود وعبيدة والحسن وابن سيرين ، وقال ابن عطية : الوجه أن يطعم بلفظ الوسط القدر والصنف ؛ انتهى.

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٢

وروي عن زيد بن ثابت وابن عباس والحسن وعطاء وابن المسيب مد لكل مسكين بمد الرسول ، وبه قال مالك والشافعي ، وروي عن عمر وعلي وعائشة نصف صاع من بر أو صاع من تمر ، وبه قال أبو حنيفة ، والظاهر أنه لا يجزىء إلا الإطعام بما فيه كفاية وقتا واحدا يسد به الجوعة ، فإن غداهم وعشاهم أجزأه ، وبه قال علي ومحمد بن كعب والقاسم وسالم والشعبي وإبراهيم وقتادة والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك ، وقال ابن جبير والحكم والشافعي : من شرط صحة الكفارة تمليك الطعام للفقراء ، فإن غداهم وعشاهم لم يجزه ، والظاهر أنه لا يشترط الإدام ، وقال ابن عمر : أوسط ما يطعم الخبز والتمر والخبز والزبيب وخير ما نطعم أهلينا الخبز واللحم وعن غيره الخبز والسمن ، وأحسنه التمر مع الخبز ، وروي عن ابن مسعود مثله ، وقال ابن حبيب : لا يجزىء الخبز قفارا ولكن بإدا مزيت أو لبن أو لحم ونحوه ، والظاهر أن المراعي ما يطعم أهليه الذين يختصون به ، أي من أوسط ما يطعم كل شخص شخص أهله ، وقيل المراعي عيش البلد ، فالمعنى من أوسط ما تطعمون أيها الناس أهليكم في الجملة من مدينة أو صقع ، و﴿من أوسط﴾ في موضع مفعول ثان لإطعام ، والأول هو ﴿عشرة مساكين﴾ أي طعاما من أوسط والعائد على ما من تطعمون في موضع محذوف أي تطعمونه﴾ وقرأ الجمهور وقرأ الجمهور ﴿أهليكم﴾ وجمع أهل بالواو والنون شاذ في القياس.

وقرأ جعفر الصادق جمع تكسير وبسكون الياء ، قال ابن جني : أهال بمنزلة ليال ، واحدها أهللة وليلاة ، والعرب تقول : أهل وأهلة ومنه قوله : .

وأهلة ود قد سريت بودهم.

وقال الزمخشري والأهالي اسم جمع لأهل كالليالي في جمع ليلة والأراضي في جمع أرض ، وأما تسكين الياء في أهاليكم فهو كثير في الضرورة ، وقيل في السعة كما قال زهير : .

يطيع العوالي ركتت كل لهدم

." (١)

"مناسبة هذه لما قبلها أنه لما أخبر تعالى بالحكم في شاهدي الوصية وأمر بتقوى الله والسمع والطاعة ، ذكر بهذا اليوم المهول المخوف وهو يوم القيامة فجمع بذلك بين فضيحة الدنيا وعقوبة الآخرة لمن حرف الشهادة ولمن لم يتق الله ولم يسمع ، وذكروا في نصب ﴿يوم﴾ وجوها : أحدها : أنه منصوب بإضمار اذكروا. والثاني : بإضمار احذروا. والثالث : باتقوا. والرابع : باسمعوا قاله الحوفي. والخامس : بلا يهدي ، قال قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء قالا : لا يهديهم في ذلك اليوم طريق الجنة ، قال أبو البقاء أولا يهديهم في ذلك اليوم إلى الحجة. والسادس : أجاز الزمخشري أن ينتصب على البدل من المنصوب في قوله ﴿واتقوا الله﴾ ، وهو بدل الاشتمال ، كأنه قيل واتقوا الله يوم جمعه وفيه بعد لطول الفصل بالجملتين. والسابع أن ينتصب على الظرف والعامل فيه مؤخر تقديره ﴿يوم يجمع الله الرسل﴾ كان كيت وكيت قاله الزمخشري ، وقال ابن عطية وصف الآية وبراعتها إنما هو أن يكون هذا الكلام مستأنفا والعامل اذكروا واحذروا مما حسن اختصاره لعلم السامع والإشارة بهذا اليوم إلى يوم القيامة ، وخص الرسل بالذكر لأنهم قادة الخلق وفي ضمن جمعهم جمع الخلائق وهم المكلمون أولا انتهى. والذي نختاره غير ما ذكروا وهو أن يكون ﴿يوم﴾ معمولا لقوله ﴿قالوا لا علم لنآ﴾ أي قال الرسل وقت جمعهم وقول الله لهم ﴿ماذآ أجبتم﴾ وصار نظير ما قلناه في قوله ﴿وإذ قال ربك للملئاكة إني جاعل فى الارض خليفةا قالوا أتجعل﴾ وسؤاله تعالى إياهم بقوله ماذا ﴿أجبتم﴾ سؤال توبيخ لأممهم لتقوم الحجة عليهم ويبتدأ حسابهم كما سئلت الموؤدة توبيخا لوائدها وتوقيفا له على سوء فعله وانتصاب ماذا أجبتم ولو أريد الجواب لقيل بماذا أجبتم قاله الزمخشري ، وقيام ما الاستفهامية مقام المصدر جائز وكذلك ماذا إذا جعلتها كلها استفهاما وأنشدوا على مجيء ما ذكر مصدرا قول الشاعر :

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٢٨

ماذا تعير ابنتي ربع عويلهمالا ترقدان ولا بؤسي لمن رقدا

وقال ابن عطية معناه ماذا أجابت به الأمم ، ولم يجعل ما مصدرا بل جعلها كناية عن الجواب ، وهو الشيء

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٦/٤

المجاب به لا للمصدر ، وهو الذي عنى الزمخشري بقوله ولو أريد الجواب لقيل بماذا أجبتم. وقال الحوفي ما للاستفهام وهو مبتدأ بمعنى الذي خبرها وأجبتم صلته والتقدير ماذا أجبتم به انتهى ، وحذف هذا الضمير المجرور بالحرف يضعف لو قلت جاءني الذي مررت تريد به كان ضعيفا إلا إن اعتقد أنه **حذف حرف الجر** أولا فانتصب الضمير ثم حذف منصوبا ولا يبعد. وقال أبو البقاء ﴿ماذآ﴾ في موضع نصب بأجبتم وحرف الجر محذوف أي بماذا أجبتم وما وذا هنا بمنزلة اسم واحد ويضعف أن يجعل ذا بمعنى الذي هنا لأنه لا عائد هنا وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف انتهى ، وما ذكره أبو البقاء أضعف لأنه لا ينقاس **حذف حرف الجر** إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة ونصوا على أنه لا يجوز زيدا مررت به تريد بزيد مررت ولا سرت البيت تريد إلى البيت إلا في ضرورة شعر نحو قول الشاعر :

تحن فتبدي ما بها من صبابةوأخفى الذي لولا الأسى لقضاني

يريد لقضي علي فحذف علي وعدى الفعل إلى الضمير فنصبه ونفيهم العلم عنهم بقوله ﴿لا علم لنآ﴾ ، قال ابن عباس معناه لا علم لنا إلا علما أنت أعلم به منا كأن المعنى لا علم لنا يكفي وينتهي إلى الغاية ، وقال ابن جريج معنى ﴿ماذآ أجبتم﴾ ماذا عملوا بعدكم وماذا أحدثوا فلذلك قالوا لا علم لنا ويؤيده ﴿إنك أنت علام الغيوب﴾ ، إلا أن لفظة ماذا جبتم تنبو عن أن تشرح بقوله ماذا عملوا وذكر المفسرون عن الحسن ومجاهد والسدي وسهل التستري أقوالا في تفسير قولهم ﴿لا علم لنآ﴾ لا تناسب الرسل أضربت

٤٨

عن ذكرها صفحا. وقال الزمخشري : (فإن قلت) كيف يقولون لا علم لنا وقد علموا ما أجيبوا. (قلت) : يعلمون أن الغرض بالسؤال توبيخ أعدائهم فيكلون الأمر إلى علمه ، وإحاطته بما منوا به منهم ، وذلك أعظم على الكفرة وأفت في أعضادهم ، وأجلب لحسرتهم وسقوطهم في أيديهم إذا اجتمع عليهم توبيخ الله تعالى وتشكي أنبيائهم عليهم ، ومثاله أن ينكت بعض الخوارج على السلطان خاصة من خواصه نكتة قد عرفها السلطان واطلع على كنهها ، وعزم على الانتصار له منه فيجمع بينهما ويقول له ما فعل بك هذا الخارجي وهو عالم بما فعل به يريد توبيخه وتبكيته ، فيقول : أنت أعلم بما فعل بي تفويضا للأمر إلى علم سلطانه واتكالا عليه وإظهارا لشكايته وتعظيما لما به انتهى ، وليست الآية كهذا المثال الذي ذكره لأن في الآية

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٢٨

". (١)

"﴿قال الله إني منزلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبها أحدا من العالمين﴾ الظاهر أن المائدة نزلت لأنه تعالى ذكر أنه منزلها وبإنزالها قال الجمهور. قال ابن عطية شرط عليهم شرطه المتعارف في الأمم أنه من كفر بعد آية الاقتراح عذب أشد عذاب. قال الحسن ومجاهد لما سمعوا الشرط أشفقوا فلم تنزل. قال مجاهد فهو مثل ضربه الله للناس لئلا يسألوا هذا الآيات واختلف من قال إنها نزلت هل رفعت بإحداث أحدثوه أم لم ترفع. وقال الأكثرون أكلوا منها أربعين يومابكرة وعشية. وقال إسحاق بن عبد الله يأكلون منها متى شاؤوا ، وقيل بطروا فكانت تنزل عليهم يوما بعد يوم. وقال المؤرخون كانت تنزل عند ارتفاع الضحى فيأكلون منها ثم ترتفع إلى السماء وهم ينظرون إلى ظلها في الأرض واختلفوا في كيفية نزولها وفيما كان عليها وفي عدد من أكل منها وفيما آل إليه حال من أكل منها اختلافا مصطربا متعارضا ذكره المفسرون ، ضربت عن ذكره صفحا إذ ليس منه شيء يدل عليه لفظ الآية وأحسن ما يقال فيه ما خرجه الترمذي في أبواب التفسير عن عمار بن ياسر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أنزلت المائدة من السماء خبرا ولحما وأمروا أن لا يدخروا لغد ولا يخونوا فخانوا وادخروا ورفعوا لغد فمسخوا قردة وخنازير". قال أبو عيسى هذا حديث رواه عاصم وغير واحد عن سعيد بن عروة عن قتادة عن خلاس عن عمار بن ياسر مرفوعا ولا نعلمه مرفوعا إلا من حديث الحسن بن قرعة حدثنا حميد بن مسعدة قال حدثنا سفيان بن حبيب عن سعيد بن عروة نحوه ولم يرفعه ، وهذا أصح من حديث الحسن بن قرعة ولا نعلم الحديث مرفوعا أصلا. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٥٧

﴿منزلها﴾ مشددا. وقرأ باقي السبعة مخففا والأعمش وطلحة بن مصرف إني سأنزلها بسين الاستقبال بعد أي بعد إنزالها والعذاب هنا بمعنى التعذيب فانتصابه انتصاب المصدر ، وأجاز أبو البقاء أن يكون مفعولا به على السعة وهو إعراب سائغ ولا يجوز أن يراد بالعذاب ما يعذب به إذ يلزم أن يتعدى إليه الفعل بحرف الجر فكان يكون التركيب فإني أعذبه بعذاب لا يقال **حذف حرف الجر** فتعدى الفعل إليه فنصبه لأن حذف الحرف في مثل هذا مختص بالضرورة والظاهر أن الضمير في لا أعذبه يعود على العذاب بمعنى التعذيب والمعنى لا أعذب مثل التعذيب أحدا. وأجاز أبو البقاء أن يكون التقدير لا عذب به أحدا وأن

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، ٣٩/٤

يكون مفعولا به على السعة وأن يكون ضمير المصدر المؤكد كقولك : ظننته زيدا منطلقا فلا يعود على العذاب ، ورابط الجملة الواقعة صفة لعذاب هو العموم الذي في المصدر المؤكد كقولك هو جنس وعذابا نكرة فانتظمه المصدر كما انتظم اسم الجنس زيدا في : زيد نعم الرجل ، وأجاز أيضا أن يكون ضمير من على حذف أي لا أعذب مثل عذاب الكافر وهذه تقادير متكلفة ينبغي أن
٥٧
ينزه القرآن عنها ، والعذاب قال ابن عباس مسخهم خنازير. وقال غيره قردة وخنازير ووقع ذلك في الدنيا ، والكفر المشار إليه الموجب تعذبهم قيل ارتدادهم ، وقيل شكهم في عيسى وتشكيكهم الناس ، وقيل مخالفتهم الأمر بأن لا يخونوا ولا يخبئوا ولا يدخروا قاله قتادة ، وقال عمار بن ياسر لم يتم يومهم حتى خانوا فادخروا ورفعوا وظاهر العالمين العموم وقيل عالمي زمانهم.
﴿ءأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلاهين من دون الله قال﴾ قال أبو عبيدة ﴿إذ﴾ زائدة وقال غيره بمعنى إذا والظاهر أنها على أصل وضعها وأن ما بعدها من الفعل الماضي قد وقع ولا يؤول قول. قال السدي وغيره كان هذا القول من الله تعالى حين رفع عيسى إليه وقالت النصارى ما قالت وادعت أن عيسى أمرهم بذلك واختاره الطبري.
وقال ابن عباس وقتادة والجمهور : هذا القول من الله تعالى إنما هو يوم القيامة يقول له على رؤوس الخلائق فيعلم الكفار أن ما كانوا عليه باطل ، فيقع التجوز في استعمال ﴿إذ﴾ بمعنى إذا والماضي بعده بمعنى المستقبل وفي إيلاء الاستفهام الاسم ، ومجيء الفعل بعده دلالة على صدور الفعل في الوجود لكن وقع الاستفهام عن النسبة أكان هذا الفعل الواقع صادرا عن المخاطب أم ليس بصادر عنه ، بيان ذلك أنك تقول : أضربت زيدا ، فهذا استفهام هل صدر منك ضرب لزيد أم لا ، ولا إشعار فيه بأن ضرب زيد قد وقع. فإذا قلت أنت ضربت زيدا كان الضرب قد وقع بزيد ، لكنك استفهمت عن إسناده للمخاطب ، وهذه مسألة بيانية نص على ذلك أبو الحسن الأخفش. وذكر المفسرون أنه لم يقل أحد من النصارى بإلهية مريم ، فكيف قيل ﴿إلاهين﴾ ، وأجابوا بأنهم لما قالوا لم تلد بشرا وإنما ولدت إلها ، لزمهم أن يقولوا من حيث البغضية بإلهية من ولدته ، فصاروا بمثابة من قال : انتهى. والظاهر صدور هذا القول في الوجود لا من عيسى ، ولا يلزم من صدور القول وجود الاتخاذ.
". (١)

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٤/٤٧

"﴿ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الالواحا وفى نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون﴾ . سكوت غضبه كان والله أعلم بسبب اعتذار أخيه وكونه لم يقصر في نهي بني إسرائيل عن عبادة العجل ووعد الله إياه بالانتقام منهم وسكوت الغضب استعارة شبه خمود الغضب بانقطاع كلام المتكلم وهو سكوته. قال يونس بن حبيب : تقول العرب سال الوادي ثم سكت ، وقال الزجاج : مصدر ﴿سكت﴾ الغضب سكت ومصدر سكت الرجل سكوت وهذا يقتضي أنه فعل على حده وليس من سكوت الناس ، وقيل هو من باب القلب أي ولما سكت موسى عن الغضب نحو أدخلت في في الحجر ، وأدخلت القلنسوة في رأسي انتهى ، ولا ينبغي هذا لأنه من القلب وهو لم يقع إلا في قليل من الكلام والصحيح أنه لا ينقاس ، وقال الزمخشري وهذا مثل كأن الغضب كان يغريه على ما فعل ويقول له قل لقومك كذا وألق الألواح وخذ برأس أخيك إليك فترك النطق بذلك وترك الإغراء ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك ولأنه من قبيل شعب البلاغة ، وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة ولما سكن عن موسى الغضب لا تجد النفس عندها شيئا من تلك الهزة وطرفا من تلك الروعة ، وقرىء أسكت رباعيا مبنيا للمفعول ، وكذا هو في مصحف حفصة والمنوي عند الله أو أخوه باعتذاره إليه أو تنصله أي أسكت الله أو هارون ، وفي مصحف عبد الله ولما صبر ، وفي مصحف أبي ولما انشق والمعنى ولما طفى غضبه أخذ ألواح التوراة التي كان ألقاها من يده ، روي عن ابن عباس أنه ألقاها فتكسرت فصام أربعين يوما فردت إليه في لوحين ولم يفقد منها شيئا وفي نسختها أي فيما نسخ من الألواح المكسرة أو فيما نسخ فيها أو فيما بقي منها بعد المرفوع وهو سبعها والأظهر أن المعنى وفيما نقل وحول منها واللام في ﴿لربهم﴾ تقوية لوصول الفعل إلى مفعوله المتقدم ، وقال الكوفيون : هي زائدة ، وقال الأخفش : هي لام المفعول له أي لأجل ربهم ﴿يرهبون﴾ لا رياء ولا سمعة ، وقال المبرد : هي متعلقة بمصدر المعنى الذين هم رهبتهم لربهم وهذا على طريقة البصريين لا يتمشى لأن فيه حذف المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم إلا في الشعر وأيضا فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة.

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٣٨٣

﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ﴾ . افتعل من الخير وهو التخير والانتقاء ﴿يرهبون * واختار﴾ من الأفعال التي تعدت إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بوساطة حرف الجر وهي مقصورة على السماع وهي اختار واستغفر وأمر وكنى ودعا وزوج وصدق ، ثم **يحذف حرف الجر** ويتعدى إليه الفعل فيقول اخترت زيدا من الرجال واخترت زيدا الرجال. قال الشاعر :

اخترتك الناس إذ رثت خلائقهمواعتل من كل يرجى عنده السول

٣٩٨

أي اخترتك من الناس و﴿سبعين﴾ هو المفعول الأول ، و﴿قومه﴾ هو المفعول الثاني وتقديره ﴿من قومه﴾ ومن أعرب ﴿قومه﴾ مفعولا أول و﴿سبعين﴾ بدلا منه بدل بعض من كل وحذف الضمير أي ﴿سبعين رجلا﴾ منهم احتاج إلى تقدير مفعول ثان وهو المختار منه فإعرابه فيه بعد وتكلف حذف في رابط البدل وفي المختار منه واختلفوا في هذا الميقات أهو ميقات المناجاة ونزول التوراة أو غيره ، فقال نوف البكالي ورواه أبو صالح عن ابن عباس : وهو الأول بين فيه بعض ما جرى من أحواله وأنه اختار من كل سبط ستة رجال فكانوا اثنين وسبعين ، فقال ليتخلف اثنان فإنما أمرت بسبعين فتشاحوا ، فقال : من قعد فله أجر من حضر فقعد كالب بن يوقنا ويوشع بن نون واستصحب السبعين بعد أن أمرهم أن يصوموا ويتطهروا ويطهروا ثيابهم ثم خرج بهم إلى طور سيناء لميقات ربه وكان أمره ربه أن يأتيه في سبعين من بني إسرائيل فلما دنا موسى من الجبل وقع عليه عمود الغمام حتى تغشى الجبل كله ودنا موسى ودخل فيه وقال للقوم : ادنوا فدنوا حتى إذا دخلوا في الغمام وقعوا سجدا فسمعوه وهو يكلم موسى يأمره وينهاه افعل ولا تفعل ، ثم انكشف الغمام فأقبلوا إليه فطلبوا الرؤية فوعظهم وزجرهم وأنكر عليهم فقالوا : ﴿قلتم ياموسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة﴾ .

جزء : ٤ رقم الصفحة : ٣٩٨

". (١)

"وقرأ زيد بن علي : بدوكم بغير همز ، ووجهه أنه سهل الهمزة من بدأت بإبدالها ياء ، كما قالوا في قرأت : قريت ، فصار كرميت. فلما أسند الفعل إلى واو الضمير سقطت ، فصار بدوكم كما تقول : رموكم. أتخشونهم تقرير للخشية منهم ، وتوبيخ عليها. فالله أحق أن تخشوه فتقتلوا أعداءه. ولفظ الجلالة مبتدأ وخبره أحق ، وأن تخشوه بدل من الله أي : وخشية الله أحق من خشيتهم وأن تخشوه في موضع رفع ، ويجوز أن تكون في موضع نصب أو جر على الخلاف إذا **حذف حرف الجر** ، وتقديره : بأن تخشوه أي أحق من غيره بأن تخشوه. وجوز أبو البقاء أن يكون أن تخشوه مبتدأ ، وأحق خبره قدم عليه. وأجاز ابن عطية أن يكون أحق مبتدأ وخبره أن تخشوه ، والجملة خبر عن الأول. وحسن الابتداء بالنكرة لأنها أفعل التفضيل ، وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفة خبرا للنكرة في نحو : اقصد رجلا خير منه أبوه. إن كنتم

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٤/٣٢٣

مؤمنين أي كاملي الإيمان ، ل أنهم كانوا مؤمنين. وقال الزمخشري : يعني أن قضية الإيمان الصحيح أن لا يخشى المؤمن إلا ربه ولا يبالي بمن سواه كقوله تعالى : ﴿ولا يخشون أحدا إلا الله﴾ .

جزء : ٥ رقم الصفحة : ٢

﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين * ويذهب غيظ قلوبهم ويتوب الله على من يشآءا والله عليم حكيم﴾ قررت الآيات قبل هذا أفعال

١٦

الكفرة المقتضية لقتالهم ، والحض على القتال ، وحرم الأمر بالقتال في هذه ، وتعذيبهم بأيدي المؤمنين هو في الدنيا بالقتل والأسر والنهب ، وهذه وعود ثبتت قلوبهم وصححت نياتهم ، وخزيهم هو إهانتهم وذلهم ، وينصركم يظفركم بهم ، وشفاه الصدور بإعلاء دين الله وتعذيب الكفار وخزيهم.

وقرأ زيد بن علي : ونشف بالنون على الالتفات ، وجاء التركيب صدور قوم مؤمنين ليشمل المخاطبين وكل مؤمن ، لأن ما يصيب أهل الكفر من العذاب والخزي هو شفاء لصدر كل مؤمن. وقيل : المراد قوم معينون. قال ابن عباس : هم بطون من اليمن وسبأ قدموا مكة فأسلموا ، فلقوا من أهلها أذى شديدا ، فبعثوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكون إليه فقال : "أبشروا فإن الفرج قريب" وقال مجاهد والسدي : هم خزاعة. ووجه تخصيصهم أنهم هم الذين نقض فيهم العهد ونالتهم الحرب ، وكان يومئذ في خزاعة مؤمنون كثير. ألا ترى إلى قول الخزاعي المستنصر بالنبي صلى الله عليه وسلم :

ثمت أسلمنا قلم ننزع يدا

وفي آخر الرجز : وقتلونا ركعا وسجدا

وإذهاب الغيظ بما نال الكفار من المكروه ، وهذه الجملة كالتأكيد للتي قبلها ، لأن شفاء الصدر من آلة الغيظ هو إذهاب الغيظ. وقرأ فرقة : ويذهب فعلا لازما غيظ فاعل به. وقرأ زيد بن علي : كذلك إلا أنه رفع الباء. وهذه المواعيد كلها وجدت ، فكان ذلك دليلا على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وصحة نبوته وبدىء أولا فيها بما تسبب عن النصر وهو تعذيب الله ا لكفار وبأيدي المؤمنين وإخزاؤهم ، إذا كانت البداءة بما ينال الكفار من الشر هي التي يسر بها المؤمنون ، ثم ذكر ما السبب وهو نصر الله المؤمنين على الكافرين ، ثم ذكر ما تسبب أيضا عن النصر من شفاء صدور المؤمنين وإذهاب غيظهم تتميما للنعم ، فذكر ما تسبب عن النصر بالنسبة للكفار ، وذكر ما تسبب للمسلمين من الفرح والسرور بإدراك الثأر ، ولم يذكر ما نالوه من المغانم والمطاعم ، إذ العرب قوم جبلوا على الحمية والأنفة ، فرغبتهم في إدراك الثأر

وقتل الأعداء هي اللائقة بطباعهم.

إن الأسود أسود الغاب همتهايوم الكريهة في المسلوب لا السلب

جزء : ٥ رقم الصفحة : ٢

" (١).

"ذكر السبب الذي هو بمفرده مانع من قبول نفقاتهم وهو الكفر ، وأتبعه بما هو ناشيء عن الكفر ومستلزم له وهو دليل عليه. وذلك هو إتيان الصلاة وهم كسالى ، وإيتاء النفقة وهم كارهون. فالكسل في الصلاة وترك النشاط إليها وأخذها بالإقبال من ثمرات الكفر ، فإيقاعها عندهم لا يرجون به ثوابا ، ولا يخافون بالتفريط فيها عقابا. وكذلك الإنفاق للأموال لا يكرهون ذلك إلا وهم لا يرجون به ثوابا. وذكر من أعمال البر هذين العملين الجليلين وهما الصلاة والنفقة ، واكتفى بهما وإن كانوا أفسد حالا في سائر أعمال البر ، لأن الصلاة أشرف الأعمال البدنية ، والنفقة في سبيل الله أشرف الأعمال المالية ، وهما وصفان المطلوب إظهارهما في الإسلام ، ويستدل بهما على الإيمان ، وتعداد القبائح يزيد الموصوف بها ذما وتقبيحا. وقرأ الأخوان وزيد بن علي : أن يقبل بالياء ، وباقي السبعة بالتاء ، ونفقاتهم بالجميع ، وزيد بن علي بالإفراد. وقرأ الأعرج بخلاف عنه : أن تقبل بالتاء من فوق نفقتهم بالإفراد. وفي هذه القراءات الفعل مبني للمفعول. وقرأت فرقة : أن نقبل منهم نفقتهم بالنون ونصب النفقة. قال الزمخشري : وقراءة السلمي أن نقبل منهم نفقاتهم على أن الفعل لله تعالى انتهى. والأولى أن يكون فاعل منع قوله : ألا أنهم أي كفرهم ، ويحتمل أن يكون لفظ الجلالة أي : وما منعهم الله ، ويكون إلا أنهم تقديره : إلا لأنهم كفروا. وأن تقبل مفعول ثان إما لوصول منع إليه بنفسه ، وإما على تقدير **حذف حرف الجر** ، فوصل الفعل إليه.

جزء : ٥ رقم الصفحة : ٣٤

﴿فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحيواة الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون﴾ : لما قطع رجاء المنافقين عن جميع منافع الآخرة ، بين أن الأشياء التي يظنونها من باب منافع الدنيا جعلها الله تعالى أسبابا ليعذبهم بها في الدنيا أي : ولا يعجبك أيها السامع بمعنى لا يستحسن ولا يفتتن بما أوتوا من

٥٣

زينة الدنيا كقوله : ﴿ولا تمدن عينيك﴾ وفي هذا تحقير لشأن المنافقين. قال ابن عباس وقتادة ومجاهد

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٥/١٢

والسدي وابن قتيبة : في الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة انتهى. ويكون إنما يريد الله ليعذبهم بها جملة اعتراض فيها تشديد للكلام وتقوية لانتفاء الإعجاب ، لأن من كان مآل إتيانه المال والولد للتعذيب لا ينبغي أن تستحسن حاله ولا يفتتن بها ، إلا أن تقييد الإيجاب المنهى عنه الذي يكون ناشئا عن أموالهم وأولادهم من المعلوم أنه لا يكون إلا في الحياة الدنيا ، فنفى ذلك ، كأنه زيادة تأكيد بخلاف التعذيب ، فإنه قد يكون في الدنيا كما يكون في الآخرة ، ومع أن التقديم والتأخير لخصه أصحابنا بالضرورة. وقال الحسن : الوجه في التعذيب إنه بما ألزمهم فيها من أداء الزكاة والنفقة في سبيل الله ، فالضمير في قوله : بها ، عائد في هذا القول على الأموال فقط. وقال ابن زيد وغيره : التعذيب هو مصائب الدنيا ورزاياها هي لهم عذاب ، إذ لا يؤجرون عليها انتهى. ويتقوى هذا القول بأن تعذيبهم بإلزام الشريعة أعظم من تعذيبهم بسائر الرزايا ، وذلك لاقتران الذلة والغلبة وأمر الشريعة لهم قاله : ابن عطية ، وقد جمع الزمخشري هذا كله فقال : إنما أعطاهم ما أعطاهم للعذاب بأن عرضهم للمغنم والسبي ، وبلاهم فيه بالآفات والمصائب ، وكلفهم الإنفاق منه في أبواب الخير وهم كارهون له على رغم أنوفهم ، وأذاقهم أنواع الكلف والمجاشم في جمعه واكتسابه وفي تربية أولادهم. وقيل : أموالهم التي ينفقونها فإنها لا تقبل منهم ولا أولادهم المسلمون ، مثل عبد الله بن عبد الله بن أبي وغيره ، فإنهم لا ينفعون آباءهم المنافقين حكاه القشيري. وقيل : يتمكن حب المال من قلوبهم ، و التعب في جمعه ، والوصل في حفظه ، والحسرة على تخلفته عند من لا يحمده ، ثم يقدم على ملك لا يعذره. وقدم الأموال على الأولاد لأنها كانت أعلق بقلوبهم ، ونفوسهم أميل إليها ، فإنهم كانوا يقتلون أولادهم خشية ذهاب أموالهم. قال تعالى : ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾ .
جزء : ٥ رقم الصفحة : ٣٤
." (١)

"﴿قل يا أيها الناس إن كنتم فى شك من دينى فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله ولاكن أعبد الله الذى يتوفااكم وأمرت أن أكون من المؤمنين﴾ خطاب لأهل مكة يقول : إن كنتم لا تعرفون ما أنا عليه فأنا أبينه لكم ، فبدأ أولا بالانتفاء من عبادة ما يعبدون من الأصنام تسفيها لآرائهم ، وأثبت ثانيا من الذي يعبده وهو الله الذي يتوفاكم. وفي ذكر هذا الوصف الوسط الدال على التوفي. دلالة على البدء وهو الخلق ، وعلى الإعادة ، فكأنه أشار إلى أنه يعبد الله الذي خلقكم ويتوفاكم ويعيدكم ، وكثيرا ما صرح في القرآن

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٤٢/٥

بهذه الأطوار الثلاثة ، وكان التصريح بهذا الوصف لما فيه من التذكير بالموت وإرهاب النفوس به ، وصيرورتهم إلى الله بعده ، فهو الجدير بأن يخاف ويتقي ويعبد لا الحجارة التي تعبدونها. وأمرت أن أكون من المؤمنين لما ذكر أنه يعبد الله ، وكانت العبادة أغلب ما عليها عمل الجوارح ، أخبر أنه أمر بأن يكون من المصدقين بالله الموحدين له ، المفرد له بالعبادة ، وانتقل من عمل الجوارح إلى نور المعرفة ، وطابق الباطن الظاهر. قال الزمخشري : يعني أن الله تعالى أمرني بما ركب في من العقل ، وبما أوحي إلي في كتابه. وقيل معناه إن كنتم في شك من ديني ومما أنا عليه ، أأثبت أم أتركه وأوافقكم ، فلا تحدثوا أنفسكم بالمحال ، ولا تشكوا في أمري ، واقطعوا عني أطماعكم ، واعلموا أني لا أعبد الذين تعبدون من دون الله ، ولا أختار الضلالة على الهدى كقوله : ﴿قل يا أهل﴾ وأمرت أن أكون أصله : بأن أكون ، فحذف الجار وهذا الحذف

١٩٥

يحتمل أن يكون من الحذف المطرد الذي هو حذف الحروف الجارة ، مع أن وإن يكون من الحذف غير المطرد وهو قوله : أمرتك الخير ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ انتهى يعني بالحذف غير المطرد وهو قوله : أمرتك الخير ، إنه لا **يحذف حرف الجر** من المفعول الثاني إلا في أفعال محصورة سماعا لا قياسا وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمى ، ولبى ، ودعا بمعنى سمى ، وزوج ، وصدق ، خلافا لمن قاس الحذف بحرف الجر من المفعول الثاني ، حيث يعني الحرف ووموضع الحذف نحو : بريت القلم بالسكين ، فيجيز السكين بالنصب. وجواب إن كنتم في شك قوله : فلا أعبد ، والتقدير : فأنا لا أعبد ، لأن الفعل المنفي بلا إذا وقع جوابا انجزم ، فإذا دخلت عليه الفاء علم أنه على إضمار المبتدأ. وكذلك لو ارتفع دون لا لقوله.

جزء : ٥ رقم الصفحة : ١٨٦." (١)

"لما سبق قولهم : أم يقولون افتراه ، ذكر أنه لا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبا ، وهم المفترون الذين نسبوا إلى الله الولد ، واتخذوا معه آلهة ، وحرموا وحللوا من غير شرع الله ، وعرضهم على الله بمعنى التشهير لخزيهم والإشارة بكذبهم ، وإلا فالطائع والعاصي يعرضون على الله ﴿وعرضوا على ربك صفا﴾ والاشهاد : جمع شاهد ، كصاحب وأصحاب ، أو جمع شهيد كشريف وأشراف ، والأشهاد الملائكة الذين يحفظون عليهم أعمالهم في الدنيا ، أو الأنبياء ، أو هما المؤمنون ، أو ما يشهد عليهم من أعضائهم

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٥/١٦٠

أقوال. وفي قوله : هؤلاء إشارة إلى تحقيرهم وإصغارهم بسوء مرتكبهم. وفي قوله : على ربهم أي : على من يحسن إليهم ويملك نواصيهم ، وكانوا جديرين أن لا يكذبوا عليه ، وهذا كما تقول إذا رأيت مجرما : هذا الذي فعل كذا وكذا. وتقدم تفسير الجملة بعد هذا. وهم تأكيد لقوله : وهم ، وقوله : معجزين ، أي كانوا لا يعجزون الله في الدنيا أن يعاقبهم لو أراد عقابهم ، وما كان لهم من ينصرهم ويمنعهم من العقاب ، ولكنه أراد انظارهم وتأخير عقابهم إلى هذا اليوم. قال الزمخشري : وهو كلام الاشهاد يعني : أن كلامهم من قولهم هؤلاء إلى آخر هذه الجملة التي هي وما كان لهم من دون الله من أولياء. وقد يظهر أن قوله تعالى : ألا لعنة الله على الظالمين من كلام الله تعالى لا على سبيل الحكاية ، ويدل لقول الزمخشري قوله : ﴿فأذن مؤذنا بينهم أن لعنة الله على الظالمين﴾ الآية فكما أنه من كلام المخلوقين في تلك الآية ، فكذلك هنا يضاعف لهم العذاب يشدد ويكثر ، وهذا استئناف إخبار عن حالهم في الآخرة ، لأنهم جمعوا إلى الكفر بالبعث الكذب على الله ، وصد عباده عن سبيل الله ، وبغي العوج لها ، وهي الطريقة المستقيمة. ما كانوا يستطيعون السمع أخبار عن حالهم في الدنيا على سبيل المبالغة يعني : السمع للقرآن ، ولما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم. وما كانوا يبصرون أي : ينظرون إليه لبغضهم فيه. ألا ترى إلى حشو الطفيل بن عمرو أذنيه من الكرسف ، وإباية قريش أن يسمعوا ما نقل إليهم من كلام الرسول حتى تردهم عن ذلك مشيختهم ؟ أو أخبار عن حالهم إذا ضعف لهم العذاب أي : أنه تعالى حتم عليهم بذلك ، فهم لا يسمعون لذلك سماعا ينتفعون به ، ولا يبصرون لذلك. وقيل : الضمير في كانوا عائد على أولياؤهم آلهتهم أي : فما كان لهم في الحقيقة من أولياء وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياء. ويعني أنه من لا يستطيع أن يسمع ولا يبصر فكيف يصلح للولاية ؟ ويكون يضاعف لهم العذاب اعتراضا ، وما على هذه الأقوال نفي. وقيل : ما مصدرية أي : يضاعف لهم العذاب مدة استطاعتهم السمع وأبصارهم ، والمعنى : أن العذاب وتضعيفه دائم لهم متماد. وأجاز الفراء أن تكون ما مصدرية ، **وحذف حرف الجر** منها كما يحذف مع إن وأن أختيها ، وهذا فيه بعد في اللفظ وفي المعنى. وقال الزمخشري : أراد أنهم لفرط تصامهم عن اتباع الحق وكراهتهم له كأنهم لا يستطيعون السمع ، ولعل بعض المجبرة يتوثب إذا عثر عليه فيوعوع به على أهل العدل ، كأنه لم يسمع الناس يقولون في كل لسان هذا الكلام لا أستطيع أسمعه ، وهذا مما يمجه سمعي انتهى. يعني : أنه يمكن أن يستدل به على أن العبد لا قدرة له ، لأن الله تعالى قد نفى عنه استطاعة السمع ، وإذا انتفت الاستطاعة منه انتفت قدرته. والزمخشري على عادته في السفه على أهل السنة وخسرانهم أنفسهم ، كونهم اشتروا عبادة الآلهة بعبادة الله تعالى ، فخسروا في تجارتهم خسرانا لا

خسران أعظم منه. وهو على حذف مضاف أي : راحة أو سعادة أنفسهم ، وإلا فأنفسهم باقية معذبة. وبطل عنهم ما افتروه من عبادة الآلهة ، وكونهم يعتقدون شفاعتها إذا رأوا أنها لا تشفع ولا تنفع. لا جرم مذهب الخليل وسيبويه أنهما ركبا من لا وجرم ، وبنيا ، والمعنى : حق ، وما بعده رفع به على الفاعلية.
٢١٢
جزء : ٥ رقم الصفحة : ١٩٨
وقال الحوفي : جرم منفي بلا بمعنى حق ، وهو مبني مع لا في موضع رفع بالابتداء ، وأنهم في موضع رفع على خبر جرم. وقال قوم : إن جرم مبنية مع لا على الفتح نحو قولك : لا رجل ، ومعناها لا بد ولا محالة. وقال الكسائي : معناها لا ضد ولا منع ، فتكون اسم لا وهي مبنية على الفتح كالقول الذي قبله ، وتكون جرم هنا من معنى القطع ، نقول : جرمت أي قطعت. وقال الزجاج : لا تركيب بينهما ولا رد عليهم. ولما تقدم من كل ما قبلها مما قالوا : إن الأصنام تنفعهم. وجرم فعل ماض معناه كسب ، والفاعل مضمر أي كسب ، هو أي : فعلهم ، وأن وما بعدها في موضع نصب على المفعول به ، وجرم القوم كاسبهم. وقال الشاعر :
نصبنا رأسه في جذع نخلبما جرمت يداه وما اعتدينا
وقال آخر :
جريمة ناهض في رأس نيقترى لعظام ما جمعت صليبا
." (١)

"قلت) : يحتمل أن يكون المراد متابعته في كيفية الدعوة إلى التوحيد ، وهي أن يدعو إليه بطريق الرفق والسهولة ، وإيراد الدلائل مرة بعد أخرى بأنواع كثيرة على ما هو الطريقة المألوفة في القرآن انتهى. ولا يحتاج إلى هذا ، لأن المعتقد الذي تقتضيه دلائل العقول لا يمتنع أن يوحي لتظافر المعقول والمنقول على اعتقاده. ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿قل إنما يوحى إلى أنمآ إلاهكم إلاه واحد﴾ فليس اعتقاد الوحدانية بمجرد الوحي فقط ، وإنما تظافر المنقول عن الله في ذلك مع دليل العقل. وكذلك هنا أخبر تعالى أن ابراهيم لم يكن مشركا ، وأمر الرسول باتباعه في ذلك ، وإن كان انتفاء الشرك ليس مستنده مجرد الوحي ، بل الدليل العقلي والدليل الشرعي تظافرا على ذلك. وقال ابن عطية : قال مكي : ولا يكون . يعني حنيفا . حالا من ابراهيم لأنه مضاف إليه ، وليس كما قال لأن الحال قد تعمل فيها حروف الخفض إذا عملت في

(١) تفسير البحر ا لمحيط . (دار الفكر)، ١٧٥/٥

ذي الحال كقولك : مررت بزيد قائما انتهى. أما ما حكى عن مكي وتعليله امتناع ذلك بكونه مضافا إليه ، فليس على إطلاق هذا التعليل لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب ، جازت الحال منه نحو : يعجبني قيام زيد مسرعا ، وشرب السويق ملتوتا. وقال بعض النحاة : ويجوز أيضا ذلك إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله : ﴿ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا﴾ أو كالجزء منه كقوله : ﴿ملة إبراهيم حنيفا ﴾ وقد بينا الصحيح في ذلك فيما كتبناه على التسهيل ، وعلى الألفية لابن مالك. وأما قول ابن عطية في رده على مكي بقوله : وليس كما قال ، لأن الحال إلى آخره فقول بعيد عن قول أهل الصنعة ، لأن الباء في بزيد ليست هي العاملة في قائما ، وإنما العامل في الحال مررت ، والباء وإن عملت الجر في زيد فإن زيدا في موضع نصب بمررت ، وكذلك إذا **حذف حرف الجر** حيث يجوز حذفه نصب الفعل ذلك الاسم الذي كان مجرورا بالحرف. ولما أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع ملة ابراهيم عليه السلام ، وكان الرسول قد اختار يوم الجمعة ، فدل ذلك على أنه كان في شرع ابراهيم ، بين أن يوم السبت لم يكن تعظيمه ، واتخاذه للعبادة من شرع ابراهيم ولا دينه ، والسبت مصدر ، وبه سمي اليوم. وتقدم الكلام في هذا اللفظ في الأعراف. قال الزمخشري : سبتت اليهود إذا عظمت سبتها والمعنى : إنما جعل وبال السبت وهو المسخ على الذين اختلفوا فيه ، واختلافهم فيه : أنهم أحلوا الصيد فيه تارة وحرموه تارة ، وكان الواجب عليهم أن يتفقوا في تحريمه على كلمة واحدة بعدما حتم الله عليهم الصبر عن الصيد فيه ، والمعنى في ذكر ذلك نحو المعنى في ضرب القرية التي كفرت بأنعم الله مثلا ، وغير ما ذكر وهو الإنذار من سخط الله على العصاة والمخالفين لأوامره والخالعين ربقة طاعته.

)

جزء : ٥ رقم الصفحة : ٥٢٨

فإن قلت) : فما معنى الحكم بينهم إذا كانوا جميعا محلين أو محرمين ؟ (قلت) : معناه أنه يجازيهم جزاء اختلاف فعلهم في كونهم محلين تارة ومحرمين أخرى ، ووجه آخر وهو أن موسى عليه السلام أمرهم أن يجعلوا في الأسبوع يوما للعبادة ، وأن يكون يوم الجمعة ، فأبوا عليه وقالوا : نريد اليوم الذي فرغ الله فيه من خلق السموات والأرض وهو السبت ، إلا شرذمة منهم قد رضوا بالجمعة ، فهذا اختلافهم في السبت ، لأن بعضهم اختاره ، وبعضهم اختار عليه الجمعة ، فأذن الله لهم في السبت ، وابتلاهم بتحريم الصيد فيه ، فأطاع أمر الله الراضون بالجمعة فكانوا لا يصيدون ، وأعقابهم لم يصبروا عن الصيد فمسخهم الله دون أولئك.

وهو يحكم بينهم يوم القيامة ، فيجازي كل واحد من الفريقين بما يستوجبه. ومعنى جعل السبت : فرض عليهم تعظيمه ، وترك الاصطياد فيه انتهى. وهو كلام ملفق من كلام المفسرين قبله. وقال الكرماني : عدي جعل بعلي ، لأن اليوم صار عليهم لا لهم ، لارتكابهم المعاصي فيه انتهى. ولهذا قدره الزمخشري : إنما جعل وبال السبت. وقال الحسن : جعل السبت لعنة عليهم بأن جعل منهم القردة. وقال ابن عباس : إن الله سبحانه قال : ذروا الأعمال في يوم الجمعة وتفرغوا فيه لعبادتي ، فقالوا : نريد السبت ، لأن الله تعالى فرغ فيه من خلق السموات والأرض ، فهو أولى بالراحة. وقرأ أبو حيوة : جعل بفتح الجيم والعين مبنيا للفاعل ، وعن ابن مسعود والأعمش : أنهما قرآ إنما أنزلنا السبت ، وهي تفسير معنى لا قراءة ، لأنها مخالفة لسواد المصحف المجمع عليه ، ولما استفاض عن الأعمش وابن مسعود أنهما قرآ كالجماعة. ." (١)

"والمرائي والمهاجر للدنيا والمجاهد للغنيمة والذكر كما قال عليه السلام : "ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه". وقال عليه الصلاة والسلام : "من طلب الدنيا بعمل الآخرة فماله في الآخرة من نصيب".

وقيل : نزلت في المنافقين وكانوا يغزون مع المسلمين للغنيمة لا للثواب ، و﴿من﴾ شرط وجوابه ﴿عجلنا له فيها ما نشآء﴾ فقيد المعجل بمشيئته أي ما يشاء تعجيله. و﴿لمن نريد﴾ بدل من قوله : ﴿لها﴾ بدل بعض من كل لأن الضمير في ﴿لها﴾ عائد على من الشرطية ، وهي في معنى الجمع ، ولكن جاءت الضمائر هنا على اللفظ لا على المعنى ، فقيد المعجل بإرادته فليس من يريد العاجلة يحصل له ما يريده ، ألا ترى أن كثيرا من الناس يختارون الدنيا ولا يحصل لهم منها إلا ما قسمه الله لهم ، وكثيرا منهم يتمنون النزر اليسير فلا يحصل لهم ، ويجمع لهم شقاوة الدنيا وشقاوة الآخرة. وقرأ الجمهور ﴿ما نشآء﴾ بالنون وروي عن نافع ما يشاء بالياء. فقيل الضمير في يشاء يعود على الله ، وهو من باب الالتفات فقراءة النون والياء سواء. وقيل يجوز أن يعود على من العائد عليها الضمير في ﴿لها﴾ وليس ذلك عاما بل لا يكون له ما يشاء إلا آحاد أراد الله لهم ذلك ، والظاهر أن الضمير في ﴿لمن نريد﴾ يقدر مع تقديره مضاف محذوف يدل عليه ما قبله ، أي لمن نريد تعجيله له أي تعجيل ما نشاء. وقال أبو إسحاق الفزاري المعنى لمن نريد هلكته وما قاله لا يدل عليه لفظ في الآية.

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٤٤٨/٥

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٢

و بمعنى صيرنا ، والمفعول الأول ﴿لخزنة جهنم﴾ والثاني له لأنه ينعقد منهما مبتدأ وخبر ، فنقول : جهنم للكافرين كما قال هؤلاء للنار وهؤلاء للجنة و﴿يصلاهآ﴾ حال من جهنم. وقال أبو البقاء : أو من الضمير الذي في ﴿لها﴾ . وقال صاحب الغنيان : مفعول ﴿جعلنآ﴾ الثاني محذوف تقديره مصيرا أو جزاء انتهى. ﴿مذموما﴾ إشارة إلى الإهانة. ﴿مدحورا﴾ إشارة إلى البعد والطرد من رحمة الله ﴿ومن أراد الاخرة﴾ أي ثواب الآخرة بأن يؤثرها على الدنيا ، ويعقد إرادته بها ﴿وسعى ﴾ فيما كلف من الأعمال والأقوال ﴿سعيها﴾ أي السعي المعد للنجاة فيها. ﴿وهو مؤمن﴾ هو الشرط الأعظم في النجاة فلا تنفع إرادة ولا سعي إلا بحصوله. وفي الحقيقة هو الناشىء عنه إرادة الآخرة والسعي للنجاة فيها وحصول الثواب ، وعن بعض المتقدمين من لم يكن معه ثلاث لم ينفعه عمله : إيمان ثابت ، ونية صادقة ، وعمل مصيب ، وتلا هذه الآية ﴿فأوالئاك﴾ إشارة إلى من اتصف بهذه الأوصاف وراعى معنى من فلذلك كان بلفظ الجمع ، والله تعالى يشكرهم على طاعتهم وهو تعالى المشكور على ما أعطى من العقل وإنزال الكتب وإيضاح الدلائل ، وهو المستحق للشكر حقيقة ومعنى شكرة تعالى المطيع الإثناء عليه وثوابه على طاعته. وانتصب ﴿كلا﴾ بنمد والإمداد المواصلة بالشي ، والمعىى كل واحد من الفريقين ﴿نمد﴾ كذا قدره الزمخشري : وأعربوا ﴿ها ؤلاء﴾ بدلا من﴿كلا﴾ ولا يصح أن يكون بدلا من كل على تقدير كل واحد لأنه يكون إذ ذاك بدل كل من بعض ، فينبغي أن يكون التقدير كل الفريقين فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل. والظاهر أن هذا الإمداد هو في الرزق في الدنيا وهو تأويل الحسن وقتادة ، أي أن الله يرزق في الدنيا مريدي العاجلة الكافرين ، ومريدي الآخرة المؤمنين ويمد الجميع بالرزق ، وإنما يقع التفاوت في الآخرة ويدل على هذا التأويل ﴿وما كان عطآء ربك محظورا﴾ أي إن رزقه لا يضيق عن مؤمن ولا كافر.

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٢

وعن ابن عباس أن معنى ﴿من عطآء ربك﴾ من الطاعات لمريد الآخرة والمعاصي لمريد العاجلة ، فيكون العطاء عبارة عما قسم الله للعبد من خير أو شر ، وينبوا لفظ العطاء على الإمداد بالمعاصي. والظاهر أن ﴿أنظر﴾ بصريه لأن التفاوت في الدنيا مشاهد ﴿وكيف﴾ في موضع نصب بعد **حذف حرف الجر** ، لأن نظر يتعدى به ، فانظر هنا معلقة. ولما كان النظر مفضيا وسببا إلى العلم جاز أن يعلق ، ويجوز أن يكون ﴿أنظر﴾ من نظر الفكر فلا كلام في تعليقه إذ هو

٢١

فعل قلبي. والتفضيل هنا عبارة عن الطاعات المؤدية إلى الجنة ، والمفضل عليهم الكفار كأنه قيل : انظر في تفضيل فريق على فريق ، وعلى التأويل الأول كأنه قيل في تفضيل شخص على شخص من المؤمنين والكافرين ، والمفضول في قوله : ﴿أكبر درجات وأكبر تفضيلا﴾ محذوف تقديره من درجات الدنيا ومن تفضيل الدنيا.

". (١)

"ولما ذكر تعالى أنه اصطفى رسلا من البشر إلى الخلق أمرهم بإقامة ما جاءت به الرسل من التكاليف وهو الصلاة قيل : كان الناس أول ما أسلموا يسجدون بلا ركوع ويرجعون بلا سجود ، فأمروا أن تكون صلاتهم بكوع وسجود واتفقوا على مشروعية السجود في آخر آية ﴿ألم تر أن الله يسجد له﴾ وأما في هذه الآية فمذهب مالك وأبي حنيفة أنه لا يسجد فيها ، ومذهب الشافعي وأحمد أنه يسجد فيها وبه قال عمر وابنه عبد الله وعثمان وأبو الدرداء وأبو موسى وابن عباس ﴿واعبدوا ربكم﴾ أي افردوه بالعبادة ﴿وافعلوا الخير﴾ قال ابن عباس : صلة الأرحام ومكارم الأخلاق ، ويظهر في هذا الترتيب أنهم أمروا أولا بالصلاة وهي نوع من العبادة ، وثانيا بالعبادة وهي نوع من فعل الخير ، وثالثا بفعل الخير وهو أعم من العبادة فبدأ بخاص ثم بعام ثم بأعم.

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٣٧٠

﴿وجاهدوا فى الله﴾ أمر بالجهاد في دين الله وإعزاز كلمته يشمل جهاد الكفار والمبتدعة وجهاد النفس. وقيل : أمر بجهاد الكفار خاصة ﴿حق جهادها﴾ أي استفرغوا جهدكم وطاقتكم في ذلك ، وأضاف الجهاد إليه تعالى لما كان مختصا بالله من حيث هو مفعول لوجهه ومن أجله ، فالإضافة تكون بأدنى ملابسة. قال الزمخشري : ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله :

ويوم شهدناه سليما وعامرا

انتهى. يعني بالظرف الجار والمجرور ، كأنه كان الأصل حق جهاد فيه فاتسع بأن **حذف حرف الجر** وأضيف جهاد إلى الضمير. و﴿حق جهادها﴾ من باب هو حق عالم وجد عالم أي عالم حقا وعالم جدا. وعن مجاهد والكلبي أنه منسوخ بقوله ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ .

﴿هو اجتباكم﴾ أي اختاركم لتحمل تكليفاته وفي قوله ﴿هو﴾ تفخيم واختصاص ، أي هو لا غيره. ﴿من حرج﴾ من تضييق بل هي حنيفية سمحة ليس فيها تشديد بني إسرائيل بل شرع فيها التوبة والكفارات

---

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ١٣/٦

والرخص. وانتصب ﴿ملة أبيكم﴾ بفعل محذوف ، وقدره ابن عطية جعلها ﴿ملة﴾ وقال الزمخشري : نصب الملة بمضمون ما تقدمها كأنه قيل وسع دينكم توسعة ملة أبيكم ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه أو على الاختصاص أي أعني بالدين ﴿ملة أبيكم﴾ كقوله : الحمد لله الحميد ، وقال الحوفي وأبو البقاء : اتبعوا ملة إبراهيم. وقال الفراء : هو نصب على تقدير حذف الكاف ، كأنه قيل كلمة ﴿أبيكم﴾ بالإضافة إلى أبيه الرسول ، وأمة الرسول في حكم أولاده فصارا بالأمته بهذه الوساطة. وقيل : لما كان أكثرهم من ولده كالرسول ورهطه وجميع العرب طلب الأكثر فأضيف إليهم. وجاء قوله ﴿ملة﴾ ﴿إبراهيم﴾ باعتبار عبادة الله وترك الأوثان وهو المسوق له الآيات المتقدمة ، فلا يدل ذلك على الاتباع في تفاصيل الشرائع.

والظاهر أن الضمير في ﴿هو سماكم﴾ عائد على ﴿إبراهيم﴾ وهو أقرب مذكور ولكل نبي دعوة مستجابة ودعا إبراهيم فقال ﴿ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنآ أمة مسلمة لك﴾ فاستجاب الله له فجعلها أمة محمد عليه الصلاة والسلام ، وقاله ابن زيد والحسن. وقيل : يعود ﴿هو﴾ إلى الله وهو قول ابن عباس وقتادة ومجاهد والضحاك. وعن ابن عباس : إن الله ﴿سماكم المسلمين من قبل﴾ أي في كل الكتب ﴿وفى هاذا﴾ أي القرآن ، ويدل على أن الضمير لله قراءة أبي الله سماكم. قال ابن عطية : وهذه اللفظة يعني قوله ﴿وفى هاذا﴾ تضعيف قول من قال الضمير لإبراهيم ، ولا يتوجه إلا على تقدير محذوف من الكلام مستأنف انتهى. وتقدير المحذوف وسميتم في هذا القرآن المسلمين ، والمعنى أنه فضلكم على الأمم وسماكم بهذا الاسم.

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٣٧٠

﴿ليكون الرسول شهيدا عليكم﴾ أنه قد بلغكم ﴿وتكونوا شهدآء على الناس﴾ بأن الرسل قد بلغتهم ، وإذ قد خصكم بهذه الكرامة والأثرة فاعبدوه وثقوا به ولا تطلبوا

٣٩١

النصرة والولاية إلا منه فهو خير مولى وناصر. وعن قتادة أعطيت هذه الأمة ما لم يعطه إلا نبي. قيل للنبي : أنت شهيد على أمتك. وقيل له : ليس عليك حرج. وقيل له : سل تعط. وقيل : لهذه الأمة : ﴿وتكونوا شهدآء على الناس﴾ وقيل لهم ﴿وما جعل عليكم فى الدين من حرج﴾ وقيل لهم ﴿ادعونى أستجب لكم﴾

﴿واعتصموا ﴾ قال ابن عباس سلوا ربكم أن يعصمكم من كل ما يكره. وقال الحسن تمسكوا بدين الله. جزء : ٦ رقم الصفحة : ٣٧٠." (١)

"ثم وصف الآلهة بانتفاء إنشائهم شيئا من الأشياء إشارة إلى انتفاء القدرة بالكلية ، ثم بأنهم مخلوقون لله ذاتا أو مصنوعون بالنحت والتصوير على شكل مخصوص ، وهذا أبلغ في الخساسة ونسبة الخلق للبشر تجوز. ومنه قول زهير :

ولأنت تفري ما خلقت وبعضالقوم يخلق ثم لا يفري

وقال الزمخشري : الخلق بمعنى الافتعال كما في قوله ﴿وتخلقون إفكا ﴾ والمعنى أنهم آثروا على عبادته عبادة آلهة لا عجز أبين من عجزهم ، لا يقدرون على شيء من أفعال الله ولا أفعال العباد حيث لا يفتعلون شيئا وهم يفتعلون لأن عبدتهم يصنعونهم بالنحت والتصوير ﴿ولا يملكون لانفسهم﴾ دفع ضرر عنها ولا جلب نفع إليها ، وهم يستطيعون وإذا عجزوا عن الافتعال ودفع الضرر وجلب النفع الذي يقدر عليه العباد كانوا عن الموت والحياة والنشور التي لا يقدر عليها إلا الله أعجز.

﴿وقال الذين كفروا ﴾ . قال ابن عباس : هو النضر بن الحارث وأتباعه ، والإفك أسوأ لكذب. ﴿وقال الذين كفروا إن﴾ ، قال مجاهد : قوم من اليهود ألقوا أخبار الأمم إليه. وقيل : عداس مولى حويطب بن عبد العزى ، ويسار مولى العلاء بن الحضرمي ، وجبر مولى عامر وكانوا كتابيين يقرؤون التوراة أسلموا وكان الرسول يتعهدهم. وقال ابن عباس : أشاروا إلى قوم عبيد كانوا للعرب من الفرس أبو فكيهة مولى الحضرميين. وجبر ويسار وعداس وغيرهم. وقال الضحاك : عنوا أبا فكيهة الرومي. وقال المبرد : عنوا بقوم آخرين المؤمنين لأن آخر لا يكون إلا من جنس الأول انتهى. وما قاله لا يلزم للاشتراك في جنس الإنسان ، ولا يلزم الاشتراك في الوصف. ألا ترى إلى قوله ﴿فئة تقاتل فى سبيل الله وأخرى كافرة﴾ فقد اشتركتا في مطلق الفئة ، واختلفتا في الوصف.

والظاهر أن الضمير في ﴿فقد﴾ عائد على ﴿وقال الذين كفروا ﴾ والمعنى أن هؤلاء الكفار وردوا ظلما كما تقول : جئت المكان فيكون جاء متعديا بنفسه قاله الكسائي ، ويجوز أن يحذف الجار أي بظلم

٤٨١

وزور ويصل الفعل بنفسه. وقال الزجاج : إذا جاء يستعمل بهذين الاستعمالين وظلمهم أن جعلوا العربي يتلقن من العجمي كلاما عربيا أعجز بفصاحته جميع فصحاء العرب ، والزور إن بهتوه بنسبة ما هو بريء

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٦/٢٨٤

منه إليه. وقيل : الضمير عائد على قوم آخرين وهو من كلام الكفار ، والضمير في ﴿وقالوا ﴾ للكفار وتقدم الكلام على ﴿أساطير الاولين﴾ ﴿اكتتبها﴾ أي جمعها من قولهم كتب الشيء أي جمعه أو من الكتابة أي كتبها بيده ، فيكون ذلك من جملة كذبهم عليه وهم يعلمون أنه لا يكتب ويكون كاستكب الماء واصطبه أي سكبه وصبه. ويكون لفظ افتعل مشعرا بالتكلف والاعتمال أو بمعنى أمر أن يكتب كقولهم احتجم وافتصد إذا أمر بذلك. ﴿فهى تملى عليه﴾ أي تلقى عليه ليحفظها لأن صورة الإلقاء على المتحفظ كصورة الإملاء على الكاتب.

جزء : ٦ رقم الصفحة : ٤٧٨

و ﴿أساطير الاولين﴾ خبر مبتدأ محذوف أي هو أو هذه ﴿أساطير﴾ و﴿اكتتبها﴾ خبر ثان ، ويجوز أن يكون ﴿أساطير﴾ مبتدأ و﴿اكتتبها﴾ الخبر. وقرأ الجمهور ﴿اكتتبها﴾ مبنيا للفاعل. وقراءة طلحة مبنيا للمفعول والمعنى ﴿اكتتبها﴾ كاتب له لأنه كان أميا لا يكتب بيده وذلك من تمام إعجازه ، ثم حذفت اللام فأفضى الفعل إلى الضمير فصار ﴿اكتتبها﴾ إياه كاتب كقوله ﴿واختار موسى قومه﴾ ثم بنى الفعل للضمير الذي هو إياه فانقلب مرفوعا مستترا بعد أن كان بارزا منصوبا وبقي ضمير الأساطير على حاله ، فصار ﴿اكتتبها﴾ كما ترى انتهى. وهو من كلام الزمخشري ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين لأن ﴿اكتتبها﴾ له كاتب وصل فيه اكتتب لمفعولين أحدهما مسرح وهو ضمير الأساطير ، والآخر مقيد وهو ضميره عليه السلام. وثم اتسع في الفعل **فحذف حرف الجر** فصار ﴿اكتتبها﴾ إياه كاتب فإذا بني هذا الفعل للمفعول إنما يتوب عن الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقديرا لا الـمسرح لفظا المقيد تقديرا ، فعلى هذا كان يكون التركيب اكتتبته لا ﴿اكتتبها﴾ وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع عن العرب في هذا النوع الذي أحد المفعولين فيه مسرح لفظا وتقديرا والآخر مسرح لفظا لا تقديرا. قال الشاعر وهو الفرزدق :

ومنا الذي اختير الرجال سماحةوجودا إذا هب الرياح الزعازع

ولو جاء على ما قرره الزمخشري لجاء التركيب ومنا الذي اختيره الرجال لأن اختار تعدى إلى الرجال على إسقاط حرف الجر إذ تقديره اختير من الرجال. والظاهر أن قوله ﴿اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا﴾ من تمام قول الكفار. وعن الحسن أنه قول الله سبحانه بكذبهم وإنما يستقيم أن لو فتحت الهمزة في ﴿اكتتبها﴾ للاستفهام الذي في معنى الإنكار ، ووجهه أن يكون نحو قوله :

أفرح إن أرزأ الكرام وإنآخذ ذودا شصايصا نبلا

". (١)

"أي عن الديار ، وليس من مواضع **حذف حرف الجر**. وإذا كان الفاعل هو ما كانت بالمصدود عنه ، الظاهر أنه الإسلام. وقال الرماني : التقدير التفطن للعرش ، لأن المؤمن يقظ والكافر خبيث. والظاهر أن قوله : ﴿وصدها﴾ معطوف على قوله : ﴿وأوتينا﴾ ، إذا كان من كلام سليمان ، وإن كان يحتمل ابتداء إخبار من الله تعالى لمحمد نبيه ولأمته. وإن كان وأوتينا من كلام بلقيس ، فالظاهر أنه يتعين كونه من قول الله تعالى وقول من قال إنه متصل بقوله : ﴿أتهتدى أم تكون من الذين لا يهتدون﴾ . والواو في صدها للحال ، وقد مضمرة مرغوب عنه لطول الفصل بينهما ، ولأن التقديم والتأخير لا يذهب إليه إلا عند الضرورة. وقرأ الجمهور : إنها بكسر الهمزة ، وسعيد بن جبير ، وابن أبي عبلة : بفتحها ، فإما على تقدير حرف الجر ، أي لأنها ، وإما على أن يكون بدلا من الفاعل الذي هو ما كانت تعبد.

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٥٠

قال محمد بن كعب القرظي وغيره : لما وصلت بلقيس ، أمر سليمان الجن فصنعت له صرحا ، وهو السطح في الصحن من غير سقف ، وجعلته مبنيا كالصهريج ومليء ماء ، وبث فيه السمك والضفادع ، وجعل لسليمان في وسطه كرسي. فلما وصلته بلقيس ، ﴿قيل لها ادخلى﴾ إلى النبي عليه السلام ، فرأت اللجة وفزعت ، ولم يكن لها بد من امتثال الأمر ، فكشفت عن ساقيها ، فرأى سليمان ساقيها سليمتين مما قالت الجن. فلما بلغت هذا الحد ، قال لها سليمان : ﴿إنه صرح ممرد من قوارير﴾ ، وعند ذلك استسلمت بلقيس وأدغنت وأسلمت وأقرت على نفسها بالظلم. وفي هذه الحكاية زيادة ، وهو أنه وضع سريره في وصدره وجلس عليه ، وعكفت عليه الطير والجن والإنس. قال الزمخشري : وإنما فعل ذلك ليزيدها استعظاما لأمره وتحققا لنبوته وثباتا على الدين. انتهى. والصرح : كل بناء عال ، ومنه : ﴿ابن لى صرحا لعلى أبلغ الاسباب﴾ ، وهو من التصريح ، وهو الإعلان البالغ. وقال مجاهد : الصرح هنا : البركة. وقال ابن عيسى : الصحن ، وصرحة الدار : ساحتها. وقيل : الصرح هنا : القصر من الزجاج ؛ وفي الكلام حذف ، أي فدخلته امتثالا للأمر. واللجة : الماء الكثير. وكشف ساقيها عادة من كان لابسا وأراد أن يخوض الماء إلى مقصد له ، ولم يكن المقصود من الصرح إلا تهويل الأمر ، وحصل كشف الساق على سبيل التبع ، إلا أن يصح ما روي عن الجن أن ساقها ساق دابة بحافر ، فيمكن أن يكون استعلام ذلك

(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٦/٣٥٠

مقصودا. وقرأ ابن كثير : قيل في رواية الأخريط وهب بن واضح عن سأقيها بالهمز ، قال أبو علي : وهي ضعيفة ، وكذلك في قراءة قنبل : يكشف عن سأق ، وأما همز السؤق وعلى سؤقه فلغة

٧٩

مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمة. حكى أبو علي أن أبا حية النميري كان يهمز كل واو قبلها ضمة ، وأنشد :

أحب المؤقدين إلى موسى

والظاهر أن الفاعل قال هو سليمان ، ويحتمل أن يكون الفاعل هو الذي أمره، بدخول الصرح. وظلمها نفسها ، قيل : بالكفر ، وقيل : بحسبانها أن سليمان أراد أن يعرفها. وقال ابن عطية : ومع ، ظرف بني على الفتح ، وأما إذا أسكنت العين فلا خلاف أنه حرف جاء لمعنى. انتهى ، والصحيح أنها ظرف ، فتحت العين أو سكنت ، وليس التسكين مخصوصا بالشعر ، كما زعم بعضهم ، بل ذلك لغة لبعض العرب ، والظرفية فيها مجاز ، وإنما هو اسم يدل على معنى الصحبة.

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٥٠

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٨٠

٨٠

والحديقة : البستان ، كان عليه جدار أو لم يكن. الحاجز : الفاصل بين الشيئين. الفوج : الجماعة. الجمود : سكون الشيء وعدم حركته. الإتقان : الإتيان بالشيء على أحسن حالاته من الكمال والإحكام في الخلق ، وهو مشتق من قول العرب : تقنوا أرضهم إذا أرسلوا فيها الماء الخاثر بالتراب فتجود ، والتقن : ما رمي به الماء في الغدير ، وهو الذي يجيء به الماء من الخثورة. كبيت الرجل : ألقيته لوجهه.

﴿ولقد أرسلنآ إلى ثمود أخاهم صالحا أن اعبدوا الله فإذا هم فريقان يختصمون﴾ .

." (١)

"ثمود هي عاد الأولى ، وصالح أخوهم في النسب. لما ذكر قصة موسى وداود وسليمان ، وهم من بني إسرائيل ، ذكر قصة من هو من العرب ، يذكر بها قريشا والعرب ، وينبههم أن من تقدم من الأنبياء من العرب كان يدعو إلى إفراد الله تعالى بالعبادة ، ليعلموا أنهم في عبادة الأصنام على ضلالة ، وأن شأن الأنبياء عربهم وعجمهم هو الدعاء إلى عبادة الله ، وإن في : ﴿أن اعبدوا ﴾ يجوز أن تكون مفسرة ، لأن

---

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، ٥٩/٧

﴿أرسلنآ﴾ تتضمن معنى القول ، ويجوز أن تكون مصدرية ، أي بأن اعبدوا ، **فحذف حرف الجر** ، فعلى الأول لا موضع لها من الإعراب ، وعلى الثاني ففي موضعها خلاف ، أهو في موضع نصب أم في موضع جر ؟ والظاهر أن الضمير في ﴿فإذا هم﴾ عائد على ﴿ثمود﴾ ، وأن قومه انقسموا فريقين : مؤمنا وكافرا ، وقد جاء ذلك مفسرا في سورة الأعراف في قوله : ﴿قال الملا الذين استكبروا من قومها للذين استضعفوا لمن ءامن منهم﴾ . وقال الزمخشري : أريد بالفريقين : صالح وقومه قبل أن يؤمن منهم أحد. انتهى. فجعل الفريق الواحد هو صالح ، والفريق الآخر قومه ، وإذا هنا هي الفجائية ، وعطف بالفاء التي تقتضي التعقيب لا المهلة ، فكان المعنى : أنهم بادروا بالاختصام ، متعقبا دعاء صالح إياهم إلى عبادة الله. وجاء ﴿يختصمون﴾ على المعنى ، لأن الفريقين جمع ، فإن كان الفريقان من آمن ومن كفر ، فالجمعية حاصلة في كل فريق ، ويدل على أن فريق المؤمن جمع قوله : ﴿قال الذين استكبروا إنا بالذى ﴾ فقال : آمنتم ، وهو ضمير الجمع. وإن كان الفريق المؤمن هو صالح وحده ، فإنه قد انضم إلى قومه ، والمجموع جمع ، وأوثر يختصمون على يختصمان ، وإن كان من حيث التثنية جائزا فصيحا ، لأنه مقطع فصل ، واختصاصهم دعوى كل فريق أن الحق معه ، وقد ذكر الله تخاصمهم في سورة الأعراف.

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٨٠

ثم تلطف صالح بقومه ورفق بهم في الخطاب فقال مناديا لهم على جهة التحنن عليهم : ﴿لم تستعجلون بالسيئة﴾ ، أي بوقوع ما يسوؤكم قبل الحالة الحسنة ، وهي رحمة الله. وكان قد قال لهم في حديث الناقة : ﴿ولا تمسوها بسواء فيأخذكم عذاب أليم﴾ فقالوا له : ﴿ائتنا بعذاب الله﴾ . وقيل : لم تستعجلون بوقوع المعاصي منكم قبل الطاعة ؟ قال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى استعجالهم بالسيئة قبل الحسنة ؟ وإنما يكون ذلك إذا كانتا متوقعتين إحداهما قبل الأخرى ؟ قلت : كانوا يقولون بجهلهم : إن العقوبة التي يعدنا صالح ، إن وقعت على زعمه ، تبنا حينئذ واستغفرنا ، مقدرين أن التوبة مقبولة في ذلك الوقت ، وإن لم تقع ، فنحن على ما نحن عليه ، فخاطبهم صالح عليه السلام على حسب قولهم واعتقادهم. انتهى. ثم حضهم على ما فيه درء السيئة عنهم ، وهو الإيمان واستغفار الله مما سبق من الكفر ، وناط ذلك يترجى الرحمة ، ولم يجزم بأنه يترتب على استغفارهم. وكان في التحضيض تنبيه على الخطأ منهم في استعجال العقوبة ، وتجهيل لهم في اعتقادهم.

ولما لاطفهم في الخطاب أغلظوا له وقالوا : ﴿اطيرنا بك وبمن معك﴾ : أي تشاء منا بك وبالذين آمنوا معك. ودل هذا العطف على أن الفريقين كانوا مؤمنين وكافرين لقوله : ﴿وبمن معك﴾ ، وكانوا قد قحطوا.

وتقدم الكلام في معنى التطير في سورة الأعراف ، جعلوا سبب قحطهم هو ذات صالح ومن آمن معه ، فرد عليهم بقوله : ﴿طائركم عند الله﴾ : أي حظكم في الحقيقة من خير أو شر هو عند الله وبقضائه ، إن شاء رزقكم ، وإن شاء حرمكم. وقال الزمخشري : ويجوز أن يريد عملكم مكتوب عند الله ، فمنه نزل بكم ما نزل عقوبة لكم وفتنة ، ومنه طائركم معكم ، وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه. وقرىء : تطيرنا بك على الأصل ، ومعنى تطير به : تشاءم به ، وتطير

٨٢

منه : نفر عنه. انتهى. ثم انتقل إلى الإخبار عنهم بحالهم فقال : ﴿بل أنتم قوم تفتنون﴾ ، أي تختبرون ، أو تعذبون ، أو يفتنكم الشيطان بوسوسته إليكم الطيرة ، أو تفتنون بشهواته : أي تشفعون بها ، كما يقال : فتن فلان بفلان. وقال الشاعر :

داء قديم في بني آدمفتنة إنسان بإنسان

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٨٠

." (١)

"ومكرهم : ما أخفوه من تدبير الفتك بصالح وأهله. ومكر الله : إهلاكهم من حيث لا يشعرون ، شبه بمكر الماكر على سبيل الاستعارة ، ومكرهم : أنبائهم أنهم مسافرون واختفاؤهم في غار. قيل : أو شعب ، أو عزمهم على قتله وقتل أهله ، وحلفهم أنهم ما حضروا ذلك. ومكر الله بهم : إطباق صخرة على فم الغار والشعب وإهلاكهم فيه ، أو رمي الملائكة إياهم بالحجارة ، يرونها ولا يرون الرامي حين شهروا أسيافهم بالليل ليقتلوه ، قولان. وقيل : إن الله أخبر صالحا بمكرهم فيخرج عنه ، فذلك مكر الله في حقهم. وروي أن صالحا ، بعد عقر الناقة ، أخبرهم بمجيء العذاب بعد ثلاثة أيام ، فاتفق هؤلاء التسعة على قتل صالح وأهله ليلا وقالوا : إن كان كاذبا في وعيده ، كنا قد أوقعنا به ما يستحق ؛ وإن كان صادقا ، كنا قد عجلناه قبلنا وشفينا نفوسنا. واختفوا في غار ، وأهلكم الله ، كما تقدم ذكره ، وأهلك قومهم ، ولم يشعر كل فريق بهلاك الآخر. والظاهر أن كيف خبر كان ، وعاقبة الاسم ، والجملة في موضع نصب بانظر ، وهي معلقة ، وقرأ

٨٥

الجمهور : إنا ، بكسر الهمزة على الاستئناف. وقرأ الحسن ، وابن أبي إسحاق ، والكوفيون : بفتحها ،

---

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، ٦٠/٧

فأنا بدل من عاقبة ، أو خبر لكان ، ويكون في موضع الحال ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي هي ، أي العاقبة تدميرهم. أو يكون التقدير : لأنا **وحذف حرف الجر**. وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكون ﴿كان﴾ تامة و﴿عاقبة﴾ فاعل بها ، وأن تكون زائدة وعاقبة مبتدأ خبره ﴿كيف﴾ . وقرأ أبي : أن دمرناهم ، وهي أن التي من شأنها أن تنصب المضارع ، ويجوز فيها الأوجه الجائزة في أنا ، بفتح الهمزة. وحكى أبو البقاء : أن بعضهم أجاز في ﴿أنا دمرناهم﴾ في قراءة من فتح الهمزة أن تكون بدلا من كيف ، قال : وقال آخرون : لا يجوز ، لأن البدل من الاستفهام يلزم فيه إعادة حرفه ، كقوله : كيف زيد ، أصحيح أم مريض ؟

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٨٠

ولما أمر تعالى بالنظر فيما جرى لهم من الهلاك في أنفسهم ، بين ذلك بالإشارة إلى منازلهم وكيف خلت منهم ، وخراب البيوت وخلوها من أهلها ، حتى لا يبقى منهم أحد مما يعاقب به الظلمة ، إذ يدل ذلك على استئصالهم. وفي التوراة : ابن آدم لا تظلم يخرب بيتك ، وهو إشارة إلى هلاك الظالم ، إذ خراب بيته متعقب هلاكه ، وهذه البيوت هي التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، عام تبوك : "لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين" ، الحديث. وقرأ الجمهور : خاوية ، بالنصب على الحال. قال الزمخشري : عمل فيها ما دل عليه تلك. وقرأ عيسى بن عمر : خاوية ، بالرفع. قال الزمخشري : على خبر المبتدأ المحذوف ، وقاله ابن عطية ، أي هي خاوية ، قال : أو على الخبر عن تلك ، وبيوتهم بدل ، أو على خبر ثان ، وخاوية خبرية بسبب ظلمهم ، وهو الكفر ، وهو من خلو البطن. وقال ابن عباس : خاوية ، أي ساقط أعلاها على أسفلها. ﴿إن فى ذالك﴾ : أي في فعلنا بثمود ، وهو استئصالنا لهم بالتدمير ، وخلاء مساكنهم منهم ، وبيوتهم هي بوادي القرى بين المدينة والشام.

﴿وأنجينا الذين ءامنوا ﴾ ، أي بصالح من العذاب الذي حل بالكفار ، وكان الذين آمنوا به أربعة آلاف ، خرج بهم صالح إلى حضرموت ، وسميت حضرموت لأن صالحا عليه السلام لما دخلها مات بها ، وبنى المؤمنون بها مدينة يقال لها : حاضورا. وأما الهالكون فخرج بأبدانهم خراج مثل الحمص ، احمر في اليوم الأول ، ثم اصفر في الثاني ، ثم اسود في الثالث ، وكان عقر الناقة يوم الأربعاء ، وهلكوا يوم الأحد. قال مقاتل : تفتقت تلك الخراجات ، وصاح جبريل عليه السلام بهم صيحة فخمدوا.

﴿ولوطا إذ قال لقومها أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون * أانكم لتأتون الرجال شهوة من دون النسآءا بل أنتم قوم تجهلون * فما كان جواب قومها إلا أن قالوا أخرجوا ءال لوط من قريتكم إنهم أناس يتطهرون * فأنجيناه وأهلها إلا امرأته قدرناها من الغابرين * وأمطرنا عليهم مطرا فسآء مطر المنذرين﴾ .

جزء : ٧ رقم الصفحة : ٨٠
." (١)

"﴿كمثل الشيطان﴾ : لما مثلهم بمن قبلهم ، ذكر مثلهم مع المنافقين ، فالمنافقون كالشيطان ، وبنو النضير كالإنسان ، والجمهور : على أن الشيطان والإنسان اسما جنس يورطه في المعصية ثم يفر منه. كذلك أغوى المنافقون بني النضير ، وحرضوهم على الثبات ، ووعدوهم النصر. فلما نشب بنو النضير ، خذلهم المنافقون وتركوهم في أسوأ حال. وقيل : المراد استغواء الشيطان قريشا يوم بدر. وقوله لهم : ﴿لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جار لكم﴾ إلى قوله : ﴿إني برى ء منكم﴾ . وقيل : التمثيل بشيطان مخصوص مع عابد مخصوص استودع امرأة ، فوقع عليها فحملت ، فخشي الفضيحة ، فقتلها ودفنها. سول له الشيطان ذلك ، ثم شهره ، فاستخرجت فوجدت مقتولة ؛ وكان قال إنها ماتت ودفنتها ، فعلموا بذلك ، فتعرض له الشيطان وقال : اكفر واسجد لي وأنا أنجيك ، ففعل وتركه عند ذلك وقال : أنا بريء منك. وقول الشيطان : ﴿إنى أخاف الله﴾ رياء ، ولا يمنعه الخوف عن سوء يوقع ابن آدم فيه. وقرأ الجمهور : ﴿عاقبتهمآ﴾ بنصب التاء ؛ والحسن وعمرو بن عبيد وسليم بن أرقم : برفعهما. والجمهور : ﴿خالدين﴾ بالياء حالا ، و﴿فى النار﴾ خبر أن ؛ وعبد الله وزيد بن علي والأعمش وابن عبلة : بالألف ، فجاز أن يكون خبر أن ، والظرف ملغى وإن كان قد أكد بقوله : ﴿فيها ﴾ ، وذلك جائز على مذهب سيبويه ، ومنع ذلك أهل الكوفة ، لأنه إذا أكد عندهم لا يلغى. ويجوز أن يكون في النار خبرا ، لأن ﴿خالدين﴾ خبر ثان ، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه.

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٢٣٩

ولما انقضى في هذه السورة ، وصف المنافقون واليهود. وعظ المؤمنين ، لأن الموعظة بعد ذكر المصيبة لها موقع في النفس لرقة القلوب والحذر مما يوجب العذاب ، وكرر الأمر بالتقوى على سبيل التوكيد ، أو لإختلاف متعلق بالتقوى. فالأولى في أداء الفرائض ، لأنه مقترن بالعمل ؛ والثانية في ترك المعاصي ، لأنه مقترن بالتهديد والوعيد. وقرأ الجمهور : ﴿ولتنظر﴾ : أمرا ، واللام ساكنة ؛ وأبو حيوة ويحيى بن الحارث : بكسرها. وروي ذلك عن حفص ، عن عاصم والحسن : بكسرها وفتح الراء ، جعلها لام كي. ولما كان أمر القامة كائنا لا محالة ، عبر عنه بالغد ، وهو اليوم الذي يلي يومك على سبيل التقريب. وقال الحسن وقتادة : لم يزل يقر به حتى جعله كالغد ، ونحوه : كأن لم تغن بالأمس ، يريد تقريب الزمان الماضي. وقيل

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٦٣/٧

: عبر عن الآخرة بالغد ، كأن الدنيا والآخرة نهاران ، يوم وغد. قال ابن عطية : ويحتمل أن يريد بقوله : ﴿لغد﴾ : ليوم الموت ، لأنه لكل إنسان كغده. وقال مجاهد وابن زيد : بالأمس الدنيا وغد الآخرة. وقال الزمخشري : أما تنكير النفس فاستقلال للأنفس النواظر فيما قدمن للآخرة ، كأنه : قيل لغد لا يعرف كنهه لعظمه. انتهى. وقرأ الجمهور : ﴿لا تكونوا ﴾ بتاء الخطاب ؛ وأبو حيوة : بياء الغيبة ، على سبيل الالتفات.

٢٥٠

وقال ابن عطية : كناية عن نفس التي هي اسم الجنس ؛ ﴿كالذين نسوا ﴾ : هم الكفار ، وتركوا عبادة الله وامتثال ما أمر واجتناب ما نهى ، وهذا تنبيه على فرط غفلتهم واتباع شهواتهم ؛ ﴿فأنساهم أنفسهم﴾ ، حيث لم يسعوا إليها في الخلاص من العذاب ، وهذا من المجازاة على الذنب بالذنب. عوقبوا على نسيان جهة الله تعالى بأن أنساهم أنفسهم. قال سفيان : المعنى حظ أنفسهم ، ثم ذكر مباينة الفريقين : أصحاب النار في الجحيم ، وأصحاب الجنة في النعيم ، كما قال : ﴿أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوان﴾ ، وقال تعالى : ﴿أم نجعل المتقين كالفجار﴾ .

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٢٣٩

﴿لو أنزلنا هذا القرءان على جبل﴾ : هذا من باب التخييل والتمثيل ، كما مر في قوله تعالى : ﴿إنا عرضنا الامانة على السماوات﴾ ، ودل على ذلك : ﴿وتلك الامثال نضربها للناس﴾ ، والغرض توبيخ الإنسان على قسوة قلبه ، وعدم تأثره لهذا الذي لو أنزل على الجبل لتخشع وتصدع. وإذا كان الجبل على عظمه وتصلبه يعرض له الخشوع والتصدع ، فابن آدم كان أولى بذلك ، لكنه على حقارته وضعفه لا يتأثر. وقرأ طلحة : مصدعا ، بإدغام التاء في الصاد ؛ وأبو السمال وأبو دينار الأعرابي : القدوس بفتح القاف ؛ والجمهور : بالفك والضم. وقرأ الجمهور : المؤمن بكسر الميم ، اسم فاعل من آمن بمعنى أمن. وقال ثعلب : المصدق المؤمنين في أنهم آمنوا. وقال النحاس : أو في شهادتهم على الناس يوم القيامة. وقيل : المصدق نفسه في أقواله الأزلية. وقرأ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ، وقيل ، أبو جعفر المدني : المؤمن بفتح الميم. قال أبو حاتم : لا يجوز ذلك ، لأنه لو كان كذلك لكان المؤمن به وكان جائزا ، لكن المؤمن المطلق بلا حرف جر يكون من كان خائفا فأومن. وقال الزمخشري : يعني المؤمن به على **حذف حرف الجر** ، كما تقول في قوم موسى من قوله : ﴿واختار موسى قومه﴾ : المختارون. ﴿المهيمن﴾ : تقدم شرحه. ﴿الجبار﴾ : القهار الذي جبر خلقه على ما أراد. وقيل : الجبار : الذي لا يدانيه شيء ولا

يلحق ، ومنه نخلة جبارة إذا لم تلحق ، وقال امرؤ القيس :

سوابق جبار أتيت فروعهوعالين قنوانا من البسر أحمرا

وقال ابن عباس : هو العظيم ، وجبروته : عظمته. وقيل : هو من الجبر ، وهو الإصلاح. جبرت العظم : أصلحته بعد الكسر. وقال الفراء : من أجبره على الأمر : قهره ، قال : ولم أسمع فعالا من أفعل إلا في جبار ودراك. انتهى ، وسمع أسار فهو أسار. ﴿المتكبر﴾ : المبالغ في الكبرياء والعظمة. وقيل : المتكبر عن ظلم عباده ، ﴿الخالق﴾ : المقدر لما يوجده. ﴿البارئ﴾ : المميز بعضه من بعض بالأشكال المختلفة ، ﴿المصور﴾ : الممثل. وقرأ علي وحاطب بن أبي بلتعة والحسن وابن السميفع : المصور بفتح الواو والراء ، وانتصب مفعولا بالباري ، وأراد به جنس المصور. وعن علي ؛ فتح الواو وكسر الراء على إضافة اسم الفاعل إلى المفعول ، نحو : الضارب الغلام.

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٢٣٩." (١)

"فمن جعله البهموت ، جعل القلم هو الذي خلقه الله وأمره بكتب الكائنات ، وجعل الضمير في ﴿يسطرون﴾ للملائكة. ومن قال : هو اسم ، جعله القلم المتعارف بأيدي الناس ؛ نص على ذلك ابن عباس وجعل الضمير في ﴿يسطرون﴾ للناس ، فجاء القسم على هذا المجموع أمر الكتاب الذي هو قوام للعلوم وأمور الدنيا والآخرة ، فإن القلم أخو اللسان ونعمة من الله عامة. انتهى. وقرأ الجمهور : ﴿ ﴾ بسكون النون وإدغامها في واو ﴿والقلم﴾ بغنة وقوم بغير غنة ، وأظهرها حمزة وأبو عمرو وابن كثير وقالون وحفص. وقرأ ابن عباس وابن أبي إسحاق والحسن وأبو السمال : بكسر النون لالتقاء الساكنين ؛ وسعيد بن جبير وعيسى : بخلاف عنه بفتحها ، فاحتمل أن تكون حركة إعراب ، وهو اسم للسورة أقسم به **وحذف حرف الجر** ، فانتصب ومنع الصرف للعلمية والتأنيث ، ويكون ﴿والقلم﴾ معطوفا عليه. واحتمل أن يكون لالتقاء الساكنين ، وأوثر الفتح تخفيفا كأين ، وما يحتمل أن تكون موصولة ومصدرية ، والضمير في ﴿يسطرون﴾ عائد على الكتاب لدلالة القلم عليهم ، فإما أن يراد بهم الحفظة ، وإما أن يراد كل كاتب. وقال الزمخشري : ويجوز أن يراد بالقلم أصحابه ، فيكون الضمير في ﴿يسطرون﴾ لهم ، كأنه قيل : وأصحاب القلم ومسطوراتهم أو وتسطيرهم. انتهى. فيكون كقوله : ﴿كظلمات فى بحر لجى﴾ : أي وكذي ظلمات ، ولهذا عاد عليه الضمير في قوله : ﴿يغشاه موج﴾ .

وجواب القسم : ﴿مآ أنت بنعمة ربك بمجنون﴾ . ويظهر أن ﴿بنعمة ربك﴾ قسم اعترض به بين المحكوم

---

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، ١٨٩/٨

علنه والحكم على سبيل التوكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه صلى الله عليه وسلم. وقال ابن عطية : ﴿بنعمة ربك﴾
٣٠٧
اعتراض ، كما تقول للإنسان : أنت بحمد الله فاضل. انتهى. ولم يبين ما تتعلق به الباء في ﴿بنعمت﴾ . وقال الزمخشري : يتعلق ﴿بمجنون﴾ منفيا ، كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك : أنت بنعمة الله عاقل ، مستويا في ذلك النفي والإثبات استواءهما في قولك : ضرب زيد عمرا ، وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا إعمالا واحدا ، ومحله النصب على الحال ، كأنه قال : ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك ، ولم تمنع الباء أن يعمل مجنون فيما قبله لأنها زائدة لتأكيد النفي ، والمعنى : استبعاد ما كان ينسبه إليه كفار مكة عداوة وحسدا ، وأنه من إنعام الله تعالى عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهيل للنبوة بمنزلة. انتهى.
جزء : ٨ رقم الصفحة : ٣٠٤
وما ذهب إليه الزمخشري من أن ﴿بنعمة ربك﴾ متعلق ﴿بمجنون﴾ ، وأنه في موضع الحال ، يحتاج إلى تأمل ، وذلك أنه إذا تسلط النفي على محكوم به ، وذلك له معمول ، ففي ذلك طريقان : أحدهما : أن النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط ، والآخر : أن يتسلط النفي على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك ، تقول : ما زيد قائم مسرعا ، فالمتبادر إلى الذهن أنه منتف إسراعه دون قيامه ، فيكون قد قام غير مسرع. والوجه الآخر أنه انتفى قيامه فانتفى إسراعه ، أي لا قيام فلا إسراع ، وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه ، بل يؤدي إلى مالا يجوز أن ينطق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم. وقيل معناه : ما أنت بمجنون والنعمة بربك لقولهم : سبحانك اللهم وبحمدك ، أي والحمد لله ، ومنه قول لبيد :
وأفردت في الدنيا بفقد عشيرتيوفارقني جار بأربد نافع
أي : وهو أربد. انتهى. وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب. وفي المنتخب ما ملخصه المعنى : انتفى عنك الجنون بنعمة ربك ، أي حصول الصفة المحمودة ، وزال عنك الصفة المذمومة بواسطة إنعام ربك. ثم قرر بهذه الدعوى ما هو كالدليل القاطع على صحتها ، لأن نعمه كانت ظاهرة في حقه من كمال الفصاحة والعقل والسيرة المرضية والبراءة من كل عيب والاتصاف بكل مكرمة ، فحصول ذلك وظهوره جار مجرى اليqين في كونهم كاذبين في قولهم : إنه مجنون. ﴿وإن لك لاجرا﴾ في احتمال طعنهم وفي دعاء الخلق

إلى الله ، فلا يمنعك ما قالوا عن الدعاء إلى الله. ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ : هذا كالتفسير لما تقدم من قوله : ﴿بنعمة ربك﴾ ، وتعريف لمن رماه بالجنون أنه كذب وأخطأ ، وأن من كان بتلك الأخلاق المرضية لا يضاف الجنون إليه ، ولفظه يدل على الاستعلاء والاستيلاء. انتهى. ﴿وإن لك لاجرا﴾ : أي على ما تحملت من أثقال النبوة ومن أذاهم مما ينسبون إليك مما أنت لا تلتبس به من المعائب ، ﴿غير ممنون﴾ : أي غير مقطوع ، مننت الحبل : قطعته ، وقال الشاعر :

عبس كواسب لا يمن طعامها

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٣٠٤

". (١)

"وقرأ الحرميان والأبوان : بفتح الهمزة من قوله : ﴿وأنه تعالى ﴾ وما بعده ، وهي اثنتا عشرة آية آخرها ﴿وأنا منا المسلمون﴾ ؛ وباقي السبعة : بالكسر. فأما الكسر فواضح لأنها معطوفات على قوله : ﴿إنا سمعنا﴾ ، فهي داخلة في معمول القول. وأما الفتح ، فقال أبو حاتم : هو على ﴿أوحى﴾ ، فهو كله في موضع رفع على ما لم يسم فاعله. انتهى. وهذا لا يصح ، لأن من المعطوفات ما لا يصح دخوله تحت ﴿أوحى﴾ ، وهو كل ما كان فيه ضمير المتكلم ، كقوله : ﴿وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع﴾ . ألا ترى أنه لا يلائم ﴿أوحى إليك﴾ ، ﴿كنا نقعد منها مقاعد﴾ ، وكذلك باقيها ؟ وخرجت قراءة الفتح على أن تلك كلها معطوفة على الضمير المجرور في به من قوله : ﴿يهدى إلى﴾ : أي وبأنه ، وكذلك باقيها ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين ، وهو الصحيح. وقد تقدم احتجاجنا على صحة ذلك في قوله : ﴿وكفرا بها والمسجد الحرام﴾ . وقال مكي : هو أجود في أن منه في غيرها لكثرة **حذف حرف الجر** مع أن. وقال الزجاج : وجهه أن يكون محمولا على آمنا به ، لأنه معناه : صدقناه وعلمناه ، فيكون المعنى : فآمنا به أنه تعالى جد ربنا ؛ وسبقه إلى نحوه الفراء قال : فتحت أن لوقوع الإيمان عليها ، وأنت تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح دون بعض ، فلا يمنعك ذلك من إمضائهن على الفتح ، فإنه يحسن فيه ما يوجب فتح أن نحو : صدقنا وشهدنا.

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٣٤٤

وأشار الفراء إلى أن بعض ما فتح لا يناسب تسليط آمنا عليه ، نحو قوله : ﴿وأنا ظننآ أن لن تقول الانس والجن على الله كذبا﴾ ، وتبعهما الزمخشري فقال : ومن فتح كلهن فعطفا على محل الجار والمجرور في

---

(١) تفسير البحر المحيط ـ (دار الفكر)، ٨/٢٣٠

آمنا به ، كأنه قيل : صدقناه وصدقنا أنه تعالى جد ربنا ، وأنه كان يقول سفيهنا ، وكذلك البواقي. انتهى. ولم يتفطن لما تفطن له الفراء من أن بعضها لا يحسن أن يعمل فيه آمنا. وقرأ الجمهور : ﴿جد ربنا﴾ ، بفتح الجيم ورفع الدال ، مضافا إلى ربنا : أي عظمته ، قاله الجمهور. وقال أنس والحسن : غناه. وقال مجاهد : ذكره. وقال ابن عباس : قدره وأمره. وقرأ عكرمة : جد منوبا ، ربنا مرفوع الباء ، كأنه قال : عظيم هو ربنا ، فربنا بدل ، والجد في اللغة العظيم. وقرأ

٣٤٧

حميد بن قيس : جد بضم الجيم مضافا ومعناه العظيم ، حكاه سيبويه ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والمعنى : تعالى ربنا العظيم. وقرأ عكرمة : جدا ربنا ، بفتح الجيم والدال منونا ، ورفع ربنا وانتصب جدا على التمييز المنقول من الفاعل ، أصله ﴿تعالى جد ربنا﴾ . وقرأ قتادة وعكرمة أيضا : جدا بكسر الجيم والتنوين نصبا ، ربنا رفع. قال ابن عطية : نصب جدا على الحال ، ومعناه : تعالى حقيقة ومتمكنا. وقال غيره : هو صفة لمصدر محذوف تقديره : تعاليا جدا ، وربنا مرفوع بتعالى. وقرأ ابن السميفع : جدي ربنا ، أي جدواه ونفعه. وقرأ الجمهور : ﴿يقول سفيهنا﴾ : هو إبليس. وقيل : هو اسم جنس لكل سفيه ، وإبليس مقدم السفهاء. والشطط : التعدي وتجاوز الجد. قال الأعشى :

أينتهون ولن ينهى ذوو شططكالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ويقال : أشط في السوم إذا أبعد فيه ، أي قولا هو في نفسه شطط ، وهو نسبة الصاحبة والولد إلى الله تعالى. ﴿وأنا ظننآ﴾ الآية : أي كنا حسنا الظن بالإنس والجن ، واعتقدنا أن أحدا لا يجترىء على أن يكذب على الله فينسب إليه الصاحبة والولد ، فاعتقدنا صحة ما أغوانا به إبليس ومردته حتى سمعنا القرآن فتبينا كذبهم. وقرأ الجمهور : ﴿أن لن تقول﴾ مضارع قال ؛ والحسن والجحدري وعبد الرحمن بن أبي بكرة ويعقوب وابن مقسم : تقول مضارع تتقول ، حذفت إحدى التاءين وانتصب ﴿كذبا﴾ في قراءة الجمهور بتقول ، لأن الكذب نوع من القول ، أو على أنه صفة لمصدر محذوف ، أي قولا كذبا ، أي مكذوبا فيه. وفي قراءة الشاذ على أنه مصدر لتقول ، لأنه هو الكذب ، فصار كقعدت جلوسا.

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٣٤٤

﴿وأنه كان رجال﴾ . روى الجمهور أن الرجل كان إذا أراد المبيت أو الحلول في واد نادى بأعلى صوته : يا عزيز هذا الوادي إني أعوذ بك من السفهاء الذين في طاعتك ، فيعتقد بذلك أن الجني الذي بالوادي يمنعه ويحميه. فروي أن الجن كانت تقول عند ذلك : لا نملك لكم ولا لأنفسنا من الله شيئا. قال مقاتل

: أول من تعوذ بالجن قوم من اليمن ، ثم بنو حنيفة ، ثم فشا ذلك في العرب. والظاهر أن الضمير المرفوع في ﴿فزادوهم﴾ عائد على ﴿رجال من الانس﴾ ، إذ هم المحدث عنهم ، وهو قول مجاهد والنخعي وعبيد بن عمير. ﴿فزادوهم﴾ أي الإنس ، ﴿رهقا﴾ : أي جراءة وانتخاء وطغيانا وغشيان المحارم وإعجابا بحيث قالوا : سدنا الإنس والجن ، وفسر قوم الرهق بالإثم. وأنشد الطبري في ذلك بيت الأعشى :
". (١)

"هذه السورة مكية في قول ابن مسعود والضحاك ومقاتل ، مدنية في قول الحسن وعكرمة ومقاتل أيضا. وقال ابن عباس وقتادة : مدنية إلا من ﴿إن الذين أجرموا ﴾ إلى آخرها ، فهو مكي ، ثمان آيات. وقال السدي : كان بالمدينة رجل يكنى أبا جهينة ، له مكيلان ، يأخذ بالأوفى ويعطي بالأنقص ، فنزلت. ويقال : أنها أول سورة أنزلت بالمدينة. وقال ابن عباس : نزل بعضها بمكة ، ونزل أمر التطفيف بالمدينة لأنهم كانوا أشد الناس فسادا في هذا المعنى ، فأصلحهم الله بهذه السورة. وقيل : نزلت بين مكة والمدينة ليصلح الله تعالى أمرهم قبل ورود رسوله صلى الله عليه وسلم. والمناسبة بين السورتين ظاهرة. لما ذكر تعالى السعداء والأشقياء ويوم الجزاء وعظم شأن يومه ، ذكر ما أعد لبعض العصاة ، وذكرهم بأخس ما يقع من المعصية ، وهي التطفيف الذي لا يكاد يجدي شيئا في تثمير المال وتنميته.
جزء : ٨ رقم الصفحة : ٤٣٩
﴿إذا اكتالوا على الناس﴾ : قبضوا لهم ، ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾ ، أقبضوهم. وقال الفراء : من وعلى يعتقبان هنا ، اكتلت على الناس ، واكتلت من الناس. فإذا قال : اكتلت منك ، فكأنه قال : استوفيت منك ؛ وإذا قال : اكتلت عليك ؛ فكأنه قال : أخذت ما عليك ، والظاهر أن على متعلق باكتالوا كما قررنا. وقال الزمخشري : لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالا يضرهم ويتحامل فيه عليهم ، أبدل على مكان من للدلالة على ذلك ؛ ويجوز أن يتعلق بيستوفون ، أي يستوفون على الناس خاصة ، فأما أنفسهم فيستوفون لها. انتهى. وكال ووزن مما يتعدى بحرف الجر ، فتقول : كلت لك ووزنت لك ، ويجوز حذف اللام ، كقولك : نصحت لك ونصحتك ، وشكرت لك وشكرتك ؛ والضمير ضمير نصب ، أي كالوا لهم أو وزنوا لهم ، **فحذف حرف الجر** ووصل الفعل بنفسه ، والمفعول محذوف وهو المكيل والموزون. وعن عيسى وحمزة : المكيل له والموزون له محذوف ، وهم ضمير مرفوع تأكيد للضمير المرفوع الذي هو الواو. وقال الزمخشري : ولا يصح أن يكون ضميرا مرفوعا للمطففين ، لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد ،

---
(١) تفسير البحر المحيط . (دار الفكر)، ٢٦٢/٨

وذلك أن المعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا. وإن جعلت الضمير للمطففين ، انقلب إلى قولك : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ، لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر. انتهى. ولا تنافر فيه بوجه ، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد ، والحديث واقع في الفعل. غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء ، وهو على الناس ، مذكور وهو في ﴿كالوهم أو وزنوهم﴾ ، محذوف للعلم به لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم ، إنما يخسرون ذلك لغيرهم. وقال الزمخشري : فإن قلت : هل لا. قيل أو اتزنوا ، كما قيل أو وزنوهم ؟ قلت : كأن المطففين كانوا لا يأخذون ما يكال ويوزن إلا بالمكاييل دون الموازين لتمكنهم بالاكتيال من الاستيفاء والسرقة ، لأنهم يدعدعون ويحتالون في الملء ، وإذا أعطوا كالوا أو وزنوا لتمكنهم من البخس في النوعين جميعا. ﴿يخسرون﴾ : ينقصون. انتهى. ويخسرون معدى بالهمزة ، يقال : خسر الرجل وأخسره غيره.

﴿ألا يظن﴾ : توقيف على أمر القيامة وإنكار عليهم في فعلهم ذلك ، أي ﴿ليوم عظيم﴾ ، وهو يوم القيامة ، ويوم ظرف ، العامل فيه مقدر ، أي يبعثون يوم يقوم الناس. ويجوز أن يعمل فيه مبعوثون ، ويكون معنى ﴿ليوم﴾ : أي لحساب يوم. وقال الفراء : هو بدل من يوم عظيم ، لكنه

٤٣٩

بني وقرىء ﴿يوم يقوم﴾ بالجر ، وهو بدل من ﴿ليوم﴾ ، حكاه أبو معاد. وقرأ زيد بن علي : يوم بالرفع ، أي ذلك يوم ، ويظن بمعنى يوقن ، أو هو على وضعه من الترجيح. وفي هذا الإنكار والتعجب ، ووصف اليوم بالعظم ، وقيام الناس لله خاضعين ، ووصفه برب العالمين ، دليل على عظم هذا الذنب وهو التطفيف.

﴿كلا﴾ : ردع لما كانوا عليه من التطفيف ، وهذا القيام تختلف الناس فيه بحسب أحوالهم ، وفي هذا القيام إلجام العرق للناس ، وأحوالهم فيه مختلفة ، كما ورد في الحديث. والفجار : الكفار ، وكتابهم هو الذي فيه تحصيل أعمالهم. ، قال الجمهور : فعيل من السجن ، كسكير ، أو في موضع ساجن ، فجاء بناء مبالغة ، فسجين على هذا صفة لموضع المحذوف. قال ابن مقبل :

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٤٣٩

ورفقة يضربون البيض ضاحيةضربا تواصت به الأبطال سجينا

." (١)

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٣٢٩/٨

"﴿سبح﴾ : نزه عن النقائص ، ﴿اسم ربك﴾ : الظاهر أن التنزيه يقع على الاسم ، أي نزهه عن أن يسمى به صنم أو وثن فيقال له رب أو إله ، وإذا كان قد أمر بتنزيهه اللفظ أن يطلق على غيره فهو أبلغ ، وتنزيه الذات أحرى. وقيل : الاسم هنا بمعنى المسمى. وقيل : معناه نزه اسم الله عن أن تذكره إلا وأنت خاشع. وقال ابن عباس : المعنى صل باسم ربك الأعلى ، كما تقول : ابدأ باسم ربك ، **وحذف حرف الجر**. وقيل : لما نزل ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اجعلوها في ركوعكم". فلما نزل : ﴿سبح اسم ربك الاعلى﴾ ، قال : "اجعلوها في سجودكم". وكانوا يقولون في الركوع : اللهم لك ركعت ، وفي السجود : اللهم لك سجدت. قالوا : ﴿الاعلى ﴾ يصح أن يكون صفة لربك ، وأن يكون صفة لاسم فيكون منصوبا ، وهذا الوجه لا يصح أن يعرب ﴿الذى خلق﴾ صفة لربك ، فيكون في موضع جر لأنه قد حالت بينه وبين الموصوف صفة لغيره. لو قلت : رأيت غلام هند العاقل الحسنة ، لم يجز ؛ بل لا بد أن تأتي بصفة هند ، ثم تأتي بصفة الغلام فتقول : رأيت غلام هند الحسنة العاقل. فإن لم يجعل الذي صفة لربك ، بل ترفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أو تنصبه على المدح ، جاز أن يكون الأعلى صفة لاسم.

﴿الذى خلق﴾ : أي كل شيء ، ﴿فسوى ﴾ : أي لم يأت متفاوتا بل متناسبا على إحكام وإتقان ، دلالة على أنه صادر عن عالم حكيم. وقرأ الجمهور : ﴿قدر﴾ بشد الدال ، فاحتمل أن يكون من القدر والقضاء ، واحتمل أن يكون من التقدير والموازنة بين الأشياء. وقال الزمخشري : قدر لكل حيوان ما يصلحه ، فهداه إليه وعرفه وجه الانتفاع به ، انتهى. وقرأ الكسائي : قدر مخفف الدال من القدرة أو من التقدير والموازنة ، وهدى عام لجميع الهدايات. وقال الفراء : فهدى وأضل ، اكتفى بالواحدة عن الأخرى. وقال الكلبي ومقاتل : هدى الحيوان إلى وطء الذكور للإناث. وقال مجاهد : هدى الإنسان للخير والشر ، والبهائم للمراتع. وقيل : هدى المولود عند وضعه إلى مص الثدي ، وهذه الأقوال محمولة على التمثيل لا على التخصيص. والظاهر أن أحوى صفة لغثاء. قال ابن عباس : المعنى ﴿فجعله غثآء أحوى ﴾ : أي أسود ، لأن الغثاء إذا قدم وأصابته الأمطار اسود وتعفن فصار أحوى. وقيل : أحوى حال من المرعى ، أي أحرى المرعى أحوى ، أي للسواد من شدة خضرته ونضارته لكثرة ريه ، وحسن تأخير أحوى لأجل الفواصل ، وقال :

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٤٥٧

وغيث من الوسمي حوتلاعهتبطنته بشيظم صلتان

﴿سنقرئك فلا تنسى ﴾ ، قال الحسن وقتادة ومالك : هذا في معنى ﴿لا تحرك بها لسانك﴾ . وعده الله أن يقرئه ، وأخبره أنه لا ينسى ، وهذه آية للرسول صلى الله عليه وسلم في أنه أمي ، وحفظ الله عليه الوحي ، وأمنه من نسائه. وقيل : هذا وعد بإقراء السور ، وأمر أن لا ينسى على معنى التثبيت والتأكيد . وقد علم أن النسيان ليس في قدرته ، فهو نهي عن إغفال التعاهد ، وأثبتت الألف في ﴿فلا تنسى ﴾ ، وإن كان مجزوما بلا التي للنهي لتعديل رءوس الآي.

﴿إلا ما شآء الله﴾ ، الظاهر أنه استثناء مقصود. قال الحسن وقتادة وغيرهما : مما قضى الله نسخه ، وأن ترتفع تلاوته وحكمه. وقال ابن عباس : إلا ما شاء الله أن ينسيك

٤٥٨

لتسن به ، على نحو قوله عليه الصلاة والسلام : "أني لأنسى وأنسى لأسن". وقيل : إلا ما شاء الله أن يغلبك النسيان عليه ، ثم يذكرك به بعد ، كما قال عليه الصلاة والسلام ، حين سمع قراءة عباد بن بشير : "لقد ذكرني كذا وكذا آية في سورة كذا وكذا". وقيل : ﴿فلا تنسى ﴾ : أي فلا تترك العمل به إلا ما شاء الله أن تتركه بنسخه إياه ، فهذا في نسخ العمل. وقال الفراء وجماعة : هذا استثناء صلة في الكلام على سنة الله تعالى في الاستثناء ، وليس ثم شيء أبيح استثناؤه.

وأخذ الزمخشري هذا القول فقال : وقال : إلا ما شاء الله ، والغرض نفي النسيان رأسا ، كما يقول الرجل لصاحبه : أنت سهيمي فيما أملك إلا ما شاء الله ، ولا يقصد استثناء شيء ، وهو من استعمال القلة في معنى النفي ، انتهى. وقول الفراء والزمخشري يجعل الاستثناء كلا استثناء ، وهذا لا ينبغي أن يكون في كلام الله تعالى ، بل ولا في كلام فصيح. وكذلك القول بأن لا في ﴿فلا تنسى ﴾ للنهي ، والألف ثابتة لأجل الفاصلة ، وهذا قول ضعيف. ومفهوم الآية في غاية الظهور ، وقد تعسفوا في فهمها. والمعنى أنه تعالى أخبر أنه سيقرئه ، وأنه لا ينسى إلا ما شاء الله ، فإنه ينساه إما النسخ ، وإما أن يسن ، وإما على أن يتذكر. وهو صلى الله عليه وسلم معصوم من النسيان فيما أمر بتبليغه ، فإن وقع نسيان ، فيكون على وجه من الوجوه الثلاثة.

جزء : ٨ رقم الصفحة : ٤٥٧

." (١)

---

(١) تفسير البحر المحيط. (دار الفكر)، ٤٤٣/٨

"" صفحة رقم ٦٦ "

وروى منصوبا ومجرورا

ويقول اهل الحجاز في استعلام من يقول رأيت زيدا من زيدا وقال سيبويه سمعت من العرب لا من أين يا فتى

فإن قلت فما وجه قراءة من قرأ ص وق ون مفتوحات قلت الأوجه ان يقال ذاك نصب وليس بفتح وإنما لم يصحبه التنوين لامتناع الصرف على ما ذكرت

وانتصابها بفعل مضمر

نحو أذكر وقد أجاز سيبويه مثل ذلك في حم وطس ويس لو قرىء به

وحكى أبو سعيد السيرافي ان بعضهم قرأ يس

ويجوز ان يقال حركت لالتقاء الساكنين كما قرأ من قرأ (ولا الضالين)

فإن قلت هلا زعمت انها مقسم بها وأنها نصبت قولهم نعم الله لأفعلن وآي الله لأفعلن على **حذف حرف الجر** وإعمال فعل القسم وقال ذو الرمة." (١)

"" صفحة رقم ٢٠٥ "

متواردة على تصديق بعضها بعضا

) كذلك (

أي مثل ذلك الذي سمعت به على ذلك المنهاج

" قال "

الجهلة

) الذين (

لا علم عندهم ولا كتاب كعبدة الأصنام والمعطلة ونحوهم قالوا لأهل كل دين ليسوا على شيء وهذا توبيخ عظيم لهم حيث نظموا أنفسهم مع علمهم في سلك من لا يعلم وروى

٥٠ ان وفد نجران لما قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اتاهم أحبار اليهود فتناظروا حتى ارتفعت أصواتهم فقالت اليهود ما أنتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والإنجيل

وقالت النصارى لهم نحوه وكفروا بموسى والتوراة

---

(١) تفسير الكشاف . ، ١/٦٦

فالله يحكم "

بين اليهود والنصارى

" يوم القيامة "

بما يقسم لكل فريق منهم من العقاب الذي استحقه

وعن الحسن حكم الله بينهم ان يكذبهم ويدخلهم النار

" أن يذكر "

ثاني مفعولي منع

لأنك تقول منعته كذا ومثله

" وما منعنا ان نرسل " الاسراء ٥٩

" وما منع الناس ان يؤمنوا " الاسراء ٩٤ ويجوز ان **يحذف حرف الجر** مع ان ولك ان تنصبه مفعولا له بمعنى كراهة أن يذكر وهو حكم عام لجنس مساجد الله وان مانعها من ذكر الله مفرط في الظلم والسبب فيه ان النصارى كانوا يطرحون في بيت المقدس الأذى ويمنعون الناس ان يصلوا فيه وان الروم غزوا اهله فخربوه وأحرقوا التوراة وقتلوا وسبوا

وقيل أراد به منع المشركين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية

فإن قلت فكيف قيل مساجد الله وإنما وقع المنع والتخريب على مسجد واحد هو بيت المقدس أو المسجد الحرام قلت لا بأس ان يجيء الحكم عاما وإن كان السبب خاصا كما تقول لمن آذى صالحا واحدا ومن اظلم ممن آذى الصالحين

وكما قال الله عز وجل

" ويل لكل همزة لمزة " الهمزة ١ والمنزول فيه الأخنس بن شريق

" وسعى في خرابها "

بانقطاع الذكر أو بتخريب البنيان وينبغي ان يراد ب (من) منع العموم كما أريد بمساجد الله ولا يراد الذين منعوا بأعيانهم من اولئك النصارى أو المشركين أولائك)

المانعون

" ما كان لهم ان يدخلوها "

أي ما كان ينبغي لهم ان يدخلوا مساجد الله

" الا خائفين "

على حال التهيب وارتعاد الفرائص من المؤمنين أن يبطشوا بهم فضلا ان يستولوا عليها ويلوها ويمنعوا المؤمنين منها

والمعنى ما كان الحق والواجب الا ذلك لولا ظلم الكفرة وعتوهم وقيل ما كان لهم في حكم الله يعني ان الله قد حكم." (١)

"بعضهم: (إلى الذين ظلموا) مخففا يعني مع الذين ظلموا.

ومعنى الآية: لئلا يكون للناس، يعني اليهود عليكم حجة في أمر الكعبة حيث لا يستقبلونها وهي قبلة إبراهيم فيقولون لكم تزعمون إنكم على دين إبراهيم ولم تستقبلوا قبلته ولا للذين ظلموا وهم مشركوا مكة لأنهم قالوا: إن الكعبة قبلة جدنا إبراهيم فما بال محمد تحول عنها فلا يصلي إليها ويصلي إلى قبلة اليهود.

وقال قطرب: معناها إلا على الذين ظلموا فيكون رده على الكاف والميم أي إلا على الذين ظلموا فإن عليهم الحجة **فحذف حرف الجر** وهذا إختيار أبي منصور الأزهري.

قال الثعلبي: سمعت أبا القاسم الحبيبي يحكيها عنه وحكى محمد بن جرير عن بعضهم إنه قال: إلا الذين ظلموا هاهنا ناس من العرب كانوا يهودا ونصارى وكانوا يحتجون على النبي صلى الله عليه وسلم فأما سائر العرب فلم يكن لهم حجة وكانت حجة من احتج أيضا داحضة باطلة لأنك تقول لمن تريد أن تكسر حجته عليه: أن لك علي حجة ولكن منكسرة إنك لتحتج بلا حجة وحجتك ضعيفة، فمعنى الآية: إلا الذين ظلموا منهم من أهل الكتاب فإن لهم عليكم حجة واهية.

فلا تخشوهم في انصرافكم إلى الكعبة وفي تظاهرهم عليكم في المحاجة والمجاوبة فاني وليكم أظهركم عليهم بالحجة والنصرة.

واخشوني في تركها ومخالفتها.

ولأتم نعمتي عليكم عليكم عطف على قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة ولكن أتم نعمتي بهدايتي اياكم إلى قبلة إبراهيم فتتم لكم الملة الحنيفية

وقال علي (كرم الله وجهه) :

تمام النعمة: الموت على الإسلام

،

---

(١) تفسير الكشاف . ، ١/٢٠٥

وروي عنه أيضا إنه قال: النعم ستة: الإسلام والقرآن ومحمد والستر والعافية والغنى مما في أيدي الناس.

ولعلكم في لعل ست لغات: عل ولعل ولعن وعن ولعا.

ولها ستة أوجه هي من الله عز وجل واجب، ومن الناس على معاني قد تكون بمعنى الاستفهام كقول القائل: لعلك فعلت ذلك مستفهما.

وتكون بمعنى الظن كقول القائل: قدم فلان فرد عليه الراد: لعل ذلك.

بمعنى أظن وأرى ذلك.

وتكون بمعنى الإيجاب بمنزلة ما أخلقه كقوله: قد وجبت الصلاة فيرد الراد: لعل ذلك أي ما أخلقه.

وأنشد الفراء:." (١)

"وقيل المعنى: يخوفكم من أوليائه الكفار، أو الشياطين. ومثله في القرآن ﴿لينذر بأسا شديدا﴾ [الكهف: ٢] أي: لينذركم [ببأس] ومن بأس ثم حذف المفعول الأول **وحذف حرف الجر.**

وقال أبو إسحاق: أولياؤه: الرهط الذين أتوا بالرسالة والتخويف من عند أبي سفيان. وقال السدي: إنما ذلكم أيها المؤمنون الشيطان يعظمكم أولياءه في أنفسكم فتخافوهم ﴿فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين﴾ أي: مصدقين حقا.

قوله ﴿ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر﴾ الآية.

المعنى: ولا يحزنك يا محمد كفر الذين يسارعون في الكفر وهذا خطاب للنبي A ولأصحابه ﴿إنهم لن يضروا الله شيئا﴾ كما أن مسارعتهم إلى الإيمان لو سارعوا لم تكن نافعة لله تعالى، قال مجاهد: يعني بذلك المنافقين. وهذه الآية نزلت في قوم أسلموا ثم ارتدوا، فاغتم النبي A وأصحابه لذلك فأنزل الله D ﴿ ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر﴾ الآية.." (٢)

"و ﴿ذلك﴾، في موضع رفع بالابتداء، والخبر: ﴿بما قدمت أيديكم﴾، والتقدير: ذلك العذاب لكم ﴿بما قدمت أيديكم﴾، أي: من الآثام.

وقيل: هو في موضع رفع إضمار مبتدأ، والتقدير: الأمر ذلك.

﴿وأن الله﴾، " أن " في موضع خفض عطفا على " ما ".

---

(١) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن الثعلبي ١٧/٢

(٢) الهداية الى بلوغ ا لنهاية مكي بن أبي طالب ١١٨٣/٢

أو في موضع نصب على **حذف حرف الجر**.

أو في موضع رفع نساقا على: ﴿ذلك﴾.

أو على إضمار مبتدأ، والتقدير: وذلك أن الله.

قوله: ﴿كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كفروا بآيات الله﴾ إلى قوله: ﴿سميع عليم﴾.. " [1]

"قوله: ﴿لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله﴾ الآية.

أجاز سيبويه في: ﴿أن يجاهدوا﴾، أن تكون ﴿أن﴾: في موضع جر عكلى حذف الجار، قال: لأن **حذف حرف الجر** جائز مع ظهور " أن "، ألا ترى أنك لو جعلت مع " أن " والفعل: المصدر، لم يجز حذف الجر، لا يجوز: " لايستأذنك القوم/ الجهاد "، حتى تقول: " في الجهاد " ويجوز ذلك مع " أن ".

ومعنى ذلك أن الله D، أعلم نبيه عليه السلام، بسيما المنافقين وأن من علاماتهم الاستئذان في التخلف لئلا يجاهدوا في سبيل الله، ومن علامات المؤمنين أنهم لا يستأذنون في ذلك.

وقيل العنى: ﴿لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ في القعود عن الجهاد.

ثم قال: ﴿إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون [بالله] واليوم الآخر﴾.

أي: في القعود، يدل على ذلك قوله: ﴿ومنهم من يقول ائذن﴾، أي: في القعود.." [2]

"﴿ذلكم الله ربكم فاعبدوه﴾ أي: هذا الذي هذه صفته مولاكم فاعبدوه.

﴿أفلا تذكرون﴾: أي: " تتعظون جميعا، وتعتبرون بهذه الآيات والحجج.

قوله: ﴿إليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا﴾ إلى قوله ﴿يعلمون﴾ ﴿وعد الله﴾: مصدر، والمعنى: وعدكم (الله) أن يحييكم بعد مماتكم (وعدا حقا) عند سيبويه بمعنى: وعد الله في حق، فلما **حذف حرف الجر** نصب، والمعنى: إليه معادكم جميعا.

وقرأ أبو جعفر يزيد " أنه " بفتح الهمزة: وهي في موضع نصب بمعنى لأنه يبدأ، (مثل) لبيك إن الحمد والنعمة لك (لا شريك لك).." [3]

"ومن فتح ﴿أنا﴾ ففيه خمسة أوجه:

الأول: أن يقدر اللام معها ثم يحذفها فتكون " أن " في موضع نصب على **حذف حرف الجر** منها.

---

(١) الهداية الى بلوغ النهاية مكي بن أبي طالب ٢٨٥٠/٤

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية مكي بن أبي طالب ٣٠١٤/٤

(٣) الهداية الى بلوغ النهاية مكي بن أبي طالب ٣٢١٦/٥

الثاني: أن تكون " أن " في موضع رفع بدل من عاقبة، وكيف خبر كان في الوجهين.

الثالث: أن تكون في موضع نصب على خبر كان: أي كيف كان عاقبة مكرهم، تدميرهم، وتكون "كيف " ظرفا عمل فيه جملة الكلام بعده، كما تقول: اليوم كان زيد منطلقا.

الرابع: أن تكون " أن " فيوضع رفع على إضمار مبتدأ للعاقبة والتقدير للعاقبة والتقدير هي إنا دمرناهم.

الخامس: ذكره الفراء: أن يجعل " أن " بدلا من كيف، وهذا الوجه بعيد.

فأما من كسر " إنا " فإنه يجعل "كيف ": خبر كان و " عاقبة " اسم كان / ثم يستأنف فيكسر.

قال تعالى: ﴿فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا﴾، خاوية نصبا على الحال، ويجوز الرفع من خمسة أوجه:

الأول: أن ترفع " تلك " بالابتداء " وبيوتهم " بدل من تلك " وخاوية " خبر الابتداء.." (١)

"على هذا فهو قادر على إحياء الموتى، وأنه واحد لا شريك له.

ثم قال: ﴿ومن آياته منامكم باليل والنهار وابتغآؤكم من فضله﴾ أي: ومن حججه وأدلته على توحيده وقدرته على إحياء الموتى، أنه يقدر الساعات والأوقات، ويخالف بين الليل والنهار، فجعل النهار تبتغون فيه الرزق والمعاش، وجعل الليل سكنا لتسكنوا فيه وتناموا.

وقيل: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله بالنهار، **وحذف حرف الجر** من النهار لا تصاله بالليل وعطفه عليه. والواو تقوم مقام حرف الجر إذا اتصلت بالمعطوف عليه في الاسم الظاهر خاصة.

ومثله في التقديم والتأخير قوله: ﴿ومن رحمته جعل لكم اليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ [القصص: ٧٣].

﴿إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون﴾ أي: فيما نص من قدرته لدلالة وحججا وعبرة وعظة لمن سمع مواعظ الله فيتعظ بها ويعتبر.

ثم قال تعالى: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا﴾ أي: ومن آياته أنه يريكم البرق. " وخوفا وطمعا " مفعولان من أجلهما.

وقيل التقدير: ويريكم البرق خوفا وطمعا من آياته.." (٢)

---

(١) اله داية الى بلوغ النهاية مكي بن أبي طالب ٥٤٤٨/٨

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية مكي بن أبي طالب ٥٦٧٨/٩

"إما لأنها تتقدمه، وإما لأنها تدله على الطريق، والتقدم في هذا راجع إلى (١) الهداية، لأن من دلك (٢) على الطريق تقدمك، ثم سمي المتقدم هاديا وإن لم يدل (٣). والفعل من (الهدى) (٤) يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثاني بأحد حرفي جر (إلى) و (اللام (٥)) كقوله: ﴿فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾ (٦) [الصافات: ٢٣]، وقوله: ﴿واهدنا إلى سواء الصراط﴾ [ص: ٢٢]، وقوله: ﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله: ﴿قل الله يهدي للحق﴾ [يونس: ٣٥]. ومثل هذا في التعدي (٧) (الإيحاء) (٨) قال الله تعالى: ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾ [النحل: ٦٨]، وقال: ﴿بأن ربك أوحى لها (٥)﴾ [الزلزلة: ٥]. وقد **يحذف حرف الجر** من المفعول الثاني في (الهدى) فيصل الفعل إليه بغير حرف جر (٩). كقوله: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ [الفاتحة: ٦]. ومعناه: دلنا عليه، واسلك بنا فيه (١٠).

= (الأمير) الذي يأمره ويقوده، ورد البيت في "ديوان الأعشى" ص ٨٧، "تهذيب اللغة" (هدى) ٤/ ٣٧٣٩، "اللسان" ٨/ ٤٦٤١، "التاج" ٢٠/ ٣٣١، "المحتسب" ١/ ١٢٦، ٢٩٠.

(١) في (ب): (إلى المعونة الهداية).

(٢) في (ج): (ذلل).

(٣) انظر: "تهذيب اللغة" (هدى) ٤/ ٣٧٣٩، "اللسان" ٨/ ٤٦٤١.

(٤) في (ب): (الهادي).

(٥) انظر: "إعراب القرآن" للنحاس ١/ ١٢٣، "الكشاف" ١/ ٦٦ - ٦٧، "البحر المحيط" ١/ ٢٥، (تفسير أبي السعود) ١/ ١٧.

(٦) في (ج): (فاهدهم) تصحيف.

(٧) أي: التعدي بأحد حرفي الجر (إلى) و (اللام).

(٨) في (ب): (بالإيحا).

(٩) انظر: ابن كثير، ١/ ٢٩، "البحر المحيط" ١/ ٢٥.

(١٠) قال ابن جرير: معنى قوله: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ في هذا الموضع، وفقنا =." [١]

"٨٦ - قوله تعالى: ﴿وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بالله﴾ موضع (أن) نصب **بحذف حرف الجر** على تقدير: بأن آمنوا، كأنه قيل بالإيمان.

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٥٢٠/١

قال أهل المعاني: (ومعنى الأمر للمؤمنين بالإيمان: الدوام عليه والتمسك به في مستقبل الأوقات) (١)، مع أن هذا أمر عام يدخل فيه أمر المنافقين بالإيمان، ثم الجهاد؛ لأنه لا ينفعهم ذاك مع النفاق.

وقوله تعالى: ﴿أولو الطول﴾، قال ابن عباس والحسن: (استأذنك أهل الغنى في التخلف) (٢).

وقال مقاتل: (أهل السعة في المال) (٣).

وقال ابن كيسان: (يعني الكبراء المنظور إليهم) (٤)، وخص هؤلاء بالذكر لأن الذم لهم ألزم بكونهم قادرين على الجهاد والسفر، ومضى الكلام في الطول (٥)، والصحيح أنه ذكر ﴿أولو الطول﴾ لأن من لا مال له ولا قدرة على السفر لا يحتاج إلى الاستئذان في القعود؛ لأنه معذور، وهؤلاء لا عذر لهم في القعود، فيستأذنون ويقعدون، وقد فضح الله عز وجل المنافقين بـهذه الصفات التي ذكرهم بها أشد الفضيحة.

٨٧ - قوله تعالى: ﴿رضوا بأن يكونوا مع الخوالف﴾، قال المفسرون:

---

(١) انظر: "معاني القرآن وإعرابه" للزجاج ٢/ ١١٩، و"معاني القرآن الكريم" للنحاس ٢/ ٢١٥.

(٢) رواه عن ابن عباس بنحوه ابن جرير ١٠/ ٢٠٧، وابن أبي حاتم ٦/ ١٨٥٨، وذكره عن الحسن بمعناه الرازي في "تفسيره" ١٦/ ١٥٦، وأبو حيان في "البحر المحيط" ٥/ ٨٢.

(٣) "تفسير مقاتل" ١٣٣ ب.

(٤) انظر: "تفسير الرازي" ١٦/ ١٥٦، و"البحر المحيط" ٥/ ٨٢.

(٥) انظر: "تفسير البسيط" النساء: ٢٥.." (١)

"الثاني كما أن قولى تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾ [الكهف: ٩٦] كذلك، والتقدير: أشهد الله أني بريء وأشهدوا الله أني بريء، فحذف الأول على حد ضربت وضربني زيد، **وحذف حرف الجر** مع (١) أن؛ لأنه يقال: أشهد بكذا وعلى كذا ولكن حرف الجر يحذف مع (أن) و (أن).

٥٥ - وقوله تعالى: ﴿فكيدوني جميعا﴾، أي احتالوا أنتم وأوثانكم في عداوتي وغيظي وضربي، ﴿ثم لا تنظرون﴾ لا تمهلون، في قول ابن عباس (٢) وقال الضحاك (٣): لا تؤجلون.

قال أبو إسحاق (٤) وغيره من أهل المعاني: هذا من أعظم آيات الأنبياء أن يقبل النبي على قومه مع كثرة

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٥٨٥/١٠

عددهم واجتماع كلمتهم على عداوته، فيقول لهم هذا القول، وهذا للثقة بنصر الله تعالى إياه، وأنهم لا (٥) يصلون إليه، وكذلك قال نوح لقومه: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ إلى قوله: ﴿ولا تنظرون﴾ [يونس: ٧١].

٥٦ - قوله تعالى: ﴿ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها﴾، قال الليث (٦): الناصية هي: قصاص الشعر في مقدمة الرأس، وقال الفراء (٧): الناصية: مقدم الرأس.

---

(١) في (ج): بحذف مع أن.

(٢) البغوي ٤/ ١٨٣، "زاد المسير" ٤/ ١١٨.

(٣) الطبري ١٢/ ٥٩، القرطبي ٩/ ٥٢، ابن عطية ٧/ ٣٢٣.

(٤) "معاني القرآن وإعرابه" ٣/ ٥٨، "معاني القرآن" للنحاس ٣/ ٣٥٨، ابن عطية ٧/ ٣٢٣.

(٥) ساقط من (ج).

(٦) "تهذيب اللغة" ٤/ ٣٥٨٠، من هنا يبدأ النقل بتصرف مادة: (نصا).

(٧) "معاني القرآن" ٣/ ٢٧٩.." (١)

"الشيطان ﴿إنا منتظرون﴾ ما يعدنا ربنا من النصر والعلو، عن ابن جريج (١).

وقال ابن إسحاق (٢) ﴿وانتظروا﴾ ما يحل بكم من العذاب ﴿إنا منتظرون﴾ لذلك.

قوله تعالى: ﴿ولله غيب السماوات والأرض﴾ قال أبو علي (٣): الغيب مصدر مضاف إلى المفعول على الاتساع **وحذف حرف الجر**؛ لأنك تقول (غبت في الأرض)، و (غبت ببلد كذا) فتعديه بحرف الجر، فحذف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى، نحو: ﴿من دعاء الخير﴾ [فصلت: ٤٩] و ﴿بسؤال نعجتك﴾، [ص: ٢٤] ويحتمل وجهين: أحدهما: ذو (٤) غيب السموات والأرض، أي ما غاب فيهما من أولي العلم، والآخر: أن يكون المعنى: ولله علم (٥) غيب السموات والأرض، ويدل على هذا قوله: ﴿عالم الغيب﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال ابن عباس (٦) في رواية الوالبي: يعني خزائن السموات والأرض، وقال الضحاك (٧): يعني جميع ما غاب عن العباد.

وقوله تعالى: ﴿وإليه يرجع الأمر كله﴾ في المعاد حتى لا يكون

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٤٤٧/١١

(١) الطبري ١٢/ ١٤٨، وأبو الشيخ كما في "الدر" ٣/ ٦٤٦.

(٢) انظر: "تفسير كتاب الله العزيز" ٢/ ٢٥٥.

(٣) القرطبي ٩/ ١١٧.

(٤) في (ي)، (ج): (ذوو).

(٥) ساقط من (ي).

(٦) الثعلبي ٧/ ٦١ أ، القرطبي ٩/ ١١٧.

(٧) الثعلبي ٧/ ٦١ أ، البغوي ٢/ ٤٠٧، القرطبي ٩/ ١١٧، "زاد المسير" ٤/ ١٧٥.." [1]

"٩٢ - ﴿قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا﴾ أي: افتتنوا في دينهم. وقال الكلبي: (كفروا وأخطأوا الطريق) (١)

٩٣ - ﴿ألا تتبعن﴾ لا زائدة (٢) أي: ما منعك من اتباعي واللحوق بي، وترك المقام بين أظهرهم ليرغبهم خروجك من بينهم (٣). وقيل: (من اتباعي في الإنكار عليهم) (٤).

﴿أفعصيت أمري﴾ هو قال ابن عباس: (يريد أن مقامك بينهم وقد عبدوا غير الله عصيان منك) (٥). وعلى هذا إنما عذله على المقام فيما بينهم وقد كفروا، ثم أخذ برأس أخيه غضبا منه عليه. الكلبي: (أخذ شعره بيمينه ولحيته

(١) ذكره في "الجامع لأحكام القرآن" ١١/ ٢٣٧ بدون نسبة.

(٢) قال ابن عطية في "المحرر الوجيز" ١٠/ ٨٠: (ذهب حذاق النحاة إلى أنها مؤكدة وأن في الكلام فعلا مقدرا كأنه قال ما منعك ذلك أو حضك أو نحو هذا على أن لا تتبعن وما قبل وما بعد يدل على هذا ويقتضيه). وقال الزركشي في "البرهان" ٣/ ٩٠: (وقيل ليست بزائدة من وجهين:

١ - أن التقدير ما دعاك إلى ألا تتبعني؛ لأن الصارف عن الشيء داع إلى تركه فيشتركان في كونهما من أسباب عدم الفعل.

٢ - إن التقدير: ما منعك من ألا تتبعني، وهذا أقرب مما قبله؛ لأن فيه إبقاء المنع على أصله، وعدم زيادتها أولى؛ لأن **حذف حرف الجر** مع أنه كثير لا تصل إلى المجاز، والزيادة في درجتها. قالوا: وفائدة

(١) التفسير البسيط الواحدي ١١/٥٩٤

زيادتها تأكيد الإثبات، فإن وضع ﴿لا﴾ نفي ما دخلت عليه فهي معارضة للإثبات ولا يخفى أن حصول الحكم مع المعارض أثبت مما إذا لم يعترضه المعارض أو أسقط معنى ما كان من شأنه أن يسقط). وانظر: "النبأ العظيم" الدكتور محمد عبد الله دراز ١٣٠ - ١٣٦.

(٣) "جامع البيان" ١٦/ ٢٠٢، "الكشف والبيان" ٣/ ٢٣ ب، "معالم التنزيل" ٥/ ٢٩١.

(٤) "زاد المسير" ٥/ ٣١٦، "الجامع لأحكام القرآن" ١١/ ٢٣٨.

(٥) "الجامع لأحكام القرآن" ١١/ ٢٣٧.." [1]

"ويقوي ذلك أن الغرف وإن كانت مختصة، فقد أجريت المختصة من هذه الظروف مجرى غير المختص، نحو قوله:

كما عسل الطريق الثعلب (١)

ونحو: ذهبت الشام، عند سيبويه. ويدل على صحة قول سيبويه ما روي في الحديث: "إنما أنا لكم كالوالد، فإذا ذهب أحدكم الغائط" من غير حرف جر، وروي: "إلى الغائط" (٢). ويدل على صحة القراءة الأولى،

= وقد أورده أبو علي في "الحجة" ٥/ ٤٤٠، مقتصرا على: أمرتك الخير، ولم ينسبه. وقد استشهد به سيبويه على **حذف حرف الجر**، ونصب الخير. "الكتاب" ١/ ٣٧، ونسبه لعمرو بن معد يكرب الزبيدي. واستشهد به كذلك المبرد، في "المقتضب" ٢/ ٣٦، والبغدادي، "خزانة الأدب" ١/ ٣٣٩، ولم ينسباه.

(١) أنشده كاملا سيبويه، "الكتاب" ١/ ٣٦، ونسبه لساعدة بن جؤية، والبيت تمامه:

لدن بهزالكف يعسل متنه ... فيه كما عسل الطريق الثعلب

وأنشده كاملا المبرد، "الكامل" ١/ ٤٧٤، ولم ينسبه. وأنشد عجزه أبو علي، في "الحجة" ٥/ ٤٤٠، ولم ينسبه، وعنه أخذ الواحدي، وأنشده ابن جني، "الخصائص" ٣/ ٣١٩، ولم ينسبه. وفي الحاشية: هذا البيت في وصف الرمح، واللدن: اللين الناعم، وقوله: يعسل متنه: يشتد اهتزازه، ويقال: عسل الثعلب والذئب في سيره: اشتد اضطرابه.

(٢) أخرج هذا الحديث بحرف الجر: (إلى الغائط) الإمام أحمد ١٢/ ٣٧٢، ط/ الرسالة، وابن ماجه ١/ ١١٤، كتاب: الطهارة، رقم الحديث (٣١٣)، وابن حبان في "صحيحه"، كتاب: الطهارة، رقم (١٤٣١)، "الإحسان" ٤/ ٢٧٩، والبيهقي، "السنن الكبرى" ١/ ١٠٢، كتاب: الطهارة. كلهم من طريق: يحيى بن

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٥٠٣/١٤

سعيد القطان، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. والحديث في "صحيح سنن ابن ماجه" ١/ ٥٧، رقم (٢٥٢). وقال محققو المسند: إسناده قوي. ولم أجده بهذا اللفظ بدون حرف الجر، إلا عند النسائي في "السنن الكبرى" من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن مسلم بن قرط عن =." (١)

"وقوله تعالى: ﴿إني أعلم غيب السماوات والأرض﴾. (الغيب) مصدر مضاف إلى المفعول (١) على الاتساع، **وحذف حرف الجر**، لأنك تقول: غبت في الأرض، وغبت ببلد كذا، فتعديه بحرف الجر، فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى، نحو: ﴿من دعاء الخير﴾ [فصلت: ٤٩] و ﴿بسؤال نعجتك﴾ [ص: ٢٤] وكقولك: (أعجبني منك دخول الدار).

وفيه أيضا مضاف مقدر، والمعنى: إني أعلم ذوي غيب السموات والأرض ما غاب فيها [عنكم، ومثله على هذا التقدير قوله: ﴿ولله غيب السماوات والأرض﴾ (٢) أي: له ما غاب فيها] (٣) ملكا وخلقا.

ويجوز أن يكون له علم ما غاب (٤) فيها، فيكون المضاف محذوفا.

وقوله تعالى: ﴿وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون﴾. أي: أعلم سركم وعلانيتكم، لا يخفى علي شيء من أموركم (٥).

وقال ابن عباس: ما تبدون من قولكم: (أتجعل فيها من يفسد فيها)، (وما كنتم تكتمون) من إضمار إبليس الكفر (٦).

وعلى هذا التأويل قال: (تكتمون) بلفظ الجمع، وإن كان المراد به

---

(١) في (ب): (المفعول به).

(٢) سورة هود: ١٣٢، وسورة النحل: ٧٧.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(٤) انظر: "معاني القرآن" للزجاج ٣/ ٢١٤.

(٥) انظر: "تفسير الطبري" ١/ ٢٢٢، و"تفسير ابن كثير" ١/ ٨٠

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٥٥١/١٧

(٦) أخرجه ابن جرير بسنده من طريق السدي، عن ابن عباس وابن مسعود وناس من الصحابة في "تفسيره" ١/ ٢٢٢، وابن كثير في "تفسيره" ١/ ٨٠، "الدر" ١/ ١٠١.." [١]

"بلفظه وإنما يدل عليها بالمعنى كما يدل على المفعول، والمفعول إذا تعدى الفعل إليه بحرف جر لا يجوز **حذف حرف الجر** منه إلا أن يسمع ذلك من العرب (١).

ألا ترى أنك تقول: مررت بزيد، ولا يجوز أن تقول: مررت زيدا (٢)، فكذلك كان القياس في جميع ظروف المكان أن يتعدى الفعل إليها (٣) بحرف الجر، إلا أن المبهمة جاز حذف الجر منها، لأنها قد أشبهت ظروف الزمان، وذلك أنه ليس لها خلق (٤) كما أن الزمان لا خلقة له، فباين ظروف المكان بعضها بعضا (٥).

فالخلف والقدام وهذه المبهمة يجوز أن تنقلب كلها فيصير الخلف قداما، والقدام خلفا، كما يجوز أن ينقلب ظرف (٦) الزمان فيصير اليوم أمس.

فلما شبهت المبهمة من ظروف المكان بظروف الزمان عدوا إليها الفعل من غير توسط حرف الجر. وأما المختصة كالدار والبيت والمسجد

---

(١) "الإغفال" ص ١٧٤ - ١٧٥، نقل كلامه بالمعنى.

(٢) في (ب): (مزيدا).

(٣) (اليها) ساقط من (ب).

(٤) أي ليس لها مدلول محسوس وحيز وهيئة، إنما مدلولها معنوي، كالقدام والخلف، وهذه العبارة لم ترد في "الإغفال".

(٥) في (أ)، (ج): (بعضها بعضها) وأثبت ما في (ب)، لأنه أصوب، المراد أن ظروف المكان تختلف، فظروف المكان غير المختصة لها حكم ظروف الزمان، بخلاف ظروف المكان المختصة غير المبهمة فلا يتعدى الفعل إليها إلا بحرف الجر.

(٦) في (ب): (تنقلب ظروف).." [٢]

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٢/٣٥٨

(٢) التفسير البسيط الواحدي ٢/٤٧٣

"فعل للمبالغة كفعل، فذهب في هذا مذهب أهل التأويل، قال: ويجوز على هذا سفهت زيدا (١)، بمعنى: سفهت زيدا.

قال ابن الأنباري: لا يعرف (٢) هذا؛ لأن العرب لا تقول: سفه زيد عمرا بمعنى: سفه، وحكى الزجاج أيضا، عن أبي عبيدة، أنه قال: معناه: أهلك نفسه، وأوبق نفسه (٣)، وهذا القول مثل ما حكى الأخفش عن أهل التأويل (٤).

وقال أبو بكر: على هذا القول أهلكت في معنى سفه معنى، وليس بتفسير، وإذا كان كذلك لم يجز نصب النفس به، وإيقاعه عليه؛ لأن سفه يخالف أهلك في التعدي، وإن كان بمعنى خفت.

وحكى الزجاج أيضا عن الأخفش نفسه (٥): أن سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه، إلا أن (في) حذفت كما حذفت حروف الجر في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿أن تسترضعوا أولادكم﴾ [البقرة: ٢٣٣]، المعنى: أن تسترضعوا لأولادكم (٦)، **فحذف حرف الجر** من غير ظرف؛ لأن المعنى: لأولادكم، ومثله ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: عليها، ومثله قول الشاعر:

نغالي اللحم للأضياف نيئا ... ونبذله إذا نضج القدور (٧)

---

(١) "معاني القرآن" للزجاج.

(٢) في (ش): (نعرف).

(٣) "مجاز القرآن" ١/ ٥٦.

(٤) "معاني القرآن" للزجاج ١/ ٢١٠.

(٥) ساقطة من (م).

(٦) ساقطة من (ش).

(٧) البيت لرجل من قيس، في "جمهرة اللغة" ص ١٣١٧، "أساس البلاغة" (غلو) =." [1]

"المعنى: نغالي باللحم (١).

قال: ومثله: قول العرب: ضرب زيد الظهر والبطن، المعنى (٢): على الظهر والبطن.

قال: وهذا عندي مذهب صالح، ثم اختار أن يكون معنى سفه نفسه: جهل نفسه، فالمعنى والله أعلم: إلا من جهل نفسه، أي: لم يفكر في نفسه، فوضع سفه موضع جهل، وعدى كما عدي (٣). وقد ارتضى

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٣٣١/٣

هذا القول كثير من العلماء (٤)، وبه قال ابن كيسان فقال في تفسير قوله: ﴿إلا من سفه نفسه﴾: إلا من جهل نفسه (٥)؛ لأن من عبد حجرا أو قمرا أو شمسا أو صنما (٦) فقد جهل نفسه؛ لأنه لم يعلم خالقها، ولم يعلم (٧) ما يحق لله عليه. والعرب تضع سفه في موضع جهل، ومنه الحديث: "الكبر (٨)

= ص ١٧١ وبلا نسبة في "لسان العرب" ٦/ ٣٢٩٠. ونسب للحطيئة في "أمالي المرتضي". انظر: حاشية "معاني القرآن" للزجاج ١/ ٢١٠، "معاني القرآن" للفراء ٢/ ٣٨٢، "المعجم المفصل" ٣/ ٣٢٧.

(١) "معاني القرآن" للأخفش ١/ ٤٨١ - ١٤٩، وينظر: "تهذيب اللغة" ٢/ ١٣٨٥.

(٢) في (ش): (والمعنى).

(٣) بتصرف من "معاني القرآن" للزجاج ١/ ٢١٠، وعنده: **فحذف حرف الجر** في غير الظرف.

(٤) ينظر: "التبيان" ٩٣، "البحر المحيط" ١/ ٣٩٤.

(٥) الثعلبي ١/ ١٢٠٠، والبغوي في "تفسيره" ١/ ١٥٢. والواحدي في "الوسيط" ١/ ٢١٤، وهو اختيار الزجاج في "معاني القرآن" ١/ ٢١١.

(٦) في (ش): (ضيا).

(٧) في (م): (ولا يعلم).

(٨) في (أ) و (م): (الكبير).." [١]

"وقوله تعالى: ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ قال أهل التفسير: أراد: إلى الخيرات، **فحذف حرف الجر** (١)، كقول الراعي:

ثنائي عليكم يا ابن حرب ومن يمل ... سواكم فإني مهتد غير مائل (٢)

قال النحويون: ودعوى (٣) الحذف لا يطرد هاهنا، وليس (٤) الحذف من ضرورة هذا الكلام، فإن العرب تقول: استبقنا موضع كذا، أي: قصدناه متسابقين، كقوله تعالى: ﴿واستبقا الباب﴾ [يوسف: ٢٥] وقوله: ﴿فاستبقوا الصراط﴾ [يس: ٦٦] وقل ما تراه مستعملا مع الخافض.

وقوله تعالى: ﴿أين ما تكونوا يأت بكم الله﴾ قال الفراء: إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما) مثل: أينما، ومتى ما، وكيف ما ﴿أيا ما تدعوا﴾ [الإسراء: ١١٠] كانت جزاء ولم تكن استفهاما. فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء، فإذا كانت جزاء جزمت الفعلين، الفعل الذي

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٣٣٢/٣

مع أينما وأخواتها، وجوابه، كقوله: ﴿أين ما تكونوا يأت بكم الله﴾. فإذا أدخلت الفاء في الجواب، رفعت الجواب فقلت في مثله من الكلام: أينما تكن فآتيك، ومثله قوله: ﴿ومن كفر فأمتعه﴾ [البقرة:

(١) ينظر: "تفسير الثعلبي" ١/ ١٢٤٩، "تفسير البغوي" ١/ ١٦٤،"البحر المحيط" ١/ ٤٣٩، "الدر المصون" ١/ ٤٠٧.

(٢) البيت للراعي النميري، في مدح يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ينظر "ديوانه" ص ١٩١، "تفسير الثعلبي" ١/ ١٢٤٩، "البحر المحيط" ١/ ٤٣٩، "الدر المصون" ١/ ٤٠٧ وموضع الشاهد قوله: ومن يمل سواكم، أراد: ومن يمل إلى سواكم.

(٣) في (ش): (ومعنى دعوى).

(٤) سقطت من: (ش).." (١)

"ما يمنعك أن تصلي، فلما ذهب إلى معنى المنع أدخل أن (١)، الدليل على ذلك: قوله: ﴿ما منعك أن تسجد﴾ [ص: ٧٥]، وعلى هذا المعنى قال: ﴿ما لك ألا تكون مع الساجدين﴾ [الحجر: ٣٢] (٢).

وقال الكسائي: المعنى: وما لنا في أن نقاتل، فأسقط (في) (٣) وارتضى الزجاج هذا القول وصححه.

وقال: المعنى: أي شيء لنا في أن لا نقاتل. أي: أي غرض (٤) لنا في ترك القتال وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا، ولكن (في) سقطت مع (أن)، وكثيرا ما **يحذف حرف الجر** مع أن، وقد مضت لهذا نظائر (٥).

ورجح أبو علي الفارسي قول الكسائي على قول الفراء، فقال: إذا اتجه للكلام وجه صحيح وكان مستمرا على الأصول، فلا معنى للعدول عنه إلى غيره، وكما جاز وقوع الفعل موقع الحال في قولك: ما لك تفعل كذا، والمعنى: ما لك فاعلا، كذلك يجوز وقوع حرف الجر موقعها، كما ذكر الكسائي، وسد مسدها، ألا ترى أنك تقول: خرجت في الثياب، كما تقول: خرجت لابسا، فالظرف هاهنا يقع موقع الحال، فكذلك في الآية، فإذا كان ما ذكرناه من تقدير حرف الجر متجها (٦) متخرجا (٧) على معنى

(١) في (ش): (أن).

(٢) "معاني القرآن" للفراء ١/ ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) نقله عنه الفراء في "معاني القرآن" ١/ ١٦٥، والثعلبي في "تفسيره" ٢/ ١٣٤١.

(١) التفسير البسيط الواحدي ٣/٤٠٢

(٤) في (ي): (أي: أي شيء) وفي (ش): (أي أي لنا).

(٥) "معاني القرآن" للزجاج ١/ ٣٢٧.

(٦) من قوله: (موقعها ..) ساقط من (ش).

(٧) في (ش): (متحركا).." [١]

"كان أبلغ في الثناء (١)، وأذهب في باب المدح؛ ومن ثم جاء: ﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين﴾ [البقرة: ١٧٧].

فأما وجه قراءة الكسائي، فإن النحويين ذكروا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الشهادة واقعة على ﴿إن الدين﴾ (٢)، وفتح ﴿أن﴾ في قوله: ﴿أنه لا إله إلا هو﴾ على تقدير: **حذف حرف الجر**؛ كأنه قيل: (شهد الله؛ لأنه (٣) لا إله إلا هو، أن الدين عند الله الإسلام).

وهذا معنى قول الفراء، حيث يقول (٤) - في الاحتجاج للكسائي: إن شئت جعلت (أنه) على الشرط (٥)، وجعلت الشهادة واقعة على قوله: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾. وتكون ﴿أن﴾ (٦) الأولى يصلح فيها الخفض، كقولك: شهد الله بتوحيده، أن الدين عند الله الإسلام.

الوجه الثاني: أنه فتحهما على أن الواو تراد (٧) في قوله: ﴿إن الدين﴾؛ كأنه قيل: (شهد الله أنه لا إله إلا هو: وأن الدين عند الله الإسلام). فيكون قوله (٨): (أن الدين عند الله الإسلام) جملة استغني فيها

---

(١) في (ج): (البناء).

(٢) في (ب): (الذين).

(٣) في (ج): (أنه).

(٤) في "معاني القرآن": ١/ ١٩٩، نقله عنه بتصرف يسير جدا.

(٥) ويعني بقوله (على الشرط)، أي: على العلة، وسماه شرطا؛ لأن المشروط متوقف عليه، كتوقف المعلول على علته، إلا أنه خلاف اصطلاح النحويين، ولما كان (أنه) على الشرط لم يقع عليه الفعل، وإنما وقع على (أن الدين). انظر: "الدر المصون" ٣/ ٨٦.

(٦) (أن): ساقطة من: (ج).

---

[١] التفسير البسيط الواحدي ٤/٣١٨

(٧) في (ج)، (د): (تزاد).

(٨) (قوله): ساقطة من: (ج)، (د).." [١]

"مفعول له؛ أي: للبغي؛ كقولك: (جئت مخافة الشر، وابتغاء الخير). [قال] (١):

وأغفر عوراء الكريم ادخاره (٢)

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من: (د).

(٢) صدر بيت. وعجزه:

وأصفح عن شتم اللئيم تكرما

وهو لحاتم الطائي، وهو في: "ديوانه" (ن: دار مكتبة الهلال): ٧٢، وورد منسوبا له، في "كتاب سيبويه" ١/ ٣٦٨، "الإفصاح" ٢٧٩، "شرح المفصل" ٢/ ٥٤، "اللسان" ٥/ ٣١٦٥ (عور)، "التصريح بمضمون التوضيح" للأزهري: ١/ ٣٩٢، "شرح شواهد المغنى" ٢/ ٩٥٢، "الخزانة" ٣/ ١١٥، ١٢٢. "الجمل" للخليل: ٩٥، "معاني القرآن" للفراء: ٢/ ٥، "معاني القرآن" للأخفش: ١/ ١٦٧، "الكامل" ١/ ٢٩١، "المقتضب" ٢/ ٣٤٨، "المحلى" (وجوه النصب)، لابن شقير: ٦٩، "وأسرار العربية" للأنباري: ١٨٧، "الاقتضاب" ١٠٩.

وورد في بعض المصادر بالروايات التالية: (.. اصطناعه وأعرض عن ذات ..) و (.. اصطناعه وأصفح عن ذات ..) و (.. وأصفح عن شتم ..). ومعنى (أغفر): استر. و (العوراء): الكلمة، أو الفعلة القبيحة، و (الادخار)، افتعال من (الذخر)، بمعنى: الاتخاذ والحفظ، وأصلها: (اذتخار)، فقلبت التاء ذالا، وأدغمت فيها الذال الأصلية، فصارت ذالا مشدوة، ثم أبدلت الذال دالا. انظر: "اللسان" ٣/ ١٤٩٠ (ذخر)، ٥/ ٣١٦٥ (عور)، ٦/ ٣٢٧٤ (غفر). ومعنى البيت: إذا جهل علي الكريم بكلمة أو فعلة قبيحة، سترتها عليه، وسامحته، واحتملتها منه؛ للإبقاء على صداقته، ولادخاره ليوم احتاج إليه فيه. وإن شتمني اللئيم أعرضت عن شتمه والرد عليه؛ إكراما لنفسي. والشاهد في البيت: نصب (ادخاره)، و (تكرما) على المفعول لأجله، والأصل فيه: (لادخاره)، و (للتكرم)، فلما **حذف حرف الجر**، انتصب الاسم.." [٢]

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٥/١١٤

(٢) التفسير البسيط الواحدي ٥/١٢٣

"الظنون الكاذبة) (١). قال ابن عباس (٢): (﴿يخرصون﴾ يكذبون ما أحله الله ولا أنزله (٣) في كتابه)، وقال عطاء عنه: (يريد: يفترون) (٤).

١١٧ - قوله تعالى: ﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾ قال بعض الناس: (أعلم هاهنا بمعنى: يعلم)، ولا يجوز ذلك؛ لأنه يطابق (٥) ﴿وهو أعلم بالمهتدين﴾ وقال بعض البصريين: (موضع (من) نصب على حذف الباء؛ لأنه قد قال في موضع: ﴿إن ربك هو أعلم من [ضل] (٦)﴾ [النحل: ١٢٥] بالباء وحذفت هاهنا) (٧).

---

(١) "تهذيب اللغة" ١/ ١٠٠٩، والخرص: بفتح الخاء وسكون الراء: الحزر في العدد والكيل، والكذب، وكل قول بالظن. انظر: "العين" ٤/ ١٨٣، و"الجمهرة" ١/ ٥٨٥، و"الصحاح" ٣/ ١٠٣٥، و"المجمل" ٣/ ٢٨٣، و"مقاييس اللغة" ٢/ ١٦٩، و"المفردات" ص ٢٧٩، و"اللسان" ٢/ ١١٣٣ (خرص).

(٢) "تنوير المقباس" ٢/ ٥٥، وأخرج ابن حسنون في "اللغات" ص ٤٢، ٤٤، و"الوزان" ص ٧، بسند جيد عن ابن عباس قال: (يخرصون يعني: يكذبون) اهـ.

(٣) كذا العبارة في الأصول: ولعل الصواب: (ما أحله الله وأنزله في كتابه).

(٤) لم أقف عليه. وانظر: "مجاز القرآن" ١/ ٢٠٦، و"غريب القرآن" لليزيدي ص ١٤٢، و"تفسير غريب القرآن" ص ١٦٩، و"تفسير المشكل" ص ٧٩.

(٥) ذكره الطبري في "تفسيره" ٨/ ١٠ - ١١، ورده بنحو ما ذكر الواحدي، وذكره السمين في "الدر" ٥/ ١٢٦، عن الواحدي وقال: (على هذا أعلم ليست للتفضيل، بل بمعنى: اسم الفاعل في قوته، كأنه قيل: إن ربك هو يعلم) اهـ.

(٦) جاء في الأصول: (يضل) بالياء، وهو خطأ واضح.

(٧) هذا قول الأخفش في "معانيه" ٣/ ٢٨٢، وذكره الطبري في "تفسيره" ٨/ ١٠، وانظر: "المحتسب" ١/ ٢٢٩، و"المشكل" ١/ ٢٦٧، وفيه قال: (ولا يحسن تقدير **حذف حرف الجر**، لأنه من ضرورات الشعر). اهـ. وانظر: "تفسير القرطبي" ٧/ ٧٢.." [1]

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٣٨٩/٨

"وزاد الفراء بيانا، فقال (١): (المعنى -والله أعلم-: لأقعدن لهم على طريقهم وفي (٢)، وإلقاء الصفة (٣) من هذا جائز، كما تقول: قعدت لك وجه الطريق، وعلى وجه الطريق؛ لأن الطريق ظرف (٤) في المعنى، فاحتمل (٥) ما يحتمله اليوم والليلة، والعام إذا قيل: آتيك غدا وفي غد) (٦).

ومعنى ﴿لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾ كما ذكره أبو بكر فيما حكينا (٧) عنه، قال ابن عباس في تفسير ﴿صراطك المستقيم﴾ (يريد: دينك الواضح) (٨). وقال ابن مسعود: (هو كتاب الله) (٩).

---

(١) في (أ): (وقال).

(٢) في "معاني الفراء" (أو في).

(٣) المراد بالصفة هاهنا -عند الكوفيين-: حرف الجر، وكذلك يطلقونه أيضا على الظرف انظر: "معجم المصطلحات النحوية" للدكتور محمد اللبدي ص ٢٤١، و"حاشية تفسير الطبري" ١٢/ ٣٣٧.

(٤) في (ب): (طرق) -وهو تصحيف-، وفي "معاني الفراء" ١/ ٣٧٥؛ لأن الطريق صفة في المعنى، وما ذكره الواحدي هو تفسير لذلك؛ لأن الفراء يطلق على الظرف لفظ الصفة كما سبق بيانه.

(٥) في (ب): (فاحتمله ما يحتمله) وهو تحريف.

(٦) في "معاني الفراء" ١/ ٣٧٥: (آتيك غدا أو آتيك في غد). وضعف أبو حيان في "البحر" ٤/ ٢٧٥، والسمين في "الدر" ٥/ ٢٦٦ - ٢٦٨، النصب على إسقاط الخافض لأن **حذف حرف الجر** لا ينقاس في مثل هذا ، ولا يطرد حذفه، بل هو مخصوص بالضرورة. وقالا: (والأولى أن يضمن (لأقعدن) معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط على أنه مفعول به، والتقدير: لألزمن بقعودي صراطك المستقيم) اهـ.

(٧) سبق تخريجه عن ابن الأنباري

(٨) "تنوير المقباس" ٢/ ٨٤، وذكره ابن القيم كما في "بدائع التفسير" ٢/ ١٩٥ عن ابن عباس.

(٩) ذكره ابن القيم كما في "بدائع التفسير" ٢/ ١٩٥، وفي أكثر كتب التفسير عن ابن =." (١)

"فقلت (١) له (٢) اخترها قلوصا سمينه ... وناب علينا مثل نابك في الحيا

أراد: اختر منها، قال أبو علي: (والأصل في هذا الباب أن من الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر، ثم يتسع **فيحذف حرف الجر** فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني، من ذلك قولك: اخترت من الرجال زيدا (٣)، ثم يتسع فيقال: اخترت الرجال زيدا، وأستغفر الله من ذنبي، [وأستغفر الله ذنبي] (٤)، وكذلك

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٥١/٩

أمرت زيدا الخير، وأمرته بالخير.

قال الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه (٥)

---

(١) "ديوانه" ص ٢٥٩، و"الدر المصون" ٥/ ٤٧٣، وبلا نسبة في "معاني الفراء" ٢/ ٣٩٥، و"تفسير الطبري" ٩/ ٧٥، والقلوص: الفتية من الإبل، والناب: المسنة، والحيا: الخصب والمطر لإحيائه الأرض فتخصب، والحيا: الشحم والسمن، وصدره في الديوان، و"طبقات فحول الشعراء" ٢/ ٥٢١:

فقلت لرب الناب خذها ثنية

(٢) في (أ): (فقلت لها)، وهو تحريف.

(٣) النص في "الإيضاح العضدي" ١/ ٢٠٠ وفيه: (فمن ذلك قولك: اخترت زيدا من الرجال ..).

(٤) لفظ: (واستغفر الله ذنبي) ساقط من (ب)، وفي "الإيضاح": (واستغفرت الله ذنبي).

(٥) لم أعرف قائله وهو في "الكتاب" ١/ ٣٧، و"معاني الفراء" ١/ ٢٣٣، و"أدب الكاتب" ص ٤١٩، و"تأويل مشكل القرآن" ص ٢٢٩، و"المقتضب" ٤/ ٣٣١، و"الأصول" ١/ ١٧٨، و"الخصائص" ٣/ ٢٤٧، و"الصاحبي" ص ٢٩١، و"المخصص" ١٤/ ٧١، و"اللسان" ٦/ ٣٢٧٤ (غفر)، و"الدر المصون" ٥/ ٤٧٤، وعجزه:

رب العباد إليه الوجه والعمل =." (١)

"وقال آخر:

أمرتك الخير فافعل (١) ما أمرت به) (٢)

وقوله تعالى: ﴿سبعين رجلا لميقاتنا﴾. قال السدي: (أمر الله موسى أن يأتيه (٣) [في] ناس من بني إسرائيل يعتذرون إليه من عبادة العجل، ووعدهم موعدا، فاختار موسى سبعين رجلا ليعتذروا) (٤).

وقال ابن يسار (٥): (اختارهم ليتوبوا إليه مما صنعوا، ويسألوه التوبة على (٦) من ورائهم من قومهم) (٧).

= والشاهد: أستغفر الله ذنبا حيث **حذف حرف الجر** من ثاني مفعولي (استغفر) الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، والأصل: أستغفر الله من ذنب. انظر: "الخزانة" ٣/ ١١١.

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٣٨٦/٩

(١) في (أ): (وافعل).

(٢) الشاهد مختلف في نسبته وهو في ديوان عمرو بن معد يكرب ص ٦٣، والعباس بن مرداس ص ١٣١، و"خفاف بن ندبة" ص ١٢٦، ونسب إلى زرعة بن السائب أو أعشى طرود، وهو في "الكتاب" ١/ ٣٧، و"معاني الأخفش" ٢/ ٣١٢، و"الكامل" للمبرد ١/ ٣٣، و"المقتضب" ٤/ ٣٣١، و"تفسير الطبري" ٩/ ٧٤، و"الأصول" ١/ ١٧٨، و"البغداديات" ص ٢٨٣، و"المحتسب" ١/ ٥١، و"المخصص" ١٤/ ٧١، و"الأمالي" لابن الشجري ٢/ ٥٥٨، و"الدر المصون" ٥/ ٤٧٤ وعجزه:

فقد تركتك ذا مال وذا نشب

والنشب: المال الثابت كالضياع ونحوها، والشاهد (أمرتك الخير)، حيث حذف الجار، والأصل أمرتك بالخير. انظر: "الخزانة" ٩/ ١٢٤.

(٣) لفظ: (في) ساقط من (ب).

(٤) أخرجه الطبري في "تفسيره" ٩/ ٧٢ بسند جيد.

(٥) ابن يسار: هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، إمام تقدمت ترجمته.

(٦) في (ب): (عن من ورائهم).

(٧) أخرجه الطبري في "تفسيره" ٩/ ٧٢ بسند جيد.." [1]

"لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأضربن عنقه.

فقالت اليهود: أولستم تقولونها؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية ونهوا عن ذلك.

وهذا النهي اختص بذلك الوقت، لإجماع الأمة على جواز المخاطبة بهذا اللفظ الآن.

وقوله تعالى: ﴿وقولوا انظرنا﴾ [البقرة: ١٠٤] أي: نظرت فلانا، أي: انتظرته، ومنه قوله تعالى: ﴿انظرونا نقتبس من نوركم﴾ [الحديد: ١٣] ، ومعنى انظرنا: اصبر حتى نفهمك ما نقول، ويجوز أن يكون انظرنا أي: انظر إلينا، **فحذف حرف الجر**، أمروا أن يقولوا بدل راعنا: انظرنا.

قوله تعالى: واسمعوا أي: ما يقال لكم وما تؤمرون به، ومعناه: وأطيعوا، لأن الطاعة تحت السمع، وللكافرين يعني اليهود، عذاب أليم.

قوله تعالى: ما يود أي: ما يحب وما يريد، ﴿الذين كفروا من أهل الكتاب﴾ [البقرة: ١٠٥] يعني اليهود، ولا المشركين من العرب، ﴿أن ينزل عليكم من خير﴾ [البقرة: ١٠٥] أي: خير، من ربكم ومن: صلة

---

(١) التفسير البسيط الواحدي ٣٨٧/٩

مؤكدة، يريد: أنعم على إنزال القرآن عليكم، ﴿والله يختص﴾ [البقرة: ١٠٥] يقال: خصه بالشيء واختصه به، إذا أفرده به دون غيره.

قوله تعالى: برحمته أي: نبوته، من يشاء يعني محمدا صلى الله عليه وسلم، ﴿والله ذو الفضل العظيم﴾ [البقرة: ١٠٥] تفضل بالنبوة على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين بدينه الإسلام.

﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير ﴿١٠٦﴾ ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير ﴿١٠٧﴾ ﴾ [البقرة: ١٠٦-١٠٧] قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦] الآية، وذلك أن المشركين قالوا: القرآن كلام محمد تقوله من نفسه، يأمر أصحابه بأمر، ثم ينهاهم عنه بخلافه، ويقول اليوم قولا ويرجع عنه غدا.

فأنزل الله تعالى هذه الآية.

ومعنى النسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، تقول العرب: نسخت الشمس الظل.

أي: أذهبته وحلت محله، وهذا نسخ إلى بدل، لأن الظل يزول ويبطل، وتكون الشمس بدلا عنه، ويجوز النسخ إلى غير بدل، وهو رفع." (١)

"قوله: ﴿إنك أنت العزيز الحكيم﴾ [البقرة: ١٢٩] قال الزجاج: العزيز في صفات الله: الممتنع، فلا يغلبه شيء.

وكذا قول المفضل، قال: العزيز: الممتنع الذي لا تناله الأيدي.

وعزة الله تعالى: امتناعه على من أراده وعلوه من أن تناله يد.

وقال ابن عباس: العزيز: الذي لا يوجد مثله.

قال الفراء: يقال عز يعز، بالكسر، إذا قل حتى لا يكاد يوجد غيره عزة فهو عزيز.

وقال الكسائي، وابن الأنباري: يقال: العزيز: القوي الغالب.

تقول العرب: عز فلان فلانا يعزه عزا، إذا غلبه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وعزني في الخطاب﴾ [ص: ٢٣] ، ويقال: من عزيز.

فمعنى العزيز: الغالب القوي الذي لا يعجزه شيء.

وذكرنا معنى الحكيم فيما تقدم.

﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين

---

(١) التفسير الوسيط للواحدي الواحدي ١/١٨٧

﴿١٣٠﴾ إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين ﴿١٣١﴾ ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴿١٣٢﴾ ﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢] قوله تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم﴾ [البقرة: ١٣٠] الآية، قال الزجاج: معنى من: التقرير والتوبيخ، ولفظها لفظ الاستفهام.

والمعنى: ما يرغب عن ملة إبراهيم، ﴿إلا من سفه نفسه﴾ [البقرة: ١٣٠] قال الأخفش: يعني: سفه في نفسه، **فحذف حرف الجر** كما يحذف في سائر المواضع، كقوله تعالى: ﴿أن تسترضعوا أولادكم﴾ [البقرة: ٢٣٣] والمعنى: لأولادكم، ومثله: ﴿." (١)

"ظلمات بعضها فوق بعض، ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور إذا أخرج يده لم يكد يراها» (١).

جـ-أسلوب الحذف:

وهو نوع من أنواع الإيجاز، فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والفائدة منه أنه تذهب فيه النفس كل مذهب.

ومثال ذلك: ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿وجنة عرضها السماوات والأرض﴾ [آل عمران:١٣٣] إذ يقول: «أي: كعرض السماوات، وإنما حذف لعدم الإيهام». (٢)

وكذلك في قوله تعالى: ﴿يخوف أولياءه﴾ [آل عمران:١٧٥] فيقول: «وقيل: يخوف بأوليائه». (٣) **فحذف حرف الجر**.

وفي قول الله تعالى: ﴿أفمن هو قائم﴾ [الرعد:٣٣] يقول: «حذف جوابه اكتفاء؛ لأنه يدل على الخبر بصفته، تقديره: أفمن هذه صفته كمن ليست هذه صفته، أو: أفمن صفته خير أحق بأن يعبد أم من ليست هذه صفته» (٤).

وفي قوله تعالى: ﴿الله نور السماوات والأرض﴾ [النور:٣٥]، يقول: «وقيل: الله جاعل نور السماوات والأرض، حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه» (٥).

د-معاني الأمر:

---

(١) التفسير الوسيط للواحدي الواحدي ٢١٣/١

تعريف الأمر: هو طلب الفعل على جهة الاستعلاء. (٦)

وقد استطاع المؤلف أن ينظر إلى صيغة الأمر في القرآن الكريم، ويحدد مطلوبها وفق سياقها مبرزا أهم معانيها التي تدل عليها، ويقول المؤلف رحمه الله تعالى: وظاهر الأمر يقتضي الوجوب، ولكن يمكن أن يخرج الأمر إلى غير الوجوب، «ولفظ (افعل) يحتمل عشرة معان: (٧)

١ - الإيجاب، كقوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ [البقرة:٤٣].

٢ - الإرشاد، كقوله تعالى: ﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾ [البقرة:٢٨٢].

٣ - الإباحة، كقوله تعالى: ﴿فانتشروا في الأرض﴾ [الجمعة:١٠]. وفي قوله: ﴿فكلوا منها﴾ [الحج:٣٦]، يقول: «أمر إباحة، وهو عام في كل بدنة. . .».

٤ - الإعجاز، كقوله تعالى: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ [البقرة:٢٣].

---

(١) درج الدرر ٣٤٧.

(٢) الأصل (٧٤ و).

(٣) الأصل (٧٨ ظ).

(٤) درج الدرر ٨٣.

(٥) درج الدرر ٣٤٤.

(٦) البلاغة فنونها وأفنانها-علم المعاني:١٤٩.

(٧) الأصل (١٠ و).." (١)

"٦٤ - ﴿لكم آية:﴾ نصب على القطع أو الحال، (١) وقوله: ﴿لكم﴾ متصل بما بعده، لا بما قبله.

٦٥ - ﴿تمتعوا في داركم ثلاثة أيام:﴾ إخبار عن انتهاء تمتعهم، (٢) كقوله: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ [التوبة:٢].

﴿مكذوب:﴾ مصروف عن جهة الصدق.

---

(١) درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر الجرجاني، عبد القاهر ٣٥/٢

٦٦ - ﴿برحمة منا:﴾ يجوز أن يكون ﴿منا﴾ متصلا (٣) برحمة، أي: برحمة من عندنا، ويجوز أن يكون متصلا بـ ﴿نجينا،﴾ أي: نجيناهم من أمرنا. وإن أراد الأول، فالخزي:
معطوف على مضمر، تقديره: منه، ومن خزي يومئذ. وإن أراد الثاني فهما ظاهران.
وقيل: الواو في قوله: ﴿ومن خزي يومئذ﴾ مقحمة (٤)، كما في قوله: ﴿جاؤها وفتحت أبوابها﴾ [الزمر: ٧١].

٦٩ - ﴿قالوا سلاما:﴾ نصب بوقوع القول عليه، (٥) كما تقول لمن قال: لا إله إلا الله:
قلت صوابا، أو حقا وحتما.
﴿قال سلام:﴾ رفع على الحكاية، تقديره: سلام عليكم. (٦)
﴿أن جاء:﴾ نصب بنزع الخافض (٧)، تقديره: فما لبث عن مجيئه، وقيل: [رفع] (٨)،

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٦٠، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٩، والبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٤، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٤٥.
(٢) ينظر: تفسير الطبري ٧/ ٦٣، والوسيط ٢/ ٥٧٩، وروح المعاني ١٢/ ٤٠٠.
(٣) ك: متأصلا.
(٤) ينظر: البيان في إعراب القرآن ١/ ٥٤٢، والبحر المحيط ٦/ ١٧٨، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٤٤، ومغني اللبيب ١/ ٤٧٣. والواو المقحمة: هي الواو العاطفة الزائدة لغير معنى التي اختلف فيها بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيون يجوزون زيادتها، محتجين بقول الله تعالى: وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين (٧٥) [الأنعام:٧٥]، وغيرها، وأما البصريون فذهبوا إلى أنها ليست زائدة في شيء من ذلك، ولا تجوز زيادتها لأن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع ويورث اللبس. . . . ينظر: الخصائص ٢/ ٢٦٤، والفصول المفيدة ١٤٦، ومغني اللبيب ١/ ٤٧٣.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٦٠، والبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٤٢، والبحر المحيط ٦/ ١٧٩.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٠٠، والبحر المحيط ٦/ ١٧٩، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٤٧، واللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٥٢٠.

(٧) نزع الخافض: هو **حذف حرف الجر** الذي لو وجد لكان الاسم مجرورا به، كالباء هنا، أو (عن) أو (في). ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٤٢، والفتوحات الإلهية ٢/ ٤٠٩.

(٨) زيادة من ك.." (١)

"وقال مجاهد: بأول عمله وآخره. وقال عطاء: بما قدم في أول عمره وما أخر في آخر عمره.

وقال زيد بن أسلم: بما قدم من أمواله لنفسه وما أخر خلفه للورثة (١)

﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة (١٤) ولو ألقى معاذيره (١٥) لا تحرك به لسانك لتعجل به (١٦) ﴾

﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة﴾ قال عكرمة، ومقاتل، والكلبي: معناه بل الإنسان على نفسه من نفسه رقباء يرقبونه ويشهدون عليه بعمله، وهي سمعه وبصره وجوارحه (٢) ودخل الهاء في البصيرة لأن المراد بالإنسان هاهنا جوارحه، ويحتمل أن يكون معناه "بل الإنسان على نفسه بصيرة" يعني: لجوارحه، **فحذف حرف الجر** كقوله: "وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم" (البقرة-٢٣٣) أي لأولادكم. ويجوز أن يكون نعتا لاسم مؤنث أي بل الإنسان على نفسه عين بصيرة.

وقال أبو العالية، وعطاء: بل الإنسان على نفسه شاهد، وهي رواية العوفي عن ابن عباس، والهاء في "بصيرة" للمبالغة، دليل هذا التأويل. قوله عز وجل: "كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا" (الإسراء-١٤) . ﴿ولو ألقى معاذيره﴾ يعني يشهد عليه الشاهد ولو اعتذر وجادل عن نفسه لم ينفعه، كما قال تعالى: "يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم" (غافر-٥٢) وهذا قول مجاهد وقتادة وسعيد بن جبير وابن زيد وعطاء: قال الفراء: ولو اعتذر فعليه من نفسه من يكذب عذره ومعنى الإلقاء: القول، كما قال: "وألقوا إليهم القول إنكم لكاذبون" (النحل-٨٦) . وقال الضحاك والسدي: "ولو ألقى معاذيره" يعني: ولو أرخى الستور وأغلق الأبواب. وأهل اليمن يسمون الستر: معذارا، وجمعه: معاذير، ومعناه على هذا القول: وإن أسبل الستر ليخفي ما يعمل، فإن نفسه شاهدة عليه. قوله عز وجل ﴿لا تحرك به لسانك لتعجل به﴾

أخبرنا عبد الواحد المليحي، أخبرنا أحمد بن عبد الله النعيمي، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير، عن موسى بن أبي عائشة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل: "لا تحرك به لسانك لتعجل به" قال: كان رسول الله

---

(١) قال ابن جرير: ٢٩ / ١٨٤ "والصواب من القول في ذلك عندنا، أن ذلك خبر من الله أن الإنسان

---

(١) درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر الجرجاني، عبد القاهر ١٠٧/٢

ينبأ بكل ما قدم أمامه مما عمل من خير أو شر في حياته وأخر بعده من سنة أو سيئة مما قدم وأخر، كذلك ما قدم من عمل عمله من خير أو شر، وأخر بعده من عمل كان عليه فضيعه، فلم يعمله مما قدم وأخر ولم يخصص الله في ذلك بعضا دون بعض، فكل ذلك مما ينبأ به الإنسان يوم القيامة".

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣ / ٢١١.." (١)

"سيبويه مثل ذلك في: حم، وطس، ويس لو قرئ به. وحكى أبو سعيد السيرافي أن بعضهم قرأ: يس. ويجوز أن يقال: حركت لالتقاء الساكنين، كما قرأ من قرأ: ولا الضالين.

فإن قلت: هلا زعمت أنها مقسم بها؟ «١» وأنها نصبت قولهم: نعم الله لأفعلن، وآي الله لأفعلن، على حذف حرف الجر وإعمال فعل القسم؟ وقال ذو الرمة:

ألا رب من قلبى له الله ناصح «٢»

وقال آخر:

فذاك أمانة الله الثريد «٣»

؟

---

(١) . قال محمود رحمه الله: «هلا زعمت أنها مقسم بها ... الخ» ؟ قال أحمد رحمه الله: وله البقاء على أنها منصوبة على القسم، وجعل الواو عاطفة على مذهب الخليل وسيبويه في أمثاله، ويسلك حينئذ في العطف سبيل:

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فان المقسم به وإن كان منصوبا لأنه محل يعهد وفيه الخبر، فعطف بالجر رعاية لذلك العهد، وهاهنا أولى بالصحة منه بيت زهير المذكور لأن انتصاب المقسم به إنما نشأ عن حذف حرف الجر الذي هو أصل في القسم، وانتصاب خبر ليس أصل في نفسه، ليس ناشئا عن حذف. غايته أن حرف الجر قد يصحب خبرها دخيلا، فمراعاة الأصل أجدر من مراعاة العارض، فقد تحرر في فتح ص وجهان: أحدهما أن يكون إعرابا وهو إما جرى على الوجه الذي أبداه الزمخشري، أو نصب على الوجه الذي نقلته عن سيبويه، ثانيهما أنه لا إعراب ولا بناء وهو عروضه على الوقف في الحكاية.

(٢) .

---

(١) تفسير البغوي - طيبة البغوي ، أبو محمد ٢٨٣/٨

ألا رب من قلبي له الله ناصح ... ومن قلبه لي في الظباء السوانح

لذي الرمة. و «من» نكرة موصوفة. و «قلبي» مبتدأ. «الله» قسم نصب على حذف الجار وإعمال فعل القسم المقدر. و «ناصح» خبر، والجملة صفة «من» و «السوانح» المسرعات جهة اليمين، كما أن «البوارح» المسرعات جهة الشمال. يقول: رب شخص قلبي له ناصح خالص والله. ورب شخص قلبه لي غير خالص بل نافر عنى كأنه من الظباء المسرعات نفورا. وأعاد الموصوف- وإن كان المقصود ذكر الصفة فقط- تنبيها على استقلال كل من الصفتين بقصد الاخبار به. هذا، ويحتمل أن المعنى: أن قلبه لي ناصح أيضا لأن بعض العرب يتيمن بالسوانح. وفيه تلويح بتشبيه محبوبته بالظبية. [.....]

(٣) .

إذا ما الخبز تأدمه بلحم ... فذاك أمانة الله الثريد

«ما» زائده. وأدم يأدم كضرب يضرب، إذا وفق وأصلح، وكذلك آدم بمد الهمزة، فتأدمه: تصلحه وتهيئه للأكل. وأمانة الله رفع على الابتداء، والخبر محذوف، أى: قسمي أو نصب بفعل القسم المقدر بعد حذف الجار، أى: أقسم بأمانة الله أو جر بواو القسم مقدرة، لكن البصريون خصوا هذا بلفظ الجلالة.

يقول: إذا كان الخبز مأدوما باللحم وممزوجا به، فذلك هو الثريد دون ما عداه وحق أمانة الله.." (١)

"للجنس. أى قالوا ذلك، وحالهم أنهم من أهل العلم والتلاوة للكتب. وحق من حمل التوراة أو الإنجيل أو غيرهما من كتب الله وآمن به أن لا يكفر بالباقي لأن كل واحد من الكتابين مصدق للثاني شاهد بصحته، وكذلك كتب الله جميعا متواردة على تصديق بعضها بعضا كذلك أى مثل ذلك الذي سمعت به على ذلك المنهاج قال الجهلة الذين لا علم عندهم ولا كتاب كعبدة الأصنام والمعطلة ونحوهم قالوا لأهل كل دين: ليسوا على شيء. وهذا توبيخ عظيم لهم حيث نظموا أنفسهم مع علمهم في سلك من لا يعلم. وروى أن وفد نجران لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاهم أحبار اليهود فتناظروا حتى ارتفعت أصواتهم، فقالت اليهود: ما أنتم على شيء من الدين، وكفروا بعيسى والإنجيل. وقالت النصارى لهم نحوه، وكفروا بموسى والتوراة «١» فالله يحكم بين اليهود والنصارى يوم القيامة بما يقسم لكل فريق منهم من العقاب الذي استحقه. وعن الحسن: حكم الله بينهم أن يكذبهم ويدخلهم النار أن يذكر ثانى مفعولي منع. لأنك تقول: منعته كذا. ومثله (وما منعنا أن نرسل) ، (وما منع الناس أن يؤمنوا) ويجوز أن **يحذف حرف الجر** مع أن، ولك أن تنصبه مفعولا له بمعنى كراهة أن يذكر، وهو حكم عام لجنس مساجد

---

(١) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل الزمخشري ٢٤/١

الله، وأن مانعها من ذكر الله مفرط في الظلم، والسبب فيه أن النصارى كانوا يطرحون في بيت المقدس الأذى ويمنعون الناس أن يصلوا فيه، وأن الروم غزوا أهله فخربوه وأحرقوا التوراة وقتلوا وسبوا. وقيل أراد به منع المشركين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية. فإن قلت: فكيف قيل مساجد الله وإنما وقع المنع والتخريب على مسجد واحد وهو بيت المقدس أو المسجد الحرام؟ قلت: لا بأس أن يجيء الحكم عاما وإن كان السبب خاصا، كما تقول لمن أذى صالحا واحدا: ومن أظلم ممن أذى الصالحين. وكما قال الله عز وجل: (ويل لكل همزة لمزة) والمنزول فيه الأخنس بن شريق وسعى في خرابها بانقطاع الذكر أو بتخريب البنيان. وينبغي أن يراد ب «من» منع العموم كما أريد بمساجد الله، ولا يراد الذين منعوا بأعيانهم من أولئك النصارى أو المشركين أولئك المانعون ما كان لهم أن يدخلوها أى ما كان ينبغي لهم أن يدخلوا مساجد الله إلا خائفين على حال التهيب وارتعاد الفرائض من المؤمنين أن يبطشوا بهم، فضلا أن يستولوا عليها ويلوها ويمنعوا المؤمنين منها. والمعنى ما كان الحق والواجب إلا ذلك لولا ظلم الكفرة وعتوهم. وقيل ما كان لهم في حكم الله، يعنى أن الله قد حكم وكتب في اللوح أنه ينصر المؤمنين ويقويهم حتى

---

(١) . أخرجه الطبري من رواية ابن إسحاق حدثني محمد بن أبى محمد حدثني سعيد أو عكرمة عن ابن عباس به وفيه «أن قائل اليهود اسمه رافع بن حريملة» .." (١)

"فلما آتاهما ما طلباه من الولد الصالح السوى جعلا له شركاء أى جعل أولادهما له شركاء، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك فيما آتاهما أى آتى أولادهما، وقد دل على ذلك بقوله فتعالى الله عما يشركون حيث جمع الضمير. وآدم وحواء بريئان من الشرك. ومعنى إشراكهم فيما آتاهم الله: تسميتهم أولادهم بعبد العزى وعبد مناة «١» وعبد شمس وما أشبه ذلك، مكان عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم. ووجه آخر وهو أن يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم آل قصى ألا ترى إلى قوله في قصة أم معبد «٢» :

فيا لقصى ما زوى الله عنكم ... به من فخار لا يبارى وسودد «٣»

ويراد هو الذي خلقكم من نفس قصى، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوى جعلا له شركاء فيما آتاهما، حيث سميا أولادهما

---

(١) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل الزمخشري ١٧٩/١

(١) . قوله «وعبد مناة» في النسفي: وعبد مناف (ع)

(٢) . هذا طرف من حديث أم معبد في هجرة النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أخرجه الحاكم مطولا. من حديثها وحديث أخيها حبيس بن خالد. ومن حديث زوجها أبى معبد، وطريق أم معبد رويناها في الغيلانيات. وفي الطبراني وفي الدلائل لأبى نعيم والبيهقي.

(٣) .

جزى الله رب الناس خير جزائه ... رفيقين حلا خيمتي أم معبد

هما نزلا بالبر ثم ترحلا ... فيا فوز من أمسى رفيق محمد

فيالقصى ما زوى الله عنكم ... به من فخار لا يبارى وسؤدد

ليهن بنى سعد مقام فتاتهم ... ومقعدها للمؤمنين بمرصد

لرجل من الجن، سمعوا صوته بمكة ولم يروا شخصه، حين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة مع أبى بكر مهاجرا وجهل أهلها خبرهما بعد خروجهما من الغار. ويروى «جزاية» بالتاء كهداية. ويروى «قالا» بدل «حلا» والمعنى متقارب، إلا أن الثاني خاص بالاستراحة في منتصف النهار. و «خيمتي» نصب على التوسع **بحذف حرف الجر** و «أم معبد» امرأة من بنى سعد نزلا عندها بالبر والخير. ذكر بعضهم أن اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية و «يالقصى» أصله «يا آل قصى» فخفف وقد اختلف فيها، فقيل: أصلها يا آل قصى أيضا. وقيل: هي حرف جر، فقيل زائد. وقيل أصلى متعلق بيا عند سيبويه، وبالفعل الذي نابت عنه عند ابن جنى «وما» استفهامية، والمعنى: يا آل قصى، أتدرون ما قبضه الله ومنعه بخروج رسول الله من بينكم من فخار لا يضاهي ومن شرف عظيم؟

وفي هذا الاستفهام معنى التعجب والاستعظام، حتى كأن المستفهم عنه لا يعرف كنهه. ويجوز أن اللام للتعجب، و «ما» موصول بدل من «قصى» . ويجوز أن اللام للاستغاثة، كأنه استغاث بهم لعلهم يتداركون ما فاتهم. وساد في قومه: شرف، ومصدره السؤدد، بالهمز وضم الدال، وبالواو فتفتح داله كما هنا. والأصل: السود- بالضم- كالحسن، فزيدت الدال للإلحاق بيرفع وجندب. «وليهن» مجزوم بلام الأمر، والمقصود الدعاء. و «مقام» فاعل، و «بنى» مفعول. يقال: هنأه الطعام ونحوه، بالهمز: إذا نفعه وحمدت عاقبته عنده، وهو من بابى نفع وضرب، ويبدل همزه بما يناسب ما قبله، وقد يحذف البدل كما هنا، كأنه أصلى،

لكن الحذف عامي. والمرصد والمرصاد: الطريق يرصد فيه الرصد. وقوله «للمؤمنين» فيه حث على الهجرة.." (١)

"الدين والنفاق فيه والكفر في الأمر وضده في هذا المعنى بمنزلة مجاورة أجنبيين فيكون الفعل كأنه من اثنين. وقد قال الشاعر: [الكميت] [الطويل] .

تذكر من أنى ومن أين شربه ... يؤامر نفسيه كذي الهجمة الإبل

وأنشد ابن الأعرابي: [المنسرح]

لم تدر ما لا ولست قائلها ... عمرك ما عشت آخر الأبد

ولم تؤامر نفسيك ممتريا في ... ها وفي أختها ولم تكد

وقال الآخر:

يؤامر نفسيه وفي العيش فسحة ... أيستوتغ الذوبان أم لا يطورها

وأنشد ثعلب عن ابن الأعرابي: [الطويل]

وكنت كذات الضنء لم تدر إذ بغت ... تؤامر نفسيها أتسرق أم تزني

ووجه قراءة عاصم ومن ذكر، أن ذلك الفعل هو خدع لأنفسهم يمضي عليها، تقول: «خادعت الرجل» بمعنى أعملت التحيل عليه، فخدعته بمعنى تمت عليه الحيلة ونفذ فيه المراد، والمصدر «خدع» بكسر الخاء وخديعة، حكى ذلك أبو زيد. فمعنى الآية وما ينفذون السوء إلا على أنفسهم وفيها. ووجه قراءة أبي طالوت أحد أمرين إما أن يقدر الكلام وما يخدعون إلا عن أنفسهم **فحذف حرف الجر** ووصل الفعل كما قال تعالى: واختار موسى قومه [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه وإما أن يكون «يخدعون» أعمل عمل ينتقصون لما كان المعنى وما ينقصون ويستلبون إلا أنفسهم، ونحوه قول الله تعالى: ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم [البقرة: ١٨٧] ولا تقول رفثت إلى المرأة ولكن لما كان بمعنى الإفضاء ساغ ذلك، ومنه قوله تعالى: هل لك إلى أن تزكى [النازعات: ١٨] وإنما يقال هل لك في كذا، ولكن لما كان المعنى أجد بك إلى أن تزكى ساغ ذلك وحسن، وهو باب سني من فصاحة الكلام، ومنه قول الفرزدق: [الرجز] .

كيف تراني قالبا مجني ... قد قتل الله زيادا عني

لما كانت قتل قد دخلها معنى صرف. ومنه قول الآخر: [نحيف العامري] : [الوافر]

---

(١) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل الزمخشري ١٨٧/٢

إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

لما كانت رضيت قد تضمنت معنى أقبلت علي.

وأما الكسائي فقال في هذا البيت: «وصل رضي بوصل نقيضه وهو سخط وقد تجرى أمور في اللسان مجرى نقائضها» .

ووجه قراءة قتادة المبالغة في الخدع، إذ هو مصير إلى عذاب الله.

قال الخليل: «يقال خادع من واحد لأن في المخادعة مهلة، كما يقال عالجت المريض لمكان المهلة» .." (١)

"الوجود إلا الله، وأنت في موضع نصب تأكيد للضمير في إنك، أو في موضع رفع على الابتداء. والعليم خبره، والجملة خبر «إن» ، أو فاصلة لا موضع لها من الإعراب. والعليم معناه: العالم، ويزيد عليه معنى من المبالغة والتكثير من المعلومات في حق الله عز وجل.

والحكيم معناه الحاكم، وبينهما مزية المبالغة، وقيل: معناه المحكم كما قال عمرو بن معديكرب: [الوافر] .

أمن ريحانة الداعي السميع أي المسمع، ويجيء الحكيم على هذا من صفات الفعل.

وقال قوم: الحكيم المانع من الفساد، ومنه حكمة الفرس مانعته، ومنه قول جرير: [الكامل] .

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم ... إني أخاف عليكم أن أغضبا

قوله عز وجل:

[سورة البقرة (٢) : الآيات ٣٣ الى ٣٤]

قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السماوات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون (٣٣) وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين (٣٤)

أنبئهم معناه أخبرهم، وهو فعل يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر وقد **يحذف حرف الجر** أحيانا، تقول نبئت زيدا.

قال سيبويه: معناه نبئت عن زيد. والضمير في أنبئهم عائد على الملائكة بإجماع، والضمير في أسمائهم

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية ٩١/١

مختلف فيه حسب الاختلاف في الأسماء التي علمها آدم.

قال أبو علي: «كلهم قرأ «أنبئهم» بالهمز وضم الهاء، إلا ما روي عن ابن عامر، «أنبئهم» بالهمز وكسر الهاء، وكذلك روى بعض المكيين عن ابن كثير، وذلك على إتباع كسرة الهاء لكسرة الباء، وإن حجز الساكن فحجزه لا يعتد به» .

قال أبو عمرو الداني: «وقرأ الحسن والأعرج: «أنبيهم» بغير همز» .

قال ابن جني: «وقرأ الحسن «أنبهم» ، على وزن «أعطهم» ، وقد روي عنه، «أنبيهم» بغير همز» .

قال أبو عمرو: «وقد روي مثل ذلك عن ابن كثير من طريق القواس» .

قال أبو الفتح: أما قراءة الحسن، «أنبهم» «كأعطهم» ، فعلى إبدال الهمزة ياء، على أنك تقول «أنبيت» كأعطيت، وهذا ضعيف في اللغة، لأنه بدل لا تخفيف والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة شعر.

قال بعض العلماء: إن في قوله تعالى: فلما أنبأهم نبوة لآدم عليه السلام، إذ أمره الله أن ينبىء الملائكة بما ليس عندهم من علم الله عز وجل.." (١)

"قال قتادة وابن زيد وابن جريج وغيرهم: المعنى على عالم زمانهم الذي كانت فيه النبوءة المتكررة والملك، لأن الله تعالى يقول لأمة محمد صلى الله عليه وسلم: «كنتم خير أمة أخرجت للناس» .

وقوله عز وجل: واتقوا يوما نصب يوما «باتقوا» على السعة، والتقدير عذاب يوم، أو هول يوم، ثم حذف ذلك وأقام اليوم مقامه، ويصح أن يكون نصبه على الظرف لا للتقوى، لأن يوم القيامة ليس بيوم عمل، ولكن معناه: جيئوا متقين يوما. ولا تجزي معناه: لا تغني.

وقال السدي: معناه لا تقضي، ويقويه قوله شيئا وقيل المعنى: لا تكافئ، ويقال: جزى وأجزأ بمعنى واحد، وقد فرق بينهما قوم، فقالوا: جزى بمعنى: قضى وكافأ، وأجزأ بمعنى أغنى وكفى.

وقرأ أبو السمال «تجزىء» بضم التاء والهمز، وفي الكلام حذف.

وقال البصريون: التقدير لا تجزي فيه، ثم حذف فيه.

وقال غيرهم: حذف ضمير متصل ب تجزي تقديره لا تجزيه، على أنه يقبح حذف هذا الضمير في الخبر، وإنما يحسن في الصلة.

وقال بعض البصريين: التقدير لا تجزي فيه، **فحذف حرف الجر** واتصل الضمير، ثم حذف الضمير بتدريج.

وقوله تعالى: ولا تقبل منها شفاعة قرأ ابن كثير وأبو عمرو: بالتاء، وقرأ الباقون: بالياء من تحت على المعنى

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية ١٢٢/١

إذ تأنيث الشفاعة ليس بحقيقي، والشفاعة مأخوذة من الشفع وهما الاثنان لأن الشافع والمشفوع له شفع، وكذلك الشفيع فيما لم يقسم.

وسبب هذه الآية أن بني إسرائيل قالوا: نحن أبناء الله وأبناء أنبيائه وسيشفع لنا آباؤنا، فأعلمهم الله تعالى عن يوم القيامة أنه لا تقبل فيه الشفاعة، ولا تجزي نفس عن نفس، وهذا إنما هو في الكافرين، للإجماع وتواتر الحديث بالشفاعة في المؤمنين.

وقوله تعالى: ولا يؤخذ منها عدل، قال أبو العالية: «العدل الفدية» .

قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: وعدل الشيء هو الذي يساويه قيمة وقدرا وإن لم يكن من جنسه، «والعدل» بكسر العين هو الذي يساوي الشيء من جنسه وفي جرمه.

وحكى الطبري أن من العرب من يكسر العين من معنى الفدية، فأما واحد الأعدال فبالكسر لا غير، والضمير في قوله ولا هم عائد على الكافرين الذين اقتضتهم الآية، ويحتمل أن يعود على النفسين المتقدم ذكرهما، لأن اثنين جمع، أو لأن النفس للجنس وهو جمع، وحصرت هذه الآية المعاني التي اعتادها بنو آدم في الدنيا، فإن الواقع في شدة مع آدمي لا يتخلص إلا بأن يشفع له أو ينصر أو يفتدى.

وقوله تعالى: وإذ نجيناكم من آل فرعون أي خلصناكم، وآل أصله أهل، قلبت الهاء ألفا كما عمل في ماء، ولذلك ردها التصغير إلى الأصل، فقيل أهيل، مويه، وقد قيل في آل إنه اسم غير أهل، أصله أول وتصغيره أويل، وإنما نسب الفعل إلى آل فرعون وهم إنما كانوا يفعلونه بأمره وسلطانه لتوليهم ذلك بأنفسهم.." (١)

"علومه واطلاعه على أمر الله، فهو يتوب من المنزلة الأولى إلى الأخرى، والتوبة هنا لغوية.

وقوله تعالى: ربنا وابعث فيهم رسولا منهم الآية، هذا هو الذي أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله «أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى» ، ومعنى منهم أن يعرفوه ويتحققوا فضله ويشفق عليهم ويحرص، ويتلوا في موضع نصب نعت لرسول أي تاليا عليهم، ويصح أن يكون في موضع الحال، والآيات آيات القرآن، والكتاب القرآن، ونسب التعليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حيث هو يعطي الأمور التي ينظر فيها ويعلم طرق النظر بما يلقيه الله إليه ويوحيه، وقال قتادة: الحكمة السنة وبيان النبي صلى الله عليه وسلم الشرائع، وروى ابن وهب عن مالك: أن الحكمة الفقه في الدين والفهم الذي هو سجية ونور من الله تعالى، ويزكيهم معناه يطهرهم وينميهم بالخير، ومعنى الزكاة لا يخرج عن التطهير أو التنمية، والعزيز الذي يغلب ويتم مراده ولا يرد، والحكيم المصيب مواقع الفعل المحكم لها.

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية ١٣٩/١

قوله عز وجل:

[سورة البقرة (٢) : الآيات ١٣٠ الى ١٣٢]

ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين (١٣٠) إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين (١٣١) ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون (١٣٢)

من استفهام في موضع رفع بالابتداء، ويرغب خبره، والمعنى يزهد فيها ويربأ بنفسه عنها، والملة الشريعة والطريقة، وسفه من السفه الذي معناه الرقة والخفة، واختلف في نصب نفسه، فقال الزجاج: سفه بمعنى جهل وعداه بالمعنى، وقال غيره: سفه بمعنى أهلك، وحكى ثعلب والمبرد أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة، وقال الفراء نصبها على التمييز.

قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: لأن السفه يتعلق بالنفس و الرأي والخلق، فكأنه ميزها بين هذه ورأوا أن هذا التعريف ليس بمحض لأن الضمير فيه الإبهام الذي في من، فكأن الكلام:

إلا من سفه نفسا، وقال البصريون: لا يجوز التمييز مع هذا التعريف، وإنما النصب على تقدير حذف «في» ، فلما **انحذف حرف الجر** قوي الفعل، وهذا يجري على مذهب سيبويه فيما حكاه من قولهم ضرب فلان الظهر والبطن أي في الظهر والبطن، وحكى مكي أن التقدير إلا من سفه قوله نفسه على أن نفسه تأكيد حذف المؤكد وأقيم التوكيد مقامه قياسا على النعت والمنعوت.

قال القاضي أبو محمد: وهذا قول متحامل، و «اصطفى» «افتعل» من الصفوة معناه تخير الأصفى، وأبدلت التاء طاء لتناسبها مع الصاد في الإطباق، ومعنى هذا الاصطفاء أنه نبأه واتخذه خليلا، وفي الآخرة متعلق باسم فاعل مقدر من الصلاح، ولا يصلح تعلقه ب الصالحين لأن الصلة لا تتقدم الموصول، هذا على أن تكون الألف واللام بمعنى الذي، وقال بعضهم: الألف واللام هنا للتعريف." (١)

"فجمع بين اللغتين في بيت، وقرأ اليماني «فيسر بأهلك» ، وهذا الأمر بالسرى هو عن الله تعالى، أي يقال لك، و «القطع» الجزء من الليل، وقرأت فرقة «بقطع» بفتح الطاء حكاه منذر بن سعيد. وقوله: واتبع أدبارهم أي كن خلفهم وفي ساقتهم حتى لا يبقى منهم أحد ولا يتلوى، وحيث في مشهورها ظرف مكان، وقالت فرقة أمر لوط أن يسير إلى زغر، وقيل: إلى موضع نجاة غير معروف عندنا، وقالت فرقة:

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية ٢١٢/١

حيث قد تكون ظرف زمان، وأنشد أبو علي في هذا بيت طرفة: [المديد]

للفتى عقل يعيش به ... حيث تهدي ساقه قدمه

كأنه قال مدة مشيه وتنقله، وهذه الآية من حيث أمر أن يسري بقطع من الليل ثم قيل له «حيث تؤمر» . ونحن لا نجد في الآية أمرا له لا في قوله بقطع من الليل أمكن أن تكون حيث ظرف زمان، ويلتفت مأخوذ من الالتفات الذي هو نظر العين، قال مجاهد: المعنى لا ينظر أحد وراءه.

قال القاضي أبو محمد: ونهوا عن النظر مخافة العق‍ر‍نة وتعلق النفس بمن خلف، وقيل بل لئلا تتفطر قلوبهم من معاينة ما جرى على القرية في رفعها وطرحها. وقيل يلتفت معناه يتلوى من قولك لفت الأمر إذا لويته، ومنه قولهم للعصيدة لفيتة لأنها تلوى، بعضها على بعض.

قوله عز وجل:

[سورة الحجر (١٥) : الآيات ٦٦ الى ٧٧]

وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين (٦٦) وجاء أهل المدينة يستبشرون (٦٧) قال إن هؤلاء ضيفي فلا تفضحون (٦٨) واتقوا الله ولا تخزون (٦٩) قالوا أولم ننهك عن العالمين (٧٠)

قال هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين (٧١) لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون (٧٢) فأخذتهم الصيحة مشرقين (٧٣) فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل (٧٤) إن في ذلك لآيات للمتوسمين (٧٥) وإنها لبسبيل مقيم (٧٦) إن في ذلك لآية للمؤمنين (٧٧)

المعنى وقضينا ذلك الأمر أي أمضيناه وختمنا به، ثم أدخل في الكلام إليه من حيث أوحى ذلك إليه وأعلمه الله به فجلب هذا المعنى بإيجاز وحذف ما يدل الظاهر عليه وأن في موضع نصب، قال الأخفش: هي بدل من ذلك، وقال الفراء: بل التقدير «بأن دابر» **فحذف حرف الجر**، والأول أصوب، و «الدابر» الذي يأتي آخر القوم أي في أدبارهم، وإذا قطع ذلك وأتى عليه فقد أتى العذاب من أولهم إلى آخرهم، وهذه ألفاظ دالة على الاستئصال والهلاك التام، يقال قطع الله دابره واستأصل شأفته وأسكت نأمته بمعنى. ومصبحين معناه إذا أصبحوا ودخلوا في الصباح، وقوله وجاء أهل المدينة، يحتمل أن رجع الوصف أمر جرى قبل إعلام لوط بهلاك أمته، ويدل على هذا أن محاجة لوط لقومه تقتضي ضعف من لم يعلم إهلاكهم،

وأن الأضياف ملائكة، ويحتمل قوله وجاء أهل المدينة أن يكون بعد علمه بهلاكهم، وكان قوله ما يأتي من المحاورة على جهة التهكم عنهم والإملاء لهم والتربص بهم.." (١)

"يكن المخبر ولا المخبر مصدقين، ولكن نفس التعاطي والتلقي من لسان إلى لسان والإفاضة في الحديث هو الذي وقع العتاب فيه، وقرأ محمد بن السميفع «إذ تلقونه» بضم التاء وسكون اللام وضم القاف من لإلقاء، وهذه قراءة بينة وقرأ أبي بن كعب وابن مسعود «إذ تتلقونه» بضم التاء من التلقي بتاءين، وقرأ جمهور السبعة «إذ تلقونه» بحذف التاء الواحدة وإظهار الذال دون إدغام وهو أيضا من التلقي، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي «إتلقونه» بإدغام الذال في التاء، وقرأ ابن كثير «إذ تلقونه» بإظهار الذال وإدغام التاء في التاء وهذه قراءة قلقة لأنها تقتضي اجتماع ساكنين وليس كالإدغام في قراءة من قرأ فلا «تناجوا ولا تنابزوا» لأن لدونة الألف الساكنة وكونها حرف لين حسنت هنالك ما لا يحسن مع سكون الدال، وقرأ ابن يعمر وعائشة رضي الله عنها وهي أعلم الناس بهذا الأمر «إذ تلقونه» بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف، ومعنى هذه القراءة من قول العرب ولق الرجل ولقا إذا كذب قال ابن سيده في المحكم قرىء «إذ تلقونه» وحكى أهل اللغة أنها من ولق إذا كذب فجاؤوا بالمتعدي شاهدا على غير المتعدي وعندي أنه أراد إذ تلقون فيه **فحذف حرف الجر** ووصل بالضمير، وحكى الطبري وغيره أن هذه اللفظة مأخوذة من الولق الذي هو إسراعك بالشيء بعد الشيء كعدو في إثر عدو وكلام في إثر كلام يقال ولق في سيره إذا أسرع ومنه قول الشاعر:

«جاءت به عنس من الشام تلق»

وقوله تعالى: وتقولون بأفواهكم مبالغة وإلزام وتأكيد.

والضمير في قوله وتحسبونه للحديث والخوض فيه والإذاعة له، وقوله تعالى: ولولا إذ سمعتموه إلى حكيم، عتاب لجميع المؤمنين أي كان ينبغي عليكم أن تنكروه ولا يتعاطاه بعضكم من بعض على جهة الحكاية والنقل وأن تنزهوا الله تعالى عن أن يقع هذا من زوج نبيه عليه السلام وأن تحكموا على هذه المقالة بأنها بهتان، وحقيقة البهتان أن يقال في الإنسان ما ليس فيه والغيبة أن يقال في الإنسان ما فيه. ثم وعظهم تعالى في العودة إلى مثل هذه الحالة وأن مفعول من أجله بتقدير «كراهية أن» ونحوه، وقوله: إن كنتم مؤمنين توقيف وتأكيد كما تقول ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا إن كنت رجلا وسائر الآية بين وعليم حكيم صفتان تقتضيهما الآية.

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية ٣/٣٦٨

قوله عز وجل:

[سورة النور (٢٤) : الآيات ١٩ الى ٢٠]

إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون (١٩) ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤف رحيم (٢٠)

قال مجاهد وابن زيد الإشارة بهذه الآية إلى المنافقين عبد الله بن أبي ومن أشبهه، وهي خاصة في أمر عائشة رضي الله عنها ع فحبهم شياع الفاحشة في المؤمنين متمكن على وجهه لعداوتهم في أهل الإيمان، و «عذابهم الأليم» في الدنيا الحدود، وفي الآخرة النار، وقالت فرقة وقولها الأظهر الآية عامة في كل قاذف منافقا كان أو مؤمنا ع فالقاذف المؤمن لا يتصف بحب شياع الفاحشة في المؤمنين." [١]

"بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الأعلى

وهي مكية في قول الجمهور، وحكى النقاش عن الضحاك أنها مدنية، وذلك ضعيف، وإنما دعا إليه قول من قال: إن ذكر صلاة العيد فيها.

قوله عز وجل:

[سورة الأعلى (٨٧) : الآيات ١ الى ١٣]

بسم الله الرحمن الرحيم

سبح اسم ربك الأعلى (١) الذي خلق فسوى (٢) والذي قدر فهدى (٣) والذي أخرج المرعى (٤)

فجعله غثاء أحوى (٥) سنقرئك فلا تنسى (٦) إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر وما يخفى (٧) ونيسرك لليسرى (٨) فذكر إن نفعت الذكرى (٩)

سيذكر من يخشى (١٠) ويتجنبها الأشقى (١١) الذي يصلى النار الكبرى (١٢) ثم لا يموت فيها ولا يحيى (١٣)

سبح في هذه الآية، بمعنى نزه وقدس وقل سبحانه عن النقائص والغير جمعا وما يقول المشركون، والاسم

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية ٤/١٧١

الذي هو: ألف، سين، ميم، يأتي في مواضع من الكلام الفصيح يراد به المسمى، ويأتي في مواضع يراد به التسمية نحو قوله عليه السلام: «إن لله تسعة وتسعين اسما» وغير ذلك، ومتى أريد به المسمى فإنما هو صلة كالزائد كأنه قال في هذه الآية: سبح ربك، أي نزهه، وإذا كان الاسم واحدا من الأسماء كزيد وعمرو، فيجيء في الكلام على ما قلت، تقول زيد قائد تريد المسمى، وتقول:

زيد ثلاثة أحرف تريد به التسمية، وهذه الآية تحتمل هذا الوجه الأول، وتحتمل أن يراد بالاسم التسمية نفسها على معنى نزه اسم ربك عن أن يسمى به صنم أو وثن، فيقال له إله ورب ونحو ذلك، والأعلى يصح أن يكون صفة للاسم، ويحتمل أن يكون صفة للرب، وذكر الطبري أن ابن عمر وعليا قرآ هذه السورة: «سبحان ربي الأعلى» قال وهي في مصحف أبي بن كعب كذلك، وهي قراءة أبي موسى الأشعري وابن الزبير ومالك بن أبي دينار، وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ هذه الآية قال:

«سبحان ربي الأعلى» ، وكان ابن مسعود وابن عامر وابن الزبير يفعلون ذلك، ولما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اجعلوها في سجودكم» ، وقال قوم: معنى سبح اسم ربك نزه اسم ربك تعالى عن أن تذكره إلا وأنت خاشع، وقال ابن عباس معنى الآية: صل باسم ربك الأعلى كما تقول ابدأ باسم الله، **وحذف حرف الجر**، و «سوى» ، معناه عدل وأتقن حتى صارت الأمور مستوية دالة على قدرته ووحدانيته، وقرأ جمهور القراء «قدر» بشد الدال فيحتمل أن يكون من القدر والقضاء، ويحتمل أن يكون." (١)

"قوله تعالى: حتى يروا العذاب الأليم قال ابن عباس: هو الغرق، وكان موسى يدعو، وهارون يؤمن، فقال الله تعالى: قد أجيبت دعوتكما وكان بين الدعاء والإجابة أربعون سنة.

فان قيل: كيف قال: دعوتكما وهما دعوتان؟ فعنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الدعوة تقع على دعوتين وعلى دعوات وكلام يطول كما بينا في سورة الأعراف «١» أن الكلمة تقع على كلمات، قال الشاعر «٢» :

وكان دعا دعوة قومه ... هلم إلى أمركم قد صرم

فأوقع «دعوة» على ألفاظ بينها آخر بيته. والثاني: أن يكون المعنى: قد أجيبت دعواتكما، فاكتفى بالواحد من ذكر الجميع، ذكر الجوابين ابن الأنباري. وقد روى حماد بن سلمة عن عاصم أنه قرأ:

«دعواتكما» بالألف وفتح العين. والثالث: أن موسى هو الذي دعا، فالدعوة له، غير أنه لما أمن هارون،

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية ٥/٤٦٨

أشرك بينهما في الدعوة، لأن التأمين على الدعوة منهما.

وفي قوله تعالى: فاستقيما أربعة أقوال: أحدها: فاستقيما عى الرسالة وما أمرتكما به، قاله أبو صالح عن ابن عباس. والثاني: فاستقيما على دعاء فرعون وقومه إلى طاعة الله، قاله ابن جرير.

والثالث: فاستقيما في دعائكما على فرعون وقومه. والرابع: فاستقيما على ديني، ذكرهما أبو سليمان الدمشقي.

قوله تعالى: ولا تتبعان قرأ الأكثرون بتشديد تاء «تتبعان» . وقرأ ابن عامر بتخفيفها مع الاتفاق على تشديد نون «تتبعان» إلا أن في بعض الروايات عن ابن عامر تخفيف. قال الزجاج: موضع «تتبعان» جزم، إلا أن النون الشديدة دخلت للنهي مؤكدة، وكسرت لسكونها ولسكون النون التي قبلها، واختير لها الكسر لأنها بعد الألف، فشبهت بنون الاثنين. قال أبو علي: ومن خفض النون أمكن أن يكون خفف النون الثقيلة، فإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى الأمر، كقوله: يتربصن بأنفسهن «٣» ولا تضار والدة «٤» أي: لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالا من قوله: فاستقيما تقديره:

استقيما غير متبعين. وفي المراد بسبيل الذين لا يعلمون قولان: أحدهما: أنهم فرعون وقومه، قاله أبو صالح عن ابن عباس. والثاني: الذين يستعجلون القضاء قبل مجيئه ذكره أبو سليمان الدمشقي.

فإن قيل: كيف جاز أن يدعو موسى على قومه؟

فالجواب: أن بعضهم يقول: كان ذلك بوحي، وهو قول صحيح، لأنه لا يظن بنبي أن يقدم على مثل ذلك إلا عن إذن من الله عز وجل، لأن دعاءه سبب للانتقام.

قوله تعالى: فأتبعهم فرعون وجنوده قال أبو عبيدة: أتبعهم وتبعهم سواء. وقال ابن قتيبة:

أتبعهم لحقهم. بغيا وعدوا أي: ظلما. وقرأ الحسن «فاتبعهم» بالتشديد، وكذلك شددوا «وعدوا» مع ضم العين. قوله تعالى: حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه قرأ ابن كثير ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر «أنه» بفتح الألف، والمعنى: آمنت بأنه، فلما **حذف حرف الجر**، وصل الفعل

---

(١) الآية ١٥٨.

(٢) البيت للأعشى كما في ديوانه/ ٤٣. وفي «اللسان» صرم: من الصريمة وهي العزيمة على الشيء وقطع الأمر.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٣.." (١)

"سمعة. الثالث: أنه قد يزاد حرف الجر في المفعول، وإن كان الفعل متعديا كقولك قرأت في السورة وقرأت السورة، وألقى يده وألقى بيده، وفي القرآن ألم يعلم بأن الله يرى [العلق: ١٤] وفي موضع آخر ويعلمون أن الله فعلى هذا قوله لربهم اللام صلة وتأكيد كقوله: ردف لكم وقد ذكرنا مثل هذا في قوله: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم [آل عمران: ٧٣] .

[سورة الأعراف (٧) : آية ١٥٥]

واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلما أخذتهم الرجفة قال رب لو شئت أهلكتهم من قبل وإياي أتهلكنا بما فعل السفهاء منا إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين (١٥٥)

[في قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلما أخذتهم الرجفة قال رب لو شئت أهلكتهم من قبل وإياي] في هذه الآية مسائل:

المسألة الأولى: الاختيار: افتعال من لفظ الخير يقال: اختار الشيء إذا أخذ خيره وخياره، وأصل اختار: اختير، فلما تحركت الياء وقبلها فتحة قلبت ألفا نحو قال وباع، ولهذا السبب استوى لفظ الفاعل والمفعول فقيل فيهما، مختار، والأصل مختير ومختير فقلبت الياء فيهما ألفا فاستويا في/ اللفظ. وتحقيق الكلام فيه أن نقول: إن الأعضاء السليمة بحسب سلامتها الأصلية صالحة للفعل والترك، وصالحة للفعل ولضده، وما دام يبقى على هذا الاستواء امتنع أن يصير مصدرا لأحد الجانبين دون الثاني، وإلا لزم رجحان الممكن من غير مرجح، وهو محال، فإذا حكم الإنسان بأن له في الفعل نفعا زائدا وصلاحا راجحا، فقد حكم بأن ذلك الجانب خير له من ضده. فعند حصول هذا الاعتقاد في القلب يصير الفعل راجحا على الترك، فلولا الحكم بكون ذلك الطرف خيرا من الطرف الآخر امتنع أن يصير فاعلا، فلما كان صدور الفعل عن الحيوان موقوفا على حكمه بكون ذلك الفعل خيرا من تركه، لا جرم سمي الفعل الحيواني فعلا اختياريا. والله أعلم. فإن قيل: إن الإنسان قد يقتل نفسه من شاهق جبل مع أنه يعلم أن ذلك ليس من الخيرات بل من الشرور. فنقول: إن الإنسان لا يقدم على قتل نفسه إلا إذا اعتقد أنه بسبب ذلك القتل يتخلص عن ضرر أعظم من

(١) زاد المسير في علم التفسير ابن الجوزي ٢/٣٤٧

ذلك القتل، والضرر الأسهل بالنسبة إلى الضرر الأعظم يكون خيرا لا شرا. وعلى هذا التقدير فالسؤال زائل. والله أعلم.

المسألة الثانية: قال جماعة النحويين: معناه واختار موسى من قومه سبعين. فحذفت كلمة «من» ووصل الفعل فنسب، يقال: اخترت من الرجال زيدا واخترت الرجال زيدا، وأنشدوا قول الفرزدق:

ومنا الذي اختار الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع قال أبو علي والأصل في هذا الباب أن من الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف واحد، ثم يتسع **فيحذف حرف الجر** فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني، من ذلك قولك اخترت من الرجال زيدا ثم يتسع فيقال اخترت الرجال زيدا وقولك أستغفر اللہ من ذنبي وأستغفر الله ذنبي قال الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

ويقال أمرت زيدا بالخير وأمرت زيدا الخير قال الشاعر:." (١)

"ذكرها على لفظ الدنيا تنبيها على كمال دناءتها، فهذه وجوه في الفرق بين هذه الألفاظ، والعالم بحقائق القرآن هو الله تعالى.

وأما المقام الثاني: وهو بيان حكمة التكرير فهو أن أشد الأشياء جذبا للقلوب وجلبا للخواطر، إلى الاشتغال بالدنيا، هو الاشتغال بالأموال والأولاد، وما كان كذلك يجب التحذير عنه مرة بعد أخرى، إلا أنه لما كان أشد الأشياء في المطلوبية والمرغوبية للرجل المؤمن هو مغفرة الله تعالى، لا جرم أعاد الله قوله: إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء في سورة النساء مرتين، وبالجملة فالتكرير يكون لأجل التأكيد فهھنا للمبالغة في التحذير، وفي آية المغفرة للمبالغة في التفريح، وقيل أيضا إنما كرر هذا المعنى لأنه أراد بالآية الأولى قوما من المنافقين لهم أموال وأولاد في وقت نزولها، وأراد بهذه الآية أقواما آخرين، والكلام الواحد إذا احتيج إلى ذكره مع أقوام كثيرين في أوقات مختلفة، لم يكن ذكره مع بعضهم مغنيا عن ذكره مع الآخرين.

[سورة التوبة (٩) : الآيات ٨٦ الى ٨٧]

وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله استأذنك أولوا الطول منهم وقالوا ذرنا نكن مع القاعدين (٨٦) رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون (٨٧)

---

(١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير الرازي، فخر الدين ٣٧٥/١٥

واعلم أنه تعالى بين في الآيات المتقدمة أن المنافقين احتالوا في رخصة التخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقعود عن الغزو، وفي هذه الآية زاد دقيقة أخرى، وهي أنه متى نزلت آية مشتملة على الأمر بالإيمان وعلى الأمر بالجهاد مع الرسول، استأذن أولو الثروة والقدرة منهم في التخلف عن الغزو، وقالوا لرسول الله ذرنا نكن مع القاعدين أي مع الضعفاء من الناس والساكنين في البلد.

أما قوله: وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله ففيه أبحاث:

البحث الأول: يجوز أن يراد بالسورة تمامها وأن يراد بعضها، كما يقع القرآن والكتاب على كله وبعضه، وقيل المراد بالسورة هي سورة براءة، لأن فيها الأمر بالإيمان والجهاد.

البحث الثاني قوله أن آمنوا بالله قال الواحدي: مزضع (أن) نصب **بحذف حرف الجر**. والتقدير بأن آمنوا أي الإيمان؟

البحث الثالث: لقائل أن يقول كيف يأمر المؤمنين بالإيمان، فإن ذلك يقتضي الأمر بتحصيل الحاصل وهو محال.

أجابوا عنه: بأن معنى أمر المؤمنين بالإيمان الدوام عليه والتمسك به في المستقبل، وأقول لا حاجة إلى هذا الجواب، فإن الأمر متوجه عليهم، وإنما قدم الأمر بالإيمان على الأمر بالجهاد لأن التقدير كأنه قيل للمنافقين الإقدام على الجهاد قبل الإيمان لا يفيد فائدة أصلا، فالواجب عليكم أن تؤمنوا أولا، ثم تشتغلوا بالجهاد ثانيا حتى يفيدكم اشتغالكم بالجهاد فائدة في الدين، ثم حكى تعالى أن عند نزول هذه السورة ماذا يقولون، فقال: استأذنك أولوا الطول منهم وقالوا ذرنا نكن مع القاعدين وفي أولوا الطول قولان:

الأول: قال ابن عباس والحسن: المراد أهل السعة في المال: الثاني: قال الأصم: يعني الرؤساء والكبراء." (١)

"قالوا نريد أن نأكل منها تمهيد عذر وبيان لما دعاهم إلى السؤال وهو أن يتمتعوا بالأكل منها.

وتطمئن قلوبنا بانضمام علم المشاهدة إلى علم الاستدلال بكمال قدرته سبحانه وتعالى. ونعلم أن قد صدقتنا في ادعاء النبوة، أو أن الله يجيب دعوتنا. ونكون عليها من الشاهدين إذا استشهدتنا أو من الشاهدين للعين دون السامعين للخبر.

قال عيسى ابن مريم لما رأى أن لهم غرضا صحيحا في ذلك، أو أنهم لا يقلعون عنه فأراد إلزامهم الحجة بكمالها. اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا أي يكون يوم نزولها عيدا نعظمه.

---

(١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير الرازي، فخر الدين ١١٨/١٦

وقيل العيد السرور العائد ولذلك سمي يوم العيد عيدا. وقرئ «تكن» على جواب الأمر. لأولنا وآخرنا بدل من لنا بإعادة العامل أي عيدا لمتقدمينا ومتأخرينا. روي: أنها نزلت يوم الأحد فلذلك اتخذه النصارى عيدا. وقيل يأكل منها أولنا وآخرنا. وقرئ «لأولانا وأخرانا» بمعنى الأمة أو الطائفة. وآية عطف على عيدا. منك صفة لها أي آية كائنة منك دالة على كمال قدرتك وصحة نبوتي. وارزقنا المائدة والشكر عليها. وأنت خير الرازقين أي خير من يرزق لأنه خالق الرزق ومعطيه بلا عوض.

[سورة المائدة (٥) : آية ١١٥]

قال الله إني منزلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين (١١٥)

قال الله إني منزلها عليكم إجابة إلى سؤالكم. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم منزلها بالتشديد.

فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا أي تعذيبا ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة. لا أعذبه الضمير للمصدر، أو للعذاب إن أريد ما يعذب به على **حذف حرف الجر**. أحدا من العالمين أي من عالمي زمانهم أو العالمين مطلقا فإنهم مسخوا قردة وخنازير، ولم يعذب بمثل ذلك غيرهم.

روي: أنها نزلت سفرة حمراء بين غمامتين وهم ينظرون إليها حتى سقطت بين أيديهم، فبكى عيسى عليه الصلاة والسلام وقال: اللهم اجعلني من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها مثلة وعقوبة، ثم قام فتوضأ وصلى وبكى، ثم كشف المنديل وقال: بسم الله خير الرازقين، فإذا سمكة مشوية بلا فلوس ولا شوك تسيل دسما وعند رأسها ملح وعند ذنبها خل وحولها من ألوان البقول ما خلا الكراث، وإذا خمسة أرغفة على واحد منها زيتون وعلى الثاني عسل وعلى الثالث سمن وعلى الرابع جبن وعلى الخامس قديد فقال شمعون: يا روح الله أمن طعام الدنيا أم من طعام الآخرة قال: ليس منهما ولكن اخترعه الله سبحانه وتعالى بقدرته كلوا ما سألتم واشكروا يمددكم الله ويزدكم من فضله، فقالوا: يا روح الله لو أريتنا من هذه الآية آية أخرى فقال: يا سمكة احيي بإذن الله تعالى فاضطربت ثم قال لها عودي كما كنت فعادت مشوية ثم طارت المائدة، ثم عصوا بعدها فمسخوا.

وقيل كانت تأتيهم أربعين يوما غبا يجتمع عليها الفقراء والأغنياء والصغار والكبار يأكلون حتى إذا فاء الفيء طارت وهم ينظرون في ظلها، ولم يأكل منها فقير إلا غني مدة عمره، ولا مريض إلا بريء ولم يمرض أبدا، ثم أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه السلام أن اجعل مائدتي في الفقراء والمرضى دون الأغنياء والأصحاء، فاضطرب الناس لذلك فمسخ منهم ثلاثة وثمانون رجلا. وقيل لما وعد الله إنزالها بهذه الشريطة استعفوا وقالوا: لا نريد فلم تنزل. وعن مجاهد أن هذا مثل ضربه الله لمقترحي المعجزات. وعن بعض الصوفية:

المائدة هاهنا عبارة عن حقائق المعارف، فإنها غذاء الروح كما أن الأطعمة غذاء البدن وعلى هذا فلعل الحال أنهم رغبوا في حقائق لم يستعدوا للوقوف عليها، فقال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام: إن حصلتم الإيمان فاستعملوا التقوى حتى تتمكنوا من الاطلاع عليها، فلم يقلعوا عن السؤال وألحوا فيه فسأل لأجل اقتراحهم، فبين الله سبحانه وتعالى أن إنزاله سهل ولكن فيه خطر وخوف عاقبة، فإن السالك إذا انكشف له ما هو أعلى من مقامه لعله لا يحتمله ولا يستقر له فيضل به ضلالا بعيدا.." (١)

"ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم (١١٤)

﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه﴾ موضع من رفع على الابتداء وهو استفهام واظلم خبره والمعنى أى أحد أظلم ووأن يذكر ثاني مفعولي منع لأنك تقول منعته كذا ومثله وما منعنا أن نرسل بالآيات وما منع الناس أن يؤمنوا ويجوز أن **يحذف حرف الجر** مع أن أي من أن يذكر وأن تنصبه مفعولا له بمعنى منعها كراهة أن يذكر وهو حكم عام لجنس مساجد الله وأن مانعها من ذكر الله مفرط في الظلم والسبب فيه طرح النصارى في بيت المقدس الأذى ومنعهم الناس أن يصلوا

البقرة (١١٤ ــ ١١٦)

فيه أو منع المشركين رسول الله أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية وإنما قيل مساجد الله وكان المنع على مسجد واحد وهو بيت المقدس أو المسجد الحرام لأن الحكم ورد عاما وإن كان السبب خاصا كقوله تعالى ويل لكل همزة والمنزول فيه الأخنس بن شريق ﴿وسعى فى خرابها﴾ بانقطاع الذكر والمراد عن العموم كما أريد العموم بمساجد الله ﴿أولئك﴾ المانعون ﴿ما كان لهم أن يدخلوها﴾ أي ما كان ينبغي لهم أن يدخلوا مساجد الله ﴿إلا خائفين﴾ حال من الضمير في يدخلوها أى على حالى التهيب وارتعاد الفرائض من المؤمنين أن يبطشوا بهم فضلا أن يستولوا عليها ويلوها ويمنعوا المؤمنين منها والمعنى ما كان الحق إلا ذلك لولا ظلم الكفرة وعتوهم روي أنه لا يدخل بيت المقدس أحد من النصارى إلا متنكرا خيفة أن يقتل وقال قتادة لا يوجد نصراني في بيت المقدس إلا بولغ ضربا ونادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا لا يحجن بعد هذا العام." (٢)

---

(١) تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل ناصر الدين البيضاوي ٢/١٥٠

(٢) تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل النسفي، أبو البركات ١/١٢٢

"يبعثون إليهم ليجددوا ما نسوا من التوراة ويأمروهم بالعمل بأحكامها. ثم خلف من بعد إلياس اليسع فكان فيهم ما شاء الله تعالى ثم قبضه الله تعالى. ثم خلف من بعده خلوف وعظمت فيهم الخطايا وظهر لهم عدو يقال له البلثاثا وهم قوم جالوت وكانوا يسكنون ساحل بحر الروم بين مصر وفلسطين وهم العمالقة فظهروا على بني إسرائيل وغلبوا على كثير من أرضهم وسبوا كثيرا من ذراريهم وأسروا من أبناء ملوكهم أربعمائة وأربعين غلاما، فضربوا عليهم الجزية وأخذوا توراتهم ولقي بنو إسرائيل منهم بلاء وشدة ولم يكن لهم نبي يدبر أمرهم وكان سبط النبوة قد هلكوا كلهم إلا امرأة حبلى فحبسوها في بيت رهبة أن تلد جارية فتبدلها بغلام لما ترى من رغبة بني إسرائيل في ولدها وجعلت المرأة تدعو الله أن يرزقها غلاما فولدت غلاما فسمته أشمويل ومعناه بالعربية إسماعيل. تقول: سمع الله دعائي فلما كبر الغلام أسلمته لتعليم التوراة في بيت المقدس وكفله شيخ من علمائهم وتبناه فلما بلغ الغلام أتاه جبريل عليه السلام وهو نائم إلى جانب الشيخ وكان الشيخ لا يأمن عليه أحدا فدعاه جبريل بلحن الشيخ يا أشمويل! فقام الغلام فزعا إلى الشيخ وقال: يا أبتاه رأيتك تدعوني فكره الشيخ أن يقول لا فيفزع الغلام فقال يا بني ارجع فنم فنام ثم دعاه الثانية فقال الغلام: دعوتني فقال: نم فإن دعوتك فلا تجبني فلما كانت الثالثة ظهر له: جبريل عليه السلام وقال له اذهب إلى قومك فبلغهم رسالة ربك فإن الله قد بعثك فيهم نبيا فلما أتاهم كذبوه وقالوا له استعجلت بالنبوة ولم تنلك وقالوا له إن كنت صادقا فابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله آية على نبوتك وإنما كان قوام أمر بني إسرائيل بالاجتماع على الملوك وطاعة الملوك أنبياءهم وكان الملك هو الذي يسير بالجموع والنبي هو الذي يقيم له أمره ويشير عليه ويرشده ويأتيه بالخبر من ربه. قال وهب فبعث الله أشمويل نبيا فلبثوا أربعين سنة بأحسن حال ثم كان من أمر جالوت والعمالقة ما كان فذلك قوله تعالى: إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله جزم على جواب الأمر فلما قالوا له ذلك قال يعني قال النبي صلى الله عليه وسلم هل عسيتم هذا استفهام شك يقول لعلكم إن كتب أي فرض عليكم القتال يعني مع ذلك الملك ألا تقاتلوا يعني لا تفوا بما قلتم وتجنبوا عن القتال معه قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله. فإن قلت ما وجه دخول أن والعرب لا تقول ما لك أن لا تفعل كذا ولكن تقول ما لك لا تفعل كذا. قلت دخول أن وحذفها لغتان صحيحتان فالإثبات كقوله: ما لك ألا تكون مع الساجدين والحذف كقوله ما لكم لا تؤمنون وقيل معناه: وما لنا في أن لا نقاتل **بحذف حرف الجر** وقيل أن هنا زائدة ومعناه وما لنا لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا أي أخرج من غلب عليهم من ديارهم فظاهر الكلام العموم وباطنه الخصوص لأن الذين قالوا لنبيهم ابعث لنا ملكا كانوا في ديارهم وأبنائهم وإنما أخرج من أسر منهم ومعنى الآية أنهم قالوا

لنبيهم إنا إنما كنا تركنا الجهاد لأنا كنا ممنوعين في بلادنا لا يظهر علينا عدونا فأما إذا بلغ ذلك منا فنطيع ربنا في جهاد عدونا ونمنع نساءنا وأولادنا قال الله تعالى: فلما كتب عليهم القتال في الكلام حذف وتقديره فسأل الله ذلك النبي فبعث لهم ملكا وكتب عليهم القتال فلما كتب عليهم القتال تولوا أي أعرضوا عن الجهاد وضيعوا أمر الله إلا قليلا منهم يعني لم يتولوا عن الجهاد هم الذين عبروا النهر مع طالوت واقتصروا على الغرفة على ما سيأتي في قصتهم إن شاء الله تعالى

والله عليم بالظالمين يعني هو عالم بمن ظلم نفسه حين خالف أمر ربه ولم يف بما قال. قوله عز وجل:

[سورة البقرة (٢): آية ٢٤٧]

وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم (٢٤٧)

وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا وذلك أن أشمويل سأل الله عز وجل أن يبعث لهم." (١)

"سورة المطففين

مكية وآياتها ٣٦ نزلت بعد العنكبوت وهي آخر سورة نزلت بمكة بسم الله الرحمن الرحيم

(سورة المطففين) ويل للمطففين التطفيف في اللغة هو البخس والنقص وفسره بذلك الزمخشري واختاره ابن عطية وقيل: هو تجاوز الحد في زيادة أو نقصان واختاره ابن الفرس وهو الأظهر لأن المراد به هنا بخس حقوق الناس في المكيال والميزان، بأن يزيد الإنسان على حقه أو ينقص من حق غيره، وسبب نزول السورة أنه كان بالمدينة رجل يقال له أبو جهينة له مكيالان يأخذ بالأوفى ويعطى بالأنقص، فالسورة على هذا مدنية وقيل مكية لذكر أساطير الأولين وقيل: نزل بعضها بمكة. ونزل أمر التطفيف بالمدينة إذ كانوا أشد الناس فسادا في هذا المعنى فأصلحهم الله بهذه السورة الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون معنى اكتالوا على الناس قبضوا منهم بالكيل فعلى بمعنى من وإنما أبدلت منها لما تضمن الكلام من معنى التحامل عليهم، ويجوز أن يتعلق على الناس بيستوفون وقدم المفعول لإفادة التخصيص وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون معنى يخسرون ينقصون حقوق الناس وهو من الخسارة، يقال: خسر الرجل وأخسره غيره إذا جعله يخسر، وكالوهم معناه: كالوا لهم أو وزنوهم معناه وزنوا لهم، ثم **حذف حرف الجر** فانتصب المفعول لأن

---

(١) تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل الخازن ١٧٩/١

هذين الفعلين يتعدى كل واحد منهما تارة بنفسه وتارة بحرف الجر يقال: كلتك وكلت لك ووزنتك ووزنت لك بمعنى واحد. وحذف المفعول الثاني، وهو المكيل والموزون، والواو التي هي ضمير الفاعل للمطففين والهاء الذي هي ضمير المفعول للناس. فالمعنى إذا كالوا أو وزنوا لهم طعاما أو غيره مما يكال أو يوزن يخسرونهم حقوقهم، وقيل: إن هم في كالوهم أو وزنوهم تأكيد للضمير الفاعل وروي عن حمزة أنه كان يقف على كالوا ووزنوا ثم يبتدئ هم ليبين هذا المعنى وهو ضعيف من وجهين، أحدهما: أنه لم يثبت في المصحف ألف بعد الواو في كالوا ووزنوا فدل ذلك على أن هم ضمير المفعول. والآخر أن المعنى على هذا أن المطففين إذا تولوا الكيل أو الوزن نقصوا، وليس ذلك بمقصود لأن الكلام واقع في الفعل لا في المباشر، ألا ترى أن اكتالوا على الناس معناه: قبضوا منهم." (١)

"الختم بينه وبين القلوب، ويحتمل أن يكون أشرك في الغشاوة بينه وبين الأبصار. لكن حمله على الأول أولى للتصريح بذلك في قوله: وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة «١» . وتكرير حرف الجر يدل على أن الختم ختمان، أو على التوكيد، إن كان الختم واحدا فيكون أدل على شدة الختم.

وقرأ ابن أبي عبلة أسماعهم فطابق في الجمع بين القلوب والأسماع والأبصار. وأما الجمهور فقرأوا على التوحيد، إما لكونه مصدرا في الأصل فلمح فيه الأصل، وإما اكتفاء بالمفرد عن الجمع لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه أريد به الجمع، وإما لكونه مصدرا حقيقة وحذف ما أضيف إليه لدلالة المعنى أي حواس سمعهم. وقد اختلف الناس في أي الحاستين السمع والبصر أفضل، وهو اختلاف لا يجدي كبير شيء. والإمالة في أبصارهم جائزة، وقد قرىء بها، وقد غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء، إذ لولاها لما جازت الإمالة، وهذا بتمامه مذكور في النحو. وقرأ الجمهور: غشاوة بكسر الغين ورفع التاء، وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين: إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك آكد لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والاسمية تدل على الثبوت. وكان تقديم الفعلية أولى لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه، وتقديم المجرور الذي هو على أبصارهم مصحح لجواز الابتداء بالنكرة، مع أن فيه مطابقة بالجملة قبله لأنه تقدم فيها الجزء المحكوم به. وهذه كذلك الجملتان تؤول دلالتهما إلى معنى واحد، وهو منعهم من الإيمان، ونصب المفضل غشاوة يحتاج إلى إضمار ما أظهر في قوله: وجعل على بصره غشاوة، أي وجعل على أبصارهم غشاوة، أو إلى عطف أبصارهم على ما قبله ونصبها على **حذف حرف الجر**، أي بغشاوة، وهو ضعيف. ويحتمل عندي أن تكون اسما وضع موضع مصدر من معنى ختم، لأن معنى ختم

---

(١) تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل ابن جزي الكلبي ٢/٤٦٠

غشي وستر، كأنه قيل تغشيه على سبيل التأكيد، وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوما عليها مغشاة. وقال أبو علي: وقراءة الرفع أولى لأن النصب إما أن يحمله على ختم الظاهر فيعرض في ذلك أنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، وما أن تحمله على فعل يدل عليه ختم تقديره وجعل على أبصارهم فيجيء الكلام من باب:

متقلدا سيفا ورمحا

---

(١) سورة الجاثية: ٤٥/ ٢٣. [.....]." (١)

"ولو أن ما عالجت لين فؤادها ... فقسا استلين به للان الجندل

يريد ما عالجت به، **فحذف حرف الجر** والضمير، وإن لم يكن فيه شروط الحذف المقيس، وهي مذكورة في مبسوطات كتب النحو، وضابطها أن يكون الضمير مجرورا بحرف جر ليس في موضع رفع، وأن يكون الموصول، أو الموصوف به الموصول، أو المضاف للموصول قد جر بحرف مثل ذلك الحرف لفظا ومعنى، وأن يكون الفعل الذي تعلق به الحرف الذي جر الضمير، مثل ذلك الفعل الذي تعلق به الحرف السابق. والوجه الثاني: أن تكون الجملة الأولى الواقعة لا عائد فيها، لكن عطف عليها جملة بالفاء، وهي جملة لما وجوابها، وفي ذلك عائد على الذي، فحصل الربط بذلك العائد المتأخر، فيكون شبيها بما أجازوه من الربط في باب الابتداء من قولهم: زيد جاءت هند فضربتها، ويكون العائد على الذين الضمير الذي في جواب لما، وهو قوله تعالى: ذهب الله بنورهم، ولم يذكر أحد ممن وقفنا على كلامه تخريج قراءة ابن السميفع.

واستوقد: استفعل، وهي بمعنى أفعل. حكى أبو زيد: أوقد واستوقد بمعنى، ومثله أجاب واستجاب، وأخلف لأهله واستخلف أي خلف الماء، أو للطلب، جوز المفسرون فيها هذين الوجهين من غير ترجيح، وكونها بمعنى أوقد، قول الأخفش، وهو أرجح لأن جعلها للطلب يقتضي حذف جملة حتى يصح المعنى، وجعلها بمعنى أوقد لا يقتضيه. ألا ترى أنه يكون المعنى في الطلب استدعوا نارا فأوقدوها، فلما أضاءت ما حوله، لأن الإضاءة لا تتسبب عن الطلب، إنما تتسبب عن الاتقاد، فلذلك كان حملها على غير الطلب أرجح، والتشبيه وقع بين قصة وقصة، فلا يحتاج في نحو هذا التشبيه إلى مقابلة جماعة بجماعة. ألا ترى إلى قوله تعالى: مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا «١» ، وعلى أنه في قوله: كمثل

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٨١/١

الذي استوقد نارا، هو من قبيل المقابلة أيضا؟ ألا ترى أن المعنى هو كمثل الجمع؟ أو الفوج الذي ا ستوقد، فهو من المفرد اللفظ المجموع المعنى. على أن من المفسرين من تخيل أنه مفرد ورام مقابلة الجمع بالجمع، فادعى أن ذلك هو على حذف مضاف التقدير، كمثل أصحاب الذي استوقد، ولا حاجة إلى هذا الذي قدره لأنه لو فرضناه مفردا لفظا ومعنى لما احتيج إلى ذلك، لأن التشبيه إنما جرى في قصة بقصة، وإذا كان كذلك فلا تشترط المقابلة، كما قدمنا، ونكر نارا وأفردها،

---

(١) سورة الجمعة: ٦٢/ ٥.." (١)

"بفضل الله من وقع منه الإيمان وتحقق به وبالأعمال الصالحة. والصالحات: جمع صالحة، وهي صفة جرت مجرى الأسماء في إيلائها العوامل، قال الحطيئة:

كيف الهجاء وما ينفك صالحة ... من آل لام بظهر الغيب تأتيني

فعلى هذا انتصابها على أنها مفعول بها، والألف واللام في الصالحات للجنس لا للعموم، لأنه لا يكاد يمكن أن يعمل المؤمن جميع الصالحات، لكن يعمل جملة من الأعمال الصحيحة المستقيمة في الدين على حسب حال المؤمن في مواجب التكليف.

والفرق بين لام الجنس إذا دخلت على المفرد، وبينها إذا دخلت على الجمع، أنها في المفرد يحتمل أن يراد بها واحد من الجنس، وفي الجمع لا يحتمله. قال عثمان بن عفان:

الصالح ما أخلص لله تعالى، وقال معاذ بن جبل: ما احتوى على أربعة: العلم والنية والصبر والإخلاص، وقال سهل بن عبد الله: ما وافق الكتاب والسنة،

وقال علي بن أبي طالب: الصلوات في أوقاتها وتعديل أركانها و ه يآتها

، وقيل: الأمانة، وقيل: التوبة والاختيار، قول الجمهور: وهو كل عمل صالح أريد به الله. قال ابن عطية: وفي قوله تعالى: وعملوا الصالحات رد على من يقول: إن لفظة الإيمان بمجردها تقتضي الطاعات، لأنه لو كان ذلك ما أعادها، انتهى كلامه، وفي ذلك أيضا دليل على أن الذين أمر الله بأن يبشروا هم من جمعوا بين الإيمان والأعمال الصالحات، وأن من اقتصر على الإيمان فقط دون الأعمال الصالحات لا يكون مبشرا.

من هذه الآية: وبشر يتعدى لمفعولين: أحدهما بنفسه، والآخر بإسقاط حرف الجر.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١/١٢٧

فقوله: أن لهم جنات هو في موضع هذا المفعول، وجاز **حذف حرف الجر** مع أن قياسا مطردا، واختلفوا بعد حذف الحرف، هل موضع أن ومعموليها جر أم نصب؟ فمذهب الخليل والكسائي: أن موضعه جر، ومذهب سيبويه والفراء: أن موضعه نصب، والاستدلال في كتب النحو. وجنات: جمع جنة، جمع قلة، فروي عن ابن عباس أنها سبع جنات. وقال قوم: هي ثمان جنات. وزعم بعض المفسرين أن في تضاعيف الكتاب والسنة ما يدل على أنها أكثر من العدد الذي أشار إليه ابن عباس وغيره، قال: فإنه قال:

إن المتقين في جنات ونهر «١» ، ولمن خاف مقام ربه جنتان «٢» ،

---

(١) سورة القمر: ٥٤/ ٥٤.

(٢) سورة الرحمن: ٥٥/ ٤٦.." (١)

"وهو من المعاني التي جاء لها استفعل. وقد تقدم ذكرها عند قوله: وإياك نستعين «١» ، وهذا هنا من الحياء. وفي كلام الزمخشري ما يدل على أن استحيا ليس مغنيا عن المجرد بل هو موافق للمجرد، وهو أحد المعاني أيضا الذي جاء لها استفعل. قال الزمخشري:

يقال حيي الرجل كما يقال: نسي وخشي وشظي الفرس، إذا اعتلت هذه الأعضاء جعل الحيي لما يعبر به عن الانكسار، والتغير منكسر القوة منتقض الحياة، كما قالوا: فلان هلك حياء من كذا، ومات حياء، ورأيت الهلال في وجهه من شدة الحياء، وذاب حياء، وجمد في مكانه خجلا، انتهى كلامه. فظاهره أنه يقال: من الحياء حيي الرجل، فيكون استحيا على ذلك موافقا للمجرد، وعلى ما نقلناه قبل يكون مغنيا عن المجرد. وقرأ ابن كثير في رواية شبل، وابن محيصن، ويعقوب: يستحي بياء واحدة، وهي لغة بني تميم، يجرونها مجرى يستبي. قال الشاعر:

ألا تستحي منا ملوك وتتقي ... محارمنا لا يبوء الدم بالدم

والماضي: استحى، قال الشاعر:

إذا ما استحين الماء يعرض نفسه ... كرعن بست في إناء من الورد

واختلف النحاة في المحذوفة، فقيل لام الكلمة، فالوزن يستفع، فنقلت حركة العين إلى الفاء وسكنت العين فصارت يستفع. وقيل المحذوف العين، فالوزن يستيفل ثم نقلت حركة اللام إلى الفاء وسكنت اللام فصارت يستفل. وأكثر نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١٨١/١

وقد تكلمنا على هذه المسألة في (كتاب التكميل لشرح التسهيل) من تأليفنا، وليس هذا الحذف مختصا بالماضي والمضارع، بل يكون أيضا في سائر التصرفات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وغير ذلك. وهذا الفعل مما نقلوا أنه يكون متعديا بنفسه، ويكون متعديا بحرف جر، يقال: استحييته واستحييت منه. فعلى هذا يحتمل أن يضرب أن يكون مفعولا به على أن يكون الفعل تعدى إليه بنفسه، أو تعدى إليه على إسقاط حرف الجر. وفي ذلك الخلاف الذي ذكرناه في قوله تعالى: أن لهم جنات «٢» ، أذلك في موضع نصب بعد **حذف حرف الجر** أم في موضع جر؟.

واختلف المفسرون في معنى الاستحياء المنسوب إلى الله تعالى نفيه، فقيل: المعنى

---

(١) سورة الفاتحة ١/ ٥.

(٢) سورة البقرة: ٢/ ٢٥.." [1]

"سواء، أي وازن كامل تام، أو جعلهن سواء من قوله: إذ نسويكم برب العالمين «١» أو تسوية سطوحها بالإملاس. والضمير في فسواهن عائد على السماء على أنها جمع سماوة، أو على أنه اسم جنس فيصدق إطلاقه على الفرد والجمع، ويكون مرادا به هنا الجمع. قال الزمخشري، والضمير في فسواهن ضمير مبهم. وسبع سماوات تفسيره كقولهم: ربه رجلا، انتهى كلامه. ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده، وهو مفسر به، فهو عائد على غير متقدم الذكر. وهذا الذي يفسره ما بعده: منه ما يفسر بجملة، وهو ضمير الشأن أو القصة، وشرطها عند البصريين أن يصرح بجزأيها، ومنه ما يفسر بمفرد، أي غير جملة، وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما. والضمير المجرور برب، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين، والضمير المجعول خبره مفسرا له، والضمير الذي أبدل منه مفسره في إثبات هذا القسم الأخير خلاف، وذلك نحو: ضربتهم قومك، وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه الضمائر التي سردناها، إلا أن تخيل فيه أن يكون سبع سموات بدلا منه ومفسرا له، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلا، وأنه ضمير مبهم ليس عائدا على شيء قبله، لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا، إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى على السماء، وأنه سوى سبع سموات عقيب استوائه إلى السماء، فيكون قد أخبر بإخبارين:

أحدهما استواؤه إلى السماء والآخر: تسويته سبع سموات.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١/١٩٥

وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المستوي سبع سموات. وقد أعرب بعضهم سبع سموات بدلا من الضمير على أن الضمير عائد على ما قبله، وهو إعراب صحيح، نحو: أخوك مررت به زيد، وأجازوا في سبع سموات أن يكون منصوبا على المفعول به، والتقدير: فسوى منهن سبع سموات، وهذا ليس بجيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فإن سوى ليس من باب اختار، فيجوز **حذف حرف الجر** منه في فصيح الكلام، وأما من حيث المعنى فلأنه يدل على أن السموات كثيرة، فسوى منهن سبعا، والأمر ليس كذلك، إذ المعلوم أن السموات سبع. وأجازوا أيضا أن يكون مفعولا ثانيا لسوى، ويكون معنى سوى: صير، وهذا ليس بجيد، لأن تعدي سوى لواحد هو المعلوم في اللغة، فسواك فعدلك «٢» ، قادرين على أن نسوي بنانه «٣» . وأما جعلها

---

(١) سورة الشعراء: ٢٦/ ٩٨.

(٢) سورة الانفطار: ٨٢/ ٧.

(٣) سورة القيامة: ٧٥/ ٤.." [1]

"ويحذركم الله نفسه «١» وقرأ ابن السماك العدوي لا تجزي من أجزأ، أي أغنى، وقيل جزا، وأجزأ، بمعنى واحد، وهذه الجملة صفة لليوم، والرابط محذوف، فيجوز أن يكون التقدير: لا تجزي فيه، **فحذف حرف الجر**، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف الضمير، فيكون الحذف بتدريج أو عداه إلى الضمير أولا اتساعا. وهذا اختيار أبي علي، وإياه نختار. قال المهدوي: والوجهان، يعني تقديره: لا تجزي فيه ولا تجزيه جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج. وقال الكسائي: لا يكون المحذوف إلا لهاء، قال: لا يجوز أن تقول: هذا رجل قصدت، ولا رأيت رجلا أرغب، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه، انتهى. وحذف الضمير من الجملة الواقعة صفة جائز، ومنه قوله:

فما أدري أغيرهم تناء ... وطول العهد أم مال أصابوا

يريد: أصابوه، وما ذهبوا إليه من تعيين الربط أنه فيه، أو الضمير هو الظاهر، وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثم رابط، ولا تكون الجملة صفة، بل مضاف إليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوما يوم لا تجزي، فحذف يوم لدلالة يوما عليه، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى: هذا يوم لا ينطقون «٢» ، ونظير يوم لا تملك، لا تحتاج الجملة إلى ضمير، ويكون

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١/٢١٨

إعراب ذلك المحذوف بدلا، وهو بدل كل من كل، ومنه قول الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

في رواية من خفض التقدير أعظم طلحة. وقد قالت العرب: يعجبني الإكرام عندك سعد، بنية: يعجبني الإكرام إكرام سعد. وحكى الكسائي عن العرب: أطعمونا لحما سمينا شاة ذبحوها، أي لحم شاة. وحكى الفراء عن العرب: أما والله لو تعلمون العلم الكبيرة سنه، الدقيق عظمه، على تقديره: لو تعلمون علم الكبيرة سنه، فحذف الثاني اعتمادا على الأول، ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في: يعجبني القيام زيد، ولا يبعد ترجيح حذف يوم لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حكاه الكسائي والفراء عن العرب. ويحسن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعراب، فيتنافر مع إعراب ما قبله، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر، فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى. ولم أر أحدا من المعربين والمفسرين

---

(١) سورة آل عمران: ٣/ ٢٨.

(٢) سورة المرسلات: ٧٧/ ٣٥.." (١)

"القصد، يقال خطىء الشيء: أصابه بغير قصد، وأخطأ: إذا تعمد، وأما خطايا: فجمع خطية مشددة عند الفراء، كهدية وهدايا، وجمع خطيئة المهموز عند سيبويه والخليل. فعند سيبويه: أصله خطائي، مثل: صحائف، وزنه، فعائل، ثم أعلت الهمزة الثانية بقلبها ياء، ثم فتحت الأولى التي كان أصلها ياء المد في خطيئة فصار: خطأى، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فصار: خطآء، فوقعت همزة بين ألفين، والهمزة شبيهة بالألف فصار: كأنه اجتمع ثلاثة أمثال، فأبدلوا منها ياء فصار خطايا، كهدايا ومطايا. وعند الخليل أصله: خطايىء، ثم قلب فصار خطائي على وزن فعالي، المقلوب من فعائل، ثم عمل فيه العمل السابق في قول سيبويه.

وملخص ذلك: أن الياء في خطايا منقلبة عن الهمزة المبدلة من الياء بعد ألف الجمع التي كانت مدة زائدة في خطيئة، على رأي سيبويه، والألف بعدها منقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة التي هي لام الكلمة، ومنقلبة عن الهمزة التي هي لام الكلمة في الجمع والمفرد، والألف بعدها هي الياء التي كانت ياء بعد ألف الجمع التي كانت مدة في المفرد، على رأي الخليل. وقد أمعنا الكلام في هذه المسألة في (كتاب

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٣٠٧/١

التكميل لشرح التسهيل) من تأليفنا. الإحسان والإنعام والإفضال: نظائر، أحسن الرجل: أتى بالحسن، وأحسن الشيء: أتى به حسنا: وأحسن إلى عمرو أسدى إليه خيرا. التبديل: تغيير الشيء بآخر.

تقول: هذا بدل هذا: أي عوضه، ويتعدى لاثنين، الثاني أصله حرف جر: بدلت دينارا بدرهم: أي جعلت دينارا عوض الدرهم، وقد يتعدى لثلاثة فتقول: بدلت زيدا دينارا بدرهم: أي حصلت له دينارا عوضا من الدرهم، وقد يجوز **حذف حرف الجر** لفهم المعنى، قال تعالى: فأولئك يبدل الله سيئاتهم «١» ، أي يجعل لهم حسنات عوض السيئات، وقد وهم كثير من الناس فجعلوا ما دخلت عليه الباء هو الحاصل، والمنصوب هو الذاهب، حتى قالوا: ولو أبدل ضادا بظاء لم تصح صلاته، وصوابه: لو أبدل ظاء بضاد. الرجز:

العذاب، وتكسر راؤه وتضم، والضم لغة بني الصعدات، وقد قرىء بهما في بعض المواضع، قال رؤبة:

كم رامنا من ذي عديد مبزي ... حتى وقينا كيده بالرجز

والرجز، بالضم: اسم صنم مشهور، والرجزاء: ناقة أصاب عجزها داء، فإذا نهضت ارتعشت أفخاذها، قال الشاعر:

---

(١) سورة الفرقان: ٢٥/ ٧٠.." (١)

"فنكب عنهم درء الأعادي وادار: تفاعل منه، ولمصدره حكم يخالف مصادر الأفعال التي أولها همزة وصل ذكر في النحو. القساوة: غلظ القلب وصلابته. يقال: قسا يقسو قسوا وقسوة وقساوة، وقسا وجسا وعسا متقاربة. الشق، أن يجعل الشيء شقين، وتشقق منه. الخشية: الخوف مع تعظم المخشي. يقال: خشي يخشى. الغفلة والسهو والنسيان متقاربة. يقال منه: غفل يغفل، ومكان غفل لم يعلم به.

وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة الآية. وجد قتيل في بني إسرائيل اسمه عاميل، ولم يدروا قاتله، واختلفوا فيه وفي سبب قتله. فقال عطاء والسدي:

كان القاتل ابن عم المقتول، وكان مسكينا، والمقتول كثير المال. وقيل: كان أخاه، وقيل:

ابن أخيه، ولا وارث له غيره، فلما طال عليه عمره قتله ليرثه. وقال عطاء أيضا: كان تحت عاميل بنت عم لا مثل لها في بني إسرائيل في الحسن والجمال، فقتله لينكحها. وطول المفسرون في هذه الحك١ية بما يوقف عليه في كتبهم. والذي سأل موسى البيان هو القاتل، قاله أبو العالية. وقال غيره: بل اجتمع القوم

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٣٥٢/١

فسألوا موسى، ووجه مناسبة هذه الآية لما قبلها، أنه تقدم ذكر مخالفتهم لأنبيائهم وتكذيبهم لهم في أكثر أنبائهم، فناسب ذلك ذكر هذه الآية لما تضمنت من المراجعة والتعنت والعناد مرة بعد مرة. وقوله: وإذ قال معطوف على قوله: وإذ أخذنا ميثاقكم «١» ، وقوم موسى أتباعه وأشياعه. وقرأ الجمهور:

يأمركم، بضم الراء، وعن أبي عمرو: والسكون والاختلاس وإبدال الهمزة ألفا، وقد تقدم توجيه ذلك عند الكلام على بارئكم ويأمركم بصيغة المضارع، فيحتمل أن يراد به الحال، ويحتمل أن يراد به الماضي إن كان الأمر بذبح البقرة بما أنزل الله في التوراة، أو بما أخبر موسى، وأن تذبحوا في موضع المفعول الثاني ليأمر، وهو على إسقاط الحرف، أي بأن تذبحوا. ولحذف الحرف هنا مسوغان: أحدهما: أنه يجوز فيه، إذا كان المفعول متأثرا بحرف الجر، أن يحذف الحرف، كما قال:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به والثاني: كونه مع إن، وهو يجوز معها **حذف حرف الجر** إذا لم يلبس. ودلالة الكلام على أن المأمور به أن تذبحوا بقرة، فأي بقرة كانت لو ذبحوها لكان يقع الامتثال.

وقد روى

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٦٣.." (١)

"الطمع: تعلق النفس بإدراك مطلوب، تعلقا قويا، وهو أشد من الرجاء، لأنه لا يحدث إلا عن قوة رغبة وشدة إرادة، وإذا اشتد صار طمعا، وإذا ضعف كان رغبة ورجاء. يقال: طمع يطمع طمعا وطماعة وطماعية مخففا، كطواعية، قال الشاعر:

طماعية أن يغفر الذنب غافره واسم الفاعل: طمع وطامع، ويعدى بالهمزة، ويقال: طامعه مطامعة، ويقال: طمع بضم الميم، كثر طعمه، وضد الطمع: اليأس، قال كثير:

لا خير في الحب وقفا لا يحركه ... عوارض اليأس أو يرتاجه الطمع

ويقال: امرأة مطماع، أي تطمع ولا تمكن، وقد توسع في الطمع فسمي به رزق الجند، يقال: أمر لهم الأمير بأطماعهم، أي أرزاقهم، وهو من وضع المصدر موضع المفعول. الكلام: هو القول الدال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها، ويطلق أيضا على الكلمة، ويعبر به أيضا عن الخط والإشارة، وما يفهم من حال الشيء. وهل يطلق على المعاني القائمة بالذهن التي يعبر عنها بالكلام؟ في ذلك خلاف، وتقاليبه الست موضوعة، وترجع إلى معنى القوة والشدة، وهي: كلم، كمل، لكم، لمك، ملك، مكل. التحريف:

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١/٤٠٣

إمالة الشيء من حال إلى حال، والحرف: الحد المائل. التحديث: الإخبار عن حادث، ويقال منه يحدث، وأصله من الحدوث، وأصل فعله أن يتعدى إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بعن، وإلى ثالث بالباء، فيقال: حدثت زيدا عن بكر بكذا، ثم إنه قد يضمن معنى أعلم المنقولة من علم المتعدية إلى اثنين، فيتعدى إلى ثلاثة، وهي من إلحاق غير سيبويه بأعلم، ولم يذكر سيبويه مما يتعدى إلى ثلاثة غير: أعلم، وأرى ونبأ، وأما حدث فقد أنشدوا بيت الحارث بن حلزة:

أو منعتم ما تسألون فمن ... حدثتموه له علينا العلاء

وجعلوا حدث فيه متعدية إلى ثلاثة، ويحتمل أن يكون التقدير: حدثتموا عنه.

والجملة بعده حال. كما خرج سيبويه قوله: ونبئت عبد الله، أي عن عبد الله، مع احتمال أن يكون ضمن نبئت معنى: أعلمت، لكن رجح عنده **حذف حرف الجر** على التضمين.." (١)

"ابن كثير وحمزة والكسائي: لا يعبدون، بالياء. وقرأ الباقون: بالتاء من فوق. وقرأ أبي وابن مسعود: لا يعبدوا، على النهي. فأما لا يعبدون فذكروا في إعرابه وجوها.

أحدها: أنه جملة منفية في موضع نصب على الحال من بني إسرائيل، أي غير عابدين إلا الله أي موحدين الله ومفرديه بالعبادة، وهو حال من المضاف إليه، وهو لا يجوز على الصحيح. لا يقال إن المضاف إليه يمكن أن يكون معمولا في المعنى لميثاق، إذ يحتمل أن يكون مصدرا، أو حكمه حكم المصدر. وإذا كان كذلك، جاز أن يكون المجرور بعده فاعلا في المعنى، أو مفعولا لأن الذي يقدر فيه العمل هو ما انحل إلى حرف مصدري والفعل، وهنا ليس المعنى على أن ينحل، لذلك فلا يجوز الحكم على موضعه برفع ولا نصب، لأنك لو قدرت أخذنا أن نواثق بني إسرائيل، أو أن يواثقنا بنو إسرائيل، لم يصح، بل لو فرضنا كونه مصدرا حقيقة: لم يجز فيه ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: أخذت علم زيد، لم ينحل لحرف مصدري والفعل: لا يقال: أخذت أن يعلم زيد. فإذا لم يتقدر المصدر بحرف مصدري والفعل، ولا كان من ضربا زيدا، لم يعمل على خلاف في هذا الأخير، ولذلك منع ابن الطراوة في ترجمة سيبويه هذا. باب علم ما الكلم من العربية: أن يتقدر المصدر بحرف مصدري والفعل، ورد ذلك على من أجازه. وممن أجازه أن تكون الجملة حالا: المبرد وقطرب، قالوا: ويجوز أن يكون حالا مقارنة، وحالا مقدرة. الوجه الثاني: أن تكون الجملة جوابا لقسم محذوف دل عليه قوله: أخذنا ميثاق بني إسرائيل، أي استحلفناهم والله لا يعبدون، ونسب هذا الوجه إلى سيبويه، وأجازه الكسائي والفراء والمبرد. الوجه الثالث: أن تكون أن محذوفة،

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١/٤٣٤

وتكون أن وما بعدها محمولا على إضمار حرف جر، التقدير: بأن لا تعبدوا إلا الله **فحذف حرف الجر**، إذ حذفه مع أن، وأن جائز مطرد، إذ لم يلبس، ثم حذف بعد ذلك، أن، فارتفع الفعل، فصار لا تعبدون، قاله الأخفش، ونظيره من نثر العرب: مره يحفرها، ومن نظمها قوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى أصله: مره بأن يحفرها. وعن: أن أحضر الوغى، فجرى فيه من العمل ما ذكرناه.

وهذا النوع من إضمار أن في مثل هذا مختلف فيه، فمن النحويين من منعه، وعلى ذلك متأخر وأصحابنا. وذهب جماعة من النحويين إلى أنه يجوز حذفها في مثل هذا الموضع. ثم اختلفوا فقيل: يجب رفع الفعل إذ ذاك، وهذا مذهب أبي الحسن. ومنهم من قال بنفي العمل، وهو مذهب المبرد والكوفيين. والصحيح: قصر ما ورد من ذلك على السماع، وما." (١)

"جعل ما قبله من قوله: بئسما اشتروا به غير تام، وفيه الأعاريب التي في المخصوص بالذم، إذا تأخر، أهو مبتدأ، والجملة التي قبله خبر مبتدأ محذوف على ما تقرر قبل؟ وأجاز الفراء على هذا التقدير أن يكون بدلا من الضمير في به، فيكون في موضع خبر. بما أنزل الله: هو الكتاب الذي تقدم ذكره، وهو القرآن. وفي ذلك من التفخيم إن لم يحصل مضمر، بل أظهر موصولا بالفعل الذي هو أنزل المشعر بأنه من العالم العلوي، ونسب إسناده إلى الله، ليحصل التوافق من حيث المعنى بين قوله: كتاب من عند الله وبين قوله: بما أنزل الله. ويحتمل أن يراد به التوراة والإنجيل، إذ كفروا بعيسى وبمحمد صلوات الله وسلامه عليهما، والكفر بهما كفر بالتوراة. ويحتمل أن يراد الجميع من قرآن وإنجيل وتوراة، لأن الكفر ببعضها كفر بكلها. بغيا: أي حسدا، إذ لم يكن من بني إسرائيل، قاله قتادة وأبو العالية والسدي. وقيل: معناه ظلما، وانتصابه على أنه مفعول من أجله وظاهره أن العامل فيه يكفروا، أي كفرهم لأجل البغي. وقال الزمخشري: هو علة اشتروا، فعلى قوله يكون العامل فيه اشتروا. وقيل: هو نصب على المصدر لا مفعول من أجله، والتقدير: بغوا بغيا، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه.

أن ينزل الله: أن: مع الفعل بتأويل المصدر، وذلك المصدر المقدر منصوب على أنه مفعول من أجله، أي بغوا لتنزيل الله. وقيل: التقدير بغيا على أن ينزل الله لأن معناه حسدا على أن ينزل الله، أي على ما خص الله به نبيه من الوحي، فحذفت على، ويجيء الخلاف الذي في أن وأن، إذا **حذف حرف الجر** منهما، أهما في موضع نصب أم في موضع خفض؟ وقيل: أن ينزل في موضع جر على أنه بدل اشتمال من ما في

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١/٤٥٦

قوله: بما أنزل الله، أي بتنزيل الله، فيكون مثل قول الشاعر:
أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوص وقرأ أبو عمرو وابن كثير: جميع المضارع مخففا من أنزل، إلا ما وقع الإجماع على تشديده، وهو في الحجر، وما ننزله «١» ، إلا أن أبا عمرو شدد على أن ننزل آية في الأنعام، وابن كثير شدد وننزل من القرآن ما هو شفاء «٢» ، وحتى تنزل علينا كتابا «٣» ، وشدد الباقون المضارع حيث وقع إلا حمزة والكسائي فخففا، وينزل الغيث «٤» ، في آخر لقمان، وهو الذي ينزل الغيث «٥» ، في الشورى. والهمزة

(١) سورة الحجر: ١٥/ ٢١.

(٢) سورة الإسراء: ١٧/ ٨٢.

(٣) سورة الإسراء: ١٧/ ٩٣.

(٤) سورة لقمان: ٣١/ ٣٤.

(٥) سورة الشورى: ٤٢/ ٢٨.." (١)

"الجبل لتخشع وتصدع. وإذا كان الجبل على عظمه وتصلبه يعرض له الخشوع والتصدع، فابن آدم كان أولى بذلك، لكنه على حقارته وضعفه لا يتأثر. وقرأ طلحة: مصدعا، بإدغام التاء في الصاد وأبو السمال وأبو دينار الأعرابي: القدوس بفتح القاف والجمهور: بالفك والضم. وقرأ الجمهور: المؤمن بكسر الميم، اسم فاعل من آمن بمعنى أمن. وقال ثعلب:
المصدق المؤمنين في أنهم آمنوا. وقال النحاس: أو في شهادتهم على الناس يوم القيامة.
وقيل: المصدق نفسه في أقواله الأزلية.
وقرأ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، وقيل، أبو جعفر المدني: المؤمن بفتح الميم.
قال أبو حاتم: لا يجوز ذلك، لأنه لو كان كذلك لكان المؤمن به وكان جائزا، لكن المؤمن المطلق بلا حرف جر يكون من كان خائفا فأومن. وقال الزمخشري: يعني المؤمن به على **حذف حرف الجر**، كما تقول في قوم موسى من قوله: واختار موسى قومه «١» : المختارون. المهيمن: تقدم شرحه.
الجبار: القهار الذي جبر خلقه على ما أراد. وقيل: الجبار: الذي لا يدانيه شيء ولا يلحق، ومنه نخلة جبارة إذا لم تلحق، وقال امرؤ القيس:

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١/٤٩٠

سوابق جبار أثيت فروعه ... وعالين قنوانا من البسر أحمرا

وقال ابن عباس: هو العظيم، وجبروته: عظمته. وقيل: هو من الجبر، وهو الإصلاح. جبرت العظم: أصلحته بعد الكسر. وقال الفراء: من أجبره على الأمر: قهره، قال: ولم أسمع فعالا من أفعل إلا في جبار ودراك. انتهى، وسمع أسار فهو أسار.

المتكبر: المبالغ في الكبرياء والعظمة. وقيل: المتكبر عن ظلم عباده، الخالق:

المقدر لما يوجده. البارئ: المميز بعضه من بعض بالأشكال المختلفة، المصور: الممثل.

وقرأ علي وحاطب بن أبي بلتعة والحسن وابن السميقع: المصور بفتح الواو والراء،

وانتصب مفعولا بالباري، وأراد به جنس المصور.

وعن علي فتح الواو وكسر الراء على إضافة اسم الفاعل إلى المفعول

، نحو: الضارب الغلام.

---

(١) سورة الأعراف: ٧/ ١٥٥.." (١)

"فمن جعله البهموت، جعل القلم هو الذي خلقه الله وأمره بكتب الكائنات، وجعل الضمير في يسطرون للملائكة. ومن قال: هو اسم، جعله القلم المتعارف بأيدي الناس نص على ذلك ابن عباس وجعل الضمير في يسطرون للناس، فجاء القسم على هذا المجموع أمر الكتاب الذي هو قوام للعلوم وأمور الدنيا والآخرة، فإن القلم أخو اللسان ونعمة من الله عامة. انتهى. وقرأ الجمهور: ن بسكون النون وإدغامها في واو والقلم بغنة وقوم بغير غنة، وأظهرها حمزة وأبو عمرو وابن كثير وقالون وحفص. وقرأ ابن عباس وابن أبي إسحاق والحسن وأبو السمال: بكسر النون لالتقاء الساكنين وسعيد بن جبير وعيسى: بخلاف عنه بفتحها، فاحتمل أن تكون حركة إعراب، وهو اسم للسورة أقسم به **وحذف حرف الجر**، فانتصب ومنع الصرف للعلمية والتأنيث، ويكون والقلم معطوفا عليه. واحتمل أن يكون لالتقاء الساكنين، وأوثر الفتح تخفيفا كأين، وما يحتمل أن تكون موصولة ومصدرية، والضمير في يسطرون عائد على الكتاب لدلالة القلم عليهم، فإما أن يراد بهم الحفظة، وإما أن يراد كل كاتب. وقال الزمخشري: ويجوز أن يراد بالقلم أصحابه، فيكون الضمير في يسطرون لهم، كأنه قيل: وأصحاب القلم ومسطوراتهم أو وتسطيرهم. انتهى. فيكون كقوله: كظلمات في بحر لجي «١» : أي وكذي ظلمات، ولهذا عاد عليه الضمير في قوله: يغشاه موج «٢» .

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١٤٩/١٠

وجواب القسم: ما أنت بنعمة ربك بمجنون. ويظهر أن بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه صلى الله عليه وسلم. وقال ابن عطية: بنعمة ربك اعتراض، كما تقول للإنسان:

أنت بحمد الله فاضل. انتهى. ولم يبين ما تتعلق به الباء في بنعمة. وقال الزمخشري:

يتعلق بمجنون منفيا، كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك: أنت بنعمة الله عاقل، مستويا في ذلك النفي والإثبات استواءهما في قولك: ضرب زيد عمرا، وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا إعمالا واحدا، ومحله النصب على الحال، كأنه قال: ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك، ولم تمنع الباء أن يعمل مجنون فيما قبله لأنها زائدة لتأكيد النفي، والمعني: استبعاد ما كان ينسبه إليه كفار مكة عداوة وحسدا، وأنه من إنعام الله تعالى عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهيل للنبوة بمنزلة. انتهى.

---

(١) سورة النور: ٢٤/ ٤٠.

(٢) سورة النور: ٢٤/ ٤٠.." (١)

"الإيمان به متضمنا الإيمان بالله وبوحدانيته وبراءة من الشرك قالوا: ولن نشرك بربنا أحدا.

وقرأ الحرميان والأبوان: بفتح الهمزة من قوله: وأنه تعالى وما بعده، وهي اثنتا عشرة آية آخرها وأنا منا المسلمون وباقي السبعة: بالكسر. فأما الكسر فواضح لأنها معطوفات على قوله: إنا سمعنا، فهي داخلة في معمول القول. وأما الفتح، فقال أبو حاتم: هو على أوحي، فهو كله في موضع رفع على ما لم يسم فاعله. انتهى. وهذا لا يصح، لأن من المعطوفات ما لا يصح دخوله تحت أوحي، وهو كل ما كان فيه ضمير المتكلم، كقوله: وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع. ألا ترى أنه لا يلائم أوحي إلي، أنا كنا نقعد منها مقاعد، وكذلك باقيها؟ وخرجت قراءة الفتح على أن تلك كلها معطوفة على الضمير المجرور في به من قوله: فآمنا به: أي وبأنه، وكذلك باقيها، وهذا جائز على مذهب الكوفيين، وهو الصحيح. وقد تقدم احتجاجنا على صحة ذلك في قوره: وكفر به والمسجد الحرام «١» . وقال مكي: هو أجود في أن منه في غيرها لكثرة **حذف حرف الجر** مع أن. وقال الزجاج: وجهه أن يكون محمولا على آمنا به، لأنه معناه: صدقناه وعلمناه، فيكون المعنى: فآمنا به أنه تعالى جد ربنا وسبقه إلى نحوه الفراء قال:

فتحت أن لوقوع الإيمان عليها، وأنت تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح دون بعض، فلا يمنعك ذلك

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢٣٥/١٠

من إمضائهن على الفتح، فإنه يحسن فيه ما يوجب فتح أن نحو: صدقنا وشهدنا.
وأشار الفراء إلى أن بعض ما فتح لا يناسب تسليط آمنا عليه، نحو قوله: وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذبا، وتبعهما الزمخشري فقال: ومن فتح كلهن فعطفا على محل الجار والمجرور في آمنا به، كأنه قيل: صدقناه وصدقنا أنه تعالى جد ربنا، وأنه كان يقول سفيهنا، وكذلك البواقي. انتهى. ولم يتفطن لما تفطن له الفراء من أن بعضها لا يحسن أن يعمل فيه آمنا. وقرأ الجمهور: جد ربنا، بفتح الجيم ورفع الدال، مضافا إلى ربنا: أي عظمته، قاله الجمهور. وقال أنس والحسن: غناه. وقال مجاهد:
ذكره. وقال ابن عباس: قدره وأمره. وقرأ عكرمة: جد منونا، ربنا مرفوع الباء، كأنه قال:
عظيم هو ربنا، فربنا بدل، والجد في اللغة العظيم. وقرأ حميد بن قيس: جد بضم الجيم مضافا ومعناه العظيم، حكاه سيبويه، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمعنى:

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٢١٧.." (١)

"وقال ابن عباس: نزل بعضها بمكة، ونزل أمر التطفيف بالمدينة لأنهم كانوا أشد الناس فسادا في هذا المعنى، فأصلحهم الله بهذه السورة. وقيل: نزلت بين مكة والمدينة ليصلح الله تعالى أمرهم قبل ورود رسوله صلى الله عليه وسلم. والمناسبة بين السورتين ظاهرة. لما ذكر تعالى السعداء والأشقياء ويوم الجزاء وعظم شأن يومه، ذكر ما أعد لبعض العصاة، وذكرهم بأخس ما يقع من المعصية، وهي التطفيف الذي لا يكاد يجدي شيئا في تثمير المال وتنميته.
إذا اكتالوا على الناس: قبضوا لهم، وإذا كالوهم أو وزنوهم، أقبضوهم.
وقال الفراء: من وعلى يعتقبان هنا، اكتلت على الناس، واكتلت من الناس. فإذا قال:
اكتلت منك، فكأنه قال: استوفيت منك وإذا قال: اكتلت عليك فكأنه قال: أخذت ما عليك، والظاهر أن على متعلق باكتالوا كما قررنا. وقال الزمخشري: لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالا يضرهم ويتحامل فيه عليهم، أبدل على مكان من للدلالة على ذلك ويجوز أن يتعلق بيستوفون، أي يستوفون على الناس خاصة، فأما أنفسهم فيستوفون لها. انتهى.
وكال ووزن مما يتعدى بحرف الجر، فتقول: كلت لك ووزنت لك، ويجوز حذف اللام، كقولك: نصحت لك ونصحتك، وشكرت لك وشكرتك والضمير ضمير نصب، أي كالوا لهم أو وزنوا لهم، **فحذف حرف**

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢٩٤/١٠

الجر ووصل الفعل بنفسه، والمفعول محذوف وهو المكيل والموزون. وعن عيسى وحمزة: المكيل له والموزون له محذوف، وهم ضمير مرفوع تأكيد للضمير المرفوع الذي هو الواو. وقال الزمخشري: ولا يصح أن يكون ضميرا مرفوعا للمطففين، لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد، وذلك أن المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا. وإن جعلت الضمير للمطففين، انقلب إلى قولك:
إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر. انتهى. ولا تنافر فيه بوجه، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد، والحديث واقع في الفعل. غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء، وهو على الناس، مذكور وهو في كالوهم أو وزنوهم، محذوف للعلم به لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم، إنما يخسرون ذلك لغيرهم. وقال الزمخشري: فإن قلت: هل لا. قيل أو اتزنوا، كما قيل أو وزنوهم؟ قلت:
كأن المطففين كانوا لا يأخذون ما يكال ويوزن إلا بالمكاييل دون الموازين لتمكنهم بالاكتيال من الاستيفاء والسرقة، لأنهم يدعدعون ويحتالون في الملء، وإذا أعطوا كالوا أو." (١)

"وفي الحي أحوى ينفض المرد شادن ... مظاهر سمطي لؤلؤ وزبرجد

وفي الصحاح: الحوة: سمرة، وقال الأعلم: لون يضرب إلى السواد، وقال أيضا:
الشديد الخضرة التي تضرب إلى السواد.
سبح اسم ربك الأعلى، الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، والذي أخرج المرعى، فجعله غثاء أحوى، سنقرئك فلا تنسى، إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر وما يخفى، ونيسرك لليسرى، فذكر إن نفعت الذكرى، سيذكر من يخشى، ويتجنبها الأشقى، الذي يصلى النار الكبرى، ثم لا يموت فيها ولا يحيى، قد أفلح من تزكى، وذكر اسم ربه فصلى، بل تؤثرون الحياة الدنيا، والآخرة خير وأبقى، إن هذا لفي الصحف الأولى، صحف إبراهيم وموسى.
هذه السورة مكية. ولما ذكر فيما قبلها فلينظر الإنسان مم خلق «١» ، كأن قائلا قال: من خلقه على هذا المثال؟ فقيل: سبح اسم ربك. وأيضا لما قال: إنه لقول فصل «٢» ، قيل: هو سنقرئك، أي ذلك القول الفصل.
سبح: نزه عن النقائص، اسم ربك: الظاهر أن التنزيه يقع على الاسم، أي نزهه عن أن يسمى به صنم أو وثن فيقال له رب أو إله، وإذا كان قد أمر بتنزيهه اللفظ أن يطلق على غيره فهو أبلغ، وتنزيه الذات أحرى.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٤٢٦/١٠

وقيل: الاسم هنا بمعنى المسمى. وقيل:

معناه نزه اسم الله عن أن تذكره إلا وأنت خاشع. وقال ابن عباس: المعنى صل باسم ربك الأعلى، كما تقول: ابدأ باسم ربك، **وحذف حرف الجر.**

وقيل: لما نزل فسبح باسم ربك العظيم»

، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجعلوها في ركوعكم» . فلما نزل: سبح اسم ربك الأعلى، قال: «اجعلوها في سجودكم» . وكانوا يقولون في الركوع: اللهم لك ركعت، وفي السجود: اللهم لك سجدت. قالوا: الأعلى يصح أن يكون صفة لربك، وأن يكون صفة لاسم فيكون منصوبا، وهذا الوجه لا يصح أن يعرب الذي خلق صفة لربك، فيكون في موضع جر لأنه قد حالت بينه وبين الموصوف صفة لغيره. لو قلت: رأيت غلام هند العاقل الحسنة، لم يجز بل لا بد أن تأتي بصفة هند، ثم تأتي بصفة الغلام فتقول: رأيت غلام هند الحسنة العاقل. فإن لم يجعل الذي صفة لربك، بل ترفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أو تنصبه على المدح، جاز أن يكون الأعلى صفة لاسم.

---

(١) سورة الطارق: ٨٦/ ٥.

(٢) سورة الطارق: ٨٦/ ١٣. [.....]

(٣) سورة الواقعة: ٥٦/ ٧٤.." (١)

"ومفعول: ينظرون، هو ما بعد إلا، أي: ما ينتظرون إلا إتيان الله، وهو استثناء مفرغ، قيل:

وينظرون هنا ليست من النظر الذي هو تردد العين في المنظور إليه، لأنه لو كان من النظر لعدي بإلى، وكان مضافا إلى الوجه، وإنما هو من الانتظار. انتهى.

وهذا التعليل ليس بشيء لأنه يقال: هو من النظر، وهو تردد العين. وهو معدى بإلى، لكنها محذوفة، والتقدير: هل ينظرون إلا إلى أن يأتيهم الله؟ **وحذف حرف الجر** مع أن إذا لم يلبس قياس مطرد، ولا لبس هنا، فحذفت: إلى، وقوله: وكان مضافا إلى الوجه يشير إلى قوله: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة «١» فكذلك ليس بلازم، قد نسب النظر إلى الذوات كثيرا كقوله: أفلا ينظرون إلى الإبل «٢» أرني أنظر إليك «٣» والضمير في:

ينظرون، عائد على الذالين، وهو التفات من ضمير الخطاب إلى ضمير الغيبة.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١٠/٤٥٥

والإتيان: حقيقة في الانتقال من حيز إلى حيز، وذلك مستحيل بالنسبة إلى الله تعالى، فروى أبو صالح عن ابن عباس: إن هذا من المكتوم الذي لا يفسر، ولم يزل السلف في هذا وأمثاله يؤمنون، ويكلون فهم معناه إلى علم المتكلم به، وهو الله تعالى.

والمتأخرون تأولوا الإتيان وإسناده على وجوه:

أحدها: أنه إتيان على ما يليق بالله تعالى من غير انتقال.

الثاني: أنه عبر به عن المجازات لهم، والانتقام، كما قال: فأتى الله بنيانهم من القواعد «٤» فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا «٥» .

الثالث: أن يكون متعلق الإتيان محذوفا، أي: أن يأتيهم الله بما وعدهم من الثواب، والعقاب، قاله الزجاج.

الرابع: أنه على حذف مضاف، التقدير: أمر الله، بمعنى: ما يفعله الله بهم، لا الأمر الذي مقابله النهي، ويبينه قوله بعد: وقضي الأمر.

الخامس: قدرته، ذكره القاضي أبو يعلى عن أحمد.

السادس: أن في ظلل، بمعنى بظلل، فيكون: في، بمعنى: الباء، كما قال.

---

(١) سورة القيامة: ٧٥/ ٢٢.

(٢) سورة الغاشية: ٨٨/ ١٧.

(٣) سورة الأعراف: ٧/ ١٤٣.

(٤) سورة النحل: ١٦/ ٢٦.

(٥) سورة الحشر: ٥٩/ ٢.." (١)

"ضلالتهم، كقوله: فزادتهم رجسا إلى رجسهم «١» قاله الزمخشري: سبعة أقوال.

ولفظ: من يبدل، عام وهو شرط، فيندرج فيه مع بني إسرائيل كل مبدل نعمة:

ككفار قريش وغيرهم، فإن بعثة محمد صلى الله عليه وسلم نعمة عليهم، وقد بدلوا بالشكر عليها وقبولها الكفر.

من بعد ما جاءته أي: من بعد ما أسديت إليه، وتمكن من قبولها، ومن بعد ما عرفها كقوله: ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه «٢» وأتى بلفظ: من، إشعارا بابتداء الغاية، وإنه يعقب: ما جاءته، يبدله. وفي قوله: من

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٣٤٣/٢

بعد ما جاءته تأكيد، لأن إمكانية التبديل منه متوقفة على الوصول إليه.

وقرىء: ومن يبدل بالتخفيف، ويبدل، يحتاج لمفعولين: مبدل ومبدل له، فالمبدل هو الذي يتعدى إليه الفعل بحرف جر، والبدل هو الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه، ويجوز **حذف حرف الجر** لفهم المعنى، وتقدم الكلام على هذا في قوله: فبدل الذين ظلموا «٣» وإذا تقرر هذا، فالمفعول الواحد هنا محذوف، وهو البدل، والأجود أن يقدر مثل ما لفظ به في قوله: ألم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفرا «٤» : فكفرا هو البدل، ونعمة الله، هو المبدل، وهو الذي أصله: أن يتعدى إليه الفعل بحرف الجر، فالتقدير إذن: ومن يبدل نعمة الله كفرا، وجاز حذف المفعول الواحد وحرف الجر لفهم المعنى، ولترتيب جواب الشرط على ما قبله فإنه يدل على ذلك، لأنه لا يترتب على تقدير: أن يكون النعمة هي البدل، والكفر هو المبدل أن يجاب بقوله: فإن الله شديد العقاب خبر يتضمن الوعيد، ومن **حذف حرف الجر** لدلالة المعنى قوله: فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات «٥» أي: بسيئاتهم، ولا يصح أن يكون التقدير: سيئاتهم بحسنات، فتكون السيئات هي البدل، والحسنات هي المبدل، لأن ذلك لا يترتب على قوله: إلا من تاب وآمن وعمل صالحا «٦» فإن الله شديد العقاب خبر يتضمن الوعيد بالعقاب على من بدل نعمة الله، فإن كان جواب الشرط فلا بد من تقدير عائد في الجملة على اسم الشرط، تقديره: فإن الله شديد العقاب له، أو تكون الألف واللام معاقبة للضمير على مذهب

---

(١) سورة التوبة: ٩/ ١٢٥.

(٢) سورة البقرة: ٢/ ٧٥.

(٣) سورة البقرة: ٢/ ٥٩، والأعراف: ٧/ ١٦٢.

(٤) سورة إبراهيم: ١٤/ ٢٨.

(٥- ٦) سورة الفرقان: ٢٥/ ٧٠.." [١]

"الله، فذلك هو المبيح لكم الأخذ، ويكون حرف العلة قد حذف مع: أن، وهو جائز فصيحا كثيرا، ولا يجيء هنا، خلاف الخليل وسيبويه، أنه إذا **حذف حرف الجر** من: أن، هل ذلك في موضع نصب أو في موضع جر؟ بل هذا في موضع نصب، لأنه مقدر بالمصدر، والمصدر لو صرح به كان منصوبا، واصلا إليه العامل بنفسه، فكذلك هذا المقدر به، وهذا الذي ذكرناه من أن: أن والفعل، إذا كانا في موضع

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢/٣٥١

المفعول من أجله، فالموضع نصب لا غير، منصوص عليه من النحويين، ووجهه ظاهر.
ومعنى الخوف هنا الإيقان، قاله أبو عبيدة، أو: العلم أي إلا أن يعلما، قاله ابن سلمة، وإياه أراد أبو محجن، بقوله:
أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها ولذلك رفع الفعل بعد: أن، أو: الظن، قاله الفراء، وكذلك قرأ أبي: إلا أن يظنا، وأنشد:
أتاني كلام من نصيب بقوله ... وما خفت يا سلام أنك عايبي
والأولى بقاء الخوف على بابه، وهو أن يراد به الحذر من الشيء، فيكون المعنى: إلا أن يعلم. أو يظن أو يوقن أو يحذر، كل واحد منهما بنفسه، أن لا يقيم حقوق الزوجة لصاحبه حسبما يجب، فيجوز الأخذ.
وقرأ عبد الله: إلا أن يخافوا أن لا يقيموا حقوق، أي إلا أن يخاف الأزواج والزوجات، وهو من باب الالتفات إذ لو جرى عليه النسق الأول لكان بالتاء، وروي عن عبد الله أنه قرأ أيضا: إلا أن تخافوا بالتاء.
وقرأ حمزة، ويعقوب، ويزيد بن القعقاع إلا أن يخافوا، بضم الياء، مبنيا للمفعول، والفاعل المحذوف: الولاة. وأن لا يقيما، في موضع رفع بدل من الضمير، أي: إلا أن يخاف عدم إقامتهما حدود الله، وهو بدل اشتمال، كما تقول: الزيدان أعجباني حسنهما، والأصل: إلا أن يخافوا، أنها: الولاة، عدم إقامتهما حدود الله.
وقال ابن عطية: في قراءة يخافا بالضم، أنها تعدت خاف إلى مفعولين: أحدهما أسند الفعل إليه، والآخر بتقدير حرف جر بمحذوف، فموضع أن خفض الجار المقدر عند." (١)

"وقرأ الحرميان، والكسائي، وأبو بكر: وصية بالرفع، وباقي السبعة، بالنصب وارتفاع: والذين، على الابتداء. ووصية بالرفع على الابتداء وهي نكرة موصوفة في المعنى، التقدير: وصية منهم أو من الله، على اختلاف القولين في الوصية، أهي على الإيجاب من الله؟ أو على الندب للأزواج؟ وخبر هذا المبتدأ هو قوله: لأزواجهم، والجملة: من وصية لأزواجهم، في موضع الخبر عن: الذين، وأجازوا أن يكون: وصية، مبتدأ و: لأزواجهم، صفة. والخبر محذوف تقديره: فعليهم وصية لأزواجهم.
وحكي عن بعض النحاة أن: وصية، مرفوع بفعل محذوف تقديره: كتب عليهم وصية، قيل: وكذلك هي في قراءة عبد الله، وينبغي أن يحمل ذلك على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمر فيها الفعل.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٤٧١/٢

وأجاز الزمخشري أن يكون التقدير: ووصية الذين يتوفون، أو: وحكم الذين يتوفون وصية لأزواجهم، فيكون ذلك مبتدأ على مضاف، وأجاز أيضا أن يكون التقدير: والذين يتوفون أهل وصية، فجعل المحذوف من الخبر، ولا ضرورة تدعو بنا إلى الادعاء بهذا الحذف، وانتصاب وصية على إضمار فعل، التقدير: والذين يتوفون، فيكون:

والذين، مبتدأ و: يوصون المحذوف، هو الخبر، وقدره ابن عطية: ليوصوا، وأجاز الزمخشري ارتفاع: والذين، على أنه مفعول لم يسم فاعله على إضمار فعل، وانتصاب وصية على أنه مفعول ثان، التقدير: وألزم الذين يتوفون منكم وصية، وهذا ضعيف، إذ ليس من مواضع إضمار الفعل، ومثله في الضعف من رفع: والذين، على إضمار:

وليوص، الذين يتوفون، وبنصب وصية على المصدر، وفي حرف ابن مسعود: الوصية لأزواجهم، وهو مرفوع بالابتداء و: لأزواجهم الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف أي: عليهم الوصية.

وانتصب متاعا إما على إضمار فعل من لفظه أي: متعوهن متاعا، أو من غير لفظه أي: جعل الله لهن متاعا، أو بقوله: وصية أهو مصدر منون يعمل، كقوله:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة ... عقابك قد كانوا لنا كالموارد

ويكون الأصل: بمتاع، ثم **حذف حرف الجر؟** فإن نصبت: وصية فيجوز أن ينتصب متاعا بالفعل الناصب لقوله: وصية، ويكون انتصابه على المصدر، لأن معنى: يوصي به يمتع بكذا، وأجازوا أن يكون متاعا صفة لوصية، وبدلا وحالا من الموصين، أي: ممتعين، أو." (١)

"فيبنى منه. وزعم أن هذا مذهب سيبويه، وتؤول قوله: وأفعل على أنه أفعل الذي همزته لغير النقل، ومن منع ذلك مطلقا ضبط قول سيبويه. وأفعل على أنه على صيغة الأمر، ويعني أنه يكون فعل التعجب على أفعل، وبناؤه من: فعل وفعل وفعل وعلى أفعل وحجج هذه المذاهب مستوفاة في كتب النحو.

والذي ينبغي أن يحمل عليه أقسط هو أن يكون مبنيا من قسط الثلاثي بمعنى عدل.

قال ابن السيد في (الاقتضاب) ما نصبه: حكى ابن السكيت في كتاب الأضداد عن أبي عبيدة: قسط جار، وقسط عدل، وأقسط بالألف عدل لا غير. وقال ابن القطاع: قسط قسوطا وقسطا، جار وعدل ضد، فعلى هذا لا يكون شاذا.

ومعنى: أقسط عند الله. أعدل في حكم الله أن لا يقع التظالم.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢/٥٥٣

وأقوم للشهادة إن كان من أقام ففيه شذوذ على قول بعضهم، ومن جعله مبنيا من قام بمعنى اعتدل فلا شذوذ فيه، وتقدم قول الزمخشري إنه جائز على مذهب سيبويه أن يكون من أقام، وقال أيضا: يجوز أن يكون على معنى النسب من قويم. انتهى.

وعد بعض النحويين في التعجب ما أقومه في الشذوذ، وجعله مبنيا من استقام، ويتعلق: للشهادة، بأقوم، وهو من حيث المعنى مفعول كما تقول: زيد أضرب لعمرو من خالد، ولا يجوز حذف هذه اللام والنصب إلا في الشعر كما قال الشاعر.

وأضرب منا بالسيوف القوانسا وقد تؤول على إضمار فعل أي: تضرب القوانس ومعنى: أقوم للشهادة، أثبت وأصح.

وأدنى ألا ترتابوا أي أقرب لانتفاء الريبة. وقرأ السلمي: أن لا يرتابوا بالياء، والمفضل عليه محذوف، وحسن حذفه كونه أفعل الذي للتفضيل وقع خبرا للمبتدأ، وتقديره: الكتب أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتب، وقدر: أدنى، لأن: لا ترتابوا، وإلى أن لا ترتابوا، و: من أن لا ترتابوا. ثم **حذف حرف الجر** فبقي منصوبا أو مجرورا على الخلاف الذي سبق.

ونسق هذه الأخبار في غاية الحسن، إذ بدىء أولا بالأشرف، وهو قوله أقسط عند الله أي: في حكم الله، فينبغي أن يتبع ما أمر به، إذ اتباعه هو متعلق الدين الإسلامي." (١)

"التقدير: هيئة كهيئة الطير، أو: على الكاف على المعنى، إذ هي بمعنى: مماثلة هيئة الطير، فيكون التأنيث هنا كما هو في المائدة في قوله: فتنفخ فيها «١» ويكون في هذه القراءة قد **حذف حرف الجر**. كما قال:

ما شق جيب ولا قامتك نائحة ... ولا بكتك جياد عند أسلاب

يريد: ولا قامت عليك، وهي قراءة شاذة نقلها الفراء. وقال النابغة:

كالهبرقي تنحى ينفخ الفحما فعدى: نفخ، لمنصوب، فيمكن أن يكون على إسقاط حرف الجر، ويمكن أن يكون على التضمين، أي: يضرم بالنفخ الفحم، فيكون هنا ناقصة على بابها، أو بمعنى: تصير.

وقرأ نافع ويعقوب هنا وفي المائدة: طائرا، وقرأ الباقون: طيرا، وانتصابه على أنه خبر: يكون، ومن جعل: يكون، هنا تامة، و: طائرا، حالا فقد أبعد. وتعلق بإذن الله، قيل: بيكون. وقيل: بطائر، ومعنى: بإذن الله، أي بتمكينه وعلمه بأني أفعل، وتعاطي عيسى التصوير بيده والنفخ في تلك الصورة تبيين لتلبسه بالمعجزة،

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٧٣٨/٢

وتوضيح أنها من قبله، وأما خلق الحياة في تلك الصورة الطينية فمن الله وحده.

وظاهر الآية يدل على أن خلقه لذلك لم يكن باقتراح منهم، بل هذه الخوارق جاءت تفسيرا لقوله: أني قد جئتكم بآية من ربكم وقيل: كان ذلك باقتراح منهم، طلبوا منه أن يخلق لهم خفاشا على سبيل التعنت جريا على عاداتهم مع أنبيائهم، وخصوا الخفاش لأنه عجيب الخلق، وهو أكمل الطير خلقا، له: ثدي، وأسنان، وآذان، وضرع، يخرج منه اللبن، ولا يبصر في ضوء النهار ولا في ظلمة الليل، إنما يرى في ساعتين: بعد غروب الشمس ساعة، وبعد طلوع الفجر ساعة قبل أن يسفر جدا، ويضحك كما يضحك الإنسان، ويطير بغير ريش، وتحيض أنثاه وتلد.

روي عن أبي سعيد الخدري: أنه قال لهم: ماذا تريدون؟ قالوا: الخفاش.

فسألوه أشد الطير خلقا لأنه يطير بغير ريش، ويقال: ما صنع غير الخفاش، ويقال: فعل ذلك أولا وهو مع معلمه في الكتاب، وتواطأ النقل ءن المفسرين أن الطائر الذي خلقه عيسى كان يطير ما دام الناس ينظرون إليه، فإذا غاب عن أعينهم سقط ميتا ليتميز فعل المخلوق من

---

(١) سورة المائدة: ٥/ ١١.." (١)

"نكاحها، لأنه خاطب بقوله: فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات، فاختص بفتيات المؤمنين، وروي عن أبي يوسف: جواز ذلك على كراهة. وإذا لم يكن الإيمان شرطا في نكاح الأمة، فالظاهر جواز نكاح الأمة الكافرة مطلقا، سواء كانت كتابية، أو مجوسية، أو وثنية، أم غير ذلك من أنواع الكفار.

وأجمعوا على تحريم نكاح الأمة الكافرة غير الكتابية: كالمجوسية، والوثنية، وغيرهما. وأما وطء المجوسية بملك اليمين فأجازه: طاوس، وعطاء، ومجاهد، وعمرو بن دينار. ودلت على هذا القول ظواهر القرآن في عموم: ما ملكت أيمانكم، وعموم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم «١» قالوا: وهذا قول شاذ مهجور، لم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأمصار. وقالوا: لا يحل له أن يطأها حتى تسلم. وقالوا: إنما كان نكاح الأمة منحطا عن نكاح الحرة لما فيه من اتباع الولد لأمه في الرق، ولثبوت حق سيدها فيها، وفي استخدامها، ولتبذلها بالولوج والخروج، وفي ذلك نقصان نكاحها ومهانته إذ رضي بهذا كله، والعزة من صفات المؤمنين.

ومن مبتدأ، وظاهره أنه شرط. والفاء في: فمما ملكت فاء الجواب، ومن تتعلق بمحذوف تقديره: فلينكح

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١٦٤/٣

من ما ملكت. ويجوز أن يكون من موصولة، ويكون العامل المحذوف الذي يتعلق به قوله: مما ملكت جملة في موضع الخبر. ومسوغات دخول الفاء في خبر المبتدأ موجودة هنا. والظاهر أن مفعول يستطع هو طولا، وأن ينكح على هذا أجازوا، فيه أن يكون أصله بحرف جر، فمنهم من قدره بإلى، ومنهم من قدره باللام أي:

طولا إلى أن ينكح، أو لأن ينكح، ثم **حذف حرف الجر**، فإذا قدر إلى، كان المعنى: ومن لم يستطع منكم وصله إلى أن ينكح. وإذا قدر باللام، كان في موضع الصفة التقدير: طولا أي: مهرا كائنا لنكاح المحصنات. وقيل: اللام المقدرة لام المفعول له أي: طولا لأجل نكاح المحصنات، وأجازوا أن يكون: أن ينكح في موضع نصب على المفعول به، وناصبه طول. إذ جعلوه مصدر طلت الشيء أي نلته، قالوا: ومنه قول الفرزدق:

إن الفرزدق صخرة عادية ... طالت فليس تنالها الأوعالا

أي طالت الأوعال أي: ويكون التقدير ومن لم يستطع منكم أن ينال نكاح المحصنات. ويكون قد أعمل المصدر المنون في المفعول به كقوله:

---

(١) سورة المؤمنون: ٢٣/ ٦.." (١)

"والمشيد: المطول المرفوع يقال: شيد وأشاد البناء رفعه وطوله، ومنه أشاد الرجل ذكر الرجل إذا رفعه.

الفقه: الفهم. يقال: فقهت الحديث إذا فهمته، وفقه الرجل صار فقيها.

فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة قيل: نزلت في المنافقين الذين تخلفوا عن أحد. ويشرون بمعنى يشترون. والمعنى: أخلصوا الإيمان بالله ورسوله، ثم جاهدوا في سبيل الله. وقيل: نزلت في المؤمنين المتخلفين، ويشرون بمعنى يبيعون ويؤثرون الآجلة على العاجلة، ويستبدلونها بها أمر الله تعالى بالجهاد من تخلف من ضعفة المؤمنين.

ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما ثم وعد من قاتل في سبيل الله بالأجر العظيم، سواء استشهد، أو غلب. واكتفى في الحالتين بالغاية، لأن غاية المغلوب في القتال أن يقتل، وغاية الذي يقتل أن يغلب ويغنم، فأشرف الحالتين ما بدء به من ذكر الاستشهاد في سبيل الله، ويليها أن يقتل أعداء الله، ودون ذلك الظفر بالغنيمة، ودون ذلك أن يغزو فلا يصيب ولا يصاب. ولفظ الجهاد في سبيل

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٣/٥٩٣

الله يشمل هذه الأحوال، والأجر العظيم فسر بالجنة. والذي يظهر أنه مزيد ثواب من الله تعالى مثل كونهم أحياء عند ربهم يرزقون، لأن الجنة موعود دخولها بالإيمان. وكأن الذي فسره بالجنة ينظر إلى قوله تعالى: إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة «١» الآية.

وقرأ الجمهور: فليقاتل بسكون لام الأمر. وقرأت فرقة: بكسرها على الأصل. وقرأ الجمهور: فيقتل مبنيا للمفعول. وقرأ محارب بن دثار: فيقتل على بناء الفعل للفاعل.

وأدغم باء يغلب في الفاء أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاد بخلاف عنه، وأظهرها باقي السبعة. وقرأ الجمهور: نؤتيه بالنون. وقرأ الأعمش وطلحة بن مصرف: يؤتيه بالياء.

وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا هذا الاستفهام فيه حث وتحريض على الجهاد في سبيل الله، وعلى تخليص المستضعفين. والظاهر أن قوله: لا تقاتلون في موضع الحال، وجوزوا أن يكون التقدير:

وما لكم في أن لا تقاتلوا، فلما **حذف حرف الجر**، وحذف أن، ارتفع الفعل، والمستضعفين هو معطوف على اسم الله أي: وفي سبيل المستضعفين. وقال المبرد

---

(١) سورة التوبة: ٩/ ١١١.." (١)

"تغير كل ذي لون وطعم ... وقل بشاشة الوجه المليح

يرويه بشاشة الوجه المليح على الإقواء، ويروى بنصب بشاشة من غير تنوين، ورفع الوجه المليح. وليس بلحن، قد خرجوه على حذف التنوين من بشاشة، ونصبه على التمييز، وحذف التنوين لالتقاء الألف واللام.

قد جاء في كلامهم قرئ: أحد الله الصمد «١» وروي ولا ذاكر الله بحذف التنوين من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا الجمهور على أن من أجل ذلك متعلق بقوله: كتبنا. وقال قوم بقوله:

من النادمين، أي ندم من أجل ما وقع. ويقال: أجل الأمر أجلا وآجلا إذا اجتناه وحده. قال زهير:

وأهل خباء صالح ذات بينهم ... قد احتربوا في عاجل أنا آجله

أي جانبه، ونسب هذا البيت ابن عطية إلى جواب، وهو في ديوان زهير. والمعنى: بسبب ذلك. وإذا قلت:

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٣/٧١٠

فعلت ذلك من أجلك، أردت أنك جنيت ذلك وأوجبته. ومعناه ومعنى من جراك واحد أي: من جريرتك. وذلك إشارة إلى القتل أي: من جني ذلك القتل كتبنا على بني إسرائيل. ومن لابتداء الغاية أي: ابتداء الكتب، ونشأ من أجل القتل، ويدخل على أجل اللام لدخول من، ويجوز **حذف حرف الجر** واتصال الفعل إليه بشرطه في المفعول له. ويقال: فعلت ذلك من أجلك ولأجلك، وتفتح الهمزة أو تكسر. وقرأ ابن القعقاع: بكسرها وحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، كما قرأ ورش بحذفها وفتحها ونقل الحركة إلى النون. ومعنى كتبنا أي: كتب بأمرنا في كتب منزلة عليهم تضمنت فرض ذلك، وخص بنو إسرائيل بالذكر، وإن كان قبلهم أمم حرم عليهم قتل النفس وكان القصاص فيهم، لأنهم على ما روي أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل النفس، وغلظ الأمر عليهم بحسب طغيانهم وسفكهم الدماء، ولتظهر مذمتهم في أن كتب عليهم هذا، وهم مع ذلك لا يرعوون ولا يفقهون، بل هموا بقتل النبي صلى الله عليه وسلم ظلما. ومعنى بغير نفس: أي بغير قتل نفس فيستحق القتل. وقد حرم الله نفس المؤمن إلا بإحدى موجبات قتله. وقوله: أو فساد، هو معطوف على نفس أي: وبغير فساد، والفساد قيل: الشرك بالله. وقيل: قطع الطريق، وقطع الأشجار، وقتل الدواب إلا لضرورة، وحرق الزرع وما يجري مجراه، وهو

(١) سورة الإخلاص: ١١٢/ ١- ٢.." (١)

"عاقدتم يحتمل أمرين أحدهما أن يكون كطارقت النعل وعاقبت اللص، انتهى، وليس مثله لأنك لا تقول طرقت النعل ولا عقبت اللص بغير ألف، وهذا تقول فيه عاقدت اليمين وعقدت اليمين، وقال الحطيئة: قوم إذا عاقدوا عقدا لجارهم فجعله بمعنى المجرد وهو الظاهر كما ذكرناه.

قال أبو علي: والأحرى أن يراد به فاعلت التي تقتضي فاعلين كأن المعنى بما عاقدتم عليه الأيمان عداه بعلى لما كان بمعنى عاهد، قال: بما عاهد عليه الله كما عدى ناديتم إلى الصلاة «١» بإلى، وبابها أن تقول ناديت زيدا وناديناه من جانب الطور الأيمن «٢» لما كانت بمعنى دعوت إلى كذا قال ممن دعا إلى الله ثم اتسع فحذف الجار ونقل الفعل إلى المفعول، ثم المضمر العائد من الصلة إلى الموصول، إذ صار بما عاقدتموه الأيمان، كما حذف من قوله فاصدع بما تؤمر «٣» انتهى، وجعل عاقد لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى بعيد إذ يصير المعنى إن اليمين عاقدته كما عاقدها إذ نسب ذلك إليه وهو عقدها هو على سبيل الحقيقة، ونسبة ذلك إلى اليمين هو على سبيل المجاز لأنها لم تعقده بل

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٤/٢٣٧

هو الذي عقدها. وأما تقديره بما عاقدتم عليه **وحذف حرف الجر**، ثم الضمير على التدريج الذي ذكره فهو أيضا بعيد، وليس تنظيره ذلك بقوله فاصدع بما تؤمر بسديد لأن أمر يتعدى بحرف الجر تارة وبنفسه تارة إلى المفعول الثاني وإن كان أصله الحذف تقول أمرت زيدا الخير، وأمرته بالخير، ولأنه لا يتعين في فاصدع بما تؤمر أن تكون ما موصولة بمعنى الذي، بل يظهر أنها مصدرية فلا يحتاج إلى عائد، وكذلك هنا الأولى أن تكون ما مصدرية، ويقوي ذلك ويحسنه المقابلة بعقد اليمين للمصدر الذي هو باللغو في أيمانكم، لأن اللغو مصدر، فالأولى مقابلته بالمصدر لا بالموصول.

وقال الزمخشري: والمعنى: ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حنثتم، فحذف وقت المؤاخذة، لأنه كان معلوما عندهم أو بنكث ما عقدتم، فحذف المضاف انتهى واليمين المنعقدة بالله أو بأسمائه أو صفاته.

---

(١) سورة المائدة: ٥٨/ ٥.

(٢) سورة مريم: ١٩/ ٥٢.

(٣) سورة الحجر: ١٥/ ٩٤.." [١]

"جاءني الذي مررت تريد به كان ضعيفا إلا إن اعتقد أنه **حذف حرف الجر** أولا فانتصب الضمير ثم حذف منصوبا ولا يبعد. وقال أبو البقاء ماذا في موضع نصب بأجبتم وحرف الجر محذوف أي بماذا أجبتم وما وذا هنا بمنزلة اسم واحد ويضعف أن يجعل ذا بمعنى الذي هنا لأنه لا عائد هنا وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف انتهى، وما ذكره أبو البقاء أضعف لأنه لا ينقاس **حذف حرف الجر** إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة ونصوا على أنه لا يجوز زيدا مررت به تريد بزيد مررت ولا سرت البيت تريد إلى البيت إلا في ضرورة شعر نحو قول الشاعر:

تحن فتبدي ما بها من صبابة ... وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

يريد لقضى علي فحذف علي وعدى الفعل إلى الضمير فنصبه. ونفيهم العلم عنهم بقوله لا علم لنا، قال ابن عباس معناه لا علم لنا إلا علما أنت أعلم به منا كأن المعنى لا علم لنا يكفي وينتهي إلى الغاية، وقال ابن جريج معنى ماذا أجبتم ماذا عملوا بعدكم وماذا أحدثوا فلذلك قالوا لا علم لنا ويؤيده إنك أنت علام الغيوب، إلا أن لفظة ماذا أجبتم تنبوعن أن تشرح بقوله ماذا عملوا وذكر المفسرون عن الحسن ومجاهد والسدي وسهل التستري أقوالا في تفسير قولهم لا علم لنا لا تناسب الرسل أضربت عن ذكرها صفحا.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٣٥١/٤

وقال الزمخشري: (فإن قلت) كيف يقولون لا علم لنا وقد علموا ما أجيبوا؟ (قلت) :
يعلمون أن الغرض بالسؤال توبيخ أعدائهم فيكلون الأمر إلى علمه، وإحاطته بما منوا به منهم، وذلك أعظم على الكفرة وأفت في أعضادهم، وأجلب لحسرتهم وسقوطهم في أيديهم إذا اجتمع عليهم توبيخ الله تعالى وتشكي أنبيائهم عليهم، ومثاله أن ينكت بعض الخوارج على السلطان خاصة من خواصه نكتة قد عرفها السلطان واطلع على كنهها، وعزم على الانتصار له منه فيجمع بينهما ويقول له ما فعل بك هذا الخارجي وهو عالم بما فعل به يريد توبيخه وتبكيته، فيقول: أنت أعلم بما فعل بي تفويضا للأمر إلى علم سلطانه واتكالا عليه وإظهارا لشكايته وتعظيما لما به انتهى. وليست الآية كهذا المثال الذي ذكره لأن في الآية لا علم لنا وهذا نفي لسائر أفراد العلم عنهم بالنسبة إلى الإجابة. وفي المثال أنت أعلم بما فعل بي وهذا لا ينفي العلم عنه غير أنه أثبت لسلطانه أنه أعلم بالخارجي منه.
وقال ابن أبي الفضل في قول الزمخشري ليس بالقوي لأن السؤال إنما وقع عن كل الأمة وكل الأمة ما كانوا كافرين حتى يريد الرسول توبيخهم، وقيل معناه علمنا ساقط مع علمك." (١)

"التفسير عن عمار بن ياسر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنزلت المائدة من السماء خبزا ولحما وأمروا أن لا يدخروا لغد ولا يخونوا فخانوا وادخروا ورفعوا لغد فمسخوا قردة وخنازير» .
قال أبو عيسى هذا حديث رواه عاصم وغير واحد عن سعيد بن عروة عن قتادة عن خلاس عن عمار بن ياسر مرفوعا ولا نعلمه مرفوعا إلا من حديث الحسن بن قرعة حدثنا حميد بن مسعدة قال حدثنا سفيان بن حبيب عن سعيد بن عروة نحوه
ولم يرفعه، وهذا أصح من حديث الحسن بن قرعة ولا نعلم الحديث مرفوعا أصلا.
وقرأ نافع وابن عامر وعاصم منزلها مشددا. وقرأ باقي السبعة مخففا والأعمش وطلحة بن مصرف إني سأنزلها بسين الاستقبال بعد أي بعد إنزالها والعذاب هنا بمعنى التعذيب فانتصابه انتصاب المصدر، وأجاز أبو البقاء أن يكون مفعولا به على السعة وهو إعراب سائغ ولا يجوز أن يراد بالعذاب ما يعذب به إذ يلزم أن يتعدى إليه الفعل بحرف الجر فكان يكون التركيب فإني أعذبه بعذاب لا يقال **حذف حرف الجر** فتعدى الفعل إليه فنصبه لأن حذف الحرف في مثل هذا مختص بالضرورة والظاهر أن الضمير في لا أعذبه يعود على العذاب بمعنى التعذيب والمعنى لا أعذب مثل التعذيب أحدا.
وأجاز أبو البقاء أن يكون التقدير لا أعذب به أحدا وأن يكون مفعولا به على السعة وأن يكون ضمير

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٤/٤٠٣

المصدر المؤكد كقولك: ظننته زيدا منطلقا فلا يعود على العذاب، ورابط الجملة الواقعة صفة لعذاب هو العموم الذي في المصدر المؤكد كقولك هو جنس وعذابا نكرة فانتظمه المصدر كما انتظم اسم الجنس زيدا في: زيد نعم الرجل، وأجاز أيضا أن يكون ضمير من على حذف أي لا أعذب مثل عذاب الكافر وهذه تقادير متكلفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها، والعذاب قال ابن عباس مسخهم خنازير. وقال غيره قردة وخنازير ووقع ذلك في الدنيا، والكفر المشار إليه الموجب تعذيبهم قيل ارتدادهم، وقيل شكهم في عيسى وتشكيكهم الناس، وقيل مخالفتهم الأمر بأن لا يخونوا ولا يخبئوا ولا يدخروا قاله قتادة، وقال عمار بن ياسر لم يتم يومهم حتى خانوا فادخروا ورفعوا وظاهر العالمين العموم وقيل عالمي زمانهم.

وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال أبو عبيدة إذ زائدة وقال غيره بمعنى إذا والظاهر أنها على أصل وضعها وأن ما بعدها من الفعل الماضي قد وقع ولا يؤول بيقول. قال السدي وغيره كان هذا القول من الله تعالى حين رفع عيسى إليه وقالت النصارى ما قالت وادعت أن عيسى أمرهم بذلك واختاره الطبري.." (١)

"لا مبدل لكلماته أي لا مغير لأقضيته ولا مبدل لكلمات القرآن فلا يلحقها تغيير، لا في المعنى ولا في اللفظ وفي حرف أبي لا مبدل لكلمات الله.

وهو السميع العليم أي السميع لأقوالكم العليم بالضمائر.

وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله أي وإن توافق فيما هم عليه من عبادة غير الله وشرع ما شرعوه بغير إذن الله أكثر لأن الأكثر إذ ذاك كانوا كفارا، والأرض هنا الدنيا قاله ابن عباس. وقيل: أكثر من في الأرض رؤساء مكة والأرض خاص بأرض مكة وكثيرا ما ذم الأكثر في كتابه والغالب أنه لا يقال الأكثر إلا للذين يتبعون أهواءهم.

إن يتبعون إلا الظن أي ليسوا راجعين في عقائدهم إلى علم ولا فيما شرعوه إلى حكم الله.

وإن هم إلا يخرصون أي يقدرون ويحزرون وهذا تأكيد لما قبله. ومن المفسرين من خص هذه الطاعة واتباعهم الظن وتخرصهم بأمر الذبائح،

وحكي أن سبب النزول مجادلة المشركين الرسول في أمر الذبائح وقولهم: نأكل ما تقتل ولا نأكل ما قتل الله فنزلت مخبرة أنهم يقدرون بظنونهم وبخرصهم.

إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين لما ذكر تعالى يضلوك عن سبيل الله أخبر أنه

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٤/٤١٥

أعلم العالمين بالضال والمهتدي، والمعنى أنه أعلم بهم وبك فإنهم الضالون وأنت المهتدي ومن قيل في موضع جر على إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله، وهذا ليس بجيد لأن مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر نحو زيد أضرب السيف أي بالسيف. وقال أبو الفتح: في موضع نصب بأعلم بعد **حذف حرف الجر** وهذا ليس بجيد، لأن أفعل التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به، وقال أبو علي: في موضع نصب بفعل محذوف أي يعلم من يضل ودل على حذفه أعلم ومثله ما أنشده أبو زيد.

وأضرب منا بالسيوف القوانسا أي تضرب القوانس وهي إذ ذاك موصولة وصلتها يضل وجوز أبو البقاء أن تكون موصوفة بالفعل. وقال الكسائي والمبرد والزجاج ومكي في موضع رفع وهي استفهامية مبتدأ والخبر يضل والجملة في موضع نصب بأعلم أي أعلم أي الناس يضل كقوله لنعلم." (١)

"النفس عندها شيئا من تلك الهزة وطرفا من تلك الروعة، وقرىء أسكت رباعيا مبنيا للمفعول، وكذا هو في مصحف حفصة والمنوي عند الله أو أخوه باعتذاره إليه أو تنصله أي أسكت الله أو هارون، وفي مصحف عبد الله ولما صبر، وفي مصحف أبي ولما انشق والمعنى ولما طفي غضبه أخذ ألواح التوراة التي كان ألقاها من يده،

روي عن ابن عباس أنه ألقاها فتكسرت فصام أربعين يوما فردت إليه في لوحين ولم يفقد منها شيئا وفي نسختها

أي فيما نسخ من الألواح المكسرة أو فيما نسخ فيها أو فيما بقي منها بعد المرفوع وهو سبعها والأظهر أن المعنى وفيما نقل وحول منها واللام في لربهم تقوية لوصول الفعل إلى مفعوله المتقدم، وقال الكوفيون: هي زائدة، وقال الأخفش: هي لام المفعول له أي لأجل ربهم يرهبون لا رياء ولا سمعة، وقال المبرد: هي متعلقة بمصدر المعنى الذين هم رهبتهم لربهم وهذا على طريقة البصريين لا يتمشى لأن فيه حذف المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم إلا في الشعر وأيضا فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة.

[سورة الأعراف (٧) : الآيات ١٥٥ الى ١٥٦]

واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلما أخذتهم الرجفة قال رب لو شئت أهلكتهم من قبل وإياي أتهلكنا بما فعل السفهاء منا إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين (١٥٥) واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدنا إليك قال عذابي

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٦٢٩/٤

أصيب به من أشاء ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون (١٥٦)

واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا. اختار افتعل من الخير وهو التخير والانتقاء واختار من الأفعال التي تعدت إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بوساطة حرف الجر وهي مقصورة على السماع وهي اختار واستغفر وأمر وكنى ودعا وزوج وصدق، ثم **يحذف حرف الجر** ويتعدى إليه الفعل فيقول اخترت زيدا من الرجال واخترت زيدا الرجال. قال الشاعر:

اخترتك الناس إذ رثت خلائقهم ... واعتل من كان يرجى عنده السول

أي اخترتك من الناس وسبعين هو المفعول الأول، وقومه هو المفعول الثاني." (١)

"والبدء بالقتال من غير موجب حقيق بأن لا تترك مصادمته، وأن يوبخ من فرط فيها، قاله: الزمخشري وهو تكثير. وقال ابن عطية: أول مرة. قيل: يريد أفعالهم بمكة بالنبي صلى الله عليه وسلم وبالمؤمنين. وقال مجاهد: ما بدأت به قريش من معونة بني بكر حلفائهم على خزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم، فكان هذا بدء النقض. وقال الطبري: يعني فعلهم يوم بدر انتهى.

وقرأ زيد بن علي: بدوكم بغير همز، ووجهه أنه سهل الهمزة من بدأت بإبدالها ياء، كما قالوا في قرأت: قريت، فصار كرميت. فلما أسند الفعل إلى واو الضمير سقطت، فصار بدوكم كما تقول: رموكم. أتخشونهم تقرير للخشية منهم، وتوبيخ عليها. فالله أحق أن تخشوه فتقتلوا أعداءه. ولفظ الجلالة مبتدأ وخبره أحق، وأن تخشوه بدل من الله أي:

وخشية الله أحق من خشيتهم وأن تخشوه في موضع رفع، ويجوز أن تكون في موضع نصب أو جر على الخلاف إذا **حذف حرف الجر**، وتقديره: بأن تخشوه أي أحق من غيره بأن تخشوه. وجوز أبو البقاء أن يكون أن تخشوه مبتدأ، وأحق خبره قدم عليه. وأجاز ابن عطية أن يكون أحق مبتدأ وخبره أن تخشوه، والجملة خبر عن الأول. وحسن الابتداء بالنكرة لأنها أفعل التفضيل، وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفة خبرا للنكرة في نحو: اقصد رجلا خير منه أبوه. إن كنتم مؤمنين أي كاملي الإيمان، لأنهم كانوا مؤمنين. وقال الزمخشري:

يعني أن قضية الإيمان الصحيح أن لا يخشى المؤمن إلا ربه ولا يبالي بمن سواه كقوله تعالى: ولا يخشون أحدا إلا الله «١» .

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١٨٦/٥

قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم ويتوب الله على من يشاء والله عليم حكيم قررت الآيات قبل هذا أفعال الكفرة المقتضية لقتالهم، والحض على القتال، وحرم الأمر بالقتال في هذه، وتعذيبهم بأيدي المؤمنين هو في الدنيا بالقتل والأسر والنهب، وهذه وعود ثبتت قلوبهم وصححت نياتهم، وخزيهم هو إهانتهم وذلهم، وينصركم يظفركم بهم، وشفاء الصدور بإعلاء دين الله وتعذيب الكفار وخزيهم.

وقرأ زيد بن علي: ونشف بالنون على الالتفات، وجاء التركيب صدور قوم مؤمنين ليشمل المخاطبين وكل مؤمن، لأن ما يصيب أهل الكفر من العذاب والخزي هو شفاء لصدر كل مؤمن. وقيل: المراد قوم معينون. قال ابن عباس: هم بطون من اليمن وسبأ قدموا مكة فأسلموا، فلقوا من أهلها أذى شديدا، فبعثوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكون إليه

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٣/ ٣٩.." (١)

"ليس معللا بعموم كونه فسقا، بل بخصوص وصفه وهو كون ذلك الفسق كفرا، فثبت أن استدلال الجبائي باطل انتهى. وفيه بعض تلخيص.

وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون.

ذكر السبب الذي هو بمفرده مانع من قبول نفقاتهم وهو الكفر، وأتبعه بما هو ناشىء عن الكفر ومستلزم له وهو دليل عليه. وذلك هو إتيان الصلاة وهم كسالى، وإيتاء النفقة وهم كارهون. فالكسل في الصلاة وترك النشاط إليها وأخذها بالإقبال من ثمرات الكفر، فإيقاعها عندهم لا يرجون به ثوابا، ولا يخافون بالتفريط فيها عقابا. وكذلك الإنفاق للأموال لا يكرهون ذلك إلا وهم لا يرجون به ثوابا. وذكر من أعمال البر هذين العملين الجليلين وهما الصلاة والنفقة، واكتفى بهما وإن كانوا أفسد حالا في سائر أعمال البر، لأن الصلاة أشرف الأعمال البدنية، والنفقة في سبيل الله أشرف الأعمال المالية، وهما وصفان المطلوب إظهارهما في الإسلام، ويستدل بهما على الإيمان، وتعداد القبائح يزيد الموصوف بها ذما وتقبيحا. وقرأ الأخوان وزيد بن علي: أن يقبل بالياء، وباقي السبعة بالتاء، ونفقاتهم بالجميع، وزيد بن علي بالإفراد. وقرأ الأعرج بخلاف عنه: أن تقبل بالتاء من فوق نفقتهم بالإفراد. وفي هذه القراءات الفعل مبني للمفعول. وقرأت فرقة: أن نقبل

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٣٨٢/٥

منهم نفقتهم بالنون ونصب النفقة. قال الزمخشري: وقراءة السلمي أن نقبل منهم نفقاتهم على أن الفعل لله تعالى انتهى. والأولى أن يكون فاعل منع قوله: إلا أنهم أي كفرهم، ويحتمل أن يكون لفظ الجلالة أي: وما منعهم الله، ويكون إلا أنهم تقديره: إلا لأنهم كفروا. وأن تقبل مفعول ثان إما لوصول منع إليه بنفسه، وإما على تقدير **حذف حرف الجر**، فوصل الفعل إليه.

فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدني ا وتزهق أنفسهم وهم كافرون: لما قطع رجاء المنافقين عن جميع منافع الآخرة، بين أن الأشياء التي يظنونها من باب منافع الدنيا جعلها الله تعالى أسبابا ليعذبهم بها في الدنيا أي: ولا يعجبك أيها السامع بمعنى لا يستحسن ولا يفتتن بما أوتوا من زينة الدنيا كقوله: ولا تمدن عينيك وفي هذا تحقير لشأن المنافقين. قال ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي وابن قتيبة: في الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة." (١)

"أمري، واقطعوا عني أطماعكم، واعلموا أني لا أعبد الذين تعبدون من دون الله، ولا أختار الضلالة على الهدى كقوله: قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون «١» وأمرت أن أكون أصله: بأن أكون، فحذف الجار وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطرد الذي هو حذف الحروف الجارة، مع أن وأن يكون من الحذف غير المطرد وهو قوله: أمرتك الخير فاصدع بما تؤمر «٢» انتهى يعني بالحذف غير المطرد وهو قوله: أمرتك الخير، إنه لا **يحذف حرف الجر** من المفعول الثاني إلا في أفعال محصورة سماعا لا قياسا وهي:

اختار، واستغفر، وأمر، وسمى، ولبى، ودعا بمعنى سمى، وزوج، وصدق، خلافا لمن قاس الحذف بحرف الجر من المفعول الثاني، حيث يعني الحرف وموضع الحذف نحو:

بريت القلم بالسكين، فيجيز السكين بالنصب. وجواب إن كنتم في شك قوله: فلا أعبد، والتقدير: فأنا لا أعبد، لأن الفعل المنفي بلا إذا وقع جوابا انجزم، فإذا دخلت عليه الفاء علم أنه على إضمار المبتدأ. وكذلك لو ارتفع دون لا لقوله.

ومن عاد فينتقم الله منه أي: فهو ينتقم الله منه. وتضمن قوله: فلا أعبد، معنى فأنا مخالفكم. وأن أقم يحتمل أن تكون معمولة لقوله: وأمرت، مراعى فيها المعنى. لأن معنى قوله أن أكون كن من المؤمنين، فتكون أن مصدرية صلتها الأمر. وقد أجاز ذلك النحويون، فلم يلتزموا في صلتها ما التزم في صلات الأسماء الموصولة من كونها لا تكون إلا خبرية بشروطها المذكورة في النحو. ويحتمل أن تكون على إضمار فعل

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٥/٤٣٥

أي: وأوحي إلي أن أقم، فاحتمل أن تكون مصدرية، واحتمل أن تكون حرف تفسير، لأن الجملة المقدرة فيها معنى القول وإضمار الفعل أولى، ليزول قلق العطف لوجود الكاف، إذ لو كان وأن أقم عطفا على أن أكون، لكان التركيب وجهي بياء المتكلم ومراعاة المعنى فيه ضعف، وإضمار الفعل أكثر من مراعاة العطف على المعنى. والوجه هنا المنحى، والمقصد أي:

استقم للدين ولا تحد عنه، وكنى بذلك عن صرف العقل بالكلية إلى طلب الدين.

وحنيفا: حال من الضمير في أقم، أو من المفعول. وأجاز الزمخشري أن تكون حالا من الدين، ولا تدع يحتمل أن يكون استئناف نهي، ويحتمل أن يكون معطوفا على أقم، فيكون في حيز أن على قسميها من كونها مصدرية، وكونها حرف تفسير. وإذا كان دعاء الأصنام منهيا عنه فأحرى أن ينهى عن عبادتها، فإن فعلت كنى بالفعل عن الدعاء إيجازا أي: فإن دعوت ما لا ينفعك ولا يضرك. وجواب الشرط فإنك وخبرها، وتوسطت إذا بين

---

(١) سورة الكافرون: ١٠٩/ ١- ٢.

(٢) سورة الحجر: ١٥/ ٩٤.." (١)

"إخبار عن حالهم في الآخرة، لأنهم جمعوا إلى الكفر بالبعث الكذب على الله، وصد عباده عن سبيل الله، وبغي العوج لها، وهي الطريقة المستقيمة. ما كانوا يستطيعون السمع إخبار عن حالهم في الدنيا على سبيل المبالغة يعني: السمع للقرآن، ولما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

وما كانوا يبصرون أي: ينظرون إليه لبغضهم فيه. ألا ترى إلى حشو الطفيل بن عمرو أذنيه من الكرسف، وإباية قريش أن يسمعوا ما نقل إليهم من كلام الرسول حتى تردهم عن ذلك مشيختهم؟ أو إخبار عن حالهم إذا ضعف لهم العذاب أي: أنه تعالى حتم عليهم بذلك، فهم لا يسمعون لذلك سماعا ينتفعون به، ولا يبصرون لذلك. وقيل: الضمير في كانوا عائد على أولياؤهم آلهتهم أي: فما كان لهم في الحقيقة من أولياء وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياء. ويعني أنه من لا يستطيع أن يسمع ولا يبصر فكيف يصلح للولاية؟ ويكون يضاعف لهم العذاب اعتراضا، وما على هذه الأقوال نفي. وقيل: ما مصدرية أي: يضاعف لهم العذاب مدة استطاعتهم السمع وإبصارهم، والمعنى: أن العذاب وتضعيفه دائم لهم متماد. وأجاز الفراء أن تكون ما مصدرية، **وحذف حرف الجر** منها كما يحذف مع أن وإن أختيها، وهذا فيه بعد في اللفظ وفي المعنى.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١١٢/٦

وقال الزمخشري: أراد أنهم لفرط تصامهم عن اتباع الحق وكراهتهم له كأنهم لا يستطيعون السمع، ولعل بعض المجبرة يتوثب إذا عثر عليه فيوعوع به على أهل العدل، كأنه لم يسمع الناس يقولون في كل لسان هذا الكلام لا أستطيع أسمعه، وهذا مما يمجه سمعي انتهى. يعني: أنه يمكن أن يستدل به على أن العبد لا قدرة له، لأن الله تعالى قد نفى عنه استطاعة السمع، وإذا انتفت الاستطاعة منه انتفت قدرته. والزمخشري على عادته في السفه على أهل السنة وخسرانهم أنفسهم، كونهم اشتروا عبادة الآلهة بعبادة الله تعالى، فخسروا في تجارتهم خسرانا لا خسران أعظم منه. وهو على حذف مضاف أي: راحة أو سعادة أنفسهم، وإلا فأنفسهم باقية معذبة.

وبطل عنهم ما افتروه من عبادة الآلهة، وكونهم يعتقدون شفاعتها إذا رأوا أنها لا تشفع ولا تنفع. لا جرم مذهب الخليل وسيبويه أنهما ركبا من لا وجرم، وبنيا، والمعنى: حق، وما بعده رفع به على الفاعلية. وقال الحوفي: جرم منفي بلا بمعنى حق، وهو مبني مع لا في موضع رفع بالابتداء، وأنهم في موضع رفع على خبر جرم. وقال قوم: إن جرم مبنية مع لا على الفتح نحو قولك: لا رجل، ومعناها لا بد ولا محالة. وقال الكسائي: معناها لا ضد ولا منع، فتكون اسم لا وهي مبنية على الفتح كالقول الذي قبله، وتكون جرم هنا من معنى القطع، نقول: جرمت أي قطعت. وقال الزجاج: لا تركيب بينهما ولا رد عليهم. ولما." (١)

"(قلت) : يحتمل أن يكون المراد متابعته في كيفية الدعوة إلى التوحيد، وهي أن يدعو إليه بطريق الرفق والسهولة، وإيراد الدلائل مرة بعد أخرى بأنواع كثيرة على ما هو الطريقة المألوفة في القرآن انتهى. ولا يحتاج إلى هذا، لأن المعتقد الذي تقتضيه دلائل العقول لا يمتنع أن يوحى لتظافر المعقول والمنقول على اعتقاده. ألا ترى إلى قوله تعالى: قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد «١» فليس اعتقاد الوحدانية بمجرد الوحي فقط، وإنما تظافر المنقول عن الله في ذلك مع دليل العقل. وكذلك هنا أخبر تعالى أن إبراهيم لم يكن مشركا، وأمر الرسول باتباعه في ذلك، وإن كان انتفاء الشرك ليس مستنده مجرد الوحي، بل الدليل العقلي والدليل الشرعي تظافرا على ذلك. وقال ابن عطية: قال مكي: ولا يكون- يعني حنيفا- حالا من إبراهيم لأنه مضاف إليه، وليس كما قال لأن الحال قد تعمل فيها حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال كقولك: مررت بزيد قائما انتهى. أما ما حكي عن مكي وتعليله امتناع ذلك بكونه مضافا إليه، فليس على إطلاق هذا التعليل لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب، جازت الحال منه نحو: يعجبني قيام زيد مسرعا، وشرب السويق ملتوتا. وقال بعض النحاة: ويجوز أيضا ذلك إذا كان المضاف جزءا من

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ١٣٧/٦

المضاف إليه كقوله: ونزعنا ما في صدورهم من غل «٢» إخوانا أو كالجزء منه كقوله: ملة إبراهيم حنيفا «٣» وقد بينا الصحيح في ذلك فيما كتبناه على التسهيل، وعلى الألفية لابن مالك. وأما قول ابن عطية في رده على مكي بقوله: وليس كما قال، لأن الحال إلى آخره فقول بعيد عن قول أهل الصنعة، لأن الباء في بزيد ليست هي العاملة في قائما، وإنما العامل في الحال مررت، والباء وإن عملت الجر في زيد فإن زيدا في موضع نصب بمررت، وكذلك إذا **حذف حرف الجر** حيث يجوز حذفه نصب الفعل ذلك الاسم الذي كان مجرورا بالحرف. ولما أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع ملة إبراهيم عليه السلام، وكان الرسول قد اختار يوم الجمعة، فدل ذلك على أنه كان في شرع إبراهيم، بين أن يوم السبت لم يكن تعظيمه، واتخاذه للعبادة من شرع إبراهيم ولا دينه، والسبت مصدر، وبه سمي اليوم. وتقدم الكلام في هذا اللفظ في الأعراف. قال الزمخشري: سبتت اليهود إذا عظمت سبتها والمعنى: إنما جعل وبال السبت وهو المسخ على الذين اختلفوا فيه، واختلافهم

---

(١) سورة الأنبياء: ٢١/ ١٠٨.

(٢) سورة الأعراف: ٧/ ٤٣.

(٣) سورة البقرة: ٢/ ١٣٥.." (١)

"جعلنا الثاني محذوف تقديره مصيرا أو جزاء انتهى. مذموما إشارة إلى الإهانة.

مدحورا إشارة إلى البعد والطرد من رحمة الله ومن أراد الآخرة أي ثواب الآخرة بأن يؤثرها على الدنيا، ويعقد إرادته بها وسعى فيما كلف من الأعمال والأقوال سعيها أي السعي المعد للنجاة فيها. وهو مؤمن هو الشرط الأعظم في النجاة فلا تنفع إرادة ولا سعي إلا بحصوله. وفي الحقيقة هو الناشئ عنه إرادة الآخرة والسعي للنجاة فيها وحصول الثواب، وعن بعض المتقدمين من لم يكن معه ثلاث لم ينفعه عمله: إيمان ثابت، ونية صادقة، وعمل مصيب، وتلا هذه الآية فأولئك إشارة إلى من اتصف بهذه الأوصاف وراعى معنى من فلذلك كان بلفظ الجمع، والله تعالى يشكرهم على طاعتهم وهو تعالى المشكور على ما أعطى من العقل وإنزال الكتب وإيضاح الدلائل، وهو المستحق للشكر حقيقة ومعنى شكره تعالى المطيع الإثناء عليه وثوابه على طاعته. وانتصب كلا بنمد والإمداد المواصلة بالشيء، والمعنى كل واحد من الفريقين نمد كذا قدره الزمخشري: وأعربوا هؤلاء بدلا من كلا ولا يصح أن يكون بدلا من كل على تقدير كل واحد لأنه يكون إذ

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٦١١/٦

ذاك بدل كل من بعض، فينبغي أن يكون التقدير كل الفريقين فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل.
والظاهر أن هذا الإمداد هو في الرزق في الدنيا وهو تأويل الحسن وقتادة، أي أن الله يرزق في الدنيا مريدي العاجلة الكافرين، ومريدي الآخرة المؤمنين ويمد الجميع بالرزق، وإنما يقع التفاوت في الآخرة ويدل على هذا التأويل وما كان عطاء ربك محظورا أي إن رزقه لا يضيق عن مؤمن ولا كافر.

وعن ابن عباس أن معنى من عطاء ربك من الطاعات لمريد الآخرة والمعاصي لمريد العاجلة، فيكون العطاء عبارة عما قسم الله للعبد من خير أو شر، وينبو لفظ العطاء على الإمداد بالمعاصي. والظاهر أن انظر بصرية لأن التفاوت في الدنيا مشاهد وكيف في موضع نصب بعد **حذف حرف الجر**، لأن نظر يتعدى به، فانظر هنا معلقة.

ولما كان النظر مفضيا وسببا إلى العلم جاز أن يعلق، ويجوز أن يكون انظر من نظر الفكر فلا كلام في تعليقه إذ هو فعل قلبي. والتفضيل هنا عبارة عن الطاعات المؤدية إلى الجنة، والمفضل عليهم الكفار كأنه قيل: انظر في تفضيل فريق على فريق، وعلى التأويل الأول كأنه قيل في تفضيل شخص على شخص من المؤمنين والكافرين، والمفضول في قوله: أكبر درجات وأكبر تفضيلا محذوف تقديره من درجات الدنيا ومن تفضيل الدنيا.

وروي أن قوما من الأشراف ومن دونهم اجتمعوا بباب عمر رضي الله عنه، فخرج." (١)

"وبشر، ثم ذكر أنه عالم بأحوال المكلفين لا يخفى عليه منهم شيء وإليه مرجع الأمور كلها.

ولما ذكر تعالى أنه اصطفى رسلا من البشر إلى الخلق أمرهم بإقامة ما جاءت به الرسل من التكاليف وهو الصلاة قيل: كان الناس أول ما أسلموا يسجدون بلا ركوع ويركعون بلا سجود، فأمروا أن تكون صلاتهم بركوع وسجود واتفقوا على مشروعية السجود في آخر آية ألم تر أن الله يسجد له «١» وأما في هذه الآية فمذهب مالك وأبي حنيفة أنه لا يسجد فيها، ومذهب الشافعي وأحمد أنه يسجد فيها وبه قال عمر وابنه عبد الله وعثمان وأبو الدرداء وأبو موسى وابن عباس واعبدوا ربكم أي أفردوه بالعبادة وافعلوا الخير قال ابن عباس: صلة الأرحام ومكارم الأخلاق، ويظهر في هذا الترتيب أنهم أمروا أولا بالصلاة وهي نوع من العبادة، وثانيا بالعبادة وهي نوع من فعل الخير، وثالثا بفعل الخير وهو أعم من العبادة فبدأ بخاص ثم بعام ثم بأعم.
وجاهدوا في الله أمر بالجهاد في دين الله وإعزاز كلمته يشمل جهاد الكفار والمبتدعة وجهاد النفس. وقيل: أمر بجهاد الكفار خاصة حق جهاده أي استفرغوا جهدكم وطاقتكم في ذلك، وأضاف الجهاد إليه تعالى

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢٩/٧

لما كان مختصا بالله من حيث هو مفعول لوجهه ومن أجله، فالإضافة تكون بأدنى ملابسة. قال الزمخشري: ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله:

ويوم شهدناه سليما وعامرا انتهى. يعني بالظرف الجار والمجرور، كأنه كان الأصل حق جهاد فيه فاتسع بأن **حذف حرف الجر** وأضيف جهاد إلى الضمير. وحق جهاده من باب هو حق عالم وجد عالم أي عالم حقا وعالم جدا. وعن مجاهد والكلبي أنه منسوخ بقوله فاتقوا الله ما استطعتم «٢» .

هو اجتباكم أي اختاركم لتحمل تكليفاته وفي قوله هو تفخيم واختصاص، أي هو لا غيره. من حرج من تضييق بل هي حنيفية سمحة ليس فيها تشديد بني إسرائيل بل شرع فيها التوبة والكفارات والرخص. وانتصب ملة أبيكم بفعل مـحذوف،

---

(١) سورة الحج: ٢٢/ ١٨.

(٢) سورة التغابن: ٦٤/ ١٦.." (١)

"أشاروا إلى قوم عبيد كانوا للعرب من الفرس أبو فكيهة مولى الحضرميين. وجبر ويسار وعداس وغيرهم. وقال الضحاك: عنوا أبا فكيهة الرومي. وقال المبرد: عنوا بقوم آخرين المؤمنين لأن آخر لا يكون إلا من جنس الأول انتهى. وما قاله لا يلزم للاشتراك في جنس الإنسان، ولا يلزم الاشتراك في الوصف. ألا ترى إلى قوله فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة «١» فقد اشتركتا في مطلق الفئة، واختلفتا في الوصف. والظاهر أن الضمير في فقد جاؤ عائد على الذين كفروا والمعنى أن هؤلاء الكفار وردوا ظلما كما تقول: جئت المكان فيكون جاء متعديا بنفسه قاله الكسائي، ويجوز أن يحذف الجار أي بظلم وزور ويصل الفعل بنفسه. وقال الزجاج: إذا جاء يستعمل بهذين الاستعمالين وظلمهم أن جعلوا العربي يتلقن من العجمي كلاما عربيا أعجز بفصاحته جميع فصحاء العرب، والزور أن بهتوه بنسبة ما هو بريء منه إليه. وقيل: الضمير عائد على قـوم آخرين وهو من كلام الكفار، والضمير في وقالوا للكفار وتقدم الكلام على أساطير الأولين اكتتبها أي جمعها من قولهم كتب الشيء أي جمعه أو من الكتابة أي كتبها بيده، فيكون ذلك من جملة كذبهم عليه وهم يعلمون أنه لا يكتب ويكون كاستكب الماء واصطبه أي سكبه وصبه. ويكون لفظ افتعل مشعرا بالتكلف والاعتمال أو بمعنى أمر أن يكتب كقولهم احتجم وافتصد إذا أمر بذلك. فهي تملى عليه أي تلقى عليه ليحفظها لأن صورة الإلقاء على المتحفظ كصورة الإملاء على الكاتب.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٥٣٩/٧

وأساطير الأولين خبر مبتدأ محذوف أي هو أو هذه أساطير واكتتبها خبر ثان، ويجوز أن يكون أساطير مبتدأ واكتتبها الخبر. وقرأ الجمهور اكتتبها مبنيا للفاعل. وقراءة طلحة مبنيا للمفعول والمعنى اكتتبها كاتب له لأنه كان أميا لا يكتب بيده وذلك من تمام إعجازه، ثم حذفت اللام فأفضى الفعل إلى الضمير فصار اكتتبها إياه كاتب كقوله واختار موسى قومه «٢» ثم بني الفعل للضمير الذي هو إياه فانقلب مرفوعا مستترا بعد أن كان بارزا منصوبا وبقي ضمير الأساطير على حاله، فصار اكتتبها كما ترى انتهى. وهو من كلام الزمخشري ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين لأن اكتتبها له كاتب وصل فيه اكتتب لمفعولين أحدهما مسرح وهو ضمير الأساطير، والآخر مقيد وهو ضميره عليه السلام. ثم اتسع في الفعل **فحذف حرف الجر** فصار اكتتبها إياه

---

(١) سورة آل عمران: ٣/ ١٣.

(٢) سورة الأعراف: ٧/ ١٥٥.." (١)

"قال ذلك بما علمت هي وفهمت، ذكر هو نعمة الله عليه وعلى آبائه. انتهى ملخصا. وقال الزمخشري: وأوتينا العلم من كلام سليمان وملائه، فإن قلت: علام عطف هذا الكلام وبما اتصل؟ قلت: لما كان المقام الذي سئلت فيه عن عرشها، وأجابت بما أجابت به مقاما، أجرى فيه سليمان وملأه ما يناسب قولهم: وأوتينا العلم، نحو أن يقولوا عند قولها: كأنه هو، قد أصابت في جوابها، فطبقت المفصل، وهي عاقلة لبيبة، وقد رزقت الإسلام وعلمت قدرة الله وصحة النبوة بالآيات التي تقدمت عند وفدة المنذر. وبهذه الآية العجيبة من أمر عرشها عطفوا على ذلك قولهم: وأوتينا نحن العلم بالله وبقدرته وبصحة نبوة سليمان ما جاء من عنده قبل علمها، ولم نزل نحن على دين الإسلام، شكروا الله على فضلهم عليها وسبقهم إلى العلم بالله والإسلام قبلها وصدها عن التقدم إلى الإسلام عبادة الشمس ونشؤها بين ظهراني الكفرة. ويجوز أن يكون من كلام بلقيس موصولا بقولها كأنه هو، والمعنى: وأوتينا العلم بالله وبقدرته وبصحة نبوة سليمان قبل هذه المعجزة، أو قبل هذه الحالة، يعني ما تبينت من الآيات عند وفدة المنذر ودخلنا في الإسلام. ثم قال الله تعالى: وصدها قبل ذلك عما دخلت فيه ضلالها عن سواء السبيل. وقيل: وصدها الله أو سليمان عما كانت تعبد بتقدير حذف الجار واتصال الفعل.

انتهى. أما قوله: ويجوز أن يكون من كلام بلقيس، فهو قول قد تقدم إليه على سبيل التعيين لا الجواز.

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٨٢/٨

قيل: والمعنى وأوتينا العلم بصحة نبوته بالآيات المتقدمة من أمر الهدهد والرسل من قبل هذه المعجزة، يعني إحضار العرش. وكنا مسلمين مطيعين لأمرك منقادين لك. والظاهر أن الفاعل بصدها هو قوله: ما كانت تعبد، وكونه الله أو سليمان، وما مفعول صدها على إسقاط حرف الجر، قاله الطبري، وهو ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا أي عن الديار. وليس من مواضع **حذف حرف الجر**. وإذا كان الفاعل هو ما كانت بالمصدود عنه، الظاهر أنه الإسلام. وقال الرماني: التقدير التفطن للعرش، لأن المؤمن يقظ والكافر خبيث. والظاهر أن قوله: وصدها معطوف على قوله: وأوتينا، إذا كان من كلام سليمان، وإن كان يحتمل ابتداء إخبار من الله تعالى لمحمد نبيه ولأمته. وإن كان وأوتينا من كلام بلقيس، فالظاهر أنه يتعين كونه من قول الله تعالى وقول من قال إنه متصل بقوله: أتهتدي أم تكون من الذين لا يهتدون. والواو في صدها للحال، وقد مضمرة." (١)

"كيف كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم وقومهم أجمعين، فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا إن في ذلك لآية لقوم يعلمون، وأنجينا الذين آمنوا وكانوا يتقون.

ثمود هي عاد الأولى، وصالح أخوهم في النسب. للما ذكر قصة موسى وداود وسليمان، وهم من بني إسرائيل، ذكر قصة من هو من العرب، يذكر بها قريشا والعرب، وينبههم أن من تقدم من الأنبياء من العرب كان يدعو إلى إفراد الله تعالى بالعبادة، ليعلموا أنهم في عبادة الأصنام على ضلالة، وأن شأن الأنبياء عربهم وعجمهم هو الدعاء إلى عبادة الله، وأن في: أن اعبدوا يجوز أن تكون مفسرة، لأن أرسلنا تتضمن معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية، أي بأن اعبدوا، **فحذف حرف الجر**، فعلى الأول لا موضع لها من الإعراب، وعلى الثاني ففي موضعها خلاف، أهو في موضع نصب أم في موضع جر؟

والظاهر أن الضمير في فإذا هم عائد على ثمود، وأن قومه انقسموا فريقين: مؤمنا وكافرا، وقد جاء ذلك مفسرا في سورة الأعراف في قوله: قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم «١» . وقال الزمخشري: أريد بالفريقين: صالح وقومه قبل أن يؤمن منهم أحد. انتهى. فجعل الفريق الواحد هو صالح، والفريق الآخر قومه، وإذا هنا هي الفجائية، وعطف بالفاء التي تقتضي التعقيب لا المهلة، فكان المعنى: أنهم بادروا بالاختصام، متعقبا دعاء صالح إياهم إلى عبادة الله. وجاء يختصمون على المعنى، لأن الفريقين جمع، فإن كان الفريقان من آمن ومن كفر، فالجمعية حاصلة في كل فريق، ويدل على أن فريق

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢٤٣/٨

المؤمن جمع قوله: إنا بالذي آمنتم به كافرون «٢» فقال:
آمنتم، وهو ضمير الجمع. وإن كان الفريق المؤمن هو صالح وحده، فإنه قد انضم إلى قومه، والمجموع جمع، وأوثر يختصمون على يختصمان، وإن كان من حيث التثنية جائزا فصيحا، لأنه مقطع فصل، واختصامهم دعوى كل فريق أن الحق معه، وقد ذكر الله تخاصمهم في سورة الأعراف.
ثم تلطف صالح بقومه ورفق بهم في الخطاب فقال مناديا لهم على جهة التحنن عليهم: لم تستعجلون بالسيئة، أي بوقوع ما يسوؤكم قبل الحالة الحسنة، وهي رحمة الله. وكان قد قال لهم في حديث الناقة: ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب أليم «٣» فقالوا له: ائتنا بعذاب الله «٤» . وقيل: لم تستعجلون بوقوع المعاصي منكم قبل الطاعة؟

---

(١) سورة الأعراف: ٧/ ٧٥.
(٢) سورة الأعراف: ٧/ ٧٦.
(٣) سورة الأعراف: ٧/ ٧٣.
(٤) سورة العنكبوت: ٢٩/ ٢٩.." [1]

"ويسهب في المعنى الوجيز دلالة ... بتكثير ألفاظ تسمى الشق
اشقا يقول فيها الله ما ليس قائلا ... وكان محبا في الخطابة
وامقا ويخطىء في تركيبه لكلامه ... فليس لما قد ركبوه مو
افقا وينسب إبداء المعاني لنفسه ... ليوهم أغمارا وإن كان س
ارقا ويخطىء في فهم القرآن لأنه ... يجوز إعرابا أبى أن يط
ابقا وكم بين من يؤتى البيان سليقة ... وآخر عاناه فما هو
لاحقا ويحتال للألفاظ حتى يديرها ... لمذهب سوء فيه أصبح م
ارقا فيا خسره شيخا تخرق صيته ... مغارب تخريق الصبا ومش
ارقا لئن لم تداركه من الله رحمة ... لسوف يرى للكافرين مرافقا
ومكرهم: ما أخفوه من تدبير الفتك بصالح وأهله. ومكر الله: إهلاكهم من حيث لا يشعرون، شبه بمكر الماكر على سبيل الاستعارة، ومكرهم: أنهاهم أنهم مسافرون واختفاؤهم في غار. قيل: أو شعب، أو عزمهم

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢٤٨/٨

على قتله وقتل أهله، وحلفهم أنهم ما حضروا ذلك. ومكر الله بهم: إطباق صخرة على فم الغار والشعب وإهلاكهم فيه، أو رمي الملائكة إياهم بالحجارة، يرونها ولا يرون الرامي حين شهروا أسيافهم بالليل ليقتلوه، قولان. وقيل: إن الله أخبر صالحا بمكرهم فيخرج عنه، فذلك مكر الله في حقهم.

وروي أن صالحا، بعد عقر الناقة، أخبرهم بمجيء العذاب بعد ثلاثة أيام، فاتفق هؤلاء التسعة على قتل صالح وأهله ليلا وقالوا: إن كان كاذبا في وعيده، كنا قد أوقعنا به ما يستحق وإن كان صادقا، كنا قد عجلناه قبلنا وشفينا نفوسنا. واختفوا في غار، وأهلكهم الله

، كما تقدم ذكره، وأهلك قومهم، ولم يشعر كل فريق بهلاك الآخر. والظاهر أن كيف خبر كان، وعاقبة الاسم، والجملة في موضع نصب بانظر، وهي معلقة، وقرأ الجمهور: إنا، بكسر الهمزة على الاستئناف. وقرأ الحسن، وابن أبي إسحاق، والكوفيون: بفتحها، فأنا بدل من عاقبة، أو خبر لكان، ويكون في موضع الحال، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هي، أي العاقبة تدميرهم. أو يكون التقدير: لأنا **وحذف حرف الجر**. وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكون كان تامة وعاقبة فاعل بها، وأن تكون زائدة وعاقبة مبتدأ خبره كيف. وقرأ أبي: أن دمرناهم، وهي أن التي من شأنها أن تنصب المضارع، ويجوز فيها الأوجه الجائزة في أنا، بفتح الهمزة. وحكى أبو البقاء: أن بعضهم أجاز في أنا دمرناهم في قراءة من." (١)

"قال داود. وقال عطاء وجماعة: تمضي في عدتها عن طلاقها الأول، وهو أحد قولي الشافعي. وقال مالك: لا تبني على العدة من الطلاق الأول، وتستأنف العدة من يوم طلقها الطلاق الثاني، وهو قول فقهاء جمهور الأمصار. والظاهر أيضا أنها لو كانت بائنا غير مبتوتة، فتزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول، كالرجعية في قول داود، ليس عليها عدة، لا بقية عدة الطلاق الأول ولا استئناف عدة الثاني، ولها نصف المهر. وقال الحسن، وعطاء، وعكرمة، وابن شهاب، ومالك، والشافعي، وعثمان البتي، وزفر: لها نصف الصداق، وتتم بقية العدة الأولى. وقال الثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وأبو يونس: لها مهر كامل للنكاح الثاني، وعدة مستقبلة، جعلوها في حكم المدخول بها، لاعتدادها من مائة.

وقرأ الجمهور: تعتدونها، بتشديد الدال: افتعل من العد، أي تستوفون عددها، من قولك: عد الدراهم فاعتدها، أي استوفى عددها نحو قولك: كلته واكتاله، وزنته فاتزنته. وعن ابن كثير وغيره من أهل مكة: بتخفيف الدال، ونقلها عن ابن كثير ابن خالويه وأبو الفضل الرازي. وقال ابن عطية: وروي عن أبي برزة، عن ابن كثير: بتخفيف الدال من العدوان، كأنه قال: فما لكم عدة تلزمونها عدوانا وظلما لهن، والقراءة

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٢٥٣/٨

الأولى أشهر عن ابن كثير، وتخفيف الدال وهم من أبي برزة. انتهى. وليس بوهم، إذ قد نقلها عن ابن كثير ابن خالويه وأبو الفضل الرازي في (كتاب اللوامح في شواذ القراءات) ، ونقلها الرازي المذكور عن أهل مكة وقال: هو من الاعتداد لا محالة، لكنهم كرهوا التضعيف فخففوه.

فإن جعلت من الاعتداء الذي هو الظلم ضعف، لأن الاعتداء يتعدى بعلى. انتهى. وإذا كان يتعدى بعلى، فيجوز أن لا يحذف على، ويصل الفعل إلى الضمير، نحو قوله:

تحن فتبدي ما بها من صبابة ... وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي: لقضى علي. وقال الزمخشري: وقرئ: تعتدونها مخففا، أي تعتدون فيها، كقوله:

ويوما شهدناه. والمراد بالاعتداء ما في قوله: ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا. انتهى. ويعني أنه اتصل بالفعل لما **حذف حرف الجر** وصل الفعل إلى ضمير العدة، كقوله:

ويوما شهدناه سليما وعامرا أي: شهدنا فيه. وأما على تقدير على، فالمعنى: تعتدون عليهن فيها. وقرأ الحسن:." (١)

"المجرد من الألف واللام فيطلق على المعبود بحق وعلى غيره، قال تعالى: ﴿لو كان فيهمآ آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، ﴿ومن يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به﴾ [المؤمنون: ١١٧] ، ﴿ [أرأيت] من اتخذ إلهه هواه﴾ [الفرقان: ٤٣] . واختلف الناس هل هو مرتجل أو مشتق؟ ، والصواب الأول، وهو أعرف المعارف. يحكى أن سيبويه رئي في المنام فقيل [له] : ما فعل الله بك؟ فقال: خيرا كثيرا، لجعلي اسمه أعرف المعارف.

ثم القائلون باشتقاقه اختلفوا اختلافا كثيرا، فمنهم من قال: هو مشتق من لاه يليه أي ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلاهة بكسر الهمزة وفتحها لارتفاعها، وقيل: لاتخاذهم إياها معبودا، وعلى هذا قيل: «لهي أبوك» يريدون: لله أبوك، فقلب العين إلى موضع اللام. وخففه فحذف الألف واللام **وحذف حرف الجر**. وأبعد بعضهم فجعل من ذلك قول الشاعر:

٢٤ - ألا ياسنا برق على قلل الحمى ... لهنك من برق علي كريم

قال: الأصل: لله إنك كريم علي، **فحذف حرف الجر** وحرف التعريف والألف التي قبل الهاء من الجلالة، وسكن الهاء إجراء للوصل مجرى الوقف،." (٢)

---

(١) البحر المحيط في التفسير أبو حيّان الأندلسي ٨/٤٩٠

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١/٢٤

"الجر، ويكون «وعلى أبصارهم» معطوفا على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، ثم **حذف حرف الجر** فانتصب ما بعده كقوله:

١٤٨ - تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام

أي تمرون بالديار، ولكنه غير مقيس. والثالث: أن يكون «غشاوة» اسما وضع موضع المصدر الملاقي لختم في المعنى، لأن الختم والتغشية يشتركان في معنى الستر، فكأنه قيل: «وختم تغشية» على سبيل التأكيد، فهو من باب «قعدت جلوسا» وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوما عليها مغشاة.

وقال الفارسي: «قراءة الرفع أولى لأن النصب: إما أن تحمله على ختم الظاهر فيعرض في ذلك أنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، وإما أن تحمله على فعل يدل عليه» ختم «تقديره: وجعل على أبصارهم غشاوة، فيجيء الكلام من باب:

١٤٩ - يا ليت زوجك قد غدا ... متقلدا سيفا ورمحا

وقوله:

١٥٠ - علفتـها تبنا وماء باردا ... حتى شتت همالة عيناها." (١)

"قال الزمخشري: «عطفا على» أعدت «انتهى. وهو غلط لأن المعطوف عليه [من] الصلة، ولا راجع على الموصول من هذه الجملة فلا يصح أن يكون عطفا على أعدت] .

وفاعل» بشر «: إما ضمير الرسول عليه السلام، وهو الواضح، وإما كل من تصح منه البشارة. وكون صلة» الذين «فعلا ماضيا دون كونه اسم فاعل دليل على أن يستحق التبشير بفضل الله من وقع منه الإيمان وتحقق به وبالأعمال الصالحة.

والصالحات جمع صالحة وهي من الصفات التي جرت مجرى الأسماء في إيلائها العوامل، قال:

٢٨٩ - كيف الهجاء وما تنفك صالحة ... من آل لأم بظهر الغيب تأتيني

وعلامة نصبه الكسرة لأنه من باب جمع المؤنث السالم نيابة عن الفتحة التي هي أصل النصب.

قوله تعالى: ﴿أن لهم جنات﴾ جنات اسم أن، و «لهم» خبر مقدم، ولا يجوز تقديم خبر «أن» وأخواتها إلا ظرفا أو حرف جر، وأن وما في حيزها في محل جر عند الخليل والكسائي ونصب عند سيبويه والفراء، لأن الأصل «: وبشر الذين آمنوا بأن لهم، **فحذف حرف الجر** مع أن، وهو حذف." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١/١١٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١/٢١١

"مطرد معها ومع» أن «الناصبة للمضارع، بشرط أمن اللبس، بسبب طولهما بالصلة، فلما **حذف** **حرف الجر** جرى الخلاف المذكور، فالخليل والكسائي يقولان: كأن الحرف موجود فالجر باق، واستدل الأخفش لهما بقول الشاعر:

٢٩٠ – وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إلي لا دين بها أنا طالبه

فعطف» دين «بالجر على محل» أن تكون «يبين كونها مجرورة، قيل: ويحتمل أن يكون من باب عطف التوهم فلا دليل فيه. والفراء وسيبويه يقولان: وجدناهم إذا حذفوا حرف الجر نصبوا، كقوله:

٢٩١ – تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام

أي بالديار، ولا يجوز الجر إلا في نادر شعر، كقوله:

٢٩٢ – إذا قيل: أي الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي: إلى كليب، وقول الآخر:

٢٩٣ –. . . . ." (١)

"نعمت الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: ٣٤] . و ﴿التي أنعمت﴾ صفتها والعائد محذوف. فإن قيل: من شرط حذف عائد الموصول إذا كان مجرورا أن يجر الموصول بمثل ذلك الحرف وأن يتحد متعلقهما، وهنا قد فقد الشرطان، فإن الأصل: التي أنعمت بها، فالجواب أنه إنما حذف بعد أن صار منصوبا **بحذف** **حرف الجر** اتساعا فبقي: أنعمتها، وهو نظير: ﴿كالذي خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩] في أحد الأوجه، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

و «عليكم» متعلق به، وأتى ب «على» دلالة على شمول النعمة لهم.

قوله: ﴿وأوفوا بعهدي﴾ هذه جملة أمرية عطف على الأمرية قبلها، ويقال: أوفى ووفى ووفى مشددا ومخففا، ثلاث لغات بمعنى، قال الشاعر:

٤٠٤ – أما ابن طوق فقد أوفى بذمته ... كما وفى بقلاص النجم حاديها

فجمع بين اللغتين. ويقال: أوفيت وفيت بالعهد وأوفيت الكيل لا غير. وعن بعضهم أن اللغات الثلاث واردة في القرآن، أما «أوفى»." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢١٢/١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣١٢/١

"قوله تعالى: ﴿وظللنا عليكم الغمام﴾ : تقديره: وجعلنا الغمام يظللكم، قال أبو البقاء: «ولا يكون كقولك:» ظللت زيدا يظل «لأن ذلك يقتضي أن يكون الغمام مستورا بظل آخر» وقيل: التقدير: بالغمام، وهذا تفسير معنى لا إعراب، لأن **حذف حرف الجر** لا ينقاس.

والغمام: السحاب لأنه يغم وجه السماء، أي يسترها، وكل مستور مغموم أي مغطى، وقيل: الغمام: السحاب الأبيض خاصة، ومثله الغيم والغين بالميم والنون، وفي الحديث «إنه ليغان على قلبي» ، وواحدته غمامة فهو اسم جنس.

والمن قيل: هو الترنجبين والطرنجين بالتاء والطاء، وقيل: هو مصدر يعني به جميع ما من الله تعالى به على بني إسرائيل من النعم، وكذلك قيل في السلوى، إنها مصدر أيضا، أي: إن لهم بذلك التسلي، نقله الراغب، والمن أيضا مقدار يوزن به، وهذا يجوز إبدال نونه الأخيرة حرف." (١)

"إلى ذلك قطرب والمبرد، وفيه نظر من حيث مجيء الحال من المضاف إليه/ في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح، خلافا لمن أجاز مجيئها من المضاف إليه مطلقا، لا يقال المضاف إليه معمول في المعنى لميثاق، لأن ميثاقا إما مصدر أو في حكمه، فيكون ما بعده إما فاعلا أو مفعولا، وهو [غير] جائز لأن من شرط عمل المصدر غير الواقع موقع الفعل أن ينحل لحرف مصدري وفعل هذا لا ينحل لهما، لو قدرت: وإذ أخذنا أن نواثق بني إسرائيل أو يواثقنا بنو إسرائيل لم يصح، ألا ترى أنك لو قلت: أخذت علم زيد لم يتقدر بقول: أخذت أن يعلم زيد، ولذلك منع ابن الطراوة في ترجمة سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» أن يقدر المصدر بحرف مصدري والفعل، ورد وأنكر على من أجازه. الثالث: أن يكن جوابا لقسم محذوف دل عليه لفظ الميثاق، أي: استحلفناهم أو قلنا لهم: بالله لا تعبدون. ونسب هذا الوجه لسيبويه ووافقه الكسائي والفراء والمبرد. الرابع: أن يكون على تقدير **حذف حرف الجر**، وحذف أن، والتقدير: أخذنا ميثاقهم على أن لا تعبدوا أو بأن لا تعبدوا، **فحذف حرف الجر** لأن حذفه مطرد مع أن وأن كما تقدم غير مرة، ثم حذفت «أن» الناصبة فارتفع الفعل بعدها ونظيره قول طرفة:

٥٦٨ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي." (٢)

"من المفعول في «لعنهم» أي لعنهم كافرين أي: ملتبسين بالكفر كقوله: ﴿وقد دخلوا بالكفر﴾ [المائدة: ٦١] .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١/٣٦٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١/٤٥٩

قوله: ﴿فقليلا ما يؤمنون﴾ في نصب «قليلا» ستة أوجه، أحدها وهو الأظهر: أنه نعت لمصدر محذوف أي: فإيمانا قليلا يؤمنون. الثاني: أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف أي: فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلته، وقد تقدم أنه مذهب سيبويه وتقدم تقريره. الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزمانا قليلا يؤمنون، وهو كقوله: ﴿آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره﴾ [آل عمران: ٧٢] . الرابع: أنه على إسقاط الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما **حذف حرف الجر** انتصب، ويعزى لأبي عبيدة.

الخامس: أن يكون حالا من فاعل «يؤمنون» ، أي فجمعا قليلا يؤمنون أي المؤمن فيهم قليل، قال معناه ابن عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: «ذهب قتادة إلى أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النحويون، وقالو ا: لو كان كذلك للزم رفع» قليل «. قلت: لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدم من أن نصبه على الحال واف بهذا المعنى: و» ما «على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد. السادس: أن تكون» ما «نافية أي: فما يؤمنون قليلا ولا كثيرا، ومثله: ﴿قليلا ما تشكرون﴾ [الأعراف: ١٠] ، ﴿قليلا ما تذكرون﴾ [الأعراف: ٣] ، وهذا قوي من جهة المعنى، وإنما يضعف شيئا من جهة تقدم ما في حيزها عليها، قاله أبو البقاء، وإليه ذهب ابن الأنباري، إلا أن تقديم." (١)

"٧٨١ - لراهب يحج بيت المقدس ... في منقل وبرجد وبرنس

والاعتمار: الزيارة، وقيل: مطلق القصد، ثم صارا علمين بالغلبة في المعاني كالبيت والنجم في الأعيان.

وقوله: ﴿فلا جناح عليه﴾ الظاهر أن» عليه «خبر» لا «، و» أن يطوف «أصله: في أن يطوف، **فحذف حرف الجر**، فيجيء في محلها القولان، النصب أو الجر. والوقف في هذا الوجه على قوله» بهما «. وأجازوا بعد ذلك أوجها ضعيفة منها: أن يكون الكلام قد تم عند قوله» فلا جناح «على أن يكون خبر» لا «محذوفا، وقدره أبو البقاء:» فلا جناح في الحج «ويبتدأ بقوله: ﴿عليه أن يطوف﴾ فيكون» عليه «خبرا مقدما و» أن يطوف «في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، فإن الطواف واجب، قال أبو البقاء هنا:» والجيد أن يكون «عليه» في هذا الوجه خبرا، و «أن يطوف» مبتدأ «.

ومنها: أن يكون ﴿عليه أن يطوف﴾ من باب الإغراء، فيكون» أن يطوف «في محل نصب كقولك، عليك زيدا، أي: الزمه، إلا أن إغراء الغائب ضعيف، حكى سيبويه:» عليه رجلا ليسني «، قال: وهو شاذ.

ومنها: أن «أن يطوف» في محل رفع خبرا ثانيا ل «لا» والتقدير: فلا جناح الطواف بهما. ومنها: «أن

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٠٢/١

يطوف» في محل نصب على الحال من الهاء في «عليه» ، والعامل في الحال العامل في الخبر، والتقدير: فلا جناح عليه في حال تطوافه بهما. وهذان القولان ساقطان ذكرتهما تنبيها على غلطهما، ولا فائدة في ذكر وجه الغلط إذا هو واضح بأدنى نظر.." (١)

"أحدهما: أنه يراد به آدم عليه السلام، وأيدوه بقوله: ﴿فنسي ولم نجد له عزما﴾ [طه: ١١٥] .
والثاني: أن يراد به التارك للوقوف بمزدلفة، وهم جمع الناس، فيكون المراد بالناسي حنس الناسين. قال ابن عطية: «ويجوز عند بعضهم حذف الياء، فيقول:» الناس كالقاض والهاد «قال: أما جوازه في العربية فذكره سيبويه، وأما جوازه قراءة فلا أحفظه» . قال الشيخ: «لم يجز سيبويه ذلك إلا في الشعر، وأجازه الفراء في الكلام، وأما قوله:» لم أحفظه «قد حفظه غيره، حكاها المهدوي قراءة عن سعيد بن جبير أيضا.
قوله: ﴿واستغفروا الله﴾ » استغفر «يتعدى لاثنين أولهما بنفسه، والثاني» ب «من» ، نحو: استغفرت الله من ذنبي، وقد **يحذف حرف الجر** كقوله:
٨٩٠ - أستغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل
هذا مذهب سيبويه وجمهور الناس. وقال ابن الطراوة: إنه يتعدى إليهما بنفسه أصالة، وإنما يتعدى ب «من» لتضمنه م؏نى ما يتعدى بها، فعنده «استغفرت الله من كذا» بمعنى تبت إليه من كذا، ولم يجيء «استغفر» في القرآن متعديا إلا للأول فقط، فأما قوله تعالى: ﴿واستغفر لذنبك﴾ [غافر: ٥٥] ﴿واستغفري لذنبك﴾ [يوسف: ٢٩] ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ [آل عمران: ١٣٥] فالظاهر أن هذه اللام لام العلة." (٢)

"وتقديره مبتدأ قبله على خلاف الأصل، أي: وهو يشهد.
والجمهور على ضم حرف المضارعة وكسر الهاء، مأخوذا من أشهد ونصب الجلالة مفعولا به. وقرأ أبو حيوة وابن محيصن بفتحهما ورفع الجلالة فاعلا، وقرأ أبي:» يستشهد الله «. فأما قراءة الجمهور وتفسيرهم فإن المعنى: يحلف بالله ويشهده إنه صادق، وقد جاءت الشهادة بمعنى القسم في آية اللعان، قيل: فيكون اسم الله منتصبا على **حذف حرف الجر** أي: يقسم بالله، وهذا سهو من قائله، لأن المستعمل بمعنى القسم» شهد «الثلاثي لا» أشهد «الرباعي، لا تقول: أشهد بالله، بل: أشهد بالله، فمعنى قراءة الجمهور: يطلع الله على ما في قلبه، ولا يعلم به أحد لشدة تكتمه
وأما تفسير الجمهور فيحتاج إلى حذف ما يصح به المعنى، تقديره: ويحلف بالله على خلاف ما في قلبه،

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٨٩/٢
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٣٦/٢

لأن الذي في قلبه هو الكفر، وهو لا يحلف عليه، إنما يحلف على ضده وهو الذي يعجب سامعه، ويقوي هذا التأويل قراءة أبي حيوة؛ إذ معناها: ويطلع الله على ما في قلبه من الكفر.

وأما قراءة أبي فيحتمل استفعل وجهين، أحدهما: أن يكون بمعنى أفعل فيوافق قراءة الجمهور. والثاني: أنه بمعنى المجرد وهو شهد، وتكون الجلالة منصوبة على إسقاط الخافض.

قوله: ﴿وهو ألد الخصام﴾ الكلام في هذه الجملة كالتي قبلها، ونزيد." (١)

"الواجب إلا على رأي الأخفش والكوفيين، بخلاف ما إذا كانت استفهامية. قال الشيخ:» فيمكن أن يجوز ذلك فيه لانسحاب الاستفهام على ما بعده وفيه بعد، لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني، فلو قلت: «كم من درهم أعطيته من رجل» على زيادة «من» في «رجل» لكان فيه نظر «انتهى.

والثاني: أنها تمييز، ويجوز دخول» من «على مميز» كم «استفهامية كانت أو خبرية مطلقا، أي: سواء وليها مميزها أم فصل بينهما بجملة أو ظرف أو جار ومجرور، على ما قرره النحاة. و» كم «وما في حيزها في محل نصب أو خفض، لأنها في محل المفعول الثاني للسؤال فإنه يتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف جر: إما عن وإما الباء نحو: سألته عن كذا وبكذا، قال تعالى: ﴿فسئل به خبيرا﴾ [الفرقان: ٥٩] ، وقد جمع بينهما في قوله:

٩١٦ - فأصبحن لا يسألنني عن بما به ... .

وقد يحذف حرف الجر، فمن ثم جاز في محل» كم «النصب والخفض بحسب التقديرين و» كم «هنا معلقة للسؤال، والسؤال لا يعلق إلا بالاستفهام كهذه الآية، وقوله تعالى:

﴿سلهم: أيهم بذلك زعيم﴾ [القلم: ٤٠] وقوله:." (٢)

"الثاني لفهم المعنى. وقد صرح به في قوله: ﴿بدلوا نعمة الله كفرا﴾ [إبراهيم: ٢٨] فكفرا هو المحذوف هنا. وكان قد تقدم عند قوله تعالى: ﴿فبدل الذين ظلموا﴾ [البقرة: ٥٩] أن «بدل» يتعدى لاثنين أحدهما بنفسه وهو البدل وهو الذي يكون موجودا وإلى الآخر بحرف الجر وهو المبدل وهو الذي يكون متروكا، وقد يحذف حرف الجر لفهم المعنى فالتقدير هنا: «ومن يبدل بنعمته كفرا» ، فحذف حرف الجر والبدل لفهم المعنى. ولا جائز أن تقدر حرف الجر داخلا على «كفرا» فيكون التقدير: «ومن يبدل بالكفر نعمة الله» لأنه لا يترتب عليه الوعيد في قوله: ﴿فإن الله شديد العقاب﴾ . وكذلك قوله:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٤٩/٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٦٩/٢

﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ [الفرقان: ٧٠] تقديره: بسيئاتهم حسنات، ولا يجوز تقديره: «سيئاتهم بحسنات» لأنه لا يترتب على قوله: ﴿إلا من تاب﴾ .

وقرىء: «يبدل» مخففا، و «من» لابتداء الغاية. و «ما» مصدرية، والعائد من جملة الجزاء على اسم الشرط محذوف لفهم المعنى أي: العقاب له، أو لأن «أل» نابت منابه عند الكوفيين.." (١)

"القتال في الشهر الحرام لأنه وقع منهم، ولم يشعروا بدخوله فخافوا من الإثم، وكان المشركون عيروهم بذلك «ولا يظهر ضعفه بذلك لأنه على هذا التخريج يكون سؤالهم عن شيئين، أحدهما القتال في الشهر الحرام.

والثاني: القتال في المسجد الحرام، لأنهم لم يسألوا عن ذات الشهر ولا عن ذات المسجد، إنما سألوا عن القتال فيهما كما ذكرتم، فأجيبوا بأن القتال في الشهر الحرام كبير وصد عن سبيل الله تعالى، يكون «قتال» أخبر عنه بأنه كبير، وبأنه صد عن سبيل الله، وأجيبوا بأن القتال في المسجد الحرام وإخراج أهله أكبر من القتال فيه. وفي الجملة فعطفه على الشهر الحرام متكلف جدا يبعد عنه نظم القرآن والتركيب الفصيح.

الرابع: أن يتعلق بفعل محذوف دل عليه المصدر تقديره: ويصدون عن المسجد، كما قال تعالى: ﴿هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام﴾ [الفتح: ٢٥] قاله أبو البقاء، وجعله جيدا. وهذا غير جيد لأنه يلزم منه **حذف حرف الجر** وإبقاء عمله، ولا يجوز ذلك إلا في صور ليس هذا منها، على خلاف في بعضها، ونص النحويون على أنه ضرورة كقوله:

٩٣٩ - إذا قيل: أي الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي: إلى كليب فهذه أربعة أوجه، أجودها الثاني.

وأما رفعه فوجهه أنه عطف على «وكفر به» على حذف مضاف تقديره «وكفر بالمسجد» فحذفت الباء وأضيف «كفر» إلى المسجد، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يخفى ما فيه من التكلف، إلا أنه لا تخرج هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك.." (٢)

"وقال غيره كقوله، إلا أنه قدر حرف الجر «على» والتقدير: إلا أن يخاف الولاة الزوجين على ألا يقيما، فبني للمفعول، فقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، **وحذف حرف الجر** من «أن» ، فجاء فيه الخلاف المتقدم بين سيبويه والخليل.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٣٧١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٣٩٧

وهذا الذي قاله ابن عطية سبقه إليه أبو علي، إلا أنه لم ينظره ب «استغفر» .

وقد استشكل هذا القراءة قوم وطعن عليها آخرون، لا علم لهم بذلك، فقال النحاس: «لا أعلم في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف، لأنه لا يوجبه الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى: أما الإعراب فلأن ابن مسعود قرأ ﴿إلا أن تخافوا ألا يقيموا﴾ فهذا إذا رد في العربية لما لم يسم فاعله كان ينبغي أن يقال: ﴿إلا أن يخاف﴾ . وأما اللفظ: فإن كان على لفظ» يخافا «وجب أن يقال: فإن خيف، وإن كان على لفظ» خفتم «وجب أن يقال: إلا أن تخافوا. وأما المعنى: فأستبعد أن يقال:» ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخاف غيركم، ولم يقل تعالى: ولا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية، فيكون الخلع إلى السلطان والفرض أن الخلع لا يحتاج إلى السلطان «.

وقد رد الناس على النحاس: أما ما ذكره من حيث الإعراب فلا يلزم حمزة ما قرأ به عبد الله. وأما من حيث اللفظ فإنه من باب الالتفات كما قدمته." (١)

"أولا، ويلزم النحاس أنه كان ينبغي على قراءة غير حمزة أن يقرأ: «فإن خافا» ، وإنما هو في القراءتين من الالتفات المستحسن في العربية. وأما من حيث المعنى فلأن الولاة هم الأصل في رفع التظالم بين الناس وهم الآمرون بالأخذ والإيتاء.

ووجه الفراء قراءة حمزة بأنه اعتبر قراءة عبد الله ﴿إلا أن تخافوا﴾ وخطأه الفارسي وقال: «لم يصب، لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على» أن «، وفي قراءة حمزة واقع على الرجل والمرأة» . وهذا الذي خطأ به القراء ليس بشيء، لأن معنى قراءة عبد الله: إلا أن تخافوهما، أي الأولياء الزوجين ألا يقيما، فالخوف واقع على «أن» وكذلك هي في قراءة حمزة: الخوف واقع عليها أيضا بأحد الطريقين المتقدمين: إما على كونها بدلا من ضمير الزوجين كما تقدم تقريره، وإما على **حذف حرف الجر** وهو «على» .

والخوف هنا فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه على بابه من الحذر والخشية، فتكون «أن» في قراءة غير حمزة في محل جر أو نصب على حسب الخلاف فيها بعد **حذف حرف الجر**، إذ الأصل، من ألا يقيما، أو في محل نصب فقط على تعدية الفعل إليها بنفسه كأنه قيل: إلا أن يحذرا عدم إقامة حدود الله. والثاني: أنه بمعنى العلم وهو قول أبي عبيدة، وأنشد:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤٤٩/٢

٩٧٥ - فقلت لهم خافوا بألفي مدجج ... سراتهم في الفارسي المسرد

ومنه أيضا:." (١)

"حذف هذا الضمير وهو منفصل قد تقدم ما عليه من الإشكال والجواب عند قوله: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ [البقرة: ٣] فليلتفت إليه.

وأما قراءة القصر فمعناها جئتم وفعلتم كقول زهير:

٩٩٤ - وما كان من خير أتوه فإنما ... توارثه آباء آبائهم قبل

أي: فعلوه، والمعنى إذا سلمتم ما جئتم وفعلتم، قال أبو علي: «تقدير: ما أتيتم نقده أو إعطاءه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو عائد الموصول، فصار: آتيتموه أي جئتموه، ثم حذف عائد الموصول» . وأجاز أبو البقاء أن يكون التقدير: ما جئتم به فحذف، يعني حذف على التدريج، بأن **حذف حرف الجر** أولا فاتصل الضمير منصوبا بفعل فحذف.

و «ما» فيها وجهان، أظهرهما: أنها بمعنى الذي، وأجاز أبو علي فيها أن تكون موصولة حرفية، ولكن ذكر ذلك مع قراءة القصر خاصة، والتقدير: إذا سلمتم الإتيان، وحينئذ يستغنى عن ذلك الضمير المحذوف. ولا يختص ذلك بقراءة القصر، بل يجوز أن تكون مصدرية مع المد أيضا على أن المصدر واقع موقع المفعول، تقديره: إذا سلمتم الإعطاء، أي المعطى والظاهر في «ما» أن يكون المراد بها الأجرة التي تعطاها المرضع، والخطاب على هذا في قوله: «سلمتم» و «آتيتم» للآباء خاصة، وأجازوا أن يكون المراد." (٢)

"فإنه قال: «فإن قلت بم يتعلق حرف الاستثناء؟ قلت: ب» لا تواعدوهن «، أي: لا تواعدوهن مواعدة قط إلا مواعدة معروفة غير منكرة، أو لا تواعدوهن إلا بأن تقولوا، أي: لا تواعدوهن إلا بالتعريض، ولا يكون استثناء منقطعا من» سرا «لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض» انتهى. فجعله استثناء متصلا مفرغا على أحد تأويلين، الأول: أنه مستثنى من المصدر، ولذلك قدره: لا تواعدوهن مواعدة قط إلا مواعدة معروفة. والثاني: أنه من مجرور محذوف، ولذلك قدره ب «إلا بأن تقولوا» ، لأن التقدير عنده: لا تواعدوهن بشيء إلا بأن تقولوا، ثم أوضح قوله بأن تقولوا بالتعريض، فلما حذفت الباء من «أن» وهي باء السببية بقي في «أن» الخلاف المشهور بعد **حذف حرف الجر**، هل هي في محل نصب أم جر؟ وقوله: «لأدائه إلى قولك إلى آخره» يعني أنه لا يصح تسلط العامل عليه فإن القول المعروف عنده المراد

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٤٥٠

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٤٧٥

به التعريض، وأنت لو قلت: »لا تواعدوهن/ إلا التعريض» لم يصح لأن التعريض ليس مواعدا.

ورد عليه الشيخ بأن الاستثناء المنقطع ليس من شرطه صحة تسلط العامل عليه بل هو على قسمين: قسم يصح فيه ذلك، وفيه لغتان: لغة الحجاز وجوب النصب مطلقا نحو: «ما جاء أحد ألا حمارا» ، ولغة تميم إجراؤه مجرى المتصل فيجرون فيه النصب والبدلية بشرطه، وقسم لا يصح فيه ذلك نحو: «ما زاد إلا ما نقص» ، و «ما نفع إلا ما ضر» . وحكم هذا النصب عند العرب قاطبة، فالقسمان يشتركان في التقدير بلكن عند البصريين، إلا أن أحدهما يصح تسلط العامل عليه في قولك: «ما جاء أحد إلا حمار» لو قلت: «ما جاء إلا حمار» صح بخلاف القسم الثاني، فإنه." (١)

"الأصمعي قراءة عن أبي عمرو: «فنصف» بضم النون هنا وفي جميع القرآن، وهما لغتان. وفيه لغة ثالثة: «نصيف» بزيادة ياء، ومنه الحديث: «ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» و «ما» في «ما فرضتم» بمعنى الذي، والعائد محذوف لاستكمال الشروط، ويضعف جعلها نكرة موصوفة/.

قوله: ﴿إلا أن يعفون﴾ في هذا الاستثناء وجهان، أحدهما: أن يكون استثناء منقطعا، قال ابن عطية وغيره: «لأن عفوهن عن النصف ليس من جنس أخذهن» . والثاني: أنه متصل، لكنه من الأحوال، لأن قوله: ﴿فنصف ما فرضتم﴾ معناه: فالواجب عليكم نصف ما فرضتم في كل حال إلا في حال عفوهن، فإنه لا يجب، وإليه نحا أبو البقاء، وهذا ظاهر، ونظيره: ﴿لتأتنني به إلا أن يحاط بكم﴾ [يوسف: ٦٦] . قال الشيخ: «إلا أن من منع أن تقع أن وصلتها حالا كسيبويه فإنه يمنع ذلك، ويكون حينئذ منقطعا» .

وقرأ الحسن «يعفونه» بهاء مضمومة، وفيها وجهان، أحدهما: أنها ضمير يعود على النصف. والأصل: إلا أن يعفون عنه، **فحذف حرف الجر**، فاتصل الضمير بالفعل. والثاني: أنها هاء السكت والاستراحة، وإنما ضمها تشبيها بهاء الضمير كقول الآخر:." (٢)

"وهو الناصب لوصية تقديره: والذين يتوفون يوصون وصية، وقدره ابن عطية:» ليوصوا «، و» وصية «منصوبة على المصدر أيضا. وفي حرف عبد الله:» الوصية «رفعا بالابتداء والخبر الجار بعدها، أو مضمر أي: فعليهم الوصية: والجار بعدها حال أو خبر ثان أو بيان.

قوله: ﴿متاعا﴾ في نصبه سبعة أوجه، أحدها: أنه منصوب بلفظ» وصية «لأنها مصدر منون، ولا يضر تأنيثها بالتاء لبنائها عليها، فهي كقوله:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٤٨٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٤٩٢

١٠١١ - فلولا رجاء النصر منك ورهبة ... عقابك قد كانوا لنا كالموارد

والأصل: وصية بمتاع، ثم **حذف حرف الجر** اتساعا، فنصب ما بعده، وهذا إذا لم تجعل «الوصية» منصوبة على المصدر، لأن المصدر المؤكد لا يعمل، وإنما يجيء ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول كما تقدم تفصيله.

والثاني: أنه منصوب بفعل: إما من لفظه أي: متعوهن متاعا أي: تمتيعا، أو من غير لفظه أي: جعل الله لهن متاعا. والثالث: أنه صفة لوصية، والرابع: أنه بدل منها. الخامس: أنه منصوب بما نصبها أي: يوصون متاعا، فهو مصدر أيضا على غير الصدر ك «قعدت جلوسا» ، هذا فيمن نصب «وصية. السادس: أنه حال من الموصين: أي ممتعين أو ذوي متاع. السابع: أنه حال من أزواجهم، أي: ممتعات أو ذوات متاع، وهي حال مقدرة إن كانت الوصية من الأزواج.

وقرأ أبي:» متاع لأزواجهم «بدل» وصية «، وروي عنه» فمتاع «، ودخول." (١)

"الفاء في خبر الموصول لشبهه بالشرط، وينتصب» متاعا «في هاتين الروايتين على المصدر بهذا المصدر، فإنه بمعنى التمتيع، نحو:» يعجبني ضرب لك زيدا ضربا شديدا «ونظيره: ﴿فإن جهنم جزآؤكم جزاء موفورا﴾ [الإسراء: ٦٣] و» إلى الحول «متعلق ب» متاع «أو بمحذوف على أنه صفة له.

قوله: ﴿غير إخراج﴾ في نصبه ستة أوجه، أحدها: أنه نعت ل» متاعا «. الثاني: أنه بدل منه. الثالث: أنه حال من الزوجات أي: غير مخرجات. الرابع: أنه حال من الموصين، أي: غير مخرجين. الخامس: أنه منصوب على المصدر تقديره: لا إخراجا قاله الأخفش. السادس: أنه على **حذف حرف الجر**، تقديره: من غير إخراج، قاله أبو البقاء، وفيه نظر.

قوله: ﴿في ما فعلن في أنفسهن﴾ هذان الجاران يتعلقان بما تعلق به خبر» لا «وهو» عليكم «من الاستقرار، والتقدير: لا جناح مستقر عليكم فيما فعلن في أنفسهن. و» ما «موصولة اسمية والعائد محذوف تقديره: فعلنه. و» من معروف «متعلق بمحذوف لأنه حال من ذلك العائد المحذوف تقديره. فيما فعلنه كائنا من معروف.

وجاء في هذه الآية» من معروف «نكرة مجرورة ب» من «، وفي الآية قبلها» بالمعروف «معرفا مجرورا بالباء لأن هذه لام العهد، كقولك:» رأيت رجلا فأكرمت الرجل «إلا أن هذه وإن كانت متأخرة في اللفظ

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٥٠٣

فهي مقدمة في التنزيل، ولذلك جعلها العلماء منسوخة بها إلا عند شذوذ. وتقدم نظائر هذه الجمل، فلا حاجة إلى إعادة الكلام فيها.." (١)

"وهذا من أحسن الكلام، وأحسن من قول من زعم أنها خبر لا إنشاء، مستدلا بدخول الاستفهام عليها، وبوقوعها خبرا لإن في قوله:

١٠٢٠ - لا تكثرن إني عسيت صائما ... .

وهذا لا دليل فيه لأنه على إضمار القول كقوله:

١٠٢١ - إن الذين قتلتم أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

ولذلك لا توصل بها الموصولات خلافا لهشام.

قوله: ﴿وما لنآ ألا نقاتل﴾ هذه الواو رابطة لهذا الكلام بما قبله، ولو حذفت لجاز أن يكون منقطعا مما قبله. و «ما» في محل رفع بالابتداء، ومعناها الاستفهام، وهو استفهام إنكار. و «لنا في محل رفع خبر ل» ما «.

و» ألا نقاتل «فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها على **حذف حرف الجر**، والتقدير: وما لنا في ألا نقاتل، أي: في ترك القتال، ثم حذفت» في «مع» أن «فجرى فيها الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه: أهي في محل جر أم نصب؟ وهذا الجار يتعلق بنفس الجار الذي هو» لنا «، أو بما يتعلق هو به على حسب ما تقدم في ﴿من بعد موسى﴾ . والثاني: مذهب الأخفش أن» أن «زائدة، ولا يضر عملها مع زيادتها، كما لا يضر ذلك في حروف الجر الزائدة، وعلى هذا فالجملة المنفية بعدها في محل نصب على الحال، كأنه." (٢)

"قوله: ﴿منهم من كلم الله﴾ هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون لا محل لها من الإعراب لاستئنافها. والثاني: أنها بدل من جملة قوله «فضلنا» والجمهور على رفع الجلالة على أنه فاعل، والمفعول محذوف وهو عائد الموصول أي: من كلمه الله. وقرىء بالنصب على أن الفاعل ضمير مستتر وهو عائد الموصول أيضا، والجلالة نصب على التعظيم.

وقرأ أبو المتوكل وابن السميفع: «كالم الله» على وزن فاعل ونصب الجلالة، و «كليم» على هذا معنى مكالم نحو: جليس بمعنى مجالس، وخليط بمعنى مخالط. وفي هذا الكلام التفات لأنه خروج من ضمير

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٠٤/٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥١٧/٢

المتكلم المعظم نفسه في قوله: «فضلنا» إلى الاسم الظاهر الذي هو في حكم الغائب.

قوله: ﴿درجات﴾ في نصبه ستة أوجه، أحدها أنه مصدر واقع موقع الحال. الثاني: انه حال على حذف مضاف، أي: ذوي درجات. الثالث: أنه مفعول ثان ل «رفع» على أنه ضمن معنى بلغ بعضهم درجات. الرابع أنه بدل اشتمال أي: رفع درجات بعضهم، والمعنى: على درجات بعض. الخامس: أنه مصدر على معنى الفعل لا لفظه، لأن الدرجة بمعنى الرفعة، فكأنه قيل: ورفع بعضهم رفعات. السادس: أنه على إسقاط الخافض، وذلك الخافض يحتمل أن يكون «على» أو «في» أو «إلى» تقديره: على درجات أو في درجات أو إلى درجات، فلما **حذف حرف الجر** انتصب ما بعده.." (١)

"هذا ظهورا قويا عند من يرى أن الكلام قد تم عند قوله: ﴿ولا تيمموا الخبيث﴾ وما بعده استئناف، وقد تقدم تفسير معناه.

والهاء في «بآخذيه» تعود على «الخبيث» وفيها وفي نحوها من الضمائر المتصلة باسم الفاعل قولان مشهوران، أحدهما: أنها في محل جر وإن كام محلها منصوبا لأنها مفعول في المعنى. والثاني: - وهو رأي الأخفش - أنها في محل نصب، وإنما حذف التنوين والنون في نحو: «ضاربيك» للطافة الضمير، ومذهب هشام أنه يجوز ثبوت التنوين مع الضمير، فيجيز: «هذا ضاربنك» بثبوت التنوين، وقد يستدل لمذهبه بقوله:

١٠٧٤ - هم الفاعلون الخير والآمرونه ... .

وقوله الآخر:

١٠٧٥ - ولم يرتفق والناس محتضرونه ... .

فقد جمع بين النون النائبة عن التنوين وبين الضمير. ولهذه الأقوال أدلة مذكورة في كتب القوم.

قوله: ﴿إلا أن تغمضوا﴾ الأصل: إلا بأن، **فحذف حرف الجر** مع «أن» فيجيء فيها القولان: أهي في محل جر أم نصب؟ وهذه الباء تتعلق «تيمموا» «بآخذيه» . وأجاز أبو البقاء أن تكون «أن» وما في حيزها في محل نصب." (٢)

"فحركنا الثانية بالفتحة هربا من التقائهما، وكانت الحركة فتحة، لأنها أخف الحركات، وأن وما في حيزها في محل نصب أو جر بعد **حذف حرف الجر**، وهي لام العلة، والتقدير: لأن تضل، أو إرادة أن

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٣٦/٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦٠٢/٢

تضل.

وفي متعلق هذا الجار ثلاثة أوجه، أحدها: أنه فعل مضمر دل عليه الكلام السابق، إذ التقدير: فاستشهدوا رجلا وامرأتين لأن تضل إحداهما، ودل على هذا الفعل قوله: ﴿فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ قاله الواحدي، ولا حاجة إليه، لأن الرافع لرجل وامرأتين مغن عن تقدير شيء آخر، وكذلك الخبر المقدر لقولك: «فرجل وامرأتان» إذ تقدير الأول: فليشهد رجل، وتقدير الثاني: فرجل وامرأتان يشهدون لأن تضل، وهذان التقديران هما الوجه الثاني والثالث من الثلاثة المذكورة.

وهنا سؤال واضح جرت عادة المعربين والمفسرين يسألونه وهو: كيف جعل ضلال إحداهما علة لتطلب الإشهاد أو مرادا لله تعالى، على حسب التقديرين المذكورين أولا؟ وقد أجاب سيبويه وغيره عن ذلك بأن الضلال لما كان سببا للإذكار، والإذكار مسببا عنه، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار. فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره قولهم: «أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه، وأعددت السلاح ان يجيء عدو فأدفعه» فليس إعدادك الخشبة لأن يميل الحائط ولا إعدادك السلاح لأن يجيء عدو، وإنما هما للإدغام إذا مال/ وللدفع إذا جاء العدو، وهذا مما يعد إليه المعنى ويهجر فيه جانب اللفظ.." (١)

"لأدائها، أو لإقامتها، ويجوز أن تكون متمحضة للظرف، ويجوز أن تكون شرطية والجواب محذوف أي: إذا دعوا فلا يأبوا.

قوله: ﴿أن تكتبوه﴾ مفعول به والناصب له «تسأموا» لأنه يتعدى بنفسه قال:

١١٢٩ - سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ... ثمانين حولا لا أبا لك يسأم

وقيل: بل يتعدى بحرف الجر، والأصل: من أن تكتبوه، **فحذف حرف الجر** للعلم به فيجري الخلاف المشهور في «أن» بعد حذفه، ويدل على تعديه ب «من» قوله:

١١٣٠ - ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

والسأم والسآمة: الملل من الشيء والضجر منه.

والهاء في «تكتبوه» يجوز أن تكون للدين في أول الآية، وأن تكون للحق في قوله: «فإن كان الذي عليه الحق» وهو أقرب مذكور، والمراد به «الدين» وقيل: يعود على الكتاب المفهوم من «يكتبوه» قاله

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٦٦٠

الزمخشري.

و «صغيرا أو كبيرا» حال، أي: على أي حال كان الدين قليلا أو كثيرا، وعلى أي حال كان الكتاب م ختصرا أو مشبعا، وجوز السجاوندي انتصابه على خبر «كان» مضمرة، وهذا لا حاجة تدعوا إليه، وليس من مواضع إضماره.." (١)

"قوله: ﴿فليس﴾ قال أبو البقاء: «دخلت الفاء في» فليس «إيذانا بتعلق ما بعدها بما قبلها» قلت: هي عاطفة هذه الجملة على الجملة من قوله: ﴿إلا أن تكون تجارة﴾ إلى آخرها، والسببية فيها واضحة أي: بسبب عن ذلك رفع الجناح في عدم الكتابة.

وقوله: ﴿ألا تكتبوها﴾ أي: «في أن لا» ، **فحذف حرف الجر** فبقي في موضع «أن» الوجهان:

قوله: ﴿إذا تبايعتم﴾ يجوز أن/ تكون شرطية، وجوابها: إما متقدم عند قوم، وإما محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره: إذا تبايعتم فأشهدوا، ويجوز أن تكون ظرفا محضا أي: افعلوا الشهادة وقت التبايع.

قوله: ﴿ولا يضآر﴾ العامة على فتح الراء جزما، و «لا» ناهية، وفتح الفعل لما تقدم في قراءة حمزة: «إن تضل» .

ثم هذا الفعل يحتمل أن يكون مبنيا للفاعل، والأصل: «يضارر» بكسر الراء الأولى فيكون «كاتب» و «شهيد» فاعلين نهيا عن مضارة المكتوب له والمشهود له، نهي الكاتب عن زيادة حرف يبطل به حقا أو نقصانه، ونهي الشاهد [عن] كتم الشهادة، واختاره الزجاج، ورجحه بأن الله تعالى قال: ﴿فإنه فسوق بكم﴾ ، ولا شك أن هذا من الكاتب والشاهد فسق، ولا يحسن أن يكون إبرام الكاتب والشهيد والإلحاح عليهما فسقا. ونقل في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وطاووس." (٢)

"فتح» أن «الأولى، وهي قراءة العامة فلا يتجه ما ذكرته من التخريج، لأن الأولى معمولة له استغنى بها. فالجواب: أن ذلك متجه أيضا مع فتح الأولى وهو أن تجعل الأولى على حذف لام العلة، تقديره: شهد الله أن الدين عند الله الإسلام لأنه لا إله إلا هو، وكان يحيك في نفسي هذا التخريج مدة، ولم أرهم ذكروه حتى رأيت الواحدي ذكره، وقال:» وهذا معنى قول الفراء حيث يقول في الاحتجاج للكسائي: «إن شئت جعلت» أنه «على الشرط، وجعلت الشهادة واقعة على قوله: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ وتكون» أن «الأولى يصلح فيه الخفض كقولك:» شهد الله لوحدانيته أن الدين عن الله الإسلام «.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٦٦٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢/٦٧٥

وهو كلام مشكل في نفسه، ومعنى قوله: «على الشرط» أي: العلة، سمى العلة شرطا لأن المشروط متوقف عليه كتوقف المعلول على علته، فهو علة، إلا أنه خلاف اصطلاح النحويين.

ثم اعترض الواحدي على هذا التخريج بأنه لو كان كذلك لم يحسن إعادة اسم الله ولكان التركيب ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ ، لان الاسم قد سبق فالوجه الكناية، ثم أجاب بأن العرب ربما أعادت الاسم موضع الكناية وأنشد:

١٢٠٦ - لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

يعني أنه من باب إيقاع الظاهر موقع المضمر، ويزيده هنا حسنا أنه في/ موضع تعظيم وتفخيم.

الخامس: أن تكون على **حذف حرف الجر** معمولة للفظ «الحكيم» كأنه." (١)

"الشيخ، والذي يظهر أنه يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع، فإن كلا من قائم ويصلي يصح أن يتسلط على» في المحراب «، وذلك جائز على أي وجه تقدم من وجوه الإعراب.

قوله: ﴿إن الله﴾ قرأ نافع وحمزة وابن عامر بكسر «إن» ، والباقون بفتحها. فالكسر عند الكوفيين لإجراء النداء مجرى القول فليكسر معه، وعند البصريين على إضمار القول، أي: فنادته فقالت. والفتح على **حذف حرف الجر** تقديره: فنادته بأن الله، فلما حذف الخافض جرى الوجهان المشهوران في محلها.

وفي قراءة عبد الله «فنادته الملائكة: يا زكريا» فقوله «يا زكريا» هو مفعول النداء، وعلى هذه القراءة يتعين كسر «إن» ولا يجوز فتحها لاستيفاء الفعل معموليه، وهما: الضمير وما نودي به زكريا.

قوله: «نبشرك» قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الخمسة في هذه السورة: ﴿إن الله يبشرك﴾ موضعان، وفي سورة الإسراء: ﴿ويبشر المؤمنين﴾ [الآية: ٩] ، وفي سورة الكهف: ﴿ويبشر المؤمنين﴾ [الآية: ٢] أيضا بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مشددة من: بشره يبشره. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ثلاثتهم كذلك في سورة الشورى وهو ﴿ذلك الذي." (٢)

"غير إشكال، ولكن الواحدي جعل» من «في» من الطين «لابتداء الغاية وهو الظاهر. قال الشيخ:» وقد قرأ بعض القراء: «فأنفخها» أعاد الضمير على الهيئة المحذوفة، إذ يكون التقدير: هيئة كهيئة الطير، أو على الكاف على المعنى، إذ هي بمعنى: مماثلة هيئة الطير، فيكون التأنيث هنا كما هو في آية المائدة في قوله: ﴿فتنفخ فيها﴾ فتكون هذه القراءة قد **حذف حرف الجر** منها كقوله:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣/٨٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣/١٥٢

١٢٩٧ – ما شق جيب ولا قامتك نائحة ... ولا بكتك جياد عند إسلاب

وقول النابغة:

١٢٩٨ –. . . . . كالهبرقي تنحى ينفخ الفحما

يريد: ولا قامت عليك، وينفخ في الفحم، وقال: «وهي قراءة شاذة نقلها الفراء» ، وعجبت منه كيف لم يعزها، وقد عزاها صاحب «الكشاف» إلى عبد الله قال: وقرأ عبد الله: «فأنفخها» وأنشد:

«كالهبرقي تنحى» ... قوله: «فيكون» في «يكون» وجهان أحدهما: أنها تامة أي: فيوجد." (١)

"مفعولين، ويكون المعنى:» ولا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم كما تقول: أقررت لزيد بألف، فتكون اللام متعلقة بالمعنى، ولا تكون زائدة على حد ﴿ردف لكم﴾ [النمل: ٧٢] ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [يوسف: ٤٣] . قلت: فهذا تصريح من أبي علي بأنه ضمن آمن معنى أقر.

قوله: ﴿أن يؤتى أحد﴾ اعلم أن في هذه الآية كلاما كثيرا لا بد من إيراده عن قائليه ليتضح ذلك، فأقول وبالله العون: اختلف الناس في هذه الآية على [وجوه:] أحدها: أن يكون ﴿أن يؤتى أحد﴾ متعلقا بقوله: ﴿ولا تؤمنوا﴾ على **حذف حرف الجر**، والأصل: «ولاتؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم» فلما **حذف حرف الجر** جرى الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه في محل «أن» ، ويكون قوله: ﴿قل إن الهدى هدى الله﴾ جملة اعتراضية، قال الزمخشري في تقرير هذا الوجه وبه بدأ: «ولا تؤمنوا متعلق بقوله:» أن يؤتى أحد «، وما بينهما اعتراض أي:» ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم، أرادوا: أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا مثل ما أوتيتم ولا تفشوه إلا لأشياعكم وحدهم دون المسلمين، لئلا يزيدهم ثباتا، ودون المشركين لئلا يدعوهم إلى الإسلام، أو يحاجوكم عطف على «أن يؤتى» .

والضمير في «يحاجوكم» لأحد لأنه في معنى الجميع، بمعنى: ولا تؤمنوا لغير أتباعكم، فإن المسلمين يحاجوكم عند ربكم بالحق، ويغالبونكم عند الله. فإن قلت: ما معنى الاعتراض؟ قلت: معناه أن الهدى هدى الله، من شاء أن يلطف به حتى يسلم أو يزيد ثباتا كان ذلك، ولم ينفع كيدكم وحيلكم." (٢)

"على معنى الجحد، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت كما مر في بعض الوجوه فيمتنع جعله الملازم للنفي، والأمر واضح مما تقدم.

---

(١) الدر ال مصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣/١٩٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣/٢٥٢

وقرأ ابن كثير: «أأن يؤتى» بهمزة استفهام وهو على قاعدته في كونه يسهل الثانية بين بين من غير مد بينهما. وخرجت هذه القراءة على أوجه، أحدها: أن يكون «أن يؤتى» على **حذف حرف الجر** وهو لام العلة والمعلل محذوف، تقديره: ألأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه. وقد قدمت تحقيق هذا فحينئذ يسوغ في محل «أن» الوجهان: أعني النصب مذهب سيبويه، والجر مذهب الخليل.

الثاني: أن «أن يؤتى» في محل رفعب بالابتداء والخبر محذوف تقديره: أأن يؤتى أحد يا معشر اليهود مثل ما أوتيتم من الكتاب والعلم تصدقون به أو تعترفون به أو تذكرونه لغيركم أو تشيعونه في الناس ونحو ذلك مما يحسن تقديره، وهذا على قول من يقول: «أزيد ضربته» وهو وجه مرجوح، كذا قدره الواحدي تبعا للفارسي، وأحسن من هذا التقدير لأنه الأصل: أإتيان أحد مثل ما أوتيتم ممكن أو مصدق به.

الثالث: أن يكون منصوبا بفعل مقدر يفسره هذا الفعل المضمر، وتكون المسألة من باب الاشتغال والتقدير: أتذكرون أن يؤتى أحد تذكرونه، فتذكرونه مفسر لتذكرون الأول على حد: «أزيدا ضربته» ثم حذف الفعل الأخير المفسر لدلالة الكلام عليه، وكأنه منطوق به، ولكونه في قوة المنطوق." (١)

"قوله: ﴿ألا نؤمن﴾ في «أن» وجهان، أحدهما: أنها على **حذف حرف الجر**، والأصل: في أن لا نؤمن، وحينئذ يجيء فيها المذهبان المشهوران: أهي في محل جر أو نصب. والثاني: أنها مفعول بها على تضمين: «عهد» معنى ألزم، تقول: «عهدت إليه كذا» أي: ألزمته إياه، فهي على هذا في محل نصب فقط.

و «أن» تكتب متصلة ومنفصلة اعتبارا بالأصل أو بالإدغام. ونقل أبو البقاء أن منهم من يحذفها في الخط اكتفاء بالتشديد. وحكى مكي عن المبرد أنها إن أدغمت بغنة كتبت متصلة وإلا فمنفصلة، ونقل عن بعضهم أنها إن كانت مخففة كتبت منفصلة، وإن كانت ناصبة كتبت متصلة، والفرق أن المخففة معها ضمير مقدر، فكأنه فاصل بينهما بخلاف الناصبة، وقول أهل الخط في مثل هذا: «تكتب متصلة» عبارة عن حذفها في الخط بالكلية اعتبارا بلفظ الإدغام لا أنهم يكتبونها متصلة، ويثبتون لها بعض صورتها فيكتبون: أنلا، والدليل على ذلك أنهم لما قالوا في «أم من» و «أم ما» ونحوه بالاتصال إنما يعنون به كتابة حرف واحد فيكتبون: أمن وأما. وفهم أبو البقاء أن الاتصال في ذلك عبارة عن كتابتهم لها بعض صورتها ملصقة ب «لا» ، والدليل على أنه فهم ذلك أنه قال: «ومنهم من يحذفها في الخط اكتفاء

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣/٢٥٧

بالتشديد» فجعل الحذف قسيما للوصل والفصل، ولا يقول أحد بهذا.

وتعدى «نؤمن» باللام لتضمنه معنى الاعتراف، وقد تقدم في أول البقرة.." (١)

"محذوف أي: فواحدة كافية. الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فالمقنع واحدة. الثالث: أنه فاعل بفعل مقدر أي: فيكفي واحدة.

و «أو» على بابها من كونها للإباحة أو التخيير. و «ما» في «ما ملكت» كهي في قوله: «ما طاب» . وأضاف الملك لليمين لأنها محل المحاسن، وبها تتلقى رايات المجد. وروي عن أبي [عمرو] : «فما ملكت أيمانكم» ، والمعنى: إن لم يعدل في عشرة واحدة فما ملكت يمينه. وقرأ ابن أبي عبلة: «أو من ملكت أيمانكم» .

قوله: ﴿ذلك أدنى﴾ مبتدأ وخبر، و «ذلك» إشارة إلى اختيار الواحدة أو التسري. و «أدنى» أفعل تفضيل من دنا يدنو أي: قرب أي: أقرب إلى عدم العول.

و ﴿أن لا تعولوا﴾ في محل نصب أو جر على الخلاف المشهور في «أن» بعد **حذف حرف الجر**، وفي ذلك الحرف المحذوف ثلاثة أوجه، أحدها: «إلى» أي: أدنى إلى ألا تعولوا. والثاني: «اللام» والتقدير: أدنى لئلا تعولوا. والثالث: وقدره الزمخشري: من أن ل ا تميلوا، لأن أفعل التفضيل يجري مجرى فعله، فما تعدى به فعله تعدى هو به، وأدنى من دنا، و «دنا» يتعدى ب إلى واللام ومن. تقول: دنوت إليه وله ومنه. وقرأ الجمهور: «تعولوا» من عال يعول إذا مال وجار، والمصدر: العول." (٢)

"قال: وأحل الله لكم الابتغاء بأموالكم من تزويج أو ملك يمين. وأجاز الزمخشري أن يكون نصبه على المفعول من أجله، قال «بمعنى: بين لكم ما يحل مما يحرم إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياما في حال كونكم محصنين» .

وأنحى عليه الشيخ، وجعله إنما قصد بذلك دسيسة الاعتزال ثم قال: «وظاهر الآية غير ما فهمه، إذ الظاهر أنه تعالى أحل لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان لا حالة السفاح، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب» أن تبتغوا «مفعولا له، لأنه فات شرط من شروط المفعول له وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له، لأن الفاعل ب» أحل «هو الله تعالى والفاعل في» تبتغوا «ضمير المخاطبين فقد اختلفا، ولما أحس الزمخشري إن كان أحس جعل» أن تبتغوا «على حذف» إرادة «حتى يتحد الفاعل

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥١٧/٣

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٦٧/٣

في قوله» وأحل «وفي المفعول له، ولم يجعل» أن تبتغوا «مفعولا له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر» .

انتهى.

ولا أدري ما هذا التحمل، ولا كيف يخفى على أبي القاسم شرط اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول «إن كان أحس» !!!

وأجاز أبو البقاء فيه النصب على **حذف حرف الجر**، قال أبو البقاء: «وفي» ما «يعني من قوله ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ وجهان، أحدهما: هي بمعنى» من «، فعلى هذا يكون قوله» أن تبتغوا «في موضع جر أو نصب على تقدير: بأن تبتغوا أو لأن تبتغوا، أي: أبيح لكم غير من ذكرنا من النساء." (١)

"قوله: «أن ينكح» على هذا ثلاثة أقوال، القول الأول: أنه في محل نصب ب «طولا» على أنه مفعول بالمصدر المنون؛ لأنه مصدر «طلت الشيء» أي: نلته، والتقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات. ومثله قول الفرزدق:

١٥٧٣ - إن الفرزدق صخرة ملمومة ... طالت فليس ينالها الأوعالا

أي: طالت الأوعال فلم تنلها، وإعمال المصدر المنون كثير، قال:

١٥٧٤ - بضرب بالسيوف رؤوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيل

وقول الله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا﴾ [البلد: ١٤-١٥] ، وهذا الوجه ذهب [إليه] الفارسي.

القول الثاني: أن «أن ينكح» بدل من «طولا» بدل الشيء من الشيء؛ لأن الطول هو القدرة أو الفصل، والنكاح قدرة وفصل.

القول الثالث: أنه على **حذف حرف الجر**، ثم اختلف هؤلاء: فمنهم من قدره ب «إلى» أي: طولا إلى أن ينكح، ومنهم من قدره باللام، أي: لأن ينكح، وعلى هذين التقديرين فالجار في محل الصفة ل «طولا» فيتعلق بمحذوف، ثم لما **حذف حرف الجر** جاء الخلاف المشهور في محل «أن» أنصب هو أم جر؟ وقيل: اللام المقدرة مع «أن» هي لام المفعول من أجله أي: طولا لأجل نكاحهن.." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣/٦٥١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣/٦٥٤

"قوله تعالى: ﴿يريد الله أن يخفف﴾ : في هذه الجملة احتمالان أحدهما: وهو الأصح أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. والثاني: أنها حال من قوله: ﴿والله يريد أن يتوب﴾ العامل فيها «يريد» أي: والله يريد أن يتوب عليكم يريد أن يخفف عنكم. وفي هذا الإعراب نظر من وجهين، أحدهما: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وبين عاملها بجملة معطوفة على جملة العامل في الحال ضمن تلك الجملة المعطوف عليها، والجملة المعطوفة وهي «ويريد الذين يتبعون» جملة أجنبية من الحال وعاملها. والثاني: أن الفعل الذي وقع حالا رفع الاسم الظاهر فوقع الربط بالظاهر، لأن «يريد» رفع اسم الله/ وكان من حقه أن يرفع ضميره، والربط بالظاهر إنما وقع في الجملة الواقعة خبرا أو صلة، أما الواقعة حالا وصفة فلا، إلا أن يرد به سماع، ويصير هذا الإعراب نظير: «بكر يخرج يضرب بكر خالدا» . ولم يذكر مفعول التخفيف فهو محذوف فقيل: تقديره: يخفف عنكم تكليف النظر وإزالة الحيرة. وقيل: إثم ما ترتكبون.

قوله: «ضعيفا» في نصبه أربعة أوجه، الأظهر: أنه حال من «الإنسان» وهي حال مؤكدة. الثاني: أنه تمييز قالوا: لأنه يصلح لدخول «من» وهذا غلط. الثالث: أنه على **حذف حرف الجر**، والأصل: خلق من شيء ضعيف أي: من ماء مهين أو من نطفة، فلما حذف الموصوف وحرف الجر وصل الفعل إليه بنفسه فنصبه. والرابع: وإليه أشار ابن عطية أنه منصوب على." (١)

"حصرة» نصبا على الحال بوزن «نبقة» وهي تؤيد كون «حصرت» حالا، ونقلها المهدوي عن عاصم في رواية حفص، وروي عن الحسن أيضا: «حصرات» و «حاصرات» .

وهاتان القراءتان تحتملان أن تكون «حصرات» و «حاصرات» نصبا على الحال، أو جرا على الصفة ل «قوم» ، لأن جمع المؤنث السالم يستوي جره ونصبه إلا أن فيهما ضعفا من حيث إن الوصف الرافع لظاهر الفصيح فيه أن يوحد كالفعل أو يجمع جمع تكسير ويقل جمعه تصحيحا، تقول: مررت بقوم ذاهب جواريهم، أو قيام جواريهم، ويقل: «قائمات جواريهم» وقرئ «حصرة» بالرفع على أنه خبر مقدم، و «صدورهم» مبتدأ، والجملة حال أيضا. وقال أبو البقاء. «وإن كان قد قرئ» حصرة «بالرفع، فعلى أنه خبر، و» صدورهم «مبتدأ، والجملة حال» .

قوله: ﴿أن يقاتلونكم﴾ أصله: عن أن، فلما **حذف حرف الجر** جرى الخلاف المشهور: أهي في محل جر أو نصب؟ والحصر: الضيق، وأصله في المكان ثم توسع فيه، قال:

١٦٣ - 8- ولقد تسقطني الوشاة فصادفوا ... حصرا بسرك يا أميم ضنينا

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦٦٢/٣

وقوله: ﴿فلقاتلوكم﴾ اللام جواب «لو» لعطفه على الجواب، وقال ابن عطية: «هي لام المحاذاة والازدواج بمثابة الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول» لقاتلوكم «وهي تسمية غريبة، وقد سبقه إليها مكي. والجمهور على».» (١)

"يبامى «بياءين من تحت، وخرجه ابن جني على أن الأصل» أيامى «فأبدل من الهمزة ياء، كما قالوا:» فلان ابن أعصر ويعصر «، والهمزة أصل، سمي بذلك لقوله:

١٦٦ - ٠- أبني إن أباك غير لونه ... كر الليالي واختلاف الأعصر

وهم يبدلون الهمزة من الياء كقولهم: «قطع الله أداه» يريدون: يده، فلذلك يبدلون منها الياء، و «أيامى» جمع «أيم» بوزن فيعل، ثم كسر على أيايم كسيد وسيايد، ثم قلبت اللام إلى موضع العين، والعين إلى موضع اللام فصار اللفظ «أيامي» ثم قلبت الكسرة فتحة لخفتها، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار: «أيامى» فوزنه فيالع. وقال أبو الفتح أيضا: «ولو قيل إنه كسر أيم على فعلى كسكرى ثم كسر ثانيا على» أيامى «لكان وجها حسنا. وسيأتي تحقيق هذه اللفظة عند قوله: ﴿وأنكحوا الأيامى منكم﴾ [النور: ٣٢] إن شاء الله تعالى. وقرئ:» ما كتب الله لهن بتسمية الفاعل.

قوله: ﴿وترغبون﴾ فيه أوجه، أحدهما: - وهو الظاهر- أنه معطوف على الصلة عطف جملة مثبتة على جملة منفية أي: اللاتي لا تؤتونهن واللاتي ترغبون أن تنكوحوهن، كقولك: «جاء الذي لا يبخل ويكرم الضيفان» والثاني: أنه معطوف على الفعل المنفي ب «لا» أي: لا تؤتونهن ولا ترغبون والثالث: أنه حال من فاعل «تؤتونهن» أي: لا تؤتونهن وأنتم راغبون في نكاحهن. ذكر هذين الوجهين أبو البقاء، وفيهما نظر: أما الأول فلخلاف الظاهر، وأما الثاني فلأنه مضارع مثبت، فلا تدخل عليه الواو إلا بتأويل لا حاجة لنا به ههنا.

و ﴿أن تنكحوهن﴾ على **حذف حرف الجر** ففيه الخلاف المشهور: أهي في محل نصب أم جر؟ واختلف في تقدير حرف الجر فقيل: هو «في» أي: ترغبون في." (٢)

"يكون جواب الشرط ملفوظا به وهو قوله: ﴿فالله أولى بهما﴾ بخلاف الأول فإنه محذوف وقرأ عبد الله: «إن يكن غني أو فقير» برفعهما، والظاهر أن «كان» في قراءته تامة، أي: وإن وجد غني أو فقير، نحو: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ [البقرة: ٢٨٠] .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦٨/٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٠٥/٤

قوله: ﴿أن تعدلوا﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه مفعول من أجله على حذف مضاف تقديره: فلا تتبعوا الهوى محبة أن تعدلوا، أو إرادة أن تعدلوا أي: تعدلوا عن الحق وتجوروا. وقال أبو البقاء في المضاف المحذوف: «تقديره: مخافة أن تعدلوا عن الحق» وقال ابن عطية: «يحتمل أن يكون معناه: مخافة أن تعدلوا، ويكون العدل هنا بمعنى / العدول عن الحق، ويحتمل أن يكون معناه: محبة أن تعدلوا، ويكون العدل بمعنى القسط، كأنه يقول: انتهوا خوف أن تجوروا، أو محبة أن تقسطوا، فإن جعلت العامل» تتبعوا «فيحتمل أن يكون المعنى محبة أن تجورا» انتهى. فتحصل لنا في العامل وجهان: الظاهر منهما أنه نفس «تتبعوا» والثاني: أنه مضمر وهو فعل من معنى النهي كما قدره ابن عطية، كأنه يزعم أن الكلام تم عند قوله: ﴿فلا تتبعوا الهوى﴾ ثم أضمر عاملا، وهذا ما لا حاجة إليه.

الثاني: أنه على إسقاط حرف الجر وحذف «لا» النافية، والأصل: فلا تتبعوا الهوى في ألا تعدلوا أي: في ترك العدل، فحذف «لا» لدلالة المعنى عليها، ولما **حذف حرف الجر** من «أن» جرى القولان الشهيران.

الثالث: أنه على." (١)

"غير محلي الصيد وأنتم حرم، فإذا حللتم فاصطادوا «وأصل تركيب الثانية: ﴿ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا وإذا حللتم فاصطادوا ولا يجرمنكم﴾ ونظره بآية البقرة يعني: ﴿إن الله يأمركم﴾ [الآية: ٦٧] ، وهذا لا حاجة إليه مع أن التقديم والتأخير عند الجمهور من ضرائر الشعر فيجب تنزيه القرآن عنه، وليست الجملة أيضا من قوله: ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾ معترضة بين قوله: ﴿ولا آمين البيت الحرام﴾ وبين قوله: ﴿ولا يجرمنكم﴾ بل هي مؤسسة ومنشئة حكما، وهو حل الاصطياد عند التحلل من الإحرام، والجملة المعترضة إنما تفيد توكيدا وتسديدا، وهذه مفيدة حكما جديدا كما تقدم.

وقوله: ﴿أن تعتدوا﴾ قد تقدم أنه من متعلقات «لا يجرمنكم» على أنه مفعول ثان أو على **حذف حرف الجر**، فمن كسر «إن صدوكم» يكون الشرط وجوابه المقدر في محل جر صفة ل «قوم» اي شنآن قوم هذه صفتهم، ومن فتحها فمحلها الجر أو النصب، رأنها على حذف لام العلة كما تقدم. قال الزمخشري: «والمعنى: ولا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء ولا يحملنكم عليه» قال الشيخ: وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكون مدلول «جرم» حمل وكسب في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما، فيمتنع أن يكون « [أن] تعتدوا» في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر «وهذا الذي

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١١٧/٤

قال لا يتصور أن يتوهمه من له أدنى بصر بالصناعة حتى ينبه عليه.

وقد تقدم قراءة البزي في نحو:» ولا تعاونوا «وأن الأصل:» تتعاونوا «." (١)

"التخريج الثاني: أنه معطوف على «برؤوسكم» لفظا ومعنى، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل، أو هو حكم باق، وبه قال جماعة، أو يحمل مسح الأرجل على بعض الأهوال وهو لبس الخف، ويعزى للشافعي. التخريج الثالث: انها جرت منبهة على عدم الإسراف باستعمال الماء لأنها مظنة لصب الماء كثيرا، فعطفت على الممسوح، والمراد غسلها لما تقدم، وإليه ذهب الزمخشري. قال: «وقيل:» إلى الكعبين «فجيء بالغاية إماطة لظن ظان يحسبها ممسوحة، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة» وكأنه لم ترتض هذا القول الدافع لهذا الوهم وهو كما قال. التخريج الرابع: أنها مجرورة بحرف جر مقدر دل عليه المعنى، ويتعلق هذا الحرف بفعل محذوف أيضا يليق بالمحل، فيدعى حذف جملة فعلية وحذف حرف جر، قالوا: وتقديره: «وافعلوا بأرجلكم غسلا» .

قال أبو البقاء: «**وحذف حرف الجر** وإبقاء الجر جائز كقوله:

١٧٠ - ٨- مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا ببين غرابها

وقال الآخر:

١٧٠ - ٩- بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا." (٢)

"فسق أكثركم. الرابع: أنه منصوب على المعية، وتكون الواو بمعنى» مع «تقديره: وما تنقمون منا إلا الإيمان مع أن أكثركم فاسقون. ذكر جميع هذه الأوجه أبو القاسم الزمخشري. والخامس: أنه منصوب عطفا على» أن آمنا «و» أن آمنا «مفعول من أجله فهو منصوب، فعطف هذا عليه، والأصل:» هل تنقمون إلا لأجل إيماننا، ولأجل أن أكثرهم فاسقون «، فلما **حذف حرف الجر** من» أن آمنا «بقي منصوبا على أحد الوجهين المشهورين، إلا أنه يقال هنا: النصب ممتنع من حيث إنه فقد شرط من المفعول له، وهو اتحاد الفاعل، والفاعل هنا مختلف، فإن فاعل الانتقام غير فاعل الإيمان، فينبغي أن يقدر هنا محل» أن آمنا «جرا ليس إلا، بعد **حذف حرف الجر**، ولا يجري فيه الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه في محل» أن «إذا حذف منها حرف الجر، لعدم اتحاد الفاعل. وأجيب عن ذلك بأنا وإن اشترطنا اتحاد الفاعل فإنا نجوز اعتقاد النصب في» أن «و» أن «إذا وقعا مفعولا من أجله بعد **حذف حرف الجر** لا

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/١٩٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٢١٥

لكونهما مفعولا من أجله، بل من حيث اختصاصهما من يحث هما بجواز **حذف حرف الجر** لطولهما بالصلة، وفي هذه المسألة بخصوصها خلاف مذكور في بابه، ويدل على ذلك ما نقله الواحدي عن صاحب» النظم «فإن صاحب» النظم «ذكر عن الزجاج معنى، وهو: هل تكرهون إلا إيماننا وفسقكم، أي: إنما كرهتم إيماننا وأنتم تعلمون أنا على حق لأنكم فسقتم بأن أقمتم على دينكم، وهذا معنى قول الحسن، فعلى هذا يجب أن يكون موضع» أن «في قوله: ﴿وأن أكثركم﴾ نصبا بإضمار اللام على تأويل» ولأن أكثركم «والواو زائدة، فقد صرح صاحب» النظم «بما ذكرته.

الوجه السادس: أنه في محل نصب على أنه مفعول من أجله لتنقمون، والواو زائدة كما تقدم." (١)

"ولا عقبت، وتقول: عاقدت اليمين وعقدتها» وهذا غير لازم لأبي علي لأن مراده أنه مثله من حيث إن المفاعلة بمعنى أن المشاركة من اثنين منتفية عنه كانتفائها من عاقبت وطارقت، أما كونه يقال فيه أيضا كذا فلا يضره ذلك في التشبيه.

وقال أيضا: «تقديره **حذف حرف الجر** ثم الضمير على التدرج بعيد، وليس بنظير:» فاصدع بما تؤمر «لأن» أمر «يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى، وإن كان الأصل الحرف، وأيضا ف» ما «في» فاصدع بما «لا يتعين أن تكون معنى الذي، بل الظاهر أنها مصدرية، وكذلك ههنا الأحسن أن تكون مصدرية لمقابلتها بالمصدر وهو اللغو» .

وقد تقدم في سورة النساء قوله تعالى: ﴿والذين عقدت أيمانكم﴾ [الآية: ٣٣] و «عاقدت» وذكرت لك ما فيهما فصار في ثلاث قراءات في المشهور، وفي تيك قراءاتان، وكنت قد ذكرت أنه روي عن حمزة في سورة النساء: «عقدت» بالتشديد، فيكون فيها أيضا ثلاث قراءات، إلا أنه اتفاق غريب فإن حمزة من أصحاب التخفيف في هذه السورة، وقد روي عنه التثقيل في النساء.

قوله تعالى: ﴿فكفارته إطعام﴾ مبتدأ وخبر، والضمير في «فكفارته» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه يعود على الحنث الدال عليه سياق الكلام، وإن لم يجر له ذكر، أي: فكفارة الحنث. الثاني: أنه يعود على «ما» إن جعلناها موصولة اسمية، وهو على حذف مضاف، أي: فكفارة نكثه، كذا قدره الزمخشري والثالث: أنه يعود على العقد لتقدم الفعل الدال عليه. الرابع: أن يعود على اليمين، وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنى الحلف، قالهما أبو البقاء، وليسا بظاهرين. و «إطعام» مصدر مضاف لمفعوله وهو مقدر." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٢١/٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤٠٥/٤

"ولا يكتمون الله حديثا﴾ [النساء: ٤٢] وإنما قدمت هنا للاهتمام بها، فإنها المحدث عنها. وفيها وجه ثان - نقله الزهراوي - وهو أن تكون الجلالة نصبا على إسقاط حرف القسم، والتقدير: ولا نكتم شهادة والله، فلما **حذف حرف الجر** نصب المقسم به، ولا حاجة إليه لأنه يستدعي حذف المفعول الأول للكتمان، أي: ولا نكتم أحدا شهادة والله، وفيه تكلف، وإليه ذهب أبو البقاء أيضا قال: «على أنه منصوب بفعل القسم محذوفا» .

وقرأ علي أمير المؤمنين والسلمي والحسن البصري: «شهادة» بالتنوين والنصب، «الله» بمد الألف التي للاستفهام دخلت للتقرير وتوقيف نفوس الحالفين، وهي عوض من حرف القسم المقدر، وهل الجر بها أم بالحرف المحذوف خلاف؟ وقرأ الشعبي في رواية وغيره: «شهادة» بالهاء ويقف عليها، ثم يبتدئ «آلله» بقطع همزة الوصل وبمد الهمزة على أنها للاستفهام بالمعنى المتقدم، وجر الجلالة، وهمزة القطع تكون عوضا من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة، تقول: «يا زيد آلله لأفعلن» ، والذي يعوض من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة ثلاثة: ألف الاستفهام وقطع همزة الوصل وها التي لتنبيه، نحو: «ها الله» ويجوز مع «ها» قطع همزة الجلالة ووصلها. وهل الجر بالحرف المقدر أو بالعوض؟ تقدم أن فيه خلافا، ولو قال قائل: إن قولهم «ألله لأفعلن» بالجر وقطع الهمزة بأنها همزة استفهام لم يرد قوله. فإن قيل: همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل التي مع لام التعريف أو ايمن في القسم وجب ثبوت همزة الوصل، وحينئذ إما: أن تسهل وإما أن تبدل الفا، وهذه لم تثبت بعدها همزة وصل فتعين أن تكون همزة وصل قطعت عوضا عن حرف القسم. فالجواب: أنهم إنما أبدلوا ألف." (١)

"قوله: «فيقسمان» نسق على «يقومان» والسببية فيها ظاهرة. و «لشهادتنا أحق» : هذه الجملة جواب القسم في قوله: «فيقسمان» و «ذلك أدنى» لامحل لهذه الجملة لاستئنافها، والمشار إليه الحكم السابق بتفصيله، أي: ما تقدم ذكره من الأحكام أقرب إلى حصول إقامة الشهادة على ما ينبغي. وقيل المشار إليه الحبس بعد الصلاة، وقيل: تحليف الشاهدين. و «أن يأتوا» أصله إلى أن يأتوا. وقدره أبو البقاء ب «من» أيضا، أي: أدنى من أن يأتوا. وقدره مكي بالباء أي: بأن يأتوا، وليسا بواضحين، ثم **حذف حرف الجر** فنشأ الخلاف المشهور. و «على وجهها» متعلق ب «يأتوا» . وقيل: في محل نصب على الحال منها، وقدره أبو البقاء ب «محققة وصحيحة» وهو تفسير معنى؛ لما عرفت غير مرة من أن الأكوان المقيدة لا تقدر في مثله.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٤٦٩

قوله: ﴿أو يخافوا﴾ في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب عطفا على «يأتوا» وفي «أو» على هذا تأويلان، أحدهما: أنها على بابها من كونها لأحد الشيئين، والمعنى: ذلك الحكم أقرب إلى حصول الشهادة على ما ينبغي أو خوف رد الأيمان إلى غيرهم فتسقط أيمانهم. والتأويل الآخر: أن تكون بمعنى الواو، أي: ذلك الحكم كله أقرب إلى أن يأتوا، وأقرب إلى أن يخافوا، وهذا مفهوم من قول ابن عباس. الثاني من وجهي النصب: أنه منصوب بإضمار «أن» بعد «أو» ومعناها «إلا» كقولهم: «لألزمنك أو تقضيني حقي» تقديره: إلا أن تقضيني، ف «أو» حرف عطف على بابها، والفعل بعدها." (١)

"موصولة بمعنى الذي لاستكمال الشرطين المذكورين، و «أجبتم» صلتها، والعائد محذوف أي: ما الذي أجبتم به، فحذف العائد، قاله الحوفي. وهذا لايجوز، لأنه لا يجوز حذف العائد المجرور إلا إذا جر الموصول بحرف مثل ذلك الحرف الجار للعائد، وأن يتحد متعلقاهما: نحو: «مررت بالذي مررت» أي به، وهذا الموصول غير مجرور، لو قلت: «رأيت الذي مررت» أي: مررت به لم يجز، اللهم إلا أن يدعى حذفه على التدريج بأن **يحذف حرف الجر** فيصل الفعل إلى الضمير فيحذف كقوله:

﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩] أي: في أحد أوجهه، وقوله: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ [الحجر: ٩٤] في أحد وجهيه، وعلى الجملة فهو ضعيف. الثالث: أن «ما» مجرورة بحرف جر مقدر، لما حذف بقيت في محل نصب، ذكره أبو البقاء وضعف الوجه الذي قبله - أي كون ذا موصولة - فإنه قال: «ماذا» في موضع نصب ب «أجبتم» وحرف الجر محذوف، و «ما» و «ذا» هنا بمنزلة اسم واحد، ويضعف أن تجعل «ما» بمعنى الذي لأنه لا عائد هنا، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف «قلت: أما جعله حذف العائد المجرور ضعيفا فصحيح تقدم شرحه والتنبيه عليه، وأما **حذف حرف الجر** وانتصاب مجروره فهو ضعيف أيضا، لا يجوز إلا في ضرورة كقوله:

١٨٣ - ٤- فبت كأن العائدات فرشنني ...." (٢)

"وفي قوله: ﴿ابن مريم﴾ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه صفة كما تقدم، والثاني: أنه بدل والثالث: أنه بيان، وعلى الوجهين الأخيرين لا يجوز تقدير التفخة إتباعا إجماعا، لأن الابن لم يقع صفة، وقد تقدم أن ذلك شرط.

قوله: ﴿إذ أيدتك﴾ في «إذ» أوجه، أحدها: أنه منصوب ب «نعمتي» كأنه قيل: اذكر إذ أنعمت عليك

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٤٨٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٤٨٧

وعلى أملك في وقت تأييدي لك. والثاني: أنه بدل من «نعمتي» بدل اشتمال، وكأنه في المعنى تفسير للنعمة. والثالث: أنه حال من «نعمتي» قاله أبوالبقاء والرابع: أن يكون مفعولا به على السعة قاله أبو البقاء أيضا. قلت: هذا هو الوجه الثاني – أعني البدلية – وقرأ الجمهور «أيدتك» بتشديد الياء، وغيرهم «آيدتك» وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى من قرأ بها وما قاله الزمخشري وابن عطية والشيخ في سورة البقرة فلينظر ثم.

قوله: ﴿تكلم الناس في المهد﴾ إلى آخرها: تقدم ايضا في آل عمران، وما فائدة قوله: ﴿في المهد وكهلا﴾ إلا أن هنا بعض زيادات لابد من التعرض لها. قرأ ابن عباس: «فتنفخها» **بحذف حرف الجر** اتساعا. والجمهور: «فتكون» بالتاء منقوطة فوق، وأبو جعفر منقوطة تحت، أي: فيكون المنفوخ فيه. والضمير في «فيها» قال ابن عطية: «اضطربت فيه أقوال المفسرين» قال مكي: «هو في آل عمران عائدة على الطائر، وفي المائدة عائد على الهيئة» قال: «ويصح عكس هذا» . وقال غير مكي: «الضمير المذكور عائد على الطين» . قال ابن عطية: «ولا يصح عود هذا الضمير على الطير ولا على الطين ولا على الهيئة، لأن الطير أو الطائر الذي يجيء الطين على هيئته لا ينفخ فيه البتة، وكذلك لا نفخ في هيئته الخاصة به، وكذلك الطين إنما هو الطين العام ولا نفخ في ذلك» . وقال الزمخشري: «ولا يرجع الضمير إلى الهيئة المضاف إليها لأنها ليست من خلقه ولا من نفخه في شيء، وكذلك الضمير في» فتكون «. ثم قال ابن عطية:».". (١)

"قال الزمخشري:» ولو أريد بالعذاب ما يعذب به لكان لا بد من الباء «قلت: إنما قال ذلك لأن إطلاق العذاب على ما يعذب به كثير، فخاف أن يتوهم ذلك، وليس لقائل أن يقول: كان الأصل: بعذاب، ثم حذف الحرف فانتصب المجرور به، لأن ذلك لم يطرد إلا مع» أن «بشرط أمن البس.

قوله: ﴿لا أعذبه﴾ الهاء فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها عائدة على» عذاب «الذي تقدم أنه بمعنى التعذيب، التقدير: فإني أعذبه تعذيبا لا أعذب مثل ذلك التعذيب أحدا، والجملة في محل نصب صفة ل» عذابا «وهذا وجه سالم من تكلف ستراه في غيره. ولما ذكره أبو البقاء هذا الوجه – أعني عودها على» عذابا «المتقدم – قال:» وفيه على هذا وجهان، أحدهما: على **حذف حرف الجر**، أي: لا أعذب به أحدا، والثاني: أنه مفعول به على السعة. قلت: أما قوله «حذف الحرف» فقد عرفت أنه لا يجوز إلا فيما استثني. الثاني من أوجه الهاء: أنها تعود على «من» المتقدمة في قوله: ﴿فمن يكفر﴾ والمعنى: لا أعذب مثل

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٤٩٥

عذاب الكافر أحدا، ولا بد من تقدير هذين المضافين ليصح المعنى. قال أبو البقاء في هذا الوجه: «وفي الكلام حذف أي: لا أعذب الكافر أي: مثل الكافر، أي: مثل عذاب الكافر» الثالث: أنها ضمير المصدر المؤكد نحو: «ظننته زيدا قائما» ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه اعترض على نفسه فقال: «فإن قلت:» لا أعذبه «صفة ل» عذاب «وعلى هذا التقدير لا يعود من الصفة على الموصوف شيء.

قيل: إن الثاني لما كان واقعا موقع المصدر والمصدر جنس و «عذابا» نكرة كان الأول داخلا في." (١)

"مؤخر؟ قيل: لئلا يلزم الفصل بين أفعل و «من» بأجنبي بخلاف جعله فاعلا، فإن الفاعل كالخبر بخلاف المبتدأ، وهذا القدر في هذا الموضع كاف والمسألة قد قررتها في غير هذا الموضوع، و «عليكم» خبره، و «سلام عليكم» أبلغ من «سلاما عليكم» . بالنصب، وقد تقرر هذا في أول الفاتحة عند قراءة «الحمد» و «الحمد» .

وقوله: ﴿كتب ربكم﴾ في محل نصب بالقول لأنه كالتفسير لقوله ﴿سلام عليكم﴾ .

قوله ﴿أنه، فأنه﴾ قرأ ابن عامر وعاصم بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالكسر فيهما، ونافع بفتح الأولى وكسر الثاينة، وهذه القاراءت الثلاث في المتواتر، والأعرج بكسر الأولى وفتح الثانية عكس قراءة نافع، هذه رواية الزهراوي عنه وكذا الداني. وأما سيبويه فروى قراءته كقراءة نافع، فيحتمل أن يكون عن روايتان. فأما القراءة الأولى ففتح الأولى فيها من أربعة أوجه، أحدها: أنها بدل من الرحمة بدل شيء من شيء والتقدير: كتب على نفسه أنه من عمل إلى آخره، فإن نفس هذه الجمل المتضمنة للإخبار بذلك رحمة. والثاني: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف أي: عليه أنه من عمل إلى آخره. والثالث: أنها فتحت على تقدير حذف حرف الجر، والتقدير: لأنه من عمل، فلما حذفت اللام جرى في محلها الخلاف المشهور. الرابع: أنها مفول ب «كتب» و «الرحمة» مفعول من أجله، أي: كتب أنه من عمل لأجل رحمته إياكم. قال الشيخ: «." (٢)

"وكتيبة لبستها بكتيبة ... حتى إذا التبست نفضت لها يدي

فتركتهم تقص الرماح ظهورهم ... ما بين منعفر وآخر مسند

وهذه عبارة الزمخشري، فجعله من اللبس الذي هو الخلط، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدي «يلبس» إلى المفعول. و «شيعا» نصب على الحال. وهي جمع شيعة كسدرة وسدر. وقيل: «شيعا» منصوب على

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٥١٠

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٦٥٠

المصدر من معنى الفعل الأول أي: إنه مصدر على غير الصدر كقعدت جلوسا. قال الشيخ: «ويحتاج في جعله مصدرا إلى نقل من اللغة» . ويجوز على هذا أيضا أن يكون حالا كأتيته ركضا أي: راكضا أو ذا ركض. وقال أبو البقاء: «والجمهور على فتح الياء أي: يلبس عليكم أموركم، **فحذف حرف الجر** والمفعول، والأجود أن يكون التقدير: أو يلبس أموركم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه» ، وهذا كله لا حاجة إليه لما عرفت من كلام الزمخشري.

وقرأ ابو عبد الله المدني: «يلبسكم» بضم الياء من «ألبس» رباعيا، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون المفعول الثاني محذوفا تقديره: أو يلبسكم الفتنة. و «شيعا» على هذا حال أي: يلبسكم الفتنة في حال تفرقكم وشتاتكم. والثاني: أن يكون «شيعا» هو المفعول الثاني كأنه جعل الناس يلبسون بعضهم مجازا كقوله:

١٩٤ - ٢- لبست أناسا فأفنيتهم ... وأفنيت بعد أناس أناسا." (١)

"وإن كانت جملة ليست أجنبية حتى يمنع الفصل بها لأنها من جملة مطلوبات المصدر، وقد تقدم لي نظير ذلك بأشبع من هذا.

قوله: «نرفع» فيه وجهان الظاهر منهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. الثاني: جوزه أبو البقاء وبدأ به أنها في موضع الحال من «آتيناها» يعني من فاعل «آتيناها» ، أي: في حال كوننا رافعين، ولا تكون حالا من المفعول إذ لا ضمير فيها يعود إليه.

ويقرأ «نرفع» بنون العظمة وبياء الغيبة، وكذلك «يشاء» . وقرأ أهل الكوفة «درجات» بالتنوين وكذا التي في يوسف، والباقون بالإضافة فيهما، فقراءة الكوفيين يحتمل نصب «درجات» فيها من خمسة أوجه أحدها: أنها منصوبة على الظرف و «من» مفعول «نرفع» أي: نرفع من نشاء مراتب ومنازل. والثاني: أن ينتصب على أنه مفعول ثان قدم على الأول، وذلك يحتاج إلى تضمين «نرفع» معنى فعل يتعدى لاثنين وهو «يعطي» مثلا، أي: نعطي بالرفع من نشاء درجات أي: رتبا، والدرجات هي المرفوعة كقوله: ﴿رفيع الدرجات﴾ [غافر: ١٥] وفي الحديث: «اللهم ارفع درجته في عليين» فإذا رفعت الدرجة فقد رفع صاحبها. والثالث: أن ينتصب على **حذف حرف الجر** أي: إلى منازل وإلى درجات. الرابع: أن ينتصب على التمييز، ويكون منقولا من المفعولية، فيؤول إلى قراءة الجماعة إذ الأصل: ﴿نرفع." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤/٦٧١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥/٢٦

"ورجحها مكي وجماعة لذلك، قال مكي: «وذلك أحسن في المشاكلة والمطابقة واتصال بعض الكلام ببعض، وهو الاختيار لذلك، ولأن أكثر القراء عليه» . قال الشيخ: «ومن قال إن المنكرين العرب أو كفار قريش لم يمكن جعل الخطاب لهم بل يكون قد اعترض ببني إسرائيل فقال خلال السؤال والجواب: تجعلونها قراطيس، ومثل هذا يبعد وقوعه؛ لأن فيه تفكيكا للنظم حيث جعل أول الكلام خطابا للكفار وآخره خطابا لليهود. قال:» وقد أجيب بأن الجميع لما اشتركوا في إنكار نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بعض الكلام خطابا للعرب وبعضه خطابا لبني إسرائيل «.

قوله:» تجعلونه قراطيس «يجوز أن تكون» جعل «بمعنى صير، وأن تكون بمعنى ألقى أي: تضعونه في كاغد. وهذه الجملة في محل نصب على الحال: إما من» الكتاب «، وإما من الهاء في» به «، كما تقدم في» نورا وهدى «.

قوله» قراطيس «فيه ثلاثة [أوجه] ، أحدها: أنه على **حذف حرف الجر** أي: في قراطيس وورق، فهو شبيه بالظرف المبهم فلذلك تعدى إليه الفعل بنفسه.

والثاني: أنه على حذف مضاف أي: تجعلونه ذا قراطيس. والثالث: أنهم نزلوه منزلة القراطيس. وقد تقدم تفسير القراطيس، والجملة من قوله «تبدونها» في محل نصب نعت لقراطيس، وأما «تخفون» فقال أبو البقاء: «إنها صفة أيضا لها، وقدر ضميرا محذوفا أي: وتخفون منها كثيرا» . وأما." (١)

"قوله تعالى: ﴿وما لكم﴾ : مبتدأ وخبر، وقوله «أن لا تأكلوا» فيه قولان أحدهما: هو على **حذف حرف الجر** أي: أي شيء استقر في منع الآكل مما ذكر اسم الله عليه، وهو قول أبي إسحاق الزجاج، فلما حذفت «في» جرى القولان المشهوران، ولم يذكر الزمخشري غير هذا." (٢)

"ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقر/ عليكم عدم الإشراك. وقد تحصلت في محل» أن لا تشركوا «على ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والجر، فالجر من وجه واحد وهو أن يكون على **حذف حرف الجر** على مذهب الخليل والكسائي، والرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، فمجموع ذلك عشرة أوجه تقدم تحريرها.

و «شيئا» فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول به. والثاني: أنه مصدر أي إشراكا أي: شيئا من الإشراك.

وقوله ﴿وبالوالدين إحسانا﴾ تقدم تحريره في البقرة.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٥/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٢٨/٥

قوله: ﴿من إملاق﴾ «من» سببية متعلقة بالفعل المنهي عنه أي: لا تقتلوا أولادكم لأجل الإملاق. والإملاق: الفقر في قول ابن عباس. وقيل: الجوع بلغة لخم، نقله مؤرج. وقيل: الإسراف، أملق أي: أسرف في نفقته، قاله محمد بن نعيم الترمذي. وقيل الإنفاق، أملق ماله أي أنفقه قاله المنذر ابن سعيد. والإملاق: الإفساد أيضا قاله شمر، قال: «وأملق يكون قاصرا ومتعديا، أملق الرجل: إذا افتقر فهذا قاصر، وأملق ما عنده الدهر أي: أفسده» وأنشد النضر بن شميل على ذلك قول أوس بن حجر:

٢١١٩ – ولما رأيت العدم قيد نائلي ... وأملق ما عندي خطوب تنبل

أي: تذهب بالمال. تنبلت بما عندي: أي ذهبت به.." (١)

"العطف على الضمير في «به» ، وهذا قول الكوفيين. والذي حسنه كون «ذكرى» في تقدير حرف مصدري وهو «أن» وفعل ولو صرح ب «أن» لحسن معها **حذف حرف الجر**، فهو أحسن من «مررت بك وزيد» إذ التقدير: لأن تنذر به وبأن تذكر.

و «للمؤمنين» يجوز أن تكون اللام مزيدة في المفعول به تقوية له، لأن العامل فرع، والتقدير: وتذكر المؤمنين. والثاني: أن تتعلق بمحذوف لأنه صفة لذكرى.." (٢)

"منعك. و «أن» في محل نصب أو جر لأنها على **حذف حرف الجر** إذ التقدير: ما منعك من السجود؟ و «إذ» منصوب بتسجد أي: ما منعك من السجود في وقت أمري إياك به. وقوله: ﴿خلقتني من نار﴾ لا محل لهذه الجملة لأنها كالتفسير والبيان للخبرية.." (٣)

"قوله تعالى: ﴿ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة﴾ : في «مكان» وجهان، أظهرهما: أنه مفعول به لا ظرف، والمعنى: بدلنا مكان الحال السيئة الحال الحسنة، فالحسنة هي المأخوذة الحاصلة، ومكان السيئة هو المتروك الذاهب، وهو الذي تصحبه الباء في مثل هذا التركيب لو قيل في نظيره: بدلت زيدا بعمرو، فزيد هو المأخوذ وعمرو المتروك، وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة في موضعين أولهما: ﴿فبدل الذين ظلموا﴾ [الأعراف: ٥٩] والثاني: ﴿ومن يبدل نعمة الله﴾ [الأعراف: ٢١١] فمكان والحسنة مفعولان، إلا أن أحدهما وصل إليه الفعل بنفسه وهو الحسنة، والآخر **بحذف حرف الجر** وهو «مكان» . والثاني: أنه منصوب على الظرف، والتقدير: ثم بدلنا في مكان السيئة الحسنة، إلا أن هذا ينبغي أن يرد لأن «بدل»

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢١٨/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢٤٥/٥

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢٦٤/٥

لا بد له من مفعولين أحدهما على إسقاط الباء.

قوله: ﴿حتى عفوا﴾ «حتى» هنا غاية، وتقدير من قدرها ب إلى فإنما يريد تفسير المعنى لا الإعراب، لأن «حتى» الجارة لا تباشر إلا المضارع المنصوب بإضمار «أن» لأنها في التقدير داخلة على المصدر المنسبك منها ومن الفعل، وأما الماضي فلا يطرد حذف «أن» معه، فلا يقدر معه أنها حرف جر داخلة على «أن» المصدرية أي: حتى أن عفوا، وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه قول/ أبي البقاء: «حتى عفوا: إلى أن عفوا» .." (١)

"و «استغاث» يتعدى بنفسه وبالباء. ولم يجئ في القرآن إلا متعديا بنفسه حتى نقم ابن مالك على النحويين قولهم المستغاث له، أو به، والمستغاث من أجله. وقد أنشدوا على تعديه بالحرف قول الشاعر:

٢٣٨٣ - حتى استغاث بماء لا رشاء له ... من الأباطح في حافاته البرك

مكلل بأصول النبت تنسجه ... ريح خريق لضاحي مائه حبك

كما استغاث بسيء فزغيطلة ... خاف العيون ولم ينظر به الحشك

فدل هذا على أنه يتعدى بالحرف كما استعمله سيبويه وغيره.

قوله: ﴿أني﴾ العامة على فتح الهمزة بتقدير **حذف حرف الجر** أي: فاستجاب بأني. وقرأ عيسى بن عمر ويروى عن أبي عمرو أيضا «إني» بكسرها. وفيها مذهبان: مذهب البصريين أنه على إضمار القول أي: فقال إني ممدكم. ومذهب الكوفيين أنها محكية باستجاب إجراء له مجرى القول لأنه بمعناه.

قوله: ﴿بألف﴾ العامة على التوحيد. وقرأ الجحدري: «بآلف» بزنة أفلس. وعنه أيضا وعن السدي بزنة أحمال. وفي الجمع بين هاتين القراءتين وقراءة الجمهور: أن تحمل قراءة الجمهور على أن المراد بالألف هم الوجوه، وباقيهم كالأتباع لهم، فلذلك لم ينص عليهم في قراءة الجمهور ونص عليهم." (٢)

"وهو الظاهر أنها مصدرية، وموضعها: إما نصب أو جر لأنها على **حذف حرف الجر**؛ إذ التقدير: في أن لا يعذبهم. وهذا الجار متعلق بما تعلق به «لهم» من الاستقرار. والتقدير: أي شيء استقر لهم في عدم تعذيب الله إياهم، بمعنى لا حظ لهم في انتفاء العذاب. والثاني: أنها زائدة وهو قول الأخفش. قال النحاس: «لو كانت كما قال لرفع» يعذبهم «. يعني النحاس فكان ينبغي أن يرتفع الفعل على أنه واقع موقع الحال كقوله: ﴿وما لنا لا نؤمن بالله﴾ [المائدة: ٨٤] ، ولكن لا يلزم من الزيادة عدم العمل، ألا ترى أن»

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٨٨/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٦٦/٥

من «والباء تعملان وهما مزيدتان. وقال أبو البقاء:» وقيل: هو حال وهو بعيد؛ لأن «أن» تخلص الفعل للاستقبال «. والظاهر أن» ما «في قوله» وما لهم «استئنافية، وهو استفهام معناه التقرير أي: كيف لا يعذبون وهم متصفون بهذه الحال؟ وقيل:» ما «نافية فهي إخبار بذلك أي ليس عدم التعذيب، أي: لا ينتفي عنهم التعذيب مع تلبسهم بهذه الحال.

قوله: ﴿وما كانوا أوليآءه﴾ في هذه الجملة وجهان أحدهما: أنها استئنافية، والهاء تعود على المسجد أي: وما كانوا أولياء المسجد. والثاني: أنها نسق على الجملة الحالية قبلها وهي» وهم يصدون «والمعنى: كيف لا يعذبهم الله وهم متصفون بهذين الوصفين: صدهم عن المسجد الحرام وانتفاء كونهم أولياءه؟ ويجوز أن يعود الضمير على الله تعالى، أي: لم يكونوا أولياء الله.." (١)

"وقرأ الضحاك وعكرمة وأبو المتوكل: «وإذن» بكسر الهمزة وسكون الذال. وقرأ العامة: «أن الله» بفتح الهمزة على أحد وجهين: إما كونه خبرا ل «أذان» أي: الإعلام من الله براءته من المشركين وضعف الشيخ هذا الوجه ولم يذكر تضعيفه وإما على **حذف حرف الجر** أي: بأن الله. ويتعلق هذا الجار إما بنفس المصدر، وإما بمحذوف على أنه صفته. و «يوم» منصوب بما تعلق به الجار في قوله: «إلى الناس» . وزعم بعضهم أنه منصوب ب «أذان» وهو فاسد من وجهين: أحدهما: وصف المصدر قبل عمله. الثاني: الفصل بينه وبين معموله بأجنبي وهو الخبر.

وقرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة، وفيه المذهبان المشهوران: مذهب البصريين إضمار القول، ومذهب الكوفيين إجراء/ الأذان مجرى القول.

قوله: ﴿من المشركين﴾ متعلق بنفس «بريء» كما يقال: «برئت منه» ، وهذا بخلاف ﴿برآءة من الله﴾ [التوبة: ١] فإنها هناك تحتمل هذا، وتحتمل أن تكون صفة ل «براءة« .

قوله: ﴿ورسوله﴾ الجمهور على رفعه، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: ورسوله بريء منهم، وإنما حذف للدلالة عليه. والثاني: أنه معطوف على الضمير المستتر في الخبر، وجاز ذلك للفصل المسوغ للعطف فرفعه على هذا بالفاعلية. الثالث: أنه معطوف على محل اسم «أن» ، وهذا عند من يجيز ذلك في المفتوحة قياسا على المكسورة. قال." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥/٥٩٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦/٧

"قوله تعالى: ﴿وإذآ أنزلت سورة﴾ : «إذا» لا تقتضي تكرارا بوضعها، وإن كان بعض الناس فهم ذلك منها ههنا، وقد تقدم ذلك أول البقرة وأنشدت عليه:

٢٥٢٥ - إذا وجدت أوار الحب في كبدي ... .

وأن هذا إنما يفهم من القرائن لا من وضع «إذا» له.

قوله: ﴿أن آمنوا﴾ ، فيه وجهان، أحدهما: أنها تفسيرية لأنه قد تقدمها ما هو بمعنى القول لا حروفه. والثاني: أنها مصدرية على **حذف حرف الجر**، أي: بأن آمنوا. وفي قوله: «استأذنك» ؛ التفات من غيبة إلى خطاب، وذلك أنه قد تقدم لفظ «رسوله» فلو جاء على الأصل لقيل: استأذنه.." (١)

"الحائط، فقال:» والجدير: المنتهى لانتهاء الأمر إليه انتهاء الشيء إلى الجدار «والذي يظهر أن اشتقاقه من الجدر وهو أصل الشجرة فكأنه ثابت كثبوت الجدر في قولك» جدير بكذا «.

قوله: ﴿ألا يعلموا﴾ ، أي: بأن لا يعلموا **فحذف حرف الجر** فجرى الخلاف المشهور بين الخليل والكسائي مع سيبويه والفراء.." (٢)

"تعالى باستعجالهم، بخلاف ما قدره مكي فإنه لا يظهر، إذ ليس» استعجال «مصدرا ل» عجل «. وقال الزمخشري: أصله: ولو يعجل الله للناس الشر تعجيله لهم الخير، فوضع» استعجالهم بالخير «موضع» تعجيله لهم الخير «إشعارا بسرعة إجابته لهم وإسعافه بطلبهم، كأن استعجالهم بالخير تعجيل لهم» . قال الشيخ: «ومدلول» عجل «غير مدلول» استعجل «لأن» عجل «يدل على الوقوع، و» استعجل «يدل على طلب التعجيل، وذلك واقع من الله، وهذا مضاف إليهم، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: تعجيلا مثل استعجالهم بالخير، فشبه التعجيل بالاستعجال؛ لأن طلبهم [للخير] ووقوع تعجيله مقدم عندهم على كل شيء. والثاني: أن يكون ثم محذوف يدل عليه المصدر تقديره: ولو يعجل الله للناس الشر إذا استعجلوا به استعجالهم بالخير، لأنهم كانوا يستعجلون بالشر ووقوعه على سبيل التهكم كما كانوا يستعجلون بالخير» . الثالث: أنه منصوب على إسقاط كاف التشبيه، والتقدير: كاستعجالهم. قال أبو البقاء. «وهو بعيد، إذ لو جاز ذلك لجاز» زيد غلام عمرو «أي: كغلام عمرو» وبهذا ضعفه جماعة وليس بتضعيف صحيح، إذ ليس في المثال الذي ذكر فعل يتعدى بنفسه عند حذف الجار، وفي الآية فعل يصح فيه ذلك وهو قوله «يعجل» .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٩٥/٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٠٥/٦

وقال مكي: «ويلزم من يجوز **حذف حرف الجر** منه أن يجيز» زيد الأسد «أي: كالأسد» قلت: قوله «ويلزم إلى آخره» لا رد فيه على هذا القائل." (١)

"وبقي عمله، أي: إنما بغيكم على أنفسكم لأجل متاع، ويدل على ذلك قراءة النصب في وجه من يجعله مفعولا من أجله، **وحذف حرف الجر** وإبقاء عمله قليل، وهذه القراءة لا تتباعد عنه. وقال أبو البقاء: «ويجوز أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل، أي: متمتعات» يعني أنه يجعل المصدر نعتا ل «أنفسكم» من غير حذف مضاف بل على المبالغة أو على جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل. ثم قال: «ويضعف أن يكون بدلا إذ أمكن أن يجعل صفة» ، قلت: وإذا جعل بدلا على ضعفه فمن أي قبيل البدل يجعل؟ والظاهر أنه من بدل الاشتمال، ولا بد من ضمير محذوف حنيئذ، أي: متاع الحياة الدنيا لها.

وقرىء «فينبئكم» بياء الغيبة، والفاعل ضمير الباري تعالى.." (٢)

"وقيل: الجواب محذوف، أي: فافعلوا ما شئتم.

وقرأ العامة: «فأجمعوا» أمرا من «أجمع» بهمزة القطع يقال: أجمع في المعاني، وجمع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت الجيش، هذا هو الأكثر. قال الحارث بن حلزة:

٢٦٠٧ - أجمعوا أمرهم بليل فلما ... أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

وقال آخر:

٢٦٠٨ - يا ليت شعري والمنى لا تنفع ... هل أغدون يوما وأمري مجمع

وهل أجمع متعد بنفسه أو بحرف جر ثم حذف اتساعا؟ فقال أبو البقاء: «من قولك» أجمعت على الأمر: إذا عزمت عليه، إلا أنه **حذف حرف الجر** فوصل الفعل إليه. وقيل: هو متعد بنفسه في الأصل «وأنشد قول الحارث. وقال أبو فيد السدوسي:» أجمعت الأمر «أفصح من أجمعت عليه» وقال أبو الهيثم: «أجمع أمره جعله مجموعا بعدما كان متفرقا» قال: «وتفرقته أن يقول مرة افعل كذا، ومرة افعل كذا، وإذا عزم على أمر واحد فقد جمعه أي: جعله جميعا، فهذا هو الأصل في الإجماع، ثم صار بمعنى العزم حتى وصل ب» على «فقيل: أجمعت على الأمر أي: عزمت عليه، والأصل: أجمعت الأمر.

وقرأ العامة:» وشركاءكم «نصبا وفيه أوجه، أحدها: أنه معطوف على» أمركم «بتقدير حذف مضاف، أي:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٥٨/٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٧٦/٦

وأمر شركاءكم كقوله:

﴿وسئل القرية﴾ [يوسف: ٨٢] ، ودل على ذلك ما قدمته من أن «أجمع» للمعاني. والثاني: أنه." (١)

"٢٦١٢ - يا ليت شعري والمنى لا تنفع ... هل أغدون يوما وأمري مجمع

وقيل: المعنى: فاجمعوا على كيدكم، **فحذف حرف الجر**.

وقرأ الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب «وشركاؤكم» رفعا. وفيه تخريجان، أحدهما: أنه نسق على الضمير المرفوع بأجمعوا قبله، وجاز ذلك إذ الفصل بالمفعول سوغ العطف، والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم.

وشذت فرقة فقرأت: «وشركائكم» بالخفض ووجهت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا على حاله كقوله:

٢٦١٣ - أكل امرىء تحسبين أمرأ ... ونار توقد بالليل نارا

أي: وكل نار، فتقدير الآية: وأمر شركائكم، فحذف الأمر وأبقى ما بعده على حاله، ومن رأى برأي الكوفيين جوز عطفه على الضمير في «أمركم» من غير تأويل، وقد تقدم ما فيه من المذاهب أعني العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في سورة البقرة.

قوله: ﴿غمة﴾ يقال: غم وغمة نحو كرب وكربة. قال أبو الهيثم: «هو من قولهم:» غم علينا الهلال فهو مغموم إذا التمس فلم ير. قال طرفة ابن العبد.

٢٦١٤ - لعمرك ما أمري علي بغمة ... نهاري ولا ليلي علي بسرمد

وقال الليث: «يقال: هو في غمة من أمره إذا لم يتبين له.." (٢)

"﴿فاصدع بما تؤمر﴾ [الحجر: ٩٤] . قلت: يعني بغير المطرد أن **حذف حرف الجر** مسموع في أفعال لا يجوز القياس عليها وهي: أمر واستغفر، وقد ذكرتها فيما تقدم، وأشار بقوله: «أمرتك» إلى البيت المشهور:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦/٢٤٠

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦/٢٤٣

وقد قاس ذلك بعض النحويين، ولكن يشترط أن يتعين ذلك الحرف ويتعين موضعه أيضا، وهو رأي علي بن سليمان فيجيز «بريت القلم السكين» بخلاف «صككت الحجر بالخشبة» .." (١)

"ضائق» قال الزمخشري: «ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت، ومثله سيد وجواد، فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد» . قال الشيخ: «وليس هذا الحكم مختصا بهذه الألفاظ، بل كل ما بني من الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير فاعل رد إليه إذا أريد به معنى الحدوث تقول: حاسن وثاقل وسامن في حسن وثقل وسمن» وأنشد:

٢٦٣٨ - بمنزلة أما اللئيم فسامن ... بها وكرام الناس باد شحوبها

وقيل: إنما عدل عن ضيق إلى ضائق ليناسب وزن تارك.

والهاء في «به» تعود على «بعض» . وقيل: على «ما» . وقيل: على التكذيب. و «صدرك» فاعل ب «ضائق» . ويجوز أن يكون «ضائق» خبرا مقدما، و «صدرك» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر عن الكاف في «لعلك» ، فيكون قد أخبر بخبرين، أحدهما مفرد، والثاني جملة عطفت على مفرد، إذ هي بمعناه، فهو نظير: «إن زيدا قائم وأبوه منطلق» ، أي: إن زيدا أبوه منطلق.

قوله: ﴿أن يقولوا﴾ في محل نصب أو جر على الخلاف المشهور في «أن» بعد **حذف حرف الجر** أو المضاف، تقديره: كراهة أو مخافة أن يقولوا، أو لئلا يقولوا، أو بأن يقولوا. وقال أبو البقاء: «لأن يقولوا، أي: لأن قالوا، فهو بمعنى الماضي» وهذا لا حاجة إليه، وكيف يدعى ذلك فيه ومعه ما هو نص في الاستقبال وهو الناصب؟ و «لولا» تحضيضية، وجملة التحضيض منصوبة بالقول.." (٢)

"قوله تعالى: ﴿ما كانوا يستطيعون﴾ : يجوز في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون نافية، نفى عنهم ذلك لما لم ينتفعوا به، وإن كانوا ذوي أسماع وأبصار، أو يكون متعلق السمع والبصر شيئا خاصا. والثاني: أن تكون مصدرية، وفيها حينئذ تأويلان، أحدهما: أنها قائمة مقام الظرف، أي: مدة استطاعتهم، وتكون «ما» منصوبة ب «يضاعف» ، أي: يضاعف لهم العذاب مدة استطاعتهم السمع والأبصار. والتأويل الثاني: أنها منصوبة المحل على إسقاط حرف الجر، كما يحذف من أن وأن أختيها، وإليه ذهب الفراء، وذلك الجار متعلق أيضا ب «يضاعف» ، أي: يضاعف لهم بكونهم كانوا يسمعون ويبصرون ولا ينتفعون. الثالث: أن تكون «ما» بمعنى الذي، وتكون على **حذف حرف الجر** أيضا، أي: بالذي كانوا، وفيه بعد

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦/٢٧٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦/٢٩٤

لأن حذف الحرف لا يطرد.

والجملة من قوله «يضاعف» مستأنفة. وقيل: إن الضمير في قوله: «." [1]

"موضع المفعول به لأن «جرم» يتعدى إذ هو بمعنى كسب. قال الشاعر:

٢٦٤٦ - نصبنا رأسه في جذع نخل ... بما جرمت يداه وما اعتدينا

أي: بما كسبت، وقد تقدم تحقيق ذلك في المائدة. وجريمة القوم كاسبهم، قال:

٢٦٤٧ - جريمة ناهض في رأس نيق ... ترى لعظام ما جمعت صليبا

فتقدير الآية: كسبهم فعلهم أو قولهم خسرانهم، وهذا هو قول أبي إسحاق الزجاج، وعلى هذا فالوقف على قوله: «لا» ثم يبتدأ ب «جرم» بخلاف ما تقدم.

الوجه الخامس: أن معناها لا صد ولا منع، وتكون «جرم» بمعنى القطع، تقول: جرمت، أي: قطعت، فيكون «جرم» اسم «لا» مبني معها على الفتح كما تقدم، وخبرها «أن» وما في حيزها، أو على **حذف حرف الجر**، أي: لا منع من خسرانهم، فيعود فيه الخلاف المشهور.

وفي هذه اللفظة لغات: يقال لا جرم بكسر الجيم، ولا جرم بضمها، ولا جر بحذف الميم، ولا ذا جرم، ولا إن ذا جرم، ولا ذو جرم، ولا عن ذا جرم، ولا إن جرم، ولا عن جرم، ولا ذا جر والله لا أفعل ذلك.." [2]

"والكوفيون كقراءتهم هنا، وافقهم ابن كثير في الكهف، وأما نافع وابن عامر فكقراءتهما هنا، ولابن ذكوان خلاف في ثبوت الياء وحذفها، وإنما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دون التي في الكهف؛ لأن الياء في هود ساقطة في الرسم، فكانت قراءته بفتح النون محتملة بخلاف الكهف فإن الياء ثابتة في الرسم فلا يوافق فيه فتحها.

وقد تقدم خلاف ابن ذكوان في ثبوت الياء في الكهف.

فمن خفف النون فهي نون الوقاية وحدها، ومن شددها فهي نون التوكيد. وابن كثير لم يجعل في هود الفعل متصلا بياء المتكلم، والباقون جعلوه، فلزمهم الكسر. وقد تقدم أن «سأل» يتعدى لاثنين أولهما ياء المتكلم، والثاني ﴿ما ليس لك به علم﴾ .

قوله ﴿أن تكون﴾ على **حذف حرف الجر**، أي: من أن تكون أو لأجل أن، وقوله ﴿ما ليس لك به علم﴾

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين ا لحلبي ٣٠٢/٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٠٤/٦

يجوز في «به» أن يتعلق ب «علم» . قال الفارسي: «ويكون مثل قوله:

٢٦٦٩ - كان جزائي بالعصا أن أجلدا ... ويجوز أن يتعلق بالاستقرار الذي تعلق به» لك «. والباء بمعنى» في «، أي: ما ليس لك به علم. وفيه نظر.." (١)

"أنه جزمه بحذف الحركة وجعله مأخوذا من رتع يرتع إذا اتسع في الخصب قال:

٢٧٤٧ -. . . . . وإذا يخلو له لحمي رتع

ومن سكن الباء جعله مجزوما، ومن رفعها جعله مرفوعا على الاستئناف أي: وهو يلعب، ومن غاير بين الفعلين فقرأ بالياء من تحت في «يلعب» دون «نرتع» فلأن اللعب مناسب للصغار. ومن قرأ: «نرتع» رباعيا جعل مفعوله محذوفا، أي: نرعي مواشينا، ومن بناها للمفعول فالوجه أنه أضمر/ المفعول الذي لم يسم فاعله وهو ضمير الغد، والأصل: نرتع فيه ونلعب فيه، ثم اتسع فيه **فحذف حرف الجر** فتعدى إليه الفعل بنفسه فصار: نرتعه ونلعبه، فلما بناه للمفعول قام الضمير المنصوب مقام فاعله فانقلب مرفوعا واستتر في رافعه، فهو في الاتساع كقوله:

٢٧٤٨ - ويوم شهدناه سليمى وعامرا ... .

ومن رفع الفعلين جعلهما حالين، وتكون حالا مقدرة. وأما إثبات الياء في «نرتعي» مع جزم «نلعب» وهي قراءة قنبل فقد تجرأ بعض الناس وردها، وقال ابن عطية: «هي قراءة ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر» وقيل: هي لغة من يجزم بالحركة المقدرة وأنشد:

٢٧٤٩ - ألم يأتيك والأنباء تنمي ... ." (٢)

"القول، و» لا «على هذا ناهية، وحذف النون للجزم؛ وأن تكون الناصبة و» لا «حينئذ نافية، وحذف النون للنصب. ومحل» أن «: إما نصب أو جر لأنها على **حذف حرف الجر**، أي: فناداها بكذا. والضمير في» تحتها «: إما لمريم عليها السلام، وإما للنخلة، والأول أولى لتوافق الضميرين.

قوله:» سريا «يجوز أن يكون مفعولا أول، و» تحتك «مفعول ثان لأنها بمعنى صير. ويجوز أن تكون بمعنى خلق، فتكون» تحتك «لغوا.

والسري فيه قولان، أحدهما: أنه الرجل المرتفع القدر، من سرو يسرو كشرف يشرف، فهو سري. وأصله سريو، فأعل إعلال سيد، فلامه واو. والمراد به في الآية عيسى بن مريم عليه السلام، ويجمع» سري «على»

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦/٣٣٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦/٤٥٠

سراة «بفتح السين، وسرواء كظرفاء، وهما جمعان شاذان، بل قياس جمعه» أسرياء «، كغني وأغنياء. وقيل: السري: من سروت الثوب، أي: نزعته، وسروت الجل عن الفرس، أي: نزعته. كأن السري سرى ثوبه، بخلاف المدثر والمتزمل. قاله الراغب.

والثاني: أنه النهر الصغير، ويناسبه» فكلي واشربي «واشتقاقه من سرى يسري، لأن الماء يسري فيه، فلامه على هذا ياء، وأنشدوا للبيد:

٣٢٢ - ١-." (١)

"وقرأ الباقون بفتحها، وفيها أوجه، أحدها: أنها على **حذف حرف الجر** متعلقا بما بعده، والتقدير: ولأن الله ربي وربكم فاعبدوه، كقوله تعالى: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن: ١٨] والمعنى لوحدانيته أطيعوه. وإليه ذهب الزمخشري تابعا للخليل وسيبويه.

الثاني: أنها عطف على «الصلاة» والتقدير: وأوصاني بالصلاة وبأن الله. وإليه ذهب الفراء، ولم يذكر مكي غيره. ويؤيده ما في مصحف أبي «وبأن الله ربي» بإظهار الباء الجارة. وقد استبعد هذا القول لكثرة الفواصل بين المتعاطفين. وأما ظهور الباء في مصحف أبي فلا يرجح هذا لأنها باء السببية، والمعنى: بسبب أن الله ربي وربكم فاعبدوه فهي كاللام.

الثالث: أن تكون «أن» وما بعدها نسقا على «أمرا» المنصوب ب «قضى» والتقدير: وإذا قضى أمرا، وقضى أن الله ربي وربكم. ذكر ذلك أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء. واستبعد الناس صحة هذا النقل عن أبي عمرو؛ لأنه من الجلالة في العلم والمعرفة بمنزل يمنعه من هذا القول؛ وذلك لأنه إذا عطف على «أمرا» لزم أن يكون داخلا في حيز الشرط ب «إذا» ، وكونه تبارك وتعالى ربنا لا يتقيد بشرط البتة، بل هو ربنا على." (٢)

"والواني: المقصر في أمره. قال الشاعر:

٣٢٩٠ -. . . . . فما أنا بالواني ولا الضرع الغمر

وونى فعل لازم لا يتعدى، وزعم بعضهم أنه يكون من أخوات زال وانفك فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل كان فيقال: «ما ونى زيد قائما» أي: مازال قائما. وأنشد الشيخ جمال الدين بن مالك شاهدا على ذلك قول الشاعر:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٨٤/٧

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦٠٠/٧

٣٢٩١ - لا يني الحب شيمة الحب ما دا ... م فلا تحسبنه ذا ارعواء

أي لا يزال الحب أي بضم الحاء شيمة الحب أي بكسرها وهو المحب. ومن منع ذلك يتأول البيت على **حذف حرف الجر**؛ فإن هذا الفعل يتعدى تارة ب عن وتارة ب في. يقال: ما ونيت عن حاجتك أو في حاجتك. فالتقدير: لا يفتر الحب في شيمة المحب وفيه مجاز بليغ. وقد عدي في الآية الكريمة ب في. وقرأ يحيى بن وثاب «ولا تنيا» بكسر التاء إتباعا لحركة النون. وسكن." (١)

"قوله: ﴿أن تميد﴾ مفعول من أجله أي: أن لا تميد فحذفت «لا» لفهم المعنى، أو كراهة أن تميد. وقدره أبو البقاء فقال: «مخافة أن تميد» . وفيه نظر لأنا إن جعلنا المخافة مسندة إلى المخاطبين أختل شرط من شروط النصب في المفعول له وهو الفاعل. وإن جعلناها مسندة لفاعل الجعل استحال ذلك، لأنه تبارك وتعالى لا يسند إليه الخوف. وقد يقال: يختار أن تسند المخافة إلى المخاطبين. قولكم: يختل شرط من شروط النصب. جوابه: أنه ليس بمنصوب، بل مجرور بحرف العلة المقدر. / **وحذف حرف الجر** مطرد مع أن وأن بشرطه.

قوله: ﴿فجاجا سبلا﴾ في «فجاجا» وجهان، أحدهما: أنه مفعول به و «سبلا» بدل منه. والثاني: أنه منصوب على الحال من «سبلا» لأنه في الأصل صفة له فلما قدم انتصب حالا كقوله:

٣٣٣٨ - لمية موحشا طلل ... يلوح كأنه خلل

ويدل على ذلك مجيئه صفة في الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿لتسلكوا منها سبلا فجاجا﴾ [نوح: ٢٠] . قال الزمخشري: «فإن قلت: في الفجاج معنى الوصف، فما لها قدمت على السبل ولم تؤخر، كقوله تعالى: ﴿لتسلكوا." (٢)

"قوله: ﴿وكذلك أنزلناه﴾ : الكاف: إما حال من ضمير المصدر المقدر، وإما نعت لمصدر محذوف على حسب ما تقدم من الخلاف أي: ومثل ذلك الإنزال أنزلنا القرآن كله آيات بينات. ف «آيات» حال. قوله: ﴿وأن الله يهدي﴾ يجوز في «أن» ثلاثة أوجه أحدها: أنها منصوبة المحل عطفا على مفعول «أنزلناه» أي: وأنزلنا أن الله يهدي من يريد. أي: أنزلنا هداية الله لمن يريد هدايته. الثاني: أنها على **حذف حرف الجر**، وذلك الحرف متعلق بمحذوف. والتقدير: ولأن الله يهدي من يريد أنزلناه، فيجيء في موضعها

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤١/٨

(٢)ألا أحبو

القولان المشهوران: أفي محل نصب هي أم جر. وإلى هذا ذهب الزمخشري وقال في تقديره: «ولأن الله يهدي به الذي يعلم أنهم يؤمنون أنزله كذلك مبينا» . الثالث: أنها في محل رفع خبرا لمبتدأ مضمر، تقديره: والأمر أن الله يهدي من يريد.." (١)

"قوله: ﴿والفلك﴾ : العامة على نصب «الفلك» وفيه وجهان، أحدهما: أنها عطف على ﴿ما في الأرض﴾ أي: سخر لكم ما في الأرض، وسخر لكم الفلك. وأفردها بالذكر، وإن اندرجت بطريق العموم تحت «ما» . ومن قوله: ﴿ما في الأرض﴾ لظهور الامتنان بها ولعجيب تسخيرها دون سائر المسخرات. و «تجري» على هذا حال. الثاني: أنها عطف على الجلالة بتقدير: ألم تر أن الفلك تجري في البحر، فتجري خبر على هذا.

وضم لام «الفلك» هنا الكسائي فيما رواه عن الحسن، وهي قراءة ابن مقسم. وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حيوة والزعفراني برفع «والفلك» على الابتداء وتجري بعده الخبر. ويجوز أن يكون ارتفاعه عطفا على محل اسم «أن» عند من يجوز ذلك نحو: «إن زيدا وعمرو قائمان» وعلى هذا ف «تجري» حال أيضا. و «بأمره» الباء/ للسببية. قوله: ﴿أن تقع﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل نصب أو جر لأنها على **حذف حرف الجر** تقديره:." (٢)

"قوله: ﴿حق جهاده﴾ : يجوز أن يكون منصوبا على المصدر. وهو واضح. وقال أبو البقاء: «ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أي: جهادا حق جهاده» وفيه نظر من حيث إن هذا معرفة فكيف يجعل صفة لنكرة؟ قال الزمخشري: «فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة، وكان القياس حق الجهاد فيه، أو حق جهادكم فيه. كما قال: ﴿وجاهدوا في الله﴾ ؟ قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص، فلما كان الجهاد/ مختصا بالله من حيث إنه مفعول من أجله ولوجهه صحت إضافته إليه. ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله:

٣٤٠٠ - ويوم شهدناه سليمى وعامرا ... .

يعني بالظرف الجار والمجرور، كأنه كان الأصل: حق جهاد فيه، **فحذف حرف الجر** وأضيف المصدر للضمير، وهو من باب» هو حق عالم وجد عالم «أي: عالم حقا وعالم جدا.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢٤٣/٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٠٢/٨

قوله: ﴿ملة أبيكم﴾ فيه أوجه أحدها: أنها منصوبة ب» اتبعوا «مضمرا قاله الحوفي، وتبعه أبو البقاء.
الثاني: أنها على الاختصاص أي: أعني بالدين." (١)

"قوله: ﴿ليس عليكم﴾ هذه الجملة يجوز أن يكون لها محل من الإعراب وهو الرفع نعتا لثلاث عورات في قراءة من رفعها كأنه قيل: هن ثلاث عورات مخصوصة بعدم الاستئذان، وأن لا يكون لها محل، بل هي كلام مقرر للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة، وذلك في قراءة من نصب «ثلاث عورات» .

قوله: ﴿بعدهن﴾ قال أبو البقاء: «التقدير: بعد استئذانهم فيهن، ثم **حذف حرف الجر** والفاعل، فبقي: بعد استئذانهم، ثم حذف المصدر» يعني بالفاعل الضمير المضاف إليه الاستئذان فإنه فاعل معنوي بالمصدر. وهذا غير ظاهر، بل الذي/ يظهر أن المعنى: ليس عليكم جناح. ولا عليهم أي: العبيد والإماء والصبيان، في عدم الاستئذان بعد هذه الأوقات المذكورة، ولا حاجة إلى التقدير الذي ذكره.

قوله: ﴿طوافون﴾ خبر مبتدأ مضمر تقديره: هم طوافون، و «عليكم» متعلق به.

قوله: ﴿بعضكم على بعض﴾ في «بعضكم» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و «على بعض» الخبر، فقدره أبو البقاء «يطوف على بعض» . وتكون هذه الجملة بدلا مما قبلها. ويجوز أن تكون مؤكدة مبينة. يعني: أنها أفادت إفادة الجملة التي قبلها فكانت بدلا، أو مؤكدة. ورد الشيخ هذا: بأنه كون مخصوص فلا يجوز حذفه. والجواب عنه: أن الممتنع الحذف إذا لم يدل عليه دليل وقصد إقامة الجار والمجرور مقامه، وهنا عليه دليل ولم يقصد إقامة." (٢)

"جمع باعتبار أن المعنى: فليحذر هو. أي: من ذكر مثل ذلك. وحكى سيبويه «ضربني وضربت قومك» أي: ضربني من ثم ومن ذكر، وهي مسألة معروفة في النحو، أو يكون التقدير: فليحذر كل واحد من المتسللين. وعن الثاني: بأنه يجوز أن يؤمر الإنسان بالحذر عن نفسه مجازا. يعني أنه لا يطاوعها على شهواتها وما تسوله له من السوء. كأنه قيل: فليحذر المخالفون أنفسهم، فلا يطيعوها في ما تأمرهم به، ولهذا يقال: أمر نفسه ونهاها، وأمرته نفسه باعتبار المجاز.

ومنها: أنه يصير قوله: ﴿أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ مفلتا ضائعا؛ لأن «يحذر» يتعدى لواحد، قد أخذه على زعمكم وهو «الذين يخالفون» ، ولا يتعدى إلى اثنين حتى يقولوا: إن «أن تصيبهم فتنة» في

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٨/٣٠٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٨/٤٤١

محل مفعوله الثاني فبقي ضائعا. وفيه نظر؛ لأنه لا يسلم ضياعه؛ لأنه مفعول من أجله. واعترض على هذا: بأنه لم يستكمل شروط النصب لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الحذر غير فاعل الإصابة وهو ضعيف؛ لأن **حذف حرف الجر** يطرد مع أن وأن. فنقول: مسلم شروط النصب غير موجودة، وهو مجرور باللام تقديرا، وإنما حذفت مع «أن» لطولها بالصلة.

و «يخالفون» يتعدى بنفسه نحو: خالفت أمر زيد، و «إلى» نحو: خالفت إلى كذا، فكيف تعدى هذا بحرف المجاوزة؟ وفيه أوجه، أحدها: أنه ضمن معنى صد وأعرض أي: صد عن أمره وأعرض عنه مخالفا له. والثاني: قال ابن عطية: «معناه يقع خلافهم بعد/ أمره، كما تقول: كان المطر عن ريح." (١)

"الفعل للضمير الذي هو» إياه «فانقلب مرفوعا مستترا بعد أن كان منصوبا بارزا، وبقي ضمير الأساطير على حاله فصار» اكتتبها «كما ترى» .

قال الشيخ: «ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين؛ لأن» اكتتبها له كاتب «وصل الفعل فيه لمفعولين أحدهما مسرح، وهو ضمير الأساطير، والآخر مقيد، وهو ضميره عليه السلام، ثم اتسع في الفعل **فحذف حرف الجر**، فصار: اكتتبها إياه كاتب. فإذا بني هذا للمفعول: إنما ينوب عن الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقديرا لا المسرح لفظا، المقيد تقديرا. فعلى هذا يكون التركيب اكتتبه لا اكتتبها، وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع. قال: الفرزدق:

٣٤٧٢ - ومنا الذي اختير الرجال سماحة ... وجودا إذا هب الرياح الزعازع

ولو جاء على ما قرره الزمخشري لجاء التركيب:» ومنا الذي اختيره الرجال «لأن» اختير «تعدى إلى الرجال بإسقاط حرف الجر؛ إذ تقديره: اختير من الرجال» . قلت: وهو اعتراض حسن بالنسبة إلى مذهب الجمهور، ولكن الزمخشري قد لا يلتزمه، ويوافق الأخفش والكوفيين، وإذا كان الأخفش وهم، يتركون المسرح لفظا وتقديرا، ويقيمون المجرور بالحرف مع وجوده فهذا أولى وأحرى.

والظاهر أن الجملة من قوله: ﴿اكتتبها فهي تملى﴾ من تتمة قول الكفار. وعن الحسن أنها من كلام الباري تعالى، وكان حق الكلام على هذا أن يقرأ «." (٢)

"الثاني: من الأوجه الأول: أن القائم مقام الفاعل نفس «أن بورك» على **حذف حرف الجر** أي: بأن بورك. و «أن» حينئذ: إما ناصبة في الأصل، وإما مخففة.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٨/٤٤٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٨/٤٥٦

الثالث: أنه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي: نودي النداء، ثم فسر بما بعده. ومثله ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ [يوسف: ٣٥] .

قوله: ﴿من في النار﴾ «من» قائم مقام الفاعل ل «بورك» . وبارك يتعدى بنفسه، ولذلك بني للمفعول. يقال: باركك الله، وبارك عليك، وبارك فيك، وبارك لك، وقال الشاعر:

٣٥٣٩ - فبوركت مولودا وبوركت ناشئا ... وبوركت عند الشيب إذ أنت أشيب

وقال عبد الله بن الزبير:

٣٥٤٠ - فبورك في بنيك وفي بنيهم ... إذا ذكروا ونحن لك الفداء

وقال آخر:

٣٥٤١ - بورك الميت الغريب كما بو ... رك نضح الرمان والزيتون

والمراد ب «من» : إما الباري تعالى، وهو على حذف مضاف أي: من." (١)

"قوله: ﴿أنا دمرناهم﴾ : قرأ الكوفيون بالفتح. والباقون بالكسر. فالفتح من أوجه، أحدها: أن يكون على **حذف حرف الجر**؛ أي: لأنا دمرناهم. و «كان» تامة و «عاقبة» فاعل بها، و «كيف» حال. الثاني: أن يكون بدلا من «عاقبة» أي: كيف كان تدميرنا إياهم بمعنى: كيف حدث. الثالث: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هي أنا دمرناهم أي: العاقبة تدميرنا إياهم. ويجوز مع هذه الأوجه الثلاثة أن تكون «كان» ناقصة، وتجعل «كيف» خبرها، فتصير الأوجه ستة: ثلاثة مع تمام «كان» وثلاثة مع نقصانها. ويزاد مع الناقصة وجه أخر: وهو أن تجعل «عاقبة» اسمها و «أنا دمرناهم» خبرها و «كيف» حال. فهذه سبعة أوجه.

والثامن: أن تكون «كان» «زائدة، و» عاقبة «مبتدأ، وخبره» كيف «و» أنا دمرناهم «بدل من» عاقبة «أو خبر مبتدأ مضمر. وفيه تعسف. التاسع: أنها على حذف الجار أيضا، إلا أنه الباء أي: بأنا دمرناهم، ذكره أبو البقاء. وليس بالقوي. العاشر: أنها بدل من» كيف «وهذا وهم من قائله لأن المبدل من اسم." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤٦٥/٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦٢٦/٨

"وابتغاؤكم من فضله بالنهار، **فحذف حرف الجر** لاتصاله بالليل وعطفه عليه؛ لأن حرف العطف قد يقوم مقام الجار. والأحسن أن يجعل على حاله، والنوم بالنهار مما كانت العرب تعده نعمة من الله، ولا سيما في أوقات القيلولة في البلاد الحارة.." (١)

"ابن كثير في رواية وأهل مكة بتخفيف الدال. وفيها وجهان، أحدهما: أنها من الاعتداد، وإنما كرهوا تضعيفه فخففوه. قاله الرازي قال: «ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لضعف؛ لأن الاعتداء يتعدى ب على» . قيل: ويجوز أن يكون من الاعتداء **وحذف حرف الجر** أي: تعتدون عليها أي: على العدة مجازا ثم تعتدونها كقوله:

٣٧٠٧ - تحن فتبدي ما بها من صبابة ... وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي: لقضى علي. قال الزمخشري: «وقرئ» تعتدونها «مخففا أي: تعتدون فيها. كقوله:

٣٧٠٨ - ويوم شهدناه. . . . .

البيت. والمراد بالاعتداء ما في قوله: ﴿ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا﴾ [البقرة: ٢٣١] يعني: أنه حذف الحرف كما حذف في قوله:

ويوم شهدناه سليمى وعامرا ... قليل سوى الطعن النهال نوافله

وقيل: معنى تعتدونها أي: تعتدون عليهن فيها. وقد أنكر ابن عطية القراءة عن ابن كثير وقال:» غلط ابن ابي بزة عنه «وليس كما قال. والثاني:." (٢)

"قوله: ﴿ما لكم﴾ : يجوز أن يكون منقطعا عما قبله والمسؤول عنه غير مذكور، ولذلك قدره بعضهم: عن أعمالهم. ويجوز أن يكون هو المسؤول عنه في المعنى، فيكون معلقا للسؤال. و «لا تناصرون» جملة حالية. العامل فيها الاستقرار في «لكم» . وقيل: بل هي على **حذف حرف الجر**، و «أن» الناصبة، فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل. والأصل: في أن لا، وتقدمت قراءة البزي «لا تناصرون» بتشديد التاء. وقرئ «تتناصرون» على الأصل.." (٣)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٨/٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٣٢/٩

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣٠٠/٩

"فيه مقام الفاعل بتقدير: فأطلع الإطلاع، أو بتقدير حرف الجر المحذوف أي: أطلع به؛ لأن أطلع لازم كما أن أقبل كذلك» .

وقد رد الشيخ عليه هذين الوجهين فقال: «قد ذكرنا أن أطلع بالهمزة معدى من طلع اللازم. وأما قوله:» أو حرف الجر المحذوف أي: أطلع به «فهذا لا يجوز؛ لأن مفعول ما لم يسم فاعله لا يجوز حذفه لأنه نائب عنه، فكما أن الفاعل لا يجوز حذفه دون عامله فكذلك هذا. لو قلت:» زيد ممرور أو مغضوب «تريد: به أو عليه لم يجز» . قلت: أبو الفضل لا يدعي أن النائب عن الفاعل محذوف، وإنما قال: بتقدير حرف الجر المحذوف. ومعنى ذلك: أنه لما **حذف حرف الجر** اتساعا انقلب الضمير مرفوعا فاستتر في الفعل، كما يدعى ذلك في حذف عائد الموصول المجرور عند عدم شروط الحذف/ ويسمى الحذف على التدريج.." (١)

"قوله: ﴿وكذلك﴾ : تحتمل الكاف أن تكون مرفوعة المحل على خبر مبتدأ مضمر أي: والأمر كذلك، ثم أخبر بأنه حقت كلمة الله عليهم بالعذاب، وأن تكون نعتا لمصدر محذوف، أي: مثل ذلك الوجوب من عقابهم وجب على الكفرة.

وقوله: «أنهم أصحاب» يجوز أن يكون على **حذف حرف الجر** أي: لأنهم، فحذف، فيجري في محلها القولان. ويجوز أن يكون في محل رفع بدلا من «كلمة» . وقد تقدم خلافهم في إفراد «كلمة» وجمعها.." (٢)

"قوله: ﴿من أرسلنا﴾ : فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أن «من» موصولة، وهي مفعولة للسؤال. كأنه قيل: واسأل الذي أرسلناه من قبلك عما أرسلوا به، فإنهم لم يرسلوا إلا بالتوحيد. الثاني: أنه على **حذف حرف الجر** على أنه المسؤول عنه. والمسؤول الذي هو المفعول الأول محذوف، تقديره: واسألنا عن من أرسلناه. الثالث: أن «من» استفهامية مرفوعة بالابتداء، و «أرسل» خبره. والجملة معلقة للسؤال، فتكون في محل نصب على إسقاط الخافض، وهذا ليس بظاهر، بل الظاهر أن المعلق للسؤال إنما هو الجملة الاستفهامية من قوله «أجعلنا» .." (٣)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٣١٣/٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٤٥٩/٩

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٩٣/٩

"قوله: ﴿ولا تخسروا﴾ : العامة على ضم التاء وكسر السين من أخسر، أي: نقص كقوله: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ وقرأ زيد بن علي وبلال بن أبي بردة بفتح التاء وكسر السين فيكون فعل وأفعل بمعنى. يقال: خسر الميزان وأخسره، بمعنى واحد نحو: جبر وأجبر. ونقل أبو الفتح وأبو الفضل عن بلال فتح التاء والسين. وفيها وجهان، أحدهما: أنه على **حذف حرف الجر** تقديره: ولا تخسروا في الميزان. ذكره الزمخشري وأبو البقاء: إلا أن الشيخ قال: «لا حاجة إلى ذلك؛ لأن» خسر «جاء متعديا. قال تعالى: ﴿خسروا أنفسهم﴾ [الأنعام: ١٢] . و ﴿خسر الدنيا والآخرة﴾ [الحج: ١١] . قلت: وهذا ليس من ذاك. ألا ترى أن ﴿خسروا أنفسهم﴾ ﴿وخسر الدنيا والآخرة﴾ معناه: أن الخسران واقع بهما، وأنهما معدومان. وهذا المعنى ليس مرادا في الآية قطعا، وإنما المراد: لا تخسروا الموزون في الميزان. وقرىء» تخسروا «." (١)

"قوله: ﴿ألا تنفقوا﴾ كقوله ﴿وما لنآ ألا نقاتل﴾ [البقرة: ٢٤٦] فالأصل: في أن لا تنفقوا، فلما **حذف حرف الجر** جرى الخلاف المشهور. وأبو الحسن يرى زيادتها كما تقدم تقريره في البقرة.

قوله: ﴿ولله ميراث﴾ جملة حالية من فاعل الاستقرار ومفعوله، أي: وأي شيء يمنعكم من الإنفاق في سبيل الله والحال أن ميراث السماوات والأرض له، فهذه حال منافية لبخلكم.

قوله: ﴿لا يستوي منكم من أنفق﴾ في فاعل «يستوي» وجهان،." (٢)

"المؤمن» بكسر الميم اسم فاعل من آمن بمعنى أمن. وأبو جعفر محمد بن الحسين وقيل ابن القعقاع: بفتحها. فقال الزمخشري: «بمعنى المؤمن به على **حذف حرف الجر**، كما تقول في قوم موسى من قوله ﴿واختار موسى قومه﴾ [الأعراف: ١٥٥] المختارون» . وقال أبو حاتم: «لا يجوز ذلك، أي: هذه القراءة؛ لأنه لو كان كذلك لكان» المؤمن به «وكان جارا، لكن المؤمن المطلق بلا حرف جر/ يكون من كان خائفا فأمن» فقد رد ما قاله الزمخشري.." (٣)

"وقرأ العامة: «ن» ساكن النون كنظائره. وأدغم ابن عامر والكسائي وأبو بكر عن عاصم بلا خلاف، وورش بخلاف عنه النون في الواو، وأظهرها الباقون، ونقل عمن أدغم الغنة وعدمها. وقرأ ابن عباس والحسن وأبو السمال وابن أبي إسحاق بكسر النون وسعيد بن جبير وعيسى بخلاف عنه بفتحها، فالأولى على

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٥٧/١٠
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢٣٧/١٠
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٢٩٣/١٠

التقاء الساكنين. ولا يجوز أن يكون مجرورا على القسم، **حذف حرف الجر** وبقي علمه كقولهم: «الله لأفعلن» لوجهين، أحدهما: أنه مختص بالجلالة المعظمة، نادر فيما عداها. والثاني: أنه كان ينبغي أن ينون. ولا يحسن أن يقال: هو ممنوع الصرف اعتبارا بتأنيث السورة، لأنه كان ينبغي أن لا يظهر فيه الجر بالكسرة البتة.

وأما الفتح فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بناء، وأوثر على الأصل للخفة كأين وكيف. الثاني: أن يكون مجرورا بحرف القسم المقدر/ على لغة ضعيفة. وقد تقدم ذلك في قراءة «فالحق والحق» [ص: ٨٤] . بجر «الحق» ، ومنعت الصرف، اعتبار بالسورة، والثالث: أن يكون منصوبا بفعل محذوف، أي: اقرؤوا نون، ثم ابتدأ قسما بقوله «والقلم» ، أو يكون منصوبا بعد حذف حرف القسم كقوله:

٤٢٩٠ -..............................." (١)

"والمسجد الحرام﴾ [البقرة: ٢١٧] على أن مكيا قد قوى هذا لمدرك آخر وهو حسن جدا، قال رحمه الله: «وهو يعني العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في» أن «أجود منه في غيرها، لكثرة **حذف حرف الجر** مع» أن «.

ووجه الكسر العطف على قوله: ﴿إنا سمعنا﴾ [الجن: ١] فيكون الجميع معمولا للقول، أي: فقالوا: إنا سمعنا، وقالوا: إنه تعالى جد ربنا إلى آخره. وقال بعضهم: الجملتان من قوله تعالى: ﴿وأنه كان رجال﴾ [الجن: ٦] ﴿وأنهم ظنوا﴾ [الجن: ٧] معترضتان بين قول الجن، وهما من كلام الباري تعالى، والظاهر أنهما من كلامهم، قاله بعضهم لبعض. ووجه الكسر والفتح في قوله: ﴿وأنه لما قام عبد الله﴾ [الجن: ١٩] ما تقدم. ووجه إجماعهم على فتح ﴿وأن المساجد﴾ [الجن: ١٨] وجهان، أحدهما: أنه معطوف على ﴿أنه استمع﴾ [الجن: ١] فيكون موحى أيضا. والثاني: أنه على **حذف حرف الجر**، وذلك الحرف متعلق بفعل النهي، أي: فلا تدعوا مع الله أحدا؛ لأن المساجد لله، ذكرهما أبو البقاء.." (٢)

"في إحدى الروايتين، قاله الزمخشري، ولم يبين: ما محل «أن» وما في حيزها. وفيه وجهان، أظهرهما وهو الذي يريده هو أنها في محل نصب أو جر على الخلاف فيها بعد **حذف حرف الجر**، وهو هنا لام العلة تقديره: ولا تمنن لأن تستكثر. والثاني: أنها في محل نصب فقط مفعولا بها أي: لا تضعف أن تستكثر. من الخير، قاله مكي، وقد تقدم لك أن «تمنن» بمعنى تضعف، وهو قول مجاهد، إلا أن الشيخ

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٠/٣٩٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٠/٤٨٥

قال بعد كلام الزمخشري: «وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه؛ لأن ذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولنا مندوحة عنه مع صحة معنى الحال» قلت: قد سبقه مكي وغيره إلى هذا. وأيضا فقوله: «في الشعر» ممنوع؛ هؤلاء الكوفيون يجيزون ذلك وأيضا فقد قرأ الحسن والأعمش «تستكثر» نصبا، وهو على إضمار «أن» كقولهم: «مره يحفرها» وأبلغ من ذلك التصريح بأن في قراءة عبد الله: «ولا تمنن أن تستكثر» .
وقرأ الحسن أيضا وبان أبي عبلة «تستكثر» جزما، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلا من الفعل قبله، كقوله تعالى: ﴿يلق أثاما يضاعف﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩] ف «يضاعف» بدل من «يلق» وكقوله:." [١]

"قوله: ﴿ثم السبيل يسره﴾ : يجوز أن يكون الضمير للإنسان. والسبيل ظرف، أي: يسر للإنسان الطريق، أي: طريق الخير والشر كقوله: ﴿وهديناه النجدين﴾ [البلد: ١٠] . وقال أبو البقاء: «ويجوز أن ينتصب بأنه مفعول ثان ل يسره، والهاء للإنسان، أي: يسره السبيل، أي: هداه له» . قلت: فلا بد من تضمينه معنى أعطى حتى ينصب اثنين، أو **يحذف حرف الجر**، أي: يسره للسبيل، ولذلك قدره بقوله: هداه له. ويجوز أن يكون «السبيل» منصوبا على الاشتغال بفعل مقدر، والضمير له، تقديره: ثم يسر السبيل يسره، أي: سهله للناس كقوله: ﴿أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ [طه: ٥٠] ، وتقدم مثله في قوله: ﴿إنا هديناه السبيل﴾ [الإنسان: ٣] .." [٢]

"قوله: ﴿فأين تذهبون﴾ : «أين» منصوب ب «تذهبون» لأنه ظرف مبهم. وقال أبو البقاء: «أي: إلى أين، **فحذف حرف الجر** كقولك: ذهبت الشام. ويجوز أن يحمل على المعنى كأنه قال: أين تؤمنون» . يعني أنه على الحذف، أو على التضمين. وإليه نحا." [٣]

"والصواب الأول وهو أعرف المعارف [حكي أن سيبويه رؤي في المنام فقيل: ما فعل الله بك؟ فقال: خيرا كثيرا؛ لجعل اسمه أعرف المعارف] .
ثم القائلون باشتقاقه اختلفوا اختلافا كثيرا:
فمنهم من قال: أنه مشتق من " لاه - يليه "، أي: ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلاهة - بكسر الهمزة وفتحها - لارتفاعها. وقيل: لاتخاذهم إياها معبودا، وعلى هذا قيل: " لهي أبوك " يريدون لله أبوك فقلت العين إلى موضع اللام، وخففه بحذف الألف واللام، **وحذف حرف الجر**.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٠/٥٣٦
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٠/٦٩٠
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ١٠/٧٠٧

وأبعد بعضهم، فجعل من ذلك قول الشاعر في ذلك: [الطويل]

(٢٥ - ألا يا سنا برق على قلل الحمى ... لهنك من برق علي كريم)

فإن الأصل: " لله إنك كريم علي " فحذف حرف الجر، وحرف التعريف، والألف التي قبل الهاء من الجلالة، وسكن الهاء؛ إجراء للوصل مجرى الوقف، فصار اللفظ: " له " ثم ألقى حركة همزة " إن " على الهاء فبقي " لهنك "كما ترى، وهذه سماجة من قائله [وفي البيت قولان أيسر من هذا] .

ومنهم من قال: هو مشتق من " لاه - يلوه - لياها " [أي احتجب فالألف على هذين القولين أصيلة فحينئذ أصل الكلم لاه] " اللاه " ثم أدغمت لام التعريف في اللام بعدها؛ لاجتماع شروط الإدغام، وفخذمت لامه، ووزنه على القولين المتقدمين إما: " فعل " أو " فعل " بفتح العين وكسرها، وعلى كل تقدير: فتحرك حرف العلة، وانفتح ما قبله فقلب ألفا، وكان الأصل: ليها أو ليها أو لوها أو لوها.

ومنهم من جعله مشتقا من " أله " و " أله " لفظ مشترك بين معان، وهي: العبادة والسكون، والتحير، والفزع؛ قال الشاعر: [الطويل]." (١)

"جنات «: اسم:» أن «. و» لهم «خبر مقدم.

ولا يجوز تقديم خبر «أن وأخواتها إلا ظرفا أو حرف جر، و» أن «وما في حيزها في محل جر عند الخليل والكسائي، ونصب عند سيبويه والفراء؛ لأن الأصل: وبشر الذين آمنوا بأن لهم، فحذف حرف الجر مع» أن «، وهو حذف مطرد معها، ومع» أن «الناصبة للمضارع، بشرط أمن اللبس، بسبب طولهما بالصلة، فلما حذف حرف الجر، جرى الخلاف المذكور، فالخليل والكسائي يقولان:» كأن الحرف موجود، فالجر باق «.

واستدل الأخفش لهما بقول الشاعر: [الطويل]

٣١١ - وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إلي ولا دين بها أنا طالبه

فعطف» دين «بالجر على محل» أن تكون «يبين كونها مجرورة.

قيل:» ويحتمل أن يكون من باب عطف التوهم، فلا دليل فيه «.

والفراء وسيبويه يقولان: وجدناهم إذا حذفوا حرف الجر، نصبوا؛ كقوله: [الوافر]

٣١٢ - تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذن حرام

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٣٨/١

أي: بالديار، ولا يجوز الجر إلا في نادر شعر؛ كقوله: [الطويل]

٣١٣ - إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟ ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي: إلى كليب؛ قول الآخر: [الكامل]

٣١٤ - ... ... حتى تبذخ فارتقى الأعلام

أي: إلى الأعلام.." (١)

"وقال ابن عباس وغيره: عرض الأسماء.

فصل في بيان أول من تكلم بالعربية

اختلف في أول من تكلم بالعربية.

روى كعب الأحبار: أن أول من وضع الكتاب العربي والسرياني والكتب كلها، وتكلم بالألسنة كلها آدم عليه الصلاة والسلام . فإن قيل: روى ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن كعب قال: أول من تكلم بالعربية جبريل - عليه الصلاة والسلام - وهو الذي ألقاها على لسان نوح عليه الصلاة والسلام ، وألقاها نوح على لسان ابنه سام.

وقال صلى الله عليه وسلم : «وعلم آدم الأسماء كلها حتى القصعة والقصيعة» وما ذكروه يحتمل أن يكون المراد به أول من تكلم بالعربية من ولد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - إسماعيل عليه الصلاة والسلام، وكذلك إن صح ما سواه فإنه يكون محمولا على أن المذكور أول من تكلم من قبيلته بالعربية.

وكذلك جبريل أول من تكلم بها من الملائكة، وألقاها على لسان بعد أن علمها الله آدم أو جبريل، على ما تقدم.

قوله: «أنبئوني بأسماء هؤلاء» .

«الإنباء» الإخبار، وأصل أنبأ أن يتعدى لاثنين ثانيهما بحرف الجر كهذه الآية، وقد **يحذف حرف الجر**، قال تعالى: ﴿من أنبأك هذا﴾ [التحريم: ٣] أي: بهذا، وقد يتضمن معنى أعلم اليقينية، فيتعدى تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل، ومثل أنبأ: نبأ وأخبر، وخبر وحدث.

و «هؤلاء» في محل خفض بالإضافة، وهو اسم إشارة، ورتبته دنيا، ويمد ويقصر؛ كقوله: [الخفيف]

٣٦٩ - هؤلى ثم كلا اعطي ... ت نعالا محذوة بمثال." (٢)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٤٩/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥١٩/١

"والدليل على أن أبا بكر كان هو الأمير، أن عليا لما لحقه قال: أمير أو مأمور؟ فقال: مأمور، ثم ساروا وقال أبو هريرة «بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر، يؤذن بمنى ألا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان» .

قوله وأذان. رفع بالابتداء، أي: أذان صادر، أو إعلام واصل، ومن الله إما صفة، أو متعلق به، وإلى الناس الخبر، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: وهذا إعلام، والجاران متعلقان به، كما تقدم في براءة.

قال أبو حيان: «ولا وجه لقول من قال: إنه معطوف على» براءة «، كما لا يقال» عمرو «معطوف على» زيد «في: زيد قائم وعمرو قاعد» .

وقرأ الضحاك وعكرمة وأبو المتوكل «وإذن» بكسر الهمزة وسكون الذال، وقرأ العامة «أن الله» بفتح الهمزة على أحد وجهين، إما كونه خبرا ل «أذان» ، أي: الإعلام من الله براءة من المشركين. وضعف أبو حيان هذا الوجه، ولم يذكر تضعيفه. وإما على **حذف حرف الجر**، أي: بأن الله، ويتعلق هذا الجار إما بنفس المصدر، وإما بمحذوف على أنه صفة ويوم منصوب بما تعلق به الجار في قوله إلى الناس. وزعم بعضهم أنه منصوب ب «أذان» وهو فاسد من وجهين:

أحدهما: وصف المصدر قبل عمله.

الثاني: الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، وهو الخبر، وقرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة وفيه المذهبان المشهوران، مذهب البصريين إضمار القول، ومذهب الكوفيين إجراء الأذان مجرى القول.

فصل

والأذان: الإعلام، قال الأزهري: «آذنته إيذانا. فالأذان يقوم مقام الإيذان، وهو المصدر الحقيقي» ومنه: أذان الصلاة، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام للاتي غسلن ابنته زينب: «فإذا فرغتن فآذنني» أي: أعلمنني، فلما فرغنا آذناه، أي: أعلمناه، والأذان معروف.." (١)

"وثالثها: أنهم ما كانوا تحت سياسة سائس، ولا تأديب مؤدب؛ فنشأوا كما شاءوا، ومن كان كذلك؛ خرج على أشد الجهات فسادا.

ورابعها: أن من أصبح وأمسى مشاهدا لوعظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبياناته الشافية، كيف يكون مساويا لمن لم يؤثر هذا الخير، ولم يسمع خبره؟

وخامسها: قابل الفواكه الجبلية بالفواكه البستانية، لتعرف الفرق بين أهل الحضر والبادية. و «أشد» أصله:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١١/١٠

أشدد، وقد تقدم. وقوله «كفرا» نصب على الحال، و «نفاقا» عطف عليه، و «أجدر» عطف على «أشد»
.

الحكم الثاني: قوله: ﴿وأجدر ألا يعلموا. .﴾ «أجدر» أي: أحق وأولى؛ يقال: هو جدير وأجدر، وحقيق وأحق، وخليق وأخلق، وقمن بكذا، كله بمعنى واحد، قال الليث: جدر يجدر جدارة، فهو جدير، ويثنى ويجمع؛ قال الشاعر: [الطويل]

٢٨٣٦ - بخيل عليها جنة عبقرية ... جديرون يوما أن ينالوا فيستعلوا

وقد نبه الراغب على أصل اشتقاق هذه المادة، وأنها من ا لجدار، أي: الحائط، فقال: «والجدير: المنتهى، لانتهاء الأمر إليه، انتهاء الشيء إلى الجدار» . والذي يظهر أن اشتقاقه من: «الجدر، وهو أصل الشجرة؛ فكأنه ثابت كثبوت الجدر في قولك: جدير بكذا.

وقوله: ﴿ألا يعلموا﴾ أي: بألا يعلموا، **فحذف حرف الجر**؛ فجرى الخلاف المشهور بين الخليل والكسائي، مع سيبويه والفراء. والمراد بالحدود: ما أنزل الله على رسوله، وذلك لبعدهم عن سماع القرآن ومعرفة السنن. ﴿والله عليم﴾ بما في قلوب خلقه:» حكيم «فيما ف رض عليهم من فرائضه.

قوله تعالى: ﴿ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرما﴾ .

نزلت في أعراب أسد وغطفان وتميم. «من» بمتدأ، وهي إما موصولة، وإما موصوفة.

و «مغرما» مفعول ثان؛ لأن «اتخذ» هنا بمعنى «صير» . والمغرم: الخسران، مشتق من الغرام، وهو الهلاك؛ لأنه سببه، ومنه: ﴿إن عذابها كان غراما﴾ [الفرقان: ٦٥] . وقيل أصله الملازمة، ومنه الغريم: للزومه من يطالبه، والمغرم: مصدر كالغرامة، والمغرم التزام ما لا يلزم. قال عطاء: لا يرجون على إعطائه ثوابا؛ ولا يخافون على إمساكه عقابا، وإنما ينفق مغرما ورياء. و «يتربص» عطف على «يتخذ» ، فهو إما صلة، وإما صفة. والتربص: الانتظار. وقوله: ﴿بكم الدوائر﴾ فيه وجهان:." (١)

"والثاني: أن تقديره: تعجيلا مثل استعجالهم، ثم فعل به ما تقدم قبله، وهذا تقدير أبي البقاء، فقدر المحذوف مطابقا للفعل الذي قبله؛ فإن «تعجيلا» مصدر ل «عجل» ، وما ذكره مكي موافق للمصدر الذي بعده.

والذي يظهر؛ ما قدره أبو البقاء؛ لأن موافقة الفعل أولى، ويكون قد شبه تعجيله تعالى باستعجالهم، بخلاف ما قدره مك] ، فإنه لا يظهر؛ إذ ليس «استعجال» مصدرا ل «عجل» ، وقال الزمخشري: «أصله: ولو

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٠/١٨١

يعجل الله للناس الشر تعجيله لهم الخير، فوضع» استعجالهم بالخير «موضع تعجيله لهم الخبر؛ إشعارا بسرعة إجابته لهم وإسعافه بطلبهم، كأن استعجالهم بالخير تعجيل لهم» ، قال أبو حيان: «ومدلول» عجل «غير مدلول» استعجل «؛ لأن» عجل «يدل على الوقوع، و» استعجل «يدل على طلب التعجيل، وذلك واقع من الله – تعالى –، وهذا مضاف إليهم، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري، فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون التقدير: تعجيلا مثل استعجالهم بالخير، فشبه التعجيل بالاستعجال؛ لأن طلبهم للخير، ووقوع تعجيله مقدم عندهم على كل شيء.

والثاني: أن يكون ثم محذوف يدل عليه المصدر تقديره: ولو يعجل الله للناس الشر، إذا استعجلوا به استعجالهم بالخير؛ لأنهم كانوا يستعجلون بالشر ووقوعه على سبيل التهكم، كما كانوا يستعجلون بالخير» .

الثالث: أنه منصوب على إسقاط الخافض، وهو كاف التشبيه، والتقدير: كاستعجالهم.

قال أبو البقاء: «وهو بعيد؛ إذ لو جاز ذلك، لجاز» زيد غلام عمرو «أي: كغلام عمرو» . وبهذا ضعفه جماعة، وليس بتضعيف صحيح؛ إذ ليس في المثال الذي ذكر فعل يتعدى بنفسه عند حذف الجار، وفي الآية فعل يصح فيه ذلك، وهو قوله: «يعجل» ، وقال مكي: «ويلزم من يجوز **حذف حرف الجر** منه، أن يجيز» زيد الأسد «، أي: كالأسد» .

قال شهاب الدين: «قوله: ويلزم. . إلى آخره» ، لا رد فيه على هذا القائل، إذ يلتزمه، وهو التزام صحيح سائغ؛ إذ لا ينكر أحد «زيد الأسد» ، على معنى: كالأسد، وعلى تقدير التسليم، فالفرق ما ذكره أبو البقاء، أي: إن الفعل يطلب مصدرا مشبها، فصار مدلولا عليه.

وقال بعضهم: تقديره: في استعجالهم؛ نقله مكي، فلما حذفت «في» انتصب، وهذا لا معنى له، وقال البغوي: المعنى «ولو يعجل الله إجابة دعائهم في الشر والمكروه استعجالهم بالخير، أي: كما يحبون استعجالهم بالخير» .." (١)

"وقرأ ابن أبي إسحاق، «متاعا الحياة» بنصب «متاعا» و «الحياة» ، ف «متاعا» : على ما تقدم، وأما «الحياة» : فيجوز أن تكون مفعولا بها، والناصب لها المصدر، ولا يجوز والحالة هذه، أن يكون «متاعا» مصدرا مؤكدا؛ لأنض المؤكد لا يعمل. ويجوز أن تنتصب «الحياة» على البدل من «متاعا» لأنها مشتملة عليه، وقرىء أيضا: «متاع الحياة» ، بجر «متاع» ، وخرجت على النعت لأنفسكم، ولا بد من

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٧٤/١٠

حذف مضاف حينئذ، تقديره: على أنفسكم ذوات متاع الحياة، كذا خرجه بعضهم، ويجوز أن يكون مما حذف منه حرف الجر، وبقي عمله، أي: إنما بغيكم على أنفسكم؛ لأجل متاع، ويدل على ذلك؛ قراءة النصب في وجه من يجعله مفعولا من أجله، **وحذف حرف الجر**، وإبقاء عمله قليل، وهذه القراءة لا تتباعد عنه.

وقال أبو البقاء: «ويجوز أن يكون المصدر، بمعنى اسم الفاعل، أي: متمتعات» ، يعني: أنه يجعل المصدر نعتا ل «أنفسكم» ، من غير حذف مضاف، بل على المبالغة، أو على جعل المصدر بمعنى: اسم الفاعل، ثم قال: «ويضعف أن يكون بدلا إذا أمكن أن يجعل صفة» .

قال شهاب الدين: «وإذا جعل بدلا على ضعفه، فمن أي قبيل البدل يجعل؟ والظاهر: أنه من بدل الاشتمال، ولا بد من ضمير محذوف حينئذ، أي: متاع الحياة الدنيا لها» . ثم قال: «ثم إلينا مرجعكم» أي: ما وعدنا من المجازاة على أعمالكم ﴿فننبئكم بما كنتم تعملون﴾ والإنباء: الإخبار، وهو هنا وعيد بالعذاب، كقول الرجل لغيره: سأخبرك بما فعلت.." (١)

"في الدين؛ فإنه يثقل عليه أن يدعي إلى خلافها؛ فإن اقترن بذلك طول مدة الدعاء، كان أثقل، وأشد كراهية، وقوله ﴿وتذكيري بآيات الله﴾ : بحججه وبيناته.

قوله: ﴿فعلى الله﴾ جواب الشرط، وقوله ﴿فأجمعوا﴾ عطف على الجواب، ولم يذكر أبو البقاء غيره، واستشكل عليه أنه متوكل على الله دائما، كبر عليهم مقامه أو لم يكبر.

وقيل: جواب الشرط قوله: «فأجمعوا» وقوله: ﴿فعلى الله توكلت﴾ : جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه؛ وهو كقول الشاعر: [الكامل]

٢٩١٢ - إما تريني قد نحلت ومن يكن ... غرضا لأطراف الأسنة ينحل

فلرب أبلج مثل ثقلك بادن ... ضخم على ظهر الجواد مهيل

وقيل: الجواب محذوف، أي: فافعلوا ما شئتم.

وقرأ العامة «» فأجمعوا «أمرا من» أجمع «بهزة القطع، يقال: أجمع في المعاني، وجمع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري، وجمعت الجيش، هذا هو الأكثر. قال الحارث بن حلزة: [الخفيف]

٢٩١٣ - أجمعوا أمرهم بليل فلما ... أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

وقال آخر: [الرجز]

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٠/٢٩٨

٢٩١٤ - يا ليت شعري والمنى لا تنفع ... هل أغدون يوما وأمري مجمع؟

وهل أجمع متعد بنفسه، أو بحرف جر ثم حذف اتساعا؟

فقال أبو البقاء: من قولك أجمعت على الأمر: إذا عزمت عليه؛ إلا أنه **حذف حرف الجر** فوصل الفعل إليه، وقيل: هو متعد بنفسه، وأنشد قول الحارث.

وقال أبو فيد السدوسي: أجمعت الأمر، أفصح من أجمعت عليه.

وقال أبو الهيثم: أجمع أمره جعله مجموعا بعد ما كان متفرقا، قال: وتفرقته أن يقول مرة افعل كذا، ومرة افعل كذا، وإذا عزم على أمر واحد، فقد جمعه أي: جعله جميعا، فهذا هو الأصل في الإجماع، ثم صار بمعنى: العزم، حتى وصل ب» على «فقيل: أجمعت على الأمر؛ أي: عزمت عليه، والأصل: أجمعت الأمر.." (١)

"المفعول لم يجز على المشهور، إذ لا يصلح عطفه على ما قبله؛ إذ لا يقال: أجمعت شركائي، بل جمعت.

وقرأ الزهري، والأعمش، والأعرج، والجحدري، وأبو رجاء، ويعقوب، والأصمعي عن نافع: «فاجمعوا» بوصل الألف، وفتح الميم من جمع يجمع، و «شركاءكم» على هذه القراءة يتضح نصبه نسقا على ما قبله، ويجوز فيه ما تقدم في القراءة الأولى من الأوجه.

قال صاحب اللوامح: أجمعت الأمر: أي: جعلته جميعا، وجمعت الأموال جمعا، فكان الإجماع في الأحداث، والجمع في الأعيان، وقد يستعمل كل واحد مكان الآخر، وفي التنزيل: ﴿فجمع كيده﴾ [طه: ٦٠] وقد اختلف القراء في قوله: ﴿فأجمعوا كيدكم﴾ [طه: ٦٤] .

فقرأ الستة: بقطع الهمزة، جعلوه من «أجمع» وهو موافق لما قيل: إن «أجمع» في المعاني.

وقرأ أبو عمرو وحده «فاجمعوا» بوصل الألف، وقد اتفقوا على قوله ﴿فجمع كيده ثم أتى﴾ [طه: ٦٠] ، فإنه من الثلاثي، مع أنه متسلط على معنى، لا عين.

ومنهم من جعل للثلاثي معنى غير معنى الرباعي؛ فقال في قراءة أبي عمرو: من جمع يجمع ضد فرق يفرق، وجعل قراءة الباقين من: أجمع أمره إذا أحكمه وعزم عليه، ومنه قول الشاعر: [الرجز]

٢٩١٨ - يا ليتت شعري والمنى لا تنفع ... هل أغدون يوما وأمري مجمع؟

وقيل: المعنى: فاجمعوا على كيدكم؛ **فحذف حرف الجر**.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣٧٦/١٠

وقرأ الحسن، والسلمي، وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق، وسلام، ويعقوب: «وشركاؤكم» رفعا، وفيه تخريجان:

أحدهما: أنه نسق على الضمير المرفوع ب «أجمعوا» قبله، وجاز ذلك؛ إذ الفصل بالمفعول سوغ العطف.

والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم، وشذت." (١)

"ثم قال: ﴿ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم﴾ يميتكم، ويقبض أرواحكم.

فإن قيل: ما الحكمة في وصف المعبود ههنا بقوله: ﴿الذي يتوفاكم﴾ ؟ .

فالجواب: من وجوه:

الأول: أن المعنى أني أعبد الله الذي خلقكم أولا، ثم يتوفاكم ثانيا ثم يعيدكم ثالثا، فاكتفى بذكر التوفي لكونه منبها على البواقي.

الثاني: أن الموت أشد الأشياء مهابة، فخص هذا الوصف بالذكر ههنا، ليكون أقوى في الزجر والردع.

الثالث: أنهم لما استعجلوا نزول العذاب قال تعالى: ﴿فهل ينتظرون إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم قل فانتظروا إني معكم من المنتظرين ثم ننجي رسلنا والذين آمنوا﴾ [يونس: ١٠٢ - ١٠٣] وهذا يدل على أنه تعالى يهلك أولئك الكفار، ويبقي المؤمنين ويقوي دولتهم، فلما كان قريب العهد بذكر هذا الكلام لا جرم قال ههنا: ﴿ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم﴾ وهو إشارة إلى ما قرره وبينه في تلك الآية كأنه يقول: أعبد الله الذي وعدني بإهلاككم، وإبقائي بعدكم.

قوله: ﴿وأمرت أن أكون من المسلمين﴾ [يونس: ٧٢] ، قال الزمخشري: أصله بأن أكون، فحذف الجار، وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطرد الذي هو حذف الحروف الجارة مع أن وأن، وأن يكون من الحذف غير المطرد؛ وهو كقوله: [البسيط]

٢٩٣٩ - أمرتك الخير ... ...

﴿فاصدع بما تؤمر﴾ [الحجر: ٩٤] يعني: بغير المطرد أن حذف حرف الجر مسموع في أفعال لا يجوز القياس عليها، وهي: أمر، واستغفر، كما تقدم [الأعراف١٥٥] ، وأشار بقوله: «أمرتك» إلى البيت المشهور: [البسيط]

٢٩٤٠ - أمرتك الخير فافعل ما أمرت به..... ... ...

وقد قاس ذلك بعض النحويين، ولكن يشترط أن يتعين ذلك الحرف، ويتعين موضعه أيضا، وهو رأي علي

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٠/٣٧٨

بن علي بن سليمان فيجيز «بريت القلم السكين» بخلاف «صككت الحجر بالخشبة» .
قوله: «وأن أقم» يجوز أن يكون على إضمار فعل أي: وأوحي إلي أن أقم، ثم لك في «أن» وجهان أحدهما: أن تكون تفسيرية لتلك الجملة المقدرة، كذا قاله أبو حيان، وفيه نظر، إذا المفسر لا يجوز حذفه، وقد رد هو بذلك في موضع غير هذا، والثاني: أن تكون المصدرية، فتكون هي وما في خبرها في محل رفع بذلك الفعل المقدر، ويحتمل أن تكون «أن» مصدرية فقط، وهي على هذا معمولة لقوله: أمرت مراعى فيها معنى." (١)

"ثم قال: ﴿أولئك لهم مغفرة﴾ يجوز أن يكون «مغفرة» مبتدأ، و «لهم» الخبر، والجملة خبر «أولئك» ، ويجوز أن يكون «لهم» خبر «أولئك» و «مغفرة» فاعل بالاستقرار. فجمع لهم بين شيئين: أحدهما: زوال العقاب بقوله: «لهم مغفرة» والثاني: الفوز بالثواب بقوله «وأجر كبير» .
قوله: «فلعلك» الأحسن أن تكون على بابها من الترجي بالنسبة إلى المخاطب.
وقيل: هي للاستفهام كقوله - صلوات الله وسلامه عليه - «لعلنا أعجلناك» .
فإن قيل: «فلعلك» كلمة شك فما فائدتها؟ .
فالجواب: أن المراد منها الزجر، والعرب تقول للرجل إذا أرادوا إبعاده عن أمر: لعلك تقدر أن تفعل كذا مع أنه لا شك فيه، ويقول لولده: لعلك تقصر فيما أمرتك، ويريد توكيد الأمر فمعناه لا تترك.
وقوله: «وضائق» نسق على «تارك» ، وعدل عن «ضيق» وإن كان أكثر من «ضائق» .
قال الزمخشري: ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت، ومثله سيد وجواد - تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين - فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد.
قال أبو حيان: وليس هذا الحكم مختصاص بهذه الألفاظ؛ بل كل ما بني من الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير فاعل رد إليه إذا أريد به معنى الحدوث تقول: حاسن وثاقل وسامن في: «حسن وثقل وسمن» ؛ وأنشد قول الشاعر: [الطويل]
٢٩٤٦ - بمنزلة أما اللئيم فسامن ... بها وكرام الناس باد شحوبها
وقيل: إنما عدل عن «ضيق» إلى «ضائق» ليناسب وزن «تارك» .
والهاء في «به» تعود على «بعض» . وقيل: على «ما» . وقيل: على التكذيب و «صدرك» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر عن الكاف في «لعلك» ؛ فيكون قد أخبر بخبرين:

---
(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٢١/١٠

أحدهما: مفرد، والثاني: جملة عطفت على مفرد، إذ هي بمعناه، فهو نظير: «إن زيدا قائم، وأبوه منطلق» .

قوله: «أن يقولوا» في محل نصب أو جر على الخلاف المشهور في «أن» بعد **حذف حرف الجر** أو المضاف، تقديره: كراهة أو مخافة أن يقولوا، أو لئلا يقولوا، أو بأن يقولوا.." (١)

"الشبه وتعويج الدلائل المستقيمة؛ لأنه لا يقال في العاصي: يبغي عوجا، وإنما يقال ذلك في العالم بكيفيه الاستقامة وكيفية العوج بسبب إلقاء الشبهات.

ثم قال: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾ .

قال الزجاج: «كرر كلمة» هم «توكيدا لشأنهم في الكفر» .

﴿أولئك لم يكونوا معجزين﴾ .

قال الواحدي: «معنى الإعجاز المنع من تحصيل المراد، يقال: أعجزني فلان: أي: منعني من مرادي، ومعنى ﴿معجزين في الأرض﴾ أي: لا يمكنهم أن يهربوا من عذابنا، فإن هرب العبد من عذاب الله - تعالى - محال؛ لأنه - تعالى - قادر على جميع الممكنات» .

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - «سابقين» .

وقال مقاتل: «فائتين» .

﴿في الأرض وما كان لهم من دون الله من أوليآء﴾ يعني أنصارا يحفظونهم من عذابنا.

﴿يضاعف لهم العذاب﴾ أي: يزاد في عذابهم. وقيل: تضعيف العذاب عليهم لإضلالهم الغير.

وقيل سبب تضعيف عذابهم أنهم كفروا بالبعث والنشور.

قوله: ﴿ما كانوا يستطيعون السمع﴾ يجوز في «ما» هذه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، نفى عنهم ذلك لما لم ينتفعوا به، وإن كانوا ذوي أسماع وأبصار، أو يكون متعلق السمع والبصر شيئا خاصا.

والثاني: أن تكون مصدرية، وفيها حينئذ تأويلان:

أحدهما: أنها قائمة مقام الظرف، أي: مدة استطاعتهم، وتكون «ما» منصوبة ب «يضاعف» ، أي: لا يضاعف لهم العذاب مدة استطاعتهم السمع والأبصار.

والثاني: أنها منصوبة المحل على إسقاط حرف الجر كما يحذف من «أن» و «أن» اختيها، وإليه ذهب

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٤٦/١٠

الفراء، وذلك الجار متعلق أيضا ب «يضاعف» أي: يضاعف لهم بكونهم كانوا يسمعون، ويبصرون، ولا ينتفعون.

والثالث: أن تكون «ما» بمعنى «الذي» ، وتكون على **حذف حرف الجر** أيضا، أي: بالذي كانوا، وفيه بعد لأن حذف الحرف لا يطرد.

والجملة من قوله: «يضاعف» مستأنفة.

وقيل: إن الضمير في قوله «ما كانوا» يعود على «أولياء» وهم آلهتهم، أي: فما كان ل ه م في الحقيقة من أولياء، وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياء، فعلى هذا يكون ﴿يضاعف لهم العذاب﴾ معترضا.." (١)

"٢٩٥٤ - نصبنا رأسه في جذع نخل ... بما جرمت يداه وما اعتدينا

أي: بما كسبت يداه، وقد تقدم تحقيق ذلك في المائدة [٦] وجريمة القوم كاسبهم؛ قال: [الوافر]

٢٩٥٥ - جريمة ناهض في رأس نيق ... ترى لعظام ما جمعت صليبا

فتقدير الآية: كسبهم - فعلهم أو قولهم - خسرانهم، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج، وعلى هذا فالوقف على قوله «لا» ثم يبتدأ ب «جرم» بخلاف ما تقدم.

الوجه الخامس: أن معناها لا صد ولا منع، وتكون «جرم» بمعنى «القطع» تقول: جرمت أي: قطعت، فيكون «جرم» اسم «لا» مبنيا معها على الفتح؛ كما تقدم، وخبرها «أن وما في حيزها، أو على **حذف حرف الجر**، أي: لا منع من خسرانهم؛ فيعود الخلاف المشهور وفي هذه اللفظة لغات: فيقال: لا جرم بكسر الجمي، ولا جرم بضمها، ولا جر بحذف الميم، ولا ذا جرم، ولا إن ذا جرم، ولا عن ذا جرم، ولا أن جرم، ولا ذو جرم، ولا ذا جر والله لا أفعل ذلك.

وعن أبي عمرو: ﴿لا جرم أن لهم النار﴾ [النحل: ٦٢] على وزن لا كرم، يعني بضم الراء، ولا جر، قال: «حذفوه لكثرة الاستعمال كما قالوا:» سو ترى «أي: سوف ترى» .

وقوله: ﴿هم الأخسرون﴾ يجوز أن يكون «هم» فصلا، وأن يكون توكيدا، وأن يكون مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر «أن» .

قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم﴾ لما ذكر عقوبة الكافرين وخسرانهم، أتبعه بذكر أحوال المؤمنين، والموصول اسم «إن» ، والجملة من قوله ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ خبرها.

والإخبات: الاطمئنان والتذلل، والتواضع، والخضوع، وأصله من الخبت وهو المكان المطمئن، أي

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٠/٤٦٠

المنخفض من الأرض، وأخبت الرجل: دخل في مكان خبت، كأنجد وأتهم إذا دخل في أحد هذين المكانين، ثم توسع فيه فقيل: خبت ذكره، أي: خمد، ويقال للشيء الدنيء الخبيث؛ قال الشاعر: [الخفيف]

٢٩٥٦ - ينفع الطيب القليل من الرز ... ق ولا ينفع الكثير الخبيت." (١)

"قرأه أبو عمرو والكوفيون كقراءتهم هنا، وافقهم ابن كثير في الكهف، وأما نافع وابن عامر فكقراءتهما هنا ولابن ذكوان خلاف في ثبوت الياء وحذفها، وإنما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دون التي في الكهف؛ لأن الياء في هود ساقطة في الرسم؛ فكانت قراءته بفتح النون محتملة بخلاف الكهف فإن الياء ثابتة في الرسم، فلا يوافق فيها فتحها. وقد تقدم خلاف ابن ذكوان في ثبوت الياء في الكهف.

فمن خفف النون، فهي نون الوقاية وحدها، ومن شددها فهي نون التوكيد.

وابن كثير لم يجعل في هود الفعل متصلا بياء المتكلم، والباقون جعلوه. فلزمهم الكسر. وقد تقدم أن «سأل» يتعدى لاثنين أولهما ياء المتكلم، والثاني ﴿ما ليس لك به علم﴾ .

قوله: «أن تكون» على **حذف حرف الجر**، أي: من أن تكون أو لأجل أن، وقوله: ﴿ما ليس لك به علم﴾ يجوز في «به» أن يتعلق ب «علم» .

قال الفارسي: ويكون مثل قوله: [الرجز]

٢٩٧٨ - كان جزائي بالعصا أن أجلدا ... ويجوز أن يتعلق بالاستقرار الذي تعلق به «لك» ، والباء بمعنى «في» ، أي ما ليس لك به علم. وفيه نظر.

ثم قال: ﴿إني أعظك أن تكون من الجاهلين﴾ يعني أن تدعو بهلاك الكفار، ثم تسأل نجاة كافر ﴿قال رب إني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم﴾ وهذا إخبار بما في المستقبل وهو العزم على الترك.

قوله: ﴿وإلا تغفر لي﴾ لم تمنع «لا» من عمل الجازم كما لم تمنع من عمل الجار في نحو: «جئت بلا زاد» قال أبو البقاء: «لأنها كالجزء من الفعل وهي غير عاملة في النفي، وهي تنفي ما في المستقبل، وليس كذلك» ما «فإنها تنفي ما في الحال؛ فلذلك لم يجز أن تدخل» إن «عليها» .

قوله

: ﴿قيل

يانوح

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٦٢/١٠

﴾ الخلاف المتقدم في قوله: ﴿وإذا قيل لهم آمنوا﴾ [البقرة: ١٣ و٩١] وشبهه عائد هنا، أي: في كون القائم مقام الفاعل الجملة المحكية أو ضمير مصدر الفعل.

قوله: «بسلام» حال من فالع «اهبط» أي: ملتبسا بسلام. و «منا» صفة ل: «سلام» فيتعلق بمحذوف أو هو متعلق بنفس «سلام» ، وابتداء الغاية مجاز، وكذلك «عليك» يجوز أن يكون صفة ل «بركات» أو متعلقا بها.

ومعنى «اهبط» انزل من السفينة، وعده عند الخروج بالسلامة أولا، ثم بالبركة ثانيا.." (١)

"وثالثها: خلقها على تلك الصورة دفعة واحدة من غير ولادة.

ورابعها: أنه كان لها شرب يوم.

وخامسها: أنه كان يحصل منها لبن كثير يكفي الخلق العظيم.

ثم قال: ﴿فذروها تأكل في أرض الله﴾ من العشب، والنبات، فليس عليكم مؤنتها.

وقرىء «تأكل» بالرفع: إما على الاستئناف، وإما على الحال.

﴿ولا تمسوها بسواء﴾ ، ولا تصيبوها بعقر «فيأخذكم» إن قتلتموها «عذاب قريب» يريد اليوم الثالث.

﴿فعقروها فقال﴾ لهم صالح: ﴿تمتعوا في داركم﴾ أي: في دياركم، فالمراد بالدار: البلد، وتسمى البلاد بالديار، لأنه يدار فيها، أي: يتصرف، يقال: ديار بكر أي: بلادهم.

وقيل: المراد بالديار: دار الدنيا، وقيل: هو جمع «دارة» كساحة وساح وسوح، وأنشد ابن أبي الصلت: [الوافر]

٢٩٨٠ - له داع بمكة مشمعل ... وآخر فوق دارته ينادي

فصل

قال القرطبي: «استدل العلماء بتأخير الله العذاب عن قوم صالح ثلاثة أيام على أن المسافر إذا لم يجمع على إقامة أربع ليال قصر؛ لأن الثلاثة أيام خارجة عن حكم الإقامة» .

والتمتع: التلذذ بالمنافع والملاذ. ﴿ذلك وعد غير مكذوب﴾ ، [أي: غير كذب] .

قوله: «مكذوب» يجوز أن يكون مصدراص على زنة مفعول، وقد جاء منه أليفاظ نحو: المجلود والمعقول والميسور والمفتون، ويجوز أن يكون اسم مفعول على بابه، وفيه حينئذ تأويلان:

أحدهما: غير مكذوب فيه، ثم **حذف حرف الجر** فاتصل الضمير مرفوعا مستترا في الصفة ومثله «يوم

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥٠٢/١٠

مشهود» وقول الشاعر: [الطويل]

٢٩٨١ - ويوم شهدناه سليما وعامرا ... قليل سوى الطعن النهال نوافله

والثاني: أنه جعل هو نفسه غير مكذوب؛ لأنه قد وفي به، فقد صدق.." (١)

"وقرأ ابن أبي عبلة: «نرعى ونلعب» .

فهذه اربع عشرة قراءة منها ست في السبع المتواتر وثمان في الشواذ.

فمن قرأ بالنون، فقد أسند الفعل إلى إخوة يوسف.

سئل أبو عمرو بن العلاء: كيف قالوا: نلعب وهم أنبياء؟ قال: كان ذلك قبل أن ينبئهم الله عز وجل.

قال ابن الأعرابي: الرتع: الأكل بشدة، وقيل: إنه الخصب.

وقيل: المراد من اللعب: الإقدام على المباحات، وهذا يوصف به الإنسان، كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لجابر: «هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك» .

وقيل: كان لعبهم الاستباق، والغرض منه: تعليم المحاربة، والمقاتلة مع الكفار، ويدل عليه قولهم: «إنا ذهبنا نستبق» وإنما سموه لعبا؛ لأنه في صورة اللعب.

وأما من قرأ بالياء، فقد أسند الفعل إليه دونهم، فالمعنى: أنه يبصر رعي الإبل؛ لتيدرب بذلك، فمرة يرتع، ومرة يلعب؛ كفعل الصبيان.

ومن كسر العين، اعتقد أنه جزم بحذف حرف العلة، وجعله مأخوذا من يفتعل من الرعي؛ كيرتمي من الرمي، ومن سكن العين، واعتقد أنه جزم بحذق الحركة، وجعله مأخوذا من: رتع يرتع، إذا اتسع في الخصب قال:

٣٠٥٨ - ... ... وإذا يحلوله الحمى رتع

ومن سكن الباء جعله مجزوما، ومن رفعها، جعله مرفوعا على الاستئناف، أي: وهو يلعب، ومن غاير بين الفعلين، فقرأ بالباء من تحت في «يلعب» دون «نرتع» ؛ فلأن رعيا، إذا أكلته فالارتعاء للمواشي، وأضافوه إلى أنفسهم؛ لأنه السبب، والمعنى: نرتع إبلنا، فنسبوا الارتعاء والقيام بحفظ المال إلى أنفسهم؛ لأنهم بالغون.

ومن قرأ: «نرتع» رباعيا، جعل مفعوله محذوفا، أي: يرعى مواشينا، ومن بناها للمفعول، فالوجه: أنه أضمر

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥١٥/١٠

المفعول الذي لم يسم فاعله، وهو ضمير الغد، والأصل:

نرتع فيه، ونلعب فيه، ثم اتسع فيه؛ **فحذف حرف الجر**، فتعدى إليه الفعل بنفسه، فصار." (١)

"كلمة، و «تخرج» الجملة صفة ل «كلمة» ويؤذن باستعظامها لأن بعض ما يهجس في الخاطر لا يجسر الإنسان على إظهاره باللفظ.

والثاني: أن الفاعل مضمر مفسر بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز، ومعناها الذم؛ ك «بئس رجلا» فعلى هذا: المخصوص بالذم محذوف، تقديره: كبرت هي الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاء.

وقرأ العامة «كلمة» بالنصب، وفيها وجهان:

النصب على التمييز تقديره كبرت الكلمة.

قال الواحدي: ومعنى التمييز: أنك إذا قلت: كبرت المقالة أو الكلمة، جاز أن يتوهم أنها كبرت كذبا، أو جهلا، أو افتراء، فلما قلت: «كلمة» فقد ميزتها من محتملاتها، فانتصبت على التمييز، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة، فحصل فيه الإضمار.

وأما من رفع «كلمة» فلا يضمر شيئا.

قال النحويون: النصب أقوى وأبلغ.

وقد تقدم تحقيقه في الوجهين السابقين.

والثاني: النصب على الحال، وليس بظاهر وقيل: نصبا على **حذف حرف الجر**، والتقدير: «من كلمة» فحذف «من» فانتصب.

قوله: «تخرج» في الجملة وجهان:

أحدهما: هي صفة لكلمة.

والثاني: أنها صفة للمخصوص بالذم المقدر، تقديره: كبرت كلمة خارجة كلمة.

وقرأ الحسن، وابن محيصن، وابن يعمر، وابن كثير - في رواية القواس عنه - «كلمة» بالرفع على الفاعلية، و «تخرج» صفة لها أيضا، وقرئ «كبرت» بسكون الباء، وهي لغة تميم.

قوله: «كذبا» فيه وجهان:

أحدهما: هو مفعول به؛ لأنه يتضمن معنى جملة.

والثاني: هو نعت مصدر محذوف، أي: قولا كذبا.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣٢/١١

فصل في المراد من الكلمة

المراد من هذه الكلمة هو قولهم: ﴿اتخذ الله ولدا﴾ فصارت مضمرة في «كبرت» ، وسميت: «كلمة» كما يسمون القصيدة كلمة.." (١)

"ومن قال: المنادي هو جبريل - صلوات الله عليه - قال: إنه أرسل إليها؛ ليناديها بهذه الكلمات؛ كما أرسل إليها في أول الأمر؛ تذكيرا للبشارات المتقدمة.

قوله: «ألا تحزني» يجوز في «أن» أن تكون مفسرة؛ لتقدمها ما هو بمعنى القول، و «لا» على هذا: ناهية، حذف النون للجزم؛ وأن تكون الناصبة، و «لا» حينئذ نافية، وحذف النون للنصب، ومحل «أن» إما نصب، أو جر؛ لأنها على **حذف حرف الجر**، أي: فناداها بكذا، والضمير في «تحتها» : إما لمريم - صلوات الله عليها - وإما للنخلة، والأول أولى؛ لتوافق الضميرين.

قوله تعالى: [«سريا»] يجوز أن يكون مفعولا أول، و «تحتك» مفعول ثان؛ لأنها بمعنى صير «ويجوز أن تكون بمعنى» خلق «فتكون» تحتك «لغوا.

والسري: فيه قولان:

أحدهما: إنه الرجل المرتفع القدر، من» سرو يسرو «ك» شرف، يشرف «فهو سري، وأصله سريو؛ فأعل سيد، فلامه واو، والمراد به في الآية عيسى ابن مريم - صلوات الله عيله -، ويجمع» سري «على» سراة «بفتح السين، وسرواء؛ كظرفاء، وهما جمعان شاذان، بل قياس جمعه» أسرياء «كغني، وأغنياء، وقيل: السري: من» سروت الثوب «أي: نزعته، وسروت الجل عن الفرس، أي: نزعته؛ كأن السري سرى ثوبه؛ بخلاف المدثر، والمتزمل، قاله الراغب.

والثاني: أنه النهر الصغير، ويناسبه» فكلي واشربي «واستقاقه من» سرى، يسري «لأن الماء يسري فيه، فلامه عهلسهذا ياء؛ وأنشدوا للبيد: [الرجز]

٣٥٨٨ - فتوسطا عرض السري فصدعا ... مسجورة متجاوزا قلامها

فصل

قال الحسن، وابن زيد: السري هو عيسى، والسري: هو النبيل الجليل.

يقال: فلان من سروات قومه، أي: من أشرافهم، وروي أن الحسن رجع عنه.

وروي عن قتادة وغيره: أن الحسن تلا هذه الآية وإلى جنبه حميد بن عبد الرحمن الحميري - رضي الله

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٢٣/١٢

عنه -: ﴿قد جعل ربك تحتك سريا﴾ .

فقال: إن كان لسربا، وإن كان لكريما، فقال له حميد: يا أبا سعيد، إنما ه‍و." (١)

"والمتقدم على المحدث تقديما بلا فصل يكون محدثا، فقول الله محدث.

قال ابن الخطيب - رحمه الله - واستدلال الفريقين ضعيف.

أما الأول؛ فلأنه يقتضي أن يكون قوله «كن» قديما، وذلك باطل بالاتفاق.

وأما الاستدلال المعتزلة؛ فلأنه يقتضي أن يكون قول الله تعالى الذي هو مركب من الحروف، والأصوات محدثا؛ وذلك لا نزاع فيه، [لأن] المدعى قدمه شيء آخر.

فصل في أقوال الناس في قوله «كن»

من الناس من أجرى الآية على ظاهرها، وزعم أنه تعالى، إذا أحدث شيئا، قال له: كن، وهذا ضعيف؛ لأنه إما أن يقول له: كن قبل حدوثه، أو حلب حدثه، فإن كان الأول، كان خطابا مع المعدوم، وهو عبث، وإن كان حال حدوثه، فقد وجد بالقدرة، والإرادة، لا بقوله «كن» ومن الناس من زعم أن المراد من قوله: «كن» هو التخليق والتكوين؛ لأن القدرة على الشيء غير، وتكوين الشيء غير فإن الله تعالى قادر في الأزل، وغير مكون في الأول؛ ولأنه ا‌لآن قادر على عالم سوى هذا العالم، وغير مكون له، فالقادرية غير المكنونية، والتكوين ليس هو نفس المكون؛ لأن المكون إنما حدث؛ لأن الله تعالى كونه، وأوجده، فلو كان التكوين نفس المكون؛ لكان قولنا: «المكون إنما وجد بتكوين الله» بمنزلة قولنا: «المكون إنما وجد بنفسه» وذلك محال؛ فثبت أن التكوين غير المكون، فقوله «كن» إشارة إلى الصفة [المسماة] بالتكوين.

وقال آخرون: قوله سبحانه وتعالى: «كن» عبارة عن نفاذ قدرة الله تعالى ومشيئته في الممكنات؛ فإن وقوعها بتلك القدرة والإرادة من غير امتناع واندفاع يجري مجرى العبد المطيع المنقاد لأوامر الله تعالى، فعبر الله تعالى عن ذلك المعنى بهذه العبرة على سبيل الاستعارة.

قوله: ﴿وإن الله﴾ : قرأ ابن عامر، والكوفيون «وإن» بكسر «الهمزة» على الاستئناف، ويؤيدها قراءة أبي «إن الله» بالكسر، دون واو، وقرأ الباقون بفتحها، وفيها أوجه:

أحدها: أنها ع‌لى **حذف حرف الجر** متعلقا بما بعده، والتقدير: وأن الله ربي وربكم فاعبدوه؛ كقوله

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٤/١٣

تعالى: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن: ١٨] والمعنى: لوحدانيته أطيعوه، وإليه ذهب الزمخشري تابعا للخيل وسيبويه - رحمة الله عليهم -.." (١)

"وانفك) فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل (كان) ، فيقال:» ما وني زيد قائما، وأنشد ابن مالك شاهدا على ذلك قوله:

٣٦٥٩ - لا ينشي الحب شيمة الحب ما دا ... م فلا يحسبنه ذا ارعواء

أي: لا يزال الحب بضم الحاء شيمة الحب أي: بكسرها وهو المحب. ومن منع ذلك يتأول البيت على **حذف حرف الجر**، لأن هذا الفعل يتعدى تارة ب (عن) وتارة ب (في) يقال: ما ونيت عن حاجتك، أو: في حاجتك فالتقدير: لا يفتر الحب في شيمة المحب، وفيه مجاز بليغ وقد عدي في الآية الكريمة ب (في) .

قرأ يحيى بن وثاب «ولا تنيا» بكسر التاء إتباعا لحركة النون، وسكن الياء في «ذكري» .

وقرأ أهل الحجاز وأبو عمرو «لنفسي اذهب» ذكري اذهبا «و ﴿إن قومي اتخذوا﴾ و ﴿من بعدي اسمه﴾ بفتح الياء فيهن وافقهم أبو بكر في ﴿من بعدي اسمه﴾ .." (٢)

"إلا أن القرينة المخصصة قائمة، فإن الجليل لا بد وأن يكون مشاهدا محسوسا ليكون أقرب إلى المقصود، وبهذا الطريق تخرج عنه الملائكة والجن وآدم وقصة عيسى لأن الكفار لم يروا شيئا من ذلك.

فصل

قال بعض المفسرين: المراد بقوله: ﴿كل شيء حي﴾ الحيوان فقط. وقال آخرون: بل يدخل فيه النبات، لأنه من الماء صار ناميا، وصار فيه الرطوبة والخضرة والنور والثمر. وهذا القول أليق بالمقصود، لأن المعنى كأنه قال: ففتقنا السماء لإنزال المطر وجعلنا منه كل شيء في الأرض من النبات وغيره حيا. فإن قيل: النبات لا يسمى حيا. فالجواب: لا نسلم، ويدل عليه قوله تعالى ﴿كيف يحيي الأرض بعد موتهآ﴾ [الروم: ٥٠] . ثم قال ﴿أفلا يؤمنون﴾ والمعنى أفلا يؤمنون بأن يتدبروا هذه الأدلة فيعملوا بها ويتركوا طريقة الشرك.

قوله: ﴿وجعلنا في الأرض رواسي﴾ الرواسي الجبال، والراسي: هو الداخل في الأرض. قوله: «أن تميد» مفعول من أجله، أي: أن لا تميد، فحذفت «لا» لفهم المعنى كما زيدت في ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [الحديد: ٢٩] ، أو كراهة أن تميد وقدره أبو البقاء فقال: مخافة أن تميد وفيه نظر، لأنا إن جعلنا المخافة

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦٥/١٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٥٠/١٣

مسندة إلى المخاطبين اختل شرط من شروط النصب في المفعول وهو اتحاد الفاعل. وإن جعلناها مسندة لفاعل الجعل استحال ذلك، لأنه تعالى لا يسند إليه الخوف. وقد يقال يختار أن يسند المخافة إلى المخاطبين، وقولكم يختل شرط من شروط النصب جوابه: أنه ليس بمنصوب بل مجرور بحرف الجر المقدر، **وحذف حرف الجر** مطرد مع أن وأن بشرطه.." (١)

"قوله: ﴿وكذلك أنزلناه﴾ الكاف إما حال من ضمير المصدر المقدر، وإما نعت لمصدر محذوف على حسب ما تقدم من الخلاف، أي: ومثل ذلك الإنزال أنزلنا القرآن كله «آيات بينات» ف «آيات» حال.

قوله: ﴿وأن الله يهدي﴾ يجوز في «أن» ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها منصوبة المحل، عطفا على مفعول «أنزلناه» ، أي: وأنزلنا أن الله يهدي من يريد، أي: أنزلنا هداية الله لمن يريد هدايته.

الثاني: أنها على **حذف حرف الجر**، وذلك الحرف متعلق بمحذوف والتقدير: ولأن الله يهدي من يريد أنزلناه، فيجيئ في موضعها القولان المشهوران أفي محل نصب هي أم جر؟ وإلى هذا ذهب الزمخشري، وقال في تقديره: ولأن الله يهدي به الذين يعلم أنهم يؤمنون أنزله كذلك مبينا.

الثالث: أنها في محل رفع خبرا لمبتدأ مضمر تقديره: والأمر أن الله يهدي من يريد.

فصل

قال أهل السنة: المراد من الهداية إما وضع الأدلة أو خلق المعرفة، أما الأول فغير جائز؛ لأنه تعالى فعل ذلك في حق كل المكلفين، ولأن قوله: ﴿يهدي من يريد﴾ دليل على أن الهداية غير واجبة عليه بل هي متعلقة بمشيئته سبحانه، ووضع الأدلة عند الخصم واجب، فيبقى أن المراد منه خلق المعرفة. قال القاضي عبد الجبار في الاعتذار: هذا يحتمل وجوها:

أحدها: يكلف من يريد لأن من كلف أحدا شيئا فقد وصفه له وبينه.

وثانيها: أن يكون المراد يهدي إلى الجنة والإنابة من يريد ممن آمن وعمل صالحا.

وثالثها: أن يكون المراد أن الله يلطف بمن يريد ممن علم أنه إذا هدي ثبت على إيمانه كقوله تعالى: ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى﴾ [محمد: ١٧] . وهذا الوجه هو الذي أشار الحسن إليه بقوله: إن الله يهدي من قبل لا من لم يقبل، والوجهان الأولان ذكرهما أبو علي.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٨٨/١٣

وأجيب عن الأول بأن الله تعالى ذكر ذلك بعد بيان الأدلة، وعن الثاني، من الشبهات فلا يجوز حمله على محض التكليف، وأما الوجهان الأخيران فمدفوعان." (١)

"عطفا على محل اسم «إن» عند من يجيز ذلك نحو إن زيدا وعمرو قائمان، وعلى هذا ف «تجري» حال أيضا والباء في «بأمره» للسببية.

فصل

وكيفية تسخيره الفلك هو من حيث سخر الماء والرياح تجريها، فلولا صفتها على ما هما عليه لما جرت بل كانت تغوص أو تقف فنبه تعالى على نعمته بذلك، وبأن خلق ما تعمل منه السفن، وبأن بين كيف تعمل، وقال: «بأمره» لما كان تعالى هو المجري لها بالرياح نسب ذلك إلى أمره توسعا، لأن ذلك يفيد (تعظيمه بأكثر مما يفيد) لو أضافه إلى فعله على عادة الملوك في مثل هذه اللفظة.

قوله: ﴿ويمسك السمآء أن تقع﴾ (في «أن تقع») ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها في محل نصب أو جر لأنها على **حذف حرف الجر** تقديره من أن تقع.

الثاني: أنها في محل نصب فقط لأنها بدل من «السماء» بدل اشتمال أي ويمسك وقوعها بمنعه.

الثالث: أنها في محل نصب على المفعول من أجله، فالبصريون يقدرون كراهة أن تقع، والكوفيون لئلا تقع.

قوله: «إلا بإذنه» في هذا الجار وجهان:

أحدهما: أنه متعلق ب «تقع» أي: إلا بإذنه فتقع.

والثاني: أنه متعلق ب «يمسك» .

قال ابن عطية: ويحتمل أن يعود قوله: «إلا بإذنه» على الإمساك، لأن الكلام يقتضي بغير عمد ونحوه، كأنه أراد إلا بإذنه فيه نمسكها. قال أبو حيان: ولو كان." (٢)

"وقد صح عن أبي هريرة قال: سجدنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في» اقرأ «و ﴿إذا السمآء انشقت﴾ [الانشقاق: ١] . وأبو هريرة متأخر الإسلام. واختلفوا في سجدة ص فروي عن ابن عباس أنها سجدة شكر وهو مذهب الشافعي وعن عمر أنه يسجد فيها، وهو قول الثوري وابن المبارك وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق.

الرابع: قوله: ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ يجوز أن يكون «حق جهاده» منصوبا على المصدر، وهو

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٠/١٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٤١/١٤

واضح. وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف، أي جهادا حق جهاده. وفيه نظر من حيث إن هذا معرفة فكيف يجعل صفة لنكرة.

قال الزمخشري: فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة، وكان القياس: حق الجهاد فيه أو حق جهادكم فيه كما قال ﴿وجاهدوا في الله﴾ . قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصا بالله من حيث إنه مفعول من أجله ولوجهه صحت إضافته إليه، ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله:

٣٧٧٩ - ويوم شهدناه سليما وعامرا ... يعني بالظرف الجار والمجرور كأنه كان الأصل: حق جهاد فيه. **فحذف حرف الجر** وأضيف المصدر للضمير، وهو من باب هو حق عالم وجد، أي: عالم حقا وعالم جدا.

فصل

المعنى: جاهدوا في سبيل الله «أعداء الله حق جهاده» هو استفراغ الطاقة فيه. قاله ابن عباس، وعنه قال: لا تخافون لومة لائم. وقال الضحاك ومقاتل: اعملوا لله حق عمله واعبدوه حق عبادته. وقال مقاتل بن سليمان: نسخها قوله: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ [التغابن: ١٦] وهذا بعيد لأن التكليف شرطه القدرة لقوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفسا." (١)

"والأول أقرب، لأنه أوفق للفظ، ولأنه «روي عن أم عبد الله أخت شداد بن أوس أنها بعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدح لبن في شدة الحر عند فطره وهو صائم فرده الرسول إليها وقال:» من أين لك هذا؟ «، فقالت: من شاة لي، فقال:» من أين هذه الشاة؟ «، فقالت: اشتريتها بمالي، فأخذه، ثم إنها جاءته فقالت: يا رسول الله لم رددته؟ فقال - عليه السلام -:» بذلك أمرت الرسل أن لا تأكل إلا طيبا ولا تعمل إلا صالحا «.

واختلفوا في الطيب، فقيل: هو الحلال. وقيل: هو المستطاب المستلذ من المأكل.

قوله: ﴿واعملوا صالحا﴾ يجوز أن يكون» صالحا «نعتا لمصدر محذوف أي: واعملوا عملا صالحا من غير نظر إلى ما يعملونه، كقولهم: يعطي ويمنع. ويجوز أن يكون مفعولا به، وهو واقع على نفس المعمول. ﴿إني بما تعملون عليم﴾ وهذا تحذير من مخالفة ما أمرهم به، وإذا كان تحذيرا للرسل مع علو شأنهم، فبأن يكون تحذيرا لغيرهم أولى.

قوله: ﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة﴾ قرأ ابن عامر وحده» وأن هذه «بفتح الهمزة وتخفيف النون. والكوفيون

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٥٦/١٤

بكسرها والتثقيل. والباقون بفتحها والتثقيل. فأما قراءة ابن عامر فهي المخففة من الثقيلة، وسيأتي توجيه الفتح في الثقيلة، فيتضح معنى قراءته.

وأما قراءة الكوفيين فعلى الاستئناف.

وأما قراءة الباقين ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها على حذف اللام أي: ولأن هذه، فلما **حذف حرف الجر** جرى الخلاف المشهور، وهذه اللام تتعلق ب» اتقون «. والكلام في الفاء كالكلام في قوله:» وإياي فارهبون «.." [١]

"قوله: «ليس عليكم» هذه الجملة يجوز أن يكون لها محل من الإعراب، وهو الرفع نعتا ل «ثلاث عورات» في قراءة من رفعها، كأنه قيل: هن ثلاث عورات مخصوصة بالاستئذان، وألا يكون لها محل، بل هي كلام مقرر للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة، وذلك في قراءة من نصب «ثلاث عورات» .

قوله: «بعدهن» . قال أبو البقاء: التقدير: بعد استئذانهم فيهن، ثم **حذف حرف الجر** والفاعل فبقي «بعد استئذانهم» ثم حذف المصدر.

يعني بالفاعل: الضمير المضاف إليه الاستئذان، فإنه فاعل معنوي بالمصدر، وهذا غير ظاهر، بل الذي يظهر أن المعنى: ليس عليكم جناح ولا عليهم أي: العبيد والإماء والصبيان «جناح» في عدم الاستئذان بعد هذه الأوقات المذكورة، ولا حاجة إلى التقدير الذي ذكره.

قوله: «طوافون» خبر مبتدأ مضمر تقديره: «هم طوافون» ، و «عليكم» متعلق به.

قوله: ﴿بعضكم على بعض﴾ . في «بعضكم» ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ، و »على بعض» الخبر، فقدره أبو البقاء: «يطوف على بعض» وتكون هذه الجملة بدلا مما قبلها، ويجوز أن تكون مؤكدة مبينة، يعني: أنها أفادت إفادة الجملة التي قبلها، فكانت بدلا أو مؤكدة.

ورد أبو حيان هذا بأنه كون مخصوص، فلا يجوز حذفه.

والجواب عنه: أن الممتنع الحذف إذا لم يدل عليه دليل، وقصد إقامة الجار والمجرور مقامه. وهنا عليه دليل ولم يقصد إقامة الجار مقامه. ولذلك قال الزمخشري: خبره «على بعض» على معنى: طائف على بعض، وحذف لدلالة «طوافون» عليه.

الثاني: أن يرتفع بدلا من «طوافون» قاله ابن عطية قال أبو حيان: ولا يصح إن قدر الضمير ضمير غيبة لتقدير المبتدأ «هم» لأنه يصير التقدير: هم يطوف بعضكم على بعض وهو لا يصح، فإن جعلت التقدير:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٢٦/١٤

أنتم يطوف بعضكم على بعض، فيدفعه أن قوله: «عليكم» يدل على أنهم هم المطوف عليهم، و «أنتم طوافون» يدل على أنهم طائفون، فتعارضا. قال شهاب الدين: الذي نختار أن التقدير: أنتم، ولا يلزم." (١)

"ومنها: أنه يصير قوله: ﴿أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ مفلتا ضائعا، لأن «يحذر» يتعدى لواحد، وقد أخذه على زعمكم، وهو الذين يخالفون ولا يتعدى إلى اثنين حتى يقولوا: إن ﴿أن تصيبهم فتنة﴾ في محل مفعوله الثاني، فيبقى ضائعا. وفيه نظر، لأنا لا نسلم ضياعه، لأنه مفعول من أجله. واعترض على هذا بأنه لا يستكمل شروط النصب لاختلاف الفاعل، لأن فاعل الحذر غير فاعل الإصابة.

وهو ضعيف، لأن **حذف حرف الجر** يطرد مع «أن» و «أن» منقول مسلم: شروط النصب غير موجودة، وهو مجرور باللام تقديرا، وإنما حذفت مع أن لطولها بالصلة. و «يخالفون» يتعدى بنفسه نحو: خالفت أمر زيد، وب «إلى» نحو: خالفت إلى كذا، فكيف تعدى هذا بحرف المجاورة؟ وفيه أوجه:

أحدها: أنه ضمن معنى «صد» و «أعرض» أي: صد عن أمره، وأعرض عنه مخالفا له.

الثاني: قال ابن عطية: معناه: يقع خلافهم بعد أمره، كما تقول: كان المطر عن ريح كذا، و «عن» لما عدا الشي.

الثالث: أنها مزيدة، أي: يخالفون أمره، وإليه نحا الأخفش وأبو عبيدة. والزيادة خلاف الأصل. وقرئ: «يخلفون» بالتشديد، ومفعوله محذوف، أي: يخلفون أنفسهم.

فصل

المعنى: ﴿فليحذر الذين يخالفون﴾ أي: يعرضون «عن أمره» ، أو يخالفون أمره وينصرفون عنه بغير إذنه ﴿أن تصيبهم فتنة﴾ أي: لئلا تصيبهم فتنة.

قال مجاهد: بلاء في الدنيا. ﴿أو يصيبهم عذاب أليم﴾ وجيع في الآخرة. والضمير في «أمره» يرجع إلى «الرسول» . وقال أبو بكر الرازي: الأظهر أنه لله تعالى لأنه يليه.." (٢)

"كاتب، وصل الفعل فيه المفعولين: أحدهما: مسرح، وهو ضمير الأساطير والآخر مقيد، وهو ضميره عليه السلام - ثم اتسع في الفعل، **فحذف حرف الجر**، فصار «اكتتبها إياه كاتب» ، فإذا بني هذا للمفعول إنما ينوب عن الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقديرا، لا المسرح لفظا المقيد تقديرا، فعلى هذا كان يكون التركيب (اكتتبه) لا (اكتتبها) ، وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع، قال الفرزدق:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٤/٤٥٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٤/٤٦٩

٣٨٦١ - ومنا الذي اختير الرجال سماحة ... وجودا إذا هب الرياح الزعازع
ولو جاء على ما قدره الزمخشري لجاء التركيب: ومنا الذي اختيره الرجال. لأن (اختير) تعدى إلى الرجال بإسقاط حرف الجر؛ إذ تقديره: اختير من الرجال. وهو اعتراض حسن بالنسبة إلى مذهب الجمهور، ولكن الزمخشري قد لا يلتزمه، ويوافق الأخفش والكوفيين، وإذا كان الأخفش وهم يتركون المسرح لفظا وتقديرا، ويقيمون المجرور بالحرف مع وجوده، فهذا أولى.
والظاهر أن الجملة من قوله ﴿اكتتبها فهي تملى﴾ من تتمة قول الكفار.
وعن الحسن أنها من كلام الباري تعالى، وكان حق الكلام على هذا أن يقرأ «أكتتبها» بهمزة مقطوعة مفتوحة للاستفهام كقوله: ﴿أفترى على الله كذبا أم به جنة﴾ [سبأ: ٨] . ويمكن أن يعتذر عنه أنه حذف الهمزة للعلم بها كقوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾ [الشعراء: ٢٢] . وقول الآخر:." (١)
"غيرهما هو الحق، وهو أنك أضللتهم فلما لم يقولوا ذلك بل نسبوا ضلالهم إلى أنفسهم، علمنا أنه تعالى لا يضل أحدا من عباده، فإن قيل: لا نسلم أن المعبودين ما تعرضوا لهذا القسم بل ذكروه، وقالوا: ﴿ولكن متعتهم وآبآءهم حتى نسوا الذكر﴾ ، وهذا تصريح بأن ضلالهم إنما حصل لأجل ما فعل الله بهم، وهو أنه تعالى متعهم وآباءهم بنعيم الدنيا. قلنا: لو كان الأمر كذلك لكان يلزم أن يصير الله محجوجا في يد أولئك المعبودين، ومعلوم أنه ليس الغرض ذلك بل الغرض أن يصير الكافر محجوجا مفحما ملوما.
وأجاب أهل السنة بأن القدرة على الضلالة إن لم تصلح للاهتداء فالإضلال من الله، وإن صلحت له لم يترجح اقتدارها للضلال على اقتدارها على الاهتداء إلا لمرجح من الله تعالى، وعند ذلك يزول السؤال.
وأما ظاهر الآية وإن كان لهم لكنه معارض بسائر الظوهر المطابقة لقولنا.
قوله: «هؤلاء» يجوز أن يكون نعتا ل «عبادي» أو بدلا أو بيانا.
قوله: «ضلوا السبيل» على **حذف حرف الجر** وهو «عن» كما صرح به في قوله ﴿يضل عن سبيله﴾ [الأنعام: ١١٧] ثم اتسع فيه فحذف نحو هدى، فإنه يتعدى ب (إلى) وقد يحذف اتساعا. و «ضل» مطاوع (أضل) . فإن قيل: إنه تعالى كان عالما في الأزل بحال المسؤول عنه فما فائدة هذا السؤال؟
فالجواب: هذا سؤال تقريع للمشركين كما قيل لعيسى ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾ [المائدة: ١١٦] . فإن قيل: فما فائدة «أنتم» ، وهلا قيل: أأضللتم عبادي هؤلاء أم ضلوا السبيل؟

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٨٠/١٤

فالجواب: هذا سؤال عن الفاعل فلا بد من ذكره حتى يعلم أنه المسؤول عنه.

وقوله: «أأنتم أضللتم ... أم هم ضلوا» (إنما قدم الاسم على الفعل)." (١)

"مع تجويزه الخيبة. فإن قيل: كيف جاء بسين التسويف؟

فالجواب: عدة لأهله أنه يأتيهم به، وإن أبطأ، أو كانت المسافة بعيدة، وأدخل «أو» بين الأمرين المقصودين، يعني الرجاء على أنه إن لم يظفر بهذين المقصودين، ظفر بأحدهما، إما هداية الطريق، وإما اقتباس النار، ثقة منه بعادة الله تعالى لأنه لا يكاد يجمع بين حرمانين على عبده. «لعلكم تصطلون» تستدفئون من البرد.

قوله: «نودي» في القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ضمير موسى، وهو الظاهر، وفي «أن» حينئذ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها المفسرة، لتقدم ماهو بمعنى القول.

والثاني: أنها الناصبة للمضارع، ولكن وصلت هنا بالماضي، وتقدم تحقيق ذلك، وذلك على إسقاط الخافض، أي: نودي موسى بأن بورك.

الثالث: إنها المخففة، واسمها ضمير الشأن، و «بورك» خبرها، ولم يحتج هنا إلى فاصل، لأنه دعاء، وقد تقدم نحوه في النور، في قوله: ﴿أن غضب﴾ [النور: ٩]- في قراءته فعلا ماضيا – قال الزمخشري: فإن قلت: هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، اولتقدير: بأنه بورك، والشمير ضمير الشأن والقصة؟

قلت: لا؛ لأنه لا بد من (قد) ، فإن قلت: فعلى إضمارها؟

قلت: لا يصحن لأنها علامة، والعلامة لا تحذف انتهى.

فمنع أن تكون مخففة لما ذكر، وهذا بناء منه على أن «بورك» خبر لا دعاء، أما إذا قلنا إنه دعاءكما تقدم في النور فلا حاجة إلى (الفاصل كما تقدم، وقد تقدم فيه استشكال، وهو الطلب أن لا يقع خبرا في هذا الباب، فكيف وقع هذا خبرا ل (أن) المخففة، وهو دعاء.

الثاني من الأوجة الأول: ان القائم مقام) الفاعل نفس «أن بورك» على **حذف حرف الجر**، أي: بأن بورك، ف (أن) حينئذ إما ناصبة في الأصل، وإما مخففة.." (٢)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٩٦/١٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١١٢/١٥

"مختلفة، وليس المراد بالألسنة الجوارح، وقيل: المراد بالألسن اختلاف الأصوات، وأما اختلاف الألوان فالمراد أبيض وأسود وأحمر وأنتم ولد رجل واحد، (وامرأة واحدة) . وقيل: المراد باختلاف الألوان الذي بين ألوان الإنسان فإن واحدا منهم مع كثرة عددهم، وصغر حجم قدودهم لا يشتبه بغيره، والسموات مع غيرها وقلة عددها مشتبهات في الصورة ﴿إن في ذلك لآيات للعالمين﴾ ، قرأ حفص بكسر اللام، جعله جمع عالم ضد الجاهل ونحوه: ﴿وما يعقلهآ إلا العالمون﴾ [العنكبوت: ٤٣] والباقون بفتحها لأنها آيات لجميع الناس وإن كان بعضهم يغفل عنها وقد تقدم أول الفاتحة الكلام في «العالمين» (قيل) : هو جمع أو اسم جمع.

قوله: ﴿ومن آياته منامكم بالليل والنهار﴾ لما ذكر الأعراض اللازمة وهي الاختلاف ذكر الأعراض المفارقة ومن جملتها النوم بالليل والحركة بالنهار طلبا للرزق (و) قيل: في الآية تقديم وتأخير ليكون كل واحد مع ما يلائمه، والتقدير ومن آياته منامكم بالليل وابتغاؤكم من فضله بالنهار، **فحذف حرف الجر** لاتصاله بالليل، وعطفه عليه لأن حرف العطف قد يقوم مقام الجار، والأحسن أن يجعل على حاله.

والنوم بالنهار مما كانت العرب تعده نعمة من الله، ولا سيما في أوقات القيلولة في البلاد الحارة، وقوله: ﴿وابتغآؤكم من فضله﴾ أي منهما فإن كثير ما يكتسب الإنسان بالليل، ويدل على الأول قوله تعالى: ﴿وجعلنآ آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم﴾ [الإسراء: ١٢] وقوله تعالى: ﴿وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا﴾ [النبأ: ١٠ - ١١] ، ثم قال: ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون﴾ سماع تدبير واعتبار وقال ههنا: «لقوم يسمعون» ومن قبل: «لقوم يتفكرون» وقال: «للعالمين» لأن المنام بالليل، والابتغاء يظن الجاهل أو الغافل أنهما مما يقتضيه طبع الحيوان فلا يظهر لكل أحد كونهما من نعم الله، فلم يقل آيات للعالمين، ولأن الأمرين الأولين وهو اختلاف الألسن والأولون من اللوازم." (١)

"كثير - في رواية - وأهل مكة بتخفيف الدال وفيها وجهان:

أحدهما: أنها من الاعتداد وإنما كرهوا تضعيفه فخففوه؛ قاله الرازي، قال: ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لضعف، لأن الاعتداء يتعدى «بعلى» . قيل: ويجوز أن يكون من الاعتداء **وحذف حرف الجر** أي تعتدون عليها أي على العدة مجازا، ثم تعتدونها كقوله:

٤٠٩٨ - تحن فتبدي ما بها من صبابة ... وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي لقضى علي، وقال الزمخشري: وقرىء تعتدونها مخففا أي تعتدون فيها كقوله:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣٩٧/١٥

٤٠٩٩ - ويوم شهدناه سليمى وعامرا ... قليل سوى الطعن النهال نوافله

وقيل: معنى تعتدونها أي تعتدون عليهن فيها، وقد أنكر ابن عطية القراءة عن ابن كثير وقال: غلط ابن أبي بزة عنه، وليس كما قال.

والثاني: أنها من العدوان (والاعتداء) وقد تقدم شرحه، واعتراض أبي الفضل عليه بأنه كان ينبغي أن يتعدى «بعلى» وتقدم جوابه، وقرأ الحسن «تعتدونها» - بسكون العين وتشديد الدال - وهو جمع بين ساكنين على (غير) حديهما.." (١)

"وقيل: تسألهم الخزنة: «ألم يأتكم نذير رسل منكم» ، (رسل) بالبينات قولوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين. ويجوز أن يكون هذا السؤال هو قوله بعد ذلك: ﴿ما لكم لا تناصرون﴾ (أي لا تسألون) (توبيخا لهم فيقال) : ما لكمن لا يتناصرون قال ابن عباس: لا ينصر بعضكم بعضا كما كنتم في الدنيا وذلك أن أبا جهل قال يوم بدر: نحن جميع منتصر فقيل لهم يوم القيامة: ما لكم لا تناصرون، وقيل: يقال للكفار: ما لشركائكم لا يمنعونكم من العذاب.

قوله: ﴿ما لكم﴾ يجوز أن يكون منقطعا عما قبله والمسؤول عنه غير مذكور ولذلك قدره بعضهم عن أعمالهم ويجوز أن يكون هو المسؤول عنه في المعنى فيكون معلقا للسؤال و «لا تناصرون» جملة حالية العامل فيها الاستقرار في «لكم» وقيل: بل هي على **حذف حرف الجر** وأن الناصبة فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل. والأصل في أن لا وتقدمت قراءة البزي لا تناصرون بتشديد التاء وقرئ تتناصرون على الأصل. قوله (تعالى) : ﴿بل هم اليوم مستسلمون﴾ قال ابن عباس: خاضعون. وقال الحسن منقادون، يقال استسلم للشيء إذا انقاد له وخضع والمعنى هم اليوم أذلاء منقادون لا حيلة لهم في دفع تلك المضار.." (٢)

"جواب الاستفهام) . وقرئ مطلعون بالتخفيف فأطلع فأطلع مخففا ماضيا ومخففا مضارعا على ما تقدم يقال: طلع علينا فلان وأطلع كأكرم واطلع بالتشديد بمعنى واحد وأما قراءة من بني الفعل للمفعول ففي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه مصدر الفعل أي اطلع الاطلاع.

الثاني: الجار المقدر.

الثالث: - وهو الصحيح - أنه ضمير القائل لأصحابه ما قاله لأنه يقال: طلع زيد وأطلعه غيره فالهمزة فيه

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٥/٥٦٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٦/٢٩٤

للتعدية، وأما الوجهان الأولان فذهب إليهما أبو الفضل الرازي في لوامحه فقال: طلع واطلع إذا بدا وظهر واطلع اطلاعا إذا جاء وأقبل. ومعنى ذلك: هل أنت مقبلون فأقبل، وإنما أقيم المصدر فيه مقام الفاعل بتقدير فاطلع الاطلاع، أو بتقدير حرف الجر المحذوف أي أطلع به لأن أطل لازم كما أن أقبل كذلك ورد عليه أبو حيان هذين الوجهين فقال قد ذكرنا أن» أطلع «بالهمزة معدى بها من طلع اللازم. وأما قوله أو حرف الجر المحذوف أي اطلع به فهذا لا يجوز لأن مفعول ما لم يسم فاعله لا يجوز حذفه لأنه نائب عنه فكما أن الفاعل لا يجوز حذفه دون عامله، فكذلك هذا لو قلت:» زيد ممرور أو مغضوب «تريد» به «أو» عليه «لم يجز.

قال شهاب الدين: أبو الفضل لا يدعي أن النائب عن الفاعل محذوف وإنما قال: بتقدير حرف الجر المحذوف. (ومعنى ذلك) أنه لما **حذف حرف الجر** اتساعا انقلب الضمير مرفوعا فاستتر في الفعل كما يدعى ذلك في حذف عائد الموصول المجرور عند عدم شروط الحذف ويسمى الحذف على التدريج.." (١)

"ليأخذوه» عبارة عن المسبب بالسبب وذلك أن القتل مسبب عن الأخذ ومنه قيل للأسير: أخيذ قال:

٤٣٢٠ - فإما تأخذوني تقتلوني ... فكم من واحد يهوى خلودي

﴿وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق﴾ ليبتطلوا به الحق الذي جاءت به الرسل، ﴿فأخذتهم فكيف كان عقاب﴾ اجتزاء بالكسرة عن ياء المتكلم وصلا ووقفا؛ لأنها رأ س فاصلة، والمعنى فأنزلت بهم من الهلاك ما هموا بإنزاله بالرسل، وأرادوا أن يأخذوهم فأخذتهم أنا فيكف كان عقابي إياهم؟ أليس كان مستأصلا؟ فأنا أفعل بقومك ما فعلت بهؤلاء إن أصروا على الكفر والجدال في آيات الله.

قوله تعالى (تعالى) «وكذلك حقت» يحتمل الكاف أن تكون مرفوعة المحل على خبر مبتدأ مضمر، أي والأمر كذلك: ثم أخبر بأنه حقت كلمة الله عليهم بالعذاب، وأن يكون نعتا لمصدر محذوف أي مثل ذلك الوجوب من عقابهم وجب على الكفرة، والمعنى كما حقت كلمة العذاب على الأمم المكذبة حقت أيضا على الذين كفروا من قومك.

قوله ﴿أنهم أصحاب النار﴾ يجوز أن يكون على **حذف حرف الجر** أي لأنهم (فحذف) فيجري في محلها القولان (قال الأخفش لأنهم أو بأنهم أصحاب النار) ، ويجوز أن يكون في محل رفع بدلا من «كلمة» .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣١٠/١٦

وقد تقدم خلافهم في أفراد «كلمة» وجمعها، وأن نافعا وابن عامر قرأ «كلمات» على الجمع والباقون بالإفراد.." (١)

"قوله تعالى: ﴿واسأل من أرسلنا﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أن من موصولة، وهي مفعولة للسؤال، كأنه قيل: وأسأل الذي أرسلناه من قبلك عما ارسلوابه، فإنهم لم يرسلوا إلا بالتوحيد.

الثاني: أنه على **حذف حرف الجر** على أنه المسؤول عنه والمسؤول الذي هو المفعول الأول محذوف تقديره واسألنا عمن أرسلناه.

الثالث: أن من استفهامية، مرفوعة بالابتداء، و «أرسلنا» خبره والجملة معلقة للسؤال فيكون في محل نصب على إسقاط الخافض.

وهذا ليس بظاهر بل الظاهر أن المعلق للسؤال إنما هو الجملة الاستفهامية من قوله: «أجعلنا» .

فصل

اختلف في هؤلاء المسؤولين، فروى عطاء عن ابن عباس (رضي الله عنهم) قال: «لما أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى المسجد الأقصى بعث له آدم وولده من المرسلين فأذن جبريل ثم أقام وقال: يا محمد تقدم فصل بهم، فلما فرغ من الصلاة قال له جبريل: سل يا محمد من أرسلنا من قبلك من رسلنا ... الآية. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أسأل قد اكتفيت، وليست شاكا فيه» وهذا قول الزهري، وسعيد بن جبير، وابن زيد؛ قالوا: جمع له الرسل ليلة أسري به وأمر أن يسألهم، فلم يسأل ولم يشك.." (٢)

"فصل

قال ابن عباس (رضي الله عنهما) : ابتليناm. وقال الزجاج: بلونا والمعنى: عاملناهم معاملة المختبر ببعث الرسول إليهم ﴿وجآءهم رسول كريم﴾ أي موسى بن عمران.

قال الكلبي: كريم على ربه بمعنى أنه استحق على ربه أنواعا كثيرة من الإكرام.

قوله تعالى: ﴿أن أدوا إلي عباد الله﴾ يجوز أن تكون المفسرة، لتقدم ما هو بمعنى القول، وأن تكون المخففة، ومعناه: وجاءهم بأن الشأن والحديث: أدوا إلي عباد الله، وأن تكون الناصبة للمضارع وهي توصل بالأمر وفي جعلها مخففة إشكال تقدم، وهو أن الخبر في هذا الباب لا يقع طلبا وعلى جعلها مصدرية

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٢/١٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٧٠/١٧

تكون على **حذف حرف الجر**، أي جاءهم بأن أدوا و «عباد الله» يحتمل أن يكون مفعولا به وبذلك أنه طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل، بدليل قوله: ﴿فأرسل معي بني إسرائيل﴾ [الأعراف: ١٠٥] وأن يكون منادى، والمفعول محذوف أي أعطوني الطاعة يا عباد الله. وعلل بأنه رسول أمين قد ائتمنه اله على وحيه ورسالته.

قوله: «وأن لا تعلوا» عطلف على «أن» الأولى، والمعنى لا تتكبروا على الله بإهانة وحيه ورسوله ﴿إني آتيكم بسلطان مبين﴾ بحجة بينة يعرف بصحتها كل عاقل.

والعامة على كسر الهمزة من قوله «إني آتيكم» على الاستئناف. وقرىء بالفتح على تقدير اللام أي وأن لا تعلوا لأني آتيكم.

قوله: ﴿وإني عذت بربي وربكم أن ترجمون﴾ وقوله: «إني عذت» مستأنف. وأدغم الذال في التاء أبو عمرو والأخوان. وقد مضى توجيهه في «طه» عند قوله: فنبذتها «.

فصل

قيل: إنه لما قال: ﴿وأن لا تعلوا على الله﴾ توعدوه بالقتل، فقال: وإني." (١)

"وأفعل» بمعنى، يقال: خسر الميزان، وأخسره «بمعنى واحد، نحو: جبر وأجبر» .

ونقل أبو الفتح وأبو الفضل عن بلال: فتح التاء والسين، ونقلها أيضا القرطبي عن أبان بن عثمان، قال: وهما لغتان، يقال: أخسرت الميزان، وخسرته، ك «أجبرته» و «جبرته» .

قال شهاب الدين: وفيها وجهان:

أحدهما: أنه على **حذف حرف الجر**، تقديره: «ولا تخسروا في الميزان» ، ذكره الزمخشري وأبو البقاء، إلا أن أبا حيان قال: لا حاجة إلى ذلك؛ لأن «خسر» جاء متعديا، قال تعالى: ﴿خسروا أنفسهم﴾ [الأنعام: ١٢] و ﴿خسر الدنيا والآخرة﴾ [الحج: ١١] .

قال شهاب الدين: «وهذا أليق من ذاك، ألا ترى أن» خسروا أنفسهم «و» خسر الدنيا والآخرة «معناه: أن الخسران واقع بهما، وأنهما معدومان، وهذا المعنى ليس مرادا في الآية قطعا، وإنما المراد: لا تخسروا الموزون في الميزان» .

وقرىء: «تخسروا» بفتح التاء وضم السين.

قال الزمخشري: «وقرىء:» ولا تخسِروا «بفتح التاء وضم السين وكسرها وفتحها، يقال: خسر الميزان يخسره

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣١٩/١٧

ويخسره، وأما الفتح فعلى أن الأصل:» في الميزان «فحذف الجار، وأوصل الفعل إليه» .

وكرر لفظ «الميزان» ولم يضمره في الجملتين بعده تقوية لشأنه.

وهذا كقول الآخر: [الخفيف]

٤٦٢٣ - لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

فصل في معنى الآية

المعنى: ولا تنقصوا ولا تبخسوا الوزن والكيل، كقوله: ﴿ولا تنقصوا المكيال والميزان﴾ [هود: ٨٤] .." [(١)]

"وقوله: ﴿آيات بينات﴾ يعني القرآن.

وقيل: المعجزات، أي: لزمكم الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم لما معه من المعجزات والقرآن أكبرها وأعظمها.

﴿ليخرجكم﴾ أي: بالقرآن.

وقيل: بالرسول.

وقيل: بالدعوة، ﴿من الظلمات﴾ ، وهو الشرك والكفر.

﴿إلى النور﴾ وهو الإيمان ﴿وإن الله بكم لرءوف رحيم﴾ .

فصل في إرادة الله للإيمان

قال القاضي: هذه الآية تدل على إرادته للإيمان، أكد ذلك بقوله: ﴿وإن الله بكم لرءوف رحيم﴾ .

فإن قيل: أليس يدل ظاهرها على أنه يخرج من الظلمات إلى النور، فيجب أن يكون الإيمان من فعله؟ .

قلنا: إذا كان الإيمان بخلقه لا يبقى لقوله: ﴿هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم﴾ [الحديد: ٩] معنى؛ لأن ما يخلقه لا يتغير، بل المراد أنه يلطف بهم.

قال ابن الخطيب: وهذا على حسنه معارض بالعلم؛ لأنه علم أن إيمانهم لا يوجد فقد كلفهم بما لا يوجد، فكيف يعقل مع هذا أنه أراد منهم الخير و ا لإحسان، وحمل بعضهم قوله: ﴿وإن الله بكم لرءوف رحيم﴾ على بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ولا وجه لهذا التخصيص.

قوله تعالى: ﴿وما لكم ألا تنفقوا﴾ .

الكلام فيه كالكلام في قوله: ﴿وما لنآ ألا نقاتل﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، فالأصل: «في ألا تنفقوا» .

فلما **حذف حرف الجر** جرى الخلاف المشهور، وأبو الحسن يرى زيادتها كما تقدم تقريره في البقرة.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٨/٣٠٣

قوله: ﴿ولله ميراث﴾ جملة حالية من فاعل الاستقرار أو مفعوله، أي: وأي شيء يمنعكم من الإنفاق في سبيل الله، والحال أن ميراث السموات والأرض له، فهذه حال منافية.." (١)

"وقرأ العامة: «المؤمن – بكسر الميم – اسم فاعل من آمن بمعنى أمن» .

وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، وقيل ابن القعقاع: بفتحها.

فقال الزمخشري: بمعنى المؤمن به، على **حذف حرف الجر**، كقوله: ﴿واختار موسى قومه﴾ [الأعراف: ١٥٥] المختارون.

وقال أبو حاتم: لا يجوز ذلك، أي: هذه القراءة؛ لأنه لو كان كذلك لكان المؤمن به، وكان جائزا، لكن المؤمن المطلق بلا حرف جر يكون من كان خائفا فأمن، فقد رد ما قاله الزمخشري.

فصل

قال ابن عباس: إذا كان يوم القيامة أخرج أهل التوحيد من النار، وأول من يخرج من وافقه اسمه اسم نبي حتى إذا لم يبق فيها من يوافق اسمه اسم نبي، قال الله تعالى لباقيهم: أنتم المسلمون وأنا السلام، وأنتم المؤمنون وأنا المؤمن، فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين.

قوله: ﴿المهيمن العزيز﴾ .

قيل: معنى المهيمن «الشاهد» الذي لا يغيب عنه شيء. وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي ومقاتل.

قال الخليل وأبو عبيدة: هيمن يهيمن فهو مهيمن، وقد تقدم الكلام عليه عند قوله: ﴿ومهيمنا عليه﴾ [المائدة: ٤٨] .

وقال ابن الأنباري: «المهيمن» : القائم على خلقه بقدرته.

وأنشد: [الطويل]

٤٧٥٥ – ألا إن خير الناس بعد نبيه ... مهيمنه التاليه في العرف والنكر

وقيل هو في الأصل: مؤيمن فقلبت الهمزة هاء، كقوله: «أرقت وهرقت» ومعناه: المؤمن. نقله البغوي.

وتقدم الكلام على «العزيز» .." (٢)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٦٠/١٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦١٢/١٨

"وسعيد بن جبير وعيسى بخلاف عنه: بفتحها.

فالأولى على التقاء الساكنين، ولا يجوز أن يكون مجرورا على القسم **حذف حرف الجر** وبقي عمله، كقولهم «الله لأفعلن» ، لوجهين:

أحدهما: أنه مختص بالجلالة المعظمة نادر فيما عداها.

والثاني: أنه كان ينبغي أن ينون، ولا يحسن أن يقال: هو ممنوع الصرف اعتبارا بتأنيث السورة، لأنه كان ينبغي ألا يظهر فيه الجر بالكسر ألبتة.

وأما الفتح، فيحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بناء، وأوثر على الأصل للخفة ك «أين وكيف» .

الثاني: أن يكون مجرورا بحرف القسم المقدر على لغة ضعيفة، وقد تقدم ذلك في قراءة «فالحق والحق» [ص: ٨٤] ، بجر «الحق» ، ومنعت الصرف اعتبارا بالسورة.

والثالث: أن يكون منصوبا بفعل محذوف، أي:، اقرأوا نونا ثم ابتدأ قسما بقوله: «والقلم» أو يكون منصوبا بعد حذف حرف القسم؛ كقوله: [الوافر]

- ٤٨٠٧ ... ... فذاك أمانة الله الثريد

ومنع الصرف لما تقدم، وهذا أحسن لعطف العلم على محله.

قوله: ﴿وما يسطرون﴾ .

«ما» موصولة، اسمية أو حرفية، أي: والذي يسطرونه من الكتب، وهم الكتاب والحفظة من الملائكة وسطرهم.

والضمير عائد على من يسطر لدلالة السياق عليه ولذكر الآلة المكتتب بها.

وقال الزمخشري يجوز أن يراد بالقلم أصحابه فيكون الضمير في «يسطرون» لهم.

يعني فيصير كقوله: ﴿أو كظلمات في بحر لجي يغشاه﴾ [النور: ٤٠] تقديره: أو كذي ظلمات فالضمير في «يغشاه» يعود على «ذي» المحذوف.

فصل في المراد بالقلم

في «القلم» المقسم به قولان:

أحدهما: أن المراد به الجنس، وهو واقع على كل قلم يكتب به في السماء والأرض، قال تعالى: ﴿وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾ [العلق: ٣، ٤، ٥] ،." (١)

"آمنا به «، فيه بعد في المعنى؛ لأنهم لم يخبروا أنهم آمنوا، بأنهم لما سمعوا الهدى آمنوا به، ولم يخبروا أنهم آمنوا أنه كان رجال، إنما حكى الله عنهم أنهم قالوا ذلك مخبرين به عن أنفسهم لأصحابهم، فالكسر أولى بذلك»

وهذا الذي قاله غير لازم، فإن المعنى على ذلك صحيح، وقد سبق الزمخشري إلى هذا التخريج الفراء والزجاج، إلا أن الفراء استشعر إشكالا وانفصل عنه، فإنه قال: فتحت «أن» لوقوع الإيمان عليها، وأنت تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح دون بعض فلا يمنع من إمضائهن على الفتح، فإنه يحسن فيه ما يوجب فتح «أن» نحو: صدقنا، وشهدنا، كما قالت العرب: [الوافر]

٤٨٩٣ - وزججن الحواجب والعيونا ... فنصب «العيون» لإتباعها «الحواجب» ، وهي لا تزجج إنما تكحل، فأضمر لها الكحل. انتهى فأشار إلى شيء مما ذكره وأجاب عنه.

وقال الزجاج: «لكن وجهه أن يكون محمولا على» آمنا به «وصدقناه وعلمناه، فيكون المعنى: صدقنا أنه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة» .

الثالث: أنه معطوف على الهاء في «به» ، أي: آمنا به وبأنه تعالى جد ربنا، وبأنه كان يقول - إلى آخره - وهو مذهب الكوفيين.

وهو، وإن كان قويا من حيث المعنى، إلا أنه ممنوع من حيث الصناعة لأنه لا يعطف على الضمير المجرور، إلا بإعادة الجار.

وتقدم تحرير هذين القولين في سورة «البقرة» عند قوله:

﴿وكفر به والمسجد الحرام﴾ [البقرة: ٢١٧] على أن مكيا قد قوى هذا المدرك، وهو حسن جدا، فقال: هو يعني العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في «أن» أجود منه في غيرها لكثرة **حذف حرف الجر** «إلى» مع «أن» .

ووجه الكسر: العطف على «إن» في قوله: «إنا سمعنا» فيكون الجميع معمولا للقول فقالوا: «إنا سمعنا» ، وقالوا: «إنه تعالى جد ربنا» إلى آخرها.

وقال بعضهم: الجملتان من قوله تعالى: ﴿وأنه كان رجال من الإنس﴾ ، ﴿وأنهم ظنوا﴾ معترضتان بين قول

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٦٤/١٩

الجن، وهما من كلام الباري تعالى.

والظاهر أنه من كلامهم قاله بعضهم لبعض.." (١)

"ووجه الكسر والفتح في قوله: ﴿وأنه لما قام عبد الله﴾ ما تقدم.

ووجه إجماعهم على فتح ﴿وأن المساجد لله﴾ وجهان:

أحدهما: أنه معطوف على «أنه استمع» فيكون موحى أيضا.

والثاني: أنه على **حذف حرف الجر**، وذلك الحرف متعلق بفعل النهي، أي: فلا تدعوا مع الله احدا، لأن المساجد لله. ذكرهما أبو البقاء.

وقال الزمخشري: «أنه استمع» - بالفتح - لأنه فاعل «أوحي» ، و «إنا سمعنا» بالكسر لأنه مبتدأ، محكي بعد القول، ثم يحمل عليهما البواقي، فما كان من الوحي فتح، وما كان من قول الجن كسر، وكلهم من قولهم الثنتين الأخريين وهما: «وأن المساجد، وأنه لما قام عبد الله يدعوه» ، ومن فتح كلهن، فعطفا على محل الجار والمجرور في «آمنا به» ، أي: صدقناه وصدقنا به.

والهاء في ﴿أنه استمع نفر﴾ ، وأنه تعالى وما بعد ذلك ضمير الأمر والشأن، وما بعده خبر «أن» .

قوله: ﴿جد ربنا﴾ . قرأ العامة: ﴿جد ربنا﴾ بالفتح ل «ربنا» .

و المراد به هنا العظمة.

وقيل: قدرته وأمره.

وقيل: ذكره.

والجد أيضا: الحظ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» والجد أيضا: أبو الأب، والجد أيضا - بالكسر - ضد التواني في الأمر.

وقرأ عكرمة: بضم ياء «ربنا» وتنوين «جد» على أن يكون «ربنا» بدلا من «جد» .

والجد: العظيم. كأنه قيل: وأنه تعالى عظم ربنا، فأبدل المعرفة من النكرة.

وعنه أيضا: «جدا» على التمييز و «ربنا» فاعل ب «تعالى» ، وهو منقول من الفاعلية؛ إذ التقدير: «جد ربنا» ثم صار تعالى ربنا جدا أي عظمة نحو تصبب زيدا عرقا أي عرق زيد، وعنه أيضا وعن قتادة كذلك إلا انه بكسر الجيم، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه نعت لمصدر محذوف، وربنا فاعل ب «تعالى» ، والتقدير: تعالى ربنا تعاليا جدا، أي: حقا

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤١٢/١٩

لا باطلا.

والجد - بكسر الجيم - ضد الهزل.." (١)

"فاترك، وكذلك روى مغيرة عن إبراهيم النخعي، قال: الرجز: الإثم.

وقال قتادة: الرجز إساف، ونائلة.

وأصل «الرجز» : العذاب، قال تعالى: ﴿لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك﴾ [الأعراف: ١٣٤] .

وقال تعالى: ﴿فأرسلنا عليهم رجزا من السمآء﴾ [الأعراف: ١٦٣] .

قوله: ﴿ولا تمنن﴾ ، العامة: على فك الإدغام والحسن وأبو السمال والأشهب العقيلي: بالإدغام.

وقد تقدم أن المجزوم، والموقوف من هذا النوع يجوز فيهما الوجهان، وتقدم تحقيقه في «المائدة» ، عند قوله تعالى: ﴿من يرتد منكم عن دينه﴾ [المائدة: ٥٤] .

والمشهور أنه من المن، وهو الاعتداد على المعطى بما أعطاه، وقيل: معناه «ولا تضعف» من قولهم: حبل متين، أي: ضعيف.

قوله: ﴿تستكثر﴾ ، العامة على رفعه، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه في موضع الحال، أي: لا تمنن مستكثرا ما أعطيت.

وقيل: معناه لا تأخذ أكثر مما أعطيت.

الثاني: على حذف «أن» يعني أن الأصل ولا تمنن أن تستكثر، فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل، كقوله: [الطويل]

٤٩٥٢ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى..... ... ...

في إحدى الروايتين. قاله الزمخشري.

ولم يبين ما محل «أن» وما في خبرها. وفيه وجهان:

أظهرهما - وهو الذي يريده - هو أنها إما في محل نصب، أو جر على الخلاف فيها؛ **حذف حرف الجر** وهو هنا لام العلة، تقديره: ولا تمنن لأن تستكثر.

والثاني: أنها في محل نصب فقط مفعولا بها، أي: لا تضعف أن تستكثر من الخير، قاله مكي.

وقد تقدم أن «تمنن» بمعنى تضعف، وهو قول مجاهد.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٩/٤١٣

إلا إن أبا حيان قال – بعد كلام الزمخشري -: «وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه لأنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، ولنا مندوحة عنه مع صحته معنى» .." (١)

"فإن قيل: إن هذه النعم إنما كانت على المخاطبين وأسلافهم، فكيف تكون نعمة عليهم؟ فالجواب: لولا هذه النعم على آبائهم لما بقوا، فصارت النعم على الآباء نعمة على الأبناء، وأيضا فالانتساب إلى الآباء المخصوصين بنعم الدين والدنيا نعمة عظيمة في حق الأولاد، وأيضا فإن الأولاد متى سمعوا أن الله تعالى خص آباءهم بهذه النعم لطاعتهم وإعراضهم عن الكفر رغب الولد في هذه الطريقة؛ لأن الولد مجبول على الاقتداء بالأب في أفعال الخير، فيصير هذا التذكر داعيا إلى الاشتغال بالخيرات. قوله: ﴿التي أنعمت﴾ . «التي» صفة «النعمة» والعائد محذوف. فإن قيل: من شرط [حذف] عائد الموصول إذا كان مجرورا أن يجر الموصول بمثل ذلك الحرف، وأن يتحد متعلقهما، وهنا قد فقد الشرطان، فإن الأصل: التي أنعمت بها.

فالجواب: إنما حذف بعد أن صار منصوبا **بحذف حرف الجر** اتساعا فبقي «أنعمتها» وهو نظير: ﴿كالذي خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩] في أحد الأوجه، وسيأتي إن شاء الله تعالى. و «عليكم» متعلق به، وأتى ب «على» دلالة على شمول النعمة لهم. قوله: ﴿وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم﴾ . هذه جملة أمرية عطف على الأمكرية قبلها. ويقال: «أوفى» ، و «وفى» مشددا ومخففا ثلاث لغات بمعنى؛ قال الشاعر: [البسط]

٤٢٩ – أما ابن [طوق] فقد أوفى بذمته ... كما وفى بقلاص النجم حاديها

فجمع بين اللغتين. وقيل: يقال: أوفيت ووفيت بالعهد، وأوفيت الكيل لا غير، وعن بعضهم: أن اللغات الثلاث واردة في القرآن. أما «أوفى» فكهذه الآية. وأما «وفى» بالتشديد فكقوله: ﴿وإبراهيم الذي وفى﴾ [النجم: ٣٧] . وأما «وفى» بالتخفيف، فلم يصرح به، وإنما أخذ من قوله تعالى: ﴿أوفى بعهده من الله﴾ [التوبة: ١١١] وذلك أن «أفعل» التفضيل لا يبنى إلا من الثلاثي كالتعجب هذا هو المشهور، وإن كان في المسألة كلام كثير ويحكى أن المستنبط لذلك أبو القاسم الشاطبي.." (٢)

"قال الزمخشري: و «شيئا» مفعول به على أن تجزي بمعنى «تقتضي» ، أي: لا تقضي نفس عن غيرها شيئا من الحقوق ويجوز أن يكون في موضع مصدر، أي: قليلا من الجزاء كقوله: ﴿ولا يظلمون شيئا﴾ [مريم: ٦٠] ، أي: شيئا من الجزاء؛ لأن الجزاء شيء، فوضع العام موضع الخاص.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٩٩/١٩

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٩/٢

واحتزأت بالشيء احتزاء: اكتفيت، قال الشاعر: [الوافر]

٤٦٢ - بأن الغدر في الأقوام عار ... وأن الحر يجزأ بالكراع

أي: يجتزىء به.

والجملة في محل نصب صفة ل «يوما» والعائد محذوف، والتقدير: لا تجزي فيه، ثم حذف الجار والمجرور، لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، وهذا مذهب «سيبويه» .

وقيل: بل حذف بعد **حذف حرف الجر**، ووصول الفعل إليه فصار: لا تجزية؛ كقوله: [الطويل]

٤٦٣ - ويوم شهدناه سليما وعامرا ... قليل سوى الطعن النهال نوافله

ويعزى للأخفش، إلا أن «المهدوي» نقل أن الوجهين المتقدمين جائزان عند الأخفش وسيبويه والزجاج؛ ويدل على حذف عائد الموصوف إذا كان منصوبا قوله: [الوافر]

٤٦٤ - فما أدري أغيرهم تناء ... وطول الدهر أم مال أصابوا؟

أي: أصابوه، ويجوز عند الكوفيين أن يكون التقدير: يوما يوم لا تجزي نفس، فيصير كقوله تعالى: ﴿يوم لا تملك نفس﴾ [الانفطار: ١٩] ، ويكون «اليوم» الثاني بدلا من يوما الأول، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله: ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢] ، وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير عائد؛ لأن الظرف متى أضيف إلى الجملة." (١)

"الثالث: أن يكون جوابا لقسم محذوف دل عليه لفظ الميثاق، أي: استحلفناهم، أو قلنا لهم: بالله لا تعبدون، ونسب هذا الوجه لسيبويه، ووافقه الكسائي والفراء والمبرد.

الرابع: أن يكون على تقدير **حذف حرف الجر**، وحذف» أن «، والتقدير: أخذنا ميثاقهم على ألا تعبدوا، **فحذف حرف الجر**؛ لأن حذفه مطرد مع» أن وأن «كما تقدم، ثم حذفت» أن «الناصبة، فارتفع الفعل بعدها؛ كقول طرفة: [الطويل]

٦١٣ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلدي

وحكي عن العرب: «مره يحفرها» أي: بأن يحفرها، والتقدير: عن أن يحضر، أو بأن يحفرها، وفيه نظر، فإن [إضمار] «أن» لا ينقاس، إنما يجوز في مواضع عدها النحويون، وجعلوا ما سواها شاذا قليلا، وهو الصحيح خلافا للكوفيين، وإذا حذفت «أن» ، فالصحيح جواز [النصب والرفع] ، وروي «مره يحفرها» و «أحضر الوغى» بالوجهين، وهذا رأي المبرد والكوفيين خلافا لأبي الحسن، حيث التزم رفعه.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٨/٢

وأيد الزمخشري هذا الوجه الرابع بقراءة عبد الله: «لا تعبدوا» على النهي، قال: إلا أنه جاء على لفظ الخبر لقوله تعالى: ﴿لا تضآر والدة بولدها﴾ [البقرة: ٢٣٣] ، قال: والذي يؤكد كونه نهيا [قوله: «وأقيموا الصلاة»] فإنه تنصره قراءة عبد الله وأبي: «لا تعبدوا» .

الخامس: أن يكون في محل نصب بالقول المحذوف، وذلك القول حال تقديره: قائلين لهم: لا تعبدون إلا الله، ويكون خبرا في معنى النهي، ويؤيده قراءة أبي المتقدمة، ولهذا يصح عطف «قولوا» عليه، وبه قال الفراء.

السادس: أن «أن» الناصبة مضمرة كما تقدم، ولكنها هي وما في حيزها في محل نصب على أنها بدل من «ميثاق:، وهذا قريب من القول الأول من حيث إن هذه الجملة مفسرة للميثاق، وفيه النظر المتقدم أعني حذف أن في غير المواضع المقيسة.

السابع: أن يكون منصوبا بقول محذوف، وذلك القول ليس حالا، بل مجرد أخبار، والتقدير: وقلن ا لهم ذلك، ويكون خبرا في معنى النهي.

قال الزمخشري: كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له: كذا تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه، وتنصره قراءى عبد الله وأبي:» لا تعبدوا «ولا بد من إرادة القول بهذا.

الثامن: أن يكون التقدير:» ألا تعبدون «وهي» أن «المفسرة؛ لأن في قوله: أخذنا." (١)

"الكاذب لا جرم لعنهم الله على كفرهم الحاصل بهذا القول.

وثالثها: أن قلوبهم لم تكن في أغطية، بل كانوا عالمين بصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى: ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾ [البقرة: ١٤٦] إلا أنهم أنكروا تلك المعرفة وادعوا أن قلوبهم غلف، فكان كفرهم عنادا.

قوله: «بل لعنهم الله» «بل» : حرف إضراب، والإضراب راجع إلى ما تضمنه قولهم من أن قلوبهم غلف، فرد الله عليهم ذلك بأن سببه لعنهم بكفرهم السابق، والإضراب على قسمين: إبطال، وانتقال.

فالأول، نحو: «ما قام زيد بل عمرو» ، والانتقال كهذه الآية، ولا تعطف «بل» إلا المفردات، وتكون في الإيجاب والنفي والنهي، ويزاد قبلها «لا» تأكيدا.

واللعن: الطرد والبعد، ومنه: شأو لعين، أي: بعيد؛ قال الشماخ: [الوافر]

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٢٨/٢

٦٥٣ – ذعرت به القطا ونفيت عنه ... مقام الذئب كالرجل اللعين

أي: الرجل البعيد، وكان وجه الكلام أن يقول: «مقام الذئب اللعين كالرجل» والباء في «بكفرهم» للسبب، وهي متعلقة ب «لعنهم» .

وقال الفارسي: النية به التقدم أي: وقالوا: قلوبنا غلف بسبب كفرهم، فتكون الباء متعلقة ب «قالوا» ، وتكون «بل لعنهم» جحملة معترضة، وفيه بعد، ويجوز أن تكون حالا من المفعول في «لعنهم» أي: لعنهم كافرين، أي: ملتبسين بالكفر كقوله ﴿وقد دخلوا بالكفر﴾ [المائدة: ٦١] .

قوله: «فقليلا ما يؤمنون» في نصب «قليلا» ستة أوجه:

أحدها: أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فإيمانا قليلا يؤمنون؛ لأنهم كانوا يؤمنون بالله، ويكفرون بالرسل.

الثاني: أنه حال من ضمير ذلك [المصدر] المحذوف، أي: فيؤمنونه أي: الإيمان في حال قلته، وقد تقدم أنه مذهب سيبويه، وتقدم تقريره.

الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزمانا قليلا يؤمنون، وهو كقوله: ﴿آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره﴾

[آل عمران: ٧٢] .

الرابع: أنه على إسقاط الخافض، والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما **حذف حرف الجر** انتصب، ويعزى لأبي عبيدة.." (١)

"الأخرى، وكأن الأصل: قدروا عليها، **فحذف حرف الجر**، والمعنى: قدرت عليهم؛ وأنشد سيبويه البيت [البسيط]

٥٠٤٧ – آليت حب العراق الدهر آكله ... والحب يأكله في القرية السوس

وذهب إلى أن المعنى: على حب العراق، وقيل: هذا التقدير: هو أن الأقداح تطير فتغرف بمقدار شهوة الشارب، وذلك قوله تعالى: ﴿قدروها تقديرا﴾ .

أي: لا يفضل عن الري ولا ينقص منه، فقد ألهمت الأقداح معرفة مقدار ري المشتهي حتى تغترف بذلك المقدار. ذكر الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» .

قوله: ﴿ويسقون فيها كأسا﴾ . وهي الخمر في الإناء ﴿كان مزاجها زنجبيلا﴾ ، «كان» صلة، أي: مزاجها زنجبيل، أو كان في حكم الله زنجبيلا، وكانت العرب يستلذون من الشراب ما يمزج بالزنجبيل لطيب

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢/٢٧١

رائحته؛ لأنه يحذو اللسان، ويهضم المأكول، ويحدث في المشروب ضربا من اللذع، فرغبوا في نعيم الآخرة بما اعتقدوه نهاية النعمة والطيب.

والزنجبيل: نبث معروف؛ وسميت الكأس بذلك؛ لوجود طعم الزنجبيل فيها؛ وأنشد الزمخشري للأعشى: [المتقارب]

٥٠٤٨ - كأن القرنفل والزنجبي ... ل باتا بفيها وأريا مشورا

وأنشد للمسيب بن علس يصف ثغر امرأة: [الكامل]

٥٠٤٩ - أ - وكأن طعم الزنجبيل به ... إذ ذقته وسلافة الخمر

ويروى: وسلافة الكرم.

وقال مجاهد: «الزنجبيل» اسم للعين التي منها مزاج شراب الأبرار، وكذا قال قتادة: وقيل: هي عين في الجنة يوجد فيها طعم الزنجبيل.

والمعنى: كأن فيها، وتكون قد عطفت «رأيت» الثاني على الأول، ويكون فعل الجواب محذوفا، ويكون فعل الجواب المحذوف هو الناصب لقوله تعالى: ﴿نعيما﴾ والتقدير: إذا صدر منك رؤية؛ ثم صدر منك رؤية أخرى رأيت نعيما وملكا فرأيت هذا هو الجواب.." (١)

"ذلك؟ والتعجب أيضا إنما يليق بالجاهل بسبب الشيء، فالعالم به كيف يليق ذلك به؟ .

فالجواب: أن ذلك ورد على أسلوب كلام العرب، لبيان استحقاقهم لأعظم العقاب، حيث أتوا بأعظم القبائح كقولهم إذا تعجبوا من شيء قاتله الله ما أخسه، وأخزاه الله ما أظلمه، والمعنى: اعجبوا من كفر الإنسان بجميع ما ذكرنا بعد هذا.

وقيل: ما أكفره بالله ونعمه مع معرفته بكثرة إحسانه إليه، والاستفهام بقوله: ﴿من أي شيء خلقه﴾ قيل: استفهام توبيخ، أي: أي شيء دعاه إلى الكفر.

وقيل: استفهام تحقير، له، فذكر أول مراتبه، وهو قوله تعالى: ﴿من نطفة خلقه﴾ ، ولا شك أن النطفة شيء حقير مهين، ومن كان أصله ذلك كيف يتكبر، وقوله: «فقدره» اي: أطوارا.

وقيل: سواه لقوله تعالى: ﴿ثم سواك رجلا﴾ [الكهف: ٣٧] ، وقدر كل عضو في الكيفية والكمية بالقدر اللائق لمصلحته، لقوله تعالى: ﴿وخلق كل شيء فقدره تقديرا﴾ [الفرقان: ٢] ، ثم لما ذكر المرتبة الوسطى قال تعالى: ﴿ثم السبيل يسره﴾ .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣٧/٢٠

قيل: المراد: تيسير خروجه من بطن أمه، ولا شك أن خروجه حيا من أضيق المسالك من أعجب العجائب، يقال: إنه كان رأسه في بطن أمه من فوق، ورجلاه من تحت، فإذا جاء وقت الخروج انقلب، فمن الذي أعطاه ذلك الإلهام، المراد منه قوله تعالى: ﴿وهديناه النجدين﴾ [البلد: ١٠] ، أي: التمييز بين الخير والشر.

وقيل: مخصوص بالدين.

قوله تعالى: ﴿ثم السبيل يسره﴾ . يجوز أن يكون الضمير للإنسان، والسبيل ظرف، أي: يسر للإنسان الطريق، أي: طريق الخير، والشر، كقوله تعالى: ﴿وهديناه النجدين﴾ [البلد: ١٠] .

وقال أبو البقاء: ويجوز أن ينتصب بأنه مفعول ثان ل «يسره» ، والهاء للإنسان، أي: يسره السبيل، أي: هداه له.

قال شهاب الدين: فلا بد من تضمينه معنى «أعطى» حتى ينصب اثنين، أو **حذف حرف الجر** أي: يسره للسبيل، ولذلك قدره بقوله: «هداه له» ، ويجوز أن يكون «السبيل» منصوبا على الاشتغال بفعل مقدر، والضمير له، تقديره: ثم يسر السبيل يسره، أي: سهله للناس، كقوله تعالى: ﴿أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ [طه: ٥٠] ، وتقدم مثله في قوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل﴾ [الإنسان: ٣] .." (١)

"قوله تعالى: ﴿فأين تذهبون﴾ «أين» : منصوب ب «تذهبون» ؛ لأنه ظرف مبهم.

وقال أبو البقاء: أي: إلى أين؟ **فحذف حرف الجر**، كقولك: ذهبت «الشام» ، ويجوز أن يحمل على المعنى، كأنه قال: أين تؤمنون، يعني: أنه على الحذف، أو على التضمين، وإليه نحا مكي أيضا.." (٢)

"قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليه] الظاهر: أن «عليه» خبر «لا» ن و «أن يطوف» : أصله [«في أن يطوف»] ، **فحذف حرف الجر**، فيجيء في محلها القولان النصب، أو الجر، والوقف في هذا الوجه على قوله «بهما» ، وأجازوا بعد ذلك أوجها ضعيفة.

منها: ان يكون الكلام قد تم عند قوله: «فلا جناح» ؛ على أن يكون خبر «لا» محذوفا، وقدره أبو البقاء «فلا جناح في الحج» ، ويبتدأ بقوله «عليه أن يطوف» فيكون «عليه» خبرا مقدما وان يطوف في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء؛ فإن الطواف واجب.

قال أبو البقاء - رحمه الله -: والجيد أن يكون «عليه» في هذا الوجه خبرا، و «أن يطوف» مبتدأ.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٦١/٢٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٩١/٢٠

ومنها: «أن يكون» عليه أن يطوف «من باب الإغراء؛ فيكون» أن يطوف «في محل النصب؛ كقولك:» عليك زيدا «أي:» الزمه «، إلا أن إغرار الغائب ضعيف، حكى سيبويه:» عليه رجلا ليسني «قال: وهو شاذ.

ومنها: أن» أن يطوف «في محل رفع خبرا ثانيا ل» لا «، [والتقدير: فلا جناح عليه في الطواف بهما.

ومنها:» أن يطوف «: في محل نصب على الحال من الهاء في» عليه «، والعامل في الحال العامل في الخبر] .

والتقدير: ﴿فلا جناح عليه في حال طوافه بهما﴾ وهذان القولان ساقطان ذكرتهما تنبيها على غلطهما.

وقراءة الجمهور: «أن يطوف» بغير «لا» وقرأ أنس، وابن عباس – رضي الله عنهما – وابن سيرين، وشهر بن حوشب: «أن لا يطوف» ، قالوا: وكذلك في مصحفي أبي، وعبد الله، وفي هذه القراءة احتمالان:

أحدهما: أنها زائدة؛ كهي في قوله: ﴿ألا تسجد﴾ أعراف: ١٢] ، وقوله [الرجز]

٨٥٩ – وما ألوم البيض ألا تسخرا ... لما رأين الشمط القفندرا

وحينئذ يتحد معنى القراءتين.

والثاني: أنها غير زائدة: بمعنى: أن رفع الجناح في فعل الشيء، وهو رفع في تركه؛ إذ هو تمييز بين الفعل والترك؛ نحو: «فلا جناح عليهما أن يتراجعا» فتكون قراءة الجمهور فيها رفع الجناح في فعل الطواف نصا، وفي هذه رفع الجناح في الترك نصا،." (١)

"وقوله: ﴿من حيث أفاض الناس﴾] المراد: إبراهيم وإسماعيل وأتباعهما.

قوله: ﴿واستغفروا الله﴾ استغفر «يتعدى لاثنين، ولهما بنفسه، والثاني ب» من «؛ نحو: استغفرت الله من ذنبي، وقد يحذف حرف الجر؛ كقول القائل: [البسيط]

١٠٠٤ – أستغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

هذا مذهب سيبويه – رحمه الله – وجمهور الناس.

وقال ابن الطراوة: إنه يتعدى إليهما بنفسه أصالة، وإنما يتعدى ب» من «؛ لتضمنه معنى ما يتعدى بها، فعنده» استغفرت الله من كذا «بمعنى تبت إليه من كذا، ولم يجىء:» استغفر «في القرآن الكريم متعديا إلا للأول فقط، فأما قوله تعالى: ﴿واستغفر لذنبك﴾ [غافر: ٥٥] ﴿واستغفر لذنبك﴾ [يوسف: ٢٩] ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ [آل عمران: ١٣٥] فالظاهر أن هذه اللام لام العلة، لا لام التعدية، ومجرورها مفعول

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣/٩٦

من أجله، لا مفعول به. وأما» غفر «فذكر مفعوله في القرآن تارة: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ [آل عمران: ١٣٥] ، وحذف أخرى: ﴿ويغفر لمن يشآء﴾ [المائدة: ٤٠] . والسين في» استغفر «للطلب على بابها، والمفعول الثاني هنا محذوف للعلم به، أي: من ذنوبكم التي فرطت منكم.

فإن قيل: أمر بالاستغفار مطلقا، وربما كان فيهم من لم يذنب، فحينئذ لا يحتاج إلى الاستغفار.

فالجواب: أنه غن كان مذنبا، فالاستغفار واجب، وإم لم يذنب، فيجوز من نفسه صدور التقصير في أداء الواجبات، والحتراز عن المحظورات؛ فيجب عليه الاستغفار تداركا لذلك لخلل المجوز، وهذا كالممتنع في حق البشر.

فصل

واختلف العلماء - رضي الله عنهم - في هذه المغفرة الموعودة.

فقال بعضهم: إنها عند الدفع من عرفات إلى جمع.

وقال آخرون: إنها عند الدفع من جمع إلى منى، وهذا مبني على الخلاف المتقدم في قوله:» ثم أفيضوا «على أي الأمرين يحمل.." (١)

"والجمهور على ضم حرف المضارعة وكسر الهاء، مأخوذا من «أشهد» ونصب الجلالة مفعولا به، وقرأ أبو حيوة وابن محيصن بفتحهما ورفع الجلالة فاعلا.

قال القرطبي - رحمه الله تعالى - ويؤيده قراءة ابن عباس «والله يشهد على ما في قلبه» .

وقرأ أبي: «يستشهد الله» .

فأما قراءة الجمهور وتفسيرهم، فإن المعنى: يحلف بالله ويشهده أنه صادق، وقد جاءت الشهادة بمعنى القسم في آية اللعان، وقيل: فيكون اسم الله منتصبا على **حذف حرف الجر**، أي: يقسم بالله، قال شهاب الدين: وهذا سهو من قائله؛ لأن المستعمل بمعنى القسم «شهد» الثلاثي، لا «أشهد» الرباعي، لا تقول: أشهد بالله، بل: أشهد بالله، فمعنى قراءة الجمهور: يطلع الله على ما في قلبه، ولا يعلم به أحد، لشدة تكتمه.

وأما تفسير الجمهور: فيحتاج إلى حذف ما يصح به المعنى، تقديره: ويحلف بالله على خلاف ما في قلبه؛ لأن الذي في قلبه هو الكفر، وهو لا يحلف عليه، إنما يحلف على ضده، وهو الذي يعجب سامعه، ويقوي هذا التأويل قراءة أبي حيوة؛ إذ معناها: ويطلع الله على ما قلبه من الكفر. وأما قراءة أبي: فيحتمل

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣/٤٣٠

«استفعل» وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى «أفعل» ؛ فيوافق قراءة الجمهور.

والثاني: أنه بمعنى المجرد وهو «شهد» ، وتكون الجلالة منصوبة على إسقاط الخافض.

قوله: ﴿وهو ألد الخصام﴾ الكلام في هذه الجملة كالتي قبلها، وهنا وجه آخر، وهو أن تكون حالا من الضمير في «يشهد» ، والألد: الشديد؛ من اللدد، وهو شدة الخصوة؛ قال: [الخفيف]

١٠٠٩ - إن تحت التراب عزما وحزما ... وخصيما ألد ذا مغلاق

ويقال: لددت بكسر العين ألد بفتحها، ولددته بفتح العين ألده بضمها أي: غلبته في ذلك، فيكون متعديا، قال الشاعر: [الرجز]

١٠١٠ - تلد أقران الرجال اللد ...." (١)

"آتيناهم، ثم قال: كثيرا من الآيات التي آتيناهم، والاستفهامية لا تحتاج إلى ذلك.

و «من آية» فيه وجهان:

أحدهما: أنها مفعول ثان على القول بأن «كم» منصوبة على الاشتغال؛ كما تقدم، ويكون مميز «كم» محذوفا، و «من» زائدة في المفعول؛ لأن الكلام غير موجب، إذ هو استفهام، وهذا إذا قلنا إن «كم» استفهامية لا خبرية؛ إذ الكلام مع الخبرية إيجاب، و «من» لا تزاد في الواجب إلا على رأي الأخفش، والكوفيين، بخلاف ما إذا كانت استفهامية. قال أبو حيان: فيمكن أن يجوز ذلك فيه لانسحاب الاستفهام على ما بعده وفيه بعد، لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني، فلو قلت: «كم من درهم أعطيته من رجل» على زيادة «من» في «رجل» لكان فيه نظر «انتهى.

والثاني: أنها تمييز، ويجوز دخول» من «على مميز» كم «استفهامية كانت أو خبرية مطلقا، أي: سواء وليها ممزها، أم فصل بينهما بجملة، أو ظرف أو جار ومجرور، على ما قرره النحاة، و» كم «وما في حيزها في محل نصب أو خفض، لأنها في محل المفعول الثاني للسؤال فإنه يتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف جر: إما عن، وإما الباء؛ نحو: سألته عن كذا وبكذا؛ قال تعالى: ﴿فاسأل به خبيرا﴾ [الفرقان: ٥٩] ، وقد جمع بينهما في قوله: [الطويل]

١٠٣٢ - ... فأصبحن لا يسألنني عن بما به

... ... وقد **يحذف حرف الجر**، فمن ثم جاز في محل «كم» النصب،

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣/٤٥٥

والخفض بحسب التقديرين، و «كم» هنامعلقة للسؤال، والسؤال لا يعلق إلا بالاستفهام؛ كهذه الآية، وقوله تعالى: ﴿﴾ [القلم: ٤٠] ، وقوله: [الطويل]

١٠٣٣ - يا أيها الراكب المزجي مطيته ... سائل بني أسد ما هذه الصوت

وقال آخر: [السبيط]

١٠٣٤ - ... ..." (١)

"أحدهما: معجزات موسى - عليه السلام - كما تقدم نحو: فلق البحر، وتظليل الغمام، وإنزال المن والسلوى، ونتق الجبل، وتكليم الله تعالى موسى - عليه السلام - والعصا، واليد البيضاء، وإنزال التوراة، وبين لهم الهدى من الكفر.

وقيل: المراد بالآية الحجة، والدلالة التي آتاهم، التوراة، والإنجيل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصدقه، وصحة شريعته.

قوله: ﴿ومن يبدل نعمة الله﴾ «من» شرطية في محل رفع بالابتداء، وقد تقدم الخلاف في خبر اسم الشرط ما هو؟ ولا بد للتبديل من مفعولين: مبدل وبدل، ولم يذكر هنا إلا أحدهما وهو المبدل، وحذف البدل، وهو المفعول الثاني؛ لفهم المعنى، وقد صرح به في قوله: ﴿بدلوا نعمة الله كفرا﴾ [إبراهيم: ٢٨] فكفرا هو المحذوف هنا. وقد تقدم عند قوله تعالى: ﴿فبدل الذين ظلموا﴾ [البقرة: ٥٩] أن «بدل» يتعدى لاثنين: أحدهما بنفسه، وهو البدل، وهو الذي يكون موجودا، وغلى الآخر بحرف الجر، وهو المبدل، وهو الذي يكون متروكا، وقد **يحذف حرف الجر** لفهم المعنى، فالتقدير هنا: «ومن يبدل بنعمته كفرا» ، **فحذف حرف الجر** والبدل لفهم المعنى. ولا جائز أن تقدر حرف الجر داخلا على «كفرا» فيكون التقدير: «ومن يبدل بالكفر نعمة الله» ؛ لأنه لا يترتب عليه الوعيد في قوله: ﴿فإن الله شديد العقاب﴾ . وكذلك قوله تعالى: ﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ [الفرقان: ٧٠] تقديره: بسيئاتهم حسنات، ولا يجوز تقديره: «سيئاتهم بحسنات» ؛ لأنه لا يترتب على قوله: «إلا من تاب» .

وقرئ: «يبدل» مخففا، و «من» لابتداء الغاية و «ما» مصدرية، والعائد من جملة الجزاء على اسم الشرط محذوف؛ لفهم المعنى، أي: شديد العقاب له، أو لأن «أل» نابت منابه عند الكوفيين.

قال القرطبي: وهذا اللفظ عام لجميع المكلفين، وإن كان المشار إليه بني إسرائيل لكونهم بدلوا ما في كتبهم، وجحدوا أمر محمد - عليه السلام -، فاللفظ مستحب على كل مبدل نعمة الله تعالى.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣/٤٩٠

فصل

فالنعمة هاهنا إيتاء الآيات والدلائل؛ لأنها أعظم نعم الله، لإإنها أسباب الهدى والنجاة من الضلالة، وعلى هذا ففي تبديلهم إياها وجهان:

فمن قال: المراد بالآيات ما في التوراة والإنجيل من دلائل معجزات موسى – عليه." (١)

"البقاء، وجعله جيدا، وهذا غير جيد؛ لأنه يلزم منه **حذف حرف الجر** وإبقاء عمله، ولا يجوز ذلك إلا في صور ليس هذا منها، على خلاف في بعضها، ونص النحويون على أنه ضرورة؛ كقوله: [الطويل:]

١٠٦٣ – إذا قيل: أي الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي: إلى كليب فهذه أربعة أوجه، أجودها الثاني.

ونقل بعضهم أن الواو في المسجد هي واو القسم فيكون مجرورا.

وأما رفعه فوجهه أنه عطف على «وكفر» على حذف مضاف تقديره «وكفر بالمسجد» فحذفت الباء، وأضيف «كفر» إلى المسجد، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يخفى ما فيه من التكلف.

فصل

وفي الصد عن سبيل الله وجوه:

أحدها: أنه صد عن الإيمان بالله ورسوله.

وثانيها: صد المسلمين عن الهجرة للرسول عليه السلام.

وثالثها: صد المسلمين عام الحديبية عن العمرة.

ولقائل أن يقول: دلت الروايات على أن هذه الآية، نزلت قبل غزوة بدر باعثا للرسول مستحقا للعبادة قادرا على البعث، وأما «المسجد الحرام» فإن عطفناه على الضمير في «به» ؛ كان المعنى: وكفر بالمسجد الحرام ومعنى الكفر بالمسجد الحرام هو منع الناس عن الصلاة، والطواف به، فقد كفروا بما هو السبب في فضيلته التي بها يتميز سائر البقاع.

وإن عطفناه على «سبيل الله» كان المعنى: وصد عن المسجد الحرام، وذلك لأنهم صدوا الطائفين، والعاكفين، والركع السجود عن المسجد الحرام.

قوله: ﴿وإخراج أهله منه﴾ عطف على «كفر» ، أو «صد» على حسب الخلاف المتقدم، وهو مصدر حذف فاعله، وأضيف إلى مفعوله، تقديره: «وإخراجكم أهله» .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٩٢/٣

والضمير في «أهله» و «منه» عائد على المسجد وقيل: الضمير في «منه» عائد على سبيل الله، والأول أظهر و «منه» متعلق بالمصدر.

قوله: «أكبر» فيه وجهان:

أحدهما: أنه خبر عن الثلاثة، أعني: صدا وكفرا، وإخراجا كما تقدم، وفيه حينئذ احتمالان:." (١)

"وهذا من بدل الاشتمال؛ كقولك: «الزيدان أعجباني علمهما» ، وكان الأصل: «إلا أن يخاف الولاة الزوجين ألا يقيما حدود الله» ، فحذف الفاعل الذي هو «الولاة» ؛ للدلالة عليه، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، وبقيت «أن» وما بعدها في محل رفع بدلا؛ كما تقدم تقديره. وقد خرجه ابن عطية على أن «خاف» يتعدى إلى مفعولين ك «استغفر» ، يعنيك إلى أحدهما بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجر، وجعل الألف هي المفعول الأول قامت مقام الفاعل، و «أن» وما في حيزها هي الثاني، وجعل «أن» في محل جر عند سيبويه والكسائي، وقد رد عليه أبو حيان هذا التخريج؛ بأن «خاف» لا يتعدى لاثنين، ولم يعده النحويون حين عدوا ما يتعدى لاثنين؛ ولأن المنصوب الثاني بعده في قولك: «خفت زيدا ضربه» ، إنما هو بدل لا مفعول به، فليس هو كالثاني في «استغفرت الله ذنبا» ، وبأن نسبة كون «أن» في محل جر عند سيبويه ليس بصحيح، بل مذهبه أنها في محل نصب، وتبعه الفراء، ومذهب الخليل: أنها في محل جر، وتبعه الكسائي، وهذا قد تقدم غير مرة. وقال غيره كقوله؛ إلا أنه قدر حرف الجر «على» ، والتقدير: إلا أن يخاف الولاة الزوجين على ألا يقيما، فبني للمفعول، فقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، **وحذف حرف الجر** من «أن» فجاء فيه الخلاف المتقدم بين سيبويه والخليل. وهذا الذي قاله ابن عطية سبقه إليه أبو علي، إلا أنه لم ينظره ب «استغفر» . وقد استشكل هذه القراءة قوم وطعن عليها آخرون، لا علم لهم بذلك، فقال النحاس: لا أعلم في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف؛ لأنه لا يوجبه الإعراب، ولا اللفظ، ولا المعنى. أما الإعراب: فلأن ابن مسعود قرأ «إلا أن تخافوا ألا يقيموا» ، فهذا إذا رد في العربية لما لم يسم فاعله، كان ينبغي أن يقال: «إلا أن يخاف» .

وأما اللفظ: فإن كان على لفظ «يخافا» ، وجب أن يقال: فإن خيف، وإن كان على لفظ «خفتم» ، وجب أن يقال: إلا أن تخافوا. وأما المعنى: فأستبعد أن يقال: «ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٧/٤

أن يخاف غيركم» ، ولم يقل تعالى: «ولا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية» ، فيكون الخلع إلى السلطان، والفرض أن الخلع لا يحتاج إلى السلطان. وقد رد الناس على النحاس:." (١)

"أما ما ذكره من حيث الإعراب: فلا يلزم حمزة ما قرأ به عبد الله. وأما من حيث اللفظ، فإنه من باب الالتفات؛ كما قدمته أولا، ويلزم النحاس أنه كان ينبغي على قراءة غير حمزة أن يقرأ: «فإن خافا» ، وإنما هو في القراءتين من الالتفات المستحسن في العربية. وأما من حيث المعنى: فلأن الولاة والحكام هم الأصل في رفع التظالم بين الناسوهم الآمرون بالأخذ والإيتاء. ووجه الفراء قراءة حمزة، بأنه اعتبر قراءة عبد الله «إلا أن تخافوا» . وخطأه الفارسي وقال: «لم يصب؛ لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على» أن «، وفي قراءة حمزة واقع على الرجل والمرأة» . وهذا الذي خطأ به الفراء ليس بشيء؛ لأن معنى قراءة عبد الله: إلا أن تخافوهما، أي: الأولياء، الزوجين ألا يقيما، فالخوف واقع على «أن» وكذلك هي في قراءة حمزة الخوف واقع عليها أيضا بأحد الطريقين المتقدمين: إما على كونها بدلا من ضمير الزوجين؛ كما تقدم تقريره، وإما على **حذف حرف الجر**، وهو «على» . والخوف هنا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه على بابه من الحذر والخشية، فتكون «أن» في قراءة «غير حمزة في محل جر، أو نصب؛ على حسب الخلاف فيها بعد **حذف حرف الجر**؛ إذ الأصل: من ألا يقيما، أو في محل نصب فقط؛ على تعدية الفعل إليها بنفسه؛ كأنه قيل: إلا أن يحذر عدم إقامة حذود الله.

والثاني: أنه بمعنى العلم، وهو قول أبي عبيدة. وأنشد [الطويل]

١١٠٩ - فقلت لهم خافوا بألفي مدجج ... سراتهم في الفارسي المسرد

ومنه أيضا: [الطويل]

١١١٠ - ولا تدفنني في الفلاة فإنني ... أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

ولذلك رفع الفعل بعد» أن «، وهذا لا يصح في الآية، لظهور النصب، وأما البيت، فالمشهور في روايته» فقلت لهم ظنوا بألفي «.

والثالث: الظن، قاله الفراء؛ ويؤيده قراءة أبي:» إلا أن يظنا «؛ وأنشد: [الطويل]." (٢)

"أي: فعلوه، والمعنى: إذا سلمتم ما جئتم وفعلتم.

فعلى هذه القراءة يكون التسليم بمعنى الطاعة، والانقياد، لا بمعنى تسليم الأجرة، يعني: إذا سلمتم لأمره

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٣٧/٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٣٨/٤

وانقدتم لحكمه.

وقال أبو علي: ما أتيتم نقده أو إعطاءه، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو عائد الموصول، فصار: آتيتموه، أي: جئتموه.

وأما قراءة عاصم، فمعناها: ما آتاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ [الحديد: ٧] .

ثم حذف عائد الموصول، وأجاز أبو البقاء أن يكون التقدير: ما جئتم به، فحذف، يعني: حذف على التدريج بأن حذف حرف الجر أولا؛ فاتصل الضمير منصوبا بفعل، فحذف.

و «ما» فيها وجهان:

أظهرهما: أنها بمعنى «الذي» وأجاز أبو علي فيها أن تكون موصولة حرفية، ولكن ذكر ذلك مع قراءة القصر خاصة، والتقدير: إذا سلمتم الإتيان، وحينئذ يستغنى عن ذلك الضمير المحذوف، ولا يختص ذلك بقراءة القصر، بل يجوز أن تكون مصدرية مع المد أيضا؛ على أن المصدر واقع موقع المفعول، تقديره: إذا سلمتم الإعطاء، أي: المعطى.

والظاهر في «ما» أن يكون المراد بها الأجرة التي تتعاطاها المرضع، والخطاب على هذا في قوله: «سلمتم» و «آتيتم» لآباء خاصة، وأجازوا أن يكون المراد بها الأولاد، قاله قتادة والزهري، وفيه نظر؛ من حيث وقوعها على العقلاء؛ وعلى هذا فالخطاب في «سلمتم» للآباء والأمهات.

قوله تعالى: ﴿بالمعروف﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يتعلق ب «سلمتم» أي: بالقول الجميل.

والثاني: أن يتعلق ب «آتيتم» .

والثالث: أن يكون حالا من فاعل «سلمتم» ، أو «آتيتم» ، فالعامل فيه حينئذ محذوف، أي: ملتبسين بالمعروف.

فصل

قد تقدم أن الأم أحق بالرضاع، فإن حصل ثم مانع عن ذلك، جاز العدول عنها إلى غيرها، مثل أن تتزوج بزوج آخر، فإن قيامها بحق ذلك الزوج يمنعها من الرضاع.

ومنها: إذا طلقها الزوج الأول، فقد تكره الرضاع؛ حتى يتزوج بها زوج آخر.

ومنها: أن تأبى المرأة إرضاع الولد؛ إيذاء للزوج المطلق وإيحاشا له.." (١)

"العدة للمرأة في نفسها، وللأب في ابنته البكر، والسيد في أمته. قال ابن المواز: وأما الولي الذي لا يملك الجبر، فأكرهه.

وقال مالك – رحمه الله – فيمن يواعد في العدة، ثم يتزوج بعدها: فراقها أحب إلي، دخل بها، أو لم يدخل، وتكون تطليقة واحدة هذه رواية ابن وهب، وروى أشهب عن مالك، أنه يفرق بينهما إيجابا، وقاله ابن القاسم، وحكى ابن الحارث مثله عن ابن الماجشون، ورأى ما يقتضي أن التحريم يتأبد، وقال الشافعي إن صرح بالخطبة، وصرحت له بالإجابة، ولم ينعقد النكاح [حتى] تنقضي العدة، فالنكاح ثابت [والتصريح لهما مكروه]

قوله: ﴿إلا أن تقولوا﴾ في هذا الاستثناء قولان:

أحدهما: أنه استثناء منقطع؛ لأنه لا يندرج تحت «سر» على أي تفسير فسرته به، كأنه قال لكن قولوا قولا معروفا.

والثاني: أنه متصل، وفيه تأويلان ذكرهما الزمخشري فإنه قال: فإن قلت: بم يتعلق حرف الاستثناء؟ [قلت] : ب ﴿لا تواعدوهن﴾ ، أي: لا تواعدوهن مواعدة قط إلا مواعدة معروفة غير منكرة، أو لا تواعدوهن إلا بأن تقولوا، أي: لا تواعدوهن إلا بالتعريض، ولا يكون استثناء منقطعا من «سرا» ؛ لأدائه إلى قولك: «لا تواعدوهن إلا التعريض» انتهى، فجعله استثناء متصلا مفرغا على أحد تأويلين:

الأول: أنه مستثنى من المصدر؛ ولذلك قدره: لا تواعدوهن مواعدة إلا مواعدة معروفة.

والثاني: أنه من مجرور محذوف؛ ولذلك قدره ب «إلا بأن تقولوا» ؛ [لأن التقدير عنده: لا تواعدوهن بشيء، إلا بأن تقولوا، ثم أوضح قوله بأن تقولوا] بالتعريض، فلما حذفت الباء من «أن» ، وهي باء السببية بقي في «أن» الخلاف المشهور بعد **حذف حرف الجر**، هل هي في محل نصب أم جر؟ وقوله: «لأدائه إلى قولك ... إلى آخره» يعني أنه لا يصح تسلط العامل عليه، فإن القول المعروف عنده المراد به التعريض، وأنت لو قلت: «لا تواعدوهن إلا التعريض ليس مواعدا.

ورد عليه أبو حيان: بأن الاستثناء المنقطع ليس من شرطه صحة تسلط العامل عليه، بل هو على قسمين: قسم يصح فيه ذلك، وفيه لغتان: لغة الحجاز وجوب النصب مطلقا، نحو:» ما جاء أحد إلا حمارا «ولغة

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٨٧/٤

تميم إجراؤه مجرى المتصل، فيجرون فيه النصب والبدلية بشرطه. وقسم لا يصح فيه ذلك، نحو:» ما زاد إلا ما نقص «، و» ما نفع إلا ما ضر «، وحكم هذا النصب عند العرب قاطبة، فالقسمان يشتركان في التقدير ب» لكن «عند البصريين، إلا أن أحدهما يصح تسلط العامل عليه في قولك:» ما جاء أحد." [١]

"أبو حيان «إلا أن من منع أن تقع» أن «وصلتها حالا، كسيبويه؛ فإنه يمنع ذلك، ويكون حينئذ منقطعا» .

وقرأ الحسن «يعفونه» بهاء مضمومة وفيها وجهان:

أحدهما: أنها ضمير يعود على النصف، والأصل: إلاض أن يعفون عنه، **فحذف حرف الجر**، فاتصل الضمير بالفعل.

والثاني: أنها هاء السكت والاستراحة، وإنما ضمها؛ تشبيها بهاء الضمير، كقول الآخر [الطويل]

١١٤٤ - هم الفاعلون الخير والآمرونه..... ... ...

على أحد التأويلين في البيت أيضا.

وقرأ ابن أبي إسحاق: «تعفون» بتاء الخطاب، ووجهها الالتفات من ضمير الغيبة إلى الخطاب، وفائدة هذا الالتفات التحضيض على عفوهن، وأنه مندوب.

و «يعفون» منصوب ب «أن» تقديرا؛ فإنه مبني؛ لاتصاله بنون الإناث، هذا رأي الجمهور، وأما ابن درستويه، والسهيلي: فإنه عندهما معرب، وقد فرق الزمخشري وأبو البقاء بين قولك: «الرجال يعفون» و «النساء يعفون» وإن ىان [هذا] من الواضحات بأن قولك «الرجال يعفون» الواو فيه ضمير جماعة الذكور، وحذف قبلها واو أخرى هي لام الكلمة، فإن الأصل: «يعفوون» ، فاستقلت الضمة على الواو الأولى، فحذفت، فبقيت ساكنة، وبعدها واو الضمير أيضا ساكنة، فحذفت الواو الأولى؛ لئلا يلتقي ساكنان، فوزنه «يعفون» ، والنون علامة الرفع؛ فإنه من الأمثلة الخمسة - وأن قولك: «النساء يعفون» ، الواو لام الفعل، والنون ضمير جماعة الإناث، والفعل معها مبني، لا يظهر للعامل فيه أثر قال شهاب الدين: وقد ناقش الشيخ الزمخشري بأن هذا من الواضحات التي بأدنى قراءة في هذا العلم تعرف، وبأنه لم يبين حذف الواو من قولك: «الرجال يعفون» ، وأنه لم يذكر خلافا في بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وكل هذا سهل لا ينبغي أن يناقش بمثله.

وقوله تعالى: ﴿أو يعفوا الذي﴾ «أو» هنا فيها وجهان:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤/٢٠٤

أحدهما: هي للتنويع.

والثاني: أنها للتخيير، والمشهور فتح الواو؛ عطفا على المنصوب قبله، وقرأ." [1]

"المسوغ للابتداء بها كونها في موضع تخصيص؛ قال: «كما حسن أن يرتفع:» سلام عليك «و» خير بين يديك «؛ لأنها موضع دعاء» قال شهاب الدين: وفيه نظر.

الثاني: أن تكون «وصية» مبتدأ، و «لأزواجهم» صفتها، والخبر محذوف، تقديره: فعليهم وصية لأزواجهم، والجملة خبر الأول.

الثالث: أنها مرفوعة بفعل محذوف، تقديره: كتب عليهم وصية و «لأزواجهم» صفة، والجملة خبر الأول أيضا؛ ويؤيد هذا قراءة عبد الله: «كتب عليهم وصية» وهذا من تفسير المعنى، لا الإعراب؛ إذ ليس هذا من المواضع التي يضمر فيها الفعل.

الرابع: أن «الذين» مبتدأ، على حذف مضاف من الأول، تقديره: ووصية الذين.

الخامس: أنه كذلك إلا أنه على حذف مضاف من الثاني، تقديره: «والذين يتوفون أهل وصية» ذكر هذين الوجهين الزمخشري، قال أبو حيان: «ولا ضرورة تدعونا إلى ذلك» .

فهذه الخمسة الأولى التي على رفع «وصية» . وأما الثلاثة التي على قراءة النصب في «وصية» :

فأحدها: أنه فاعل فعل محذوف، تقديره: وليوص الذين، ويكون نصب «وصية» على المصدر.

الثاني: أنه مرفوع بفعل مبني للمفعول يتعدى لاثنين، تقديره: «وألزم الذين يتوفون» ويكون نصب «وصية» على أنها مفعول ثان ل «ألزم» ، ذكره الزمخشري، وهو والذي قبله ضعيفان؛ لأنه ليس من مواضع إضمار الفعل.

الثالث: أنه مبتدأ، وخبره محذوف، وهو الناصب لوصية، تقديره: والذين يتوفون يوصون وصية، وقدره ابن عطية: «ليوصوا» و «وصية» منصوبة على المصدر أيضا، وفي حرف عبد الله: «الوصية» رفعا بالابتداء، والخبر الجار بعدها، أو مضمر أي: فعليهم الوصية، والجار بعدها حال، أو خبر ثان، أو بيان.

قوله تعالى: ﴿متاعا﴾ في نصبه سبعة أوجه:

أحدها: أنه منصوب بلفظ «وصية» لأنها مصدر منون، ولا يضر تأنيثها بالتاء؛ لبنائها عليها؛ فهي كقوله: [الطويل]

١١٥٠ - فلولا رجاء النضر منك ورهبة ... عقابك قد كانوا لنا كالموارد

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢١٩/٤

والأصل: وصية بمتاع، ثم **حذف حرف الجر**، اتساعا، فنصب ما بعده، وهذا إذا لم تجعل «الوصية» منصوبة على المصدر؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل، وإنما يجيء." (١)

"ذلك حال رفعها، أو نصبها على المفعول؛ كما تقدم تفصيله.

والثاني: أنه منصوب بفعل، إما من لفظه، أي: متعوهن متاعا، أي: تمتيعا، أو من غير لفظه، أي: جعل الله لهن متاعا.

الثالث: أنه صفة لوصية.

الرابع: أنه بدل منها.

الخامس: أنه منصوب بما نصبها، أي: يوصون متاعا، فهو مصدر أيضا على غير الصدر؛ ك «قعدت جلوسا» ، هذا فيمن نصب «وصية» .

السادس: أنه حال من الموصين: أي ممتعين أو ذوي متاع.

السابع: أنه حال من أزواجهم، [أي] : ممتعات أو ذوات متاع، وهي حال مقدرة إن كانت الوصية من الأزواج.

وقرأ أبي: «متاع لأزواجهم» بدل «وصية» ، وروي عنه «فمتاع» ، ودخول الفاء في خبر الموصول؛ لشبهه بالشرط، وينتصب «متاعا» في هاتين الروايتين على المصدر بهذا المصدر، فإنه بمعنى التمتيع؛ نحو: «يعجبني ضرب لك ضربا شديدا» ، ونظيره: ﴿قال اذهب فمن تبعك منهم فإن جهنم جزآؤكم جزاء موفورا﴾ [الإسراء: ٦٣] ، و «إلى الحول» متعلق ب «متاع» أو بمحذوف؛ على أنه صفة له.

قوله تعالى: ﴿غير إخراج﴾ في نصبه ستة أوجه:

أحدها: أنه نعت ل «متاعا» .

الثاني: أنه بدل منه.

الثالث: أنه حال من الزوجات، أي: غير مخرجات.

الرابع: أنه حال من الموصين، أي: غير مخرجين.

الخامس: أنه منصوب على المصدر، تقديره: لا إخراجا، قاله الأخش.

السادس: أنه على **حذف حرف الجر**، تقديره: من غير إخراج، قاله أبو البقاء، قال شهاب الدين: وفيه نظر.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤/٢٤٠

فصل في المراد بقوله «غير إخراج»

معنى قوله: ﴿غير إخراج﴾ أي: ليس لأولياء الميت ووارثي المنزل؛ إخراجها، «فإن خرجن» أي: باختيارهن قبل الحول «فلا جناح عليكم» ، أي: لا حرج على ولي أحد ولي، أو حاكم، أو غيره؛ لأنه لا يجب عليها المقام في بيت زوجها حولا.

وقيل: لا جناح في قطع النفقة عنهن، أو لا جناح عليهن في التشرف إلى الأزواج،." (١)

"اسم فاعلها، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضا عن ابن الأعرابي، وقد نص النحاة على أن «عسى» لا تتصرف «.

واعلم أن مدلول «عسى» إنشاء لأنها للترجي أو للإشفاق، فعلى هذا: فكيف دخلت عليها «هل» التي تقتضي الاستفهام؟ فالجواب أن الكلام محمول على المعنى، قال الزمخشري: «والمعنى: هل قاربتم ألا تقاتلوا، يعني: هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون، أراد أن يقول: عسيتم ألا تقاتلوا، بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال، فأدخل» هل «مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام التقرير، وثبت أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه؛ كقوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان﴾ [الإنسان: ١] معناه التقرير» وهذا من أحسن الكلام، وأحسن من قول من زعم أنها خبر لا إنشاء؛ مستدلا بدخول الاستفهام عليها؛ وبوقوعها خبرا ل «إن» في قوله: [الرجز]

١١٦٠ - لا تكثرن إني عسيت صائما ... وهذا لا دليل فيه؛ لأنه على إضمار القول؛ كقوله: [البسيط]

١١٦١ - إن الذين قتلتم أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

ولذلك لا توصل بها الموصولات؛ خلافا لهشام.

قوله: ﴿وما لنآ ألا نقاتل﴾ هذه الواو رابطة لهذا الكلام بما قبله، ولو حذفت لجاز أن يكون منقطعا مما قبله. و «ما» في محل رفع بالابتداء، ومعناها الاستفهام، وهو استفهام إنكار. و «لنا» في محل رفع خبر ل «ما» .

و «ألا نقاتل» فيه ثلاثة أوجه.

أظهرها: أنها على **حذف حرف الجر** وهو قول الكسائي والتقدير: وما لنا في ألا نقاتل، أي: في ترك القتال، ثم حذفت «في» مع «أن» فجرى فيها الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه: أهي في محل جر أم نصب؟ وهذا الجار يتعلق بنفس الجار الذي هو «لنا» أو بما يتعلق هو به على حسب ما تقدم في «من

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤/٢٤١

بعد موسى» .

قال البغوي: فإن قيل: فما وجه دخول «أن» في هذا الموضع، والعرب لا." (١)

"الله تعالى، وقد جاء في القرآن، مكالمة بين الله، وبين إبليس، حيث قال: ﴿فأنظرني إلى يوم يبعثون قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم﴾ إلى آخر الآيات [الحجر: ٣٦ - ٣٨] وظاهرها يدل على مكالمة كثيرة بين الله، وبين إبليس، فإن كان ذلك يوجب غاية الشرف، فكيف حصل لإبليس؟ فإن لم يوجب شرفا، فكيف ذكره في معرض التشريف لموسى - صلى الله عليه وسلم - حيث قال:

﴿وكلم الله موسى تكليما﴾ [النساء: ١٦٤] .

فالجواب: من وجهين:

أحدهما: أنه ليس في قصة إبليس ما يدل على أن الله تعالى قال في تلك الأجوبة معه من غير واسطة، فلعل الواسطة كانت موجودة.

الثاني: هب أنه كان من غير واسطة، ولكن مكالمة بالطرد واللعن فإن الله يكلم خاصته بما يحبون من التقرب والإكرام، ويكلم من يهينه بالطرد واللعن والكلام الموحش فإنه وإن كان منهما مكالمة لكن إحداهما توجب التقرب والتشريف والإكرام، والأخرى توجب البعد، والإهانة والطرد.

قوله: ﴿ورفع بعضهم درجات﴾ .

في نصبه ستة أوجه:

أحدها: أنه مصدر واقع موقع الحال.

الثاني: أنه حال على حذف مضاف، أي: ذوي درجات.

الثالث: أنه مفعول ثان ل «رفع» على أنه ضمن معنى بلغ بعضهم درجات.

الرابع: أنه بدل اشتمال، أي: رفع درجات بعضهم، والمعنى: على درجات بعض.

الخامس: أنه مصدر على معنى الفعل لا لفظه؛ لأن الدرجة بمعنى الرفعة، فكأنه قيل: ورفع بعضهم رفعات.

السادس: أنه على إسقاط الخافض، وذلك الخافض يحتمل أن يكون «على» أو «في» ، أو «إلى» تقديره: على درجات أو في درجات أو إلى درجات، فلما **حذف حرف الجر** انتصب ما بعده.

فصل في المراد بالدرجات

في تلك الدرجات وجوه:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤/٢٦٤

أحدها: أن المراد منه بيان أن مراتب الرسل، ومناصبهم متفاوتة؛ وذلك لأنه تعالى اتخذ إبراهيم خليلا، ولم تكن هذه الفضيلة لغيره وجمع لداود بين الملك، والنبوة، ولم يحصل هذا لغيره، وسخر لسليمان الجن والإنس، والطير، والريح، ولم يحصل هذا." (١)

"فنقول: إن الله تعالى ندبهم إلى التقرب إليه بأفضل ما يملكونه، كمن يتقرب إلى السلطان بتحفة، وهدية، فلا بد وأن تكون تلك التحفة أفضل ما في ملكه، فكذا - هاهنا -.

قوله: ﴿ولستم بآخذيه﴾ هذه الجملة فيها قولان:

أحدهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وإليه ذهب أبو البقاء.

والثاني: أنها في محل نصب على الحال، ويظهر هذا ظهورا قويا عند من يرى أن الكلام قد تم عند قوله: ﴿ولا تيمموا الخبيث﴾ وما بعده استئناف، كما تقدم.

والهاء في ﴿بآخذيه﴾ تعود على «الخبيث» وفيها، وفي نحوها من الضمائر المتصل باسم الفاعل؛ قولان مشهوران:

أحدهما: أنها في محل جر، وإن كان محلها منصوبا؛ لأنها مفعول في المعنى.

والثاني: - وهو رأي الأخفش - أنها في محل نصب، وإنما حذف التنوين، والنون في نحو: «ضاربنك» بثبوت التنوين، وقد يستدل لمذهبه بقوله: [الطويل]

١٢٢٧ - هم الفاعلون الخير والآمرونه..... ... ...

وقوله الآخر: [الطويل]

١٢٢٨ - ولم يرتفق والناس محتضرونه..... ... ...

فقد جمع بين النون النائبة عن التنوين، وبين الضمير.

قوله: ﴿إلا أن تغمضوا﴾ الأصل: إلا بأن، **فحذف حرف الجر** مع «أن» فيجيء فيها القولان: أهي في محل جر، أم نصب؟ وهذه الباء تتعلق بقوله: ﴿بآخذيه﴾ . وأجاز أبو البقاء - رحمه الله - أن تكون «أن» وما في حيزها في محل نصب على الحال، والعامل فيها «آخذيه» . والمعنى: لستم بآخذيه في حال من الأحوال إلا في حال الإغماض، وقد تقدم أن سيبويه - رحمه الله - لا يجيز أن تقع «أن» ، وما في حيزها موقع الحال. وقال." (٢)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣٠٤/٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤١٢/٤

"فقال ابن عطية: إن محلها الرفع صفة «لامرأتين» ، وكان قد تقدم أن قوله: «ممن ترضون» صفة لقوله «فرجل وامرأتان» قال أبو حيان – رحمه الله –: «فصار نظير جاءني رجل، وامرأتان عقلاء حبليان» وفي جواز مثل هذا التركيب نظر، بل الذي تقتضيه الأقيسة تقديم «حبليان» على «عقلاء» ؛ وأما إذا قيل بأن «ممن ترضون» بدل من رجالكم، أو متعلق باستشهدوا، فيتعذر جعله صفة لامرأتين للزوم الفصل بين الصفة، والموصوف بأجنبي. قال شهاب الدين – رحمه الله –: وابن عطية لم يبتدع هذا الإعراب، بل سبقه إليه الواحدي فإنه قال: وموضع الشرط وجوابه رفع بكونهما، وصفا للمذكورين وهما «امرأتان» في قوله: «فرجل وامرأتان» لأن الشرط والجزاء يوصف بهما، كما يوصف بهما في قوله: ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة﴾ [الحج: ٤١] .

والظاهر أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة للإخبار بهذا الحكم، وهي جواب لسؤال مقدر، كأن قائلا قال: ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل؟ فأجيب بهذه الجملة.

وأما القراءة الثانية؛ ف «أن» فيها مصدرية ناصبة للفعل بعدها، والفتحة فيه حركة إعراب، بخلافها في قراءة حمزة، فإنها فتحة التقاء ساكنين، إذ اللام الأولى ساكنة للإدغام في الثانية، مسكنة للجزم، ولا يمكن إدغام في ساكن، فحركنا الثانية بالفتحة هربا من التقائهما، وكانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات، وأن وما في حيزها في محل نصب، أو جر بعد **حذف حرف الجر**، وهي لام العلة، والتقدير: لأن تضل، أو إرادة أن تضل.

وفي متعلق هذا الجار ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه فعل مضمر دل عليه الكلام السابق، إذا التقدير: فاستشهدوا رجلا وامرأتين لئلا تضل إحداهما، ودل على هذا الفعل قوله: ﴿فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ ، قاله الواحدي ولا حاجة إليه؛ لأن الرافع لرجل وامرأتين مغن عن تقدير شيء آخر، وكذلك الخبر المقدر لقولك: «فرجل وامرأتان» إذ تقدير الأول: فليشهد رجل، وتقدير الثاني: فرجل وامرأتان يشهدون؛ لأن تضل، وهذان التقديران هما الوجه الثاني والثالث من الثلاثة المذكورة. فإن قيل هل جعل ضلال إحداهما علة لتطلب الإشهاد أو مرادا لله تعالى، على حسب التقديرين المذكورين أولا؟ وقد أجاب سيبويه رحمه الله وغيره بأن الضلال لما كان سببا للإذكار، والإذكار مسببا عنه، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما، واتصالهما كانت إرادة

الضلال المسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار. فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره قولهم: «أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه، وأعددت السلاح أن يجيء عدو." (١)

"١٢٨٧ - سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ... ثمانين حولا لا أبا لك يسأم

وقيل: بل يتعدى بحرف الجر، والأصل: من أن تكتبوه، **فحذف حرف الجر** للعلم به، فيجري الخلاف المشهور في «أن» بعد حذفه، ويدل على تعديه ب «من» قوله: [الكامل]

١٢٨٨ - ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

والهاء: في «تكتبوه» يجوز أن تكون للدين في أول الآية، وأن تكون للحق في قوله: ﴿فإن كان الذي عليه الحق﴾ ، وهو أقرب مذكور، والمراد به «الدين» وقيل: يعود على الكتاب المفهوم من «تكتبوه» قاله الزمخشري.

و ﴿صغيرا أو كبيرا﴾ حال، أي: على أي حال كان الدين قليلا أو كثيرا، وعلى أي حال كان الكتاب مختصرا، أو مشبعا، وجوز السجاوندي انتصابه على خبر «كان» مضمرة، وهذا لا حاجة تدعو إليه، وليس من مواضع إضمارها.

وقرأ السلمي: «ولا يسأموا أن يكتبوه» بالياء من تحت فيهما. والفاعل على هذه القراءة ضمير الشهداء، ويجوز أن يكون من باب الالتفات، فيعود: إما على المتعاملين وإما على الكتاب.

فصل

والمقصود من الآية الكريمة الحث على الكتابة قل المال، أو كثر، فإن النزاع في المال القليل ربما أدى إلى فساد عظيم، ولجاج شديد.

فإن قيل: هل تدخل الحبة والقيراط في هذا الأمر؟

فالجواب: لا، لعدم جريان العادة به.

قوله: ﴿إلى أجله﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه متعلق بمحذوف، أي: أن تكتبوه مستقرا في الذمة إلى أجل حلوله.

والثاني: أنه متعلق بتكتبوه، قاله أبو البقاء. ورده أبو حيان فقال: «متعلق بمحذوف لا ب» تكتبوه «لعدم استمرار الكتابة إلى أجل الدين، إذ ينقضي في زمن يسير، فليس نظير: سرت إلى الكوفة» .." (٢)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤/٤٩٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤/٤٩٨

"والثاني: أن يكون أضمر التجارة؛ كأنه قيل: إلا أن تكون التجارة تجارة؛ ومثله ما أنشده الفراء رحمه الله: [الطويل]

١٢٩١ - فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي ... إذا كان يوما ذا كواكب أشهبا

وأنشد الزمخشري: [الطويل]

١٢٩٢ - بني أسد هل تعلمون بلاءنا ... إذا كان يوما ذا كواكب أشنعا

أي: إذا كان اليوم يوما، و «بينكم» ظرف لتديرونها.

قوله: «فليس» قال أبو البقاء: «دخلت الفاء في» فليس «إيذانا بتعلق ما بعدها بما قبلها» قال شهاب الدين رحمه الله تعالى: هي عاطفة هذه الجملة على الجملة من قوله: ﴿إلا أن تكون تجارة﴾ إلى آخرها، والسببية فيها واضحة أي: بسبب عن ذلك رفع الجناح في عدم الكتابة.

وقوله: ﴿ألا تكتبوها﴾ أي: «في أن لا» ، **فحذف حرف الجر** فبقي في موضع «أن» الوجهان.

فصل

التجارة عبارة عن التصرف في المال سواء كان حاضرا أو في الذمة لطلب الربح، يقال: تجر الرجل يتجر تجارة، فهو تاجر.

قال النووي في «التهذيب» : «ويقال: اتجر يتجر تجرا، وتجارة فهو تاجر، والجمع تجار كصاحب، وصحاب، ويقال أيضا: تجار بتشديد الجيم كفاجر، وفجار» .

وقال في «المهذب» في آخر «باب زكاة الزرع» يجب العشر والخراج، ولا يمنع أحدهما الآخر كأجرة المتجر، وزكاة التجارة، فالمتجر بفتح الميم، وإسكان التاء، وفتح الجيم، والمراد به المخزون وصرح به صاحب «المهذب» في كتابه «الخلاف» فقال: كأجرة المخزون، وكذا ذكره غيره من أصحابنا.

فصل

وسواء كانت المبايعة بدين، أو بعين، فالتجارة تجارة حاضرة فقوله: ﴿إلا أن تكون." (١)

"ونقل الزمخشري أنه قرئ «شهداء لله» جمعا على فعلاء، وزيادة لام جر داخلة على اسم الله، وفي الهمزة النصب والرفع، وخرجهما على ما تقدم من الحال والخبر، وعلى هذه القراءات كلها ففي رفع «الملائكة» وما بعدها ثلاثة أوجه:

أحدها: الابتداء، والخبر محذوف.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥٠٣/٤

والثاني: أنه فاعل بفعل مقدر.

الثالث: - ذكره الزمخشري - وهو النسق على الضمير المستكن في «شهد الله» ، قال: «وجاز ذلك لوقوع الفاصل بينهما» .

قوله: «أنه» العامة على فتح الهمزة، وإنما فتحت؛ لأنها على **حذف حرف الجر**، أي: شهد الله بأنه لا إله إلا هو، فلما حذف الحرف جاز أن يكون محلها نصبا، وأن يكون محلها جرا.

وقرأ ابن عباس «إنه» - بكسر الهمزة - وفيها تخريجان:

أحدهما: إجراء «شهد» مجرى القولن لأنه بمعناه، وكذا وقع في التفسير: شهد الله اي: قال الله، ويؤيده ما نقله المؤرج من أن «شهد» بمعنى «قال» لغة قيس بن عيلان.

الثاني: أنها جملة اعتراض - بين العامل - وهو شهد - وبين معموله - وهو قوله: إن الدين عند الله الإسلام «، وجاز ذلك لما في هذه الجملة من التأكيد، وتقوية المعنى وهذا إنما يتجه على قراءة فتح» أن «من» أن الدين «، وأما على قراءة الكسر فلا يجوز، فتعين الوجه الأول.

والضمير في» أنه «يحتمل العود على الباري؛ لتقدم ذكره، ويحتمل أن يكون ضمير الأمر، ويؤيد ذلك قراءة عبد الله: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ ف» أن «مخففة في هذه القراءة، والمخففة لا تعمل إلا في ضمير الشأن - ويحذف حينئذ - ولا تعمل في غيره إلا ضرورة [وأدغم أبو عمرو بخلاف عنه واو هو في واو النسق بعدها، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة عند قوله:» هو والذين ىمنوا معه «] .

فصل

قال سعيد بن جبير: كان حول البيت ثلاثمائة وستون صنما، فلما نزلت هذه الآية خررن سجدا.." (١)

"المعنى، فكان بيانا صريحا؛ لأن دين الإسلام هو التوحيد والعدل» فقال: فهذا نقل كلام أبي علي دون استيفاس.

الثالث - من الأوجل -: أن يكون «إن الدين» معطوفا على ﴿أنه لا إله إلا هو﴾ حذف منه حرف العطف، قاله ابن جرير، وضعفه ابن عطية، ولم يبين وجه ضعفه.

قال أبو حيان: «ووجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف، فيفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع المشارك الفاعل في الفاعلية وبجملتي الاعتراض، وصار في التركيب دون مراعاة الفصل، نحو أكل زيد خبزا، وعمرو سمكا، يعني فصلت بين زيد وعمرو

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٩٣/٥

ب» خبزا وسمكا «.

الرابع: أن يكون معمولا لقوله: ﴿شهد الله﴾ ، أي: شهد الله بأن الدين، فلما **حذف حرف الجر** جاز أن يحكم على موضعه بالنصب، أو الجر.

فإن قلت: إنما يتجه هذا التخريج على قراءة ابن عباس، وهي كسر» أن «الأولى، وتكون الجملة - حينئذ - اعتراض ا بين طشهد» وبين معموله كما تقدم، وأما على قراءة فتح «أن» الأولى - وهي قراءة العامة - فلا يتجه ما ذكرت من التخريج؛ لأن الأولى معمولة له، استغنى بها.

فالجواب: أن ذلك متجه - أيضا - مع فتح الأولى، وهو أن يجعل الأولى على حذف لام العلة تقديره: شهد الله أن الدين عند الله الإسلام؛ لأنه لا إله إلا هو، وهذا التخريج ذكره الواحدي، وقال: «هذا معنى قول الفراء حيث يقول - في الاحتجاج للكسائي -: إن شئت جعلت» أنه «على الشرط، وجعلنا الشهادة واقعة على قوله: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ ، ويكون» إن «الأولى يصلح فيها الخفض، كثولك: شهد الله لوحدانية أن الدين عند الله الإسلام» .

وهو كلام مشكل في نفسه، ومعنى قوله على الشرط، أي: العلة، سمى العلة شرطا؛ لأن المشروط متوقف عليه كتوقف المعلول على علتع، فهو علة، إلا أنه خلاف اصطلاح النحويين.

ثم اعترض الواحدي على هذا التخريج بأنه لو كان كذلك لم يحسن إعادة اسم «الله» ، ولكان التركيب: إن الدين عنده الإسلام؛ لأن الاسم قد سبق، فالوجه الكناية.

ثم أجاب بأن العرب ربما أعادت الاسم موضع الكناية، وأنشد: [الخفيف]

١٣٧٢ - لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا." (١)

"يعني أنه من باب إيقاع الظاهر موقع المضمر، ويزيده - هنا - حسنا أنه في موضع تعظيم وتفخيم.

الخامس: أن تكون على **حذف حرف الجر** معمولة للفظ «الحكيم» ، كأنه قيل: الحكيم بأن، أي: الحاكم بأن ف «حكيم» مثال مبالغة، محول من فاعل، فهو كالعليم والخبير والبصير، أي: المبالغ في هذه الأوصاف، وإنما عدل عن لفظ «حاكم» إلى «حكيم» - مع زيادة المبالغة -؛ لموافقة «العزيز» ، ومعنى المبالغة: تكرار حكمه - بالنسبة إلى الشرائع - أن الدين عند الله الإسلام؛ إذ حكم في كل شريعة بذلك، قاله أبو حيان، ثم قال: فإن قلت: لم حملت «الحكيم» على أنه محول من «فاعل» إلى فعيل؛ للمبالغة، وهلا جعلته «فعيلا» ، بمعنى «مفعل» فيكون معناه «المحكم» كما قالوا في «أليم» : إنه بمعنى «مؤلم»

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٠٣/٥

وفي «سميع» من قول الشاعر: [الوافر]

١٣٧٣ - أمن ريحانة الداعي السميع..... ... ...

أي: المسمع؟

فالجواب: أنا لا نسلم أن «فعيلا» يأتي بمعنى «مفعل» ، وقد يؤول «أليم» و «سميع» على غير «مفعل» ، ولئن سلمنا ذلك، فهو من الندور والشذوذ، بحيث لا ينقاس، [وأما] «فعيل» محول من «فاعل» ؛ للمبالغة فهو منقاس؛ كثير جدا، خارج عن الحصر، كعليم، وسميع، وقدير، وخبير، وحفيظ إلى ألفاظ لا تحصى كثرة، وأيضا فإن العربي القح، الباقي على سجيته لم يفهم من «حكيم» إلا أنه محول من «فاعل» ؛ للمبالغة، ألا ترى أنه لما سمع قارئا يقرأ ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزآء بما كسبا نكالا من الله﴾ [المائدة: ٣٨] والله غفور رحيم أنكر أن تكون فاصلة هذا التركيب السابق ﴿والله غفور رحيم﴾ ، فقيل له: التلاوة: ﴿والله عزيز حكيم﴾ ، فقال: هكذا يكون، عز فحكم فقطع، ففهم من «حكيم» أنه محول - للمبالغة - من «حاكم» ، وفهم هذا العربي حجة قاطعة بما قلناه، وهذا تخريج سهل، سائغ جدا، يزيل تلك التكلفات والتركيبات التي ينزه كتاب الله عنها، وأما على قراءة ابن عباس فكذلك نقول، ولا نجعل ﴿إن الدين﴾ معمولا ل «شهد» - كما فهموا - وأن ﴿أنه لا إله إلا هو﴾ اعتراض - يعني بين الحال وصاحبها، وبين معموله - بل نقول: معمول «شهد» هو «إنه» - بالكسر - على تخريج من خرج أن «شهد» - لما كان بمعنى القول - كسر ما بعده؛ إجراء له مجرى القول.

أو نقول: إنه معموله، وعلقت، ولم تدخل اللام في الخبر؛ لأنه منفي، بخلاف ما لو كان مثبتا فإنك تقول: شهدت إن زيدا لمنطلق، فتعلق ب «إن» مع وجود اللام؛ لأنه لو لم تكن اللام لفتحت «إن» ، فقلت: شهدت أن زيدا منطلق، فمن قرأ بفتح «أنه» ، فإنه لم ينو." (١)

"والعطف بالفاء - في قوله «فنادته» - مؤذن بأن الدعاء متعقب بالتبشير.

والنداء: رفع الصوت، يقال: نادى نداء - بضم النون وكسرها - والأكثر في الأصوات مجيئها على الضم، نحو البكاء، والصراخ، والدعاء، والرغاء.

وقيل: المكسور مصدر، والمضموم اسم. ولو عكس هذا لكان أبين؛ لموافقته نظائره من المصادر.

قال يعقوب بن السكيت: إن ضميت نونه قصرته، وإن كسرتها مددته.

وأصل المادة يدل على الرفع، ومنه المنتدى والنادي؛ لاجتماع القوم فيهما وارتفاع أصواتهم. وقالت قريش:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٠٤/٥

دار الندوة، لارتفاع أصواتهم عند المشاورة والمحاورة فيها، وفلان أندى صوتا من فلان - أي: أرفع - هذا أصله في اللغة، وفي العرف: صار ذلك لأحسنها نغما وصوتا، والندى: المطر، ومنه: ندي، يندى، ويعبر به عن الجود، كما يعبر بالمطر والغيث عنه استعارة.

قوله: ﴿وهو قائم﴾ جملة حالية من مفعول النداء، و «يصلي» يحتمل أوجها:

أحدها: أن يكون خبرا ثانيا - عند من يرى تعدده مطلقا - نحو: زيد شاعر فقيه.

الثاني: أنه حال من مفعول النداء، وذلك - أيضا - عند من يجوز تعدد الحال.

الثالث: أنه حال من الضمير المستتر في «قائم» فيكون حالا من حال.

الرابع: أن يكون صفة ل «قائم» .

قوله: ﴿في المحراب﴾ متعلق ب «يصلي، ويجوز أن يتعلق ب» قائم «إذا جعلنا يصلي حالا من الضمير في» قائم «؛ لأن العامل فيه - حينئذ - وفي الحال شيء واحد، فلا يلزم فيه فصل، أما إذا جعلناه خبرا ثانيا أو صفة ل» قائم «أو حالا من المفعول لزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي. هذا معنى كلام أبي حيان.

قال شهاب الدين: والذي يظهر أنه يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع؛ فإن كلا من» قائم «و» يصلي «يصح أن يتسلط على» في المحراب «وذلك على أي وجه تقدم من وجوه الإعراب.

والمحراب - هنا -: المسجد.

قوله: ﴿إن الله﴾ قرأ نافع وحمزة وابن عامر بكسر» إن «والباقون بفتحها، فالكسر عند الكوفيين؛ لإجراء النداء مجرى القول، فيكسر معه، وند البصريين، على إضمار القول - أي: فنادته، فقالت. والفتح والحذف - على **حذف حرف الجر**، تقديره: فنادته." (١)

"بعضه. ولذلك أدخل عليه «من» التي تقتضي التبعيض، فإذا صار المعنى: أني أخلق بعض الطين، عاد الضمير عليه من غير إشكال، ولكن الواحدي جعل «من» في الطين لابتداء الغاية، وهو الظاهر.

قال أبو حيان: «وقرأ بعض القراء» فأنفخها «. أعاد الضمير على الهيئة المحذوفة؛ إذ يكون التقدير: هيئة كهيئة الطير، أو على الكاف - على المعنى - إذ هي بمعنى مماثلة هيئة الطير، فيكون التأنيث هنا كما هو في آية المائدة: ﴿فتنفخ فيها فتكون طيرا﴾ [المائدة: ١١٠] ويكون في هذه القراءة قد **حذف حرف الجر**، كما حذف في قوله: [البسيط]

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٩٢/٥

١٤٧٦ - ما شق جيب ولا قمتك نائحة ... ولا بكتك جياد عند أسلاب

وقول النابغة: [البسيط]

١٤٧٧ - ... ... كالهبرقي تنحى ينفخ الفحما

يريد ولا قامت عليك، وينفخ في الفحم. وهي قراءة شائة، نقلها الفراء» .

قال شهاب الدين: «وعجبت منه، كيف لم يعزها، وقد عزاها صاحب الكشاف إلى عبد الله، قال: وقرأ:» أعبد الله «فأنفخها» .

قوله: ﴿فيكون﴾ في «يكون» وجهان:

أحدهما: أنها تامة، أي: فيوجد، ويكون «طيرا» - على هذا - حالا.

والثاني: أنها ناقصة، و «طيرا» - على هذا - حالا.

والثاني: أنها ناقصة، و «طيرا» خبرها. وهذا هو الذي ينبغي أن يكون؛ لأن في وقوع اسم الجنس حالا لا حاجة إلى تأويل، وإنما يظهر ذلك على قراءة نافع «طائرا» ؛ لأنه - حينئذ - اسم مشتق.

وإذا قيل بنقصانها، فيجوز أن تكون على بابها، ويجوز أن تكون بمعنى «صار» الناقصة، كقوله: [الطويل]

١٤٧٨ - بتيهاء قفر والمطي كانها ... قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

أي صارت.." (١)

"ثم قال: ﴿قل إن الهدى هدى الله﴾ .

قال ابن عباس: معناه: الدين دين الله، ونظيره: ﴿قل إن هدى الله هو الهدى﴾ [الأنعام: ٧١] وبيان كيف صار هذا الكلام جوابا عما حكاه عنهم:

أما على الوجه الأول - وهو قولهم: لا دين إلا ما هم عليه - فهذا الكلام إنما صح جوابا عنهم من حيث إن الذي هم عليه ثبت دينا من جهة الله - تعالى - لأنه أمر به، وأرشد إليه، فإذا وجب الانقياد لغيره كان دينا يجب أن يتبع - وإن كان مخالفا لما تقدم - لأن الدين إنما صار دينا بحكمه وهدايته، فحيثما كان حكمه وجب متابعته، ونظيره قوله تعالى - جوابا لهم عن قوله: ﴿ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾ [البقرة: ١٤٢]- قوله: ﴿قل لله المشرق والمغرب﴾ [البقرة: ١٤٢] يعني: الجهات كلها لله، فله أن يحول القبلة إلى أي جهة شاء.

وعلى الوجه الثاني: المعنى: ﴿إن الهدى هدى الله﴾ قد جئتكم به، فلن ينفعكم في دفعه هذا الكيد

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥/٢٤٤

الضعيف.

فصل

قوله تعالى: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾ نقل ابن عطية الإجماع من أهل التأويل على أن هذا من مقول الطائفة، وليس بسديد، لما نقل من الخلاف، وهل هي من مقول الطائفة أم من مقول الله تعالى – على معنى أن الله – تعالى – خاطب به المؤمنين، تثبيتا لقلوبهم، وتسكينا لجأشهم؛ لئلا يشكوا عند تلبيس اليهود عليهم وتزويرهم؟

[إذا كان من كلام طائفة اليهود، فالظاهر أنه انقطع كلامهم؛ إذ لا خلاف، ولا شك أن قوله: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾ من كلام الله مخاطبا لنبيه صلى الله عليه وسلم] .

قوله: ﴿أن يؤتى أحد مثل مآ أوتيتم أو يحآجوكم عند ربكم﴾ اعلم أن هذه الآية من المشكلات، فنقول: اختلف الناس في هذه الآية على وجوه:

الأول: أن قوله: ﴿أن يؤتى أحد﴾ متعلق بقوله: ﴿ولا تؤمنوا﴾ على **حذف حرف الجر**، والأل: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، فلما **حذف حرف الجر** جرى الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه في محل «أن» ، ويكون قوله: ﴿قل إن الهدى هدى الله﴾ جملة اعتراضية.

قال القفال: يحتمل أن يكون قوله: ﴿قل إن الهدى هدى الله﴾ كلاما أمر الله نبيه أن يقوله عند انتهاء الحكاية عن اليهود إلى هذا الموضع؛ لأنه لما حكى عنهم في هذا الموضع قولا باطلا – لا جرم – أدب الله رسوله بأن يقابله بقول حق، ثم يعود إلى حكاية تمام كلامهم – كما إذا حكى المسلم عن بعض الكفار قولا فيه كفر، فيقول – عند بلوغه." (١)

"جهة المعنى؛ إذ لا يوحي الله لرسول إلا وهو يحاج مخالفيه. وهذا قول ساقط؛ إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب.

فصل

«أحد» يجوز أن تكون – في الآية الكريمة – من الأسماء الملازمة للنفي، وأن تكون بمعنى «واحد» والفرق بينهما أن الملازمة للنفي همزته أصلية، والذي لا يلزم النفي همزته بدل من واو فعلى جعله ملازما للنفي يظهر عود الضمير عليه جمعا؛ اعتبارا بمعناه؛ إذ المراد به العموم، وعليه قوله: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ [الحاقة: ٤٧]– جمع الخبر لما كان «أحد» في معنى الجميع – وعلى جعله غير اللازم

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥/٣٢١

للنفي يكون جمع الضمير في ﴿يحاجوكم﴾ باعتبار الرسول صلى الله عليه وسلم وأتباعه.

وبعض الأوجه المتقدمة يصح أن يجعل فيها «أحد» – المذكور – الملازم للنفي، وذلك إذا كان الكلام على معنى الجحد، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت – كما مر في بعض الوجوه فيمتنع جعفه الملازم للنفي. والأمر واضح مما تقدم.

فصل

قرأ ابن كثير: أأن يؤتى – بهمزة استفهام – وهو على قاعدته من كونه يسهل الثانية بين بين من غير مدة بينهما، وخرجت هذه القراءة على وجوه:

أحدها: أن يكون ﴿أن يؤتى﴾ على **حذف حرف الجر** – وهو لام العلة – والمعلل محذوف تقديره: ألأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه – وتقدم تحقيقه – وهذه اللفظة موضوعة للتوبيخ، كقوله تعالى: ﴿أن كان ذا مال وبنين إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين﴾ [القلم: ١٤ – ١٥] ، والمعنى: أمن أجل أن يؤتى أحد شرائع مثل ما أوتيتم من الشرائع تنكرون اتباعه؟ ثم حذف الجواب، للاختصار، تقديره: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم يا معشر اليهود من الكتاب والحكمة تحسدونه، ولا تؤمنون به، قاله قتادة والربيع، وهذا الحذف كثير؛ يقول الرجل – بعد طول العتاب لصاحبه، وتعديده عليه ذنوبه بعد قلة إحسانه إليه –: أمن قلة إحساني إليك؟ أمن إساءتي إليك؟ والمعنى: أمن هذا فعلت ما فعلت؟ ونظيره: ﴿أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقآئما يحذر الآخرة ويرجوا رحمة ربه﴾ [الزمر: ٩] ، وهذا الوجه يروى عن مجاهد وعيسى بن عمر. وحينئذ يسوغ في محل «أن» الوجهان – أعني النصب – مذهب سيبويه – والجر مذهب الخليل.." (١)

"يجوز في حل «الذين» الألقاب الثلاثة، فالجر من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه صفة للفريق المخصوصين بإضافة «قول» إليه – في قوله: «قول الذين قالوا» .

الثاني: أنه بدل منه.

الثالث: أنه صفة ل «العبيد» أي: ليس بظلام للعبيد الذين قالوا كيت وكيت، قاله الزجاج قال ابن عطية: «وهذا مفسد للمعنى والوصف» .

والرفع على القطع – بإضمار مبتدأ – أي: هم الذين، وكذلك النصب على القطع – أيضا – بإضمار فعل لائق، أي: أذم الذين.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥/٣٢٥

قوله: «أن لا نؤمن» في «أن» وجهان:

أحدهما: أنها على **حذف حرف الجر**، والأصل: في أن لا نؤمن، وحينئذ يجيء فيها المذهبان المشهوران أهي في محل جر، أو نصب.

الثاني: أنها مفعول بها، على تضمين «عهد» معنى ألزم، تقول: عهدت إليه كذا – أي: ألزمته إياه – فهي – على هذا – في محل نصب فقط.

و «أن» تكتب متصلة، ومنفصلة، اعتبارا بالأصل، أو بالإدغام. ونقل أبو البقاء أن منهم من يحذفها في الخط، اكتفاء بالتشديد، وحكى مكي – عن المبرد – أنها إن أدغمت بغير غنة كتبت متصلة، إلا فمنفصلة. ونقل عن بعضهم أنها كانت مخففة كتبت منفصلة وإن كانت ناصبة كتبت متصلة.." (١)

"أي: أيقنوا، وقد تقدم تحقيق ذلك والرد عليه عند قوله تعالى: ﴿إلا أن يخافآ ألا يقيما حدود الله﴾ [البقرة: ٢٢٩] .

قوله: ﴿ألا تقسطوا﴾ إن قدرت أنها على **حذف حرف الجر**، أي: «من أن لا» ففيها الخلاف المشهور أي: في محل نصب [أو جر، وإن لم تقدر ذلك بل وصل الفعل إليها بنفسه، كأنك قلت: «فإن حذرتم» فهي في محل نصب] فقط كما تقدم في البقرة.

وقرا الجمهور: «تقسطوا» بضم التاء، من أقسط: إذا عدل، فتكون لا على هذه القراءة نافية، والتقدير: وإن خفتم عدم الإقساط أي: العدل.

وقرأ إبراهيم النخعي: ويحيى بن وثاب بفتحها من «قسط» وفيها تأويلان:

أحدهما: أن «قسط» بمعنى «جار» ، وهذا هو المشهور في اللغة، أعني أن الرباعي بمعنى عدل، والثلاثي بمعنى جار، وكأن الهمزة فيه للسلب بمعنى «أقسط» أي: أزال القسط وهو الجور، و «لا» على هذا القول زائدة ليس إلا، وإلا يفسد المعنى كهي في قوله: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [الحديد: ٢٩] .

والثاني: حكي الزجاج أن «قسط» الثلاثي يستعمل استعمال «أقسط» الرباعي، فعلى هذا تكون «لا» غير زائدة، كهي في القراءة الشهيرة؛ إلا أن التفرقة هي المعروفة لغة.

قالوا: قاسطته إذا غلبته على قسطه، فبنوا «قسط» على بناء ظلم وجار وغلب.

وقال الراغب: «القسط» أن يأخذ قسط غيره، وذلك جور، وأقسط غيره، والإقساط أن يعطي قسط غيره، وذلك إنصاف، ولذلك يقال: قسط الرجل إذا جار، وأقسط إذا عدل، قال تعالى: ﴿وأما القاسطون فكانوا

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦/٩٢

لجهنم حطبا﴾ [الجن: ١٥] .

[وقال تعالى: ﴿وأقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾ [الحجرات: ٩] .

وحكي أن الحجاج لما أحضر سعيد بن جبير، قال له: ما تقول في؟ قال: «قاسط عادل» فأعجب الحاضرون، فقال لهم الحجاج: ويلكم لم تفهموا عنه إنه جعلني جائرا كافرا، ألم تسمعوا قوله تعالى: ﴿وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا﴾ [الجن: ١٥] .

المادة من قوله: ﴿قآئما بالقسط﴾ [آل عمران: ١٨] .

قوله: ﴿ما طاب﴾ في «ما» هذه أوجه:

أحدها: أنها بمعنى الذي وذلك عند من يرى أن «ما» تكون للعاقل، وهي مسألة." [١]

"قوله تعالى: ﴿ألا تعولوا﴾ في محل نصب أو جر على الخلاف المشهور في «أن» بعد **حذف حرف الجر**، وفي ذلك الحرف المحذوف ثلاثة أوجه:

أحدها: «إلى» أي: أدنى إلى ألا تعولوا.

والثاني: «اللام» والتقدير: أدنى لئلا تعولوا.

والثالث: وقدره الزمخشري من ألا تميلوا؛ لأن أفعل التفضيل يجري مجرى فعله، فما تعدى به فعله [تعدى] هو به، وأدنى من «دنا» و «دنا» يتعدى ب «إلى» و «اللام» ، و «من» تقول: دنوت إليه، وله، ومنه.

وقرأ الجمهور: «تعولوا» من عال يعول إذا مال وجار، والمصدر العول والعيالة، وعال الحاكم أي: جار.

حكي أن أعرابيا حكم عليه حاكم فقال له: أتعول علي.

وقال أبو طالب في النبي عليه السلام [الطويل]

١٧٤٣ - ... ... له حاكم من نفسه غير عائل

وروي عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿ذلك أدنى ألا تعولوا﴾ [النساء: ٣] قال: «لا تجوروا» .

وفي رواية أخرى «ألا تميلوا» .

قال الواحدي رحمه الله: «كلا اللفظين مروي؛ وعال الرجل عياله يعولهم إذا مانهم من المؤونة ومنه أبدأ بنفسك ثم بمن تعول» .." [٢]

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٥٧/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٦٨/٦

"بحرة لم يجز له أن يتزوج أمة، وتحريم الخامسة، وتحريم الملاعنة لقوله عليه الصلاة والسلام : «المتلاعنان لا يجتمعان أبدا» .

قوله ﴿أن تبتغوا﴾ في محله ثلاثة أوجه:

الرفع، والنصب، والجر فالرفع على أنه بدل من ﴿ما وراء ذلكم﴾ على قراءة أحل مبنيا للمفعول [لأن «ما» حينئذ قائمة مقام الفاعل؛ وهذا بدل منها بدل اشتمال، وأما النصب فالأجود أن يكون على أنه بدل من «ما» المتقدمة على قراءة «أحل» مبنيا للفاعل] كأنه قال: وأحل لكم ابتغاء أموالكم من تزويج أو ملك يمين، وأجاز الزمخشري أن يكون نصبه على المفعول من أجله، قال: بمعنى بين لكم [ما يحل مما] يحرم إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياما في حال كونكم محصنين، وأنحى عليه أبو حيان وجعله إنما قصد بذلك دسيسة الاعتزال ثم قال: فظاهر الآية غير ما فهمه إذ الظاهر أنه تعالى أحل لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان؛ لا حالة السفاح، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب ﴿أن تبتغوا﴾ مفعولا له، لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له؛ لأن الفاعل ب «أحل» هو الله – تعالى –، والفاعل في ﴿تبتغوا﴾ ضمير المخاطبين، فقد اختلفا ولما أحس الزمخشري إن كان أحس جعل «أن تبتغوا» على حذف إرادة حتى يتحد الفاعل في قوله ﴿وأحل﴾ في المفعول له، ولم يجعل ﴿أن تبتغوا﴾ مفعولا له إلا على حذف مضاف، وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر انتهى.

قال شهاب الدين: ولا أدري ما هذا التحمل، ولا كيف يخفى على أبي القاسم شرط اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول: إن كان أحس، وأجاز أبو البقاء فيه النصب على **حذف حرف الجر**. قال أبو البقاء: في «ما» من قوله ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ وجهان:

أحدهما: هي بمعنى «من» فعلى هذا يكون قوله ﴿أن تبتغوا [بأموالكم محصنين﴾] في موضع جر أو نصب على تقدير بأن تبتغوا؛ أو لأن تبتغوا، أي أبيح لكم غير ما ذكرنا من النساء بالمهور.

والثاني: أن «ما» بمعنى الذي، والذي كناية عن الفعل، أي: وأحل لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرم، و ﴿أن تبتغوا﴾ بدل منه، ويجوز أن يكون «أن تبتغوا» في هذا الوجه مثله في الوجه الأول، يعني: فيكون أصله بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا، وفيما قاله." (١)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦/٣٠٥

"قوله تعالى ﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات﴾ الآية «من» شرطية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة، وقوله ﴿فمن ما ملكت أيمانكم﴾ إما جواب الشرط، وإما خبر الموصول، وشروط دخول الفاء في الخبر موجودة و ﴿منكم﴾ في محل نصب على الحال من فاعل ﴿يستطع﴾ وفي نصب ﴿طولا﴾ ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه مفعول ب «يستطيع» وفي قوله «أن ينكح» على هذا ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه في محل نصب ب «طولا» على أنه مفعول بالمصدر المنون؛ لأنه مصدر؛ وطلت الشيء أي: نلته، والتقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات [المؤمنات] ، ومثله قول الفرزدق: [الكامل]

١٧٨٤ - إن الفرزدق صخرة ملمومة ... طالت فليس ينالها الأوعالا

أي: طالت الأوعال فلم تنلها، وإعمال التصدر المنون كثيثر قال الشاعر: [الوافر]

١٧٨٥ - بضرب بالسيوف رؤوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيل

وقول الله تعالى ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] وهذا الوجه ذهب إليه الفارسي.

الثاني: ﴿أن ينكح﴾ بدل من ﴿طولا﴾ بدل الشيء من الشيء؛ لأن الطول هو القدرة، أو الفضل، والنكاح قدرة وفضل.

الثالث: أنه على **حذف حرف الجر**، ثم اختلف هؤلاء، فمنهم من قدره ب «إلى» أي: طولا إلى أن ينكح المحصنات، ومنهم من قدره باللام أي: لأن ينكح، وعلى هذين التقديرين، فالجار في محل الصفة لطولا، فيتعلق بمحذوف، ثم لما **حذف حرف الجر** فالخلاف المشهور في محل «أن» أنصب هو أم جر؟ .." (١)

"الخلقة إذا كان ضعيف الدواعي إلى الطاعة صار في حكم الضعيف، فالتأثير في هذا الباب لضعف الداعية وقوتها لا لضعف البدن.

قال طاوس والكلبي وغيرهما: في أمر النساء لا يصبر عنهن.

وقال ابن كيسان: خلق الله الإنسان ضعيفا أي بأن تستميله شهوته.

وقال الحسن: المراد ضعيف الخلقة وهو أنه [خلقه] من ماء مهين. وقال تعالى ﴿الله الذي خلقكم من ضعف﴾ [الروم: ٥٤] . فصل

وفي نصب ضعيفا أربعة أوجه:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣١٧/٦

أظهرها: أنه حال من الإنسان وهي حال مؤكدة.

والثاني: - كأنه تمييز قالوا: لأنه يصلح لدخول «من» وهذا غلط.

الثالث: أنه على **حذف حرف الجر**، والأصل: خلق من شيء ضعيف، أي: من ماء مهين، أو من نطفة، فلما حذف الموصوف وحرف الجر وصل الفعل إليه بنفسه فنصبه.

الرابع: - وإليه أشار ابن عطية، أنه منصوب على أنه مفعول ثان ب «خلق» قالوا: ويصح أن يكون خلق بمعنى «جعل» فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى المفعولين فيكون قوله «ضعيفا» مفعولا ثانيا، وهذا الذي ذكره غريب لم نرهم نصوا على أن خلق يكون ك «جعل» فيتعدى لاثنين مع حصرهم الأفعال المتعدية للاثنين، ورأيناها يقولون: إن «جعل» إذا كان بمعنى «خلق» تعدت لواحد.

فصل

روي عن ابن عباس أنه قال: ثماني آيات في سورة النساء خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت قوله تعالى ﴿يريد الله ليبين لكم﴾ [النساء: ٢٦] ﴿والله يريد أن يتوب عليكم﴾ ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾ و ﴿إن تجتنبوا كبآئر ما تنهون عنه﴾ [النساء: ٣١]." (١)

"عاصم في رواية حفص، وروي عن الحسن أيضا: «حصرات» و «حاصرات» .

وهاتان القراءتان تحتملان أن تكون «حصرات» و «حاصرات» نصبا على الحال، أو جرا على الصفة ل «قوم» ؛ لأن جمع المؤنث السالم يستوي جره ونصبه، إلا أن فيهما ضعفا؛ من حيث إن الوصف الرافع لظاهر الفصيح فيه أن يوحد كالفعل، أو يجمع جمع تكسير ويقل جمعه تصحيحا، تقول: مررت بقوم ذاهب جواريهم، أو قيام جواريهم، ويقل: «قائمات جواريهم» .

وقرئ: «حصرة» بالرفع على أنه خبر مقدم، و «صدورهم» مبتدأ، والجمءلة حال أيضا. وقال أبو البقاء: «وإن كان قد قرئ:» حصرة «بالرفع، فعلى أنه خبر، و» صدورهم «، مبتدأ، والجملة حال» .

قوله: «أن يقاتلوكم» أصله: عن أن: فلما **حذف حرف الجر**، جرى الخلاف المشهور، أهي في محل جر أو نصب؟ والحصر: الضيق، وأصله في المكان، ثم توسع فيه [فأطلق على حصر القول: وهو الضيق في الكلام على المتكلم والحصر: المكتوم] قال: [ال كامل]

١٨٦١ - ولقد تسقطني الوشاة فصادفوا ... حصرا بسرك يا أميم ضنينا

فصل

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦/٣٣٥

اختلفوا في الذين استثناهم الله – تعالى –:

فقال الجمهور [هم] من الكفار والمعنى: أنه – تعالى – أوجب قتل الكافر، إلا إذا كان معاهدا أو تاركا للقتال، فإنه لا يجوز قتلهم، وعلى هذا التقدير فالقول بالنسخ لازم؛ لأن الكافر وإن ترك القتال؛ فإنه يجوز قتله.

وقال أبو مسلم الأصفهاني: هم قوم من المؤمنين، وذكر ما تقدم عنه في كون الاستثناء منقطعا.." (١)

"الأول: أن العرب كانت لا تورث النساء والصبيان شيئا من الميراث؛ كما ذكرنا في أول السورة، فنزلت هذه الآية في توريثهم، قال ابن عباس: يريد ما فرض لهن من الميراث.

الثاني: أن الآية نزلت في توفية الصداق لهن، وكانت اليتيمة تكون عند الرجل، فإن كانت جميلة ومال إليها، تزوج بها وأكل مالها، وإن كانت ذميمة، منعها الأزواج حتى تموت، فأنزل الله هذه الآية.

قوله: «وترغبون» فيه أوجه:

أحدها: – وهو الظاهر – أنه معطوف على الصلة، عطف جملة مثبتة على جملة منفية، أي: اللاتي لا تؤتونهن، واللاتي ترغبون أن تنكحوهن؛ كقولك: «جاء الذي لا يبخل، ويكرم الضيفان» .

والثاني: أنه معطوف على الفعل المنفي ب «لا» أي: لا تؤتونهن ولا ترغبون.

والثالث: أنه حال من فاعل «تؤتونهن» أي: لا تؤتونهن، وأنتم راغبون في نكاحهن، ذكر هذين الوجهين أبو البقاء، وفيهما نظر: أما الأول: فلخلاف الظاهر، وأما الثاني: فلأنه مضارع فلا تدخل عليه الواو إلا بتأويل لا حاجة لنا به ههنا.

و «أن تنكحوهن» على **حذف حرف الجر**، ففيه الخلاف المشهور: أهي في محل نصب أم جر؟ واختلف في تقدير حرف الجر.

فقيل: هو «في» أي: ترغبون في نكاحهن؛ لقبحهن وفقرهن، وكان الأولياء كذلك: إن رأوها جميلة موسرة، تزوجها وليها، وإلا رغب عنها، والقول الأول مروي عن عائشة وطائفة كبيرة.

قال أبو عبيدة: هذه الآية [تحتمل] الرغبة والنفرة.

فإن حملته على الرغبة، كان المعنى: وترغبون أن تنكحوهن.

وإن حملته على النفرة، كان المعنى: وترغبون عن أن تنكحوهن؛ لدمامتهن.

فإن قيل: إن النحاة ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفه باطراد مع «أن» و «أن» بشرط أمن اللبس، يعني:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦/٥٥٤

أن يكون الحرف متعينا، نحو: «عجبت أن تقوم» أي: من أن تقوم، بخلاف «ملت إلى أن تقوم» أو «عن أن تقوم» والآية من هذا القبيل.." (١)

"تعدلوا، أو إرادة أن تعدلوا، أي: تعدلوا عن الحق وتجوروا.

وقال أبو البقاء في المضاف المحذوف: «تقديره: مخافة أن تعدلوا عن الحق» . وقال ابن عطية: «يحتمل أن يكون معناه: مخافة أن تعدلوا، ويكون العدل هنا بمعنى: العدول عن الحق، ويحتمل أن يكون معناه: محبة أن تقسطوا، فإن جعلت العامل» تتبعوا «فيحتمل أن يكون المعنى: محبة أن تجوروا» انتهى؛ فتحصل لنا في العامل وجهان:

الظاهر منهما أنه نفس «تتبعوا» .

والثاني: أنه مضمر، وهو فعل من معنى النهي؛ كما قدره ابن عطية، كأنه يزعم أن الكلام قد تم عند قوله: ﴿فلا تتبعوا الهوى﴾ ثم أضمر عاملا، وهذا ما لا حاجة إليه.

الثاني: أنه على إسقاط حرف الجر، وحذف «لا» النافية، والأصل: فلا تتبعوا الهوى في ألا تعدلوا، أي: في ترك العدل، فحذف «لا» لدلالة المعنى عليها، ولما **حذف حرف الجر** من «أن» جرى القولان الشهيران.

الثالث: أنه على حذف لام العلة، تقديره: فلا تتبعوا الهوى؛ لأن تعدلوا.

قال صاحب هذا القول: «والمعنى: لا تتبعوا الهوى؛ لتكونوا في اتباعكموه عدولا، تنبيها على أن اتباع الهوى وتحري العدالة متنافيان لا يجتمعان» وهو ضعيف في المعنى.

قوله: «وإن تلووا» قرأ ابن عامر، وحمزة: «تلوا» بلام مضمومة وواو ساكنة، والباقون: بلام ساكنة وواوين بعدها، أولاهما مضمومة.

فأما قراءة الواوين، فظاهرة؛ لأنه من لوى يلوي، والمعنى: وإن تلووا ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكومة العدل، والأصل: تلويون كتضربون، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، فحذف أولهما - وهو الياء - وضمت الواو المكسورة التي هي عين لأجل واو الضمير، فصار: تلوون، وتصريفه كتصريف «ترمون» .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٨/٧

فإن كان عن الشهادة، فالمعنى: يحرفوا الشهادة؛ ليبطلوا الحق، من قولهم: لوى الشيء، إذا فتله، ومنه يقال: التوى هذا الأمر، إذا تعقد وتعسر، تشبيها بالشيء." (١)

"قال أبو عبيدة: حدثنا حجاج عن هارون، قال: قرأ ابن مسعود فذكرها قال: وهذا لا يكون إلا على استئناف الصد، يعني إن وقع صد آخر، مثل ما تقدم في عام «الحديبية» .

ونظم هذه الآيات على ما هي عليه من أبلغ ما يكون وأفصحه، وليس فيها تقديم ولا تأخير كما زعم بعضهم، فقال: أصل تركيب الآية الأولى ﴿غير محلي الصيد وأنتم حرم﴾ [المائدة: ١] فإذا حللتم فاصطادوا.

وأصل تركيب الثانية: ﴿ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا﴾ ﴿ولا يجرمنكم﴾ .

ونظره بآية البقرة يعني: ﴿إن الله يأمركم﴾ [البقرة: ٦٧] ، وهذا لا حاجة إليه مع أن التقديم والتأخير عند الجمهور من ضرائر الشعر، فيجب تنزيه القرآن عنه، وليست الجملة - أيضا - من قوله: ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾ معترضة بين قوله: ﴿ولا آمين البيت الحرام﴾ وبين قوله: ﴿ولا يجرمنكم﴾ ، بل هي مؤسسة ومنشئة حكما، وهو حل الاصطياد عند التحلل من الإحرام، والجملة المعترضة إنما تفيد توكيدا وتسديدا، وهذه مفيدة حكما جديدا كما تقدم.

وقوله: «أن تعتدوا» قد تقدم أنه من متعلقات ﴿ولا يجرمنكم﴾ على أنه مفعول ثان، أو على **حذف حرف الجر**، فمن كسر ﴿إن صدوكم﴾ يكون الشرط وجوابه المقدر في محل جر صفة ل «قوم» ، أي: شنآن قوم هذه صفتهم ومن فتحها فمحلها الجر والنصب، لأنها على حذف لام العلة كما تقدم.

قال الزمخشري: والمعنى: ولا يكسبنكم بغض قوم؛ لأن صدوكم الاعتداء ولا يحملنكم عليه.

قال أبو حيان: وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه يمتنع أن يكون مدلول «جرم» حمل وكسب في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما، فيمتنع أن يكون [أن تعتدوا] في محل مفعول به، ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر.

قال شهاب الدين: هذا الذي قاله لا يتصور أن يتوهمه من له أدنى بصر بالصناعة حتى ينبه عليه.

وقد تقدم قراءة البزي في نحو: «ولا تعاونوا» وأن الأصل: [«تتعاونوا». " (٢)

"وإليه ذهب الزمخشري، قال: «وقيل: إلى الكعبين» فجيء بالغاية إماطة لظن ظان يحسبهما ممسوحة؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦٩/٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٨٦/٧

وكأنه لم يرتض هذا القول الدافع لهذا الوهم، وهو كما قال.

التخريج الرابع: أنها مجرورة بحرف جر مقدر، دل عليه المعنى، ويتعلق هذا الحرف بفعل محذوف أيضا يليق بالمحل، فيدعى حذف جملة فعلية وحذف حرف جر، قالوا: وتقديره: «وافعلوا بأرجلكم غسلا» .

قال أبو البقاء: **وحذف حرف الجر**، وإبقاء الجر جائز؛ كقوله: [الطويل]

١٩٤٢ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا ببين غرابها

وقال الآخر: [الطويل]

١٩٤٣ - بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فجر بتقدير الباء، وليس بموضع ضرورة.

قوله: وإبقاء [الجر] ليس على إطلاقه، وإنما يطرد منه مواضع نص عليها أهل اللسان ليس هذا منها.

وأما البيتان فالجر فيهما عند النحاة يسمى العطف على التوهم يعني كأنه توهم وجود الباء زائدة في خبر «ليس» ، لأنها يكثر زيادتها، ونظروا ذلك بقوله تعالى: ﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾ [المنافقون: ١٠] بجزم «أكن» عطفا على «فأصدق» على توهم سقوط الفاء من «فأصدق» نص عليه سيبويه وغيره، فظهر فساد هذا التخريج.

وأما قراءة الرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف، أي: وأرجلكم مغسولة، أو ممسوحة على ما تقدم في حكمها [والكلام] في قوله «إلى الكعبين» كالكلام في «إلى المرفقين» .

«والكعبان» فيهما قولان [مشهوران] .

أشهرهما: أنهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم في كل رجل كعبان.." (١)

"اليهود عليهم الإيمان بجميع الرسل، وهو مما لا ينقم ذكر في مقابلته فسقهم، وهو مما ينقم، ومثل ذلك حسن في الازدواج، يقول القائل: «هل تنقم مني إلا أن عفوت عنك، وأنك فاجر» فيحسن ذلك لإتمام المعنى بالمقابلة.

وقال أبو البقاء: والمعنى على هذا: إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم، أي كرهتم مخالفتنا إياكم وهذا كقولك للرجل: «ما كرهت مني إلا أني محبب للناس، وأنك مبغض» ، وإن كان لا يعترف بأنه مبغض.

وقال ابن عطية: ﴿وأن أكثركم فاسقون﴾ هو عند أكثر المتأولين معطوف على قوله: «أن آمنا» ، فيدخل كونهم فاسقين فيما نقموه وهذا لا يتجه معناه.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٢٨/٧

ثم قال بعد كلام: «وإنما يتجه على أن يكون معنى المحاورة: هل تنقمون منا إلا مجموع هذه الحال من أنا مؤمنون وأنتم فاسقون، ويكون ﴿وأن أكثركم فاسقون﴾ مما قرره المخاطب لهم، وهذا [كما] يقول لمن يخاصم:» هل تنقم علي إلا أن صدقت أنا، وكذبت أنت «، وهو لا يقر بأنه كاذب، ولا ينقم ذلك، لكن معنى كلامك: هل تنقم إلا مجموع هذه الحال» وهذا هو مجموع ما أجاب به الزمخشري والواحدي.

الوجه الثاني من أوجه النصب: أن يكون معطوفا على «أن آمنا» أيضا، ولكن في الكلام مضاف محذوف لصحة المعنى، تقديره: «واعتقاد أن أكثركم فاسقون» وهو معنى واضح، فإن الكفار ينقمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون.

الثالث: أنه منصوب بفعل مقدر، تقديره: هل تنقمون منا إلا إيماننا، ولا تنقمون فسق أكثركم.

الرابع: أنه منصوب على المعية، وتكون «الواو» بمعنى «مع» تقديره: «وما تنقمون منا إلا الإيمان مع أن أكثركم فاسقون» .

ذكر جميع هذه الأوجه أبو القاسم الزمخشري – رحمه الله –.

الخامس: أنه منصوب عطفا على «أن آمنا» ، و «أن آمنا» مفعول من أجله فهو منصوب، فعطف هذا عليه، والأصل: «هل تنقمون إلا لأجل إيماننا، ولأجل أن أكثركم فاسقون» ، فلما **حذف حرف الجر** من «أن آمنا» بقي منصوبا على أحد الوجهين المشهورين، إلا أنه يقال هنا: النصب هنا ممتنع من حيث إنه فقد شرط من المفعول له، وهو اتحاد الفاعل، والفاعل هنا مختلف، فإن فاعل الانتقام غير فاعل الإيمان، فينبغي أن يقدر هنا محل «أن آمنا» جرا ليس إلا، بعد **حذف حرف الجر**، ولا يجري فيه الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه في محل «أن» إذا حذف منها حرف الجر، لعدم اتحاد الفاعل.." (١)

"وأجيب عن ذلك بأنا وإن اشترطنا اتحاد الفاعل فإنا نجوز اعتقاد النصب في «أن» و «أن» إذا وقعا مفعولا من أجله بعد **حذف حرف الجر** لا لكونهما مفعولا من أجله، بل من حيث اختصاصهما من حيث هما بجواز **حذف حرف الجر** لطولهما بالصلة وفي هذه المسألة بخصوصها خلاف مذكور في بابه، ويدل على ذلك ما نقله الواحدي عن صاحب «النظم» ، فإن صاحب «النظم» ذكر عن الزجاج معنى، وهو: هل تكرهون إلا إيماننا على دينكم، وهذا معنى قول الحسن: نقمتم علينا.

قال صاحب «النظم» : فعلى هذا يجب أن يكون موضع «أن» في قوله: ﴿وأن أكثركم فاسقون﴾ نصبا بإضمار «اللام» على تأويل «ولأن أكثركم» ، والواو زائدة، فقد صرح صاحب النظم بما ذكرناه.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٧/٤٠٦

الوجه السادس: [أنه] في محل نصب على أنه مفعول من أجله ل «تنقمون» والواو زائدة كما تقدم تقريره عن الزمخشري.

[وهذا الوجه الخامس يحتاج إلى تقرير] ليفهم معناه، قال أبو حيان بعد نقله الأوجه المتقدمة: «ويظهر وجه آخر [لعله] يكون الأرجح، وذلك أن» نقم «أصله أن يتعدى ب» على «تقول:» نقمت عليه «، ثم تبني منه [افتعل إذ ذاك] ب» من «ويضمن معنى الإصابة بالمكروه، قال تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ [المائدة: ٩٥] ، ومناسبة التضمين فيها أن من عاب على شخص فعله، فهو كاره له، ومصيبه عليه بالمكروه، فجاءت هنا» فعل «بمعنى» افتعل «ك» قدر «و» اقتدر «، ولذلك عديت ب» من «دون» على «التي أصلها أن تتعدى بها، فصار المعنى: وما تنالون منا، وما تصيبوننا بما نكره، إلا أن آمنا، [أي: إلا لأن آمنا،] فيكون» أن آمنا «مفعولا من أجله، ويكون ﴿وأن أكثركم فاسقون﴾ معطوفا على هذه العلة، وهذا - والله أعلم - سبب تعديته ب» من «دون» على «انتهى ما قاله، ولم يصرح بكون حينئذ في محل نصب أو جر، إلا أن ظاهر حاله أن يعتقد كونه في محل جر، فإنه إنما ذكر في أوجه الجر.

وأما الجر فمن ثلاثة أوجه:

أحده١: أنه عطف على المؤمن به.

قال الزمخشري:» أي: وما تنقمون منا إلا الإيمان بالله، وما أنزل، وبأن أكثركم فاسقون «وهذا معنى واضح، قال ابن عطية:» وهذا مستقيم المعنى؛ لأن إيمان." (١)

"اليمين، وعقدها» ، وهذا غير لازم لأبي علي؛ لأن مراده أنه مثله من حيث إن «المفاعلة» بمعنى أن المشاركة من اثنين منتفية عنه؛ كانتفائها من عاقبت وطارقت، أما كونه يقال فيه أيضا كذا، فلا يضره ذلك في التشبيه، وقال أيضا: «تقديره **حذف حرف الجر**، ثم الضمير على التدرج - بعيد، وليس بنظير: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ [الحجر: ٩٤] ؛ لأن» أمر «بتعدى بنفسه تارة، وبحرف الجر أخرى، وإن كان الأصل الحرف، وأيضا ف» ما «في» فاصدع بما «لا يتعين أن تكون بمعنى» الذي «بل الظاهر أنها مصدرية، [وكذلك ههنا الأحسن: أن تكون مصدرية] لمقابلتها بالمصدر، وهو اللغو» .

قال الواحدي: يقال: عقد فلان اليمين والعهد والحبل عقدا، إذا وكده وأحكمه، ومثل ذلك أيضا «عقد» بالتشديد إذا وكد، ومثله: عاقد بالألف.

وقد تقدم الكلام في سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿والذين عقدت أيمانكم﴾ [الآية: ٣٣] و «عاقدت»

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٠٧/٧

، وذكر في هذه ثلاث قراءات في المشهور، وفي تيك قراءتان، وقد تقدم في النساء أنه روي عن حمزة: «عقدت» بالتشديد فيكون فيها أيضا ثلاث قراءات، وهو اتفاق غريب، فإن حمزة من أصحاب التخفيف في هذه السورة، وقد روي عنه التثقيل في النساء.

والمراد بقوله: «عقدتم، وعاقدتم» أي: قصدتم وتعمدتم، وتقدم الكلام على ذلك في سورة البقرة.

قوله تعالى: ﴿فكفارته إطعام﴾ مبتدأ وخبر، والضمير في «فكفارته» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه يعود على الحنث الدال عليه سياق الكلام، وإن لم يجر له ذكر، أي: فكفارة الحنث.

الثاني: أنه يعود على «ما» إن جعلناها موصولة اسمية، وهو على حذف مضاف، أي: فكفارة نكثه، كذا قدره الزمخشري.

والثالث: أنه يعود على العقد؛ لتقدم الفعل الدال عليه.

الرابع: أنه يعود على اليمين، وإن كانت مؤنثة؛ لأنها بمعنى الحلف، قالهما أبو البقاء، وليسا بظاهرين.

و «إطعام» مصدر مضاف لمفعوله، وهو مقدر بحرف وفعل مبني للفاعل، أي: فكفارته أن يطعم الحانث عشرة، وفاعل المصدر يحذف كثيرا، ولا ضرورة تدعو إلى تقديره بفعل مبني للمفعول، أي: أن يطعم عشرة؛ لأن في ذلك خلافا تقدم التنبيه عليه؛ فعلى." (١)

"أحدهما - وهو الظاهر -: كونها نسقا على جواب القسم، فتكون أيضا مقسما عليها.

والثاني: أنه إخبار من أنفسهم بأنهم لا يكتمون الشهادة؛ ويتأيد بقراءة الحسن والشعبي:» ولا نكتم «على النهي، وهذه القراءة جاءت على القليل؛ من حيث إن دخول» لا «الناهية على فعل المتكلم قليل؛ ومنه: [الطويل]

٢٠٧٠ - إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... بها أبدا ما دام فيها الجراضم

والجمهور على «شهادة الله» بالإضافة، وهي مفعول بها، وأضيفت إليه تعالى؛ لأنه هو الآمر بها وبحفظها، وألا تكتم، ولا تضيع، وقرأ علي رضي الله عنه ونعيم بن ميسرة والشعبي في رواية: «شهادة الله» بتنوين شهادة، ونصبها، ونصب الجلالة، وهي واضحة، ف «شهادة» مفعول ثان، والجلالة نصب على التعظيم وهي الأول، والأصل: ولا نكتم الله شهادة؛ وهو كقوله: ﴿ولا يكتمون الله حديثا﴾ [النساء: ٤٢] وإنما قدمت هنا للاهتمام بها؛ فإنها المحدث عنها، وفيها وجه ثان - نقله الزهراوي - وهو: أن تكون الجلالة نصبا على إسقاط حرف القسم، والتقدير: ولا نكتم شهادة والله، فلما **حذف حرف الجر**، نصب المقسم

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٧/٤٩٥

به، ولا حاجة إليه؛ لأنه يستدعي حذف المفعول الأول للكتمان، أي: ولا نكتم أحدا شهادة والله، وفيه تكلف وإليه ذهب أبو البقاء أيضا قال: «على أنه منصوب بفعل القسم محذوفا» .

ويروى عن أبي جعفر «شهادة» منونة «ألله» بقطع الألف وكسر الهاء، من غير استفهام على ابتداء اليمين، أي: والله ﴿إنآ إذا لمن الآثمين﴾ ، أي: إن كتمناها نكون من الآثمين.

وقرأ علي – رضي الله عنه – والسلمي والحسن البصري: «شهادة» بالتنوين والنصب، «آلله» بمد الألف التي للاستفهام، دخلت للتقرير، وتوقيف نفوس الخلق الحالفين، وهي عوض عن حرف القسم المقدر ثم. وهل الجر بها أم بالحرف المحذوف؟ خلاف. وقرأ الشعبي في رواية وغيره: «شهاده» بالهاء ويقف عليها، ثم." (١)

"وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه بقيت تلك الواقعة مخفية إلى أن أسلم تميم الداري، فلما أسلم أخبر بذلك، فقال: حلفت كاذبا أنا وصاحبي، بعنا الإناء بألف وقسمنا الثمن، ثم دفع خمسمائة درهم من نفسه، ونزع من صاحبه خمسمائة أخرى، ودفع الألف إلى موالي الميت، فكذلك قوله: ﴿ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجههآ﴾ ، أي: ذلك الذي حكمنا به من رد اليمين، أجدر وأحرى أن يأتي الوصيان بالشهادة على وجهها، وأدنى معناه: أقرب إلى الإتيان بالشهادة على ما كانت ﴿أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم﴾ أي: أقرب إلى أن يخافوا رد اليمين بعد يمينهم على المدعي، فيحلفوا على خيانتهم وكذبهم، فيفتضحوا ويغرموا، فلا يحلفون كاذبين إذا خافوا هذا الحكم، «واتقوا الله» : أن تحلفوا أيمانا كاذبة، أو تخونوا أمانة، «واسمعوا» : الموعظة، ﴿والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ ، وهذا تهديد ووعيد لمن يخالف حكم الله وأوامره.

روى الواحدي – رحمه الله – في «البسيط» ، عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه قال: هذه الآية أعضل ما في هذه السورة من الأحكام. ولنرجع إلى إعراب بقية الآية.

قوله «ذلك أدنى» لا محل لهذه الجملة؛ لاستئنافها، والمشار إليه الحكم السابق بتفصيله، أي: ما تقدم ذكره من الأحكام أقرب إلى حصول إقامة الشهادة على ما ينبغي، وقيل: المشار إليه الحبس بعد الصلاة، وقيل: تحليف الشاهدين، و «أن يأتوا» أصله: «إلى أن يأتوا» ، وقدره أبو البقاء ب «من» أيضا، أي: أدنى من أن يأتوا، وقدره مكي بالباء، أي: بأن يأتوا، قال شهاب الدين: وليسا بواضحين، ثم **حذف حرف الجر**، فنشأ الخلاف المشهور، و «على وجهها» متعلق ب «يأتوا» ، وقيل: في محل نصب على الحال

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥٧٦/٧

منها، وقدره أبو البقاء ب «محققة وصحيحة» ، وهو تفسير معنى؛ لما عرفت غير مرة من أن الأكوان المقيدة لا تقدر في مثله.

قوله: «أو يخافوا» في نصبه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب؛ عطفا على «يأتوا» ، وفي «أو» على هذا تأويلان:

أحدهما: أنها على بابها من كونها لأحد الشيئين، والمعنى: ذلك الحكم أقرب إلى حصول الشهادة على ما ينبغي، أو خوف رد الأيمان إلى غيرهم، فتسقط أيمانهم، والتأويل الآخر: [أن] تكون بمعنى الواو، أي: ذلك الحكم كله أقرب إلى أن يأتوا، وأقرب إلى أن يخافوا، وهذا مفهوم من قول ابن عباس.." (١)

"منتصب انتصاب مصدره على معنى: أي إجابة أجبتم] ، ولو أريد الجواب، لقيل: بماذا أجبتم «، أي: لو أريد الكلام المجاب، لقيل: بماذا، ومن مجيء» ماذا «كله مصدرا قوله: [البسيط]

٢٠٧٥ - ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما ... لاترقدان ولا بؤسى لمن رقدا

الثاني: أن «ما» استفهامية في محل رفع بالابتداء، و «ذا» خبره، وهي موصولة بمعنى «الذي» ؛ لاستكمال الشرطين المذكورين، و «أجبتم» صلتها، والعائد محذوف، أي: ما الذي أجبتم به، فحذف العائد، قاله الحوفي، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يجوز حذف العائد المجرور، إلا إذا جر الموصول بحرف مثل ذلك الحرف الجار للعائد، وأن يتحد متعلقاهما؛ نحو: «مررت بالذي مررت» ، أي: به: وهذا الموصول غير مجرور، لو قلت: «رأيت الذي مررت» ، أي: مررت به، لم يجز، اللهم إلا أن يدعى حذفه على التدريج أن **يحذف حرف الجر**، فيصل الفعل إلى الضمير، فيحذف؛ كقوله: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩] ، أي: في أحد أوجهه، وقوله: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ [الحجر: ٩٤] في أحد وجهيه، وعلى الجملة فهو ضعيف.

الثالث: أن «ما» مجرورة بحرف جر مقدر، لما حذف بقيت في محل نصب، ذكره أبو البقاء وضعف الوجه الذي قبله - أي كون ذا موصولة - فإنه قال: «ماذا في موضع نصب ب» أجبتم «، وحرف الجر محذوف، و» ما «و» ذا «هنا بمنزلة اسم واحد، ويضعف أن تجعل» ما «بمعنى» الذي «؛ لأنه لا عائد هنا، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف» . قال شهاب الدين أما جعله حذف العائد المجرور ضعيفا، فصحيح تقدم شرحه والتنبيه عليه، وأما **حذف حرف الجر** وانتصاب مجروره، فهو ضعيف أيضا، لا يجوز إلا في ضرورة؛ كقوله: [الطويل]

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥٨٧/٧

٢٠٧٦ - فبت كأن العائدات فرشنني..... ... ...

وقوله: [الطويل]

٢٠٧٧ - ... ... وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني." (١)

"قوله: ﴿تكلم الناس في المهد وكهلا﴾ معناه: يكلم الناس في المهد صبيا، وكهلا نبيا.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: أرسله الله وهو ابن ثلاثين فمكث في رسالته ثلاثين شهرا، ثم إن الله رفعه إليه.

قال المفسرون: يكلم الناس في المهد وكهلا، في موضع الحال، والمعنى: يكلم الناس طفلا وكهلا من غير أن يتفاوت كلامه في هذين الوقتين، وهذه خاصة شريفة لم تحصل لأحد من الأنبياء، وقد تقدم الكلام في [الآية ٤٦] آل عمران، ما فائدة قوله: ﴿في المهد وكهلا﴾ .

قوله: ﴿وإذ علمتك الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل﴾ قيل: الكتاب، الشريعة، وقيل: الخط، وأما الكلمة فقيل: هي العلم والفهم، وذكر التوراة والإنجيل بعد الكتاب على سبيل التشريف، كقوله - تبارك وتعالى - : ﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح﴾ [الأحزاب: ٧] ، وقوله: ﴿وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾ [البقرة: ٩٨] ، فإنما ذكر التوراة والإنجيل بعد ذكر الكتاب؛ لأن الاطلاع على أسرار الكتب الإلهية لا يحصل إلا لمن كان ثابتا في أصناف العلوم الشرعية والفعلية.

فقوله: «التوراة والإنجيل» : إشارة إلى الأسرار التي لا يطلع عليها أحد إلا الأكابر من الأنبياء.

قوله تعالى: ﴿وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيرا بإذني﴾ .

قرأ ابن عباس - رضي الله عنهما -: «فتنفخها» **بحذف حرف الجر** اتساعا وقرأ الجمهور: «فتكون» بالتاء منقوطة فوق، وأبو جعفر منقوطة تحت، أي: فيكون المنفوخ فيه، والضمير في «فيها» قال ابن عطية - رحمه الله -: «اضطربت فيه أقوال المفسرين» ؛ قال مكي: «هو في آل عمران [الآية ٤٩] عائد على الطير، ولا على الطين، ولا على الهيئة؛ لأن الطير أو الطائر الذي يجيء الطين على هيئته، لا ينفخ فيه ألبتة، وكذلك لا نفخ في هيئته الخاصة به، وكذلك الطين إنما هو الطين العام، ولا نفخ في ذلك» ، وقال الزمخشري رحمه الله: «ولا يرجع الضمير إلى الهيئة المضاف إليها؛ لأنها ليست من خلقه، ولا من نفخه في شيء، وكذلك الضمير في فتكون» ، ثم قال ابن." (٢)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥٩١/٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٦٠٠/٧

"قال الزمخشري: «ولو أريد بالعذاب ما يعذب به، لكان لا بد من الباء» قال شهاب الدين: إنما قال ذلك؛ لأن إطلاق العذاب على ما يعذب به كثير، فخاف أن يتوهم ذلك، وليس لقائل أن يقول: كان الأصل: بعذاب، ثم حذف الحرف؛ فانتصب المجرور به؛ لأن ذلك لم يطرد إلا مع «أن» و «أن» بشرط أمن اللبس.

قوله: «لا أعذبه» الهاء فيها ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنها عائدة على «عذاب» الذي تقدم أنه بمعنى التعذيب، والتقدير: فإني أعذبه تعذيبا لا أعذب مثل ذلك التعذيب أحدا، والجملة في محل نصب صفة ل «عذابا» ، وهذا وجه سالم من تكلف ستراه في غيره، ولما ذكر أبو البقاء هذا لوجه - أعني عودها على «عذابا» المتقدم - قال: «وفيه على هذا وجهان: أحدهما: على **حذف حرف الجر**، أي: لا أعذب به أحدا، والثاني: أنه مفعول به على السعة» . قال شهاب الدين: أما قوله «حذف الحرف» ، فقد عرفت أنه لا يجوز إلا فيما استثني.

الثاني - من أوجه الهاء -: أنها تعود على «من» المتقدمة في قوله: «فمن يكفر» ، والمعنى: لا أعذب مثل عذاب الكافر أحدا، ولا بد من تقدير هذين المضافين؛ ليصح المعنى، قال أبو البقاء في هذا الوجه: «وفي الكلام حذف أي: لا أعذب الكافر، أي: مثل الكافر، أي: مثل عذاب الكافر» .

الثالث: أنها ضمير المصدر المؤكد؛ نحو: «ظننته زيدا قائما» ، ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه، اعترض على نفسه، فقال: «فإن قلت:» لا أعذبه «صفة ل» عذاب «، وعلى هذا التقدير لا يعود من الصفة على الموصوف شيء، قيل: إن الثاني لما كان واقعا موقع المصدر والمصدر جنس، و» عذابا «نكرة، كان الأول داخلا في الثاني، والثاني مشتمل على الأول، وهو مثل: زيد نعم الرجل» . انتهى، فجعل الرابط العموم، وهذا الذي ذكره من أن الربط بالعموم، إنما ذكره النحويون في الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ، ولذلك نظره أبو البقاء ب «زيد نعم الرجل» ، وهذا لا ينبغي أن يقاس عليه؛ لأن الربط يحصل في الخبر بأشياء لا تجوز في الجملة الواقعة صفة، وهذا منها، ثم هذا الاعتراض الذي ذكره وارد عليه في الوجه الثاني؛ فإن الجملة صفة ل «عذابا» ، وليس فيها ضمير، فإن قيل: ليست هناك بصفة، قيل: يفسد المعنى بتقدير الاستئناف، وعلى تقدير صحته، فلتكن هنا أيضا مستأنفة، و «أحدا» منصوب على المفعول الصريح، و «من العالمين» صفة ل «أحدا» فيتعلق بمحذوف.." (١)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٧/٦١٤

"قوله: «أنه، فأنه» قرأ ابن عامر، وعاصمر بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي بالكسر فيهما، ونافع بفتح الأولى، وكسر الثانية، وهذه القراءات الثلاث في المتواتر، والأعرج بكسر الأولى وفتح الثانية عكس قراءة نافع، هذه رواية الزهرواوي عنه، وكذا الداني.

وأما سيبويه فروى قراءته كقراءة نافع، فيحتمل أن يكون عنه رويتان.

فأما القراءة الأولى ففتح الأولى فيها من أربعة أوجه:

أحدها: أنها بدل من «الرحمة» بدل شيء من شيء، والتقدير: «كتب على نفسه أنه من عمل» إلى آخره، فإن نفس هذه الجمل المتضمنة للإخبار بذلك رحمة.

والثاني: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف، أي: «عليه أنه من عمل» إلى آخره.

والثالث: أنها [فتحت] على تقدير **حذف حرف الجر**، والتقدير: «لأنه من عمل» ، فلما حذفت «اللام» جرى في محلها الخلاف المشهور.

الرابع: أنها مفعول ب «كتب» ، و «الرحمة» مفعول من أجرِه، أي: أنه كتب أنه من عمل لأجل رحمته إياكم.

قال أبو حيان: وينبغي ألا يجوز؛ لأن فيه تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه.

وأما فتح الثانية فمن خمسة أوجه:

أحدها: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف، أي: فغفرانه ورحمته حاصلان أو كائنان، أو فعليه غفرانه ورحمته.

وقد أجمع القراء على فتح ما بعد «فاء» الجزاء في قوله: ﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم﴾ [التوبة: ٦٣] ﴿كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله﴾ [الحج: ٤] كما أجمعو على كسرها في قوله: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم﴾ [الجن: ٢٣] .." (١)

"وأما الذي من تحت أرجلهم: كالرجفة والخسف، وقيل: حبس المطر والنبات. وقيل: هذا مجاز.

قال مجاهد وابن عباس في رواية عكرمة: «من فوقكم» أي: من الأمراء، أو من تحت أرجلكم من العبيد والسفلة.

قوله: «عذابا من فوقكم» يجوز أن يكون الظرف معلقا ب «نبعث» وأن يكون متعلقا بمحذوف على أنه صفة ل «عذابا» أي: كائنا من هاتين الجهتين. قوله: «أو يلبسكم شيعا» عطف على «يبعث» .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ١٧٦/٨

والجمهور على فتح الياء من «يلبسكم» وفيه وجهان:

أحدهما: أنه بمعنى يخلطكم فرقا مختلفين على أهواء شتى كل فرقة مشايعة لإمام، ومعنى خلطهم: إنشاب القتال بيهم، فيختلطون في ملاحم القتال كقول الحماسي: [الكامل]

٢١٩٠ - وكتيبة لبستها بكتيبة ... حتى إذا التبست نفضت لها يدي

فتركتهم تقص الرماح ظهورهم ... ما بين منعفر وآخر مسند

وهذه عبارة الزمخشري: فجعله من اللبس الذي هو الخلط، وبهذا التفسر الحسن ظهر تعدي «يلبس» إلى المفعول، و «شيعا» نصب على الحال، وهي جمع غير الصدر كقعدت جلوسا.

قال أبو حيان: «ويحتاج في جعله مصدرا إلى نقل من اللغة» .

ويجوز على هذا أيضا أن يكون حالا ك «أتيته ركضا» أي: راكضا، أو ذا ركض.

وقال أبو البقاء: والجمهور على فتح الياء، أي: يلبس عليكم أموركم، **فحذف حرف الجر** والمفعول، والأجود أن يكون التقدير: أو يلبس أموركم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

فصل في معنى الآية

قال الفسرون: معناه: أن يجعلكم فرقا، ويثبت فيكم الأهواء المختلفة.

وروى عمرو بن دينار عن جابر، قال: «لما نزلت هذه الآية ﴿قل هو القادر على أن يبعث." (١)

"أحدها: أنها منصوبة على الظرف، و «من» مفعول «نرفع» ؛ أي: نرفع من نشاء مراتب ومنازل.

والثاني: أن ينتصب على انه مفعول ثان قدم على الأول، وذلك يحتاج إلى تضمين «نرفع» معنى فعل يتعدى لاثنين، وهو «نعطي» مثلا، أي: نعطي بالرفع من نشاء درجات، أي: رتبا، فالدرجات هي المرفوعة لقوله: ﴿رفيع الدرجات﴾ [غافر: ١٥] .

وفي الحديث: «اللهم ارفع درجته في عليين» وإذا رفعت الدرجة فقد رفع صاحبها.

والثالث: ينتصب على **حذف حرف الجر**؛ أي: إلى منازل، أو إلى درجات.

الرابع: أن ينتصب على التمييز، ويكن محولا من المفعولية، فتؤول إلى قراءة الجماعة؛ إذ الأصل: «نرفع درجات من نشاء» بالإضافة، ثم حول كقوله: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ [القمر: ١٢] ، أي: عيون الأرض.

الخامس: أنها منتصبة على الحال، وذلك على حذف مضاف، أي: ذوي درجات، ويشهد لهذه القراءة قوله تعالى: ﴿ورفع بعضكم فوق بعض درجات﴾ [الأنعام: ١٦٥] ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٠٢/٨

ليتخذ﴾ [الزخرف: ٣٢] ﴿ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى﴾ [البقرة: ٢٥٣] .
وأما قراءة الجماعة: ف «درجات» مفعول «نرفع» .
فصل في معنى الدرجات
قيل: الدرجات درجات رفيعة؛ لأنها توجب الثواب العظيم.
وقيل: نرفع درجات من نشاء بالعلم والفهم والفضيلة والعقلن كما رفعنا درجات إبراهيم حتى اهتدى. والخطاب في «إن ربك» للرسول محمد عليه الصلاة والسلام .
وقيل: للخليل إبراهيم، فلعى هذا يكون فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب منبها بذلك على تشريف له وقوله: «حكيم عليم» ؛ اي: إنما نرفع درجات من نشاء بمقتضى الحكمة والعلم، لا بموجب الشهوة والمجازفة، فإن أفعال الله - تعالى - منزهة عن العبث.." (١)
"في هذه الفاء وجهان:
أحدهما: أنها جواب شرط مقدر.
قال الزمخشري بعد كلام: فقيل للمسلمين: إن كنتم متحققين بالإيمان، فكلوا [وذلك أنهم كانوا يقلون للمسلمين: إنكم تزعمون أنكم تعبدون الله، فما قتله الله أحق أن تأكلوا مما قتلتموه أنتم، وقال الله - تعالى - للمسلمين: ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ .
والثاني: أنها عاطفة على محذوف.
قال الواحدي: «ودخلت الفاء للعطف على ما دل عليه أول الكلام، كأنه قيل: كونوا على الهدى، فكلوا» . والظاهر: أنها عاطفة على ما تقدم من مضمون الجمل المتقدمة كأنه قيل: «اتبعوا ما أمركم الله تعالى من أكل المذكى دون الميتة، فكلوا» .
فإن قيل: إنهم كانوا يبيحون أكل ما ذبح على اسم الله - تعالى -، ولا ينازعون فيه، وإنما النزاع في أنهم أيضا كانوا يبيحون أكل الميتة، والمسلمون كانوا يحرمونها، وإذا كان كذلك، كان ورود الأمر بإباحة ما ذكر اسم الله عليه عبثا، لأنه يقتضي إثبات الحكم في المتفق عليه، وترك الحكم في المختلف فيه.
فالجواب: لعل القوم يحرمون أكل المذكاة، ويبيحون أكل الميتة، فالله - تبارك وتعالى - رد عليهم في الأمرين، فحكم بحلل المذكاة بقوله: ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ وبتحريم الميتة بقوله: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ [الأنعام: ٢١] أو يحمل قوله: ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ على أن

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٨/٢٦٢

المراد: اجعلوا أكلكم مقصورا على ما ذكر اسم الله عليه، فيكون المعنى على هذا الوجه، تحريم أكل الميتة فقط.

قوله: «وما لكم» مبتدأ وخبر، وقوله: «ألا تأكلوا» فيه قولان:

أحدهما: هو **حذف حرف الجر**، أيك أي استقر في منع الأكل مما ذكر اسم الله عليه؛ وهو قول أبي إسحاق الزجاج فلما حذفت «في» جرى القولان." (١)

"ألزموا نفي الإشراك وعدمه، وإكان ذكره جماعة كما نقله انب الأنباري – ضعيف؛ لتفك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه يتبادر إلى الذهن.

الخامس: أنها وما في حيزها نصب أو جر على حذف لام العلة، والتقدير: أتل ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا، و [هذا] منقول عن أبي إسحاق، إلا أن بعضهم استبعده من حيث إن ما بعده أمر معطوف بالواو، ومناه معطوفة بالواو أيضا، فلا يناسب أن يكون تبيينا لما حرم، أما الأمرفمن حيث المعنى، وأما المناهي فمن حيث العطف.

السادس: أن يكون هي وما بعندها في محل نصب بإضمار فعل، تقديره: أوصيكم ألا تشركواح لأن قوله ﴿وبالوالدين إحسانا﴾ محمول على أوصيكم بالوالدين إحسانا، وها مذهب أبي إسحاق ايضا.

السابع: أن يكون «أن» وما في حيزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: المحرم ألا تشركوا، أو المتلو ألا تشركوا، إلا أن التقدير بنحو المتلو أحسن؛ لأنه لا يحوج إلى زيادة «لا» ، والتقدير بالمحرم ألا تشركوا، يحوج إلى زيادتها لئلا يفسد المعنى.

الثامن: أنها في محل رفع أيضا على الابتداء، والخبر الجار قبله، والتقدير: عليكم عدم الإشراكش، ويكون الوقف على قوله: «ربكم» كما تقدم في وجه الإغراء، هذا مذهب لأبي بكر بن الأنباري؛ فإنه قال: «ويجوز ان يكون في موضع [رفع] ب» على] كما تقول: «كتب عليكم الصيام والحج» .

التاسع: أن يكون في موضع رفع بالفاعلية بالجار قبلها، وهو ظاهر قول ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقر عليكم عدم الإشراك.

وقد تحصلت في محل «ألا تشركوا» على ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر: فالجر من وجه واحد، وهو أن يكون على **حذف حرف الجر** على مذهب الخليل والكسائي، والرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، فمجموع عشرة أوجه تقدم تحريرها.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٨/٤٠٠

و «شيئا» فيه وجهان:

أحدهما: أنه مفعول به.

والثاني: أنه مصدر، أي: إشراكا، أي: شيئا من الإشراك.

وقوله: ﴿وبالوالدين إحسانا﴾ تقدم تحريره في البقرة [الآية ٨٣] .

قوله - تعالى - ﴿وبالوالدين إحسانا﴾ الإحسان إلى الوالدين: برهما وحفظهما." (١)

"أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعل من لفظه تقديره: وتذكر ذكرى أي تذكيرا.

الثاني: [أنها] في محل نصب نسقا على موضع «لتنذر» فإن موضعه نصب، فيكون إذ ذاك معطوفا على المعنى، وهذا كما تعطف الحال الصريحة على الحال المؤولة كقوله تعالى:

﴿دعانا لجنبه أو قاعدا أو قآئما﴾ [يونس: ١٢] ، ويكون حينئذ مفعولا من أجله كما نقول: «جئتك لتكرمني وإحسانا إلي» .

الثالث: قال أبو البقاء: - وبه بدأ -: «إنها حال من الضمير في» أنزل «وما بينهما معترض» . وهذا سهو فإن «الواو» مانعة من ذلك، وكيف تدخل الواو على حال صريحة؟ والجر من وجهين أيضا.

أحدهما: العطف على المصدر [المنسبك من «أن» المقدرة بعد لام كي، والفعل، والتقدير: للإنذار والتذكير.

والثاني: العطف] على الضمير في «به» ، وهذا قول الكوفيين، والذي حسنه كون «ذكرى» في تقدير حرف مصدري - وهو «أن» - والفعل لو صرح ب «أن» لحسن معها **حذف حرف الجر**، فهو أحسن من «مررت بك وزيد» إذ التقدير: لأن تنذر به وبأن تذكر.

وقوله: «للمؤمنين» يجوز أن تكون «اللام» مزيدة في المفعول به تقوية له؛ لأن العامل فرع، والتقدير: وتذكر المؤمنين.

ويجوز أن يتعلق بمحذوف؛ لأنه صفة ل «ذكرى» .

فصل في معنى الآية

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - يريد موعظة للمصدقين.

فإن قيل: لم قيد هذه الذكرى بالمؤمنين؟

فالجواب: هو نظير قوله: ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥٠٨/٨

قال ابن الخطيب: والبحث العقلي فيه أن النفوس البشرية على قسمين: بليدة جاهلة بعيدة عن عالم الغيب غريقة في طلب اللذات الجسمانية، ونفوس شريقة مشرقة بأنوار الإلهية، فبعثه الأنبياء في حق القسم الأول للإنذار والتخويف فإنهم لما غرقوا في نوم الغفلة ورقدة الجهالة احتاجوا إلى موقظ يقظهم.

وأما في حق القسم الثاني فتذكير وتنبيه؛ لأنه ربما غشيها من غواشي عالم الجسم فيعرض لها نوع ذهول وغفلة، فإذا سمعت دعوة الأنبياء واتصل لها أنوار أرواح رسل." (١)

"والمعنى أنه لم يوجد أحد هذه الأمور، وما امتنعت من ضربي.

وقال القاضي: ذكر الله المنع وأراد الداعي فكأنه قال: ما دعاك إلى ألا تسجد؛ لأن مخالفة أمر الله تعالى حالة عظيمة يتعجب منها ويسأل عن الداعي إليها.

وهذا قول من يتحرج من نسبة الزيادة إلى القرآن، وقد تقدم تحقيقه، وأن معنى الزيادة على معنى يفهمه أهل العلم، وإلا فكيف يدعي زيادة في القرآن بالعرف العام؟ هذا ما لا يقوله أحد من المسلمين.

و" ما " استفهامية في محل رفع بالابتداء، والخبر الجملة بعدها أي: أي شيء منعك؟ . و" أن " في محل نصب، أو جر؛ لأنها على **حذف حرف الجر** إذ التقدير: ما منعك من السجود؟ و" إذ " منصوب ب " تسجد " أي: ما منعك من السجود وقت أمري إياك به.

(فصل في دلالة الأمر)

احتجوا بهذه الآية على أن الأمر يفيد الوجوب؛ لأنه تعالى ذم إبليس على ترك ما أمر به، ولو لم يفد الأمر الوجوب لما كان مجرد ترك المأمور به يوجب الذم.

فإن قالوا: هب أن هذه الآية تدل على أن ذلك الأمر كان يفيد الوجوب فلعل تلك الصيغة في ذلك الأمر كانت تفيد الوجوب، فلم قلتم: إن جميع الصيغ يجب أن تكون كذلك؟

والجواب: أن قوله تعالى: ﴿ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك﴾ يفيد تعليل ذلك الذم بمجرد ترك الأمر، لأن قوله: " إذ أمرتك " مذكور في معرض التعليل، والمذكور في قوله: إذ أمرتك " هو الأمر من حيث إنه أمر لا كونه أمرا مخصوصا في صورة مخصوصة فوجب أن يكون ترك الأمر من حيث إنه أمر موجبا للذم.

(فصل في دلالة الأمر على الفور أم التراخي)

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٩/٩

واحتجوا أيضا بهذه الآية على أن الأمر يقتضي الفور، قالوا: لأنه تعالى ذم إبليس على ترك السجود في الحال، ولو كان الأمر لا يفيد الفور لما استوجب الذم بترك السجود في الحال.

قوله: " أنا خير منه " اعلم أن قوله تعالى: ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ طلب للداعي الذي دعاه إلى ترك السجود، فحكى تعالى عن إبليس ذكر ذلك الداعي، وهو أنه قال: " أنا خير منه ".

قوله: " خلقتني من نار " لا محل لهذه الجملة؛ لأنها كالتفسير والبيان للخيرية ومعناه: أنا لم أسجد لآدم؛ لأني خير منه ومن كان خيرا من غيره فإنه لا يجوز أمر ذلك الأكمل بالسجود لذلك الأدون، ثم بين المقدمة الأولى، وهو قوله: " أنا خير منه " بأن قال." (١)

"البدن والمال] بعد البأساء والضراء يدعو إلى الانقياد، والاشتغال بالشكر.

وفي «مكان» وجهان:

أظهرهما: أنه مفعول به لا ظرف، والمعنى: بدلنا مكان الحال السيئة [الحال الحسنة] ، فالحسنة هي المأخوذة الحاصلة ومكان السيئة هو المتروك الذاهب، وهو الذي تصحبه «الباء» في مثل هذا التركيب لو قيل في نظيره: بدلت زيدا بعمرو، فزيد هو المأخوذ، وعمرو المتروك، وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة في موضعين:

أولهما: ﴿فبدل الذين ظلموا﴾ [البقرة: ٥٩] .

والثاني: ﴿ومن يبدل نعمة الله﴾ [البقرة: ٢١١] .

ف «مكان» و «الحسنة» مفعولان إلا أن أحدهما وصل إليه الفعل بنفسه [وهو «الحسنة»] ، والآخر **بحذف حرف الجر** وهو «مكان» .

والثاني: أنه منصوب على الظرف، والتقدير: «ثم بدلنا [في] مكان السيئة الحسنة» إلا أن هذا ينبغي أن يرد؛ لأن «بدل» لا بد له من مفعولين أحدهما على إسقاط الباء.

والمراد بالحسنة والسيئة هاهنا: الشدة والرخاء.

قال أهل اللغة: «السيئة: كل ما يسوء صاحبه، والحسنة: كل ما استحسنه الطبع والعقل» .

قوله: «حتى عفوا» «حتى» هنا غائية، وتقدير من قدرها ب «إلى» فإنما يريد تفسير المعنى لا الإعراب؛ لأن حتى الجارة لا تباشر إلا المضارع المنصوب بإضمار «أن» ؛ لأنها في التقدير داخلة على المصدر المنسبك منها، ومن الفعل، [وأما الماضي] فلا يطرد حذف «أن» معه، فلا يقدر معه أنها حرف جر داخلة

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٣١/٩

على أن المصدرية، أي: حتى أن عفوا، وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه قول أبي البقاء: «حتى عفوا أي: إلى أن عفوا» .

ومعنى «عفوا» هنا كثروا من عفا الشعر إذا كثر، ومنه: «وأعفوا اللحى» يقال: عفاه، وأعفاه ثلاثيا ورباعيا؛ قال زهير: [الوافر]

٢٥٣٠ - أذلك أم أقب البطن جأب ... عليه من عقيقته عفاء

وفي الحديث: «إذا عفا الوبر وبرأ الدبر فقد حضلت العمرة لمن اعتمر؛ وأنشد الزمخشري على ذلك قول الحطيئة: [الطويل]." (١)

"قوله: «أني» العامة على فتح الهمزة بتقدير **حذف حرف الجر**، أي: فاستجاب بأني.

وقرأ عيسى بن عمر، وتروى عن أبي عمرو أيضا «إني» بكسرها، وفيها مذهبان، مذهب البصريين: أنه على إضمار القول، أي: فقال: إني ممدكم.

ومذهب الكوفيين: أنها محكية ب «استجاب» إجراء له مجرى القول؛ لأنه بمعناه.

قوله: «بألف» العامة على التوحيد، وقرأ الجحدري «بآلف» بزنة «أفلس» وعنه أيضا، وعن السدي «بآلاف» بزنة: أحمال «، وفي الجمع بين القراءتين، وقراءة الجمهور أن تحمل قراءة الجمهور على أن المراد ب» بالألف هم الوجوه، وباقيهم كالأتباع لهم، فلذلك لم ينص عليهم في قراءة الجمهور، ونص عليهم في هاتين القراءتين، أو تحمل الألف على من قاتل من الملائكة دون من لم يقاتل، فلا تنافي حينئذ بين القراءات.

قوله: «مردفين» قرأ نافع، ويروى عن قنبل أيضا: «مردفين» بفتح الدال، والباقون بكسرها، وهما واضحتان؛ لأنه يروى أنه كان وراء كل ملك رديف له، فقراءة الفتح تشعر بأن غيرهم أردفهم، لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تشعر بأن الراكب خلف صاحبه قد أردفه فصح التعبير باسم الفاعل تارةن وباسم المعفول أخرى، وجعل أبو البقاء مفعول «مردفين» يعني بالكسر محذوفا أي: مردفين أمثالهم، وجوز أن يكون معنى الإرداف: المجيء بعد الأوائل، أي: جعلوا ردفا للأوائل. ويطلب جواب عن كيفية الجمع بين هذه الآية، وآية آل عمران حيث قال هناك «بخمسة» وقال هنا: «بألف» والقصة واحدة؟

والجواب: أن هذه الألف مردفة لتلك الخمسة؛ فيكون المجموع ستة آلاف، ويظهر هذا، ويقوى في قراءة: «مردفين» بكسر الدال.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٣٣/٩

وقد أنكر أبو عبيد: أن تكون الملائكة أردفت بعضها أي: ركبت خلفها غيرها من الملائكة.

وقال الفارسي: من كسر الدال احتمل وجهين:

أحدهما: أن يكونوا مردفين مثلهم كما تقول: أردفت زيدا دابتي، فيكون المفعول الثاني محذوفا، وحذف المفعول كثير، والوجه الآخر: أن يكونوا جاءوا بعد المسلمين.

وقال الأخفش «بنو فلان يردفوننا، أي: يجيئون بعدنا» .

وقال أبو عبيدة «مردفين» جاءوا بعد، وردفني، وأردفني واحد.." (١)

"وقال السدي: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾ أي: لو استغفروا، ولكنهم لم يكونوا مستغفرين ولو أقروا بالذنب واستغفروا لكانوا مؤمنين.

وقال عكرمة: «وهم يستغفرون» يسلمون، يقول: لو أسلموا لما عذبوا، وروى الوالبي عن ابن عباس: أي: وفيهم من سبق له من الله أنه يؤمن ويستغفر كأبي سفيان، ومصعب بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وحكيم بن حزام، وغيرهم.

وروى عبد الوهاب عن مجاهد: «وهم يستغفرون» أي: وفي أصلابهم من يستغفر.

قوله تعالى: ﴿وما لهم ألا يعذبهم الله﴾ الآية.

في «أن» وجهان:

أظهرهما: أنها مصدرية، وموضعها إما نصب، أو جر؛ لأنها على **حذف حرف الجر**، إذ التقدير: في ألا يعذبهم، وهذا الجار متعلق بما تعل به: «لهم» من الاستقرار، والتقدير: أي شيء استقر لهم في عدم تعذيب الله ياهم؟ بمعنى: لا حظ لهم في انتفاء العذاب.

والثاني: أنها زائدة وهو قول ا لأخفش.

قال النحاس «: لو كانت كما قال لرفع» يعذبهم «. يعني النحاس: فكان ينبغي أن يرتفع الفعل على أنه واقع موضع الحال، كقوله: ﴿وما لنا لا نؤمن بالله﴾ [المائدة: ٨٤] ولكن لا يلزم من الزيادة عدم العمل، ألا ترى:» أن «من» و «الباء» يعملان وهما مزيدتان.

وقال أبو البقاء: «وقيل هو حال، وهو بعيد، لأن» أن «تخلص الفعل للاستقبال»

والظاهر أن «ما» في قول «وما لهم» استفهامية، وهو استفهام معناه التقرير، أي: كيف لا يعذبون وهم متصفون بهذه الحال؟ .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤٦١/٩

وقيل: «ما» نافية، فهي إخبار بذلك، أي: ليس عدم التعذيب، أي: لا ينتفي عنهم التعذيب مع تلبسهم بهذه الحال.

فصل

معنى الآية: وما يمنعهم من أن يعذبوا، أي: بعد خروجك من بينهم: ﴿وهم يصدون عن المسجد الحرام﴾ أي: يمنعون المؤمنين من الطواف، وقيل: أراد بالعذاب بالأول عذاب الدنيا، وبهذا عذاب الآخرة.." (١)

"والربيع، وقتادة: بروح القدس: جبريل- عليه السلام «١» - وهذا أصح الأقوال، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان: «اهج قريشا، وروح القدس معك» «٢» ومرة قال له: «وجبريل معك» ، وفكلما: ظرف والعامل فيه: استكبرتم، وظاهر الكلام الاستفهام، ومعناه التوبيخ روي أن بني إسرائيل كانوا يقتلون في اليوم ثلاثمائة نبي، ثم تقوم سوقهم آخر النهار، وروي سبعين نبيا، ثم تقوم سوق بقلهم آخر النهار.

والهوى أكثر ما يستعمل فيما ليس بحق، وهو في هذه الآية من ذلك لأنهم إنما كانوا يهوون الشهوات، ومعنى: قلوبنا غلف، أي: عليها غشاوات، فهي لا تفقه، قاله ابن عباس. ثم بين تعالى سبب نفورهم عن الإيمان إنما هو أنهم لعنوا بما تقدم من كفرهم واجترامهم، وهذا هو الجزاء على الذنب بذنب أعظم منه، واللعن: الإبعاد والطرد.

وفقليلا: نعت لمصدر محذوف، تقديره: فإيمانا قليلا ما يؤمنون، والضمير في «يؤمنون» لحاضري محمد صلى الله عليه وسلم منهم وما في قوله: ما يؤمنون زائدة موكدة «٣» .

---

(١) أخرجه الطبري (١/ ٤٤٨) بأرقام (١٤٨٨- ١٤٨٩- ١٤٩٠- ١٤٩١) عن قتادة، والسدي، والضحاك، والربيع.

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٣٥١) كتاب «بدء الخلق» ، باب ذكر الملائكة، حديث (٣٢١٣) ، (٧/ ٤٨٠) كتاب «المغازي» ، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب، حديث (٤١٢٣، ٤١٢٤) ، (١٠/ ٥٦٢) كتاب «الأدب» ، باب هجاء المشركين، حديث (٦١٥٣) ، ومسلم (٤/ ١٩٣٣) كتاب «فضائل الصحابة» ، باب فضائل حسابن بن ثابت، حديث (١٥٣/ ٢٤٨٦) ، وأحمد (٤/ ٢٩٩، ٣٠٢) ، وابن حبان (٧١٤٦) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٩٨) ، والبيهقي (١٠/ ٢٣٧) ، والطبراني في «الكبير» (٣٥٨٨، ٣٥٨٩، ٣٥٩٠) كلهم من طريق عدي بن ثابت عن البراء بن عازب به.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٥٠٨/٩

(٣) قال السمين الحلبي: في نصب «قليلا» ستة أوجه:

أحدها وهو الأظهر: أنه نعت لمصدر محذوف أي: فإيمانا قليلا يؤمنون.

الثاني: أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف أي: فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلته، وقد تقدم أنه مذهب سيبويه وتقدم تقريره.

الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزمانا قليلا يؤمنون، وهو كقوله: آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره.

الرابع: أنه على إسقاط الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما **حذف حرف الجر** انتصب، ويعزى لأبي عبيدة.

الخامس: أن يكون حالا من فاعل «يؤمنون» ، أي فجمعا قليلا يؤمنون أي المؤمن فيهم قليل، قال معناه ابن عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: «ذهب قتادة إلى أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن» ، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كان كذلك للزم رفع «قليل» . قلت: لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدم من أن نصبه على الحال واف بهذا المعنى. و «ما» على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد. ـ" (١)

"نكاح المتعة (١) نسخت يوم خيبر (ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة إن الله كان عليما حكيما) من إبراء الصداق أو بعضه، ومن حمل ما قبله على المتعة فعنده معناه إذا عقدتم إلى أجل بمال وتم الأجل إن شاءت زادت في الأجل وزاد في الأجر وإلا فارقها (إن الله كان عليما) بالمصالح (حكيما) في أحكامه.

(ومن لم يستطع منكم طولا) فضلا وزيادة في المال يبلغ بها نكاح المحصنات، فهو مفعول يستطع (أن ينكح المحصنات) أي: الحرائر متعلق بـ طولا على **حذف حرف الجر** أي: إلى أن ينكح (المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم) أي: فلينكح أمة غيره (من فتياتكم المؤمنات) فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية، وقال بعضهم: طول المحصنات هو أن يملك فراشها على أن النكاح الجماع، وحمل قوله: " من فتياتكم المؤمنات " على الإرشاد بالأفضل فعنده جاز نكاح الأمة الكتابية إذا لم يكن تحته حرة (والله أعلم بإيمانكم) فاكتفوا بظاهر الإيمان والله أعلم بالسرائر (بعضكم من بعض) أنتم وأرقائكم في النسب والدين متناسبون فلا تستنكفوا عنها عند الحاجة (فانكحوهن بإذن أهلهن) أي: أربابهن (وآتوهن أجورهن) مهورهن (بالمعروف) بغير نقص

---

(١) تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن الثعالبي، أبو زيد ١/ ٢٧٧

ومطل استهانة بهن (محصنات) عفائف حال من مفعول

---

(١) ذهب عامة أهل العلم إلى أن نكاح المتعة حرام والآية منسوخة، وكان ابن عباس يذهب إلى أن الآية محكمة وترخص في نكاح المتعة، وقيل: إن ابن عباس رجع عن ذلك كذا في المعلم.." [١]

"(وامرأته) سارة، (قآئمة) وراء الستر أو قائمة بخدمتهم، (فضحكت) سرورا بالأمن أو تعجبا، وقالت: يا عجبا بأضيافنا نخدمهم بأنفسنا تكرمة وهم لا يأكلون طعامنا أو تعجبا من خوف إبراهيم من رجال قلائل وهو بين خدمه وحشمه، أو ضحكت بمعنى حاضت، (فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) بشروها بأن لها ولدا يكون له عقب ونسل فإن يعقوب ولد إسحاق ونصب يعقوب لأنه في تقدير وهبناها من وراء إسحاق يعقوب، أو **بحذف حرف الجر** وإيصال الفعل، ومن قرأ بالرفع فهو مبتدأ، أي: ويعقوب مولود من بعده، (قالت يا ويلتى) أي: يا عجبا، (أألد وأنا عجوز) ابنة تسعين أو تسع وتسعين، (وهذا بعلي): زوجي، (شيخا) ابن مائة وعشرين أو مائة [ونصبه على الحال والعامل فيها معنى اسم الإشارة]، (إن هذا لشيء عجيب قالوا أتعجبين من أمر الله) قدرته، (رحمت الله وبركاته عليكم) فتخصيصكم بمزيد الكرامات لا عجب، (أهل البيت) أي: أهل بيت إبراهيم وهو خبر من الملائكة أو دعاء

---

(١) لعل في هذا الموضع سقطا والله أعلم.، وما بين المعقوفتين زيادة من تفسير البيضاوي. اهـ (مصحح النسخة الإلكترونية).." [٢]

"وأعمل ما عمل ليس لمشاركتهما في نفي الحال وهو لغة الحجاز، (إن هذا إلا ملك كريم) فإن جماله فوق جمال البشر، (قالت فذلكن الذي لمتنني فيه) وضع ذلك موضع هذا رفعا لمنزلته واستبعادا لمحله في الحسن، (ولقد راودته عن نفسه فاستعصم): بالغ في عصمته اعترفت عندهن لما علمت أنهن يعذرنها، (ولئن لم يفعل ما آمره) **بحذف حرف الجر** أي: ما أمر به، (ليسجنن وليكونا من الصاغرين): من الأذلاء والنون الخفيفة يكتب في خط المصحف ألفا على حكم الوقف، (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه): من المعصية أصناف الدعوة إليهن لأنهن تنصحن له مطاوعتها، (وإلا) أي: وإن لم، (تصرف عني كيدهن أصب): أمل، (إليهن) بإجابة كلامهن، وقيل: إنهن جميعا دعونه إلى أنفسهن، (وأكن من

---

(١) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن الإيجي، محمد بن عبد الرحمن ١/٣٤٦

(٢) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن الإيجي، محمد بن عبد الرحمن ٢/١٨٧

الجاهلين): من السفهاء الذين يعملون القبائح، (فاستجاب): أجاب، (له ربه): دعاءه، (فصرف عنه كيدهن): بأن عصمه الله حتى اختار السجن، (إنه هو السميع): لدعوات الملتجئين إليه، (العليم): بأحوالهم، (ثم بدا لهم): ظهر للعزيز وأصحابه، (من بعد ما رأوا الآيات): على براءة يوسف من قد القميص وكلام الطفل." (١)

"عجبا): في نهاية البلاغة مصدر وضع للمبالغة موضع العجيب، (يهدي): الخلق، (إلى الرشد): إلى الصواب، والسداد، (فآمنا به ولن نشرك بربنا أحدا)، ولن نعود إلى ما كنا عليه من الإشراك، (وأنه) أي: الشأن، (تعالى جد): عظمة، (ربنا)، أو علا ملكه، أو غناه، وقراءة " إن " بالكسر عطف على (إنا سمعنا) من جملة المقول، وأما الفتح، فعلى العطف على " به " في " آمنا به " **بحذف حرف الجر** وحذفه من أن وإن كثير والأولى عندي أن يكون عطفا [على] أنه استمع أي: أوحى إلى هذا الكلام، وهو أنه تعالى جد ربنا حكاية عن كلام الجن حتى لا يحتاج في وأنه كان رجال وغيره إلى تمحل عظيم، فتأمل، (ما اتخذ صاحبه ولا ولدا) بيان لقوله تعالى: " جد ربنا "، كأنه قال: تعالى عظمته عن اتخاذ الصاحبة والولد، (وأنه كان يقول سفيهنا): إبليس، أو جاهلنا، (على الله شططا) أي: قولا ذا شطط، وهو مجاوزة الحد في الظلم، (وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذب) أي: حسبنا أن أحدا لن يفتري عليه، فكنا نصدق ما أضافوا إليه حتى تبين لنا من القرآن افتراؤهم، و "كذبا " مصدر؛ لأنه نوع من القول، (وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن) إذا نزلوا واديا في الجاهلية قالوا: أعوذ بسيد هذا الوادي من شر سفهاء قومه، كما كانت عادتهم دخول بلاد الأعداء في جوار رجل كبير منهم، وخفارته، (فزادوهم) أي: الجن الإنس، (رهقا): إخافة وإرهابا، عن عكرمة: كان إذا نزل الإنس واديا هرب الجن منهم، فلما سمع الجن يقول الإنس: نعوذ بأهل هذا الوادي قالوا: نراهم يفرقون منا كما نفرق منهم فدنوا من الإنس فأصابوهم بالجنون، والخبل،." (٢)

"عطف على قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الخ وما بينهما تعليل أو تفسير معترض والمراد به وارث الصبي ممن كان ذا رحم محرم منه وقيل عصباته وقال الشافعي رحمه الله هو وارث الأب وهو الصبي أي تمأن المرضعة من ماله عند موت الأب ولا نزاع فيه وإنما الكلام فيما إذا لم يكن للصبي مال وقيل الباقي من الأبوين من قوله عليه الصلاة والسلام واجعله الوارث منا وذلك إشارة إلى ما وجب على الأب من

---

(١) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن الإيجي، محمد بن عبد الرحمن ٢٢٢/٢

(٢) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن الإيجي، محمد بن عبد الرحمن ٣٨٥/٤

الرزق والكسوة

﴿فإن أرادا﴾ أي الوالدان

﴿فصالا﴾ أي فطاما عن الرضاع قبل تمام الحولين والتنكير للإيذان بأنه فصال غير معتاد

﴿عن تراض﴾ متعلق بمحذوف ينساق إليه الذهن أي صادرا عن تراض

﴿منهما﴾ أي من الوالدين لا من أحدهما فقط لاحتمال إقدامه على ما يضر بالولد بأن تمل المرأة الإرضاع ويبخل الأب بإعطاء الأجرة

﴿وتشاور﴾ في شأن الولد وتفحص عن أحواله وإجماع منهما على استحقاقه للفطام والتشاور من المشورة وهي استخراج الرأي من شرت العسل إذا استخرجته وتنكيرهما للتفخيم

﴿فلا جناح عليهما﴾ في ذلك لما أن تراضيهما إنما يكون بعد استقرار رأيهما أو اجتهادهما على أن صلاح الولد في الفطام وقلما يتفقان على الخطأ

﴿وإن أردتم﴾ بيان لحكم عدم اتفاقهما على الفطام والالتفات إلى خطاب الآباء لهزهم إلى الامتثال بما أمروا به

﴿أن تسترضعوا أولادكم﴾ بحذف المفعول الأول استغناء عنه أي أن تسترضعوا المراضع لأولادكم يقال أرضعت المرأة الصبي واسترضعتها إياه وقيل إنما يتعدى إلى الثاني بحرف الجر يقال استرضعت المرأة للصبي أي أن تسترضعوا المراضع لأولادكم **فحذف حرف الجر** أيضا كما في قوله تعالى وإذا كالوهم أي كالوا لهم

﴿فلا جناح عليكم﴾ أي في الاسترضاع وفيه دلالة على أن للأب أن يسترضع للولد ويمنع الأم من الإرضاع

﴿إذا سلمتم﴾ أي إلى المراضع

﴿ما آتيتم﴾ أي ما أردتم إيتاءه كما في قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقرئ ما أتيتم من أتى إليه إحسانا إذا فعله وقرئ ما أوتيتم أي من جهة الله عز وجل كما في قوله تعالى وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه وفيه مزيد بعث لهم إلى التسليم

﴿بالمعروف﴾ متعلق بسلمتم أي بالوجه المتعارف المستحسن شرعا وجواب الشرط محذوف لدلالة المذكور عليه وليس التسليم بشرط للصحة والجواز بل هو ندب الى ماهو الأليق والأولى فإن المراضع إذا أعطين ما قدر لهن ناجزا يدا بيد كان ذلك أدخل في استصلاح شئون الأطفال

﴿واتقوا الله﴾ في شأن مراعاة الأحكام المذكورة

﴿واعلموا أن الله بما تعملون بصير﴾ فيجازيكم بذلك واظهار الاسم في موضع الإضمار لتربية المهابة وفيه من الوعيد والتهديد مالا يخفى." (١)

"﴿قل﴾ لجمهور المشركين

﴿يا أيها الناس﴾ أوثر الخطاب باسم الجنس مصدرا بحرف التنبيه تعميما للتبليغ وإظهارا لكمال العناية بشأن ما بلغ إليهم

﴿إن كنتم فى شك من دينى﴾ الذي أتعبد الله عز وجل به وأدعوكم إليه ولم تعلموا ما هو وما صفته

﴿فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله﴾ في وقت من الأوقات

﴿ولكن أعبد الله الذى يتوفاكم﴾ ثم يفعل بكم ما يفعل من فنون العذاب أي فاعلموا أنه تخصيص العبادة به ورفض عبادة ما سواه من الأصنام وغيرها مما تعبدونه جهلا وتقديم ترك عبادة الغير على عبادته تعالى لتقدم التخلية على التحلية كما في كلمة التوحيد وللإيذان بالمخالفة من أول الأمر أو إن كنتم في شك من صحة ديني وسداده فاعلموا أن خلاصته إخلاص العبادة لمن بيده الإيجاد والإعدام دون ما هو بمعزل منهما من الأصنام فاعرضوها على عقولكم وأجيلوا فيها أفكاركم وانظروا فيها بعين الإنصاف لتعلموا أنه حق لا ريب فيه وفي تخصيص التوفي بالذكر متعلقا بهم ما لا يخفى من التهديد والتعبير عما هم فيه بالشك مع كونهم قاطعين بعدم الصحة للإيذان بأن أقصى ما يمكن عروضه للعاقل في هذا الباب هو الشك في صحته وأما القطع بعدمها فمما لا سبيل إليه أو إن كنتم في شك من ثباتي على الدين فاعلموا أني لا أتركه أبدا

﴿وأمرت أن أكون من المؤمنين﴾ بما دل عليه العقل ونطق به الوحي وهو تصريح بأن ما هو عليه من دين التوحيد ليس بطريق العقل الصرف بل بالإمداد السماوي والتوفيق الإلهي **وحذف حرف الجر** من أن يجوز أن يكون من باب الحذف المطرد مع أن وأن يكون خاصا بفعل الأمر كما في قوله أمرتك الخير فافعل ما أمرت به." (٢)

"﴿ألا تعبدوا إلا الله﴾ مفعول له حذف عنه اللام مع فقدان الشرط أعني كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل جريا على سنن القياس المطرد في **حذف حرف الجر** مع أن المصدرية كأنه قيل كتاب أحكمت آياته ثم فصلت لئلا تعبدوا إلا الله أي لتتركوا عبادة غير الله عز وجل وتتمحضوا في عبادته فإن الإحكام

---

(١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أبو السعود ٢٣١/١

(٢) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أبو السعود ١٧٩/٤

والتفصيل على ما فصل من المعاني مما يدعوهم إلى الإيمان والتوحيد وما يتفرع عليه من الطاعات قاطبة وقيل أن مفسرة لما في التفصيل من معنى القول أي قيل لا تعبدوا إلا الله

﴿إنني لكم منه﴾ من جهة الله تعالى

﴿نذير﴾ أنذركم عذابه إن لم تتركوا ما أنتم عليه من الكفر وعبادة غير الله تعالى

﴿وبشير﴾ أبشركم بثوابه إن آمنتم به وتمحضتم في عبادته ولما ذكر شؤون الكتاب من إحكام آياته وتفصيلها وكون ذلك من قبل الله تعالى وأورد معظم ما نظم في سلك الغاية والأمر من التوحيد وترك الإشراك وسط بينه وبين قرينيه أعني الاستغفار والتوبة ذكر أن من نزل عليه ذلك الكتاب مرسل من عند الله تعالى لتبليغ أحكامه وترشيحها بالمؤيدات من الوعد والوعيد للإيذان بأن التوحيد في أقصى مراتب الأهمية حتى أفرد بالذكر وأيد إيجابه بالخطاب غب الكتاب مع تلويح بأنه كما لا يتحقق في نفسه إلا مقارنا للحكم برسالته صلى الله عليه وسلم كذلك في الذكر لا ينفك أحدهما عن الآخر وقد روعي في سوق الخطاب بتقديم الإنذار على التبشير ما روعي في الكتاب من تقديم النفي على الإثبات والتخلية على التحلية ليتجاوب أطراف الكلام ويجوز أن يكون قوله تعالى ألا تعبدوا إلا الله كلاما منقطعا عما قبله وارادا على لسانه صلى الله عليه وسلم إغراء لهم على اختصاصه تعالى بالعبادة كأنه صلى الله عليه وسلم قال ترك عبادة غير الله أي الزموه على معنى اتركوا عبادة غير الله تركا مستمرا إنني لكم من جهة الله تعالى نذير وبشير أي نذير أنذركم من عقابه على تقدير استمراركم على الكفر وبشير أبشركم بثوابه على تقدير ترككم له وتوحيدكم ولما سبق إليهم حديث التوحيد وأكد ذلك بخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم على وجه الإنذار والتبشير شرع في ذكر ما هو من تتماته على وجه يتضمن تفصيل ما أجمل في وصف البشير والنذير فقيل." (١)

"﴿واستبقا الباب﴾ متصل بقوله ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه وقوله كذلك إلى آخره اعتراض جيء به بين المعطوفين تقريرا لنزاهته عليه السلام كقوله تعالى وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والارض والمعنى لقد همت به وأبى هو واستبقا الباب أي تسابقا إلى الباب البراني الذي هو المخلص ولذلك وحد بعد الجمع فيما سلف **وحذف حرف الجر** وأوصل الفعل إلى المجرور نحو وإذا كالوهم أو ضمن الإستباق معنى الإبتدا وإسناد السبق في ضمن الاستباق إليها مع أن مرادها مجرد منع يوسف وذا لا يوجب الانتهاء إلى الباب لأنها لما رأته يسرع إلى الباب ليتخلص منها أسرعت هي أيضا لتسبقه إليه وتمنعه عن الفتح والخروج أو عبر عن إسراعها إثره بذلك مبالغة

---

(١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أبو السعود ١٨٣/٤

﴿وقدت قميصه من دبر﴾ اجتذبته من ورائه فانشق طولا وهو القد كما أن الشق عرضا هو القط وقد قيل في وصف علي رضي الله عنه أنه كان إذا اعتلى قد وإذا اعترض قط وإسناد القد إليها خاصة مع أن لقوة يوسف أيضا دخلا فيه إما لأنها الجزء الأخير للعلة التامة وإما للإيذان بمبالغتها في منعه عن الخروج وبذل مجهودها في ذلك لفوت المحبوب أو لخوف الافتضاح

﴿وألفيا سيدها﴾ أي صادفا زوجها وإذ لم يكن ملكه ليوسف عليه السلام صحيحا لم يقل سيدهما قيل ألفياه مقبلا وقيل كان جالسا مع ابن عم للمرأة

﴿لدى الباب﴾ أي البراني كما مر روى كعب رضي الله عنه أنه لما هرب يوسف عليه السلام جعل فراش القفل يتناثر ويسقط حتى خرج من الأبواب

﴿قالت﴾ استئناف مبني على سؤال سائل يقول فماذا كان حين ألفيا العزيز عند الباب فقيل قالت ﴿ما جزاء من أراد بأهلك سوءا﴾ من الزنى ونحوه." (١)

"أي: كافيك، وكافي من اتبعك من المؤمنين، وأجاز ابن القيم والقرطبي في قوله: ومن اتبعك، أن يكون منصوبا معطوفا على المحل ؛ لأن الكاف مخفوض في محل نصب ونظيره قول الشاعر: [الطويل]

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ... فحسبك والضحاك سيف مهند

بنصب الضحاك كما ذكرنا، وجعل بعض العلماء منه قوله تعالى: وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين [١٥ \ ٢٠] فقال: ومن عطف على ضمير الخطاب في قوله: لكم وتقرير المعنى عليه، وجعلنا لكم ولمن لستم له برازقين فيها معايش، وكذلك إعراب وما يتلى بأنه مبتدأ خبره محذوف أو خبره في الكتاب، وإعرابه منصوبا على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره، ويبين لكم ما يتلى، وإعرابه مجرورا على أنه قسم، كل ذلك غير ظاهر.

وقال بعض العلماء: إن المراد بقوله: وما يتلى عليكم في الكتاب [٤ \ ١٢٧] ، آيات المواريث ؛ لأنهم كانوا لا يورثون النساء فاستفتوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ذلك، فأنزل الله آيات المواريث.

وعلى هذا القول، فالمبين لقوله: وما يتلى عليكم في الكتاب هو قوله: يوصيكم الله في أولادكم الآيتين [٤ \ ١١] . وقوله في آخر السورة: يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة [٤ \ ١٧٦] ، والظاهر أن قول أم المؤمنين أصح وأظهر.

تنبيه

---

(١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أبو السعود ٢٦٧/٤

المصدر المنسبك من «أن» وصلتها في قوله: وترغبون أن تنكحوهن [٤ \ ١٢٧] ، أصله مجرور بحرف محذوف، وقد قدمنا الخلاف هل هو «عن» ، وهو الأظهر، أو هو «في» وبعد **حذف حرف الجر** المذكور فالمصدر في محل نصب على التحقيق، وبه قال الكسائي والخليل: وهو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفا.

وقال الأخفش: هو في محل جر بالحرف المحذوف بدليل قول الشاعر: [الطويل]

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إلي ولا دين بها أنا طالبه

بجر «دين» عطفا على محل «أن تكون» أي: لكونها حبيبة ولا لدين، ورد أهل القول الأول الاحتجاج بالبيت بأنه من عطف التوهم، كقول زهير: [الطويل]." (١)

"بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

بجر «سابق» لتوهم دخول الباء على المعطوف عليه الذي هو خبر ليس، وقول الآخر: [الطويل]

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا ببين غرابها

واعلم أن حرف الجر لا يطرد حذفه إلا في المصدر المنسبك من، «أن» ، بجر «ناعب» لتوهم الباء وأجاز سيبويه الوجهين. وصلتهما عند الجمهور خلافا لعلي بن سليمان الأخفش القائل بأنه مطرد في كل شيء عند أمن اللبس، وعقده ابن مالك في «الكافية» بقوله: [الرجز]

وابن سليمان اطراده رأى ... إن لم يخف لبس كمن زيد نأى

وإذا **حذف حرف الجر** مع غير «أن» وأن نقلا على مذهب الجمهور، وقياسا عند أمن اللبس في قول الأخفش فالنصب متعين، والناصب عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين نزع الخافض كقوله: [الوافر]

تمرون الديار ولن تعوجوا ... كلامكم علي إذن حرام

وبقاؤه مجرورا مع حذف الحرف شاذ، كقول الفرزدق: [الطويل]

إذا قيل أي الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي: أشارت الأصابع بالأكف، أي: مع الأكف إلى كليب.

وقوله تعالى: وأن تقوموا لليتامى بالقسط الآية، القسط: العدل، ولم يبين هنا هذا القسط الذي أمر به لليتامى، ولكنه أشار له في مواضع أخر كقوله: ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن [٦ \ ١٥٢] ، وقوله: قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح [٢ \ ٢٢٠] ، وقوله:

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن الشنقيطي، محمد الأمين ١/٣١٥

فأما اليتيم فلا تقهر [٩٣ \ ٩] ، وقوله: وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى الآية [٢ \ ١٧٧] ، ونحو ذلك من الآيات، فكل ذلك فيه القيام بالقسط لليتامى.

قوله تعالى: وأحضرت الأنفس الشح الآية، ذكر تعالى في هذه الآية الكريمة أن الأنفس أحضرت الشح، أي: جعل شيئا حاضرا لها كأنه ملازم لها لا يفارقها ؛ لأنها جبلت عليه.." (١)

"وقصة الإفك معروفة مشهورة ثابتة في عشر آيات من هذه السورة الكريمة، وفي الأحاديث الصحاح، فلما نزلت براءة عائشة - رضي الله عنها - في الآيات المذكورة، حلف أبو بكر ألا ينفق على مسطح، ولا ينفعه بنافعة بعد ما رمى عائشة بالإفك ظلما وافتراء، فأنزل الله في ذلك: ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله الآية، وقوله: ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أي: لا يحلف، فقوله: «يأتل» وزنه يفتعل من الألية وهي اليمين، تقول العرب آلى يؤلي وائتلى يأتلي إذا حلف، ومنه قوله تعالى: للذين يؤلون من نسائهم [٢ \ ٢٢٦] ، أي: يحلفون مضارع آلى يؤلي إذا حلف، ومنه قول امرئ القيس:

ويوما على ظهر الكثيب تعذرت ... علي وآلت حلفة لم تحلل

أي حلفت حلفة، وقول عاتكة بنت زيد العدوية ترثي زوجها عبد الله بن أبي بكر - رضي الله عنهم -:

فآليت لا تنفك عيني حزينة ... عليك ولا ينفك جلدي أغبرا

والألية اليمين، ومنه قول الآخر يمدح عمر بن عبد العزيز:

قليل الألايا حافظ ليمينه ... وإن سبقت منه الألية برت

أي: لا يحلف أصحاب الفضل والسعة، أي: الغنى كأبي بكر - رضي الله عنه - أن يؤتوا أولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله كمسطح بن أثاثة، وقوله: أن يؤتوا، أي: لا يحلفوا عن أن يؤتوا، أو لا يحلفوا ألا يؤتوا وحذف حرف الجر قبل المصدر المنسبك من أن وصلتهما مطرد. وكذلك حذف لا النافية قبل المضارع بعد القسم، ولا يؤثر في ذلك هنا كون القسم منهيا عنه، ومفعول يؤتوا الثاني محذوف، أي: أن يؤتوا أولي القربى النفقة والإحسان، كما فعل أبو بكر - رضي الله عنه -.

وقال بعض أهل العلم: قوله: ولا يأتل، أي: لا يقصر أصحاب الفضل، والسعة كأبي بكر في إيتاء أولي

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن الشنقيطي، محمد الأمين ٦١٣/١

القربى كمسطح، وعلى هذا فقوله يأتل يفتعل من ألا يألو في الأمر إذا قصر فيه وأبطأ.

ومنه قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا." (١)

"وقال بعض العلماء: إن جميع ذلك بعضه من فضة، وبعضه من زخرف، أي ذهب.

وقد ذكر القرطبي أن إعراب قوله: وزخرفا – على هذا القول أنه منصوب بنزع الخافض، وأن المعنى من فضة، ومن زخرف، **فحذف حرف الجر** فانتصب زخرفا.

وأكثر علماء النحو على أن النصب بنزع الخافض ليس مطردا ولا قياسيا، وما سمع منه يحفظ ولا يقاس عليه.

وعليه درج ابن مالك في الخلاصة في قوله:

وإن حذف فالنصب للمنجر نقلا. . . إلخ.

وعلي بن سليمان وهو الأخفش الصغير يرى اطراده في كل شيء أمن فيه اللبس، كما أشار في الكافية بقوله:

وابن سليمان اطراده رأى ... إن لم يخف لبس كمن زيد نأى

وقوله – تعالى –: وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا [٤٣ \ ٣٥] على قراءة الجمهور بتخفيف الميم من (لما) ، ف (إن) هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بين (إن) المخففة من الثقيلة، و (إن) النافية المشار إليها بقوله في الخلاصة:

وخففت إن فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمل

و (ما) مزيدة للتوكيد، وأما على قراءة عاصم وحمزة وابن عامر في إحدى الروايتين عن هشام (لما) بتشديد الميم ف (إن) نافية، و (لما) حرف إثبات بمعنى إلا.

والمعنى: وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا.

وذكره بعضهم أن تشديد ميم (لما) على بعض القراءات في هذه الآية وآية «الطارق» إن كل نفس لما عليها حافظ [٨٦ \ ٤]– لغة بني هذيل بن مدركة. والعلم عند الله – تعالى –.

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن الشنقيطي، محمد الأمين ٤٨٦/٥

قوله – تعالى –: ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون حتى إذا جاءنا قال يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين.." (١)

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن الشنقيطي، محمد الأمين ١١٩/٧